



عبد الباقی علی غفرلہ عید الکریم شہید علی محمد
 تاج تیب بانہ کرشمہ کی لا قہور
 ہا اریہ قہم کی کتب تکفایت مل سکتے ہیں

اذا انفقتم واقامها لانها اذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي يتوجه اليه
 الرغبات واذا اضيحت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه كذا في الكشاف ايضا
 وقوموا لله اي في الصلوة المذكورة اول الآية قانتين اي ذاكرين لله في قيامكم والقنوت
 ان تذكر الله قائما كما في الكشاف وخاشعين ومصلين وقيل معنى قوموا لله اصلوا
 ذكر القيام وامر بالصلوة مجازا من ذكر الحجز وامرادة الكل كل الركعة للقيام والركوع والسجود
 قوله تعالى لا تقم فيه اي لا تصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم
 من ذنبه اي من صام او قانتين اي قائمين هو مجاز ايضا من ذكر الكل واذا ذكر
 لما سبق ان القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جزء من القنوت كما في قوله تعالى جلدوا
 في ذنوبهم اي انا ملهم وقولهم قطعت لسارق اي يد واختار المصنف هذا لكونه اعدل
 على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام في الصلوة وهو لا يستلزم
 الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى هي داوموا عليها في وقااتها فيكون المراد من قوموا حقيقة القيام ليدل على فضل
 القيام فيها والحقيقة او لمصالحها والتاكيد اولي من التامنين سيما ولا دليل من الكتاب
 على فرضية القيام لاهذه الآية والصنف قصداً يجعل في الآية دليلين على وجوب
 الصلوة فصاكن الاول لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى الوسطى
 بين الصلوات او الفضل من قولهم لا فضل الاوسط وانما عطفه على الصلوات لانفرادها
 بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله عليه السلام
 يوم الخندق شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة قبورهم ويومهم فاروا في
 رواية ملائكة اجوافهم وقبورهم فاروا وعن عمرو بن افع ان قال كنت اكتب مصحفاً
 لحفصة ام المؤمنين فقالت اذا بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وصلوة العصر ذكره مالك رحمه الله في الموطأ وذكره عن عائشة رضي الله عنها وقيل
 الفجر وهو قولها الذي لتوسطها بين ليلتين في هذا قيل الظهر لكونها وسط النهار ورواه
 القناد عن ابن حنيفة ثم وهو قول زفر والشافعي ثم في قوله الاخير وقيل المغرب لتوسطها
 بين الرباعية والثنائية وقيل العشاء لكونها بين جهريتين وقيل هي الظهر والعصر وقيل الظهر
 والمغرب وقيل العشاء والصبر وقيل واحدة غير معينة اخفيت للممت على الكل كما في
 اخفاء ليلته القد وساعة الاجابة ليجتهد في كل رمضان وفي كل ساعة من يوم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الجمعة وقيل هي صلوة الجمعة وقيل صلوة الضحى وقيل صلوة الخوف وقيل صلوة
 العمرة وذكر هذه الأقوال كلها السروجي في شرح الهداية والأربعة الأخيرة
 بعيدة وأخرها أشد بعدا ومن أدلة الكتاب قوله تعالى **فَسُبْحَانَ اللَّهِ**
حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحُكْمُ فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ
 أي سبحوا الله في هذه الأوقات إقامة للمصداق مقام الفعل على قول من قال إن المراد
 من التسميم الصلوة لاشتغالها عليه منه ما في البخاري من قوله عائشة رضى الله عنها ما رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحة الضحى وإنى لا سبحة فيها فيكون له الصلوة في
 هذه الأوقات قيل لابن عباس رضى الله عنه هل تجد ذكر صلوة الخمس في القرآن قال نعم
 وتلك هذه الآية تسمون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشياً
 صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقوله وعشياً متصل بقوله حين تسمون
 وله الحمد في السموات والأرض عراض بينهما ومعناه **الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُبِينِ** كلهم من أهل السموات
 والأرض إن يحمدوه كذا في لكشاف ومن أدلة الكتاب قوله تعالى إن الصلوة كانت
 على المؤمنين كتابا موقوتا والمراد من كتاب ههنا الفرض كما في قوله تعالى فكتبنا
 عليهم فيها كتب عليهم القتال كتب عليهم الصيام ونحوها فلذا قال **فَرَضْنَا مَوْقِيتًا**
 أي محددا وأوقات لا يجوز إخراجها عنها وهو ظاهر الدلالة على المراد ثم شرع في ذكر
 الأدلة من الحديث فقال **وَأَمَّا السَّنَةُ فَمَارُوكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّحِيحَيْنِ**
 رواية ابن عمر رضى الله عنه أنه قال **بَيَّأَ نَبِيُّ الْإِسْلَامِ أَيْ لَا إِيْمَانُ وَلَا إِيْمَانُ وَقَدْ رُفِعَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ**
لَا زَالَاسْلَامَ وَلَا إِيْمَانُ وَاحِدٌ فِي الشَّرْعِ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ هُوَ
فِي الْلُغَةِ الْأَنْقِيَادُ وَالْإِطَاعَةُ وَعَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى قُلْ لَنْ تَوَفَّقُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا
عَلَى خَمْسٍ أَيْ خَمْسِ خِصَالٍ وَخَمْسِ عِبَادَاتٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِحُرْ شَهَادَةِ بَدَلِ
مِنْ خَمْسٍ بَرَفْعِهَا خَيْرٌ مِنْ بَدَلِ مُحَمَّدٍ وَكَذَلِكَ صَاعِطٌ عَلَيْهَا وَإِنْ مَخْفِقَةٌ مِنَ الْمُثْقَلَةِ
وَأَسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مُحَمَّدٌ وَفَاوَلَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ وَالْأَسْمَاءِ وَخَيْرُهَا مُحَمَّدٌ كَمَوْجُودٍ
وَالْأَحْرَفِ اسْتِثْنَاءُ وَاللَّهُ مَرْفُوعٌ بَدَلًا مِنْ مَحَلِّ سَمٍّ لَا وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ
الْمُسْتَدْرِ فِي الْخَبَرِ وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَبَرُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرُغٌ وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ
الْخَبَرِ لَأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْوُجُودِ عَنْ إِلَهٍ سِوَاهُ تَعَالَى نَفْيَ مُغَايَرَةِ سُبْحَانَ كُلِّ إِلَهٍ وَعَلَى التَّقْدِيرِ
الْأَوَّلِيِّ يُلْزَمُ الْأَوَّلُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِيِّ يُلْزَمُ الْآخِرُ فَلَيْتَا مَلِ الْجَمْلَةُ خَبَرَانِ وَ

وَأَمَّا السَّنَةُ فَمَارُوكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّحِيحَيْنِ
 رواية ابن عمر رضى الله عنه أنه قال **بَيَّأَ نَبِيُّ الْإِسْلَامِ أَيْ لَا إِيْمَانُ وَلَا إِيْمَانُ وَقَدْ رُفِعَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ**
لَا زَالَاسْلَامَ وَلَا إِيْمَانُ وَاحِدٌ فِي الشَّرْعِ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ هُوَ
فِي الْلُغَةِ الْأَنْقِيَادُ وَالْإِطَاعَةُ وَعَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى قُلْ لَنْ تَوَفَّقُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا
عَلَى خَمْسٍ أَيْ خَمْسِ خِصَالٍ وَخَمْسِ عِبَادَاتٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِحُرْ شَهَادَةِ بَدَلِ
مِنْ خَمْسٍ بَرَفْعِهَا خَيْرٌ مِنْ بَدَلِ مُحَمَّدٍ وَكَذَلِكَ صَاعِطٌ عَلَيْهَا وَإِنْ مَخْفِقَةٌ مِنَ الْمُثْقَلَةِ
وَأَسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مُحَمَّدٌ وَفَاوَلَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ وَالْأَسْمَاءِ وَخَيْرُهَا مُحَمَّدٌ كَمَوْجُودٍ
وَالْأَحْرَفِ اسْتِثْنَاءُ وَاللَّهُ مَرْفُوعٌ بَدَلًا مِنْ مَحَلِّ سَمٍّ لَا وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ
الْمُسْتَدْرِ فِي الْخَبَرِ وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَبَرُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرُغٌ وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ
الْخَبَرِ لَأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْوُجُودِ عَنْ إِلَهٍ سِوَاهُ تَعَالَى نَفْيَ مُغَايَرَةِ سُبْحَانَ كُلِّ إِلَهٍ وَعَلَى التَّقْدِيرِ
الْأَوَّلِيِّ يُلْزَمُ الْأَوَّلُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِيِّ يُلْزَمُ الْآخِرُ فَلَيْتَا مَلِ الْجَمْلَةُ خَبَرَانِ وَ

وان محمد رسول الله عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس وهي
اقواها لانها شرط لصحة الايمان عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن في الحديث شاع
الى رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان لان
المبنى غير المبني عليه وهو مذاهب المحققين ان الايمان هو التصديق وان الاعمال
خارجة عن حقيقة واقام الصلوة اى اقامتها وقد تقدم المراد بها وقد صحت على ما بعد
لزمتها واهميتها كما تقدم في الخطبة ولانها اولى الاربعة افتراضا واثباتا الزكاة هي في
اللغة المأ والظهار وفي الشريعة تمليك جز مال عينه الشرع او قيمته في نصاب فقير
مسلم غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى فالتمليك
اخرج الاباحية وبناء المسجد ونحوهما ليس فيه تمليك وعينه الشارع اخرج التطوع
والنذر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو من هنا وفي نصاب اخرج الكفارة و
الفقير احتران عن الغنى ومسلم احتران عن الكافر وغير هاشمي ولا مولا احتران
عنهما ومع قطع المنفعة الى اخره احتران عن قرابة الولادة والزوجة وما يعود اليه نفعة
لله احتران عن غير المتوى بـ الزكاة وتطلق ايضا في الشرع على غير ذلك الجزء المؤدى او قيمته
وهو المراد هنا وفي كل موضع ورد فيه لا يتأ او الاخذ ونحوهما لا متنازع ايتاء التملك
اللهم الا ان يراد بالائتاء الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تمام هذا المبتن على ما سلفه
الصحيحين والحج وصوم رمضان وروى بالقاظ اخر فيها ليس شئ منها من استطاع
اليه سبيلا والذي ذكره المص بعد ايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان والصوم في اللغة
الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من حيض وفاس عن الاكل والشرب الجماع من
الصبح الصادق الى الغروب بنية القرية فالمسلم يخرج الكافر والعاقل يخرج المجنون والصبي
المميز ومن الصبح الى اخره يخرج الامساك ليلا وبنية القرية يخرج الامساك للحمية وغيرها
مما ليس بقرية ورمضان كان اسمه ناقلا من اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها
بالارمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحرو والمرض في رمضان واشتق من مص الصائم
اذ اشتد حرجه اوله انه يحرق الذنوب كذا في القاموس وحج البيت الحج في اللغة مطلق القصد
قال الشاعر (يحجون سبيل الزبرقان الزعفران) اى يقصدونه والسب بكسر السين المهملة العا
والزبرقان لقب الحصين بن بدر الصفي وهو في الاصل من اسماء القم في الشرع قصد المسلم
البيت محرم العبادة مركبة من طواف بالبيت في وقت ووقوف بعرفة في وقت والبيت علم لليلة
المشرفة بغلبة الاستعمال والاضافة هنا من اضافة المصدر الى المفعول من استطاع اليه سبيلا محرم

الرفع فاعل المصدور والاستطاع عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن
الحوائج الاصلية واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن انس رضي الله عنه في قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد
والراحلة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي
وكسب لقوة واعلم ان هذا الحديث بمفرده لا يدل على الفريضة لانه خبر واحد وانما يدل
على ثبوت الصلوة في الجملة وكذا ابقية الاحاديث لعدم التواتر فينا سبب كون ثابته في
قوله فريضة ثابتة خبرا ثانيا لان لامضة لفريضة فليتامل من ادلة السنة قوله عليه الصلوة
والسلام لكل من تعي علم اى علامته الدالة على تحققه وعلمه الايمان الدال عليه الصلوة والعلامة
في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة
علامة الايمان فوجود يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده بها فلا يلزم من وجوب وجودها
فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا تلازم بينهما ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر
على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم باسلامه بخلاف ما اذا صلى منفردا للقصور
ليست من خصائص شرعنا ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يعجد وجوبها والجواب عن الاعتراض
الآتي هناك ومن ادلة السنة قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فيه استعارة
بالكنائية وهو تشبيه الدين بالخيمة مع ذكر المشبهة ارادة المشبهة ادعاء واثبات العماد
الذي هو من لوازم مشبهة باستعارة تخيلية والجامع بين الدين والخيمة ما في كل
منهما من الاحراز والحفظ من هويته تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوت الدين هو
تشبيه محسوس بعقول اى موهوم وهذا على من ذهب لسكاكى كما عرفت موضعه ووجه
التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد
هدم الدين اى الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عمودها وهذا
بترك اقامتها كان هذا هو السر في عدم مجئ الامر بالصلوة غالبا الا بلفظ الاقامة في الكتاب
والسنة بخلاف غيره من الاوامر على ما لا يخفى والدين في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع الهي
لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالمجنس فيشمل التخصيص بالالهية
وغيرها والهي اخبر غيره كالاصناع الصناعية وغيرها مما كان ميثرا للكار
شياطين هم وسايق اخير الاصناع الالهية غير السائقة كتخصيصاته تعالى
انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحايين المعينة ولذوى العقول اختار
عن التخصيص السائقة المبردة فانها عقول لا ذواتها عند من يقول به اذ لا

يقال لما كفوا به انها اديانهم الا ان يصطلم على ذلك احد والا صوب ان يجعل سائق لذو
 العقول قيدا واحدا احتز به عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاختيار
 وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحياء في الانيان بالمشروعات وتركها ليكون
 عبادة او عصيانا ويمكن ان يحتز به عن السائق لا بالاختيار كالوجدان فانه وضع الهى
 سائق من هوميه لا بالاختيار والمحمود صفة ماردة تشير الى ان التكليف حسن كما
 هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع الهى عند من يقول بخلق
 افعال العباد المكلفين وارادة غير الحسن سائق لذو العقول باختيارهم غير المحمود
 بالذات يجوز ان يخلق بسائق اى ان ذلك الوضع الالهى بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلك
 ويجوز ان يتعلق بالخير يعنى ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشئ لما يشانه
 ان يكون ماصلا له اى يناسبه ويليق به كذا فى شرح المشرق لا حمل الدين **ومن ادلة**
السنة قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت خمس صلوات
مبتدأ افترضهن الله على العباد خيرة من احسن وضوهن باسباغهن والانتياز بسننهن
واذا به وصلتهن لوقتهن اى صلى كل واحدة في وقتها ولم يخرجها عنه بلا عذر واتم
ركوعهن بالطمأنينة فيه وخشوعهن باحصار القلب جمع الهممة وصرف الشواغل
الدينية عن الفكر كان له على الله عهد اى وعده موفى مؤكدا عليه سبحانه فضلا
منه وكرما ان يغفر له اى بان يغفر له ذنوبه فتكون ان وما بعد ها فى محل نصب
ينزع الحاقض ويجوز ان يكون محلها الرفع ببيان العهد بل هو الاول وتمام الحديث *
ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء يغفر له وان شاء تمذبه * اى من لم يصليهن
بالصفة المذكورة فليس له من الله وعدا لمغفرة بل هو فى المشبه كسائر العصاة واما لفظ
وسجد هن بعد ركوعهن فتغير ثابت وكانه عليه السلام اكتفى بذكر الركوع عن ذكر السجود
قرينة كما فى قوله تعالى تقيكم الحر * ومن ادلة قوله عليه السلام فيما رواه مسلم عن جابر
الفرق بين العبد وبين الكفر اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة
اى ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اى بينك وبين
بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من افعال العباد
وهو غير صحيح من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر
بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله كقوله صلى الله عليه وسلم فيما
رواه الترمذى عن بريدة وصححه * العهد الذى بيننا وبينكم الصلوة فمن

تركها فقد كفر عند الجمهور الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها واعلم ان الادلة على وجوب
 الصلوة والمحت عليها كثيرة جدا وهي من العلوم بالضرورة في الدين فلم يكتصر
 المصنف على هذا القدر ثم شرع في المقصود فقال ثم اعلم اي بعد ما علمت ثبوت فرضية
 الصلوة بان للصلوة شرائط جمع شريطة بمعنى الشرط وفي اللغة العلامة اللازمة وفي
 الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والثبوت اي يتوقف عليه وجود الشيء ولا
 يثبت به وقوله قبلها صفة موضحة وبيان للواقع اذ شرط الشيء لا يكون فيه لا بعدا وانما
 يكون قبله وقيل احترازه عن ما ليس قبلها كالقعدة فانها شرط الخروج وترتيب ما لم يشترط
 مكررا في ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فانه شرط البقاء ومرتد
 بانها ما ليس بشروطين للصلوة بل للخروج منها ولبقائها واعلم ان للصلوة فرائض
 جمع فرضية بمعنى الفرض وفرض الصلوة ما لا صحة لها بدونه واعلم من ان يكون قبلها
 او فيها ركنا او غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن منها نحو ما تقدم
 من ترتيب ما شرع غير مكررا في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود
 على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فان هذه الترتيبات كلها فروض
 ليست باركان ولا بشروط واعلم ان للصلوة اركانا جمع ركن وهو في اللغة الجانب
 الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب لماهية منه ومن غيره وقد تقدم
 انها داخلية في الفرائض واعلم ان للصلوة واجبات جمع واجب وهو في اللغة ان
 الوجوب وهو السقوط سمى به لانه ساقط عنا علمه وعلينا عمله او من الوجوب هو
 الاضطراب سمى به لتردده واضطراره في الثبوت وفي الشرع ما لزم بدليل فيه شبهة
 وحكمة انه يفتق تاركه غير مؤل ولا يكثر جاحده وتركه في الصلوة لا يفسد ها بل بحيث
 سجد السهو ان سهوا وتجب اعادةها ان عمدا ولا لزم الاثم والفسق واعلم ان للصلوة
 سنا جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا اي طريقته و
 سيرته حسنة كانت او سيئة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة و
 في الشرع الطريقة المرضية للسلوك في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام
 احتراز عن الفرض والواجب على سبيل المواظبة عن النقل كذا قاله السراج الهندي
 والظاهر انه لا احتياج الى هذا القيد لدخوله في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون
 المواظبة وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب و
 تركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهوا فلا ولا يوجب سجود السهو واعلم

بيان تركها كفر

ان للصلوة آداباً جامع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن تناول كذا في القاموس
 المراد به هنا ما في زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا كراهة وكما ان السنة مكمل
 للفرض فالادب مكمل السنة وفي الخلاصة والسنة ما واطب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واصحابه عليه والواجب اكمال الفرائض والسنن اكمال الواجب في الادب اكمال السنن
 انتهى واعلم ان للصلوة كراهية بتخفيف الياء مصدر كره يكره كراهة وكراهية و
 والمراد بهما ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة تنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم
 اعلم ان للصلوة مناهي جمع منى ومحل النهي والمراد بهما ما يفسد الصلوة اما
 الشرائط الجمع عليها فستة ادخل التاء مع ان الشرائط جمع شريطة نظر الى معناها
 وهو الشرط فانه يجوز ان يراعى في مثله اللفظ او المعنى الاول الطهارة من الحدث
 الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع نظافة تشريعية عن جنس نجاسة منع
 الشرع جواز الصلوة معها الا العذر وقيده الشرعية ليشمل التيمم وقيده الجنس
 ليشمل غسل قد رال درهم فمادونه فانه يسمى طهارة شرعاً وان لم يكن فرضاً فانه واجب
 او سنة والحديث في اللغة الابداء عني التقوط وفي الشرع ما يوجب الغسل والوضوء و
 الثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية والثالث ستر العورة وهي في اللغة كل خلل ينعني
 ازالته وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرر مرة والرا
 استقبال القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها والخامس دخول الوقت المعلوم لكل صلوة
 والسادس النية وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد الفعل لله تعالى اما
 الطهارة من الحدث قد منها كونها اهم الشروط واكد حاجتها انها لا تسقط بحال ولا
 يجوز الصلوة بدونها اصلاً بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ونجاسة
 من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض
 المشتبه عليه لا نافق جهة قدرته وتحريمه هي قبلته فلم يسقط كطهارة العذر ولكن يقال
 الطهارة على الاستقبال المعنى اخر وهو تقدمها على عادة لكون الاستقبال لاجل الصلوة لا يكون
 الا عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة عليه والنية عند
 الاستقبال او بعدة فالقدم عليه مقدم عليها فالاغتسال ويسمى الطهارة الكبرى
 وشروط وجوبه الحد مثلاً لا كبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوبه
 الحد بث الأصغر والوضوء بالضم مصدر بالفتح ما يتوضأ به وهو مأخوذ
 من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والسم في اعضاء مخصوصة

طهارة الكبرى
 طهارة الصغرى

وفيه المعنى اللغوي فانه يحسن الاعضاء التي تقع فيها في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة
بالتمجيد فالاعتسال والوضوء كل منهما هو الطهارة الواجبة عند وجود الماء والقدر
اي مع القدرة عليه اي على استعماله للاغتسال او الوضوء وسبب جرب كل منهما وجوب
الاجل الابه لمسا عرفت من ان ايجاب الشئ يتضمن ايجاب شرطه وقيل ارادة فعلها
لا اجل الابه ليعمل الفعل ايضا واما عند عدمها اي عدم الوجود والقدرة او عدم
احدهما فالطهارة الواجبة هي بالتيمم ولكل منهما اي من الاعتسال والوضوء فرائض
وسنن واداب ومنها وليس للفعل ولا للوضوء واجب فذلك الذي ذكره قيل لانه لو
كان لساوي التيمم اي الوضوء والغسل الصلوة وانما فرض عليه بعدم لروم
السيارة لتعويب التفاوت بوجوبه آخره انه لا يلزم بالتميم في الصلوة اما فرائض
الوضوء فانه كاشف عن النظر الى الفصل والكتابة الاحكام اليه وهو ثلثة انواع
فرضي ووجوبه في الصلاة عند اداء الصلوة وله ثلاثة اقسام هي الوضوء المأمور به او من
التميم او من الوضوء وهو الذي هو في الوضوء وهو الذي هو في الوضوء وهو الذي هو في
الوضوء وهو الذي هو في الوضوء وهو الذي هو في الوضوء وهو الذي هو في الوضوء
في الاوقات كاستعداد الوضوء بعد الغيبة والكذب في هذا الشئ وبعد
الفقه في الصلاة والوضوء لغسل الميت كمن اراد ان يمتحنه في قاضي خان
الخلاصة مما يروى كما فيهم مما قال الله تعالى في كتابه العزيز يا ايها الذين امنوا قتل
فيه التقاف والاعتناء بالامانة وليس بصحيح لان الالتفات للتعبير عن معنى بطريق
من الكلام والعبارة او النصف بهذا التعبير عنه باخره منها الغيبة والتميم هناك منها
في منعه والاعتناء بالامانة في معنى من العربية لان ضمير الوصول يجب ان يكون غائبا
في اداءه حتى ان اوردته الى اسم طاهر فلا يضر اليه لا ضمير الغائب لذاتسبالي مخالفة القياس
فوان على معنى هذا عندنا انما يكون سبب اي حيدره اذا اقمتم اي اردتم القيام الى الصلوة
كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي اذا اردت ان تقرأ فاستعذ فغير عن ارادة الفعل
لانه سبب عزاء اقيم للسبب مقام السبب لئلا يستلزم بينهما طلبا للايجاز وتقديره وانتم
محمد فون كذا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما او اذا اقمتم من النوم لانه دليل الحدوث
فاغتسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدها عندهما ان يتقاطر الماء ولو نظرة وعند
ابي يوسف يجزئ اذا سال على العنق ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية
لابن ابي امام وحده لوجه تقريرا ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة

في التيمم

في التيمم

الاذنين وتغيبا ما بين ملتقى عظمي الجبهة والحنك ومتلقى الخيبرين وتحتية الاذنين لان
الانسان قد يكون اغم شعره فاذا نزل على جهته فيجب غسل الشعر الى حد الحنك وقد
يكون اصلع فاليجب عليه تباع الماء الى حد الشعر لان ما جا وز حد الجبهة في البر
وايدكم فان قيل مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب
القوم روايتهم وتقلد واسيوفهم فيفيد وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف
قلنا جاز ان يكون وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوي اليدين او بفعل
الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر واجماع الامة الى الرافق جمع مرفق يكسر الميم ويفتح
الفاء وبالعكس وهو وصل الذراع في العضد واسمها برؤسكم المسم في اللغة امر اثم
على الشيء بطريق المماثلة ما امر بمسحه هذا
في البراءة واما في التيمم فارد باليمين اللعوي وارجلكم الى الكعبين فرق في السبعة بال
والجرو المشهور ان النصب بالعطف على وجهكم والجرو على الجوار والصحيح ان الاول
معطوفة على الرؤس في القرائتين ونصبها على المحل وجرها على اللفظ وذلك لامتنع
العطف على المنصوب للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بحلة اجنبية والاصل
ان لا يفصل بينهما بمفرد فضلا عن الجملة ولم يسمع في الفصيح نحو ضربت زيدا وضربت
بجرو وبكر ابطه بكر اعل زيدا واما الجرو على الجوار فاذا كان على قلة في النعت كقول
بعضهم هذا حجر صلب خرب بجرو ضرب او في التوكيد كقول الشاعر به يا صاح باخ ذو
الزوجات كلهم ان ليس صل اذا انحلت عرى الذنب بجرو كلهم على ما كان
الفراء واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة قال في الكشاف و
الا وحل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة
للاسراف المذموم المهي عنه فتخطت على الممسوخ لا لغسلهم ولكن ليغيبه على وجه
الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل في الكعبين فيج بالاناء اما حلة افضن فلان يحسبها
ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشبهة انتهى وقد ثبت في الصحيحين من
رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني
اسلم رأى قوما يوشوا وانهما يمشيان في الماء فقالوا يا رسول الله انهم يمشون في
الابرة رضى الله تعالى عنهم فقلت يا رسول الله انهم يمشون في الماء فقالوا يا رسول الله
عمر بن الخطاب قال يا رسول الله انهم يمشون في الماء فقالوا يا رسول الله انهم يمشون في الماء
الله عليه وسلم قال يا رسول الله انهم يمشون في الماء فقالوا يا رسول الله انهم يمشون في الماء

اشارة الى ان
الاصح في
اليمين
اليمين

احب الى من ان اسمح على القدمين من غير خفيتين وعن عطاء ما علمت ان احدا
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة
 على وجوب الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة بمن جزم المسح على القدمين
 من الشيعة ومن شذ وقرا الحسن وارجلكم بالبحر يعني وارجلكم معسولة فان قيل
 هذه الآية مدنية بالاجماع والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى
 وقت نزولها قلنا لا يلزم الجواز ان يثبت قيلها بالوحي الغير المتلوا والاخذ من الشرع
 السابقة كما يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين توضع ثلثا ثلثا هذا وضوءي و
 وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبتت هذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا
 لعلها تقرير امر الوضوء وتبتيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلوة احتل
 ان لا يهتم الامة بشأنه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن
 الوحي وانتقاص الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان
 على كل لسان والرفقان والكعبان وهما العظمان الناثيان في جانبي القدمين هو
 الصحيح وما ذكره هشام عن محمد ان الكعب هو الفضل الذي في وسط القدم عند
 معقد الشراكس وهو من هشام فان محمدا لم يريد به تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد
 في الحرم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فهو العظم
 الناقى كما فسره في الزيادات كذا في الكافي يدخلان في فرض الغسل خلافا لرفز رحمة الله
 بناء على ان الغاية لا تدخل في الغيا قلنا الغاية اذا كانت لما يحكم بان كان صد الكلام لا
 يتناولها لا تدخل في الغيا كما في ثم اتوا الصيا الى الليل ان كانت لا سقاط ما ورائها بان كان صد
 الكلام يتناولها وما بعد ما تدخل الآية من هذا القبيل اذا اليد تشتمل من رؤس الاصابع الى
 الابط لفهم الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقتصار على الكوع في السجدة
 عرفت بقوله الرسول صلى الله عليه وسلم وخرب من المعقول وهو ان التعدي حصل من هذا
 القدر وفي اكتشاف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وحز وجهها فامر
 يدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى فتطرة الى ميسرة نزول العلة ولو
 دخلت الميسرة فيها كان متصرفا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك اتوا الصيام
 الى الليل لو دخل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول قولك حققت
 القرآن من اوله الى اخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله
 تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لو قوع العلم انه لا يسرى

به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين لا دليل
 فيه على احد الاخرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل واخذوا
 وداؤد بالمتيقن فلم يدخها وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدبر الماء على مرفق
 انتهى ثم ذكر لفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضي تقسام الاحاد على الاحاد وكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل ان
 الكعاب فهم منه ان الواحد بازاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين ليتناول كليهما
 من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اى يتكاح عليه هي في كل يد
 ثلاثة طرف عظم الساعد وطرف اعظم العنود بخلاف الكعبين فانهما العظامان
 الناتيان قال الاصمعي وعليه ائمة الفقهاء كذا في الكفاية وكذا ما بين العذارين تثنية
 عذار وهو ما سال على الخد من اللحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله
 لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافا لابي يوسف فانه يقول سقط غسل ما تحت العذ
 فيسقط ما وراءه لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل ولا حائل هنا فيبقى
 على ما كان قبل النبات واما اللحية فمن اوجيفه رحمه الله يفرض مسح ريعها قياسا على
 مسح الرأس وهي رواية الحسن عنه يفرض مسح ما يلاقي بشرة الوجه واختاره شيخنا
 وصححه وقال هو اشتهر الروايات لانه لما سقط غسل ما تحته انتقلت الوضيفة اليه
 مسحا كما في الخف واظهر الروايات عنه غسل ما يلاقي البشرة واختاره في المحيط
 البدائع قال في معراج الداية وهو الاصمعي وفي الفتاوى الطهيرية وبه يفتى قال في البدائع
 عن ابن شجاع انهم رجوا عما سوى هذا ووجهه انه لما سقط غسل ما تحته انتقل
 فرض الغسل اليه كالشارب الحاجب حيث يقتل فرضية غسل ما تحته ما اليها واما
 ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض
 استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اضلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على
 شعر الذقن او الرأس والشارب الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقالي لو
 قفر الشارب لا يجب تحليله وان طال يجب تحليله وكان وجهه اقطعه مسنون فلا يعتبر
 قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اعفاءها هو المستثنى بخلاف ما لو نبت
 جلدة لا يجب قشرها وايضا الماء الى ما تحته ابل لو اسالك عليها اجزا لانه مخير في قشرها اذ
 لم يتقل فيه سنة والاصل العدم فلم يعتبر قيامها ما تعام الغسل كذا في شرح المصداية لابن الهمام
 والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ريع الرأس عندنا وقال مالك واحمد

مسهم الكل فرض لان الباء صلة كما في التيميم وقال الشافعي الفرض مسهم اذ في جزء ولو
 بعض شعرة وتحترق المحل موقوف ولا على ان القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه موضع
 لغاتهم افراد وتركيبا واجبا لم يثبت تخصيص عرف او شرعي فانيا على ان المسهم ما هو
 لغتهم وعلى ان الاصل في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم فقط لا شك ان المسهم في اللغة
 امر ارشئ على شئ بطريق المناسبة هذا الذي يفهمه منه متبادر لكل عربي وقوله من قال
 انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون تسبيله لانهم انما يذكرونه في مقابلة
 الغسل الذي هو تسبيل الماء والا فلا بد له من دليل ولا دليل عليه اصلا لان كتاب
 السنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فاكثرا استعمالها معه في لغتهم هو معنى الاصباغ و
 هو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيميم
 كون المسهم فيه خلقا عن الغسل المستوعب بنية مع توازن النقل بالاستيعاب والاجماع
 عليه الملتصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة
 التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع وهو العلم الدليل امام معنى التبعض فتح قلته و
 عدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفون اصلا فلم يستعمل
 مع السهم في لغة العرب قطعا قال بوالبقاء العكبري وقال من اخبره له بالعربية الباء في مثل هذا
 للتبعض وليس بشئ يعرفه اهل العلم انتهى وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يوردونها
 ان يستعمل كل منها مع كل واحد من الافعال فلو قال قائل ان معنى من في نحو خرج من البيت
 للتبعض واللبيا لكان به كل احد من اهل اللسان فالمعتبر في ذلك استعمال العرب ليس غيره
 وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل بهذا المعنى في الجملة فانا اعينه له في هذا
 الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة والعرف والشرع لذلك الحرف بذلك
 المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابة شعر
 او ثلاث شعرات لا يسمى مسح في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا قطعا واما رد قول
 مالك واحد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون الباء زائدة والزيادة خلاف الاصل لكفى كيف
 قد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد
 صح تركه لما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال
 وتوضأ ومسح على قاضية وخفيه وهذا الحديث تمام مثنيين احدهما رواه مسلم عن المغيرة
 انه عليه الصلوة والسلام توضأ ومسح بناصيته وعلى الخفين والاخر ما رواه ابن ماجه
 عنه انه عليه الصلوة والسلام اتى سباطة قوم فبال قائما فجميع القدر في

مختصره بين مروى المغيرة وتبعه المصنف وغيره والسبابة الكناسته قطرح يافنية البيوت
وروى جوداؤد عن انس رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة
قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه وسكت عليه بوداؤد وما سكت عليه
فهو حسن عندك والقطرية بكبر القاف واسكان الطاء ضرب من البرود وروى البيهقي عن
عطاء انه عليه الصلوة والسلام توضأ فحضر العمامة ومسح مقدم رأسه او قال ناصيته وحقه
وان كان مرسلها وقد اعتضد بالمتصل اذ قد بطل القولان يبقى الشان في اثبات
ما اخترناه وما قرناه من معنى السهم والباء يقتضي ثبوته وذلك لانه لما كان معناه الباء
الاصابع ومعنى السهم امراد شئ على شئ الى اخره ولا شك ان المراد بالشئ الاول ههنا هو
اليدها لانه آلة التطهير واليد تقارب ربيع الرأس في المقدار فاذا امر ربت ادنى امر رجب حيث
مسح حاصل الريع فكان مسح الريع ادنى ما يطبق عليه اسم المسح المراد من الآية وظهر بهذا
عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظراً ان الواجب
الصاق اليد والاصابع اقلها والثلاث اكثرها والاكثر حكماً لكل كما ذكر في الأصول
وبدل على انها غير النصوبة قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر
ابن رستم في نوادره انه اذا وضع ثلاث اصابع ولم يمدّها جاز في قوله محمد ولم يجز
في قوله ابي حنيفة وابي يوسف حتى يمدّها فتصيب البلة ربيع الرأس وقولهم ان
للاكثر حكم الكل في حيز المسح لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما
قدر هذا ما يسره الله تعالى بكرمه في هذا المقام مما اخذ من كلام الفحول وعثر عليه
الحاظر للول ورحم الله من نظره بالانصاف وجانب الاعتناء واما سننه اى سنن
الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلثا لما في الصحيحين من حد
عبد الله بن زيد بن عامر انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعني في اول الوضوء وفيها
من تحذ ابى هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومة فلا يغسل يده في
الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرك ابن بات يده وفي مسند الزرار فلا يغسل يده في طهوره بنو
التوكيد وليست في رواية الصحيحين قالوا الحديث وهو النهي سيما المؤكد يقتضيه وجوب
الغسل واخره وهو فانه لا يدرك ابن بات يده يقتضيه استحباب الغسل لانه يشير الى توهم
باتت الى نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا بامر وسط بين الوجوب و
الاستحباب هو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى
الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخبر التعيين وعن

الفرض بالنص وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلم ينوار على ابواب المساجد
 يتوضئون منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمضمونه اجماعا فيس
 غسل اليدين اول الوضوء مطلقا لانها آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الاناء
 اذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك
 وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه اناء صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى ومضمونه في الاناء
 يصيب عليه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاناء
 بالغام يبلغ ويغسل اليسر وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فالنهي محمول على الاناء الصغير
 فلا يدخل يده اصلا وفي الكبير على ادخال الكف لمكان الضرورة كذا في الكافي وغيره
 ما نقل تاج الشريعة في شرح الهداية انه ان نقل البلة في الوضوء من احد اليدين والجليل
 الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة
 فظاهرها ما عرفنا فلا ينال تغسل مرة واحدة وعضو واحد حكما انظر الى الدخول تحت
 خطاب احد فيعارض الاختلاف الحقيقة مع الاتحاد الحكم فيترجح الاختلاف الحقيقة بالتم
 ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة حكما وعرفا فيترجح الاتحاد الحكم بالعرف
 به ظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفة
 بالماء الذي صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرو
 الشريعة كذا في الدرر شرح القرر للمولى خسرو وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
 عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه واما
 ابوداؤد وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة الرواة وثقتهم كالارسل
 ورواه ابن ماجه من حديث كثير بن زيد عن بريح بن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه اعل بان ربيح ليس معروفا
 ونوزع في ذلك فعن ابي زرعة بن شبيب وقال ابن عمار ثقة وقال البزار مروي عنه فليحتم
 وعبد العزيز الدوادري وكثير بن زيد وغيرهم قال الاسرم سألت احمد بن حنبل عن
 التسمية فقال احسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثانيا وادحران يجر
 الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به انتهى ثم المراد بالنفي في هذا الحديث نفي الكمال
 كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لجمار المسجد الا في المسجد لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذا نظهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم
 على طهوره لم يطهر الا ما مر عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا بانه انما يرويه عن

الاعمش بجني بن هشام وهو متروك لكن يؤيده اجماع الائمة على عدم الوجوب في هذا
 قال في الهداية الاصح انها مستحبة ولفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي عليه السلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد التعوذ وفي الجنبى يجمع بينهما وفي المحيط لوقال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان
 لا اله الا الله يصير مقبلا للسنة كذا في شرح الهداية لابن الهمام والاصح انه بسم الله مرتين
 مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء
 احتياطاً للتحلاف الواقع فيها قال بعضهم بسم قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم بسم بعد
 فحسب ان قبل الاستنجاء حال كثيف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال
 قاضي خان والاصح ان بسم مرتين وفي الهداية ويسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح
 والاختلاف في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل
 الاستنجاء وقال بعضهم بعد والاصح انه يفضلهما مرتين قبله وبعده ولو نسي التسمية
 فنكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف الاكل كذا في العناية معلل بان
 الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل وهو يستلزم في الاكل تفصيل السنة في الباقي لاستدراك
 ما فات قاله ابن الهمام والاولى انه يستدراك لما فات بالحدث وهو قوله عليه
 السلام اذا اكل احدكم فمضى ان يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله اوله و
 آخره رواه ابو داود والترمذي واحديث في الوضوء والمضمضة والاستنشاق لانه عليه
 السلام فعلهما على المواظبة كما روى في الصحيحين وغيرهما والمواظبة من غير امر
 ولا وعيد على التمسك دليل السنة لا الوجوب بما بين جديدين لما روى السنة من
 حديث عبد الله بن زيد جكاية عن وصوئه عليه السلام وفيه فمضمض و
 استنشق واستنثر ثانياً بثلاث غرفات ومعلوم ان الاستنشاق لا يؤخذ له غرفة و
 المراد بثلاث غرفات مثل المراد بقوله ثلثا فكما ان المراد ان كلام المضمضة والاستنشاق
 فعله ثلثا لان مجموعهما فعله ثلثا فكذا اكل منهما فعله بثلاث غرفات لانه فعل مجموعهما
 بثلاث غرفات وقد جله مصرحاً في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسحاق التستري
 حدثنا شيكان بن فروخ حدثنا ابوسلمة الكندي حدثنا ليث بن ابوسلمة حدثنا
 الهيثم بن مضر عن ابي عبيد كعب بن عمر الهاشمي عن النبي صلى الله عليه وسلم توضع فمضمض ثلثاً واستنشق
 ثلثاً ياخذ لكل واحدة ما يجد ويراه ابو داود وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ
 والماء يسيل من وجهه ولحية عليه فرائيه يفصل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه

ابوداؤد وكذا النذري وما نقل عن ابن معين انه سئل الكعب بن جعدة فقال المحدثون
 يقولون انه رآه عليه الصلوة والسلام واهل بيت طلحة يقولون ليس له صحبة غير
 قاذح فاذا اعترف اهل الشأن بان له صحبة ثم الوجه وما في الحديث على انها براء وح
 لا يعارض الصحيح من حديث ابن زيد وكعب ما في حديث ابن عباس فاخذ غرقة من ماء
 الى آخره يجب صرفه الى ان المراد بتجديد الماء بقريضة قوله بعد ذلك ثم اخذ غرقة من
 ماء فغسل بها يده اليمنى ثم اخذ غرقة من ماء فغسل بها يده اليسرى ومعلوم ان لكل
 اليدين ثلث غرقات لا غرقة واحدة فكان المراد اخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسر ولو كان
 لكان المراد ان ذلك ادنى ما يمكن اقامة المضمضة به كما انه ادنى ما يقيم فرض اليد لان
 الحكمي اخاه هو وضوء الذي كان عليه ليتبعه المحكم لهم ما روى بكف واحد فلتفى كونه
 بكفين معا وعلى التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المضمضة باليمنى والاستنشاق
 باليسرى كذا قاله الشيم كمال الدين بن الهمام وايضا الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين
 سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلهما فرض كما تقدم فكان كغسل اللحية والاصابع و
 في التجنيس من الاداب ومسلم ما استرسل من اللحية لاتصاله بما غسله فرض وهو يلاقي
 البشرة كما تقدم تصحيحه فيكون تكميلا للفرض وتخليلا لها اي اللحية لما روى الترمذي
 وابن ماجة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل لحيته وقال الترمذي
 توفوا واخلل لحيته وقال حسن مجيب وصححه ابن حبان والحاكم في سنن ابى داؤد عن انس
 كان عليه الصلوة والسلام اذا توفوا اخذ كفاه من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال
 بهذا امرني ربي وهذا اعنى كون تخليل اللحية سنة قول ابى يوسف واما عندهما فمستحب
 يروى جائز والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجحه في المبسوط وهو الصحيح واستيف
 جميع الراى في المسح لمواظبه عليه الصلوة والسلام عليه على ما روى في احاديث وضوء
 في الصحيحين وغيرهما مع النرك في بعض الاوقات تعليلها للجواز على ما مر بآراء واحد لما
 روى اصحاب السنن الاربعة عن علي بن رضى الله عنه في حكاية وضوءه عليه الصلوة
 والسلام انه مسح مرة واحدة واحاديث عثمان الصحاح تدل على ذلك فانهم
 ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا ومسح برأسه ولم يذكر واحد داؤد يروى ابوداؤد
 عن ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوفوا ثلثا ثلثا ومسح برأسه واذا نيم
 مسحة واحدة وروى الطبراني في الاوسط عن راشد ابى محمد الجماني قال
 رأيت انس بن مالك في زاوية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه

وسلم فانه بلغني انك كنت توضحه فشاقي الحديث الى ان قال ثم مسح براسه مرة واحدة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما وروى ابو داود والطبراني عن علي رضي الله عنه في حكايته المسح ثلاثا قال البيهقي وقد روى من اوجه غريبة عن عثمان تكرار المسح الا انه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم ويحمل على انه بما واحد مداهما من المقدم الى المؤخر ثم الى المقدم ثم الى المؤخر وقد روى عن يحيى رحمه الله ثلاث مرات بماء واحد في المجرى فلان اقال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة وفي فتاوى قاضي خان ثم مسح براسه فرسا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله مسح ثلاث مرات بثلاثة مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى في الخلاصة التثليث بمياه بدعة وقال البعض لا بأس به انتهى والاوجه انه يكره قال في الكافي التثليث يعني بمياه يقربه من الغسل ولو بدله به كره فكذا اذا قرب منه وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمصق الاصابع اى يضمها ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلاث اصابع الخنصر والبنصر والوسط ويمسك ابهاميه وسبابتيه فرفعات ويجافي بطن كفيه عن راسه ويمد هماى بيد به الى لقفات ثم يضع كفيه على جانبي الراس ويمسحهما اى جانبي الرأس ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسبتيه وهما المراد بالسبتان فيما تقدم يقال للاصبع الذى تلى الابهام مسبحة بكسر الباء لانها يشار بها الى التواجد عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا يشيرون بها الى السبحة الخاصة وخواصها ومسح الاذنين ايضا سنة لما ياتي عن قريب ان شاء الله تعالى كذا ذكره المسح بهذا الكيفية في المحيط وخيره تحذرا عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد الا لا بد من الوضع والمد فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تاخير انتهى ايضا قد اتفقوا ان الماء ما دام في العنق لم يكن مستعملا فالاولى ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمد هما الى قفا على وجه يستوعب جميع الراس ثم مسح اذنيه باصبعه لا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضي خان وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤديه ويمد هما الى قفاه وشاربعضهم الى طريق اخر احترازا عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الراس بما نه اذا لم عيس العمامة

وكيفية استيعاب الرأس

بان كانت موضوعة واما المسح فلا بد ان ياخذ لها ماء عجد يد الذي هاب بيلة
 اصبعيه بمسها وعند الشافعي راحة الله لا يد من ماء عجد يد للاذنين ولا يمسحان
 بهما الرأس الحجة عليه من حديث ابن عباس في ابي داود حيث قال ومسح برأسه
 اذ نيه مسحة واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث قال ثم مسح برأسه مرة واحدة
 غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما واخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن
 عباس رضي الله عنهما الا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه
 غزف غزفة فمسح بهما رأسه واذنيه ويوب عليه لمسائي باب مسح الاذنين مع الرأس
 وما رواه ابو داود والترمذي عن ابن ماجه عن ابي امامة الباهلي انه عليه الصلوة والسلام
 قال عند مسح رأسه الاذان من الرأس وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زبير رواه
 الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما كلاهما عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الاذان
 من الرأس والمراد ببيان الحكم لا ببيان الخلقة لانه صلى الله عليه وسلم انما بعث لبيان
 الاحكام وما روى انه عليه الصلوة والسلام اخذ لاذنيه ماء عجد يد يحمل على فناء
 البيلة قبل الاستيعاب توفيقا ويمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلاث المتقدم ذكرها
 لبقاء البيلة على ظهورها غير مستحيلة وحينئذ فلا احتياج الى قوله بماء عجد يد ولما
 فهم من عطفه على السنن انه سنة كما قال به البعض لما روى انه عليه الصلوة والسلام
 مسح الرقبة مع الرأس ذكر في آخره كعب بن عمر والبايعي الذي مر في المضمضة والاستنشاق
 اشار الى الخلاف بقوله وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب وقال في فتاوى قاضي خان
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال
 كان فعله اولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة وقيل مستحب واقتصر الكافي
 على انه مستحب هو الاصح لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحاديث دون
 غاليتها فاذا عدم المواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم يد عتة وتخليل الاصابع سنة
 ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن الاربعة من حديث لقيط بن صبرة قال قال رسول
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فامسح الوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حدث حسن
 صحيح وهو ابن ملحة عن ابن عباس قال قال عليه الصلوة والسلام اذا توضأت فخلل
 بين يديك ورجليك وقال حسن عريب وعنه عليه الصلوة والسلام انه قال خللوا اصابعكم
 لا يخللها الله بالنار يوم القيامة رواه الدارقطني وهو ضعيف وفي الطبراني
 يخلل اصابعه بالماء يخللها الله بالنار يوم القيامة والاهر والوعيد في هذه الاحاديث

محمول على اتصال الماء الى ما بينها فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينها كما يجوز في دخول
النجاسة الكشيقة قاله الشيخ كما لا الدين بن المهامم والتخيل بعد هذا مستحب لعدم النجاسة
مع كونه اكمالا في المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الفرض سنة وتكرار الغسل الى
الثلاث سنة ايضا لمواظبة عليه الصلوة والسلام عليه على ما في الاحاديث الصحيحة
مع الترتيب في بعض الاحيان على ما روي انه عليه الصلوة والسلام تؤمنها مرة مرة وقال
هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الاية وانه تؤمن مرتين مرتين وقال هذا وضوء من نصيب
الله له الاجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه عليه الصلوة
والسلام فقال يا رسول الله كيف الطهور قد عابها في اداء غسل كفيه ثلثا ثم غسل
وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السباحين
في اذنيه ومسح بابهاميه على فئاه راذنيه وبالسباحين باطن اذنيه ثم غسل
رجليه ثلثا ثلثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم
وفي لفظ لابن ماجه تعدى وظلم وللنساء اساء وتعدى وظلم وهو حديث
صحيح رواه ثقات الى عمرو بن شعيب المحققون على صحة حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
وان المراد بجدة عند الاطلاق جده ابوابيه وهو عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما
والمراد بالزيادة الزيادة على الثلث معتقدا سنيتها فاما الوزاد لطمانية القلب عند
الشك او بنية وضوء آخر فلا بأس لانه عليه الصلوة والسلام امر بترك ما يريه الى ما لا يريه
كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره قال
الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا راي السنة فيما وراء الثلث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء
فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى هو يفيد ان يتجدد الوضوء على اثر
الوضوء من غير ان يؤد بالاول عبادة غير مكروه وفيه شك لا يطابقهم على ان الوضوء
غير مقصود لذاتها فاذا لم يؤد به عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلوة والسجدة
التلاوة ومسح المصحة ينبغي ان لا يشرع تكراره قرينة لكونه غير مقصود لذاته فيكون استراعا
وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة
اولى وكذا المراد النقصان عن الثلث مع اعتقاد السنية ومعنى فقد تعدى الى آخره
اي جاوز حد السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في النقصان ثم المرة الاولى
فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة
اكمال السنة كذا في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاها سنة لان

التثليث الذي هو السنة انما يحصل بهما والنية سنة في الوضوء وليست بفرض خلافا
 لثلاثة على ما سيأتي في الغسل ان شاء الله تعالى فينوي رفع الحديث واستباحة ما لا
 يحل الا يرفعه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا لثلاثة
 لان العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها المطلق الجمع لا تعرض فيها للترتيب لغير
 العقب على اقيام هو غسل الوجه بل لا تيان بمجموع هذه الجملة من الغسل والسم كما
 يقال للعبد اذا دخلت السوق فاشتر خبزا ولحما وزيتا ولبنا فلو اشترى اللبن ثم الزيت
 وهكذا لا يعد مخالفا لانه امر بشراء هذه الجملة عقب دخوله السوق وقد فعل ما امر
 به واستدل بعضهم على افتراض الترتيب بادخال الممسوح بين المغسولات فلو لم يكن
 الترتيب مقصودا لما ذكر مسح الرأس قبل الأرجل مع انها معطوفة على الوجه واليدين هذه
 غفلة عن النكتة التي ذكرها جار الله العلامة وغيره من المحققين من ان الأرجل قصد
 عطفها على الممسوح ليقصد في صب الماء عليها على ما مر في تفسير الآية ودقائق الترتيب
 اوسع من ان تحصر فيما يلحظه بعض العقول ولذا لم يجعل مفهوم الشرط والوصف حجة
 ولو لم تدرك فائدة اتصالها بالعقولة القاصرة عن ادراك كنه كلام الله والرسول
 صلى الله عليه وسلم فضلا عن مناسبة لفظية اجمع المجتهدون على انها لا تثبت بقتلها
 حكم شرعي واحاديث فعلة صلى الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لان فعلة عليه الصلاة
 والسلام محتمل للخصوص وغيره بل تدل على السنية وقد قلنا بها وقد روى ابو داود في
 سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ برأسه في وضوئه قبل وجهه والخلاف فيها واحد
 روى انه عليه السلام تيمم برأسه في وضوئه فبدأ برأسه فمسه به بل
 كفه واخرج الدارقطني عن بشر بن سعيد قال اتى عثمان القاعد فدعا بوضوئه فمضمض
 واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ورجليه ثلاثا ثم مسح برأسه ثم
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا يا هؤلاء اكدلك قالوا نعم لفرق
 من احبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الترتيب بين المضمضة والاستنشاق
 سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه قاله في الخلاصة ولذلك لم
 ايضا سنة لانه اكمال للفرض في محله وليس بفرض خلافا لذلك واحدا حجة الله عليها لان
 الغسل لا يتوقف عليه لقول العرب غسل المطر الارض ليس في ذلك الا الاسالة واعتراض عليه
 الشيخ كمال الدين بن الهمام بان وقعه من علو خصوصاً مع الشدة والتكرار في
 ذلك وهم لا يقولونه الا اذا انظفت الارض وبانه غير مناسب للمعنى العقول

من شرعية الغسل وهو تخسين هيئة الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى
 تحقيقا والاذا القياس الكل والناس بين حضري وقروي خشن الاطراف ولا يزيل ما
 استحكم في خشونتها الا بذلك فالاسالة لا تحصل مقصود شرعيتها انتهى والجواب لا نسلم
 الوقوع مع الشدة والتكرير يسوي ذلكا وهو محل النزاع لا التخسين حتى لو ذلك ولم يحصل به
 تخسين يجوز اتفاقا ولو وقف في المطر الشد يد زمتا طويلا حتى اقبل بدنه وانفسل ولم
 يدلكه لم يجز عندهما فصل النزاع عين ذلك والخشونة ازمعت ايصال الماء فلا بد من
 ذلك عندنا ايضا والا فلا نسلم ان ازالة ما استحكم في الخشونة فرض عند احد فان
 الدين المتولد من البت ليس يفرض اتفاقا حتى لو ذلك ولم تذلل جاز عندهما ايضا والموا
 وهوان يطسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يجهت السابق عند اعتدال
 الهواء سنة ايضا المواظبة عليه السلام عليها كما تدل عليه الاحاديث وليست بفرض
 خلا فالمالك لان الواو لا تدل على العية ولا الموالاة لصدق جاء زيد وعمر وبعده بيوم او
 بشهر وهو ذلك والزيادة على الكتاب بخبر الواحد او بالقياس لا تجوز عندنا لانها نسخ
 فلذا لم نزد على ما فهم من مطلق الآية فرمنا وما آدابه اي آداب الوضوء فهو ذكر الضمير
 باعتبار الخبر وهو ان يتأهب وما بعده اي التأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول
 الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه انتظار للصلوة ومتنظر
 للصلوة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقيل طمع الشيطان عن تشييطه عنها
 وان يجلس للاستنجاء هو ازالة الجنو وهو ما يخرج من البطن من النجاسة اي ومن
 الآداب ان يجلس للاستنجاء متوجها الى يمين القبلة اذ الى يسارها كيلا يستقبل
 القبلة اوله تدبرها حال كشف العورة فاستقبالها واستدبارها حالة الاستنجاء
 تركه ديب ومكروه كراهته تنزيه كما في مدالرجل اليها واما حالة البول والتغوط فمكروه
 كراهته بخبر عليم اسيا في انشاء الله تعالى في المناهي ثم اذا اجلس للاستنجاء فالاول ان
 يجلس متفرجا افرج ما يكون اي موسعا بين رجليه ويرخي مقعد ما امكنه مبالغة في
 الانقاء والتنظيف الا ان يكون صائما فلا يتفرج ولا يرخي كيد تنقذ لبلة الى الداخل
 فيفسد له سم حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك واري ان عدم التنفس
 مع ما فيه من الحرج لا فائدة فيه فاما يصل بالتنفس الداخل شيئا فلا على انفسهم قالوا فما يفسد
 اذا وصل الماء موضع الحقن فلما يكون ذكره في الخلاصة ومن الآداب ان يغسل شجر النجاء
 بعد الاحجار او دونهما بالماء مبالغة في الثقافة ولما روى ابن ماجه عن طلحة بن نافع

في
 الآداب
 العامة

قال اخبرني ابو ايوب جابر بن عبد الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحجون ان
 يتطهروا قال عليه السلام يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم بالطهور فما طهرواكم
 قالوا توضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة فستنجي بالماء قال هو ذلكم فعليكموه وسند
 حسن الغسل بالماء في هذه الحالة وان كان ادا بالكنة قد اديت به سنة فان الاستنجاء
 مطلقا سنة لا على سبيل التخييل من كونه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة
 ومثل هذا كثير في الشرع كالفاضة والسورة واجبة مع كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكون
 الغسل ادبا فما هو اذا لم يجزوا النجاسة فخرجها اما اذا جازت فخرجها والحال انها
 لم تكن قد رال درهم وزنا في الكثيف ومساحة تعرض الكف في المائع فغسله سنة
 وان كان قد رال درهم فغسله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعها
 المحرم لان ما عمت بليسته هانت قضيتها والتحرز عن القليل فيه حرج وقد بالدرهم
 لان محل الاستنجاء مقداره وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستل
 النجاسة وكذا لو جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراءه موضع الاستنجاء لان ذلك
 في موضع الشرح ساقط العبرة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه
 تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا للزفر
 والشافعي فيس غسله للخروج من الخلاف مع تدب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا
 وعدم الوجوب لدفع الحرج في سنته وروى عن انس رضي الله عنه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء قاحلا انا وغلام غوي اداوة من ماء وعذرة فيستنجي
 بالماء متفق عليه فيعيد الواضبة وهي تفيد السنية وان كان قدر الدرهم فقد قل الحرج
 وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادى جزء يفرض غسله فقرب حكمة
 الى حكمه فيكون غسله واجبا وهذا عندهما واما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل
 من قدر الدرهم لانه يزيد على قدره بالنظر الى المخرج قال في الاختيار وهو الاحرط واما
 ان زادت النجاسة المتجاوزة عن المخرج على قدر الدرهم فغسله اى الغسل او المخرج
 فرض اجماعا والادب في الغسل المذكور ان يغسله اى يخرج النجاسة حتى ينقيه و
 ينظفه لان المقصود هو الانقاء وليس فيه اى في الغسل عدد مستنون من ثلث او سبع
 او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط
 العشر ومنهم من وقت في الاحليل ثلثا وفي المقعد خمسا والصحيح انه
 مفروض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقد ر في حق

بالثلث كما في كل نجاسة غير مريضة وقيل بسبع لانه اقصى ما قد ربه في الحديث في غسل
 النجاسة كما في ولغ الكلب ويغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال
 في الاختيار ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنجي برؤس الاصابع
 احترازا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار
 ليس فيه عدد مسنون عند نابل ميمحه حتى ينقيه وعند الشافعي رحمه الله لا بد في
 اقامة السنة من ثلث مسحات وان حصل الانتقاء بدونها وان لم يحصل الانتقاء
 الا بالرابع يستحب الخامس ليكون وتر الاطلاق ما روى البيهقي من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم
 الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستبد برها بغائط ولا بول ويستنجي بثلث احجار
 فهي عن الروث والرمة وان يستنجي الرجل بميمنه ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه
 وابن حبان في صحيحه كلهم بلفظ وكان يامر بثلث احجار ولما روى ابو داود وابن
 في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكتمل فليوتر من فعل
 فقد احسن من لا فلا حرج ومن استكمل فليوتر من فعل فقد احسن ولا فلا حرج الحديث وهو
 حسن وقد اجمعنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاحجار غير مراد حتى لو
 استنجى بمجرله ثلثة احرف جاز وكذا الوضوء بمجر ثم غسله ونشفه ثم مسح به ثم غسله
 ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيعمل على الغالب ذالغالب ان
 الانتقاء بالثلث يحصل والمقصود هو الانتقاء ثم قال في فتاوى قاضي خان وغيره في كيفية
 الاستنجاء بالاحجار يد بالجر الاول ويقبل بالثاني ويد بالثالث ان كان في الصيف
 في الشتاء يقبل الرجل بالجر الاول ويد بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خفيفا مدينا
 فلو قبل بالاول يتلظحان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في
 الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشروط بل يفعل على وجه يحصل به المقصود بعينه
 الانتقاء وكذا قال الشيم كمال الدين بن الهمام عند قول صاحب هذه اية لان المقصود هو الانتقاء
 قال فيفيله لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب بخلافه بالجر الاول في الشتاء
 وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانتقاء قصار ما هو الا يبلغ والاسلم عن زياد التلويح
 وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في الاستنجاء
 في الشتاء فوق ما يباليغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استنجى
 في الشتاء بما مضى كان بمنزلة من استنجى في الصيف يعنى في البالغة قال الا ان

ثوابه لا يبلغ ثواب المستنج بالماء البارد ومن الآداب ان يصح موضع الاستنجاء بالخرقة
 بعد الغسل قبل ان يقوم ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن معه خرقة يجففه
 اى موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى تقليلا للماء المستعمل بحسب الامكان ومن
 الآداب ان يسترد عودته حين فرغ اى من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كالضرر
 وقد زلت وكشف العورة في الخلو الغير ضرورة لا يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام
 الله احق ان يستحيى منه ومن الآداب ان يتولى اى يباشر امر الوضوء بنفسه
 من غير ان يستعين باحد ولا يامر غيره بان يهئ له وضوءه او يصب عليه الماء
 انه عليه السلام قال : انما استعين في وضوئى باحد : وعن الورى لا بأس بصب
 الخادم كان عليه الصلوة والسلام يصب الخادم عليه الماء كذا قاله ابن الهمام ولا منافاة
 بين كون الادب عدم الاستعانة وبين انه لا بأس بصب الخادم لان الادب لا بأس بتر
 كما تقدم سيما اذا كان بطيب قلب عجة من العين من غير تكليف من المتوضئ كما
 في حقه عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم تظهر منه استعانة بل الظاهر ان
 يصب عليه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم ومن الآداب ان يجلس المتوضئ قبل
 القبلة عند غسل يديه الاغضاء اى باقى الاغضاء سو موضع الاستنجاء لا نزع يده
 او مقدمة لها فيختار لها خير المجالس وما استقبل به القبلة ومن الآداب ان
 يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروته الابريق ثلثا وان يضعه
 على يساره وان كان اقام يغتفر عنه فعن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على
 عروته لا رأسه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ومن الآداب ان لا يتكلم في
 انشاء الوضوء بكلام الدنيا بل الدعوات المأثورة كما سيأتى ان شاء الله تعالى
 عمل الوضوء من شواثل الدين اذ هو مقدمة العبادة ومن الآداب ان يشهد اى
 يأتى بالشهادتين عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضي خان يصب عند كل عضو
 استشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما
 جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء
 طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيلك كأسا لا انطمأ بعد ابدا وقيل اللهم
 اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني ولحمة
 نعيمك وجنانك وقيل اللهم ارحني رائحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحقني
 رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود

في ادب أعضاء الوضوء الواردة من السلف

وجوه وقيل اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي
 بنوري يوم تسود وجوه اعدائك * وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينتي وحاشا
 صابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تقطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري
 وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل
 الا ظلك وقيل اللهم اغشني برحمتك وانزل علي من بركاتك * وعند مسح الاذنين اللهم
 اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه * وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في
 اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيامشكورا وذنبامغفورا وعلامقبولا وتجارة لن تبور
 ومن الآداب ان يغمض مغمض ومغمض مغمض وهو تحريك الماء في الفم و
 المراد هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في انفه
 بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويمتخط ويستنشر بيده اليسرى لانها من ازالة
 الاذى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهور
 وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى رواه ابو داود وفي
 بعض النسخ وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه لانه قد تقد
 قوله بانهين جد يد ين عند ذكر السنن فلا وجه لعدا في الآداب ومن الآداب
 ان يستاك اي بذلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك و
 قد عده القندوري من السنن وقال صاحب المحدثية الا هم انه مستحب استدلال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام على كونه مستحبا لاسنة بانه لم يرد حديث يصح بمواظبه عليه السلام
 عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين * لو ان لا شق على امتي الامر تهتم بالسواك
 مع كل صلاة او عند كل صلاة * وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ودواها ابن خزيمة في صحيحه
 صحيحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة قال الحق انه من مستحبات
 الوضوء * اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من لا يجاب هو ان فيه مشقة اشارة الى انه
 سنة على رواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها كنا نغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سواكه وطهوره فيبعثه الله ما يشاء ارسجته فيتشوث ويتومأ ويصلي دليل على ان ذلك عادة
 عليه السلام الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى
 كل تقدير فعند المصنف له من الآداب لا يجنلو من تسامح الا ان الظاهر انه اراد
 بالآداب ما يحرم المستحب * ثم المستحب ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة ازالة

من الآداب
 المستحب

تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب وافضل له الاراك ثم الزيتون ان
 يكون طول شبر في غلظ الخصر ومن فوائد ما ورد في الحديث انه عليه السلام قال السواك
 مطهرة للفم مرضات للرب رواه ابن خزيمة في صحيحه ومنها ما روى في بعض الاحاديث
 انه مطردة للشيطان مفرحة للملئكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات ومنها انه يزيل
 البخر والباغم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطيب كهيئة الفم ويجنوا البصر
 قال الشيخ كمال الدين ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرايحة و
 القيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعين
 عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء
 تحفة الفقهاء وذا الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وذكر في مبسوط
 شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك
 والاى وان لم يكن له مسواك فبالاصبع اى بجالجه بالاصبع قال في المحيط قال على رضى
 الله عنه التشويص بالمسبحة والابهام سواك وروى البيهقي وغيره من حديث انس بن
 مازن عن السواك الاصابع وتكلم فيه وعن عائشة رضى الله عنها قلت يا رسول الله
 الرجل يذهب فوه ويستاك قال نعم كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه
 الطبراني وقوله يذهب فوه اى اسنانه او لحمها ولا تقوم الاصابع مقام العود عند وجوبه
 وتجوز بعض الشافعية اصبع الغير دون اصبع نفسه تحكم بلا دليل ويستاك عرضا
 لا طولا اى مع عرض الاسنان الذى هو طول الفم لا عكس خشية الحاق الضرر بالاشنة
 ويبدأ بالجانب الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر
 ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها ويبل السواك ان كان يابسا ويفسله عند الاستاك
 وعند الغرغرة منه ومن الاداب ان يباليغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية و
 المبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على كثير من
 المستحبات الا ان يكون صائما فلا يبالغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم والدليل
 على المبالغة في الاستنشاق حديث لقيط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن
 الوضوء قال اصبع الوضوء وخلل بين الاصابع وباليغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه
 الترمذي قال حديث حسن صحيح وقيست المضمضة عليه والمبالغة في المضمضة قال
 بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده هى الغرغرة وهى ترديد الماء في الحلق و
 قال شمس الاقنة الحلواني المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب

في طب النبي عليه السلام وفي نسخة اخرى

وقال صدق الشهيد هي تكثير الماء حتى يملا الفم والاول اشهر وقال في الخلاصة حد
 للضعفة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه والمبالغة
 في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى مخفر بفتح الميم والخاء وبكسر هاء
 وبضمها وكجس قال في القاموس هو الانف والمراد به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة و
 حده الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الاداب
 ان يدخل اصبعه المختصرين في صماخ اذنيه اي ثقبها عند المسح قال في فتاوى قاضيان
 لم يقل عن اصحابنا اذ خال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل
 ذلك انتهى وهو لما خوذ لحديث الربيع بقت معوزين عفرأ انهارأت النبي صلى الله
 عليه وسلم يتوضأ قالت ومسح راسه ما قبل منه وما ادبر وصد غيه واذنيه مرة واحدة
 وادخل اصبعه في جحرى اذنيه رواه جود اود والمختصر ابلغ في الدخول لصغرها ومن
 الاداب ان يخلل اصابعه اي اصابع رجلية بخضريد اليسرى ويبدأ من خضريده
 اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى خضريدها على الترتيب لانه مبتدأ باليمنى
 ويختصر اليمنى امين الاصابع في اليدين والرجلين وازالة الاذى والشعث باليسر
 ويختصر اليسر اليسر الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستوردين شداد رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يدلك اصابع رجلية بخضره رواه ابن ماجة
 ومن الاداب ان يحررك ساقه ان كان واسعاً مبالغة في الاسباغ وان كان
 ضيقاً لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من
 تحريكه او نزعه ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين هكذا
 ذكر في المحيط واحترز بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابى جعفر وابى سليمان عن
 ابي يوسف وان يحوز وان لم يحركه ومن الاداب ان لا يبرق في الماء كما ينبغي اي بقاء
 في المناهي لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان اي ولو كان
 المتوضئ على شط اي جانب فخر جبار لقوله تعالى لا تبذر ثباتك وما روى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه سئل وفي الوضوء ستر الهرة للاستفهام والواو للعطف على مقد
 اي تقوله هكذا وفي الوضوء ستر عن عبد الله بن عمرو قال هو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بسعد رضى الله عنه وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف
 يا سعد قال وفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على ضفة فخر جبار وضفت النهر
 بالضاد المحجمة مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانبه ومن الاداب ان لا يقتتر

في الماء بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهراً بل ينبغي ان يكون التقاطر
 ظاهراً ليكون غسل بيقين في كل مرة من الثلث ومن الآداب ان يقرأ اقامه بعد الوضوء
 ثانياً نهيها للعبادة فانه اذا هياها في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه يسهل عليه العمل
 اذا ارادة بخلاف ما اذا زال نشاطه ولم يكن هياها فربما يستثقله النفس عند ارادته فيثبطه
 الشيطان بسبب ذلك فيكون مقيته قطعاً لطمع الشيطان عن تشيطه وعونه على العبادة
 بل عبادة متصلة ومن الآداب ان يقول عند قامه اي تمام الوضوء او في خلاله
 اي في أثناء اللهم اجعلني من التوابين اي الكثير التوبة والرجوع عن الذنب اذا
 صدر مني واجعلني من المتطهرين اي المتزهرين عن قاذورات الذنوب والمعاصي
 واوساخها وفيه ترق من الرفع الى الدفع واجعلني من عبادك الصالحين الذين
 خصصتهم بالاصطفاء الى ذاتك الكريمة وجعلتهم صالحين لكرامتك لاثنين لشاغلهم
 في حظيرة قد سلك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق من الخلية الى الخلية واجعلني
 من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وهم
 الذين آمنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله تعالى وان يقول بعد فراغه من الوضوء
 سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الاصل مصدر رثه صار علماً للتسليم وهو
 التنزيه وهو منصوب دائماً بفعل لازم الاضمار وبحمدك في موضع الحال اي
 نسبح حامدين لك لانه لو لا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من تسبيحك وعبادتك
 استشهد ان لا اله الا انت وحدك حال مؤكدة بما قبلها وكذلك جملة لا شريك لك
 استغفرك اطلب منك ان تغفر لي ذنوبي واقرب اليك اي ارجع الى طاعتك عن معصيتك
 هكذا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة واستشهد ان محمداً عبداًك ورسولك وفيه
 معناه رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توب
 فقال استشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستشهد ان محمداً عبداً ورسوله ففتح له ابواب
 الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ورواه الترمذي زاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
 من المتطهرين وقد روى النسائي وابن السني في كتابيهما عمل اليوم والليلة باسناد صحيح عن
 الاستغفر قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوصوء فتومناً فسمعت يدعوني يقول اللهم
 اغفر لي ذنبي وسع لي داري وبارك لي في رزقي فقلت يا بني لله سمعتك تدعو
 بكذا وكذا قال وهل تترك من شيء ترجم ابن السني به بما يقول بين طهر الى وضوء اما النسائي فاخذه
 في باب يقول بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار ومن الآداب ان يقرأ بعد الفراغ

من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا كذا انقورت عن السلف وروى
 ذلك اثار لا بأس بها في الفضائل منها ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله ذنوبه خمسين
 سنة ومن الآداب ان يشرب فضل وضوئه او بعضه قائما وقاعدا مستقبل القبلة
 كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حية قال رأيت عليا يؤمنا كفيه الى ان قال
 ثم قام فاحذ فضل ظهوره فشربه وهو قائم ثم قال اجبت ان اريكم كيف كان ظهور
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقيب شربه اللهم اشفني بشغائك وداوئ
 بدوائك واعصمني اى احفظني من الوهل بفتح الواو والهاء مصدر وهل كبر
 الهاء اذا ضعفت والامراض عطف خاص على عام والاول جاع كذا لك لان كل مرض
 ضعفت وكل وجع مرض ولا عكس فيهما ويكره الشرب قائما الا هذا اى شرب فضل
 الوضوء وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقيت النبي صلى
 الله عليه وسلم من ماء زمزم فشرب وهو قائم واما كراهته قائما فيما عدا هذين فلما روى
 مسلم عن اشع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لا نرى
 فالاكل فقال ذلك اشروا خبت وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يشرب احدكم قائما من شئ فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهية
 تنزيهية لانها لا مرطبة لا لمرديني وفي الفتاوى العتابية ولا بأس بالشرب قائما ولا
 يشرب ما شيا ورخص للمسافر انتهى وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما
 تقدم ايضا وكذا الاكل عن ام ثابت كبتة بنت ثابت اخت حسان بن ثابت قالت
 دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قائما فقمت الى فيها
 فقطعته رواه الترمذي قال حدثني حسن صحيح واقاطعت ثم القربة لتعظمه وتبورك به كونه
 موضع في عليه السلام وعن النزال بن سبرة قال اتى على رضي الله عنه باب الرحمة فشرب قائما وقال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتوني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فشي وشرب نحن قيام رواه الترمذي
 وقال حديث حسن صحيح وعن ابن عمر بن شعيب عن ابيه عن جد قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يشرب قائما وقاعدا رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن
 الآداب ان يشرب اى الوضوء بسبعة بضم السين اى نافلة اى يصلي عقيبها نافلة
 ولو ركعتين لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه انه دعا بنو
 فيتومنا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا نحو وضوئي هذا ثم قال

بفتح
 الواو
 والهاء
 مصدر
 وهل كبر

رسول الله صلى الله عليه وسلم من تَوَضَّأَ تَحْوَ وَضُوئِي هَذَا تَمَّ قَامَ فَرَجَ رَكْعَتَيْنِ لَا يَجِدُ
 فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ لَه مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْأَبْلِ فَجَاءَتْ نَوْبِي فَرَوْحَتَهَا بَعَثَنِي فَأَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَامًا يَحْدُثُ النَّاسَ فَأَدْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وَضُوئَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي
 رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ الْأَوْجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْبَلَالِ يَا بَلَالُ حَتَّى بَارِجِي عَمَلِي فِي الْإِسْلَامِ قَانِي
 سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرَجِي عِنْدَكَ مِنْ أَنْ لَمْ تَطْهَرْ
 طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَنَهَارٍ إِلَّا وَصَلَيْتَ بِذَلِكَ الطَّهْرَ وَمَا كَتَبَ لِي إِلَّا الصَّلَاةَ رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ وَالْإِسْنَانُ بِإِثْنَيْنِ صَوْتُ حَرَكَةِ النُّعْلِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَضُوءُ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ قَالَهُ
 لَا يَصِلُ لِأَنْ تَتْرَكَ الْمَكْرُوهَ أَوْ لِي مِنْ فَعَلِ الْمُنْدُوبَ وَمِنْ الْأَدَابِ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَلَى الْوَضُوءِ
 لِمَوَاطِنَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوَضُوءِ كُلِّ صَلَاةٍ وَلِذَا حِينَ صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوَضَّعَ وَاحِدًا قَالَهُ
 لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ وَأَمَّا فَعَلُهُ تَعْلِيمًا لِلْجَوَارِثِ
 وَلِذَا قَالَ عَمَلُ صَنَعْتَهُ يَا عُمَرُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ إِلَّا أَنْ تَوَاطَّيْتُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْهِمَا كَانَتْ
 يَمِينُ نَزْلَةِ الْأَفْعَالِ الْعَادِيَةِ كَالْتِيَامِ فِي مَخْرَجِهِ وَلَمْ يَعِدْهُ سَنَةً وَكَانَ مُسْتَبَيًّا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبُخَارِيُّ
 أَطْلَقَ الْأَدَبَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ وَمِنْ الْأَدَابِ أَيْضًا اسْتِجَابَةُ آيَةِ الْآخِرِ الْوَضُوءِ وَ
 تَعَاهُدُ مَقَامِ الْعَيْنِ وَتَجَاوُزُ حُدُودِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ لَيْسَتْ يَتَقَنَّ غَدًا وَيُطِيلُ
 الْغُرَّةَ وَحَفَظَ شَيْئًا مِنْ التَّقَاطُرِ ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَمَامِ فِي شَرْحِ الْمَهْدَايَةِ وَأَمَّا بَيَانُ الْمَنَاهِجِ مِمَّا
 يَحْرُمُ أَوْ يَكْرَهُ وَقَوْلُهُ فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى بَيَانِ أَذْلا بَدَ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِيَصِحَّ قَوْلُهُ أَنْ لَا
 يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ أَدْعَامُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ لَيْسَ هُوَ الْمَنَى
 وَأَمَّا هُوَ بَيَانُ الْمَنَى الَّذِي هُوَ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ قَلِيلًا مَلَّ
 ثُمَّ هَكَذَا أَوْ قَعٌ فِي النَّعْمِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ وَالصَّوَابُ وَقَدْ قَضَاءُ الْحَاجَةِ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ
 تَرَكَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ أَدْبَ إِذَا الْمَنَى اسْتِقْبَالَهَا وَقَدْ الْبُولُ وَالنَّحْلُ فَلَمْ
 مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَحْرِيْمٌ سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّحْرَاءِ أَوْ فِي الْبَنَاءِ لِأُطْلَاقِ الْمَنَى فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ
 السُّدُومُ إِذَا اتَّيَمَّ الْغَائِطُ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا رَوَاهُ
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا جَلَسَ
 أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَةٍ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ سُلَيْمَانَ نَهَانَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ وَلَا يُولَدُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ أَبِي خَنِيفَةَ

رضي الله عنه يحمل الاستدبار بحديث ابن عمر قال رقيت يوما على ما بيت حفصة فرأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستند بالكعبة متفق عليه والصحيح
هو الاول لانه اذا تقاضى قوله عليه السلام وفعله وحمل القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعذر
وغير ذلك وكذلك اذا تقاضى الحرم والبيع رجح الحرم فبطل قول من قال يحمل في البنية
لحديث ابن عمر لان التوفيق والحمل على الحال انما يعدل اليه عند تساوي الدليلين و
لامساوات بين القول والفعل ولا بين الحرم والبيع ولذا قال ابو ايوب فقد من الشام
فوجد ناهرا حياض قد بنيت قبل القبلة فتخوف عنها ونستغفر الله تعالى فاتبع الأثر
عنها في البنية بالاستغفار ولو نسي فجلس مستقبلا يستحب له ان يغفر بقدر
ما يمكنه اخرج الطبراني في هذا الباب لا تار عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسين
عن ابيه عن جدّه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يول قبالة القبلة
فذكر فحرف عنها اجلالها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له وكان انما لم يجب لانه وقع مغفرا
عنه للسهم وهو فعل واحد كما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمسك الصغير نحوها و
قالوا يكره ان يمد رجله في النوم وغيره الى القبلة او المصحف او كتاب الفقه الا ان يكون
على مكان مرتفع عن المحاذات وكذا يكره ان يستقبل بالبول والغائط الشمس والقمر كونهما
إثنين غايبتين من آيات الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لئلا يرجع عليه الرشاش
ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكده الاستنجاء
من غير كشف عند احد فان لم يمكنه الاستنجاء بالماء من غير كشف يكفي الاستنجاء بالاجاء
اي يجب عليه ان يكتفي بالاجاء في الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد
والقعيد بقوله اذا لم تكن الخياصة اكثر من قدر الدرع لا ينبغي ان يعمل بمفهوم
وهو انها ان كانت اكثر من قدر الدرع يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد
اصلا لانه حرام يعد ربه في ترك طهارة الخياصة اذا لم يمكنه اذا التماس غير كشف قال
البرازي ومن لا يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على شطه لان النهي راجع على الاخر
استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار وقال قاضي خان قالوا من كشف الثوب الاستنجاء
يصير فاسقا وان لا يستنجى بيده اليمنى لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم مناء فلا
يتنفس في الاناء واذا اتى الخلا فلا يمس ذكره بيمينه ولا يقسم بيمينه روي في
الصحيحين من حديث ابي قتادة ولا يستنجى بطعام ولا بروت ولا بعظم لقوله
عليه السلام لا تستنجى بالروت ولا بالعظام فانها زاد اخراكم من الجن رواه الترمذي من خد

استقبل القبلة عند الاستنجاء مكره كراهة تحرير

لا يجوز كشف العورت
لا يستنجى عند احد
لا يمس ذكره بيمينه
لا يقسم بيمينه
لا يستنجى بطعام
لا يستنجى بالروت
لا يستنجى بالعظم

ابن مسعود رضي الله عنه واذا نظى عن الاستنجاء براد الجن فزاد الانس اولى بالنهي
 ولا بعلف الدواب قياسا على زاد الجن ولا يحق الخير كثره ومائه وجره لان التعر
 له بمنزلة رضاه حرام ولا يفيح لانه ملوث وزاد في حرانته الفقه الخذف والاجر لانه
 رها جرح كالحاج فان ذكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى
 بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا باوراق الاشجار ثم لو استنجى بهذه
 الاشياء يكره ولكن يجزئه لان الاعتبار الانقاء وقد حصل خلافا للشافعي ولا يقال الروث
 نجس فلا يزال النجاسة لان الفرض انه جاف وقد قلع النجاسة الرطوبة ولم يخلعها غيرها
 ويستنجى بالحجر والمد والتراب الرمل والرماد والخشب المحرق والقطن واللبد في الصيرة
 يكره بالخشب في نظم الزند ويسقى لا يستنجى بالمحرق والقطن ونحوهما لانه روى انه
 يورث الفقر وان لا ينجم اى لا يلحق النجاسة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى
 حلقته وكذلك البزاق ولا يمتخط اى لا يلحق المخاط في الماء لان النجاسة والمخاط
 فيؤدي الى سبغ الانتفاع بالماء الذي اتى فيه وربما يكون سببا للسبب اللعين كالنعوط في
 الاماكن التي ينتفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر والجدران التي يجلس عليها
 الحديث مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللات
 قالوا وما اللاتان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او في ظلهم وان لا
 يتعدى اى لا يتجاوز الحد السنون في الزيادة عليه والنقصان منه في المراتم الثلاث
 بان يجعلها اربعا او ثنتين لغير ضرورة وفي الواضع بان يغسل اليد الى الابد والرجل
 الى الركبة او يقصر عن الرق والكعب فالاول مكروه اذا لم يكن مقادير حصول الطهانية
 او نية اطالة العرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضائه اى اعضاء وضوئه بالخش
 التي يمسح بها موضع الاستنجاء فتشربها المواضع الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء
 عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا وان لا ينفخ في الماء عند غسل
 وجهه فان كل ذلك مكروه من فعل الهوام وان لا يغمض فاه ولا يعذبه تغمة مناسك
 بان تنكح حمرة الشفتين في صحاير العينين اى اطراف الاجفان ومنايت الهاء بحتة
 لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعة اى بقية ولو قبل موضع راس البرة لا يجزئ وضوءه
 لوجوب استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتثلبت السبح
 بماء جديد **فروع** وفي فوائد ابي حفص الكبير لو شلت يده اليسرى فلا يقدر
 ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا ان يقدر

في طهارة الكبرى

على الماء الجاري وان شلت كلتا اليدين مسح ذراعيه على الارض ووجهه على الارض
ولا يديع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن
الوضوء بوضيئته الابن او الاخ الا انه لا يحس فزجه الا من يحل له وعلتها ويسقط عنه
الاستنجاء وكذا المريض اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت بوضيئتها ويسقط
عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شئ وان اقل من ثلث اصابع غسله
ان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي
مجموع النوازل ان لم يكن الوضوء والتيمم لا يصلح عندها وعند ابى يوسف ^{بصلي}
بالايما كما في العيوس والتومق اذا استنجى ان كان على وجه السنة بان ارخى مقعد
انقضى صوته هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى الخصوصية ببعض
الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه
اى سبب وجوبه والراد بالسبب هنا الشرط والاقا سبب لوجوبه هو ارادة فعل ما
لا يحل الا به على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة فعل ما لا يحل الا به احد
اشياء منها خروج المني من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني حاصل بشهوة
فانه يجب الغسل حينئذ بالاجماع بلا خلاف بين ائمتنا اما انفصاله عن مومنه
من الذكر والفرج يشهوة فمختلف فيه واعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا
بقيدين احدهما ان يكون قد ابتعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شئ ثقيل
او سقوط من علولا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجناية في الغسل
مخصوص بحال ابتعاثه عن الشهوة والثاني ان يخرج عن العنق الى خارج البدن او ماله
كالفرج الخارج والقلقة على قوله فما دام في قصبة الذكر او الفرج الداخل لا يجب الغسل
عندنا خلافا لما لا يشترط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا فمختلف
قال ابو يوسف وجودها عند شرط وقال ليس بشرط حتى ان المحتلم اذا اخذ ذكره
امسكه حتى سكنت شهوته وخزج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندنا
خلافا لابي يوسف وكذا الواستمنى بالكف او مس ونظر فانزل فلما انفصل المني
عن مكانه بشهوة امسك ذكره حتى سكنت وكذا الواغتسل قبل ان يبول او ينجم
سال منه ربيعة التي يجب اعادة الغسل عندنا خلافا له ولو بال او نام ثم اغتسل
فخرج منه مني لا يجب اجماعا واذا عرف هذا ظهر لك فائدة ما قد تاه من القيد في عبارة النص
فما لم وكذا يوجب اغتسال الايلاج اى دخاله ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين

في طهارة الكبرى

القبل والدبر من الرجل أي الذكر المشقة والمرأة أي المشتهة ومن بيانه لا يحد
السبيلين إذا توارت أي غابت الخشقة أي الكثرة أو مقدارها إن كانت مقطوعة
في أحدهما سواء أنزل المولم أو المولم فيه أو لم ينزل واحد منهما وجب الغسل على
الفاعل والمفعول به المكلفين لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل أنزل ولم ينزل وفي مسلم من حديث عائشة إذا جلس بين شعبها
الأربع ومس الختان فجد وجب الغسل وللمتقدم من حديثها إذا جاوز الختان
الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدها ومن مس الختان الختان وهذا
على عادتهم من اختان النساء وهو مندوب وأما قوله عليه السلام اغتسلوا من الماء
فنسخ بالاجماع وإطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة وأما وجوبه على المفعول
به في الدبر فبالقياس احتياطاً وأما لم يقسه أبو خيفة على الوطئ في القبل في إيجاب
الحمد احتياطاً للدبر الحد وهنا الاحتياط في إيجاب الغسل فاخذ بالاحتياط في الصغيرين
أما الواو لم في البهيمية واليتة والصغيرة التي لا يجمع مثلها وهي بنت سبع
أو بنت سبع أو ثمان إذا لم تكن عبلة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصوة الشهوة
وذكر الأسبيعي أن بالاولاج في الصغيرة التي لا يجمع مثلها يجب الغسل ولعل
مراده إذا كانت بنت سبع أو ثمان وكانت عبلة فضمة لأن الشبهات التي
يجمع مثلها هي بنت الشبع في الصغير ومادونها غير مشتهة إلا أنها إن كانت
بنت سبع أو ثمان وهي عبلة قربت إلى حد الشهوة فالاحتياط في وجوب الغسل وهو
إما فيها دونها فالأصح عدم الوجوب لأنه بمنزلة الشيطان والتفخيد ومعالجة اليد
وكذا أيوجب الغسل الحيض وهو دم يخرج من رحم بالغة سلمية والمراد انقطاع
الحيض فهو شرط وجوب الغسل عند إرادة ما لا يجل إلا بدراً ودم وقل درو
الدم بشرط الانقطاع والاول أصح حتى قالوا لو أسلمت وهي حائض ثم ظهرت يجب
عليها الغسل ولو انقطع ثم أسلمت لا يجب لأن الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب
حال التكليف بخلاف ما إذا أخذ أو جنب ثم أسلم حيث يجب عليه الوضوء والغسل لأن
الحديث والجنابة صفتان باقيةان وقت التكليف بعد الإسلام فلم يتعرضوا للفرق
بين الحيض وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينهما وكذا أيوجب الغسل
النفاس وهو دم يخرج من الرحم عقب الولادة وهذا يفيد أنها لو ولدت

ولم ترد ما لا تكون نفسا ولا يجب عليها الغسل وهو قول أبي يوسف لا تعلق بالنفاس
ولم يوجد الا ان عند أبي خيفة يجب احتياط لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا
وفي مثله يقام السبب مقام السبب ثم وجوب الغسل للصلاة ونحوها عند انقطاع
الحبس والنفاس ثابت بالاجماع وبإشارة النص على قراءة يظهر ان بالتشديد في
الحبس ودلالته في النفاس ومن استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او
فخذة بلل هو اي والحال انه يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما
ان يتذكر الاحتلام او لا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه مذيا
او يشك فان تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني وانه مذي او شك فيه فلم يتيقن انه
هل هو مني او مذي فعليه الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام بسبب
خروج المني فيحصل عليه وان يتيقن انه مذي لان الذي يرقق بالهواء وبجودة البدن
فيصير كالمني اما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن انه مني او شك هل هو مني او مذي
فكذلك يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين ايضا اجماعا للاحتياط وان يتيقن
انه مذي فلا يغسل عليه في هذه الحالة عند أبي يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبما
اخذت خلعت بن ايوب وابو الليث وهو اقيس وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم
من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكما من رؤيا لا يتذكرها الراي فلا يبعد انه
احتلم ونسبه فيجب الغسل والنسب مني على قول أبي يوسف ولم ينسبه عليه فيهم
انه يجمع عليه على ان الفتوى على قولها وان استيقظ فوجد في احلياه بللا لا يدري مني
هو ام مذني واما تذكر حلمه فيظن ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا يغسل عليه لان
الانتشار سبب الخروج المذي فيحمل عليه وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه الغسل
والاحتياط المذكور في الخلافة هذه الذي ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما اذا كان الذكر
منتشرا فاما اذا نام قائما او قاعدا بعد الاستغراق في النوم حمدا فلم يعمى سببية الانتشار
سببا خر فحمل على انه هو السبب اما يتسبب عنه المذي لا المني اما اذا نام مضطجعا او
الاضطجاع سببا الاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لو يتيقن انه
اي البلل الوحيد مني فعليه الغسل ايضا اما في تيقن المني فظاهر واما في الاضطجاع فلا
حامض الانتشار في السببية فيحكم بسببته للاحتلام وان البلل مني رقيق احتياط او
هذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الائمة الحلواني هذه المسئلة
يكثر وقوعها والناس عنها غافلون وهي تؤيد قولهم في وجوب الغسل اذا تيقن

انه مذى ولم يتذكر الاحتلام لان النوم حال ذهول وغفلة شديدة يقع فيه اشياء فلا
يشعر بها فتتقن كون الببلل مذى لا يكاد يمكن الا باعتبار صورته وركته وتلك الصورة
كثيرا ما تكون للمنى بسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة ودفعة الاغذية
والفضلات وبسبب فعل الحرارة والهواء فوجوب الغسل هو الوجوب وقد اوجبه
بالاجماع على المعقول به في الدبر مع انه ليس غالبا في كونه سببا لانزاله لاجل الاحتياط
لكن بقي شئ وهو ان المنى اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا بد من
دفعه ونحوه عن رأس الذكر ايضا فكون الببلل ليس الا في رأس الذكر دليل ظاهر
انه ليس بمنى سيما والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فانما
الغسل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود الببلل على الفخذ ونحوه لان الغالب
انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قررناه وان احتلم ولم يخرج منه شئ
اي تذكر الاحتلام ولم ير ببللا لا غسل عليه اجماعا وفي مسند ابى داود الترمذي
من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد
الببلل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد بدا
قال لا يغسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم ان النساء
شقائق الرجال فلذا قال وكذا المرأة اى احتملت ولم يخرج منها شئ فلا يغسل عليها و
لما في الصحيحين من حديث انس ان ام سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من
الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتملت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضي خان
المرأة اذا احتملت ولم يخرج منها المنى حكى عن الفقيه ابى جعفر انه ما لم يخرج المنى من الفرج
الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبداخذ شمس لامثة المحلواني واليه اشار
الحاكم الشهيد في التختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من
خروج المنى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فيعتبر
الخروج من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج انتهى وقال محمد عليها الغسل احتياطا قال في
التجنيس لان ماءها لا يكون دافقا كالرجل وانما ينزل من صدرها وبه يفتى بعض المشايخ
كما صاحب التجنيس هو برهان الدين الرغينا في هذا الهداية كما تقدم عنه في التجنيس قال
شيخ كمال الدين بن الهمام بعد نقله كلام التجنيس فهذا التعليل يفيد ان المراد بعدم الخروج
في قوله ولم يخرج انها لم تراه خرج فعلى هذا الاوجه وجوب الغسل والراد من رأت في حد
ام سليم رؤية العلم لا رؤية البصر فانها لو رأت الانزال واستيقظت من فورها

واحست بيدها البلل ثم قامت فما استيقظت حتى جفت فلم تر بعينها شيئا لا يسع
 القول بان لا غسل عليها مع انه لا رؤيته يصير بل رؤيته علم انتهى اقول هذا لا يفيد
 كون الاوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها وهي ماذا احتملت ووجدت
 الانزال ولم تر بللا ولم يخرج منها المني فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الغسل وبه
 اخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح الحديث ام سليم سواء كانت الرؤية بمعنى
 البصر او بمعنى العلم فانها لم ترى الماء بعينها ولا علمت خروجه اللهم الا ان ادعى ان
 المراد برأت رؤيا الحلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد
 انها يجب عليها الغسل وبه اخذ حنا التجنيس معلاهما تقدم وهو ليس بقوي اذ لا
 اثر في نزول ما منها من صدها غير دافق في وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج
 من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من رأس الذكركما ان الرجل لو انفصل
 منيه عن الصلب بالدق والشهوة لا يجب عليه الغسل ما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير
 كذلك المرأة اذا انفصل منيهما عن صدرها فما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب
 الغسل الى ان في مسئلتنا لم يعلم انفصال منيهما عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم
 لا تحقق له فكيف يجب عليها الغسل نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام
 يجب عليها الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب لغسل احتياطا وهو غير بعيد
 الا من حيث ان ماءها اذا لم يزل فقابل سيلانا يلزم اما عدم الخروج ان لم يكن الفرج
 في صلب او عدم العود ان كان في صلب فليتا مل ولو جامع او احتلم واغتسل قبل
 ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المني وجب عليها الغسل ثانيا عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف وقد قدمناه ولوافق السكران فوجد منيا
 فعليه الغسل كما في النائم وان وجد مذيا فلا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه
 والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمغمى عليه ان المني والمذى لا بد لهما
 من سبب قد ظهر سبب المني في النوم وهو الاحتلام تذكر او لا لان النوم مظنة الاحتلام
 فيمال عليه بخلاف السكر والاعماء وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على الفراش
 والحال ان كل واحد منهما ينكر الاحتلام اى لا يتذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل وجب عليهما الغسل احتياطا لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان
 المني طويلا فعلى الرجل لان منيه يدق فيقع طويلا وان كان مدورا فعلى المرأة
 لان منيهما يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يجتمعا ان يكون الرجل وقت الانزال

فان يخرج

والذي يرى

عدل منكبا او رأس الذكور منكبا فيقع منه في بقعة واحدة وان مبتدئ من المرأة بسبب
 مرور عضو وغوه عليه في القلب وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فن الرجل وان كان
 اصفر رقيقا فن المرأة ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاعذية والاحتيا
 هو الاولى وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه السلام
 في حديثك ام سليمان ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه
 فذلك باعتبار الغالب في عدم العادة من فروع قالت معي يعني بأي شيء في النوم هو اراد
 بعد اذ لذة الوقاع اتفقوا على انه لا يغسل عليها ولا يغتسل فيه اذ لم تنزل
 فان انزلت وجب الغسل لانه كالاختلال ولزوجة مع فيمادون الفرج ووصل
 النخيل الى رحمها لا يغسل عليها فقد ايلاج وانزال فان جعلت منه وجب الغسل
 لانه دليل الانزال وتظهر فائدته في عادة ما وصلت به من ذلك الجماع الى ان اغتسلت
 بسبب خروك اقالوا ولا شئت ان يفتى على وجوب الغسل عليها بمجرد انفضال منيها الى رحمها
 وهو خلاف الاصم الذي هو ظاهر الرواية قال في التارخانية وفي ظاهر الرواية يشترط
 الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لو جرب الغسل حتى او انفضل منيها عن
 ولم يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي النساء وهو الاصم
 اغتسلت ثم خرج منها منى الزوج لا يلزمها عادة الغسل لانه بمنزلة من لم يغسل
 احتلم او عالم كفه فلما انفضل منى عن الصلب شد ذكره وصلى من غير غسل عحت
 لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امراته البالغة
 الغسل لوجود مواراة الحشفة بعد توجب الخطاب لا يغسل على الغلام لانعدام الخطاب
 الا ان يؤمر به تخلفا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة
 تشتم فالجواب على العكس وذكر صبي لا يشتهي بمنزلة الاصبع وفي وجوب الغسل باذخال
 الاصبع في القبل او الدبر خلافه والاولى ان يجزئ القبل اذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة
 لان الشهوة هي من غالبية في مقام السبب مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر لعد
 وعلى هذا ذكر عبد الأدهى وذكر الميت وما يصنع من خشب او غيره **بال** فخرج
 منه منى ان كان ذكره منه شرا فعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا لفقدها **راى**
 في فريضة انه يجمع فانتبه ولم يرد الا بعد ساعة فخرج منه منى لا يجب الغسل
 وان خرج منه منى وجب احتلم الصبي في الصبية الاختلام الذي به البلوغ وانزاله على
 وجه التدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب مما توجه عقبا لانزال فهو سابق على

في وجوب الغسل
 على المرأة
 اذا لم تنزل
 من الفرج

الخطاب . وكذا اذا احضت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال
 قاضي خان والا حوط وجوب الغسل في الغسل كلها والله سبحانه اعلم واما فرائض الغسل
 فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اى باقيه فان شغل للمضمضة والاستنشاق
 من جملة البدن وليس السائر بمعنى الجميع كما توهمه كثير من الناس وعند مالك و
 الشافعي المضمضة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء لما قوله تعالى وان كنت جنابا
 فاطهروا فانزله يرتطه جميع البدن الا ان ما تم اذا يصل الى اليه حقيقة او حكما للحرج
 خارجا فلا ان الوضوء لان الماء وربه فيه غسل الوجه والوجهة بينهما مضمضة
 عند ما من الفطرة في الحديث لا ينفي الوجوب لان الفطرة مستعمل في الدين و
 مع ما هو سنة اتفاقا لا يعين سنتها لان القران في النظم لا يوجب الستر في الحكم
 على ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا في بعض الروايات
 المختار وهو واجب عند الشافعي فلا معارضة في الحديث ليدلنا فسلم واما
 الماء الى منابت الشعر فرض ان كشت اى لو كان الشعر كثيفا بالاجماع وكذا يفرض بصل
 الماء الى انتاء اللحية وانتاء الشعر من اراس البدن حتى لو كان الشعر مستليدا ولم يصل الماء الى
 انتاءه لا يجوز الغسل لما في الآية من صيغة المبالغة والشك في المرأة في الغسل كالرجل في وجوب
 تعميم جميع الشعر والبشرة ولكن الشعر المسترسل اى لما نزل من ذوائبها جميع ذوائب وهي المصلحة من
 الشعر وسيله موضوع اى ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعره المأفوسم وغيره
 حدثت اسم سلمة قالت قلت يا رسول الله انى امرأة امشد صغيره اسمى فانقصه في غسلها
 فقال لا انما يكفينك ان تغمي رأسك ثلاث حشيات ثم تقيضين عليها الماء فقطعها وفي رواية
 فانقصه للحيضة والجنابة قال لا الى آخره وفي مسلم ان يبلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو بن العاص كان
 يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤوسهن فقالت يا عبيد الله بن عمرو يا امرئ النساء اذا
 اغتسلن ان ينقضن رؤوسهن افلا يأمرهن ان يحلقن رؤوسهن لقد كنت اغتسل انا و
 الله صلى الله عليه وسلم من اداء واحد وما ازيد ان افرع على رأسي ثلث افراعات لا يقال
 ان هذا معارض للكتاب لان قوله مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظرا
 الى سوط فعلنا مقتضى الاتصال في حق الرجال ومقتضى الانفصال في حق النساء دفعا للحرج
 اذا لا يمكنهن حلقه ولان مواضع الضرورة قد خصت من الآية كد اخل العينين فيختص
 بالحديث ايضا للحرج ولا يجب بل ذوائبها وصلوة البغالي الصبيح انه
 يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين في ميسو برك في وجوب اتصال

الماء الى شعب عقائصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذوابها هو
الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه للحصر المذكور في الحديث وللحرج وهذا اذا كانت
مصفورة وان كانت منقوصة يفترض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الحرج ثم
سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر اتما هو في حق المرأة بخلاف الرجل لا
لا ضرورة في حقه لا مكان الحق كذا ذكره اى هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل
في وجوب نقص الصفيرة وعدمه في غيبة الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا انصرف
شعره كما يفعل العلماء الى اي المنتسبين الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه بعضهم
يخصهم بمن كان من غير فاطمة رضي الله عنها والآخر اك جمع ترك بعضهم اثناء غسل
كالعرب وزناهل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر اى هل يجب ايصال الماء الى خلا
شعره ام لا عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان نظرا الى العادة والى عدم الضرورة وذكر
صدور الشهيد انه اى الشأن يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة
وللاختياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يفترض ايصال الماء الى المسترسل ولم
ينكر غير ذلك فكان هو الصحيح علايم مقتضى المبالغة في الأية مع عدم الضرورة
المخصص في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسولا الله عليه وسلم
قال من ترك موضع شعرة من الجنابة لم يغسله فعمل به كذا او كن امن النار قال علي
من ثم عادت راسي اى شعر راسي فلا اتركه بل احلقه مخافة ان لا يصيب
الماء امرأة اغتسلت هل تتكلفت في ايصال الماء الى ثقب القروط ام لا والقوط يضم
القاف واسكان الراء ما يعلق في شحمة الاذن قال اى محمد في الاصل وهذا داب
صاحب المحيط يذكر لفظ قال ومراده ذلك تتكلفت فيه اى في ايصال الماء الى ثقب
القوط كما تتكلفت في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان
غلب على ظنها ان الماء لا يدخله الا بتكلفت تتكلف وان غلبت ضرورة وصله لا تتكلفت سواء كان
القوط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزاع القوط وصار يحال ان امر عليه الماء يدخله
ان غفل لا فلا بد من امراره ولا تتكلفت لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان الحرج
مدفوع واقفا وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب لا لافرق بينها وبين الرجل وكذا في قوله
اغتسلت وقد كان الشأن بقي في اظفارها عجيبين قد جفت لم يخرج غسلها وكذا الوضوء لا
فرق بين المرأة والرجل لان في العجيين لزوجة وصلاية تمنع نفوذ الماء وقال
بعضهم يجوز الغسل لانه لا يمنع والاول اطهر ولو بقي الدرن اسه السو سخ

ايصال الماء الى ثقب القوط

في الاطفا حيا بالاضل والوضوء لتولد من اليدين يستوى فيه اى في الحكم المذكور
 المدني اى ساكن المدينة والقروى اى - اكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للقروى لان درنه من التراب والطين فينفذه الماء ولا يجوز للمدني لانه من الودك
 فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح قاله الديوسى وقال الصفا يجب الاتصال الى ما
 تحته ان طال الظفر وهو حسن والا قلت الذى لم يمتحن اذا اغتسل ولم يخل
 الماء داخل الجلبة قال بعضهم يجوز غسله قال قاضى خان لانه خلقى وقال بعضهم
 لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا انزل اليه انتقض الوضوء
 والمضى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صححه الزيلعى في شرح الكنز وقال
 البينوا لا يجرى تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كما لا الدين بن الهمام
 الاصح الاول للعرج لا كونه خلقا اقول المحرم غير مسلم وكونه خلقه لا اثر له قال الثانى
 هو الاصح للاهر بالتطهير وان خرج بواه حتى صار فى قلفته فعليه الوضوء بالاجماع
 وان لم اى ولو لم يظهر الى خارج القافة كذا فى الخلاصة وفتاوى قاضى خان
 غيرهما رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره قال بعضهما ان
 كان ذا ثداء على قدر الحمصة لا يجوز غسله وان كان قدر الحمصة او اقل يجوز غسله
 على فساد الصوم بالاول فكان للفم بالنظر اليه حكم الظاهر دون الثانى على ما ذكر
 فى خزائن الاكمل ان المفسد للصوم ما يزيد على مقدار الحمصة وقد راجعته
 عفو فكان له بالنظر اليه حكم الباطن قال فى الخلاصة ان كان كثير يستبى للناس
 كما فى سقوط السن يجب اتصال الماء وان كان قليلا كان عفوا فان كان فى طواخه ثقث فيها
 شئ يجب اتصال الماء اليه وفى الفتاوى باب لتون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء فحتم
 فى الغسل من الجنابة جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب الخلاصة
 وقال بعضهم ان كان صلبا مصنوعا مضمعا متأكدا بحيث تداخلت اجزائه وصار
 له لزوجة وعلاكة كالعجين لا يجوز غسله قل اوكثر وهو الاصح لامتناع نفوذ المائع
 عدم الضرورة والحرج بخلاف الصوم فان فى التحريم بقاءه فى الاسنان وسبقه الى
 الحلق مع الريق حرجا ولا حرج فى اذاته فى الغسل فافترقا على ان الاكثرين على ان قد
 الحمصة مفسد للصوم والعفو مادونه وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر يده
 جلد سمك او خيز مصنوع قد جفت واغتسل او توضع ولم يصل الماء الى ما
 لم يجز وكذا الدرن الياس فى الاثنت لوجوب تعميد الغسل للدرن جميعه

الاشياء تمنع لصلاتها وقال في الذخيرة في مسألة الغاء بان خلطته او اختصت
 به وبقي من جرمه على بدنها والطبن والودن اذ ابقيا على البدن يجزئ من وضوئهم
 للضرورة ولان الماء ينفذه لتخلخله وعدم لزوجه وصلابته وعليه الفتوى اذ
 الاعتبار في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن وان كان برجله شقاق فجعل فيه
 النخس او المهرم ان كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز غسله ووضوئه وان كان يضره
 يجوز اذ امر الماء على ظاهر ذلك وايصال الماء الى داخل السرة فرض للآية وكذا
 الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضع من جملة البدن وان لم اى لو
 لم يكن عليه اى على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكمية وهى
 الجنابة وكذا التخليل الاصابع من اليدين والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض
 ان كانت الاصابع منضمة لا يدخله الماء بلا تخليل غير مفتوحة بحيث يدخلها
 الماء كلفة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو اى التخليل سنة وقد تقدم و
 كذا انقاء البشرة اى غسلها باسالة الماء عليها والبشرة ظاهر الجلد وبلى الشعر
 فرض ايضا للصيغة التكلف في الآية ولقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر وانقوا
 البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنابة والجموع حديث واحد وروى
 ابو داود عن رواية ابي هريرة لكنه ضعيف والآية كافية في الاستدلال ولو تفرقت
 من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اى ولو كان ذلك الشئ قليلا
 بقلة رأسية لوجوب استنجاء جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام الغمضة اذ كان لا
 على وجه السنة وبلغ الماء الغم كله والا فلا وفي وافغات الناطقى لا يخرج عن الجنابة
 بالشرب سواء شرب على وجه السنة او على غير وجه السنة ما لم يخرج في الخلاصة وهذا هو
 ولو تركها اى ترك الغمضة والاستنشاق او لمعة من اى موضع كان من البدن ناسيا
 فصل ثم تذكر ذلك يتضمن او يستنشق او يغسل اللعنة ويعيد اصله ان كان فرضا لعدم
 صحته وان كان نفلا فلا لعنة محتمة شرع وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء
 الصلوة من غير استثناء مسم الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية لا كما روى الحسن انه لا
 مسم رأسه الا غسل الرجلين فانه يؤخره اذ كان قائما في مستقع الماء او على تراب بحيث
 يحتاج الى غسلها بعد ذلك الى الوقام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها مرة اخرى
 فلا يؤخر غسلها كذا في الهداية وغيرها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالطين وغوره
 عن بدنه ان كانت اى ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر

جسده نلأ قاما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وصنعت للبي
 صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإفاء
 فافرج بها على فرجه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلكهما دلكا شديدا
 ثم غسلهما وضغط واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افرج على رأسه ثلاثا حتى
 ملأ كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تيمم فغسل قدميه فناولته ثوبا فلم يأخذه فأنطق
 فهو يفيض يديه ثم كيفية الصب قال شمس الأئمة الحلواني يفيض على منكبيه الأيمن نلأ
 ثم الأيسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالأيمن ثم بالرأس ثم بالأيسر وقيل
 يبدأ بالرأس ثم بالأيمن ثم بالأيسر وهو ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر الحديث فينبغي القول
 عليه ولو اغتسل ماء جار ان مكث مدة الوضوء والغسل فقد أكمل السنة والأقلا ثم يمتنع عن
 ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان قياما في مستنقع الماء كما تقدم
 الحديث محمول عليه ومن سنة الغسل ان لا يسرق الماء وان لا يقتر لما تقدم في الوضوء
 وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عورته مكشوفة وان كان متزرا فلا بأس
 وان يدلك كل أعضائه صبا لغتفي التطهر في المرة الأولى ليعم الماء البدن في الرتين ^{الأيمن} آخر
 فالدلك في الغسل سنة وليس بواجب إلا في رواية عن أبي يوسف لخصوص صيقته
 اطهر وفيه بخلاف الوضوء فإنه يلفظ الغسل وان يغتسل في موضع لا يراه
 أحد لاحتمال بدو العورة حال الاعتسال او اللبس والحديث يعلى بن أمية ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب ستير عيب الحياء والتستر فاذا اغتسل
 أحدكم فليستتر وراءه ابوداود وفي القنية عليه من الغسل وهناك رجال لا يدر
 وان راوه ويختار ما هو استرو المرأة فؤخره يعني ان كانت بين الرجال والمرأة بين
 النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظمه بقوله * وغسل على شخص مائة
 ستره * فيأتي به في القوم لا يتأخره وليس بالاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال فؤخره
 انتهى فان اريد بقوله وان راوه وبقول الآخر وما مائة ستره وؤية ماسوا العورة فلا كلام وان
 اريد العورة كما قال البرازي كشف ازاره في الحمام لغسله وعصره لا يأثم لعدم امكان تطهيره
 بدنه والاشتم على الناظر فغير مسلم لان ترك النهي مقدم على فعل المأمور كما تقدم وللغسل
 حائل وهو التيمم لا يجوز كشف العورة عنه من لا يجوز نظره اليها لأجله ولذا انفصل
 البرازي عقيب تلك المسئلة عن الرستغنى انه قال لا خفاء انه اراد الكف في الموضع
 المنع لذلك لا مطلقا قال البرازي وهو الحق بل ذكر في جواز الكشف في الخدمة

في القنية اختلافا فقال بقوله في بيت الحمام الصغير لعصر اذاره او لحلق العانة ياتم وقيل
 يجوز في مدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويتجرد زوجته للجماع
 ايضا اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وبالحيلة فلا ضرورة في
 كشف العورة للغسل عند من لا يجوز نظره اليها لان له خلفا بخلاف الختان ونحوه و
 يستحب ان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس وغيره اما كلام النام فلما تقدم في الوضوء
 واما غيره من الذكر والدعاء فلانه في مصب الماء المستعمل ومحل الاوضار اي لا وضوءا
 والاقتذار ويستحب ان يمسح بدهنه بعد الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها
 قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خرقه يتنشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي وهو ضعيف
 ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل وان يغسل زجليه بعد لبس لاقبله مسارعة
 الى التستر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة واما النية
 فليست بشرط في الوضوء والاعتسالم عندنا حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء الحار
 او في الحوض الكبير للتبرد قيد بالكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلق الذي فمسته
 البئر على ما يأتي ان شاء الله تعالى او قام في المطر الشديد وقضم مضغ استنشق
 يخرج من الجنابة عندنا خلافا للامة الثلاثة استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور وتقديره انما صحة الاعمال
 فيفيد ان ما لانية فيه من الاعمال لا صحة له واصحابنا رحمهم الله اجابوا بان تقدير
 حكم الاعمال والحكم متنوع الى دينوي وهو الصحة واخروي وهو الثواب وقالوا
 الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولاعم المشترك
 او مقتضى ولا عموم له ايضا فاورد عليهم منع كون الحكم مشتركا او مقتضى بل هو من المتواطئ
 المسمى بالمطلق فيشمل ما تحته دينويا واخرويا فاجابوا الى التكلف في التفصي عنه و
 ايضا اورد ان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقتم على اشتراطها
 فيها وانها لا صحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدور هو الثواب
 الا ان ما كان المقصود منه هو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ افات الثواب فلا صحة له
 ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له
 من النية وجهة كونه شرط للصلوة كطهارة الثوب هوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر
 النية لان كونه شرط لا يشترط فيكون عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة
 فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحد لفظي فانه يدل على عدم صحة العبادات بدون

اعمال الاعمال بالنيات

النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان
 من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بدو النية
 ولان تراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة
 المعاملات على النية بالاتفاق فتعين ان يراد العبادات ومتعلق الثواب العقاب حيث
 النزاع الحقيقي في ان الطهارة الحكيمة هل هي عبادة ليس عنيا وهي من جملة الافعال العادية
 الطبيعية التي تحقق حافان وجد فيها نية القربة كانت عبادة يثاب عليها والافعال مع تحققها
 كما في سائر الحركات والسكنات في الافعال التروك التي لها تحقق في الوجود حافان نوى
 بها قربة اثيب عليها او معصية استحق العقاب عليها والافعال ثواب لا استحقاق عقاب لو
 هي عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل
 طاهر حقيقة ليس عليه شئ يقتضى العقل والعادة غسله فكان ايجاب غسله استعبادا
 محضا وقلنا بل نفس غسل البدن او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عادة
 فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب نحوه وايجابه في بعض الاحوال لا يخرج عنه هذه الحقيقة
 كما يوجب اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب ستر العورة اذا
 نوى به القربة يكون عبادة وان لم ينو به القربة فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة
 والشروط توابع انما يراد وجودها لا وجودها فكذا الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة
 امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لان العقل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم
 غسل موضع نظيف لا نأفوق لو كان منفردا في بيت مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال
 آمنا من هجوم احد فالعقل والعادة لا يستقيم الكشف مع ان الستر في الصلوة لازم بالاتفاق
 في هذه الحالة مع ان النية ليست شرطا اذ ذاق ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء
 ما يدل على اشتراط النية وهو كون الامر بالغسل خرج مخرج الجزاء فيتقيد به فكانه قيل
 اغسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلوة وكان نظيره قوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ
 فتميرير قبة الآية حيث يشترط التحرير بنية هذه الكفارة فكذلك اهلنا هذا مسلم فما كان
 حكما مستقلا غير بشرط يراعى تابع لان الشرط وجوده مطلقا لوجوده قصد كما في قوله
 اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الآية لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذلك
 هذا وكان كما اذا قيل دخلت على امير فترين فانه لو ترين لامرا خروا على منبرنا لا يلا
 لكون المقصود الدخول عليه بالزينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون التزين
 الدخول ليس عنبر فالخاص ان لا دليل لهم على ان شرط الصلوة غير

هو عبادة وادلة النية من الحديث والآيات كقوله تعالى وما امرؤ الا لعبد والله
مخلصين له الدين اغاندا على شرط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وبما ذكرنا ظهر
الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظافة في ذاقه بل صندها في الغالب
فشطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس الآية الا الامر بغير الوجه والايد من الصعد
وهو فعل حسي وقد وجد فصار كما لو قال الملك من دخل على فليتبذل شخص لا مراخر
ثم دخل عليه بتلك الحال فانه يكون بمثابة لان الشرط يراعى وجوده لا قصده
كما تقدم بعينه فتحتاج على رد الى دليل كون الشرط فيه مسحا هو عبادة وكونه
غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد للآية
الثلاثة من دليل كون الشرط غسلا هو عبادة والله سبحانه اعلم بالصواب
قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل بغير النية الا ان الكرخي اشار الى ان الوضوء
بغير النية ليس هو الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم ينو فقد اساء واخطا وخالف
السنة وهكذا اقال المتقدمون من اصحابنا انه لا يشاب ولا يصير مقيما للوضوء المأمور
به والاغتسال على احد عشر وجها بالاستقراء خمسة منها فريضة لثبوتها بالكتاب
والاجماع القطعيين الاغتسال من الحيض والاغتسال من النفاس والاغتسال من التقا
الحثانين اذا كان مع غيبوبة الحشفة وغيبونتها في الدبر ملحق به والاغتسال من خروج الماء
على وجه الدفق والشهوة والاغتسال من الاحتلام اذا اخرج منه اى من الاحتلام و
من سببية او من المحتلم ومن ابتدائية المتى بالاتفاق او اذا اخرج منه الماء
عندهما خلافا لابي يوسف وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعة منها
سنة احدها غسل يوم الجمعة وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام
من اتى منكم الجمعة فيغتسل متفق عليه امر وهو للوجوب فلنا كان ذلك
في الابتداء ثم نسخ على ما جاء روى عن ابن عباس ان الناس كانوا مجهودين بلبس
الصوف ويعملون على ظهورهم الى ان قال ثم جاء الله بالخبر ولبسوا غيد الصوف
وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض اهل كان يؤذى بعضهم بعضا من اهل
او ان الالندى بدل عليه ما في الصحيحين من خذ اى هرة قال يمانع بخطيب الناس
يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فغرض به عمر رضي الله عنه فقال ما بال
رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان رضي الله عنه يا امير المؤمنين ما زدت حين
النداء ان تؤمنات ثم اقبلت فقال عمر رضي الله عنه الوضوء ايضا الذي يسمعوا رسول الله

قوله
في قوله
ما بال
رجال يتأخرون
بعد النداء

قوله
في قوله
ما بال
رجال يتأخرون
بعد النداء

صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر للوجوب لما
 اتقى عثمان رضي الله عنه بالوضوء ولما سكت عمر والصحابه عن الزامه بالغسل ولو قم
 لنقل وقوله عليه السلام من نوتا يوم الجمعة فيها ونمت واعتبيل فالفصل افضل
 رواه الترمذي وصححه ولذا صحح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربعة مستحب
 لاسنة لان الوجوب اما غير مراد من الامر كما تقدم في قصة عثمان او انه كان
 ثم نسخ كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما فان كان الامر للندب فلا كلام وان كان
 للوجوب فاذا نسخ الوجوب لا يبقى لندب ايضا الا انه قد دل الدليل على الاستحباب
 وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلوة عند ابي يوسف وهو
 الاصم واليوم عند الحسن بن زياد حتى لو لم يصلي به ينال ثواب لغسل اذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن لا جمعة عليه نندب له الغسل عند الحسن لا عند ابي
 يوسف والثاني غسل العيدين والاصم انه مستحب قياسا على الجمعة لانه يوم اجتماع متما
 وقد تقدم ان الاصم ان غسلها مستحب وكذا الثالث وهو غسل عرفة مستحب ايضا
 قياسا على الجمعة للاجتماع وما روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العيدين
 انه كان يغتسل يوم عرفة فضعيف قاله النووي وكذلك الرابع وهو الغسل عند
 الاحرام مستحب ايضا وما روى الترمذي وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلا
 واغتسل فواقعة حال لا تستلزم الواطئة فاللازم الاستحباب قاله الشيخ كمال الدين
 بن الهمام ومن الاغتسال المندوبة الغسل لدخول مكة وقوف مزدلفة و
 دخول المدينة ومن غسل الميت وللحجامة لشبهة الخلاف واليلة القد اذا
 وللمجنون اذا افاق والصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جبا ويكفي غسل
 واحد للعيد الجمعة اذا اجتمع كما يكفي لفرصتي جماع وحيض وواحد منها اي من الاحد
 واجب على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكر وكلم وهو كالاخبري من المجهل لانه غسل
 خارج عن ذات من كلف به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره من الاغتسال
 فان احكامها بالنظر الى نفس المغتسل ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام
 للذي سقط عن نعيره اغسلوه بالماء والسدر ورواه في الصحيحين من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما وجوب ثم المفهوم من التفسير ان المراد بالواجب الا انه طلاح الذي
 هو دون العرض عندنا والظاهر من الآية انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسراج
 وغيرهما وهو من كفاية اذا اقام به البعض سقط عن الباقي لان المتخصص

وهو قضاء حق المسلم وقد وجد وان ترك اثم كل من علم به قادرا عليه كما في سائر
فروض الكفاية ثم قيل سببه حدث حل بالموت لاسترخائه فوق النوم والاعمال
وقال الجرجاني وغيره بخلافه حدث بالموت كما في سائر الحيوات طهارته بالفضل خاصة بكثرته
ولذا تنجس البئر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا تنجس ولو حمل ميتا قبل غسله وصلى به
لا تصح صلاته بخلاف المحدث قال السروجي في شرح الهداية وقول الجرجاني هو قول القائل
وهو الاظهر واحد منها اي من الاغتسال مستحب هو غسل الكافر وقد تقدم هكذا
ذكره مطلقا غير مقيد بما اذا كان حيا ولم يكن شمسا لامعة السرخسي في شرحه للبسط و ذكر
في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة باقية بعد
اسلامه كبقاء صفة الحدث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن قال قاضيان لا طهور وجوب الغسل
الغسل لكهما فروغ ان اجنب المرأة ثم ادركه الحيض فان شاء اغتسلت ان شاء تخر
حق تطهر وكذا الحائض اذا احتلمت وجومت فهي بالخيار والجنب اذا اغتسل
وقت الصلوة لا يأثم ولا بالجنبان ينام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ قال انس
الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نسائه يغسل واحد متفق عليه لكره يستحب
الوضوء ان اراد العادة لانه انشط عن ابوسعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعوذ فليتوضأ بينهما وضوء متفق
عليه لا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من افاء واحد عن معاذة قالت قالت عائشة
كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد بيني وبينه فيبادر
فاقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان رواه مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم
يغسل يديه وفاه وقال قاضي خان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل
او يشرب وان تركه فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
كان جنبا اراد ان ياكل او ينام توضأ وضوئه للصلوة متفق عليه ولا يجوز للجنب ان يغتسل
والنساء قراءة القرآن لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من
القرآن رواه الترمذي وابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي سنن الأربعة عن علي رضي
الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبة او قال لا يجزى عن القراءة شئ ليس
الجنابة قال الترمذي بخلافه حسن صحيح وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكر
الزاهدي انه رواية ابن سماعة عن ابي حنيفة رحمه الله وان عليه الاكثر فلذا قال
المصنف يعني لا يجوز ان يقرأ آية تامة واما على قول الكرخي لا يجوز

قراءة دون الآية ايضاً وهو الذي اختاره صاحب الهداية وصاحب الكافي وجماعة
لعموم قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن المصنف
اختار قول الطحاوي فلذا قال وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد
القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسم
خبراً ساراً فقال الحمد لله او خبر سوء فقال فادبه وادفأ اليه راجعون وكذا اقراءة بسم
الرحمن الرحيم على وجه الشاء لا على قصد القرآن يجوز اماماً دون الآية فلا يبعد
بقراءته قارئاً قال تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ الجنب
القرآن فكما لا يبعد قارئاً بما دون الآية في حق جواز الصلوة حتى لا تقصم به الصلوة
كذلك لا يبعد به قارئاً في حق الحرمة على الجنب الحائض كذا قاله الشيخ كمال الدين بن
الهام وعلى هذا تكون من في قوله شيئاً من القرآن ببيان لا بتعيصية وينبغي ان
الآية بالقصيرة التي ليس ما دونها مقدار ثلث آيات قصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
الكوثر بعيد قارئاً وان كان دون آية حتى جازت به الصلوة واماماً على وجه الدعاء والثناء
فلا يبعد ليس بقرآن لان العمل بالنيات والالفاظ محتملة فتعتبر النية ولذا الوقوف على ذلك
في الصلوة بنية الدعاء والثناء لا تقصم به الصلوة ثم قيل يكره قراءة ما دون الآية ولو
على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله في الخلاصة واما قراءة هؤلاء
دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا لانه ليس بقرآن على انه فقد من القرآن
لا يكره على قصد الدعاء والثناء فغيره اولى عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
في مصنفه سورتين ذكره في القنية واهل العراق يسمونها السورتين قال عبد الله بن داود
من لم يفت بالسورتين لا يضل خلفه ذكره السروجي في شرح الهداية والصحيح الاول
على انها ليست من القرآن ولا يكره التبعي للجنب الحائض والنفساء بالقرآن لانه لا يبعد به
قارئاً ولذا لا يجوز به الصلوة وان كانت لا تقصم به على ما ياتي ان شاء الله تعالى وكذا
لا يكره التعليم من هؤلاء للصبيان وغيرهم حرفاً في اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين
وعلى قول الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية نصف آية مع القطع بينهما والمصنف
اختار قوله في الاول وهما مشي على قول الكرخي ولا يظهر له وجه وكذا اي وكما
لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن لا يجوز لهم كتابة القرآن

لأن فيه مسهم له وهو حرام وكما ينبغي أن يذكر هذه المسئلة في ذكر حرمة المس
 وذكر في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضي خان لا بأس للجندي أن يأخذ بالقرآن في الحقيقة
 والروح على الأرض أو الوسادة عند أبي يوسف خلافاً للحمد لأنه ليس فيه مس
 القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لا موانع البياض ذكره الأمام القمى شئ
 ينبغي أن يفصل فإن كان لا يمس الصحيفة بأن وضع عليها ما يجوز بينها وبين يده
 يؤخذ بقوله أبي يوسف لأنه لم يمس المكتوب ولا الكتاب ولا يقول محمد لأنه إن لم
 يمس المكتوب فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم أي للجنب والحائض والنفساء مس
 المصحف إلا بخلافه وكذا كل ما فيه آية تأمة من لوح أو درهم ويخوذ ذلك لقوله تعالى
 إلا المطهرين وهذه الآية وإن قيل أن المراد ليس للروح المحفوظ إلا الملكة لكن ظاهرة منع غير
 الطاهر من مس القرآن لأنه سبق لمسلم القرآن بأنه معظم مصان من شجر المطهرين
 منه وجوب تعظيمه وصيافته عن مس من ليس بمطهر وهذا على تقدير عود الضمير
 إلى الكتاب كما هو الظاهر ما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال أن يكون خبراً رتبة
 النهي ولا يصح أن يكون نهياً لأن الجملة وقعت صفة والجملة الواقعة صفة لا تكون طلبية و
 في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر
 رواه أبو داود والترمذي عن عمار بن ياسر ولا يجوز لهم أيضاً أخذ درهم فيرسوة
 من القرآن هذا بناء على عادتهم فافهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الأَخْلَافِ
 إلا فالحكم كذلك إذا كان عليه آية قامة فلا يتناولها إلا بصبرته وكذلك لا يجوز مس
 المصحف إلا بخلافه والدهرم إلا بصبرته للتحذير أيضاً لما تقدم من الدليل لأنه غير طاهر
 هذا يعني جواز الأخذ بالغلاف إذا كان الغلاف غير مشرذ أي غير محبب مشدود
 بعضه إلى بعض مشتق من الشيرازة وهي عجمية وإن كان الغلاف مشرذ لا يجوز الأخذ
 به ولا مسه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متجافباً لما يكون متصلاً
 به لأنه صار تبعاً للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين
 فتد تعارض التصحيح والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران
 في التصحيح فقال أحدهما الصحيح كذا وقال الآخر الأصح كذا فالأخذ بقوله من قال
 الصحيح أولى من الأخذ بقوله من قال الأصح لأن الصحيح مقابلة الفاسد والأصح مقابلة
 الصحيح فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح وأما ما قاله الصحيح فسنذكر ذلك
 الحكم الآخر فاسد فالأخذ بما اتفق على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو معتبر

فاسد فعلى هذا الأخذ بقوله صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من أن الخلاف أن
يجوز منه والأخذ به هو الجدل لنفصل غير المشرز اولى من الأخذ بقوله صلتا المحيط أنه
هو المشرز لانه احوط والخريطة احق من الخلاف في انه لا يكره اخذ المصحف بها
لوجود حائلين فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به اى بالأخذ عند محمد رواية لوجود
الحائل وفي المحيط قال بعض مشائخنا يكره للحائض مس المصحف بالكمر وعامتهم على انه
لا يكره انتهى وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وان كان متصلا كما في الجدل المشرز
وكرهه بعض مشائخنا قال صاحب الهداية ويكره مسه بالكمر هو الصحيح وهو يناسب
اختاره من عدم الجواز مع الحائل المتصل كالجلد المشرز لان الثوب تبع له اى للمصط
ولذا الوسيط كره على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلفت لا يجلس على الارض
فجلس على ثيابه وهو لا يسها يحنث ولكن يظهر بين مس الجدل المشرز وبين المس
بالكمر فرق وهو ان المصنوع المس الأخذ بالكمر لا يسمى مساعرا ولا لغة بخلاف الأخذ
بالجلد المشرز فانه يسمى مس القرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس على الارض فان
العرف يسمى من جلس على ثيابه من غير صير ونحوه جالسا على الارض وذكر في الجامع
الصغير لا بأس بدفع المصحف واللوح الى الصبيان لانه لا يخطأ طبون بالطهارة وان امر
بها تخلفا واعتيادا قال في الهداية لان في المنع تقنين حفظ القرآن وفي الآيات الطهارة
بهم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير
من مشائخنا من كره تعليم الصبي بان يدفع اليه مصحف او لوح عليه كلام الله
تعالى وقوله المص والاحوط ان يأخذه بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام
الجامع الصغير في المد فوع اليه وشو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف واللوح اليه
لا في مس للدفع وعدمه فان المس بالكمر قد تقدم حكمه سواء كان لاجل الدفع الى الصبي او لغيره
ويكره ايضا للشيخ ونحوه مس تفسير القرآن وكتب لفقهه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن
آيات وهذا التعليل يمنع من شروحه النجوا ايضا وفي الخلاصة وكذا كتب الاحاديث والفقه
عندهما والامم انه لا يكره عند خيفة رحمه الله انه لا يسمى ماسا للقرآن لان ما فيه من
بمنزلة التابع فكان كما لو توسد خراجا في مصحف او ركب فوقه في السفر وان اخذ
اى التفسير وكتب لفقه بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذ زياده على الحاجة
الى اخذ المصحف لان القرآن يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير الفقه وهذه الفرق افا يحتاج اليها
قوله من كره مس القرآن بالكمر ولا تكره قراءة القرآن للمحدث ظاهر اى على طهر لسانه

والصحيح
في قوله
الجامع الصغير
في قوله
الجامع الصغير
في قوله
الجامع الصغير

حفظاً بالإجماع وروى أصحاب السنن عن علي بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يخرج من المسجد خيرون القرآن ويأكل من اللحم وكان لا يجيبه ولا يجزئه عن قراء
 شيء ليس الجنباً أما الجنب إذا غسل يديه وفيه فروى عن الحنفية أنه لا بأس أن يمر
 أو يقرأ أو يخيم الدين لأزهدى ورأيت جواباً ستادى فجم الأئمة البخاري في الفتوى
 لا بأس به انتهى والصحيح أنه لا يجوز له المسح والقراءة لبقاء الجنب لأنها تجزئ ثبوتاً ولا
 كالمحدث أجماعاً وتكره قراءة التوراة والإنجيل للجنب قال في الفتاوى ولا ينبغي له
 والجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل والزبور لأن الكل كلام الله تعالى قال في الخلا
 كذا روى عن محمد والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة ويغي
 فقوله وبه يفتي يظهر منه أنه يفتي بقوله الطحاوي المشير إلى عدم الكراهة لكن
 الكراهة لأن ما يدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب هو واجب التعظيم وال
 وإذا اجتمع المحرم والمبيح غلب المحرم وقال عليه السلام دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ولهذا
 ظهر مناد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في أيديهم من التوراة والإنجيل من الش
 فانه مجازفة عظيمة لأن الله تعالى لم يخبرنا بأنهم يدلوها عن آخرها وكونه من
 لا يخرج به عن كونه كلام الله تعالى كالأيات المنسوخة من القرآن وإذا أراد الجنب الأكل
 والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفيه تمياً كل ويشرب ويكره من غير غسل لأن سوره مستعمل
 كذا ما متنايد وشرب الماء المستعمل مكروه لزالة النجاسة الحكيمية به وحمل المأكول على الشرب
 وقال قاضي خان يستحب له ولا بأس بتركه والأول أولى وقد قيل أنه يورث الفقره
 بخلاف الحائض لأن سورها لا يصير مستعملاً ما لم يتخاطب بالاعتسالة ويكره كتاب
 القرآن وأسماء الله تعالى على المصلى أي السجادة وكذا على الحارث الجدران و
 يفرش لأنه تعريض للامتحان ويكره دخول المخرج أي الخلا وفي أصحها ثم فيه شيء من القرا
 أو من اسمائه تعالى لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره أن يجعل فصلاً باطن الكفن و
 كان ما فيه شيء من القرآن أو من اسمائه تعالى في جيبه لا بأس به وكذلك لو كان ملفوفاً في شيء و
 الترخاؤلى وكذا أي وكما لا يجوز للجنب الحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مسكه لا يجوز
 دخول المسجد لغير ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه أو للعبور أي المروءة لقول
 عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة شائعة في المسجد وجهوا هذه
 البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب واه أبوداود ومنه شيء
 وابن ماجه والبخاري في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعفوه هذا الحديث وقالوا أفلا

تكره قراءة التوراة والإنجيل

يكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الحارث الجدران

مجهول قال المنذرى فيما حكاه نظر فان افلت ابن خليفة ويقال فليت ابن خليفة
 العامرى ويقال الذهلى كنية ابو حسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثوري
 وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما رى به بأسا وحكى البخارى انه سمع من جيرة ثقات
 ثقة وهي جيرة بنت دجاجة بكسر الدال وقال الشافعى يجوز لهم الدخول للعبور والحجّة عليه
 رويناه ولا حجة له في قوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم
 سكارى ولا حال كونكم جنبا الا عابري سبيل لان تقديروا المواضع مجازا لا دليل عليه هو خلا
 الاصل ومفهوم المخالفة في الا عابري سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه فعندنا ليس
 كيف وسبب النزول ينافي ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن بن عوف منع طعا
 وشرا باود عانقرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا
 وشربوا فلما اتموا وجاء وقت صلوة المغرب قد موا احد هم ليصلى بهم فقرا اعبدا
 تعبدون انتم عابدون ما عابد فنزلت الآية فسلم ان السبب نفس الصلوة لا موضعها حتى
 عنه والمعنى لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنبا غير مغتسلين في حال من الاحوال حتى تغتسلوا
 الاحال كونكم عابري سبيل اى مسافرين فاستثنى من النهى عن الصلوة بلا اغتسال حال السفر
 ثم بين حكم السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الآية فوجب اليتم واما الصلوة
 به بلا اغتسال اذ المجدد واما وبالجمل فالاستدلال بالآية محتمل فكانت مشتركة
 الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعومه واذا احتلم
 في المسجد يتيم الخروج اذا لم يمتنع من لصل وغيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع
 التيم للضرورة فان الضرورات تبهم المحظورات ولكن لا يصلى ولا يقرأ لعدم الضرورة
 في ذلك فروع تكروه قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والمغتسل والحمام
 محذورة لا تكروه في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج
 المغتسل والحمام الا حرفا حرفا وفي الحمام اما تكروه اذا فرأ جهر فان قرأ في نفسه
 لا بأس به هو المختار وكذا التمجيد والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته
 مكشوفة او امرأة هناك تغتسل مكشوفة او في الحمام احده مكشوف فان لم يكن فلا
 بأس به وفي فتاوى قاضى خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان
 الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه
 ولا يرفع صوته لا بأس ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتى بقیة هذا
 البحث عند الكلام على القراءه القرآن ان شاء الله تعالى

عم وقال الدارقطنى صالح وقال العجلى في جيرة

تكروه قراءة القرآن ومغتسلوا الحمام واذا كان مكشوف العورة

فصل في التيمم

ذكره لمناسبة ما تقدم من مسئلة الاحتلام في المسجد والتيمم و
ان كان الاولى ان يقدم بحت المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهو
في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهر به على وجه مخصوص
والاصل فيه قوله تعالى فلم يجدها فمضموا صعيدا طيبا الآية وما روي عن أبي
انه كان يعزب في ابل له وتصيبه الجنابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له
الصعيد الطيب وضوء السلام وان لم يجده الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسه بشرفته
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية للترمذي طهورا للسلام
الباقى بحاله ويعزب اى يبعد وللتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتها لتوقع لا يتأثر
به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما اما ركنه فضربتان ضربة للوجه وضربة
للذراعين ولما احتل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال يعنى اليدين
المرفقين لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى
المرفقين رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الاخطا الى جابر بن
عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يجزجاه وقال الدارقطني جاله
كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان مثكل فيه مردود وما ورد في حديث عثمان بن
انه عليه السلام قال له اما يكفيك ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربة
ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه محمول على ان المراد بالكفين الذراعان
اطلاقا لا اسم الجز على الكل والمراد ظاهرا مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامنة على ما قلنا خلافا
لما زعم ان الفرض المسح الى الكوعين فقط لم ينعمن ضربة واحدة تكفى للوجه والكفين لمن
زعم انه ثلث ضربات وصوتة اى صفة التيمم على الوجه المستنون ان يضرب يديه
على الارض وعلى ما هو من جنس الارض كما سيأتى ان شاء الله فينفضهما بان يضربهما
بيده مما يلي ابهام احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن
ابي يوسف والمقصود الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه مستوعبا
ثم يضرب ضربة اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من
الاصابع الى المرفقين بان يمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى
من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح باطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى
الى الرسغ ويمسح باطن ابهامه اليسرى على ظاهريه ابهام يده اليمنى ثم يفعل

بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية فاقلا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قال حافظ الدين
 البرازي لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات اراد ما
 ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز في مسح الخف والرم
 واقل ما يجوز ثلث اصابع ثم الضرورة من جملة التيمم حتى لو ضرب يده قبل
 ان يمسح بهما وجهه احدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام ابو الشجاع لظاهر الحديث
 التيمم ضربة للوجه الى آخره فقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما ينقض
 الكل وصاد كما لو حصل الحديث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض لكل الامام الاستيعاب
 على انه يجوز من ملاء كفيه للوضوء ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه شئ قاصي خان
 فتاوى الاول الاحوط واستيعاب العضوين بالسم واجب اي فرض عند الكرخي في ظاهر
 الرواية اي الرواية الظاهرة عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا لم يفسد يده من
 مواضع التيمم لا يجزيه التيمم كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا انه
 في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي مخيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب
 لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين بلا مسح يجزيه التيمم لان الاستيعاب
 في المسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي نظم الزند وسقي قدر
 الدرهم عفوان زاد لم يجز وعلى هذه الرواية فنزع الخاتمة والسوار وتحليل الاصابع
 لا يجب على تلك الرواية الاولى يجب نزع الخاتمة وسوار المرأة وتحليل الاصابع وينبغي
 اي يجب ان يختاط بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا تاما فانها هي
 الصحيحة فانه وان كان مسح الكف مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب واجب و
 مقام غير يراعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لا صفة نفسه وشروطها بخلاف
 مسح الخف لانه لم يرق مقام الغسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة وخصه ابتداء
 وقال في الكفاية ومسح العذرا شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون في الخلا
 لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز وروى عن محمد لو ترك ظهر كفيه بلا مسح
 لا يجزيه يحتل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المصنف ان يكون بناء على ما
 ذكره الزند وسقي ومن هو مقطوع اليدين من الرفقين اذا تيمم بمسح موضع
 القطع وهو طرف عظم العنق لانه من الرفق اذا الرفق نهاية كل من عظم
 الساعد والعنق وفي الوضوء يجب غسله واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للزفر رحمه الله وهو يقول انه خالف عن الوضوء

فلا يخالفه في وصفه ونحن فرقنا بان في التيمم دلالة على النية من حيث
 المعنى فانه ينبغي عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبغي عنه
 المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبغي عنه من معنى القصد ذلك هو النية وبان
 التراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير لتطهيره الا بالقصد قلوا صاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون متيمما ما لم ينو التطهير مطلقا
 ولقربة مقصودة تصح منه حالا ولا تصح الا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدث او
 للجنابة ونحوها في الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك لان التيمم
 لكل بصفة واحدة فلا يميز الا بالتعيين وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوع طهارة
 لقربة مقصودة الى آخره وقد وجد في الكل فلا يفتقر الى التعيين وكذا اطلب الماء شرط اذا
 غلب على ظنه اى ظن من احتاج الى الطهارة ان هناك في المكان الذي هو فيه ماء
 لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطفت ارجلكم من الماء فاما عدم الوجدان على الشرط والغالب كالمحققين
 غلب على ظنه وجود الماء فهو كالواجد له فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبته ظن الوجود
 بعدم الوجود بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان
 العرفان لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو واخبر به ائمة
 بالماء انه موجود فحتى حصل شئ من هذه الامور الثلاثة وجب الطلب للماء
 بالاجماع فيطلبه مينا ويسارا وقد رخلوة وهي ثلثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل
 قدر مرمية سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدار ميل من كل جانب للزوم الضرور
 امابه خاصة ان سارت رفقة او بهم جميعا ان انتظروه ويشترط في الخبر ان
 يكون مكفعا عدلا ولا فلايد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الدنيا
 واما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ان هناك ماء
 ولم يخبر به ممن خبره ملزم او كان في القلوات لاقى العرفان هكذا وقع في النسج
 ونواجبه لو اذ الكون في القلوات ليس قسيم عدم غلبة الظن بل لا بد من اجتماع
 فليتأمل وحينئذ عندنا لا يجب الطلب خلافا للشافعي فانه يقول يجب الطلب لا يجوز
 التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة الظن بوجود الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء
 ولا يقال ما وجدوا الماء لم يطلبوا نحن لانسلم هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد
 ما وجد فلا تعلق على الله سبحانه قال تعالى وجدناه صابرا وما وجدنا الاكثرهم من عمل
 استحالة معنى الطلب حقيقة عز وجل ولو اخبر انسان عدل بعدم الماء عند غلبة الظن

لا يلزم طلب الماء مقدار ميل بل قد رقية سهم

ونحوها جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات لشمول
 الالتزام لا ايضا بخلاف الشهادة وكذا من شرطه عجز عن استعمال الماء فالحاصل ان
 شروط التيمم خمسة النية والسم والصعيد وكونه طاهرا والعد وهو العجز عن
 استعمال الماء حقيقة او حكما وزاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه لان المراد
 منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالاً وهي لا تنصور من غير المسلم والدليل
 على كون العجز شرطاً عبارة الآية ودلالاتها فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يدلي ببيان
 على ان المرض شرط ويدل لالتة على بقية الاعذار فانها اما مثله او فوقه في العجز المذبح
 على سبيل التاكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج حق ان المريض اذا
 خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرّك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البتر من
 المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك اما بقولية الظن عن اشارة او بقولية
 او باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدل لته شرط وقال الشافعي لا
 يباح له التيمم بمجرد خوف الا زيادة والابطاء ما لم يخف تلف نفس وعصنوا يروى
 ظاهر النص حيث اطلق المرض ولو لا ان سياق الآية اخبر ما ليس فيه حرج لكان عجز
 المرض مباحاً ولولم يلزم منه ضرر ما الا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
 دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك يصدق بما قلنا فبقى ما ليس كذلك
 غير مراد ولذلك ذكر الاسبيجاني في شرحه فقال حجب على جميع جسد جرا
او على اكثره اي اكثر جسد جراحة او به جدرى بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال
 فانه يتمم والاصل فيه ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر
 الاكثر فان كان الاكثر مجروحاً او مقروحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه يتمم ولا
 يجب غسل الموضع الذي لا جراحة فيه وان كان لا يتضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل
 الجرح كما هو مذاهب الشافعي لسبب اجتماع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزئ
 فهي لاحدها ولا فائدة في الآخر وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها او على
 اكثرها جراحة يتمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل الجرح وان كان على اقله
 اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه جراحة واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء
 صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره
 اي المجروح المسح وان كان يضره المسح على نفس الجراحة يشدها
 بعصابة ويمسح فوق العصابة على ما يأتي ان شاء الله ثم الكثرة

في اعضاء الوضوء قليل يقتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه
 ووجهه وبيديه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الأكثر من الاعضاء
 الجريحة صحيحا او جريحا وعلى عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى
 لا يباح التيمم ما لم يكن الأكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح والجريح من
 اليدين او اعضاء الوضوء متساويين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والسم
 على الجريح كذا في الفتاوى والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف بغلبة ظنه عن
 التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم عند الخيفة
 رحمه الله خلافا لهما فانهما يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصرا نادرا
 فلا تعتبر لان تيسر الماء الحار في المصرا غالب وله ان العجز قد ثبت في حقه
 حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يجوز التيمم ولم يعتبر كون
 وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء
 الحار في المصرا غالب لان الكلام في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه على ثمنه وفي
 الفتاوى قال مستأثنا لا يباح للمقيم ان يتيمم في عرف ديارنا لان اجرا الحمام يعطى
 بعد الخروج فيمكن ان يدخل ويتعلل بعد الخروج بالعسرة اقول فيه انك لا مال
 الغير وهو انما يباح بشرط الزمان عند ضرورة لا تشدفع الآية ولم توجد وفيه تعرض
 العرض للطعن باللسان الذي هو اشد من طعن السنان سيما في الزمان الذي غلب فيه
 الشتم وعدم الرغبة في الخير وسؤ الظن بالصادق لكثرة الكاذبين في موضع قدس من الله الجوا
 الكريم سبحانه على عباده بانه ما يريد ليحصل عليهم من حرج فله در الامام الاعظم اذ قد
 نظره وما اسد فكره ولا مر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقا وهو
 الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيمم
 فقط عند عدم غير نبذة القروان كان الجنب الصحيح الخائف من الرجز بالبرذخ
 المصرا طرفه في موضع الخبر وليس نفسه الخبر اذ لا يقال خارج المصرا يتيمم بالانفاق لعدم
 تيسر الماء الحار غالبا وان خرج من المصرا نحو مسافرا او محتطبا اى غير مراد للسفر او خرج
 من قرية يريد الذهاب الى قرية اخرى يجوز له التيمم لكن لا مطلقا بل ان كان
 بينه وبين الماء نحو الميل في المسافة واما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل هما
 يعرف بغلبة الظن لا بالتحقق فيناسب ان يؤتى معه بما يدل على التقريب ولاجل هذا
 قال الأكثر من ميل تأكيد او تقريبا لان يكون السيل متيقنا فكأنه قال ان كان

في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتيمم اذا يجوز له التيمم اذا كان ظنه
 ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير بالميل هو المختار في حق
 المسافر قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان بينه
 وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم
 ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة عن ابي حنيفة وابي يوسف
 عن محمد انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن
 الكرخي اذا خرج المقيم من المصر او السواد للاحتطاب او الاحتشاش ان كان في موضع
 يسمع صوته اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ
 واذا كان هذا في المقيم فما ظنك في السافر كذا في فتاوى قاضي خان وقال الحسن
 بن زياد ان كان الماء امامه يعتبر ميلا وان كان يمنة او ميسرة او خلفه فيل
 والميل اربعة آلاف خطوة وفنره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة
 آلاف ثم الذراع اربع وعشرون اصبعاً معترصات والاصبع شعيرات معتدلة
 معترصات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب
 الى الماء وقصائد هب لقافلة وتقيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم حين
 حبل كذا في الذخيرة وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الاقوال ولا فرق بين
 الحشد والجنب سواء خرج من المصر او القرية جنباً بعد الخروج لان السبب ارادة
 ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين تقدم الحشد او تأخره حتى لو
 كان قادراً على استعمال الماء فلم يستعمله حتى زالت قدرته جازله التيمم كما لو كان الحش
 قادراً وقت الحش على احد الاشياء الثلاثة فلم يكفر حتى عجز جازله التكفير بالصوم كالقائ
 على القيام لو لم يصل حتى عجز جازت صلوة بالقعود وان عجز عن القعود يصل بالاماء
 ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال ذلك كثيرة وان كان اي المسافر ماء في رحله
 اي في اقامته وامتنعه فنسبه وتيمم وصلى ثم تذكر ان معه ماء في الوقت اي في
 تلك الصلوة التي صلاها لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند بخيفته ومحمد
 خلافاً لابي يوسف فانه يقول يلزمه اعادة تعالانه واجد للماء ومقصر فان متاع المسافر
 مظنة للماء غالباً فكان عليه ان يطلبه فصار كما لو كان في رحله ثوب فنسبه وصله عزاء
 او في ملك الكفر وفيه فنسبها وكفر بالصوم حيث لا يجوز وطها انه لا تكليف بلا قدر
 بلا علم ولا علم مع النسيان ولا نسلم غلبة كون الرجل مظنة لماء يمنع التيمم بل

الغالب ما هو حمل ماء لضرورة الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف
 الشوب فان رحله معد لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان مسئلة الشوب
 على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكفير قيل انها على الخلاف والفرق على تقدير
 الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو عرض عليه رقبة كان له
 ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم
 يجزله التيمم وبالنسبة الى القدرة فافتراقا والخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه او
 وضعه غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقا وعن محمد
 غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في ناء على ظهره او معلقا على عنقه
 او موصولا بين يديه او مقدما كان مركوبا ومؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجماعا
 بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب وفي احدهما وهو قائد فانه
 على الخلاف ولو ظن ان الماء قد فني لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر التمسك
 للماء في رحله وقد تيمم وصلى ان مع ماء بعد خروج الوقت لم يعد في قوله جميعا هذا
 مخالف لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعد سواء واذا تيمم المني
 وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاه ما فعل وكذا
 لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين روايتان
 وان كان مع رفيقه ماء لا يجزله التيمم قبل ان يسأل رفيقه الماء اذا كان غالب
 ظنه انه اذا ساله يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فضلى ثم سأل فاعطى يلزمه الاعادة
 وهذا على وجه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء والمنع او استويا وعلى كل تقدير اما
 ان يسأل او تيمم ويصلي من غير سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع
 قبل الصلوة فاما ان يسأل بعد ها ولا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا
 واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى
 او لا فالاقسام سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى او لم يعط
 بلا سؤال فانه يلزمه الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره فلزوال
 الشك وظهور خطأ الظن وان ساله فنع جازت صلوة سواء كان السؤال قبلها
 او بعدها لانه قد تحقق اليقين من الابتداء ولا فائدة في العطاء بعدها بعد المنع قبلها
 واما اذا تيمم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قول ابي حنيفة
 صلواته صحيحة في الوجه كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك

الغير وقال لا يجز به لان الماء مبذول عادة انتهى والوجه هو التفصيل كما قال ابو نصر
 الصفار انه انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء فانه حينئذ يتحقق ما قالاه من
 انه مبذول عادة والافكونه مبذول عادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد
 به كل من عانى الاسفار فيجب ان يجيب الطلب ولا تضم الصلوة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء
 لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء اما اذا شك في
 موضع عزة الماء او ظن المنع في غيره فالاحتياط في قوطها والتوسعة في قوله لان السؤال
 ذلا وقول من قال لا ذل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدل له يافه صلى الله عليه وسلم
 قد سال بعض حواريه من غير مستدرك لانه صلى الله عليه وسلم كان اولي المؤمنين من
 انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سال افترض على السؤال البدل لا كذلك غيره لكن عدم
 وجوب الطلب من الرفيق نسبه صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي حنيفة كما قلنا
 واما شمس الاثر في المبسوط فانه نسبه الى الحسن بن زياد فقال دان كان مع رفيقه ماء
 فعليه ان يساله الاعلى قوله الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض المحرج
 ورواهما يوفق بيان الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به
 فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية ولا يصحاح رواية الحسن
 لكونها انساب هذا هب ابي حنيفة في عدم اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار العجز
 للحال والله سبحانه اعلم وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالمشق فلا يخلو اما ان
 يكون قادرا على المشق او لا وان لم يكن له ثمن يتيسر بالاجماع لعدم القدرة وان كان
 معمال زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على النعت اى اذا دعى على ما يحتاج اليه في الزاد و
 نحو لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كلبا حينئذ ينظر ان باعه الماء بمثل القيمة في
 ذلك الموضع قاله في الخلاصة والاولى ما قاله قاضي خان انه تعتبر قيمة الماء في اقرب الموضع
 من الموضع الذي يعز فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك عسير وفيه حرج
 وهو مدفوع او باعه بغبن يسير لا يجوز له التمس لانه قادر وان باعه بغبن فاحش
 يتيسر للحرج لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيقها والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين وقد روه في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة و
 النصف يسير والماء من جملة العروض وقال بعضهم وعزاه قاضي خان الى ابي حنيفة
 الغبن الفاحش تضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين فيقل الغبن
 الفاحش بان يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء بدرهمين في الجناية والا

اوفق لدفع الحرج وعن ابى نصر الصغار ان السافر اذا كان في موضع عزه للماء فلا فضل
 له ان يسال من فيقه الماء لزالة الشبهة وان لم يسال تيمم وصلى اجزأه
 ذلك لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه ولا يتيمم به غالباً لا يجوز
 ذلك قبل الطلب كما في العمرافات لانه مبذول عادة وهذا ما قد منا انه المختار
 رجل معه ماء زمزم في فقرة بضم القافين والحال انه قد رصص رأسه لانه
 هو يحمله للعطية اى لأجل الأهدى او للاستشفاء اى لطلب الشفاة لما روى انه
 عليه الصلوة والسلام قال ماء زمزم لما شرب له رواه الدارقطني والحاكم لا يجوز
 له التيمم للقدرة على استعمال الماء المطهر ولو وهبه لآخر وسله اليه لا يجوز له التيمم
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فيما اذا وهب لغير ابنه لشبهة القدرة على استعماله بواسطة
 الرجوع عندنا خلافاً له على ما بين دليله في كتاب الهبة كذا ذكره في المحيط
 وقال قاضي خان بعد ما ذكر قولهم ان الحيلة في ذلك ان يهبه من غير
 ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح عندى فانه لو رأى مع غيره ماء يبيعه مثل
 الثمن او يغبن يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف
 له التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخلط بماء ورد في
 حتى يصير مغلوباً ويخرج عن كونه مطهراً او يهبه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم
 يكن معه دلو ونحوه مما يمكن اخراج الماء به لو منديلاً او رشاء بكسر الراء مع المدى جيل
 هل يجب عليه ان يسال رفيقه ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب لسؤال وهكذا اطلق
 في الخلاصة وينبغي ان يكون قوله ابي حنيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في المملوك
 بالبذل والاباحة بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالاباحة لانها الغالبة
 ومع هذا الوسأل فقال له صاحب الدلو والرشاء انتظر حتى استقي او حتى اصنع
 ادفع اليك ونحو ذلك من الوعد فعند ابي حنيفة ينتظر استنجاباً الى آخر الوقت فا
 خاف فوت الوقت تيمم وصلى لما تقدم انه لا تثبت به القدرة ولو صلى ولم ينتظر
 مع ايضاً عنده لكون الانتظار مستحباً وعند ابي يوسف وعمر ينتظر وجوباً
 وان خاف فوت الوقت لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضاً
 وكذا الخلاف في العارى اذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى
 اصلى وادفعه اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استنجاباً بما لم يخرج الوقت و
 عندهما وجوباً مطلقاً واجموا على انه في الماء ينتظر اى لو قوله انتظر في حتى اتوضأ

ثم ادفع اليك الماء يجب عليهن ينتظر اجماعا وان قامت اى ولو فاتت
 لان القدرة تثبت بالاجرة في الماء اجماعا ومن لم يجد ماء الاسود والحجار او البغل الذي
 اقلان يتوضأ به ويقيم لتعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته الثابتة
 له قبل ذلك بيقين ولا يزول الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيمم ازالة الحدث بيقين
 على ما عرفت في الاصول وايضا قد مر جازن خلافا للزفر فان عنده لا بد ان يقدم الوضوء لئلا
 يلزم التيمم عند وجود ماء واجبا للاستعمال قلنا ان كان مطهرا فالتيمم لغو تقدم
 او تاخر والا فالتيمم معتبر في الحالين ولوتيمم فصله ثم توضأ بالشكوك واعاد تلك
 الصلوة صحت وكذا العكس للخروج عن العهدة بيقين باهما ومن لم يجد الاسود
 او البغل الذي امة رمكة فعن ابي خيفة في حكمه روايتان بل اربع روايات نقله
 في الكفاية عن المحيط في رواية عنه هو مشكوك فيجب ضم التيمم اليه لتعارض
 الادلة في حله وحرمة وفي رواية وهي رواية الحسن عنه هو مكروه بمثابة لحمه
 فان لحمه مكروه عنده وفي رواية قال احب الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية البلخي
 عنه وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وقولهما انه طاهر
 مطهر من غير كراهة اما عندهما فلا نه مأكول اللحم واما عنده فلا نه حرمة لحمه
 ليست للنجاسة بل لكرامته لكونه آلة الجهاد فلا تؤثر في سوره خشا كما في الادعية العجيب
 المصر كونه لم يذكر هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب المعتبرة ومن لم يجد
 الابيض القرو وهو ماء القى فيه تمر فطهرت حلاوته ولونه فيعولم ترل حقه ولم يشته
 فعند ابي خيفة يتوضأ به ولا يقيم وكذا يغتسل في الاصم الحديث ابي فزارة عن ابي
 عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن ما في ادا وقل قال
 بنيد تمر قال تمر طيبة وماء طهور اخرجيه ابوداود والترمذي وابن ماجة وفي رواية
 الترمذي فتوضأ منه ورواه ابن ابي شيبة مطولا وفيه هل معك من وضوء قلت لا قال
 فما في ادا وقل قلت بنيد تمر قال تمر حلوة وماء طيب توضأ واقام الصلوة لا يقال بوزيد
 وابو فزارة قيل هو راشد بن كيسان وقيل اخرجهولانا نقول اما ابو زيد فقد ذكر القاضى بن
 بن العربي في شرح الترمذي انه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان
 العيسى الكوفي والبروق وهذا يخرج عن الجهالة واما ابو فزارة فقال السليم
 بن دقيق العيد في تجهيله نظر فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة جماعة
 من اهل العلم مثل سفيان وشريك والجراح بن مليح واسرائيل وقيس بن الربيع

وقال ابن عدي ابو فرادة راوى هذا الحديث واسمه راشد بن كيسان وكذا قال
 الدارقطني وما روى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجحش فقال ما شهد هاما
 احد معارض بما في ابن ابي شيبة انه كان معه وروى ابو حفص بن شاهين عنه قال كنت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم والاثبات مقدم على النفي وعند ابن يوسف يتيمم ولا يتوضأ
 به وهي الرواية المرجح اليها عن ابن حنيفة رحمه الله وعليها الفتوى لان الحديث
 وان صح لكن آية التيمم ناسخة له اذهى مدينة ووقد نصيبين كان قبل الهجرة
 ثلاث سنين ومفهوم آية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء المطلق من التيمم
 الى التيمم ونبيذ القليس ماء مطلقا فلا يعتد بوجوده مانعا من التيمم لان صاحب
 آكام الرجان في احكام الجحش ذكر ان ظاهرا لاحاديث الواردة في وفادة الجحش كانت
 ست هرات وذكر منها هرة في بقيع العرق قد حضرها ابن مسعود مع مرتين بمكة و
 هرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام وعند محمد يجمع بينهما لما ذكرنا
 انفا ليلة الجحش كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالنسبة فوجب الاحتياط ومن لم
 يجرد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وكذا اسائر الاشربة سوى نبيذ القمر
 ليس في عدم جواز التوضي به خلاف فان الوضوء بنبيذ القمر ورد على خلاف
 القياس فلا يقاس عليه غيره جنب وجعل الماء في المسجد ولم يجز في غيره وليس معه
 احد يأتية به يتيمم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الماء بان لم يجز الاله الا من است
 او مانع اخر يتيمم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية الصلوة شرط الصحة التيمم
 للصلوة ولم ينوه لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصلوة لم يصح ايضا لعدم تحقق
 العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وانما صح لدخول المسجد من ضرورة انه لا ماء الا
 فيه ولا يجوز دخوله جنبا فهو عاجز بالنظر الى الدخول وكذا الوتيمم المحدث ونحوه
 لمس المصحف وتيمم الجنب من بعنة لقراءة القرآن عند عدم الماء اصل حقيقة او
 حكما لا يجوز الصلوة به وافا قال عند عدم الماء لئلا يتوهم التيمم عند كون الماء في
 المسجد ليس غير فانه حينئذ لا يجوز التيمم لمس المصحف ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم
 جوازه للصلوة والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا يتيمم نوى لها ولقرية مقصودة يعقل فيها
 معنى العبادة ولا يصح يدون الطهارة فخرج بقرية مقصودة التيمم لمس المصحف او
 لدخول المسجد او الخروج منه او لزيادة القبر او للاذان او للاقامة لانها قرب
 ليست مقصودة بل وسائل وخروج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب

ولحونه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج
 بقيد لا تصح بدون الطهارة تيمم المحدثات لقراءة القرآن وتيمم الكافر للإسلام فانه
 لا يجوز الصلوة به خلافا لابي يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلوة الجنازة وصلوة النافلة
 اذا تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضا لانها قرب مقصودة
 الى آخره اما في صلوة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنازة فلا
 المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا
 لآخر وهما كذلك وما ذكره في الاصول ان سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة
 المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشغالها على التواضع المحقق
 لموافقتا اهل الايمان ومخالفتا اهل الطغيان وهو غير مختص بهيئة السجود بل يحصل
 بالركوع ايضا فينبو منابه فان قيل يصح التيمم نية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة
 قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لاجلها فكانت نيته نية اباحة الصلوة
 ولو تيمم لصلوة الجنازة اجزأه ان يصلي به المكتوبة وقد قدمناه ولو تيمم لتعليم
 الغير لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي خيفة انه يجوز والمعتبر
 هو الاول لما تقدم وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريده التيمم بجوز الصلوة
 به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به فتيمم وصل
 ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه غيره بامر وفنسيه فهو على الخلاف الذي
 ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد لا اتفاق وقد تقدم وامر
 العاري اذا نسي ثوبا في المتاع فمن المشائخ من قال هو على الخلاف المذكور انه يصح
 عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لما
 قدمناه من الفرق وعن محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شرط هو لا يعلم بالماء
 فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فعندهما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز في رواية لزيادة
 تقصيره وغفلته وعنه رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف
 الذي في رحله ولو كفر عن العيمين بالصوم وفي ملكه رقبة تصلم للعق واثياب كثر
 عشرة مساكين او طعام لا طعامهم فنسيه اي نسي المذكور من الرقبة و
 الثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز لما قدمناه من الفرق وهذه المسائل
 محلها هناك ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يجرى وجرد الماء
 فيه ليؤديها باكمل الطهارة تيمم ولو لم يفعل وتيمم وصلى جاز لانها ادها

بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما اقبل به الاداء ثم ينبغي
 له ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه فيكون في اداؤها خلل و
 نقصان والصلوة بالتيتم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان ولو تيمم قبل دخول
 الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عنده
 مطلقة عندنا لان التراب ظهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه
 السلام الصعيد لطيب ظهور المسلم وفي رواية وصوء المسلم وقوله عليه السلام و
 جعلت لي الارض مسجدا وطهورا واذ كان طهورا تبقى طهارته الى وجود ما يزيلها
 كطهارة الماء ولا شك ان كل حلف يعمل عمل الاصل عند عدمه كالتكفير بالصوم
 عند عدم الرقبة واخويها وقد استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى
 الصلوة الاية فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم عند القيام الى الصلوة والقيام اليها
 يكون بعد دخول الوقت فخرج جواز الوضوء قبل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء
 على من هجم من الاستدلال بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرفت
 في الاصول على انه لو كان حجة لعجزوا عن دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا
 الخلاف بيننا وبينه في جوازه لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء وعندنا لا يجوز
 لانه ضروري ولو كان معه ماء يكفي للوضوء او الغسل ولكن يخاف على نفسه او
 دابته ولو كلبا العطش ان استعماله يجوز له التيمم لانه مشغول بحاجته والمشغول بها
 ثم بالنظر الى الطهارة لان الحجج مدفع المبحوث في السبب اذا منع عن الطهارة
 بالماء يصلي بالتيتم ويعيد وقال ابو يوسف لا يعيد قيد السبب باعتبار الغالب او
 لاشارة الى كونه في المصر فان محل الخلاف ما اذا كان محبوسا في المصر ما لو كان محبوسا
 في مصر غير المصر اذ لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصر
 فعند ابي يوسف لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء فصار له المنافع من عدوه
 محبوسا وهو يقول ان المنع فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو ليس في المصر فيعيد
 لان المصر لان الجبر والاعتداء في الظلم غالب فيها فانه بالاعادة يؤدى الى
 التبرج وبخلاف المحبوس فانه من قبل صاحب الحق اذ المنع فيه ليس من العدو وبخوه هكذا
 ذكر في المنشومة وعندهما قال في الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع
 نظمت ولا يجوز له الماء ان كان خارج المصر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يصلي بالتيتم
 وان كان في المصر لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما وهذا يفيد

وفاق أبي يوسف على الاعادة والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة
 تبسم ويصلي بالاياء ثم يعيد اذا قدر هكذا في الخلاصة وقتاوى قاضي خان
 هو يفيد الاتفاق ويشكل عليه عدم الاعادة على المحبوس في الصبراء حيث كان السبب
 غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على الاسير في ايدي الكفار اظهر لزوم الحرج اشد
 ولومنع المحبوس من التبسم ايضا عند بي حيفة تؤخر الصلوة ولا يصلي بلاظهاره لانها
 معصية لم يرتج بحال وقال يصلي ثم يعيد اذا قدر واجمعوا على ان الماشي لا يصلي
 وهو عيشي وكذا الساجد لا يصلي وهو يسبح وكذا لا يصلي وهو يقاتل لان العمل
 الكثير مناف للصلوة فلا تقم معه بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق التحلل لانه
 محترم لا يصلي حتى لو ادى شيئا من الأركان وهو عيشي فسدت فالمشي اذا
 كان لمصلحة الصلوة ينافي الاداء لا التحريمية وعن أبي يوسف الجواز حال المشي
 بالاياء عند الخوف وهو قول الأئمة الثلاثة لقوله تعالى فرجالا او ركبا فان
 مشاة قلنا الرجال صند الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام اريد بهم القيام بقول
 ابن عمر صلوا رجلا قياما على اقدامهم فالأية لا باحة صلوة الراكب فقط كذا ذكره
 ولا يخرج عن نظر لان الرجال اذا كانوا اعم من المشاة والقيام فالعام عندنا لا يجوز
 تخصيصه بخبر الواحد فكيف يخص بمثل قول ابن عمر بخلاف المشهور وهو اي حال
 كونه يصلي راكبا بايما واقفا اي حال كونه واقفا بالدابة اي دابته واقفة وهو
 يدل على هذا وقوع واقفا حالامن الضمير في راكبا او من الضمير في يصلي ولا
 يصح ان يراد واقفا على رجلية لاستناع كونه راكبا واقفا على رجلية في حال واحد
 وكذلك يدل عليه عطف قوله او تسير دابته او تقعد وعليه فانه يدل على كون الوقوف
 للدابة لا اشتراط التناسب بين العطوف والعطوف لا يقال للراكب اذا وقف ان
 انه واقف لان وقوفها منافي لا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة حال السير او
 العمد ولان هذه الحال في غاية العسرة منافاة العطفت له واقفا قيد بالمشهور
 للاشارة الى ما ذكر في الحيط والتحفة انه يصلي وهو ساثر اذا كان مطلوبوا وان كانا
 لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاياء لخوف عدو اوسع او مرض عطفت على نحو
 ابي ابراهيم او طين لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية ولا
 الاعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار من الخلق والمقيد اذا
 صلى قاعدا لعدم قدرته على القيام بسبب اعتيد يعيد اذا زال ذلك السبب

عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يعيد لما تقدم في الحجوس ويجوز التيمم
عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر بجميع انواعه
حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والزريق بكل اصنافه الاصفر والاحمر والأسود و
الكحل اي الاثمد والمراد اسنج هو حجر معروف معروف مستك والنورة اى
الكلس والمغرة بفتح الميم مع سكون العين وفتحها وما اشبهها من انواع الارربة
كالطين المختوم والارمني ونحو ذلك وعند أبي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب وعند مالك رحمه الله يجوز
حتى بالعشب والشليم ولا يجوز عند ثابما ليس من جنس الارض وهو ما يلين بالنار
او يترمد كالذهب والفضة والحديد والبرصاص والصفير والنجاس ونحوها مما
ينطبع ويلين بالنار وكالحنطة وسائر الحبوب الاطعمة من الفواكة وغيرها وانواع
النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه الاشياء
الذكورة غبار يجوز التيمم بغبارها عند أبي حنيفة وفي احدى الروايتين عن
محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد والجواب انه صعيد
لانه تراب رقيق واما عند أبي يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار ثم عندهما
عند أبي حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد المس اي الوضوء على الارض
او على جيب الارض ولا يشترط ان علوق شئ منها باليد وهذا على احدى الروايتين
عن محمد حتى انه لو وضع يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض ندية
لا يفضل منها غبار ولم يعلق بيده شئ جاز عند أبي حنيفة وفي احدى الروايتين
عن محمد خلافا لأبي يوسف على ما تقدم والاصل فيه قوله تعالى فتيمموا صعيدا
طيبا فقال من شرط التراب والرمل او التراب خاصة المراد بالصعيد التراب والرمل
وبالطيب المنبت فقلا عن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الارض ترابا كان
او غيره قال الزجاج لا اعلم اختلافا بين اهل اللغة فيه واما الطيب فلفظ
مشارك يستعمل بمعنى الحلال وبمعنى الطاهر وقد اريد به الطاهر اجماعا
فلا يراد غيره لان المشترك لا عموم له ولان التيمم شرع لدفع الحرج كما
يفيد سياق الآية وهو فيما قلنا فان قيل ذكر من في الآية المائدة وهي
للتبعض ينافي ما قلتم من جواز التيمم بالضرب على الحجر الاملس قلنا
لانهم ان من التبعض بل هي لا بداء الغاية فان قلت قد رده صاحب

الكشاف بأنه قول متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت رأسي
من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبييض قلت رده مردود والجواب
عما قاله ان عدم الفهم انما ساء من افتراض من بالدهن ونحوهما هو سهل التبييض
ولو قرنت بما ليس كذلك لانعكس الحكم فيقال لا يفهم احد من العرب من قول القائل
مسحت يدي من الحجر او الحائط معنى التبييض اصلا واما يفهم منها معنى الابتداء و
مدخلها ههنا هو الصعيد وهو مشتق على ما يتبعض بسهولة وغير ومضاهيها
الحقيقة الجمع عليه هو الابتداء صالحا لها والمعنى الذي دعيت مع انه قد انكره جماعة من افاضل
اهل العربية كالمبرد والاختش الصغير وابن السراج والسهيلي وغيرهم حيث انكروا
دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر المعاني راجعة اليه لا يشتمل جميع اجزاء الصعيد
بل يخص بعضها بل غالبها بالاجزاء من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما
موضع الامتنان بالتوسعة ونفي الحرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من
شرعيته عين التغير ولا يعقل في استعمال جزء من التراب معنى الطهارة واما شرعه
سبحانه بدلا عن استعمال الماء عند العجز عنه تعيدا لمحض فلا يبعد كونه مجرد المسح المبتدئ
من الصعيد ولا ضرورة الى اخراج لفظ الصعيد عن حقيقته باخراج بعضه ولا
دليل فلا يسمع اما الفرق بين الصخرة وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على
الصخرة وان لم يعلق باليد شئ لم يجز عليهما وهما في الحال ان كلا المذكورين من الصخرة
ومن الفضة والذهب باعتبار ان الذهب والفضة شئ واحد لا اتحاد هذا الحكم فيما
وهو عدم جواز التيمم خلفا في الارض اي الصخرة خلقت الارض والذهب والفضة
كذلك فالفرق هو ان الذهب والفضة يد وبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف
الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب وهذا الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب
الاصل في التيمم والصخرة مقبس عليه ليس كذلك بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية لها
فان الكل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب والفضة
ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد ان خلق في الارض لانه وجب الارض كما تقدم ولا يطلق عليها
لفظ الارض حتى لو حلفت لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يجنث ولو جلس على
فضة او نحوها لا يجنث واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
مطلقا دق او لانه من اجزاء الارض وان شوي وتصلب بمنزلة النورة
وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا او افلا وهذا على الرواية المشهورة

عنه في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه فان الأجر بالشئ صار كالنجس
 فاعطى حكمه فان كان مد فوقاً او كان عليه غبار يجوز والأفلا ولو تيمم بغبار ثوب
 او غيره أي بغبار غير ثوبه من الأغبار الطاهرة كالخصير والبساط واللبد ونحوها
 او هبت الريح فأتاها الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فسمحه أي العصفو الذي صفا
 الغبار من الوجه والذراعين او مسح الغبار الذي صفا الوجه والذراعين بنية
 التيمم جاز تيممه عند أبي خنيفة ومحمد سواء وجد تراباً الخرا ولم يجد وعند أبي
 يوسف لا يجوز ان وجد تراباً اخر لان الغبار ليس تراباً من كل وجه فجاز عند الجمهور
 لا عند لقدة ولهما انه تراب رقيق فجاز به مطلقاً كما في الخشن ولو تيمم بالملح
 نظر ان كان مائياً أي كان ماء فحمد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان
 جبلياً أي معدنياً وهو ما استحال ملحاً من اجزاء الارض يجوز به التيمم لانه من
 الارض وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح عند أبي خنيفة انه لا يجوز ان وجد وجهه انه
 لما استحال التحقق بالماء لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويخل بالتراب
 ويشتد بالحجر كالماء فخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وقال في الخلاصة
 والاصح هو الجواز وقال شمس الأئمة الحلواني في المنتقى الاصح انه لا يجوز انتهى وقال
 قاضي خان واختلفوا في الجبلي والصحيح هو الجواز والسيحفة بفتح السين مع فتح
 الباء وسكونها وهي ارض ذات نزول لم يكن في القاموس منزلة اللحم فان غلب
 عليها النزول لا يجوز التيمم بها كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجبلي وقال
 في الخلاصة ولو تيمم بارض سيحفة ان كانت منعقدة من التراب يجوز عندهما خذ
 لابي يوسف وذكر الاستيحاء في شرحه يجوز التيمم بالسيحفة بناء على الغالب هو عند الجمهور
 بالنزول مسافراً صاباً مطرفاً قبل ثوبه وسرجه ولم يجد تراباً جازاً في تيمم به ولا حجر
 فاء يتوصاه فانه يلطخ ثوبه او يدنه او غير ذلك بالطين فيجففه ويفركه بعد الجفاف
 ويتيمم به وقد كان بعض المحتاطين يستصحف التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى
 السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويه الوجه قيل لان الغالب عليه الماء قال
 شمس الأئمة الحلواني لا يتيمم بالطين أي لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر
 لحصول المقصود وفي الواحيتة وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتيمم بالطين
 ما لم يجف لكن مشأنا قالوا هذا قول أبي يوسف فان عنده لا يتيمم الا بالتراب
 والواصل فعند أبي خنيفة ان خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين والأفلا وكذا

أي كما جاز التيمم بالحجر ونحوه يجوز التيمم بالبحر والكيزان والحبابة الغضارة
 وهو الطين اللزب البحر الأخضر كذا في القاموس والمراد به ما يعمل منه من
 لسكارج ونحوها وهذا إذا لم يطل بالأفك والحيطان من المدر واللين سواء
 كان عليه أي كل من المذكورات عبارة ولم يكن عند أي حينة واحدة الوقت
 عن عهد كما في الحجر والأجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلي بالأفك بمدا طهرة وضم
 لنون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الأرض ثم يطن الغضارة وظهرها
 على السواء في أن إيهما كان مطلقا بالأفك لم يجز التيمم به وما لم يكن مطلقا بهما جاز
 به التيمم حتى لو كان بطنها مطلقا وظهرها غير مطلق جاز التيمم على ظهرها كذا
 في فتاوى قاضي خان إلا إذا كان عليها أي على الغضارة المظلي بالأفك عبارة
 فإنه يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرف أي
 الفخار أن كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الأدوية
 كالصم والشعر وغيرهما مما يجعل في الطين الذي تتخذ منه البنادق جاز تيمم
 به وإن لم يكن عليه عبارة وإن كان فيه شيء من الأدوية ظاهر لا يجوز إلا أن يكون عليه
 لما تقدم في المظلي بالأفك وكان ينبغي أن تعتبر الغلبة لكن لم يعتبروها لانه يحتاط الذي
 مع الطبخ خرج عن كونه من جنس الأرض من كل وجه وإن تيمم بالرماد لا يجوز وإن
 اختلط الرماد بالتراب نظر إن كان التراب غالباً يجوز وإن كان الرماد غالباً لا يجوز
 لأن الحكم في مثله للعالم بالفرق بينه وبين الحرف المخلوط فقد أنفا وأصابته
 الأرض نجاسة سواء كانت رقيقة أو كثيفة فجفت بالشمس التقييد بالشمس خرج
 مخرج الغالب ليس بشرط حتى لو جفت في الظل بالريح أو بالنار فالحكم واحد وذهب أصحابها
 من اللون والرائحة جازت الصلوة عليها للحكم بطهارتها لما روي عن أبي شعبة عن أبي قلابة
 أنه قال زكاة الأرض يبسوها وروى عبد الرزاق عنه جفوت الأرض ظهورها و
 رفع الأول صاحب الهداية وغيره وذكر في البسوط أي أرض جفت فقد ذكت
 حديثاً والله أعلم بذلك وفي سنن أبي داود باب ظهور الأرض إذا يبست في
 سابق بسند عن ابن عمر قال كنت أبني في المسجد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكنت شاباً عزباً وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم
 يكونوا يريخون شيئاً من ذلك انتهى فلو اعتبر أنها تظهر بالجفاف كان ذلك
 تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلوة البتة

اذ لا بد منه مع صفر المسجد وعدم من يتخلف عن الجماعة وكون ذلك في طهر
 بقعة اقله كانت تقبل وتدبر وتول فان هذا التركيب يفيد التكرار والتعدد ولا ينافي
 لو ثبتت نجسه بعد الجان لم يتركوها للامر بتطهير المساجد ولكن لا يجوز التيمم منها
 في ظاهر الرواية قيل لان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص الكتاب فلا تنادي بما
 ثبت بخبر الواحد قيل علي طهارة المكان في الصلوة ثبتت بدلالة الكتاب هي تعمل
 عمل العبادة واجيب بان طهارة المكان ثبتت بدلالة نص خص منه القليل لكن
 لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وهو ما دون الدسم عندنا فجاز بعد ذلك تخصيص
 بخبر الواحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي واستشكله صاحب الكافي بان
 لفظ الطيب مشترك قد اوله ابو يوسف والشافعي بالمنبت واولناه بالطاهر
 والمأول من الحجج المجوزة كالعام المخصوص اجاب عنه صاحب الكفاية بان الشافعي
 وابي يوسف واقفا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعيا اقول
 موافقتهم ما على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال المراد
 به المنبت سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل
 يجوز كونهما شرطا هابطا ليل آخر من الحديث او القياس على اشتراطها في
 الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان
 يقال التيمم مفتقر الى طهارة الصعيد طهوريته والصلوة مفتقرة الى طهارة فؤاد الحشد
 ثبتت طهارته لا طهوريته وروى رواية تاذرة رواها ابن كاس عن اصحابنا انه اى التيمم
 يجوز ايضا على الارض التي طهرت بالجفاف ذكره في المستسفي واذ التيمم الرجل من مخرج
 قتيمة آخر من ذلك الموضع اى ضرب يديه على موضع طويدي الاول ايضا جاز لانه لم
 يصير مستعملا اما المستعمل ما ينفصل عن العضو بعد السمع قياسا على الماء وهذا
 على قول من لم يجعل الصنوبة من التيمم ظاهرا وما على قول من جعلها منه ففيه
 اشكال والتيمم في الجنابة والحديث سواء اى صفة التيمم لمن عليه الغسل ولن عليه
 الوضوء واحدة وهى الصنوبتان لسم العضوين لما في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر
 قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم احب الماء ففقت
 في الصعيد كما تترغ الدابة ثم اتيت رسول الله عليه وسلم فذكرت ذلك
 له فقال انما كان يجهلك ان تفعل بيدك هكذا ثم ضرب يديه الارض ضربا
 واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وعلى هذا الحكم

انعقد الاجماع ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لما تقدم انه ادى الصلوة
 بالقدرة الموجودة له وقت انعقاد سببها فسقطت عنه اصلا لا تيانا بما كلف به
 ممن كفر بالصوم لعقوبة ثم ايسروا مثال ذلك والرجل الصحيح في المعبر يتيمم لصلوة
 الجنازة اذا خاف الفوت وعند الشافعي لا يجوز لانه يتيمم مع عدم شرطه قلنا
 مخاطب بالصلوة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه اما الاولى فلان تعلق فرض الكفاية
 على العزم غير انه يسقط بفعل البعض واما الثانية ففي فرض المسئلة وقد حدث
 الدارقطني بسند عن عمر انه اتى بجنازة وهو على غير وضوء فتمسك بصلبها وذكوه مشاغبا
 عن ابن عباس كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين الهمام ولكن لا يخلو الاستدلال بهذا
 الاثر عن نظر الاولى فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يخاف الفوت وعلى
 هذا فلا حاجة الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز للولي الى التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز وفي
 الذخيرة فان كان اما ما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة
 برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم قال يمس الاثمة الصحيح وكذا صححه في الهداية معللا
 بان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه فعلى هذا ينبغي ان يراد من التولى من له
 ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما ممن له حق التقدم لا ما يتبادر الى
 الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان تعليل صاحب الهداية لما صححه لا يخلو
 اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقدم فلان قوله للولي
 حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا صلى قريب الميت على
 ذكره في المنافع من انه ليس لاحد بعد الاعادة سلطانا كان او غيره واما على تقدير
 ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه لو صلى من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لا يكون له
 حق الاعادة فقد تحقق الفوات في حقه ايضا اللهم الا ان يقال مختار التقدير الاول ولا نسلم
 ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولي القريب
 قال نجم الدين الزاهد في قوله القدر فان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي عليه
 بعده هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه
 الولي يعيد السلطان فالحاصل ان المجوز للتيمم خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين
 الولي الذي هو قريب الميت وبين غيره وما صححه من انه لا يجوز للولي يجب
 ان يراد بالولي فيه من له حق التقدم لانه الذي لا يخاف فوتها وكذا يجوز التيمم

لمن خاف فوت صلاة العيد لو توضأ في الابتداء بالاتفاق من اصحابنا وكذا اذا
 احدث المتوضي اى من شرع بالوضوء في صلاة العيد تيمم وبني في قول الحنفية
 وقال لا يجوز له التيمم لانه امن الفوات لان اللاحق خلف الامام حكما وان فرج لهما
 وله ان الخوف باق لانه يوم رحمة فيغلب اعتراء عارض يفسد عليه صلوة واعما
 فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع بالتيمم اذا احدث يعني بالتيمم اتفاقا
 لانا لو اوجبنا عليه الوضوء بناء على انه يكون واجبا للماء في صلوة فتفسد كذا في
 الهداية ومعناه ان الحكم بوجوب الوضوء عليه بناء على انه لاحق فلا فوت عليه في
 الحكم بوجود الماء وهو يوجب فساد الصلوة بالتيمم بناء على ان الحكم بوجود الماء
 بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة اذ لا فضلة بين زمانه وما قبله
 وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال سبق
 الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار الشرعي فيعد قبل الحدث عادما وجدا واجدا ولا
 يقال لو اوجبنا الوضوء حينئذ فسدت صلوةه بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لانا
 نقول لا انتقاض لا يتحقق لان انتقاض التيمم قد وجد قبل سبق الحدث ويؤيده ما قال
 قاضي خان في فصل المسح من فتاويه ما سخر الخف اذا احدث في صلوة فانتصر
 ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له ان يتوضأ ويغسل رجلية ^{بني}
 كالصل بالتيمم اذا احدث في صلوةه فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ وبني
 على صلوةه انتهى فعلم ان صلوةه لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفرق
 بين هذا وبين ما اذا وجد الماء في خلال صلوةه هو ان التيمم انما ينتقض ثم عند
 الماء بصفة الاستناد لانه يصير محذورا بالحدث السابق اذا اصابه الماء ليست يحد
 ان القدرة على الاصل حال قيام الخاف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخاف بخلاف
 مسئلت الانتقام من التيمم بالحدث الطارى قبل ذلك فلم ينتقض بصفة الاستناد
 فوجد القدرة على الاصل حال قيام الخلف ذكره في الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب
 اذا اخطأ في شك في الادراك وعد حتى لو كان يجرى يغلب على ظنه عدم عز من المفسد لا
 اجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت لو توضأ بعد ما شرع متوضئا تيمم وبني بلا خلا لانها تبطل
 بخروج الوقت كالجمعة فيتحقق الفوت لانها لا تقضى بعد ولو خاف خروج الوقت لو اشتغل
 بالوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوة الجنازة والعيد لا يتيمم عندنا بل يتوضأ
 ويقضى الصلوة ان خرج الوقت وقال زفر تيمم ولا يتوضأ لان التيمم انما شرع

تحصيل الصلوة في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كلافوات ولم يتوجه
 سوان القصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه هو انما يتيمم اذا اخر لا عند ر
 لذا قاله المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام ونقل نجم الدين الزاهدي عن المحقق
 المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاستا او ابتلت بالمطر اختلطت
 فان قدر على ان يسرع المشي حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعله لا يصح
 بالاياء ولا يعيد قاله ثم المحقق اعتمد هنا خروج الوقت لجواز الاياء ولم يعتبره
 لجواز التيمم وفرضه ما وقد قال مشايخنا في التيمم انه يعتبر الوقت ايضا
 والرواية في هذا رواية ثمة اذ لا تفرق بينهما والرواية في فصل التيمم رواية ههنا
 فاذا في المسائلين جميعا روايتان انتهى وحينئذ لا احتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت
 ثم يتوضأ ويصلي يخرج عن الاحدتين بيقين وكذا الوخاف فوت الجمعة مع الابهام
 لو توضأ فانه لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر اذا فاتته لان فرض الوقت هو الظاهر
 عندنا وقد امر باسقاطها بالجملة ولا دليل على سقوطها مع التيمم حال القدر
 على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل انما يفوت لا الى خلف يجوز ان يتيمم خوف
 فواته كالجنازة والعيد وما يفوت الى خلف لا يجوز التيمم لخوف فوته بل يتوضأ فان
 فات ياتي بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من
 الدليل على ان القضاء اولى من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلناه
 ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقعدة على استعماله فدل
 التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند
 عدم الماء حقيقة او حكما ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز والتيمم لصلوة الجنازة عند
 خوف الفوت عادم حكما بالنظر اليها لانه لا يمكن فعلها بالوضوء بخلاف مس المصحف و
 دخول المسجد لانه ليس بعبادة تفوت **فرض** تيمم الجنازة وصلته ثم حضرت اخرى
 قبل ان يفقد على الوضوء وهو يخاف فوتها الوضوء لا يلزمه اعادة التيمم عندها خلا
 لمحمد رحمه الله لانه ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز لها التيمم
 وطمان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكما وهذا المعنى باق
 بالنظر الى الجنازة الاخرى المسافر يطأ جاريته او زوجته **يعني** يجوز له ان يطأ وان علم
 اى ولو علم بعدم الماء يجوز له التيمم لانه طهور المساء عند عدم الماء فكما يجوز له
 ان يشرب بسبب الخشاش من النوم وهذيرة فكذلك اسبب الجنازة اذ هما سوء في منع جواز الصلوة

والاحتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت

المحدثين اهم ويتيمم لاجل الحدث و يجب عليه ان يبدأ بغسل الممعة ليصير
عامدا للماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله عند محمد رحمه الله لان
صرفت ذلك الماء الى الممعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل
الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابي يوسف صرفه الى الممعة واجب فهو
كالعدوم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل الممعة ولو كان يتمم بعد
ما حدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحد
فقط ينقض ويتيمم للحدث عند محمد فيعيده بعد غسل الممعة ولا ينقض عند
ابي يوسف بناء على ما تقدم ولو كان معه اى مع الذى بقيت عليه لعة او مع الذى
وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ثوب نجس وهو مضطر الى تطهيره والماء
يكفى لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث
لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم يكون قد ادى بالطهارتين
الحكيمة والحقيقية ولو ازال بذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا كان قد ترك الطهارة الحقيقية
مع قد رجليها بغيره وفيكون آثما لكن تصح صلوة لشبوت العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في
الحكيمة يتيمم قوم متوضئين يجوز فعله عند ابي حنيفة و ابي يوسف خلافا لمحمد
رحمه الله والاصل في مثل هذا ان بناء القوى على الضعيف لا يجوز فمحمد يقول ان
التيمم طهارة ضرورية يصار اليها عند العجز والطهارة بالماء اصلية فكانت اقوى
فيلزم بناء القوى على الضعيف وهما ان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى لا
يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة ثم محمد
طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون
العشرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها
بدون ان تصلي كما لو اغتسلت وهما عكسا وذلك لان محمد احتاط في الموضعين فلم
يجز امامته للمتوضئين احتياطا يخرجوا عن عهدة الصلوة بيقين قطع الرجعة احتياطا
وترجيحا للجانب الحمي وهما اختارا انه طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى
حكم الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليظهركم ولكن في الحقيقة تلون
ويبين طهارة فعلا بحقيقته في ما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما
لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالباع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينظم اليه القبض
وكذا نت على هذا الخلاف القاعد اذا اقام قوم قامين عند ما يجوز وتاخذ محمد لابنه

على ان صلوة القائم اقوى و بناء القوى على الضعيف غير جائز وهو القياس لكنهما
 تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت ألا تحديثني عن مرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قالت بلى الحديث الى ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر
 ان يصلي بالناس الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج
 يهادي بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابوبكر يصلي بالناس فلما رآه
 ابوبكر ذهب ليتأخر فاما اليه ان لا تتأخروا قال لهما اجلسا في الى جنبه ^{جلسا} فاما
 الى جنب ابي بكر فكان ابوبكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
 يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد وما روى انه صلى الله
 عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح لا يقتوى قوة
 حديث الصحيحين على ان اليهقي قال لا تعارض فالصلوة التي كان فيها اماما
 صلوة الظهر يوم السبت او الاحد والتي كان فيها اماما صلوة يوم الاثنين
 ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن افس في صلواتهم يوم الاثنين وكشف الستر
 ثم ارجأه فان ذلك كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد من نفسه
 خفة فخرج فادرك معه الثانية واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يوم
 الغاسلين بالاتفاق اما الماسح على الخف لا فاجماع على انه طهارة غير ضرورية فم
 يكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة فانه بمنزلة الغسل لما عظم
 على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى محمد عن الفرق بينه وبين التيمم
 فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال الماء كذلك هذا شرع لضرورة
 عدم قدرة الغسل وكلاهما مغيا بوجود القدرة وزوال العجز وذكر في الحصر هو
 شرح المنظومة وفي شرح الاسيحياني وفي غيرها لا تقم امامة صاحب الجرح السائل
 ومن بمعناه للاصحا وكذا لا تقم امامة الامي وهو الذي لا يحسن مقدار ما يجوز
 به الصلوة من القرآن للقاري الذي يحسن ذلك لفوات فرض القراءة و
 الطهارة من غير عذر بالنظر الى المقتدي ولو اما اي صاحب الجرح والاي
 من هو بمثل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل
 استطرادا وعللها مباحث الاقتداء وقائت ان شاء الله تعالى

فصل في بيان احكام المياه

تقدم ان تقديم تيمم انما وقع لمناسبة وان الاصل ارداف بيان الوضوء و
الغسل ببيان آلتها فعوده الى ذلك الاصل قبل ذكر الميم على الخفين ظاهر
التوجيه واذ قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به فاسب ان يعطى عليه ما يجوز به الوضوء
والغسل فقال ويجوز الطهارة الحكيمة بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من غير
احتياج الى تقييد في تعريف ذاته فاصافته الى محله كماء البئر والى صفة كماء
المد والى مجاوزه كماء الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى المتنجس ماء مطلقا فاحتج
الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت المجاورة تكسبه تقييد الماء احتجيم بعد ذكر
الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء اى المطر وماء الودية اى الانهار وماء العيون اى
الينابيع وماء الابار ومد الحمزة وفتح الباء بعدها الف وبقصرها واسكان الباء بعدها
همزة ممدودة ثم الف جمع بئر وماء البحار وتزول بها اى بالمياه المذكورة الخمسة ممددة
حكيم كانت وهى المعنى الذى حكم الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او خففها عند
ارادة الصلوة لاجله سميت حكيم لاختصاص تحققها بالحكم او حقيقة وهى العين
التي حكم الشرع بوجوب ارتها من البدن ان كانت دينة عند ارادة الصلوة
مع القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل في
ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به دل يعارته على كون
ماء المطر مطهرا وبذلك لانه على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعثر
لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها ولا تجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيّد وهو
ما احتجيم في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كماء الاشجار كالرياس و
بخوه وماء الثار مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقشاء ونحو ذلك
وماء الباقلاء بالقصر مع تشديد اللام وبالمد مع تخفيفها وهو الماء الذى يطبخ فيه
على ما سيأتى قريبا ان شاء الله ومثل المرق اى ينطبخ فيه اللحم ونحوه
وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفور المنقوع فيطرح ولا يصبغ به وهذا
اذا كان غثينا اما اذا كان دقيقا على اصل سيلانه فيجوز الطهارة به كماء
المد ونحوه وماء الزعفران والمراد ايضا ما حث به وخروج عن الرقة او ما يستخرج
منها رطبا كما يستخرج من الورد وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر
الازهار وكذا الخل والعصير اى ماء العنب ونحو ذلك كالا شربة و
يجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيّد وبكل

مائع طاهر يمكن ازالته به وهو ينصرف بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به
 بالجفاف واحترذ به عن نحو العسل والسمن فانه لا يمكن ازالته به لان تدبيقه
 ودسومته لا تزول بالعصر والجفاف وقوله كاللبن فيه نظرفانه لا يزال النجاسة
 قال في الكفاية قوله مما اذا عصر انصرف احترذ به عن مثل الدهن واللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف عن الثوب وكذا قال في الكافي بخلاف اللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف وما نقله في الخلاصة عن نظم الرزد وستي ان
 الرب والمرى واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف مخالف لسائر الكتب
 والروايات ولا يلتفت اليه والتخل فانه اقلح من الماء للنجاسة والعصير ومما
 ذكره انفا من الماء المقيد بشرط ان ينصرف بالعصر كماء الاشجار والقار والاذها
 بخلاف ما فيه دسومة من الرق وما فيه خثورة وان غسل النجاسة الحقيقية
 بالعسل او الدبس ونحوه من الرغوب او بالسمن او بالدهن كالزيت والشحج
 ونحوهما من الادهان لا يزالها ذلك الغسل للنجاسة لانها اى الاشياء المذكورة
 لا تنصرف بالعصر فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة الحقيقية تبعاً لها
 ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والثلاثة بناء على ان
 بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كما لا يقيس نجس بالنجس لا يقيس
 الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحد يثوب بالاجماع وبالضرورة لا مكان
 التطهير الذي كلفنا به فبقى ما عدا على اصل القياس لهما ان لا نسلم ازالة النجاسة بالماء
 على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا ينجس حال الاستعمال لان النجاسة لا تتحلل
 في آن واحد ففي حال المعالجة لم تزال العين وحين انتقالها الى الماء لا تبقى فيها ولهذا
 يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون ويتلاشى تلك اللون في المحل شيئاً فشيئاً حتى
 يزول بالكلية ذوالا محسوسا لا شك فيه فتثبت ان زوالها بالماء امر معقول والمائع
 مثله في الازالة والقلع فيتحدى الحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول
 بالمائع بل معنى حكمه خسر فعد بالماء بالنسبة فلا يتعد الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين
 الثوب والبدن عن ابي يوسف التخصيص في البدن بالماء لان ما عليه نظير المحل والصحيح
 ظاهر الرواية لشمول المعنى المذكور لهما وتجاوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان
 مخالفاً للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه من اللون او
 الطعم او الريح كماء الداء اى السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يختلط

به الاشتنان او الصابون او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء
 بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخاط هذا اذا الميزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه
 الراى يطلق عليه اسم الماء وبشرط ان يكون رقيقا بعد واشترط عدم زوال
 اسم الماء يغنى عن اشتراط الرقة فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء اذا لا يطلق عليه انه
 ماء بل زوال الرقة يصلح ان يكون تفسير الزوال اسم الماء وهو ايضا بط عند مخالطة
 الاشياء الجامدة للماء من غير طعم فانه مادام رقيقا يسيل سريعا كسلافة عند
 المخالطة فحكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والا فلا ولا عبرة بزوال اللون لا الطعم
 ولا الريح وفيه خلاف الامة الثلاثة فيما اذا كان الخاط مما يستغنى عنه الماء بخلاف
 ماء البدن فان التراب الذي يجزى عليه الماء غير مستغنى عنه اما الاشتنان نحو فيستغنى
 عنه فلا يبقى الماء مطلقا عند مخالطته حيث يقال ماء الاشتنان وماء الصابون نحو
 ذلك ونحن نقول ان هذه الاصناف لتعريف الحيا و لا لتعريف الذات فلا تقيد
 التقييد كالبر و نحوه وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل الكف
 وقصته ناقته بماء وسدر وذكر في اجناس الناطق التوضوء بماء السيل اذا لم تكن رقة
 الماء غالبة لا يجوز وضائه ما تقدم من بقاء سرعة السيلان كما هو طبع الماء قبل
 المخالطة وذكر في الملتقط اذا القى الزاج في الماء حتى اسود ولكن لم تذهب رفته
 جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العقص اذا طرح في الماء فاسود
 يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية وكذا الحمص الباقلاء ونحوها اذا انقع في
 الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به وان تغير اى ولو تغير لونه او طعمه او ريحه لان
 الاعتبار في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاصين خان لو طبخ الحمص والباقل
 ان كان الماء بحال لو برد لا يتحن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به الا فلا لان الاصل
 ان التقييد يحصل للماء باحد شيئين اما بغلبة المتزخم وهي بكثرة اجزاء الخاط او كما
 الامتزاج وكما الامتزاج اما بشرب لبنات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء
 الا بالعلاج واما بالطبخ بان يطبخ في الماء شئ من الاشياء الطاهرة حتى ينضج فينشد بخارج الماء
 عز طبعه وهو سرعة السيلان ولا شك انه اذا ذالك اذا برديت حتى غلبا فكانت القاعدة
 في المخالطة بالطبخ ان ينضج المطبوخ في الماء وفي المخالطة بدونه ان تزول رفته اللهم
 الا ان يكون المطبوخ في الماء مقصودا به التخليفت كالاشتنان والسدر والصابون
 فان الاعتبار حينئذ الرقة وعدمها دون النضج وكذا اذكر في المحيطون مؤامرا غلا

بأشنان أو بأس أي مرسين أو بشئ مما يتعلج أي يتداول الناس به جاز الوضوء
 ما لم يغلب ذلك الشئ عليه أي على الماء بأن أخرجه عن رفته وكذا الويل الحيز
 في الماء أربقت رفته كما كانت جاز الوضوء به وإن صار الماء ثجينا بالخيز لا يجوز
 الوضوء به وفي شرح القنوري لا يضر الأقطع إذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم
 الماء عنه ولم يتجدد له اسم أخريان سمى شرابا أو نبيذا أو نحو ذلك فهو طاهر و
 طهروا أي مطهر سواء تغير لونه أو لم يتغير ولم يذكر عن أصحابنا خلافا وعلى
 هذا الإطلاق الذي ذكره في شرح القنوري إذا تغير لون الماء أو طعمه أو
 ريحه بل لو تغير الأوصاف الثلاثة بطول المكث أو بوقوع الأوراق فيه يجوز
 الوضوء به إلا إذا غلب عليه لون الأوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا هذا
 الاستثناء موافق لما ذكر في التفة أنه سئل الفقيه أحمد بن إبراهيم المديني عن الماء الذي
 يتغير لونه بكثرة الأوراق الواقعة فيه حتى يظهر لونه الأوراق في الكهت إذا
 رفع الماء هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية أن المنقول عن الأسماء
 أن أوراق الأشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون
 الطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير تكبير فالحاصل أن المعتبر في صير
 الماء مقيدا بخالطة الجامد زوال رفته وأما في مخالطة السائع فإن كان مخالفا للماء
 في وصف واحد كماء البطيخ الذي يخالفه في الطعم وماء الورد يخالفه في الرائحة فالمعتبر
 غلبة ذلك الوصف وإن خالف الماء في وصفين كاللبن يخالفه في اللون والطعم فالمعتبر
 ظهور غلبة أحدهما لوصفين وإن كان يخالفه في الأوصاف كلها كالخلف المعتبر غلبة أكثرها
 وإن كان لا يخالفه في شئ من الأوصاف الثلاثة كالسائل المستعمل على ما عدا المختص به
 غيره مطهر وكما الورد المنقطع الرائحة فالمعتبر كون اجزائه أكثر من أجزاء الماء وكذا إن
 كانت مساوية احتياطا حتى يضم إليه التيمم عند المساواة إذ لم يجد غيره وأما الماء
 الذي يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتوضأ به كمال الامتزاج وقيل يجوز لأنه يخرج من
 غير عذائح والأول اختيار شمس الأئمة الحلواني وهو الأحوط وكذا إذا تيقن بطهره
 أي يكون الماء مطهرا أو غلب على ظنه أنه مطهر جازت له به الطهارة وما
 في التيفن فظاهر وكذا في غلبة الظن لأن غالب الظن بمنزلة اليقين في العلميات
 حتى لو وجد ماء قليلا ولم يثق بوقوع النجاسة فيه وهو شامل بغلبة الظن
 وترجح جانب الطهارة والشك وهو تساوى طرفي الوقوع وعدمه فإنه

يتوضأ به أي بذلك الماء القليل ويغتسل ولا يتيمس لأن الأصل الطهارة وكان
 متيقنا فلا يزول بالشك وكذا إذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن
 بوقوع نجاسة فيه فانه يتوضأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجاري ولا يترك ذلك
 الماء لتوهم وقوع نجاسة فيه لأن الأصل هو يتيقن الطهارة في الماء ما لم يغلب فانه
 خلق طهورا فلا يزول ذلك اليقين الا بيقين مثله ولا ينبغي التخصيص السؤال ما
 لم يغلب على الظن عروص نجاسته بقريضة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
 وعمر بن العاص رضي الله عنهما انها مرابرجل على حوض يستقي فقال عمر بن العاص
 صاحب الحوض اترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا و
 كذا إذا التقى في الماء الجاري الذي يذهب بتبنة شئ نجس كالجيفة والخمر والبول و
 العذرة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه لأن ما يتخلل اجزائها يذهب مع
 الماء ولا يلبث وعدم ظهوره الا ثم تحقق ذلك وروى عن محمد انه قال اذا مضى أي دن
 من الخمر في الفرات ورجل سفل منه أي من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه
 اذا لم يتغير احد اوصافه لأن عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة
 بالحلل الذي يتوضأ منه وان احتل ان يتصل به اجزاء غير مذكورة فهو توهم لا يزول به
 اليقين وكذا اذا جلس الناس صفوا على شط نهر يتوضئون جاز وضوءهم و
 ان احتل اتصال غسالة بعضهم بما يتوضأ به البعض لكن لا يزول به ظهور رية الماء
 التيقنه وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم انه لا يجوز وذكر الناطقي ساقية صغيرة
 فيها كلب ميت قد سد عرضها فجري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم
 يتغير لونه او طعمه او ريحه وهو أي هذا الحكم مروى عن أبي يوسف لما تقدم
 ان الأصل الطهارة ولا تزول بالشك وذكر في السوازل انه اذا كان الماء الذي يلاقي
 الجيفة دون الذي لا يلاقي الجيفة يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاقي الجيفة
 بان جرى الماء عليها وعمرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء والا بان كانت
 الجيفة تستبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا يجري في جانبها ماله قوة
 بجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسا لملاقاة اكثره النجاسة وتنجسه بتبينة
 غلبته عليه وهذا قول ابو جعفر الهندي وفي المروى عن أبي يوسف وهو اختياره
 على هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح عند رات او غيرها من النجاسات
 وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالأمر ظاهر اذا لم يظهر

وكان على السطح

فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان
الماء كله او نصفه او اكثره وهذا اذا نك بعد قوله او نصفه يلاق العذرة فهو اى
الماء الذى يجرى من الميزاب نجس ولو لم يتغير احد اوصافه والا اى ان
لم يكن كذلك كما تقدم فهو طاهر قال الشيخ كمال الدين بن اتمام معترضا على
صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى محض من الحديث الماء ظهور بعد
حملة على الجارى اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة
اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء ظهور لا ينجسه شئ من غير
استثناء على ما سياتى ان شاء الله تعالى وحيث قد خص بالاجماع ما اذا تغير النجاسة
فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس الماء الراكد يجامع انه عين الماء الذى
قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير المختلط فانه لا يتغير
مع الجريان باستعمال المخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب لسريان فيه لا سريان
النجاسة لان الجريمة تمنع السريان وفيه عليه الراكد الكثير فليتأمل وان سأل المظن من السقف
او من الثقب ان كان الطرد اتم اى مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عمت
النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان
يصيب السطح وان انقطع الطرد بعد ذلك سأل من الثقب ان كانت على جميع السطح
او على اكثره نجاسة فهو اى ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بانه نزول بعد
اصابه السطح وجريانه عليه الفرض ان غلبه نجس والحكم للغائب والنصف له حكم
الاكثر في النجس للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء الجارى يجرى جريا ضعيفا
ينبغي ان يتوضأ المتوضى على الوقار بالتأني حتى يمر عنه الماء المستعمل قال
بعضهم يجعل المتوضى ميمنه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء اى الجهة التى يأتى
منها ليكون اخذه من فوق سقوط الماء المستعمل واذا سدل الماء الجارى من
فوق وبقي جريه اسفل ذلك المكان الذى سد منه كان جاريا كما كان يجوز
التوضؤ به وان وقع فيه الماء المستعمل والنجاسة ولم يظهر اثرها الى الحد
جريان الماء اى في كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم ان ذهب به بن اودرى
فهو جار وقيل ما بعده الناس جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع
ماضته وينقطع الجريان فليس بجار حكما وان كان بخلافه فهو جار واذا
اشهر والتأني اظهر حكمه عدم النجس بالنجاسة ماله يظهر اثرها فيه من لون

او طعم او ريح الا ان باسرها كالتصل بالجيفة كما تقدم وفي النسخة اذا كان بصن النهر
نجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان اى لو
كان جميع البطن نجسا واعلم انهم قد اعتبروا رؤية ما تحت الماء وعدمها اذا
جرى على النجاسة في كونه قليلا ان روى او كثيرا ان لم يرو وهو ليس بصن بط فان
بصن المياه صاف يرى ما تحته وان كان غمرا وبعضها كدركا يرى ما تحته وان كان
ضمنا حافلا الى فيه الاحالة على العرف او التشويش الى رأى الميتة كما هو قاعدة الاسماء
ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من علاه ماء طاهر واجراه
اى اجرى الماء النازل من اعلى النهر ذلك الماء الراكد وسيله فانه اى الماء الراكد يظهر
بغلبة الماء الجارى عليه ولو توصلا انسان منه جازا اذا لم ير لها اى ذال المبدأ الى النجاسة
كان قد تنجس بها الماء الراكد اثر من الاوصاف الثلاثة لذلك هو حكم الماء العار كما تقدم

فصل في احكام الحياض

والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء القليل ما لم يكن عشرين في عشرين يتنجس بوقوع
النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها من لون وخبو سوا كان قلتين او اكثر وعندنا
واحدا اذا كان قلتين وهما خمسمائة رطل بالبغدادى لا يتنجس ما لم يظهر اثر النجاسة فيه
وعند مالك لا يتنجس ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استدل مالك بمارك والبيهقى عن
ابن بنية بن الوليد عن ابيه عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي مامة عن
عليه السلام ان الماء طاهر الا ان يتغير ريحه او طعمه اولونه بنجاسة تحدث فيه روى
البيهقى ايضا عن حفص بن عمر حدثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي مامة عن
هذا الحديث على هذا الوجه مع ذكر الاستثناء فيه ضعيف برashed بن سعد وقد قال
البيهقى والحديث غير قوي فلا يصح الاستدلال به وانما صحح بدون الاستثناء
رواه ابو داود والترمذى من خذ ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه قيل يا رسول
الله استوصنا من يربضاعة وهى بئر يلقى فيها الخبث والحوم الكراهية والنتن فقال
عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شئ وحسنه الترمذى وقال الامام احمد رحمه الله
هو خذ صحيحه حينئذ فظاهر غير مراد اجماعا لانه اذا تغير بالنجاسة ينجس
بالاجماع فعلم ان المراد به مورد النص بثر بضاعته خاصة بنا وعلى ان ماءها
لم يتغير بما يطرح فيه لغذا رقد وكونه جاريا كما رواه الطحاوي وعن ابي عمران عن
ابي عبد الله محمد بن شعاع التلي بالثلاثة عن الراقدى قال كانت بئر بضاعته

طريقا للماء الى البساتين والصحيح في الواقدي التوثيق قاله الشيخ تقي الدين
 بن دقيق العيد في الامام جمع شيخنا ابو الفتح الحافظ في اول كتابه المغازي السير
 من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاحوية عما قيل فيه ولا يقال العبرة
 لغوم اللفظ لا لخصوص السبب لا نأقوله لان لغوم اللفظ وانما يكون لو كانت اللفظة
 للجنس والاستغراق وهو ممنوع ولا دليل عليه بل هي للعهد فان الأصل انه اذا امكن
 جعل اللام للعهد لا يجعل لغيره وقد امكن ههنا بل ذكره في السؤال فان قول
 السائل انتوصنا من بئر جناعة المراد به من مائها قطعنا ودعوى كونه صلی الله
 وسلم استأنف جوابا عاما يشمل المسئلة عنه وغيره لا بد لها من دليل ودليل عليها بل
 الدليل قد ثبت قطعنا على بطلانها وهو الاجماع على تجنس ما تغير بالنجاسة وقوله صلی الله
 عليه وسلم ظهورا فاء احد كما اذا ولغ الكلمة في الحديث فانه يقتضيه نجاسة الماء مع العلم
 بانه لا يتغير احدا وصاف بالولوج على انه لو سلم عمومته لحاز تخصيصه بالقياس لكونه
 مخصوصا بالاجماع واستدل الشافعي واحمد بما روى صحاح السنن الاربعة عن ابن عمر
 قال سمعت رسول الله صلی الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء الذي يكون في الفلاة
 وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الشك والشيخان
 خزيمه والحاكم في صحيحهما قلنا هو ضعيف لا اضطراب سند ومتنا اما الاول فقد
 اختلف عن ابى اسامة مرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن عياض بن جعفر مرة
 عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد رواه عن كل من التميمي فحدث مرة
 عن احدهما ومرة عن الآخر لكن الثاني وهو الاضطراب المتن غير مدفوع ففي رواية
 الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم نجسة شئ ورواية محمد بن اسحق بسنده سئل
 عليه السلام عن الماء يكون في الفلاة ترويه السباع والكلاب فذكر الاول قال البيهقي وهو
 غريب قال اسمعيل بن عيات عن محمد بن اسحق الكلبي الدواب رواه يزيد بن هرون
 عن حماد بن سلمة فقال ابن الصلاح عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المنذر قال دخلت
 مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ما فيه معر ماء فيه جلد بعير ميت فتوضأ منه
 فقلت له انتوضأ منه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن ابيه عن النبي صلی الله عليه
 وسلم قال اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ورواه ابو مسعود الرازي عن النبي
 فلم يقل او قلت او روى الدارقطني وابن عثمة العفيل في كتابه عن القسم بن عبيد
 العري عن محمد بن المسك عن جابر قال قال رسول الله صلی الله عليه وسلم اذا بلغ الماء

اربعين قلة فانه لا يحمل الخبث وضعفه الدارقطني بالقسم وذكر ان الثوري مع
 ابن راشد وروح بن القسم روه عن ابن المنكر وعن ابن عمر موقوفاً ثم روى
 صحيح من جهة روح بن القسم عن ابن عمر قال اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجس
 رواية سفيان من جهة وكيع وابن نعيم عنه اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجسه شيء
 اخرج رواية مع من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه اخرج عن ابي هريرة عن
 شريح السري عن ابن طهية قال اذا كان الماء قد اربعين قلة لا يحمل خبثاً قال
 الدارقطني كذا قال وخالفه غير واحد روه عن ابي هريرة فقالوا اربعين عزياً ومنهم
 من قال اربعين دلوا وهذا الاضطراب يوجب ان وثقت الرجال على ان القلة
 اسم مشترك يطلق على الحجرة والقربة وراس الجبل وقوله الشافعي في مسنده الخبر
 مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج باسناد لا يحضرني من انه عليه السلام قال اذا
 كان الماء قلتين من دلال هجر لا يحمل خبثاً وقال في الحديث بقلال هجر منقطع للجهالة و
 قد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدي من حديث مغيرة بن سقلاب عن محمد
 السحق عن نافع عن ابن عمر عن علي السلام اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم يجسه شيء
 ويذكر انهما فرقان قال ابن عدي قوله في مثله من قلال هجر غير محفوظ
 لا يذكر الا في هذا الحديث من رواية بن سقلاب يكنى ابا بشر منكر الحديث ثم
 اسند من كلام غيره فيه ما هو اقطع من هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه
 ابن جريج ولم يذكر هذه الكلمة وفيه قال محمد قلت ليحيى عقيب اي قلال قلال
 هجر وهذا لو كان رفعاً للكلمة كان اسلاً فكيف وليس به وهذا التخصيص ما ذكره
 الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجم ضعف الحديث عنه ولذا لم يذكره في الامام
 مع شدة حاجته اليه وعن ضعفه الحافظ بن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق
 وابوبكر بن العربي المالكيون وفي البدائع عن ابن المديني لا يثبت حديث القلتين
 فبطل الاستدلال به على المراد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يبول احدكم
 في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جوف
 لا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم ما لم يصرف في حكم الجار بعدد المخلوط
 غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الاخر ولا
 يقال يحمل النهي على التقزیه لان قول مطلقه يوجب التحريم اذا عرى عن التاكيد
 فكيف وقد اكده والقياس يقتضيه نجس الكثير ايضا لان الجزء الملا في النجاسة يتنجس

بلا قاتها ثم يتجس الجزء الذي يجاوزه نفوسه لكن تركنا القياس في الكثير للصراحة و
لقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبقى ما عداه على أصل القياس ثم الحد فقال
بين القليل والكثير التحقيق انه معوض الى رأى البتلى غير مقدربشئ ان غلب على
ظنه وصول النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء منه والا جاز وهو الأصح عند جماعة
منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الابق بإسناد الإمام من عدم
التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتقويض الى رأى البتلى قال شمس الأئمة الله
الظاهر التحوى والتقويض الى رأى البتلى من غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها
يتجس وان غلب عدم وصولها لم يتجس وهذا هو الأصح انتهى وهذا لعدم المدرك
الشرعي فقول الخصم حينئذ بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم وكثير من الشك
جعل الحد الفاصل عدم تحريك أحد الطرفين بحركت الطرف الأخرى أي حرك أحد
الطرفين بحركة الاستعمال الآخر من ساعته ولو تحرك بعدا لمكث لا يضر لان الماء
بطبيعته سيال يخلص بعضه الى بعض بالأضطرار الذي يقع فيه والتحريك يعتبر
بالاغتيال في رواية عن أبي حنيفة وهو قوله أبي يوسف اذا الحاجة الى الغسل في
الحياض أكثر من الحاجة الى الوضوء وعنه وهو قوله محمد رحمه الله بالتحريك بالوضوء
لانه اخف ومبنى المأمور في حكم النجاسة على الحفة دفعا للمحرم وعن أبي يوسف يعتبر
التحريك باليد وعامة المتأخرين سهلوا الأمر واختاروا ما اختاره أبو سليمان الجوني
وهو ما ذكره المص بقوله المحوض اذا كان عشرا في عشرا أي طوله عشرة أذرع و
عرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه أربعين ذراعا ان كان من
أما ان كان مدورا فالأكثر من اعتبروا جوانبه ثمانية وأربعين قال ابن الحمام والمختار ستة
وأربعون وفي الملتقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الأصح لان قطرها عشرة أذرع قطعاً وانما
نقص باعتبار كل راية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون
ذراعا كذا قيل وأما العمق فالمختار ما لا يتغير أرصنه بالغرف رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة
وقيل ان لا تضيب يد الغترف الأرض قيل قد داربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع
الكرباس وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الإمام اسحق بن أبي بكر الوالجي في فتاؤه
لانه أقصر فيكون أيسر واختيار قاضي خان في فتاؤه ذراع المساحة وهو سبع
قبضات باصبع قاعة في القبضة الأخيرة وقيل في كل قبضة قال قاض خان لانه يعني
العدير المقلد من المسوحا فكان ذراع المساحة فبالسوق وفي المحيط والأصم الزبير

في كل زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وعجيد جدا
 فان المقصود من هذا التقدير حصول علية الظن بعدم خلوص النجاسة والنجاسات ما هو
 هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا الامر لا يختلف باختلاف الارضات ولا الامكنة
 بان يقال ان النجاسة لا تخلص من جانب الى جانب في ماء قد رعت عشرة اذرع كل ذراع
 سبع قبضات في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم كذلك وتخلص في الزمان
 او المكان الفلاني لكون ثمان قبضات او اكثر فليتامل بشر الذراع لما كان في الاصل
 اسما للساعد وهو يذكروا ثنت عشرة في قولهم عشر في عشر مجازات الماء ايتار الخفيف
 واذا كان الحوض عشر في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة مطلقا الاموضع
 الوقوع ولا غيره اذا لم ير لها اثر اذا كانت النجاسة مريية هكذا وقع في النسخ والصو
 ان لفظة غير سقطت من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مريية قال
 في الخلاصة في الرؤية ينجس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة
 قدر الحوض الصغير واما في الرؤية فعند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ
 بلخ ونجاري يجوز التوضوء من موضع وقوع النجاسة انتهى والموافق لهذا ان يراى
 بالبعض في قوله وبصمهم اي مشايخ العراق قالوا في غير الرؤية ايضا يتنجس ما حول النجاسة
 حوض صغير كما في المريية اذ لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السوا
 ولا عدمه والحوض الصغير خمس وخمس فساد وهذا وبعض مشايخ نجاري وبلخ
 جعلوه كالنجاري وتوسعوا فيه لعموم البلوى وفرقوا بان للرؤية بقاءها متيقن
 برؤية عينها وغير الرؤية لا يتيقن ببقائها لاحتمال انتقالها ويبتنى على هذا اي على
 قانثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عند اغسل المتوضي وجهه في حوض كبير
 وهو العشر في العشر فضا عدا فسقط من غيبا لترقى الماء فرفع الماء ثانيا من موضع الوقوع
 قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قولابي يوسف لا يجوز لان عند التحريك شرط ليصير
 الماء المستعمل شائعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ نجاري قالوا يجوز لعموم البلوى
 لكثرة وقوع مثله وابضا هو مغلوب باول الملاقات والحكمة للغالب وليس كالنجاسة
 اذ لم تقرب فيها الغلبة بل فطرة تنجس دناؤا كذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم
 القياس اي يقاس ما اذا كان الرجال صفوا فيتوضئون من حوض كبير جاز
 على قول مشايخ نجاري وعليه العمل وقال في اجناس الناطق ان من اغتسل
 حوضا كبر فلا ضرر ان يتوضا في ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجاري استهلاك

الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية
الحقيقة والاصل فيه اى في الجواز وعدمه من قوب مكان النجاسة ما تقدم انها ان كانت هريئة
لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير واذا لم تكن النجاسة هريئة فيجوز مطلقا على
اختيار علماء بخارى وبلخ للبلوى خلافا لما شاخ العراق وتقدم ما فيه وروى عن الفقيه
ابى جعفر الهندى انى لو توضأ الرجل فى اجمة القصب اى فى المقصبية وكانت فى الماء
فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض لاشتياك اصول القصب لم يجز وضوءه
لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء
المستعمل فى الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء واذا منع انتاج القل
بعضها لبعض وكذا الحكم لو توضأ فى ماء فيه زرع ان خلص بعضه الى بعض جاز
الا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ فى غدير وعلى جميع وجه الماء جواز اية مجيم مضمون
فغير مجمة ساكنة ثم راي مضمومة بعدها واو قاله واخره راء مفتوحة و
الها التى تكتب بعدها اماره فتحها وهى كلمة فارسية معناها خزانة الضفدع وهو
بالهربية الطحلب فقد قيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز
الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب
الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما تقدم وكذا
الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه والجهد على وجه الماء رقيق ينكسر
بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجهد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك اى يتجزأ
الماء لا يجوز الوضوء لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه وان كان قليلاً
يتحرك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فنقب فى موضع منه وبقي الماء تحت الجهد
متصلاً به والنقب كخبرة فى اسفلها ماء فوقعت فيه اى فى النقب نجاسة او لغ فيه
الكلب وتوضأ به اى بالماء الذى فى اسفل النقب انسان قاله بصير بن يحيى وابوبكر الاسكاف
يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجهد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء
المستعمل فى ماء قليل فيفسد وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا
يتنجس اذا كان الماء تحت الجهد عشراً فى عشر وان كان اى ولو كان الماء متصلاً بالجهد
لكونه عشراً فى عشر والفتوى على قول بصير وابى بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت
الجهد منفصلاً عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لان الغرض انه عشر فى عشر ولم
تفصل بقعة منه عن سائرته كافي الصورة الاولى فيجوز بلا خلاف بين المشايخ

المذكورين انفا وقد تقدم التفصيل في جواز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة والخلا
 فيها اذا كانت غير مرئية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفًا وفي السقف
 كوة فان كان الماء متصلاً بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع الفسـ
 ان كان منفصلاً لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض المجهـد كالحوض المسقف في الخلاف و
 الحكم والتفصيل وان ثقب البعد ثقباً دون عشر في عشر فعلاً الماء لا يخلو اما ان يعلو على وجه
 الجهد او يعلو في الثقب كما في القدرح فان علا في الثقب فكان الماء في القدرح فوقع فيه
 الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عنده عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت
 الجهد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان ما في الثقب
 يعتبر متصلاً بما تحته وهو كثير فلا يتنجس واذا تنجس فلم تزل اي فلا تزول
 نجاسة وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعد لم بمعنى الاستقبال وهو
 خطأ صريح ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان في الثقب وقت التنجس من الماء كما
 سيأتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام ونحوه ولو توضأ انسان من ثقب الجهد
 المذكور ولم تقع عنالته في الماء جاز وصنوه على كل حال كبير اكان الثقب
 او صغيراً وان وقعت عنالته فيه وهو صغير دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء
 ولو وقع في الثقب المذكور شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت الجهد عشر في
 عشر لا يتنجس لكنزفة ولا يتنجس ما في الثقب ايضاً لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل
 لا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع منجساً
 فان الذي في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجهد اقل من عشر في عشر يتنجس
 جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الجهد وانسط على وجه الجهد وكان عشر في عشر
 كان بحيث لو عرف منه لا يتنجس ما تحته من الجهد لم يفسد بوقوع الفسـ وان كان يتنجس
 كان دون عشر في عشر يفسد به ولو ان ماء الحوض كان عشر في عشر فسفل اي
 نزل فصار سبعاً في سبع او نحو ذلك مما هو دون العشر في العشر فوقعت النجاسة
 فيه تنجس لان الاعتبار وقت الوقوع فان اه تلاً بعد ذلك صار نجساً ايضاً كما كان
 لما قلنا وقيل لا يصير نجساً والاول اهم خو من كبير جات فيه نجاسات فامثلة
 قبل هو نجس لتنجس الماء شيئاً قليلاً او قليل ليس يتنجس لكونه كبيراً مضار كما لو كان
 مثلاً فوقعت فيه النجاسات وبه بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري ذكره
 في الد نيرة والذي اختاره في الخلاصة وقاعني خان ان الماء ان دخل من مكان

نجس واتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
 قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرين في عشرين ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس بالحاصل
 ان الماء اذا اتنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وان كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة
 لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها في حق صار قليلاً فالعبرة قلته وكثرته وقت اتصاله
 بالنجاسة سواء وردت عليه وردت عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض
 صغير كان قد اتنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر بن سعيد الاشمس لا يطهر ما
 لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسلاً له كالقصة حيث تغسل اذا
 تجست ثلاث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال
 ابو جعفر الهندواني يطهر بمجرد الدخول من جانب الخروج من جانب وان لم يخرج
 مثل ما كان في الحوض وهو اى قول ابي جعفر احتياطاً للصديق الشهيد حاتم الدين
 لانه حينئذ يصير جارياً والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير التعبير
 حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب هل يجوز الوضوء في لم لا
 ان كان الحوض اربعاً في اربع فمادونه يجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اكثر من ذلك
 اى من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيتكرر
 استعماله الا ان توصاً في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء
 اذا كان وسعها خمساً في خمس وكان الماء يخرج منها اى من ينبوعها ان كان يتحرك
 الماء حركة ظاهرة من جانب اى من جانب ينبوع قد ذكر العين باعتباره وهو اى
 الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان
 الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء هبة
 المحال لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضى الامام فخر الدين قاضى خان في هذه الصورة
 والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان
 خرج الماء المستعمل اى علم خروجه من ساعته لكثرة اى لكثرة الماء وقوته يجوز
 الوضوء في الحوض والعين والا اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز حتى
 يعلم خروجه بلبث او غيره التوضوء بالشك اذا كان ذا ثياب بحيث يتقاطر على العنق ويجوز
 لانه ماء مطلق ولا يقيم اذا قدر على استعماله كذا الكمال والا اى وان لم يكن
 ذا ثياب ولم يتقاطر على العنق عند ذلك يقيم اى لا يجوز امراره على

العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجهد كحكم الثلج حوض صغير كرى
 اى حفر رجل منه لغيره واجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل او غيره
 من ذلك النهر جاز وضوءه لانه توضأ من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذى
 اجرى في موضع وكرى رجل منه اى من ذلك الموضع طهرا فاجرى الماء فيه
 فتوضأ منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت
 اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء
 المستعمل من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا
 حكم الاستعمال قال قاضى خان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذى استعمله
 الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثانى فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم
 تكن بينهما مسافة فالماء الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجتمع في
 المكان الثانى ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر بعد
 ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وفي
 نوادر العلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى في عدم نجسه بالجماع
 ما لم يظهر اثره حتى اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف
 المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اى مراد ابى يوسف بهذا
 القول حالة مخصوصته وهو اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال ماذا
 كان الماء يجرى من الابنوب الى حوض الحمام والناس يغترفون منه غرفا متداولا
 بكسر الراء اى متلاحقا يلحق بعضهم بعضا وهذا القول هو مختار قاضى خان في فتاويه كما
 فيها فان يدخل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من
 ابوبه ولا يغترف انسان بالقصعة يتنجس ماء الحوض ان كان الناس يغترفون من
 الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الابنوب ماء او على العكس اختلفوا فيه اكثرهم على ان
 يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الابنوب
 اختلفوا فيه اكثرهم على ان لا يتنجس انتهى فهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه ومنهم اى من
 المتأخرين من قال هو اى ماء الحمام عنده اى عند ابى يوسف بمنزلة الماء الجارى على
 كل حال تلك الاعتراف مع دخول الماء من الابنوب او لا لاجل الضرورة ولقائل ان يمنع
 ان الحوض الكبير الحق بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ولقائل ان يمنع
 الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن العرف متداولا لعدم الحرج في التحرز و

امكان غسله من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب او المحدث
 يده في حوض الحمام لطلب لقصعة اى بلانية رفع الحدث وليس على يده نجاسة
 حقيقية يتنجس ماء الحوض عند اى خيفة رجه الله بناء على رواية كون الماء المستعمل
 نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر
 ومطهر لانه لم يصير مستعملا اما عند ابي يوسف فلان الحدث لم يسقط به لعدم
 الصب وهو شرط عند في طهارة العنوة واما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن
 بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن فيه نية القرية على ما سيأتى ان شاء الله تعالى
 هذا والمذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء للاغتزال او
 لرفع الكوز لا يصير مستعملا للضرورة ولم يذكروا اختلافا وهو الاصح ولو ادخل
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية هذا في الصبي
 مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو والوضوء واما في الكفار فغير مسلم على
 قياس المسئلة التي قبلها عند اى خيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر
 او توصا ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونية وعدهما سواء فلا فرق بينه وبين
 المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر
 وعندهما لو ادخل الى آخيه وحينئذ فالحكم مسلم في الكفار ايضا واما عند ابي حنيفة
 فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها طاهرة بان
 كان معه من يراقبه جازا التوصى بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وارسل
 الشك لا يتوصا به استحسانا اى لاجل التيزر والاحتياط ولو توصا به جاز لانه لا يتنجس
 بالشك لكن المستحب التوضؤ بغيره للاحتمال كما في سؤر الجلالة حوض الحمام اذا نجس
 يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير
 وما اختاره ابو جعفر الهندي اى والصدور الشهيد من انه يطهر بمجرد ما
 يدخل الماء من الابنوب ويفي عن من الحوض هو المختار لعدم تيقن بقاء
 النجاسة فيه وصيرورته جاريا ولو ادخل المتوضى رأسه في الاناء بنية السج
 او ادخل خفيه فيه بنية يجوز السج بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز
 لكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف لانه افا يصير مستعملا بالاسالة والسج
 حصل بالاصابة لانه افا يأخذ حكم الاستعمال اذا اذيل العنوة والمصاب لا
 يزائل العنوة وهو قول محمد ان السج غير جائز ويصير الماء مستعملا بان الماء

بجردنية القربة عند الملاقات قبل حصول السهم صار مستتمدا فلم يجز به تمام السهم وهو غير ظاهر والفتوى على قول أبي يوسف وقائي بقبلة حكم الماستم في النسخة أن شاء الله

فصل في المسح على الخفين

كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث آخرها عن ذكر الوضوء لأن جزء من الوضوء إلا أنه لما كان رخصة ثبت بالحديث لدفع الحرج صار كأنه من العوارض لا من أصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالأخبار المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلارواه قولاً وعمراً وعلى وصفوان بن عسال وخزمية بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة وفعلارواه أبو بكر وعمر والعبادة الثالثة والمغيرة بن شعيب وصفوان بن خزيمة وسعد بن أبي وقاص وجبر بن عبد الله وسليمان بن بريدة وأبو هريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حزام وأبو موسى الأشعري وثوبان وعمر بن أمية الضميرى وبلال وعمر بن العاص وأبو أمامة وسهل بن سعد وأبو سعيد وعبد الله بن الجرحث بن الحزء وعبادة بن الصامت وعلي بن مرة وإسماعيل بن زيد وسليمان وأبو أيوب وحذيفة وعائشة وأم سعد الأنصارية وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين وقال أبو يوسف خبر المسح يجوز في كل كتاب به لشهرته وقال الكرخي أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار جاءت فيه في حيز التواتر وقال أحمد بن حنبل ليس في قلبى من المسح شيء فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا وما وقفوا وقال شيخ الإسلام والدليل على أن من لم ير المسح على الخفين كان ضالاً ما روى عن أبي حنيفة أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تفضل الشيخين يعني أبا بكر وعمر على سائر الصحابة وأن تحب لختين يعني عثمان وعلياً وأن تر المسح على الخفين وهو خلة من قول انس بن مالك أن من السنة أن تفضل الشيخين وتحب لختين وترى المسح على الخفين لكن قالوا من رآه ثم لم يمسح اخذاً بالعزيمة كان مأجوراً واعتذر عليه بأنه رخصة اسقاط على ما قرر في الأصول فينبغي أن لا تبقى العزيمة مشروعة ولا يثاب عليها كما في قصر الصلوة واجيبك العزيمة لم تبق مشروعة مادام متحققاً وأما إذا نزع والنزع حقه ومشروع زالت الرخصة وتقرر العزيمة كنية الألفاظ في حق المسافر والاقتداء بالمقيم فيثاب على العزيمة واعتز منه الزيلعي شارح الكنز

بان الغسل مشروع وان لم ينزع خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض الماء
 ودخل في الخف حتى اغتسل اكثر رجلاه ولو لا ان الغسل مشروع لما بطل ولذا منع
 كونه رخصة اسقاط وخطا اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عنه الولي خير
 دهره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب ان يتر
 عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من قصر الصلوة فان العاقل
 بالعزيمة آثم بان صلى اربعا وقعد على الركعتين ياتم مع ان فرضه يتم اقول ما قاله
 من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب عليه الثواب غير مسلم فان اثبتنا
 انما يريدون بمشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب عليه حكمه غير ان الثواب من
 جملة احكام الفعل الذي يقصد به العبادة فغسل الرجل حال التخفف لو لم يكن مشروعا
 لما ترتب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تشرط له الطهارة واستدلاله
 بنظيره من قصر الصلوة غير صحيح فان السافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين
 لا يكون آثما بالعزيمة وليس في وسعه ذلك لان فرضه ركعتان لا يطبق الزيادة عليه
 فرضا كما لا يطبق القيم الزيادة على الاربع فرضا وانما فرضه ركعتين فحسب في اتم لبناء
 الفعل وهو الركعتان الاخرتان على مخبرية الفرض لانه اتى بالعزيمة مع عدم جواز
 واباحتها له بخلاف المتخفف الذي اغتسل اكثر رجلاه حيث اعتبر الغسل شرعا وترتب
 عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسم ولزوم نزع الخف لا تمام الغسل ولو قد اتم
 غسل كلتا الرجلين متخففا لمرتبة عليه انه لا يتقضى تمام المدة ولا ينزع الخف مع جواز
 الافعال التي تشرط لها الطهارة به فتثبت مشروعية الغسل حال التخفف بمعنى تصور
 وجوده شرعا وتحققه بخلاف الاقام واعتراض الزليعي على اهل الاصول مقرر وهذا
 على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول الماء في الخف الى آخره وهو منقول في
 الفتاوى الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحته نظر فان
 كلمتهم متفقة على ان الخف اعتبر شرعا ما نعا سراية الحدث الى القدم فتبقى القدم
 على طهارتها ويحل الحدث بالخف فيزال بالمسم وينبوا عليه منع المسم للمتيهم و
 المعدون بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضيه ان غسل الرجل وعدمه سواء
 اذا لم يبطل معه ظاهرا الخف في انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا يجوز
 به لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذ لو لم يحجب الحال انه لا يجب غسل الرجل جازت
 الصلوة بلا غسل ولا مسم فصار كما لو ترك ذراعية وغسل محلا غير واجبا لغسل

كالغخذ ووزانه في الظهيرية لو ادخل يده تحت الحجر موقين فمسح على الخفين انه
 لم يجز وليس الا لانه في غير محل الحدث قال ولا اوجه في ذلك الفرع كون الاجز اذا
 خاض النهر لا بتلال الخف يعني فكان مسحاً ثم اذا انقضت المدة اقاله بتقييد بها
 لحصول الغسل بالخوض والنزع افاوجب للغسل وقد حصل قول اولاً منع صحة الفرع
 فيه بعد فانه ذكر في الظهيرية وفي فتاوى قاضي خان حيث قال ما سمع الخف اذا
 دخل الماء خفه وابتل من رجله قد وثلاثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر
 لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب
 بطل المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى وثانياً قوله لانه في غير محله غير مسلم
 قوله اذ لو لم يجب الى آخره قلنا عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب
 المسح عينا الجواز كون الواجب احدهما لا على التعيين كسائر الواجبات الخيرة وتبنيهما
 بتولية الذراعين وغسل الغخذ غير صحيح عليهما لا يخفى وقال الثاني توجيه الفرع المذكور
 بقوله والا وجه الى آخره افا يتأتى على تقدير انغسال الرجلين كليتهما على التمام
 مع ابتلال قدر الفرض من ظاهر الخفين مع عدم بطلان المسح والمذكور في
 ذلك الفرع انغسال اكثر الرجل وبطلان المسح ووجوب نزع الخفين وغسل الرجلين
 وفي فتاوى قاضي خان انغسال احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله شيئاً
 ما قاله ورابعاً افا تفرق بين غسل الرجلين مع بقاء الخف مسح الخف مع بقاء الجرموق
 اعتبر الغسل في الاول بطل مسح الخف به ولم يعتبر للمسح في الثاني بان مسح الخف يبدل
 عن الغسل ولا بقاء للبطل مع وجود الاصل مسح الجرموق ليس بدلاً عن مسح الخف بل هو
 بدل عن الغسل ايضا فغدت تقرر الوظيفة له لا يعتبر البطل الاخر فليتأمل حينئذ فلا
 يكون وزان الاول وزان الثاني واما الجواب عن قوله ان كلمتهم متفقة الى آخره فهو ان
 الخف اذا اعتبر ما نفا سرياً الحد ترخيصاً لدفع الحرج اللازم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل
 الغسل زال الترخيص لزوال سببه الخف هو به فقد رحلوا الحدث قبيل الغسل فحل
 الغسل في محله فليتأمل فلا يحصى حينئذ من اعترض الزيلعي على اهل الاصول واما اعترض
 على الفرع المذكور فاما يتم على تقدير صحة قائلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم
 فليتأمل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال
 المصنف تبعاً للقدوري وغيره المسح عليهما جائز بالسنة اى بالاثارة الودة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعللاً لا بالقرآن خلافاً لما قاله البعض انه ثابت بالكتاب

ايضا وهي قراءة الجرح لان قراءة الجرح قد تقدم ان المراد منها الغسل واما عطف على
 المسحح للاقتضاد في الغسل وترك الاسراف في الصب عليهما من كل حدث موجب للوضوء
 احتراز من الحدث الموجب للغسل كما سيأتي وقوله اذا البسهما بشرط حذف
 جوابه لتقدم ما يدل عليه اي اذا البسهما على طهارة كاملة فالمسحح جائز بالسنة
 الى آخره فتكون اذا المحض الشرط ولا يجوز ان تكون للظرف الا ان جعل جائز بمعنى
 المستقبل اي يجوز فيحدث يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعلق بحدث
 حال من حدث لا يلبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط واما الشرط ان
 يكون الحدث حاصل على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث وجب
 للوضوء على طهارة كاملة اي كاشا ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا البسهما هكذا
 قد به الشيخ كمال الدين في عبارة القدرى وهو التحقيق فان كان الماسح مقيما مسحا
 يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام ولياليها لما في صحيح من حديث علي رضي الله
 عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة
 للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيته بوقت وابتداءها اي والامدة المذكورة للمقيم
 والمسافر عقيب لحدث لانه قبل ذلك كان متطهرا بطهارة الغسل ولا يعتبر لابتداء المدة
 وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر لصلوة الصبح لم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحد
 الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له
 المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا الى وقت العصر
 اليوم الرابع ولو غسل رجليه لبس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل ان يحد
 له المسح عليهما اذا احدث عندئذ لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
 لا وقت اللبس خلافا للشافعي فان الشرط عند كون الطهارة كاملة وقت اللبس كرجله
 في الصلوة المذكورة بناء على هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عند لم يصح بالكلية لعدم
 الترتيب هو فرض عند كما تقدم وانما يظهر خلافة المبنى على اشتراط اكمال الطهارة
 اللبس فيما اذا اوصا أمرت بافلا غسل احد رجليه اخطا في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل
 الاخرى وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عند ويجوز عندنا لان عند
 يكفي ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عند ولا الحدث بخلاف
 ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند الحدث فانه لا يجوز المسح حينئذ عند
 خلافا للرافض والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر وكذا طهارة

التجميم حتى ان المستحاضة وهي امرأة التي ترى الدم من قبلها هذه ثلثة ايام او فوق
 عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حاسل ومبر في معناها كصاحب
 سلس البول او انفلات الرجم او استطلاق البطن او الوعات الدائم او الجرح الذي لا يرقا
 اذا قوسنات وليست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة فممن لا يصح
 لكوها لبست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة العذر اى بعده ما ظهر منها
 شيء فممن في الوقت فقط ان حدثت بعد اللبس حدثا غير عذرها اعتدنا وعند
 زفر فممن تمام المدة لان طهارتها لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به شرعا
 كانت اقوى من طهارة الاصحاء في حكم الشرع وجوابه ان الاشتقاق حاصل الا انه
 لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا اخرج الوقت ظهر حكمه مستندا الا
 ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام القائمة وجواز السجدة في
 نظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا الوضوء و
 لبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها السجدة لان يمسها ابطال بوجود
 الماء مستندا الى اول الاستحاضة فممن امنا لبستها ما لا يطهره ولا يجوز السجدة في
 دليل الغسل كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اقبل في وضوءه ثم ان يغسل ساقيه في السجدة على
 لما رواه الترمذي والنسائي عن صفوان بن عسال قال كان رسد الياء على يده عليه السلام
 يامرنا اذا كنا سقرا ان لا نزع خفافنا ثلثة ايام ويا ايها من الاعين حذروا ولكن من غائط و
 بول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح ثم صورة السئلة هي ما ذكرناه ونحوها ما ذكره محمد
 الاصل ان المسافر اذا توضأ ولبس خفيه ثم اجث عند ما يكفي للوضوء تيمم صلى فان
 احدث وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجله لا يجوز له السجدة لان الجنابة تحلت القد
 واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة لو مر بعد ذلك على ماء يكفي للاغتسال فلم
 يغتسل ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويغسل رجله لا يجوز له السجدة فليس
 لان الرجل بعد غسلها اذ ذلك لا تعود جنابته برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة اخرى
 لاجل تلك الجنابة كما لو غسلها او لا ثم ليس الخف ثم اكل الغسل واما حل بها بعد الغسل
 حدث والمحم لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة ان الجنابة اذا اغتسل وبقي على
 جسده لمعة فليس الخف ثم غسل للمعة ثم احدث فممن انتهى لا فرق بين بقاء لمعة او
 اكثر في بقاء الجنابة وقد لبس الخف وهي باقية بقاء للمعة يجوز له السجدة فكذا يجوز في
 الصورة المذكورة فليتأمل والرجل والمرأة فيه اى في سحر الخف سواء لان الاد

من خض النساء قابعات للرجال في الأحكام ما لم يدل دليل على التخصيص والمسح
 فاهو على ظاهرهما أي أعلاهما دون باطنهما أي أسفلهما لما روى عن علي أنه قال لو كان
 الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف أولى من ظاهره ولكن رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان أسفل الخف أولى
 بالمسح من أعلاه وهذا يدل على أن المراد بباطنه أسفله لا ما يلي البشرة لأن
 مسحه غير ممكن فكيف يقتضيه الرأي أولوية مسحه بل الرأي يقتضي مسح ما يلي الأرض
 لكونه محل إصابة الأوساخ والاقتدار حيث سقط غسل الرجل لعدم سريّة الحدث
 إليهما فلا ينتفت إلى ما قاله الإمام ابن الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام ويستحب
 أن يكون المسح خطوطاً بالأصابع لما في أو سط البراق من طريق جريدين يزيد عن
 بن المنذر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه
 فتخسه برجله وقال ليس هكذا السنة أمرنا بالمسح هكذا ثم أراه يده من مقدم
 الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر
 إلا بهذا الأسناد وفي الإمام دوا ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مسح
 على خفيه حتى روى آثاراً أصابعه على خفيه خطوطاً ورؤى آثاراً أصابعه فليس
 على الخف ولو وضع الكف ومدّها ووضع الأصابع مع الكف ومدّها فكلها
 حسن والأحسن أن يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب أن يبدأ
 من قبل الأصابع ويمد إلى الساق اعتباراً بالغسل فإن السحب فيه ذلك ولما تقدم
 في حديث الطبراني وكذا يستحب أن يكون مرة واحدة لما فيه أيضاً وفرض ذلك المسح
 مقدراً ثلث أصابع طولا وعرضا من أصابع اليد كما قاله أبو بكر الرازي هو المختار
 خلافاً لما قاله الكرخي أن الاعتبار أصابع الرجل كما في الحرق لأنها محل المسح وجب الأول أن
 الآلة وهي اليد أحق بالاعتبار كما في مسح الرأس فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو وضع يديه
 من قبل الساق ومدّها إلى رؤس الأصابع جاز للحصول الفرض وكذا الوسم عليها عرضاً
 جاز أيضاً وكذا الوسم بثلاثة أصابع موصوغة وضعاً غير مدودة يجوز أيضاً لما
 قلنا ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المسنون أن يضع يديه الرأ
 أصابع يديه فيصنع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه
 الأيسر ويجافي كفيه ومدّها إلى الساق أو يضع كفيه مع الأصابع ويمدّها جازاً وهو حسن

الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلية تصير مستعملة ثانيا
 في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلية التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي
 استعملت اولا بخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن الماء متقاطرا
 لان البلية لا يعتد بها لا يعتد في الفرض هو تابع له فيؤدي بماء استعمال فيه بتعاضد ضرورة عدم
 شرعية التكرار على ان وقوعه فعلا صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كان في جواز
 النقل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان المسح على خلاف القياس والسحب
 بمسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز لحصوله المقصود ولكن
 خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل الغبطين او من جوانبها اس
 جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على
 خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل
 الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كما لا يتبادر من جهة الساق الى الاصابع فلا
 تقتل لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل الا انه قد يقال كنيته ايضا
 مقصودة بالذات اى المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على قد ثلث اصابع بالقياس
 من غير فرض الله اعلم و ذكر في المحيط لو توضأ ومسح بيلة بالكبر عجنه بل بقيت
 على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلية الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذ
 المستعملة فيه ما سال على العضو وانفضل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بيلة
 بقيت بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف لان البلية الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل
 ما اصاب المسحوق وقد اصابته ولو توضأ ولم يمسح خفيه ولكن خاص في الماء لا بنية المسح
 ولم تغسل احد رجليه او اكثرها او مشى في الحشيش المبطل بالماء المفاض عليه للمشي
 او بالطريق جزيه ذلك الخوض والمشي عن المسح قصد الحصول المسح ضمنا وعدم اشتراط
 ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فقل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصم انه ينوب لانه
 مطر خفيف وكذا اذا اصابه اى اصاب خفه المطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن
 المسح وان لم ينو خلافا للشافعي رحمه الله في ذلك كله لان النية عنده شرط
 في الوضوء والمسح جزء منه وفي بعض الروايات النادرة لا يجزئ ذلك بلاية
 عندنا ايضا لانه اى لان المسح خلفت عن الغسل فاحتاج الى النية كما ليقم
 وهذا غير صحيح لان التيمم لم يجز الى النية لكونه خلفا بل لعينه آخر وهو
 ما مر في التيمم ومن ابتداء المسح اى مدة المسح لا بنفسه وهو الحال انه

مقيم مسافر قبل تمام يوم وليلة مسم تمام ثلثه ايام وليا اليها عندنا خلافا للشافعي
 واحمد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت هو
 مسافر ومن ابتدأ المسم وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسم يوما وليلة او
 اكثر لزم نزعها وغسل رجله لانه صار مقيما فسقط ترخصه بالابلاغ الى ثلثة
 ايام وان كان قد مسم اقل من يوم وليلة اتم مسم يوم وليلة لانها مدة المقيم و
 ليس الجرم فوق الخف مسم عليه الجرم فوق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد
 يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرها فان كان من الكرياس لا يجوز المسم عليه
 بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف مفدا الفرض او كان مجلد اجلد
 يسترا الاصابع وظهر القدم فيخند يجوز المسم عليه سواء ليس وحده او فوق الخف كذا
 من الاديم او الصرم وكذا الخف فوق الخف وهذا عندنا وقالك والشافعي لا يجوز المسم
 على الجرم فوق لان الخف بدل عن الرجل والبذل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصب
 بالرأي قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف لان الوظيفة كانت لرجل
 ولم تكن بالخف وظيفه ليصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرم فوق بدلا عنه ما نفا
 سراية الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل وصار كخف ذي طاقين ولم تنصب لبذل
 بالرأي وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم المخرج في النزاع التكرار في اوقات
 الصلوة واما بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قال دايت رسول الله
 الله عليه وسلم مسم على الجرم فوق والخمار ولا يداود كان يخرج فيقض حاجته
 فأتته بالماء فمسم على عمامته وجرم فوقه لا يقال كيف استدللتم بهذا وانتم
 لا تجوزون المسم على العامة والخمار لا نأقول دلالة على جواز المسم على الجرم فوق
 تأيدت بدلالة احاديث المسم على الخفين الواصلة الى حد الشهرة فنبت بها و
 اما دلالة على الاخرين فقد عارضنا الدليل القطعي من غير وصول الى حد الشهرة ولا
 تأيده فلم يثبتنا ثم تعليل اقتنا بان الجرم فوق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز
 المسم على خف لبس فوق فيخط من كرياس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه المسم لان
 الجرم فوق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسم عليه في حكم العدم
 فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسم عليه في حكم العدم
 كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزام ما ذكر
 خلاف الامام ابي حنيفة في المسائل اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشائخنا

انما لم يصرحوا به فيما اشتهر من كتبهم الكفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كون
 خلفا عن الرجل كذا افاده المولى خسرو في الدرر شرح الغرر ولا يلتفت الى
 ما نقل في شرح الجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك اللبس
 تحت الخف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن الفقه خارج عن الاصول لان قطعة
 كان يصير كالخف المحروق في عدم جواز السهم عليه فهو غير لائمه بدون خرق لانه لا
 يجوز السهم عليه ان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالخف فهو ليس بشرط والا لما
 السهم على الجرموق ونحوه مع حيلولة الخف فانه اشد من اتصال بالرجل وبهذا ظهر
 فساد قول من ايد من الجهال بان جواز مسهما الخف على خلاف القياس ولا يقال عليه
 يرد به نضر فان هذا كما ترى بطريق الدلالة الراجحة لا بطريق القياس الا لما جاز
 على المكعب في اللبود التركية ونحوها لانها غير منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك
 المحيط قصدا حرام لانه اصناعة المالك من غير فائدة وهي منى عنها ثم السهم على الجرموق
 انما يجوز اذا لبسها قبل ان يحدث بعد لبس الخفين فان احدث بعد لبس الخفين
 قبل لبسها مسهما على الخفين او لم يسهم ثم لبس الجرموقين لان البدلية تقررت للخف
 بالحدث قبل لبسها فلا تنتقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل
 لا يكون له بدل ولو نزع احد الجرموقين بعد السهم عليهما او خرج بلا قصد فعله
 ان ينزع الآخر ويسم على خفيه وان شاء اعاد السهم على الآخر ومسما الخف الذي نزع
 جرموقه وفي روايات الاصل ينزع الجرموق الباقي ويسم على الخفين وفي التجريد
 انتقض السهم فيهما يعني ينزع احدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على مسهم
 المنزوع من غير اعادة السهم على غير المنزوع وقال زفر يجوز ولا يبطل مسهم
 غير المنزوع لانه لو مسهم في الابتداء على احد الجرموقين وعلى احد الخفين غير
 اتفاقا فكذا في البقاء ولنا ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والجرموقان
 كالخفين ولو نزع احدا للخفين بطل مسهما على الآخر ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من
 المصنف ولا يجوز السهم على الجرموق المنحرق وان كان اى ولو كان خفاء غير منخرقين
 قياسا على الخفين وكذا لا يجوز السهم على خف فيه خرق كبير لخروجه عن المقصود
 بالخف من قطع المسافة بمتابعة الشئ والخرق الكبير المانع عندنا ما يبين منه
 مقدار ثلث اصابع وعند مالك ما يبين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون
 الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الروايات وفي رواية الحسن يعتد بثلث

ولا يسهم على الجرموقين

صابع من اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع اذ الم يكن المحرق عند الاصابع وان
ان عند ما يعتبر ظهور الثلث التي عند الحرق فان كان المحرق في الخف اقل من ذلك
جاز السهم عليه قال رفو الشافعي واحدا لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل الباد
يجب غسل الباقي لعدم التجزى قلنا لا نسلم وجوب غسل البادى لكونه بمنزلة العذر
قلته ولزوم الحرج في اعتباره اذ غالب الخفاف لا تخلو عنه عادة والشفع على
لسم صم الخف وهو السائر الذي تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه
لمشغل على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالمحرق ولانه لا تقطع المسافة به الخف
طلقا ما تقطع به وان كان الحرق في خف واحد قد راصبعين في موضع منه او في
موضعين وفي الخف الاخر قد راصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كون
قد رثلت اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان قد نضف
درهم نجاست في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة
وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويمنع لان المنع في الحرق
باعتبار عدم امكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والحرق في احدهما لا يمنع في الاخر
فلم يكن المانع موجودا بخلاف النجاسة والانكشاف فان المنع فيهما باعتبار حمل النجاسة
كشف ريع العورة وهو موجود والقطع في اذنى الاصحية اختلف فيه واعلام الثوب يجمع
في الخلاصة وان كان الحرق قد راصبع مع الحرق قد راصبعين في خف واحد يجمع
في الحكم بالمانعة فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قد رثلت اصابع في خف واحد
يشترط في المنع ظهور الاصابع كما لصاقى الصحيح خلافا لما ليه السرخسي من ان
ظهور الا نامل وحدها مانع ولو ظهر الا بهام وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها اي من غير
الا بهام جاز السهم لما قد منا ان الحرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك
الاصابع والا يعتبر اصغر الاصابع ولو كان طول الحرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتحت
اي مقدار ما ينفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز السهم لان غير المنفتح
ليس له حكم الحرق لعدم ظهور شئ منه لان المانع انكشاف ما يجب غسله اذا
كان قد رثلت اصابع ولم يوجد وكذا الحكم لو تسقق حرزه اي حوز الخف الا انه
الشان لا يرى شئ من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ من قدمه و
الراد به المقدار بحيث يبدا و اي يظهر حالة المشي اى حالة رفع القدم
ولكن لا يبدا وحالة الوضوء يمنع جواز السهم لان الاعتبار حال المشي كذا ذكره

في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق الكبير إذا كان فوق الكعب
 لا يمنع لأن ستر الحف لما فوق الكعب ليس بشرط لجواز السهم ولذا جاز للسهم على
 الكعب قال في فتاوى قاضي خان وما يقال له بالفارسية جاروق إن كان يستر
 القدم لا يرى من العقب لا من ظهر القدم إلا قد راصبع أو أصبعين جاز للسهم عليه
 في قولهم وكذا أعلى الحف الذي يقال له بالفارسية پیش بند وهو أن يكون مشقوقاً
 مشدوداً وفيها إذا البس مكعباً لا يرى من كعبه أو قدميه إلا قد راصبع أو أصبعين
 السهم وهو بمنزلة الحف الذي لا ساق له وإذا أراد السهم على الحف أن يخلف خفيه نزع
 القدم من موضعه من الحف غير أن القدم في الساق بعد أن تنقض مسحة أجماعاً وإن
 نزع بعض القدم عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينقض السهم حينئذ روى عن أبي حنيفة
 أنه إذا خرج أكثر العقب عن عقب الحف انقض السهم ذكره في مبسوط شيخنا الإسلام لما
 قيل لأن العقب مقدار ربع القدم فبئر واليه زال ربع القدم عن محل السهم وأكثره يقوم مقام
 الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لأنه حينئذ لا يمكنه متابعة المشي لأن بقاء العقب في الساق
 يعيق عن ملأ دمة المشي بخلاف ما إذا كان يخرج ثم يعود على ما يأتي قريباً إن شاء الله
 تعالى وفي بعض الروايات عن أبي حنيفة أيضاً إذا صار النزع بحال تعذر المشي
 المعتاد معه انقض السهم والأفلاقان الاعتبار مكان متابعة المشي كما تقدم وفي
 رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد أن خرج أكثر القدم إلى ساق الحف انقض السهم
 والأفلاق في الهداية وغيرها هو الصحيح لأن الأكثر حكم الكل وقيل ينقض بخروج
 نصف القدم وفي بعض الروايات أيضاً أن بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث أصابع
 من ظهر القدم شكوا أصابعها لا ينقض السهم أيضاً وهو أي هذا القول رواية عن محمد
 أخذ بعض المشائخ بل قال في الكافي وعليه أكثر المشائخ ووجهه أن مقدار فرض السهم باق في
 في محل السهم فلا ينقض والتقييد بما شكوا الأصابع في فتاوى قاضي خان قال رجل له خف
 واسع الساق أن بقي من قدمه خارج الساق في الحف مقدار ثلث أصابع شكوا
 أصابع الرجل جاز مسحه وإن بقي مقدار ثلثة أصابع بعضها من القدم وبعضها
 من الأصابع لا يجوز السهم عليه حتى يكون مقدار ثلثة أصابع كله من القدم ولا
 اعتبار بالأصابع انتهى على أن كلمة الكل مطبقة على التعبير بظهر القدم والمفهوم
 ما عدا الأصابع وفي كتاب الصلوة وفي كتاب الصلوة لأبي عبد الله الرعزي أن رجل
 على خفيه ثم دخل الماء بنصب الماء أي خاص فيه يرفع يده فيدخل الماء خفه أن ابتل جميع

أحد القدمين يعني ابتلا الأهل وغسل ينتقض مسحها وكذا الحكم في الابتلا الأكثر على
 ما تقدم في أول الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن الظهيرية ونقله أكثر الفتاوى
 كالخلاصة وغيرها وقال في الذخيرة وهو الأصح فلا بد من قبوله وليس له وجه الأوقع
 الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع بين المسح والغسل وكون الأكثر له حكم الكل ويلزم
 أن لا يكون المسح رخصة إسقاط كما أورده الزيلعي وتقدم رجل أخرج عقبه من عقب
 الخف إلا أن مقدم قدمه في قدم الخف أي في موضع المسح له أن يمسح ما لم يخرج
 صدور قدمه عن الخف أي عن موضع القدم منه إلى الساق أي إلى أول أحد
 الساق وهذا موافق لقول محمد لأن صدر القدم مقدار ثلث أصابع فما دام في
 قدم الخف فمحل فرض المسح باق وإن كانت عبارة المصنف لا تخلو عن تسامح و
 ذكر في بعض المواضع من الفتاوى أن كان صدر القدم في موضعه ولكن العقب
 يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينتقض مسحه وهو ظاهر ما تقدم عن أبي حنيفة
 من الانتقاص عند خروج أكثر العقب إلى عقب الخف فأما هو فيما إذا نزاع لا
 فيما إذا خرج بنفسه ثم عاذ ذكره في النهاية وغيرها وكذا لو كان الخف و
 إذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج إلى ساق الخف وإذا وضع القدم عاد العقب
 إلى موضعه لا ينتقض المسح وكذا لو كان أعرج عثمى على صدر قدمين وقدرت رفع
 العقب عن موضعه له المسح وروى عن محمد أنه قال خف فيرفق مفتوح وبطانة الخف
 من خرفة أو من غيرها غير مفتوح ذلك الشيء الذي هو بطن الخف حال كونه مخزوزا في الخف
 مخزوزا حال من الضمير المستتر في مفتوح أو من الضمير من الخبر وهو من خرفة ويجوز
 في رأي غير المحررات الثلاث وكذا في بعض النسخ مخزوز بغير الف بعد الزاء يجوز فيه الرخم
 والخف جاز المسح عليه حيث لم ينكشف محل المسح مقدار ثلث أصابع كذا ذكره في النسخ
 ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة بيد الرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه
 وهو بضم أوله وثالثه الشيء الذي يجعله المرأة على وجهها مخزوقا ما يحاذي
 عينيها منه ولا على القفازين بدل غسل اليدين والقفاز بضم القاف وتشديد
 الفاء ما يلبس في اليد لأجل البرد أو الطير أو غير ذلك وأما المجرى المسح على هذه الأشياء
 لأن الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الأشياء كما ورد في
 مسح الخف من الشهرة ليجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل أو المسح إليها
 كما في الخف وليست كالخف في المحرم فتلحق به بطريق الدلالة ويجوز المسح على

الجبائر ونحوها كخرقة القرحة والجبائر جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم المنكسر من العيدان
 وان شد ها اي ولو شد ها على غير وضوء لما روى الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر وضعفه ابي عمارة محمد بن أحمد بن ممدى قال ولا يصح هذا
 قال المنذرى وصح عن ابن عمر المسح على العصا موقفاً عليه وساق بسنده ان ابن
 عمر توفنا وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصا وغسل سواد كـ
 قال الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والوقوف في هذا
 كما لرفوع لان الابدال لا تنسب بالتركي وروى ابن ماجة عن زيد بن علي عن ابيه
 عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت
 النبي صلى الله عليه وسلم فامرني ان امسح على الجبائر وفي اسناد عمرو بن خالد
 الواسطي مثروك لكن الحكم يجمع عليه لكان الحرج ولزوم الضرر في الغسل
 بلا فرق بين شد ها بوضوء او بدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليها
 بعد ما اجمع عليه الاثمة المجتهدون ورحمة الله عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى
 ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فان سقطت بعد المسح من غير برء لم يبطل المسح ليقا
 سبب شرعيته وان سقطت عن برء بطل المسح لتبين ان غسل مالمحتها كان واجبا حتى
 لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستثناء ولا يجوز البناء لانه تبين ان الغسل كان واجبا
 بالحدث السابق كما في التيمم والمسح على الجبائر اذ يجوز اذا لم يقدر على الغسل
 ولا على المسح على القرحة نفسها بان كان الماء يصنرها من الغسل ومن المسح اما اذا كان
 لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز له المسح على الجبيرة
 ونحوها لعدم الضرورة والحرج قال برهان الدين صاحب المحيط بعد ما ذكر هذا
 القيد عن ابي الحسين بن الخضر النسفي ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 اي يظنون انه اذا صنرها الغسل يجوز المسح على الجبيرة او الخرقة ولو لم يصنر المسح على
 نفس القرحة وهو غير جائز لانه لا يعدل الى الابعد مع امكان الاقرب والمسح على نفس
 البشرة اقرب الى الغسل مع مسح الجبيرة ونحوها والتكليف يحسب لقدرة والامكان
 وان ترك المسح على الجبيرة والحال ان المسح عليها لا يصنر وجاز له الترك عند
 ابي حنيفة خلافا لهما فانهما قال لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 عليا بذلك الامر الوجوب وله ان الغرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل
 بالاجماع لا يقال كما سقط الغسل بالاجماع فقد وجب المسح بالاجماع لا نأفول لان المسح بالاجماع

وجوب السم مخالفة الامام الاعظم لا ليس فيه اجماع من تقدمه والصحيح من هذا
 انه ليس بفرض ذكره في تجريد القدر وري وقوله في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولها
 لم يشترع من شهرة تقضيه ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التجنيس
 الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده واما
 الاستيعاب في سم الجبيرة فشرط عند البعض قالوا قاضيان وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
 وبعضهم كشيخ الاسلام خواجه زاده وغيره قالوا اذ اسمع على اكثرها جاز واليه مال صاحب
 الهداية وقال ذكره الحسن وصححه في الكافي قال لا يؤدي الى فساد الجراحة يعني لو شرط
 الاستيعاب لا حثيم الى الاستقصاء في ايصال السبل الى جميع اجزاء المخوفة ونحوها فيؤدي
 الى نفوذ البلة الى الجراحة والفرض ان البلة تضرها وولذا جاز السم على العصاة
 فيفرض الى افساد الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثرة لا يلزم ذلك الاستقصاء
 للحرج ثم كلا الروايتين من لزوم الاستيعاب عدمه ومنه روي الى الحسن قال شيخ الاسلام في
 مبسوطه لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء الحسن بن زياد ان سم على اكثرها
 اجزاء وان سم على النصف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضيان رواية الاستيعاب
 اليه ويكتفى في سم الجبيرة بالسم مرة واحدة كسم الراعي سم الخف هو
 الصحيح لان السم لم يشترع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى نفى قول
 البعض يشترط التكرار الا ان تكون الجراحة في الرأس لانه حينئذ بمنزلة الغسل قلنا سم الرأس
 ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت
 جميع الجبيرة ونحوها جراحة ويعسر عليه جعل الجبيرة مقدارا للجراحة فحسب جاز
 له السم على كل الجبيرة ما تحته جراحة وما ليس تحته تبعا لموضع الجراحة لان الجبيرة
 او العصاة لا توضع على وجه تافئ على موضع الجراحة فحسب بل تكون على ما حول
 الجراحة ايضا فتحقق الضرورة الى جواز السم على الزائد على الجراحة ايضا اذا كان
 يضره حلها الغسل غير موضع الجراحة وان كان لا يضره ذلك سم على ما فوق الجراحة
 غسل ما حولها لان السم للضرورة فيقتدر بقدرها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة
 وعصاة الفصادة والقروح والجراحات ثم السم على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل
 فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يجوز ان يجمع مع المسح ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدا
 وجليه فحتم فسد ها وسم عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعا بين الغسل
 والمسح فلو لبس الخف على الصحيحة ثم احدث لا يجوز له ان يمسح على الخف لانه يكون

جمعاً بين الغسل والمسه على الخفين لانه ليس الخف عليهما
 بعد الغسل ولو كان مقطوعاً أحد الرجلين من الكعب او دونها لم يمسح دون الكعب
 يجوز تذكره وتأنيته فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة
 وليس خفيه تماماً حدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع
 او اكثر فمسح على الخفين والاى وان لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار
 ثلث اصابع بغسلهما اى كلتا الرجلين لانه اى الشان ويجب غسل الموضع
 المقطوع ولا يجوز المسح عليه على الخف لنقصانه عن المقدار المفروض واذا وجب
 غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة ولا يجوز المسح عليها على الخف لثلاث
 يلزم الجمع بين الغسل والمسه وان كان مقطوعاً الاصابع من احدى الرجلين
 او كليهما وبعض خفه خال عن القدم فمسح على الخف نظراً لانه وقع المسح على
 الخف على الغسل اى ما بقي من القدم اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه
 القدم من الخف حال كون المسح عليه مقدار ثلث اصابع جاز المسح لو جرد مسح
 المقدار المفروض والاى وان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذى
 فيه القدم من الخف فلا يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع
 ابتداء لكون ما بقي من القدم اذ ذاك عند رأس الخف ثم زال عن ذلك المكاد اصابع
 فى موضع بحيث يكون مسحه ما عليه من الخف دون قدر ثلث اصابع انتقض المسح ولزم
 على المحل الذى فيه القدم مقدار ثلث اصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان
 الخف اسعاً وبعضه خال عن القدم والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا
 الخف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز ولو كان قاماً او قائماً
 على الخف لفضله عن القدم رجل توضع مسحه على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما برئت فتونا
 بمسه على الجبيرة والخفين لان طهارته كاملة ما لم يبرأ حتى جاز له امامة الاصحاء فان احدث
 بعد ما برئت لا يمسح لانه ليس الخفين على طهارة ناقصة ذكره فى شرح الاستبصار وذلك لانه
 البرأتين انه كان محدثاً عند اللبس والتبين يوثق فيما انقضى كما يوثق فى الباقي وتحقيقه
 ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته فى الحال ثبوتاً له فى الزمن الشك
 حكماً والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبين يمكن الاطلاء
 عليه دون الثابت بالاستناد والتبين يظهر اثره فى الحال وفيما مضى والاستناد يظهر
 اثره فى الحال دون ما مضى مثاله المسح على الخف لو سبقه الحدث وهو فى الصلوة فذ

للوضوء ففتحت صفة مسحه في اثناء ذلك جازله ان يتم وضوؤه ويبنى لان حدثه
 بسبب تمام الدقة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسح فلم يظهر تأثيره
 في مقداره ما مضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اداء جزء من الصلوة حتى ^{يقيد}
 فيبنى وكذا المتيمم سبقه الحدث فانصرف لينضم فوجد الماء وقدر على الوضوء
 فانه يتوضأ يعني لثبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد بخلاف ما سمح للجيرة لو
 سبقه الحدث فذهب للوضوء فسقطت جبرته عن برء حيث لا يجوز له البناء بثبوت عمل
 الحدث السابق بطريق التبين فافترقنا معنى من الصلوة كذا اذكر هذا الفرق الشيخ حافظ ^{الله}
 في المستصفى عن استاذة حميد الدين الصوري رحمه الله عليهما الا ان في جعل الاستنساخ
 بسقوط الجيرة عن برء من قبيل التبين اشكال ليس هذا موضع ذكره ويتبين ان
 يقيد تأثيره هنا في المنقضي ^{بالمنقضي} من وجه كما في صورة الفرق دون المنقضي من كل
 وجه كما اذا سقطت الجيرة عن برء بعد تمام الصلوة فان التبين حينئذ لا يؤثر
 فيها فلا يبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستيناف بسقوطها عن برء في
 اثناء الصلوة واذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كالمهم ونحوه
 او الشحم هو الماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يضره ولا يكفيه السمس لعدم الضرر
 وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يسه
 استعجا باعند ابي حنيفة وجوبا عندهما فان لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلوة
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على
 التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه ويحوله يجب عليه الاستئانة عندهما
 لا عنده والاصل ان المكلف لا يعجز قادرا بقدرته غيره عنده لان الانسان انما
 يعجز قادرا اذا اختص بحالة يتصلها به الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدرته غيره
 ولهذا اذا ابدل الابن لابي المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجبت عليه كفارة
 وهو معسر فيدل له انسان المال لا يجب عليه قبوله وعندهما ثبت له القدر
 بالغير لان آله صادرة كآله بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الد
 الهمام فان لم يجد من يؤمنه بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فاجب
 جازت صلوته بلا خلاف لتحقيق العجز من كل وجه اما المسح على الجوارب
 جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما يسمى خفا وفي
 القاموس هو لفافة الرجل فكانه تفسيره باعتبار اللغة لكن العرف خص

اللقافة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخف فلا يجوز
 عند البخينة إلا أن يكونا مجلدين أي استوعب الجلد ما يستر القدم إلى الكعب
 أو متعلين أي جعل الجلد على ما يلي الأرض منهما خاصة كالنعل للرجل وقالا
 يجوز المسح عليهما إذا كانا ثخينين لا يشقان قال في العزب شفت الثوب في رق
 حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومنه إذا كانا ثخينين لا يشقان ونفي الشقوق
 تأكيد للثخانة وأما يشقان فخطأ انتهى قيل أي خطأ في هذا الموضع وليس بخطأ
 مطلقاً فإنه يقال فشفت الماء بالثوب ينشفه من باب ضرب أي جففه لكن في فتاوى
 قاضينا ذكر كلا اللفظين يشفت وينشف ثم قال معنى قوله لا يشقان أي لا يجاوز الماء
 إلى القدم ومعنى قوله لا يشقان أي لا ينشف الجورب الماء إلى نفسه كالأديم والصرم
 انتهى يجعل معنى الشف نفوذ الماء إلى القدم ومعنى النشف جذب الجورب الماء إلى النفس
 فيجئ ذلك لا المعنيين صحيح قريب من الآخر فإن الجورب إذا كان بحيث لا يجاوز الماء
 منه إلى القدم فهو بمنزلة الأديم والصرم في عدم جذب الماء إلى نفسه لا بعد لبث
 أو ذلك بخلاف الرقيق فإنه يجذب الماء وينفذه إلى الرجل في الحال وجه قولنا لا
 أن المسح على الخف على خلاف القياس فلا يصح الحاق غيره به إلا بطريق الدلالة
 وهو أن يكون في معنى الخف ومعناه الساتر لمحل لفرض الذي هو بصدور
 متابعة المشي فيه في السفر وغيره للقطع بأن تعليق المسح للخف ليس لصوته الخفا
 بل لمعناه للزوم الحج في التزج المتكرري أوقات الصلوة فوقع عنده أن هذا المعنى
 يتحقق إلا في النعل فليكن محل الحديث وهو ما روى الترمذي وصححه أحمد وغيره أنه عليه
 السلام مسح على الجوربين والنعلين هذا إن سلم تصحيح الترمذي وإلا فقد نقل تضعيفه
 عن الإمام أحمد وابن مهيدي ومسلم قال النووي كل من لم يمسح على الترمذي مع
 أن الجرح مقدم على التعديل لكنهما يقولان قد تحقق ذلك المعنى في الثخينين مع أن
 المسألة فيما إذا تحقق فتخصيص الجواز بوجود النعل فيثبت قصر الدليل من الحدوث والدلالة
 عن مقتضاه بغير سبب فلذا أقال المصنف تبعاً لصاحب الهداية وغيره وعليه أي على
 قول أبي يوسف ومحمد الفتوى قال في الذخيرة وهيل رجح أبو حنيفة إلى قولهما في آخر
 عمره على ما رواه أنه لما مرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال الأعرابي فقلت ما كنت
 منعت عنه فاستدلوا على رجوعه وحده للجورب الثخينين أن يستمسك أي يثبت
 لا يمسك على الساق من غير أن يثبت بشئ هكذا فسروه كلامهم وينبغي أن يفيد بما إذا

لم يكن ضيقا فافا شاهد ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير مشي
ولو كان من الكرباس والحد بعدد جذب الماء كما في الاديم على ما فهم من كلامه
اقرب بما تضمنه وجه الدليل وهو ما يمكن فيه متابعة المشي اصوب قال نجم الدين
الزاهدي فان كان ثخيناً يمشي معه فرسخاً فصاعداً كجوارب اهل مرو فعلى الخلاف
انتهى وفي الخلاصة ان كان الجورب من الشعر فالمصحيح انه لو كان صلباً مستمسكاً
يمشي معه فرسخ او فراسخ على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعرف عليه
لذا قال ويجوز المسح على الخفاف المنخدة من اللبود التركية لا مكان قطع المسافة فحاشي
لو شاهد ابو خيفة صلابتها لا فتى بالجواز لشدة ذلكها وتداخل اجزائها بل لك
صارت كالجلد الخليط واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم هذه وقد
نجم الدين الزاهدي عن شمس لائقة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من الرعزي والغز
والشعر والجلد الرقيق والكرباس قال وذكر التفاصيل في الاربعة من الثخين الرقيق و
المنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان
انتهى ونحوه في التاتار خانية عنه والمراد من التفصيل في الاربعة ان ما كان رقيقاً منها لا
يجوز المسح عليه اتفاقاً الا ان يكون مجلداً او منعلاً او مبطناً فختلف فيه وما كان فلا خلاف
فيه فعلم من هذا ان ما يعمل من الجوخ اذا جلداً ونعل او بطن يجوز المسح عليه لا نه احد الاربع
وليس من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم للتوب من القطن الابيض قاله في القاموس
قال وهو عرب فارسية بالفقه ولكن يلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان الابيض
ونحوها بخلاف ما هو من الصوف ونحوه والجوخ من الصوف والرعزي قطعاً فهو داخل
فيما يجوز للمسح عليه لو كان ثخيناً بحيث يمكن ان يمشي معه فرسخ من غير تجليد ولا
تغليل وان كان رقيقاً فتح التجليد او التغليل لو كان كما يزعم بعض الناس لا يجوز
عليه ما لم يستوعب الجلد جميع ما يستتر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرباس
فرق لا يقال بل الكرباس لا يجوز المسح عليه ولو مجلداً لما تقدم من قول الحلواني واما
الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان لا فانقول قوله كيف ما كان عائد الى قوله
المنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الجلد فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة
يجوز المسح على الجلد من الكرباس حيث قال وعيسم على الجرموق فوق الخف فالسهم
وحده لا يسع عليها ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر
القدمين ثم قال وقوله لا يسع اذا كان اسفله من الكرباس فان كان من الصبر او الجلد

المسح على الجوارب
التي هي من الجوخ
فان كان من
الكرباس

وما كان ثخيناً فيها فان لم يكن مجلداً او منعلاً او مبطناً

يجوز فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس وحده من غير خفت فان كان اسقل
 من الكرياس لا يجوز السمع عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدمين
 وان كان من الجلد جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرياس والملبوس بدون خفت و
 الجرب منه في الحكم فعلم ان ما يلبس في الرجل وليس تحته خفت اذا كان كرياسا
 قد استوعب الاديم ما يستر القدم منه يجوز السمع عليه جردا كان او جرموقا ويجوز
 غير الكرياس لانه من الرغز او الغزل وهما معدان في الاربعة التي ذكرها الحلواني وذكر
 فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجرب من خرغري في صوت لا يجوز السمع
 عندهم يعني الثلثة ثم قال فان كان الجرب من غزل وهو رقيق لا يجوز السمع عليه
 عندهم ايضا ثم قال وان كان ثخيناً مستمسكا ويستتر الكعبين ستر الايدى وللمناظر
 هذا الخلاف يعني بين الامام وبينه ما ثم قال واجمعوا انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز
 السمع عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز السمع عليه فانظر كيف ذكر النعل والمبطن بعد
 ذكر الجميع قبل ذكر الكرياس ليشمل الحكم ما تقدم جميعه دون الكرياس لانه ذكره بعد
 ذلك ولم يذكر المجلد لانه يفهم من النعل بالاولوية ولئلا يفهم من ذكر نفى الجواز عن
 الكرياس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلدا فيكون منافضا في المعنى لما ذكره
 بعد ذلك في الجرموق على ما قد مناه فثبت بهذا كله جواز السمع على الجرب من الجرموق
 اذا كان منعلا او مبطنا بحيث يمكن ان يمشي معه فريسم بثوب الاشبهة فيه وليت يمشي
 من منعه ما اذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجرب اذا نعل ان قال لا يجوز
 السمع عليه ايضا فاي جرب الذي يجوز السمع عليه منعلا ام ذكرنا هذا الحكم سدا وليس له في الجاز
 وجرد ان قال يجوز فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فبما لا يصح من
 السخافة ولم يجوز على ما لا ينفذ فيه الماء الا بعد حين من الصفاقة فان قال ذلك منصوب
 عليه لانه هو الجرب المتعارف قلنا بعد التسليم فابن غرب عندك طريق الدلالة على ان
 لنا ان لا نسلم لما من نقل العلماء من عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما ارادهم بالجرب
 الذي عيسم عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما ارادهم بالخف ايضا وبالجرموق و
 بالمكعب بل بكثير من الموضوعات اللغوية والاصطلاحية وهذا تشكيك ناشئ من الوستى
 وما ذكر في الثابت تاريخا بانه بعلامة المحيط من قوله ثربين المشائخ اختلاف في مقدار
 النعل الذي يكفي لجواز السمع قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما يلبس
 الخن لعل القدم جاز السمع وقال بعضهم لا يجوز السمع حتى يكون الاديم الى الساق

ليكون ظاهراً قدسية وكعباء مستورين فلا يخفى ان هذا القول الأخير مخالف لسائر الكتب
المعتمدة في تفسير المنعل ومخالف لجميع الرايات في اشتراطه اما التجليد او التسجيل فانه يفيد
التسجيل غير التجليد وعلى هذا القول لا فرق بينهما فلا يعتبر ولا يعول عليه ثم ذكر في التاثير
قال شمس الأئمة المحلواني سألت الشيخ الامام الاستاذ عن تفسير الجورب المنعل
ابي خيفة اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خمره على جواربهم او اراد
به الصبرم الغليظ نظير الصبرم الذي يكون على جوارب اهل مرو فقال ان كان الجورب
المنعل كجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة الجورب وغلاظ المنعل جاز
المسح انتهى فهو يؤيد ما ذكرنا فان المراد بالمنعل الغليظ وهو المستحب فانه المعتاد في جوارب
الصبيان التي يمشون عليها ثم بعد هذا كله احتاط ولم يسم الا على ما يستوجب التجليد ظاهر القول
الى الساق كما زاوله ولكن هذا حكم التقوى هو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى والله اعلم

❦ ف ر و ع ❦

واذا عمت مدة المسح لزم نزع الحفين وغسل الرجلين لان منع الخف سراية الحد
الى الرجل معناه في الحديث المتقدم ذكره فاذا انقضت الغاية زال المنع فعمل الحد
السابق عمله وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئاً لانها قد غسلت
بطرا عليها حد وكذا الحكم اذا نزع قبل تمام الدقة وفي فتاوى قاضين خان لو عمت المقد
وهو في الصلوة ولم يجد ماء يعصى على صلوة اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو جاز
عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم من المشايخ من قال تفسد صلوة
والاول اصح انتهى قال الشيخ كما لا الدين بن الهمام الذي يظهر صحة القول بالفساد لا التيمم
قد رجع الخف بمدة فيسرك الحد بعد ها اذ لا بقاء للطهارة مع الحد فكما يقطع عند
الماء ليغسل رجليه يقطع عند عدمه تيمم لا للرجلين فقط ليلزم رفع الاصل
بالخلف بل لكل لان الحد لا يتجزى فيصير محدثا بحدت القدمين وان كان
بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كمن غسل ابتداء الاعضاء الا رجليه وفي الماء
فانه يتيمم لا للرجلين فقط والا لكان جمع الخلف والاصل ثابتا في كثير من الصلوات
بل للحدت القائم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وهذا ان التيمم ان لم يصيب
الرجل حسا لكان يصيبها حكم الطهارة عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا
ما ذكر في حواصع الفقه والمحيط من انه انما ينزع اذا عمت المدة اذ لم يخف
ذهابهما من البرد فان خافه فله ان يمسح مطلقا فيه نظر فان خوف

البر لا أثر له في منع السرقة كما ان عدم الماء لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع لكن لا يمسح به بنعيم لحوقه اليه
انتهى هو التحقيق الحقيقي التدقيق الذي ليس للعدل عند طرقة تروى للعد القائل كم ترك الاول والاخر والله اعلم

﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾

لما ذكر الطهارة الحكيمة أصلاً وخلفاء وآلة شرع بذكرها يعرض عليها فيزيها
والنواقض جمع فاقضة والراد بها العلة الناقضة والنقض متى اضيف الى
الصورة يراد به ابطال قائلها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو مطلق
منه المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين والمراد من المعاني العلة
والمراد بما خرج خروجه لا عينه لان عينه ليس بمعنى ولا يكون علة الانقضاء لان
علة عبارة عن معنى يحل بالحل لا عن اختيار في تغييره حال الحل قاله الشيخ ^{فظا} حاكماً
النسفي قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الظاهر ان الناقض هو النجس ^{النجس}
لاخروجه النجس عن كونه مؤثراً للنقض مع ان الصند هو المؤثر في رفع صند و
صفة النجاسة الرافعة للطهارة انما هي قائمة بالخارج وبما به الخروج ان يكون علة تحقق
النجاسة فانها متروكة وذلك لا ينزاع عن علة النجاسة هي المؤثرة للنقض بقوله
ظاهر احد يشما الحق قال ما يخرج من السبيلين ولم يوجد ما وجب صرفه عن ظاهر
قالنا نقض الخارج النجس والخروج شرط على العلة وعلة لها نفسها لانه علة تحقق
الوصف الذي هو النجاسة والا لم يحصل لاحد طهارة فإضافة النقص الى الخروج
إضافة الى علة العلة انتهى وقد حاول بحمد الله التحقيق الا انه في كلام الشيخ ^{فظا} حاكماً
وهو ان بعض الناس ان يكون علة ذلك الجموع الى ان قولنا لولا زيد لا كرمته
معناه لا وجوده زيد وان حمل الذوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة
النجاسة التي حقت في الوضوء بالخروج غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكيمة بوجه
تحققها بالابتداء على ازالة الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في ازالتها لما تحققت
معها انتهى الى الحل بل يخرج علة لوجود صفة النجاسة في العين الخارج وعلة
لإزالة الطهارة الحكيمة عن البدن الذي حصل الخروج فيه وهذا اظهر من
قواد ان الخروج يخرج النجس عن كونه مؤثراً غير صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخروج
على انه كذا انقض لقوله انه تحقق النجاسة وقوله مع ان الصند هو المؤثر
الى آخره فنسب ان ما فالصند هو النجاسة الحكيمة وهو خروج تلك

العين لا عينها فانها قبله غير نجسة ومعه هي نجاسة حقيقية لاحكية وكلامنا في الحكية
 على انه في حيز النفع بل وجود الصند في المحل مؤثر في رفع ضده عنه لان عين الصند مؤثرة في
 رفع الصند وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره منزع بعد القطع بارتك
 العين لا تنصلح للعلية والمجاز الظاهر غير عزي في كلام الشارع سيما في موضع لا يسر ولا
 اشتباه ثم لما كان المراد من السبيلين القبل والدير وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها
 كل فاقصت شمول كل فرد مما يخرج من السبيلين والمعلوم قطعاً ان المراد من كل واحد
 منهما الامن ما عدا ذلك في ذلك العموم الرجم من القبل فلان اخصه بقوله وان
 خرج من قبل الرجل والمرأة رجم منقنة الصحيح انه اي الوضوء لا ينتقض ذكره في
 جميع الاخلاق في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل اذا لم تكن منقنة اما
 المنقنة فقبل نفسر والتعبير انها لا تنقص هذا هو المقصود من المتن ومن كلام
 البعض صاحب خلاصة الفقه انما هو ما في المتن من غير ان الخلاف انما هو في
 الخارجة من قبل المرأة لا في الخارجة من القبل فافهم انفس من غير انها غير منبغثة
 خرج من القبل فافهم انما هو ما في المتن من غير انفس من غير انها غير منبغثة
 نفقوس لم يجرى في هذا الباب من غير انفس من غير انها غير منبغثة
 يجرى في هذا الباب من غير انفس من غير انها غير منبغثة
 البزار في الاذن والذكر في هذا الباب من غير انفس من غير انها غير منبغثة
 الاذن في هذا الباب من غير انفس من غير انها غير منبغثة
 بالاذن لكن قبيح من الذبح وهو الغالب يرد انها من الدير وقيل ان
 كان مسحوحاً منقنة انفسه والاذن في الخارجة من الدير يرد انها من الدير وقيل ان
 انه لا يمكن من الاحلي فهو الاختراع لا وضوء عدم ركز الدود والعصاة اذا خرج
 من احد هذين الذنبتين فيستتبع الرطوبة وهي حدث في السبيلين
 ان قلب بخلاف الرجم وان منقن الدود من الفم او الاذن او من الجراحة لا
 ينتقض اما من الجراحة فلان الدودة طاهرة وكذلك ما عليها من البيلة لانها
 ليست حدثاً لقلتها وعدم قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا
 يكون الا من جراحة وما ما يخرج من الفم فكذلك هو من الجراحة ان لم يكن من
 الجوف واما ان كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليها قليل لا يملأ
 الفم فلا يكون حدثاً بخلاف ما يخرج من السبيلين لان ما يستتبعه حدث وان قل

ما في الدير والقبل فافهم

ولم يكن في قوة السيلان لعد اشتراط ذلك في ناقضية الخارج منها وان
ادخل المحققة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء
لان الناقض ما يخرج لا ما يدخل وكذا اكل شئ يدخله وطرفه خارج غير الذكر و
لكن الاحوط ان يتوضأ لاحقة الخروج شئ خفي فان المتلوث غالب وعده في
غاية الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شئ غيبه ثم يخرج ينقض وان لم يكن عليه بلة
لانه المحقق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان
افطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لما ذكره في
الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضيان في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه
وذلك لانه لم يستتبع شيئا من نجاسة اذ ليس في قضية الذكر نجاسة يحصل ان يخرج
مع الدهن وهي ليست بنجسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا
لابي يوسف وهو الموافق لخلافه في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار
الاحليل عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقوله محمد مضطرب هناك فيجتمعا انه
مضطرب هنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج الدخول يفسد الصوم ويخرج
ينقض الوضوء وان صلب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من افقه او اذنه لا وضوء
عليه كذا المأثور ان عاد من فقه نقص لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف هو موضع
النجاسة وفي الاول ينزل من الدماغ وهو ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد
ايام لا ينقض كذا في فتاوى قاضينا وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخرج عن نظر فان
كثيرا من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى الجوف وازاحشته الزل
احليله بقطنه خوفا من خروج البول والحال انه لو لا ذلك القطن الذي احشته
به لكان يخرج منه البول فلا بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريبه الشيطان
ويجب ان كان لا ينقطع مقدرا ما يتوضأ ويصلي الابه وكذا الحكم لو احشته دبره و
ينقض وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطنه لعدم الخروج وان غا
القطنه ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة انتقض وضوء
الخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن بخلاف
غيب في الدبر فان خروجه ينقض بان لم تكن عليه رطوبة لانه المحقق بما في الامعاء
وهي محل القد بخلاف قضية الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعد ما
احتقن به ينقض بلا خلاف كما يفسد الاحتقان فيه الصوم بلا خلاف وان استل

الطرف الداخلى من القطن ولم ينفذ الليل الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوءه لما
تقدم وان سقطت بعد ادخال طرفها ان كان رطبة انقضض وضوءه و
ان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم في كرسى النساء وهو القطن التى تحتها
المرأة فرجها وهو فى الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة انقضض
وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسى فى الداخل او فى الخارج وان كانت حشوة
فى الفرج الخارج فابتل داخل الحشو فنقض وضوءها سواء نفذ الليل الى خارج
الحشو او لم ينفذ لليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر فى الاشتقاق
لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قسبة الذكر الى القلفة
وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج
وان لم يخرج من الخارج واما اذا حششت فى الفرج الداخل فحينئذ ان نفذ
البيل الى خارجه اى خارج الحشو انقضض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارج
فلا ينقض كما فى حشو الحليل هذا الذى مضى كان فى الخارج من احد السبيلين
اما الخمس الخارج من غير السبيلين فيوجب تنقاض الطهارة ايضا عندنا
على التفصيل الذى سنده كرخلافا للشافعى ومالك وذلك كالتقي والدم ونحوها
من القيم والصديد لما روى الدارقطنى من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء
من كل دم سائل رواه ابن عدى فى الكامل من طريق اخرى وقال لا يغسله الا
من حديث احمد بن فروخ وهو ممن لا يحتج به حديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال
ابن ابى حاتم فى كتاب العلل قد كتبنا عنه ومجمله عندنا الصدق وقد تأيد
بحديث البخارى عن عائشة جاءت فاطمة بنت ابى حيش الى النبى صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا اطهر فادع الصلوة قال
لا اما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فاذا اقبلت الحيضة
فدعى الصلوة فاذا ادبرت فاغسل عندك الدم قال هشام بن عروة قال ابى ثم توضئ
لكل صلوة حتى يهين ذلك الوقت ففى قوله عليه السلام اما ذلك عرق وفى بعض الروايات
دم عرق مع امره لها بالتوضئ لكل صلوة اشارة الى ان لخروج دم العرق تأثير فى نقض
الطهارة واعترض بان لفظ توضئ من كلام عروة وقع بان المخاطب لها هو النبى
صلى الله عليه وسلم لا عروة حتى يكون من كلامه واما هو فافل كلامه عليه السلام لها و
قد رواه الترمذى كذلك ولم يحمله على ذلك ولفظه وتوضئ لكل صلوة حتى يجئ

ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجة عن اسمعيل بن عباس عن ابن جريح عن
 ابن ابي مليكة عن عائشة قال عليه السلام من اصابه قئ او رعاف او قلنس ومكة فليغتسل
 فليتوضأ ثم ليبن على صلوته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم ليبن على
 صلوته ما لم يتكلم واختلفت في ابن عباس والحاصل فيها انه يجتنب جديته من طريق الشافعي
 لا المجازين واخرج البيهقي من جملة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه عنه عليه السلام
 مرسل وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه بتقدير الصحة يحمل على غسل
 لا وضوء الصلوة ودفع بانه غير صحيح والابطالت الصلوة فلم يجز البناء وابن عيات
 قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن عائشة والزيادة من الثقة مقبولة والرسول
 عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن حسين
 المعلم بسند الى معدان بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه عليه السلام قال فموضأ قال
 فطقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق واذا صليت عليه وضوء
 قال الترمذي هو صحيح شئ في الباب اعلاه الخضم بالاضطراب فان معمر رواه عن يحيى بن الحارث
 عن عيش عن خالد بن معدان عن ابي الدرداء ولم يذكر فيه الا وراعي الجيب بان اضطرب
 بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال الا ترم قلت لاحد قد اضطربوا
 هذا الحديث فقال قد جوده حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا قد
 ثبت هذا عنه عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه المصنف على الصلوة من الصبح الى
 جرح في الصلوة وما رواه الدارقطني من انه عليه السلام احتجتم صلى ولم يتوضأ ولم
 يزد على غسل محاجمه ضعيف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام بعد
 الوضوء من سبع من اقطار البول والدم السائل والقيء ومزدسعة قلاء الغم ونوم المضطجع
 فقهة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيه سهيل بن عفان والجارودين يزيد
 وهما ضعيفان فالحاصل حجة حديث فاطمة بنت ابي جيثر وحديث ابن عباس
 حديث ابي الدرداء لا يعارضها غيرها ولو فرض التعارض ترجع الى القياس على الخارج
 من السبيلين ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في
 الاصل وهو الخارج من السبيلين معقولة لانه يعقل فيه ان زوال الطهارة فيه غايه
 يسببه انه نجس خارج من البدن اذا لم يظهر لكونه من خصوص السبيلين تأثير
 وقد وجد في الخارج من غيرها فيتعذر الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل هو
 الخارج من السبيلين وحكمه زوال الطهارة وموجبها الوضوء وعلة خروج النجاسة من البدن

وتخصيص الحرام ملى والفرع الخارج من غيرهما وفيه النشاط فتعدي ذوال الطهارة
 التي موجبها الوضوء فثبت ان موجب هذا القياس ذوال طهارة الوضوء فعند اعادة
 الصلوة يتوجه الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى ثبات تعدد
 الاقتصار ضمنيا في الحد الذي يشرحه كما ان افاده العلامة كمال الدين بن الطمام والله اعلم
 اما القى فانه اذا كان ملا الفم بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا
 بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او هرة صفراء او سوداء
 وفي المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعته لا ينقض لانه طاهر
 حيث لم يستجر واذا اتصل به قليل القى فلا يكون حداثا وكذا الصبي اذا ارتضع قلبه
 من ساعته قيل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطته النجاسة و
 بد اخلا فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في الغنية انه لوقاء دوا كثيرا اوجبه
 ملأت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه لم تتدخله النجاسة وما يستتبعه
 قليل لا يبلغ ملا الفم فان كان القى بلغما لا ينقض اليصير عند ابي حنيفة ومحمد بن
 نزل من الرأس او صعد من الجوف وقال ابي يوسف لا يصعد من الجوف ينقض لانه نجس
 بالمجاورة ولما انه لرجح لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي مال الى قول
 ابي يوسف حتى قال انه يكره ان يأخذ البلغم بطرف كفه وفيه من كذا في الخلاصة اقول
 لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف لان الكراهة يمكن ان تكون على قهرا ايضا لانه اسلم
 انها يستتبع قليل نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكروهة فان البلغم مختلط بالطعام
 نحو ان كان مجال لو انفرد الطعام ملا الفم ينقض والاعمال الخالفت وقد خالف زفر واشتهر
 ملى الفم في القى وقال ينقض مطلقا لاطلاق ما ورد انه عليه الصلوة والسلام قاء فتوضا فانه
 يبعد انه عليه السلام يقى ملا الفم لانه يكون خاليا عن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك
 من شيمه عليه الصلوة والسلام وكذلك قوله في حديث ابن عباس وقلس مطلق فيجوز
 على اطلاقه واجابوا عنه بما روى عن علي انه قال اود سعة قلا الفم وهو لو صح لم يجز
 يعارض الحديث الصحيح المرفوع سيما ومعهنوم الصفة ليس بحجة كيف ولم يعرف حد
 ومثله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض القياس لكن قيل ان
 القلس هو ما يملأ الفم ذكره في المعرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم وان قاء ما فاما
 ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض
 اتفاقا ان ساوى البزاق لكن في تسميته قاءا صح وان كان علقا أي منجس لا ينقض

اتفاقا اما اوله فلا تفرقات فيعتبر فيه السيلان وكونه غالباً على البراق دليل
 قوة السيلان فيه وكذا ان كان مساوياً احتياطاً وهو ان يكون اصفر قارنجياً فان كان
 اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه و
 اما الثاني فلا يخرجه عن كونه دماً وان صعد الدم من الجوف ان كان علقلاً
 ينقض اتفاقاً الا ان يملاً الفم لانه سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع الفم وان كان
 سائلاً فليقل قول اني خفيفة ينقض وان لم اى ولو لم يكن ملاً الفم كسائر الدماء
 السائلة لانه من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محلاً للدم وعند محمد لا
 ينقض ما لم يكن ملاً الفم اعتباراً له بالفم لانه من الجوف وان قاء طعاماً التقييد بالطعام
 لسلاية ذهب الوهم الى الدم لتقدم ذكره لا للتخصيصه بل اى شئ قاء من انواعه ما
 او ماء او مرة او علقاً قليلاً قليلاً متفرقاً وكان بحيث لو جمع يملاً الفم ينظر ان اتحد
 المجلس بان قاء الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكماً كما في سجدة التلاوة يجمع
 اني يوسف ويحكم بالنقض لان للمجلس اثر في جمع المتفرقات كما في تكرار السجدة
 وقال محمد ان اتحد السبب وهو الغثيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الاصح لان
 الاصل اصناف الاحكام الى اسبابها واغتركت في بعض المواضع للضرورة كما في السجدة
 وغيرها فلا يقياس عليه وتفسير اتحاد السبب اى بيانه انه اى الاتحاد اذا اى
 كائن وموجود اذا قاء القائي ثانياً قبل سكون النفس عن الغثيان والهييجان الى الضبط
 والحركة لدفع العدة ما لا ينطبق حمله وهضمه وكذا ان التلاوة رابعا فهذا هو تفسيرها
 السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه
 والا فلا خلافا لفرقه اطلاق ما ورد في الاحاديث كما تقدم واجابوا عما روي في
 انه عليه السلام قال ليس القطرة والقطرتين من الذوصوء الا ان يكون سائلاً ولفظ
 قطرة وقطرتين كناية عن القلة وعدم السيلان بدليل الا ان يكون سائلاً فيه يعلم ان
 ليس المراد حقيقة القطرة والا لكان النفي والاثبات متوادرين على شئ واحد فان
 حقيقة القطرة فيها السيلان لكن في احد طرفي الحد محمد بن الفضل بن عطة وفي الاخرى
 بن نصير قد صنعوا الا ان الاحاديث المتقدمة ليست صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل
 وفي بعضها ذكر الرغا وهو لا يكون الا سائلاً وايضا رطوبات البدن واخلاطه لا يعطى لها حكم
 الخاص بالانتقال والا لما صحت صلوة قطر الانتقال في السيلان يعلم بغير الظهور
 لان المحل ليس مقوماً بظهوره دليل انتقاله بخلاف غيرها فان تحت كل بشرة رطوبة

فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة بادية لامتقطة ولا تكون منتقلة الا بالتجاوز و
 السيلان ولذا حكموا بطهارة الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى
 او دم ما مسفوحا فان غير المسفوح ليس بدخل تحت الحرمة فلا بد لحرمة نجاسة
 من دليل وقد تقرر ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلى هذا الاصل
 هو اعتبار السيلان في نقص الدم ونحوه مسائل عديدة منها نقطة بكسر النون و
 فتحها وهي الجذرة والبثرة قشرت فسال منها ماء خالص اجتذب من الخارج
 والتأمت عليه او دم او صديد اى ملاء اصفر رقيق عن الدم او القيم ان سال عن رأس الجرح
 نقص الوضوء وان لم يسيل عن رأس الجرح لا ينقصه وهذا يشتمل ما اذا خرج ينقص
 فسال واخرج بالعصر فسال وفي طهارة هذا اذا قشرها فخرج ينقصه اما اذا
 عصرها فخرج بعصره لا ينقص لانه مخرج وليس بخارج وذكر في المحيط عصرة القر
 فخرج منها شئ كثير وكانت بحال لولم تقصر لا يخرج شئ ينقص الوضوء وكذا ذكر في
 الغياثية والذخيرة لكن قال في الرخيرة فيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما في
 الطهارة وما في المحيط اوجه قال الشيخ كمال الدين بن اللحام لا يظهر تأثير الاخراج وعدم
 في هذا الحكم لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كما منع عدمه فصار كما
 وقشر النقرة فلذا اختار السرخسي في جامعه النقص وكيف وجميع الادلة الموردة
 من السنة والقياس تفيد تعليل النقص بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج انتهى تفسير
 السيلان الناقض ان يحد ذلك الشئ عن رأس الجرح اى ينزل بنفسه من غير
 تبعية غيره واما اذا علا على رأس الجرح او البثرة ونحوها ولم يحد لا يكون سائلا و
 قال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحق
 اى يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اى يجب تطهيره في الجملة في الوضوء وفى
 الغسل وفى ازالة النجاسة الحقيقية وهذا الاخير احتراز عن ان يرتكب في نحو عابث
 هذه خلاف الظاهر الذى ارتكبه صدر الشريعة في تصحيحها من ان الى يجب ان
 يتعلق بخروج لا يتجاوز ونحوه لانه اذا قصد وخروج منه دم كثير ولم يتلظز رأس الجرح
 فانه ينقص مع انه لم يسيل الى موضع يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره
 وسال فاذا اريد بالتطهير ما يعىم التطهير الحكيم والحقيقة في الجملة تجاز تعلق الى على الجرح
 من هو سالد وجاوز ولم يحد المثال الذى ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا يجب تطهيره
 الجملة فى حال رادة الصلوة عليه كما ان اليد يجب تطهيره عند رادة الصلوة والاحتراز

بالقيء المذكور وهو وإذا إلى ما يلحقه حكم التطهير عما لا يلحقه حكم التطهير كدخول
العين ونحوه مما له حكم دخول البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة داخل العين
وسالما فيها ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف يعني ذلك البعض كد
 فسر السيلان بهذا إذا خرج الدم من الرأس إلى أنفه أو إلى أذنه إن سال ذلك الدم
 إلى موضع يجب تطهيره عند الغتسال وهو ما جاوز قصبة الأنف وصماخ الأذن
 إلى خارج نقض الوضوء وإن سال إلى قصبة الأنف ودخل الصماخ ولم يتجاوز لا
 ينقضه وإن سمر الدم عن رأس الجرح بقطنه أو غيرها ثم خرج أيضا فسم ثم
 ثم والقي التراب أو وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسر فيه ينظر فيه إن كان بحال
 تركه ولم يمسحه ولم يصنع عليه شيئا سال ينقض ولا أي وإن لم يكن بحال لو تركه سال
 فلا ينقض لأن المعتبر خروج ما من شأنه أن يسيل بنفسه لولا المانع ومن المسائل لو
 برق وفي براقه دم فإنه ينظر إن كان البراق غالبا بان كان إلى البياض أقرب فلا
 وضوء عليه لأن العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن سائلا بنفسه
 وإن كان الدم غالبا بان كان إلى الحمرة أقرب فعليه الوضوء لأن غلبته تدل على
 سيالته بنفسه وإن استويا بان كان فيه صفرة شديدة تاريخية ينقض وضوءه
 ويتوضأ احتياطاً والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة إلا أنه ترك
 الاحتياط في العبادة فإن مساوأة للبراق تغلب ظن سيالته بنفسه ومنها
 لو عض شيئا فزأى أثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رثا الدم على الخلاء لأنه
 ليس بسائل قاله قاضي خان وقال بعض الشافعية ينبغي أن يضع كفه أو أصبعه في
 ذلك الموضع فينظر إن وجد الدم فيه أي في الذي وضعه من الكم أو الأصبع
 نقض الوضوء والأفلا وهذا هو الأحوط لأنه إذا رأى الأثر يجب عليه أن يعرف
 هل ذلك عن شئ سائل بنفسه أم لا فإذا أظهر قانياً على كفه أو أصبعه غلب على
 الظن كونه سائلاً والأفلا وفي الحاوي سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان
 فقال إن كان موضعه معلوماً وسال نقض وهو نجس وإن لم يعلم وخرج مع البراق فإنه ينظر
 إلى الغالب انتهى ومنها ما روى عن حميد أنه قال الشيخ إذا كان في عينيه رمد وبسيل
 الدموع منها أي من عينيه على سبيل البذل أمره ففعل مضاع مقول حميد بالوضوء لوقت
 كل صلوة أي كسائر أصحاح الأحكام لا في أخاف أن يكون ما يسيل منه صديداً فمكروها
 عذر وبقييد بالشيم اتفاقاً ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب ولا بين الرمد

وغيره من الاوجاع ولا بين ما من العين او غيرها بل كل ما يخرج من علة من اعضائه
 كان كالاذن والشدى والسرة ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد وانما ذكر
 الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب وفي الفتاوى الغريب في العين وهو بفتح
 العين الحجة وسكون الراء جراح يخرج في ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ أي لا
 ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة لقروح قال في التجنيس ان الخارج من ليس
 بدمع وقال فيرو ولو خرج من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد ضخم فاصفر
 وصار رقيقا واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزة من رقا الدمع والدم يرقأ
 بفتح العين فهما أي سكن أي من الجرح الذي لا يسكن دمه عن النزف ومن
 سلس البول أي عدم استسكاه والاستحاضة وقد تقدم تفسيرها وكذا من
 الرعاف الدائم وانقلاط الريح واستطلاق البطن يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلي
 بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل عندنا وقال مالك
 يجب عليهم الوضوء لكل صلوة فرض وكل نفل ولا يجوز لهم صلوة النفل بوضوء الفرض
 وقال الشافعي يتوضئون لكل صلوة الفرض ويصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة
 بنت ابي جيث انه عليه السلام قال لما توضئ لكل صلوة ولنا ما في شرح مختصر الطحا
 روكا بوحيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لفاطمة بنت ابي جيث وتوضئ لكل صلوة ذكره محمد في الاصل مفصلاً وقال ابن قدامة
 في المغني وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي جيث وتوضئ لوقت كل صلوة
 شك ان هذا مفسر وكل صلوة نص محتمل فان لفظ الصلوة شاع استعماله شرعاً وعرف
 في وقتها كقوله عليه السلام ان للصلوة اولاً واخراً الحديث وقوله عليه السلام ايما رجل
 ادر كنه الصلوة فليصل وقولهم آيتك لصلوة الظهر أي لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة
 فوجب حمل المحتمل توفيقاً فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم
 استيناف الوضوء لصلوة الأخرى وهو لفظ القدر وروى في دفع قوه ان يبطل وضوئهم
 بالنظر الى الصلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة أخرى كما قال الشافعي انهم اذا صلوا الفرض بطل وضوئهم
 في حقها وبقي في حق النفل وكقول أبي يوسف في من يقيم لأجل جنازة فصلاها ثم حضرت آخر
 ان ييممه باق في حقها فلما لم يلزم من البطان البطان مطلقاً قال وكان عليه استيناف
 الوضوء لصلوة أخرى وان توضأت المستحاضة حين تطعم الشمس بقي طهارتها حتى
 يذهب وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وذهب بناء على ان وضوئهم

ينقض بالخروج فقط عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر بنهما عند
أبي يوسف وتظهر مشقة الخلاف في الصورة المذكورة فإن دعوىهم ينقض عند
أبي يوسف وزفر بدخول وقت الظهور لوجود دخول الوقت عند أبي حنيفة ومحمد لا
ينقض لعدم الخروج وفيما إذا توضأ قبل طلوع الشمس ثم طلعت يبطل وضوءهم عند
أبي حنيفة ومحمد للخروج وكذا عند أبي يوسف وأما عند زفر فلا يبطل لعدم الدخول
هذا هو المشهور ورأى في هذا الإسلام أن زفر لا يريد ذلك ولا أبو يوسف بل لكل
متفقون على انتقاصه عند الخروج وأما لا ينقض عند زفر بطلوع الشمس لا قيام
الوقت جعل عند زفر وقد بقيت شبهته فصلحت لبقاء حكم العذر وتخفيفها و
أما تلزم الطهارة بدخول وقت الظهر عند أبي يوسف إذا توضأ قبل الزوال
لأنها ضرورة ولا ضرورة في فقد يمهأ على الوقت فلا تقع صحيحة لأنها صحت
وانتقضت بدخوله وهذا ينبغي أن لا يجوز الصلوة قبل ذلك أيضا لكن ذكر
في النهاية أنها معتبرة في حق النفل وقضاء الفرائض وعدم اعتبارها أفا هو
باعتبار عدم الحاجة المتعلقة بإداء الوقتية لأنها غير معتبرة أصلا وقول حنا
الطهارة لزفران اعتبار الطهارة مع النافي للحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت
لأبي يوسف أن الحاجة مقصورة على وقت فلا تعتبر قبله ولا بعد صريح في موافقة كلام
الإسلام وحينئذ فالخلاف فيمن توضأ قبل الزوال أو قبل طلوع الشمس يتدلى في نفس
صحة الوضوء وعدم من النسبة إلى الوقتية لا مبني على مناط النقص كذا قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام فعلى هذا ينبغي أن يجوز النفل وقضاء الفرائض بعد دخول الوقت في
الصورة المذكورة عند أبي يوسف أيضا وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط ^{النقض}
لا يجوز وهو المفسر من كلام المشائخ والله سبحانه أعلم وينبغي وجوب الجرح أن يز
جرحه أي يشك قليلا للنجاسة وإن لم يكن منع كليا فإن الطهارة واجبة
بحسب الأماكن وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لزم غسله
لأن نجاسة غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم مانع على ما سيأتي إن شاء الله
تعالى هذا إذا علم أنه إذا غسله لا يتنجس ثانيا قبل أداء الصلوة فيكون الغسل ^{مفيد}
ولو كان الحل الذي أصابه ذلك الدم بحال لو غسله يتنجس قبل الفراغ من
الصلوة تأييدا حازله أن لا يغسل هذا هو المختار للفتوى خلافا لما قال محمد بن
مقاتل أنه حينئذ يفترض عليه غسله في وقت كل صلاة مرة وذلك أنه إذا كان لا يمكن

الصلوة بدون الجحاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه ضاعة المال ولا يقاس على الطهارة
 الحكمة لورودها على خلاف القياس وصاحب العذر إذا منع الدم ونحوه عن الخروج
 بعلاج يخرج من أن يكون صاحب عذر لأنه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعذر
 المناق و لهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا احتشمت
 ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من أن تكون حائضاً لأن صفته الحيض إذا
 تقرر لا يتوقف بقاءها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق بحقيقة
 الخروج الناقض لم توجد رجل به جرح رى خرج منها ماء صديد هو سائل وقد
 صار بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سأل القرحة التي لم تكن سائلة تنقص
 ذلك وضوءه لأن الجرح مخرج متعدد لا قرحة واحدة يكون كلها عذراً واحداً
 فصار كصاحب العذر بسبب الجرح إذا توضأ ثم بال أو سلس البول إذا توضأ ثم
 سأل جرحه أو أحده حدثاً آخر فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن أحدهما
 لا يرقأ لو توضأ لأجله ثم سأل الآخر وعلى هذا مسألة المخثرين إذا كان الدم يخرج
 من أحدهما وصار به حائضاً فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن يسيل ينقص وضوءه لما
 قلنا وصحاح الحدث الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع أصلاً بل هو من
 لا يمضي عليه وقت صلوة كامل أو الحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه فوله كامل
 بالرفع صفة لوقت ويجوز جرحه بالجراح وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء
 بعد تقرر كونه صاحب عذر وفادام لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وعذره يوجد فيه فهو باق
 على كونه حائضاً لكن تقرر ابتداءه إنما يكون بما إذا مضى عليه وقت صلوة ولم يكن
 أن يتوضأ ويصلى خالياً من ذلك الحدث فيه فيشترط في الثبوت استيغاب الوقت
 بالحدث فعلى هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيغاب الوقت بالطهارة
 منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود
 الحدث في كل وقت مرة وقال الصفا لا بد للبقاء من سيلا في الوقت مرتين أو ثلاثاً
 والاول هو المختار قياساً على الثبوت كما تقدم وإذا توضأ صاحب العذر بالحدث
 آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل
 فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقص
 بل وقع لغيره وإنما لا ينقص به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من الأعذار
 وقتاً كاملاً لا يخرج من أن يكون حائضاً عذراً بالنظر إلى العذر والمنقطع فإن كان قد توضأ

وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يصيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء
 وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معدور صلى بطهارة المعدورين و
 كذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو
 قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني
 ما استيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلاة ذوى الاعذار والعذر منقطع
 كذا في الكافي رجل استترأى استخرج ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كتلة
 دم الكتلة بالضم من القرو الطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة هجعة من الد
 الجامد لم ينقض وضوءه لما تقدم ان العلق وهو الدم المجدد بحجارة
 الطبيعة خرج عن كونه دما باحتراقه وانجماده والدم النجس هو الدم المسفوف
 اى السائل وان قطرت اى الدم فانه يذكر ويؤثر انتقض وضوءه للسيلان
 وهو ظاهر القراء وهو الكبار من الجنان اذا مص العضو وامتلأ
 ان كان كبيرا بان كان مامصه يمكن ان يصل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به
 الوضوء وان كان صغيرا بان كان مامصه دون ذلك لا ينقض عبثا ان باب ونحو
 لما العلق اذا مصت الواحد من العضو حتى امتلأت دما وكانت بحيث لو سقطت و
 شقت لسال منها الدم انتقض الوضوء وان مصت قليلا بحيث لو شقت لم
 يسال لا ينقض وهو ظاهر واما الذباب او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مص
 امتلا دما لا ينقض لانه غير سائل اما الدم القليل الذى ليس له قوة السيلان
 او القئ القليل الذى لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا ولم يحكم الشرع
 بانه ناقض للوضوء لم يكن نجسا عند ابي يوسف فاذا اصاب الثوب لا يمنع جرد
 الصلوة به وان اى ولو فحش فراذ على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل
 لا ينجسه وهو الصحيح خلافا للحمد لانه لو كان نجسا لانتقض الطهارة وكذا النوم ناقض
 للوضوء اذا كان النائم مضطجعا اى واضعا جنبه بالارض او متكئا اى معتمدا
 على مرفقه او مستندا الى شئ بحيث لو ازيل الشئ لسقط وذلك لحديث علي بن
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العينان وكاء السه فمن نام فليترصا رواه
 داود المراد غير المتمكن على ما سبق ان شاء الله تعالى وفي الذخيرة النوم مضطجعا
 انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا
 كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليديه على عقيه و

الدم القليل الذى
 ليس له قوة السيلان
 القليل الذى لا يملأ
 ولو وقع في الماء القليل
 لا ينجس

ولا ذلك الشئ لسقط
 مائة صاع من اسرارها

صار شبه النكب على وجهه واضعاً بطنه على فخذه لا ينقض وضوئه كذا في الكفاية
وفيها لو نام قاعدا ووضع اليديه على عقيبه وصار شبه النكب على وجهه قال ابو
يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ لوارى
لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب عن الطحاوي انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة
وحد زوال التقاسك من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه وافاقه بقوة الاستقامة ^{مثلا}
وقال ابن الطمام الانتقام من مختار الطحاوي واختاره المص يعني صاحب الهداية والقيدة
لان مناط النقص الحد لا يحين النوم فلما اخفى بالنوم ادبر المحكم على ما يفترض
له والمظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاسترخاء
اذ لا يسكه الا السند وتمكن المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد
يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا لكثرة الاكل فلا يمنع الامسكة اليقظة ^{مظنة} انتهى
وعلى هذا فالنقض في الصورة التي ذكرها صاحب الذخيرة بالطريق الاولى فانه
اذا انكب على وجهه وجعل اليديه على عقيبه وبطنه على فخذه ارتفع جانب
الخلف من المقعدة وذلك التمكن وذكر ابن الطمام عن صاحب الذخيرة انه لو نام متر
ورأسه على فخذه ينقض مع انه اشد تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو النقص
في تلك الصورة كما تقدم انه في المبسوطين عن ابي يوسف والله اعلم نعم الذي ^{ذكر}
قاضي خان هو انه لو نام قاعدا واضعاً اليديه على عقيبه كما يفعل الكلب لا وضوء
في قول ابي يوسف وقيل هو قول ابي حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضوء ^{الطن}
على الفخذين فالمقعدة فيها تمكينة على العقبين فعدم النقص فيها ظاهر ولو نام
جالسا بما لا يرفع يركب مقعدة عن الارض وربما قال الحلواني ظاهر المذهب انه
ليس يحدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس يحدث لانه
قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حول كان حدثا وان كان يسهو عن حرثا ^{في}
فلا وان نام في الصلوة قاعدا او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه ^{عليه} اذ لا يبقى عليه
لا يجزئ لوضوءه من نام جالسا او قاعدا او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطج ^{استرخ}
مفاصلة وقال نفرد به يزيد بن عبد الرحمن الدالاني وروى ابو داود والترمذي عن عبد الله بن خالد
يزيد الدالاني هذا عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ناما
وهو ساجد حتى غطا ونفخ ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك نمت قال ان الوضوء لا
يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال ابو داود قوله ^{الوضوء}

الى آخره منكر لم يروه الا يزيد لاني وروى اوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكر
 شيئا من هذا النقص وقد اختلفت في الدلائل قال ابن حبان كثيرا الخطأ وقال غيره
 صدوق لكنه يقيم في الشيء وقال ابن عبد البر الحديث ومع لينة يكتب حديثه وقد
 تابعه علي روايته مهدي بن هلال ثم اسند عن مهدي حدثنا يعقوب بن عطاء بن رباح
 عن عمرو بن شعيب عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس علي من نام قائما او قاعا
 وصوت حتى يضطجع جنبه الى الارض واخرج ايضا عن مجمر بن كثير السقاع عن ميمون بن الحياط عن ابن
 عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحتضنت رجلا
 خلفي فالتفت فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا
 حتى تضع جنبك على الارض قال اليه بقي تفرد به بخر وهو ضعيف قال الشيخ كمال الدين
 بن الهمام وانت اذا تأملت فيما وردناه لم ينزل عندك الحديث عن درجة الحسن
 لما تقرران ضعف الراوي اذا كان بسبب لغلة دون الفسق يزول بالتابع ويعلم
 به ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يتهم فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعي
 في قوله بالنقص في غير القاعد وعلى مالك في قوله بالنقص في النوم الطويل وان كان
 الرجل خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف بين الشافعي قال ابن شجاع
 اما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه المص
 حتى قال وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو موافق لما في فتاوى قاضي خان اذا نام
 خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال في المثل لا يكون حدثا في ظاهر الروا
 لكنه مخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج
 الصلوة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق وعن علي بن
 محمد القرانه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين
 لكن على قياس مذهبه ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على النصفة التي هي سنة السجود
 بان كان رافعا بطنه عن الارض حجابا لمرقبه عن جنبه لا يكون حدثا انتهى
 هذا هو مراد من صحيح هذا القول اما لو كان على غير الهيئة السنونة فلا شك في
 النقص لوجود نهاية استرخاء المصالح المذكورة في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل
 الاسترخاء بل نهايته اذا صل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود دلالة نتيجة النوم
 والنوم موجب في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لناقض الاول
 الآخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخت مفاصله اما الوضوء على من استرخت

مفاصلة ومتى حملناه على هأيته صار كأنه قال اذا وجد استرخاء الفاصل على النهاية
بان ذلك القاسك من كل وجوب جيل الوضوء وهأيته فقد ثبت في القيام والركوع و
السجود لان بعض القاسك باق والاسقط انتهى فجميع كلام التيمم حافظا ^{بمعنى}
ان المراد بالسجود الذي لا ينتقض الوضوء بالنوم فيه السجود الذي هو مثل الركوع و
القيام في عدم هأية الاسترخاء وبقاء بعض القاسك وعدم السقوط واذا لم يكن
السجود على الهيئة السنونة فقد حصل هأية الاسترخاء ولم يبق بعض القاسك ووجوب
السقوط فالحاصل ان القاعدة الكلية المعتمد عليها في النقض بالنوم وجود كمال
الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة فهذا ينبغي ان يؤخذ عند اختلاف اشتباه الحكم
الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير الهيئة السنونة في السجدة كما
في الخلاصة نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عند هم جميعا كما في السلوتية وفي سجدة ^{الشكر}
كنة الله عند محمد وهكذا روى عزالي في يوسف سواء سجد على وجه السنة او على غير وجه ^{السنة}
نحو ان يفتري ذراعية يلصق بطنه على فخذه وعند ابى حنيفة يجوز حدثا وفي سجد السهو
يكون حدثا انتهى فخصيص اختلافهم بسجدة الشكر فحسب ^{فهم} غير مستثنى عند ابى حنيفة مع
النصر لهم بكونه على وجه السنة او لا دليل على عدم النقض اجماعا في غيرها سواء كان على
وجه السنة او لا وكان فجهه اطلاق لفظ ساجدا في الحث فيترك به القياس فيما هو محذور
شروعا فثبتنا اول سجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عندها يبقى ما عدله على الناس ^{ينفقر}
ان لم يكن على وجه السنة لقام الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة ولا ينتقض ان كان على هيئة
السنة لعدم هأية الاسترخاء لانه سجد داخل تحت طلاق الحث والله الوفاق وان قال
قاعدا مترجعا او غير مترجع من هيئات القعود او واضعا البقية على عقبيه حال كونه ^{مستويا}
في الحالتين او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه ذكره محمد في صلوة الاثروقة
قد منا ان الصحيح قول ابى يوسف فيما اذا كان الياء على عقبيه وبطنه على فخذه به كمال
الاسترخاء وذلك تمكن المقعدة بل هذه الهيئة ايسر لخروج الريح من بين رجليه والنوم لو
نام محتيا بان جلس على البقية نصب كبتية شد ساقه ^{بغير} بيده وبشيء يحيط من ظهره عليها
لا وضوء عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضوء في هذه الحالة
راسه على ركبتيه لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير الانكاء
هذه الهيئة والحكم بالنقض فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة انكاء قطعا
واما تتبع احتباء وانما سها الاتقاني في ذلك التفسير وتبعه فيه من اخبر

له ولائقة عنده وفي الخلاصة وان قام متر بما لا ينقص الوضوء وكذا الوضوء متوكد او
هو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليقيه بالارض وان سقط النائم نوما لا ينقص
ينظر ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند
اصابة الارض بلا فصل لم ينقص وضوءه وعن ابي يوسف انه يفتقر ان انتبه عند
قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد انه ان ذابيل مقعد الارض قبل ان يثبته ينقص
وضوءه وان انتبه قبل ان يرايل مقعد الارض لم ينقص كذا اذكره في الخلاصة وقال
الفتوى على وايت ابي حنيفة ثم قال قال شمس الاثمة الحلواني ظاهر المذهب عن ابي
رحمه الله كمار وعن محمد قيل وهو العتيد سواء سقط او لا انتهى وما افتى به هو
الاولى اذ لم يتم الاسترخاء بعد مزابلة المقعد حيث انتبه يخرج السقوط قورا وان
نام على دابة عريانة ينظر ان كان نوما عليها حالة الصعود او حالة الاستواء لا ينقص
وضوءه لقن مقعدته وان كان ذلك حالة الهبوط ينقص لعدم تمكنها وهذا
السئلة تؤيد النقض في صورة واضع بطنه على فخذه كما اخترناه من قول ابي يوسف
فيما تقدم انفا ولو كان ركباني الاكاف او في السرج لا ينقص وضوءه في الحالين
حالي لهبوط وضوءه من الصعود والاستواء للتمكن في كل الاحوال وكذا الاعضاء التي
كل منهما ناقض للوضوء وان اى ولو قل لكونها فوق النوم لان النائم اذا انتبه انتبه
بخلافهما والاعضاء قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى لس العقل
سببه امتلاء بطون الدماغ من بلفم غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل القوى و
اجتماع الروح فالحاصل انه نوع مرض وليس كالجنون ازالة العقل فلذا اصح على الاية
دون الجنون وكذا السكر ناقض ايضا وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن
العمل بموجبه والاولى انه حالة تعرض للانسان دماغه بالانجوة المتصاعدة اليه
فيتعطل معها عقله المميز بين الحسن والقبيح عن تمييزه المعتاد وحد السكر
علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا حده عند ابي حنيفة
في ايجاب الحد لا في نقص الوضوء والعصم في حده في النقض ما قال في المحيط
انه اذا دخل في مثبته بكسر الهمزة تحرك اى غير اختياري فهو سكران بالاتفاق
بحكم نقض وضوءه لزوال المسكة به وانما اختار ابو حنيفة ذلك التعريف هناك
اختياطا للحد وكذا اعندها هنا حده ان فيه في كلامه والهديان هو الاختلاط
في الكلام والاحتياط هنا في النقض اختاروا كلهم ادنى درجاته وهو اختيار الشافعي

هناك ايضا وكذا القهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود الفقهاء لا يناقشون في
الآيات بل يفتي كل في مثل هذا الموضع اذ علم للرواد ولم يشتهر بالقهقهة في الصلاة
ذات الركوع والسجود تنقضي الوضوء والصلاة جميعا سواء كان القهقهة عامدا
اي عالما بآيته في الصلاة او ناسيا ذلك وقال مالك والشافعي واحمد القهقهة
لا تنقض الوضوء وهو القياس لكن اتركناه بما رووه من مسندنا ان عليا الصلاة
السلام قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعا قال الشيخ
كمال الدين بن همام واعترف اهل الحديث بصحته مرسلا ومدارده على ابي العالية
وان رواه غيره كالحسن وابراهيم النخعي وغيرهما فقد اخبر ابن مهدي عن حماد بن
زيد عن حفص بن سلمان قال انا حدثت به بالحسن عن ابي العالية وعن شريك
عن ابي هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن ابي العالية والحسن يرويه عن ابي
العالية وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن عن معبد بن
ابي معبد الخزازي عن علي السلام قال بينهما هو في الصلاة اذا قبل احمى يريد الصلوة
فوقع في ركبة فاستضحك القوم فقهقهوا فلما انصرف عليه الصلاة والسلام قال
من كان منكم ضحك قهقهة فليعد الوضوء والصلاة فليعد لا صحبة له فهو
ايضا قلنا الذي لا صحبة له هو معبد البصري الجهتي الذي كان يقول الحسن اياكم و
معبد فانما مضل ومعبد هذا انما هو الخزازي كما صرح به في مسند ابو حنيفة
ولاشك في صحبته ذكره ابن مندة ورواه ابو نعيم في الصحابة ورواه له حديث جابر
هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر مرارته ايام معبد وكان صغيرا فقال لا يخجل
هذه الشاة الحديث ولو سلم فاذا صح المرسل وهو حجة عندنا لا بد من العلم به
ابو العالية اسمه ربيع من ثقات التابعين وروى مسندنا عن عدة من الصحابة
مواضعه وابي هريرة وابن عمر وانس وجابر وعمران بن الحصين واسلمها اخذ ابن
عمر رواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن بقة ثنا ابي ثناء عمرو بن قيس
عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة قهقهة
فليعد الوضوء والصلاة وما طعن به من ان بقية مدلس مدفوع بان المدلس الثقة
اذ اصرح بالتحديث والبتة التمدليس عن حديثه وبقية من هذا القبيل و
ما يطعن به بعض المفتقيين من انه لم يكن بسجدة عليه السلام ركبة ومن انه
كيف فقه القهقهة من الصحابة وهم خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في غير

الوها بعد ثبوت الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلي في المسجد في تلك
 الواقعة ولا ان القهقهة وقعت من الصحابة المعتبرين فقد كان يصلي خلفه عليه
 السلام المنافقون ونحوهم من الاعراب والاحداث ومن هو قليل التماثل
 فالطعن مثله مردود على الطاعن وان قهقهة في صلوة الجنابة او سجدة التلاوة
 لا ينقض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة اما في واقعة الحال فظاهر
 ما في مقول عبد الله بن عمر فلان الصلوة مذكورة مطلقة وهي تنصرف الى ذات الركوع
 والسجود عند الاطلاق لانها المعهودة عنده وما كان خارجا عن القياس لا يقاس
 عليه واكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سهو لان القهقهة في سجدتي
 السهو ناقضة قطعاً لانه في حرمة الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه
 السهو لا يخرج به عن الصلوة عن محمد وعندهما وان اخرج به لكن اذا سجد للسهو عاد
 اليها وان قام في صلوة ثم قهقهة فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه ذكره الاصل
 كما في عامة الفتاوى وقال في الخلاصة هو المختار اما ضاد الصلوة فلا انها كالكلام
 وكلام النائم تقسده الصلوة على ما اختاره قاضي خان وصاحب الخلاصة وآخرون
 واما عدم النقص فلكون النقص بها على خلاف القياس ولانه باختيار معنى الجنبات
 وقد زال بالنوم وقال في المحيط فسدت صلوة وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين
 اما الصلوة فلما تقدم واما الوضوء فلا انها حدث في الصلوة ولا فرق في الاحداث
 بين النوم واليقظة فانه لو اخلت لم يجب غسل كما لو انزل بشهوة في اليقظة وكما لو خرج
 منه شجاسة وفيه نظر لا يخفى وعن ابي حنيفة تكون حدثاً ولا تقصد الصلوة فيتوضأ
 اذا اتعبه ويبنى على صلوته اما كونها حدثاً فلما تقدم في الوجه قبله واما عدم فساد
 الصلوة فبناء على ان كلام النائم لا يفسد ما على ما اختاره فخر الاسلام لانه ليس بكلام
 تصدوره من لا اختيار له ولذا الوفراناً عما لا يجزى عن القراءة في المختار وكذا اساس
 الاركان ما فعل منها حال النوم لا يختصب لا يقع طلاق ولا عتاق والذي اختاره فخر الاسلام
 في الاموال ومعه من اصحابنا انها لا تقصد الصلوة ولا الوضوء اما الصلوة فلما في القول
 الثالث واما الوضوء فلما في القول الاول وان قهقهة الصبي في صلوته لا ينقض وضوءه لا بعد
 معنى الجنبات فهذا الذي تقدم حكم القهقهة واما التيمم فلا ينقض الوضوء بالاجماع و
 كذا لا ينقض الصلوة اما الوضوء فلا لانه دون القهقهة فلا يلحق بها واما الصلوة
 فلا ليس بكلام لكونه غير مسموع وحديث القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء

مكررتين قال في القاموس فقهه رجب في ضحكة واشتد ضحكه او قال في ضحكة فقه فاذا
كرره قيل فقهه انتهى لكن هذه الصفة لم يسمعها قط وقوله ويكون مسموعا له
لجيرانه اي لمن عنده كانت في حدها وسواء بدت فواجده ام لا رواه الحسن بن
خليفة وهو المشهور حديثا وقوعا وقال بعضهم وهو شمس الاقعة المحلوا في حد
المقهية موجود اذا بدت فواجده ومنعه الضحك عن القراءة والنواجذ
بالذال المعجمة وهي الاضراس وقيل اقضاها وهو بعيد وقيل الانياب هي جمع ناجذ
وحل لتبسم ما لا يكون مسموعا اصلا لاله ولا لجيرانه وذكر في الفتاوى الخاقانية
وكذا في غيرها التبسم لا يبطل الوضوء والصلوة لما تقدم والضحك يفسد لصلوة لا
كلام لكونه مسموعا لا يفسد الوضوء لكونه دون المقهية فلا يلحق بها وحل الضحك
ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا الباشرة الفاحشة ناقضة للوضوء من الرجل
والمرأة وان لم يخرج مذي عند خفيفة وابي يوسف خلا فللمجد وهي ان يس بطنه بطنها
او ظهرها وفرجه منتزعا فرجها من غير حائل من جهة القبيل او الدبر ولمحمد بن التيقن
بعدم الخروج حاصل فلا ينقض ولهما ان هذه الباشرة سبب غالب لخروج الدبر
في مقام مقام السديب والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول وربما
خرج قليلا واضمير فالاحتياط في ايجاب الوضوء وفي الفتية وكذا الباشرة بين الرجل
والامرء وبين الرجلين وبين المرأتين تنقض عندهما واما من الذكر او انثى
مماسته النار مباشرة كالشواء او مجائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلا
لشافعي اما النقص مماسته النار فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الاقعة واما
من الذكر فينقض عنده اذا كان بباطن الكفت وكذا عند مالك احمد واقرى ما
استدلوا به حديث بسرة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره
فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن
واما حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام قال ويل للذين يمسون فروجهم ثم
يصلون ولا يتوضئون الحديث ضعيف ولنا ما روى ابوداود والترمذي في الشا
عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدار عن قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمسي ذكره في الصلوة فقال هل هو الاضغرة من
قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب رواه ابن حبان في صحيحه و
الطحاوي وقال هذا حديث مستقيم الاسناد غير مضطرب في اسناده ومثله واسند

بعض أعضائه بثرة قد انتزح جلد هافوقه الغسل أو السهم عليها ثم قشرت أو
بعض جلد رجله أو غيرها من الأعضاء بعد الوضوء أو الغسل لا تبطل طهارة ما
ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي يتيقن به وشك في الحدث وكأنه عدى
لتيقن بقى مشاكلة للشك فلا وضوء عليه الأصل في هذا أن اليقين لا يزول بالشك
أن القرينة ترجح أحد طرفي الشك فعليه يتبين مثل هذه المسائل فإذا اتيقن أنه متو
وشك هل انتقض وضوءه أم لا فهو على وضوء ومن شك في الوضوء ويتيقن في الحدث أي
يقن أنه حدث وشك هل توضع بعد ذلك أم لا فهو محدث فعليه الوضوء ومن شك في
خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك
فعليه غسل ما شك فيه وإن شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت إلى الشك ولا
يلزم غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لأن التمام قرينة ترجح غسله وكذا من
علم أنه قد عد للوضوء وشك هل توضع أم لا فهو على وضوء لأن قعوده له قرينة ترجح
طرفي الشك ومن علم أنه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاه أم لا فعليه الوضوء لما
قلنا وليس من على ذلك ولو تيقن أنه لم يغسل عضو من أعضاء الوضوء ونسي عضو
ذكر في مجموع النوازل أنه يغسل الرجل اليسر ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل هو
ماء أو بول أو كان أول ما عرض له أعاد الوضوء وإن كان الشيطان يرسيه كثيرا لا يلتفت
إليه ليتقنه بالطهارة وشك في الحدث وينبغي أن ينضم فرجه وسراويله بالماء إذا
توضأ قطعاً الوسوسة قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان قريباً من الماء
أما إذا بعد وجبت العضو فلا انتهى والذي ينفع بكل حال حشو القطن والله أعلم

﴿فصل في الانجاس﴾

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان تطهيرها أصلاً وخلفاً شرع في
بيان النجاسة الحقيقية وقدم الحكمة لكثرة وقوعها وأهميتها حيث لا يفغ عنها
منها النجاسة هي في الأصل مصدر نجس ينحس بضم عيها وبكسر هاء في الماخ
وفتحها في المضارع فهي اسم معنى وتطلق على الجسم النجس في اسم معين
وهي على ضربين أي على نوعين نجاسة غليظة أي شديدة في منع جواز
الصلوة ونجاسة خفيفة التأثير بالنسبة إلى الغليظة أما النجاسة الغليظة
أكتفى بالتفصيل في بيان النجاستين عن التعريف للاختلاف فيهما أي خيفة

من شك في الحدث
من شك في الحدث

وإن شك في الحدث
ويجب له الوضوء

وصاحبه مع عدم سلامته عن النقص في كلا المذهبين فعلى قول الخليفة
 الغليظة هو النجس الذي لم يتعارض نضان في كونه نجسا والخفيفة بخلافه عند
 الغليظة هو النجس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد على قتر
 سؤل الحمار حيث حصل التعارض في كونه نجسا ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفهما المتى
 اختلفت فيه وهو مغلظ فالنجاسة المغلظة كالعدرة وهي جميع الانسان والبول
 اى بول ما لا يؤكل لحمه غير الفرس واطلقه اعتمادا على ما يذكره من بعد في مثال
 الخفيفة والدم المسفوح ونجس الكلب اى رجيعة وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير
 وسائر اجزائه هذه الاشياء بنجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الا شعيرة
 لما ايمم الانتفاع به للحزب ضرورة قال محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا الحوم ما ايمم
 لا يؤكل لحمه اذ الم يكن ذلك الحيوان من ذكى اى مذبوحا بالتسمية حقيقة او حكما والذكا
 مسيل او كتابي فان تلك اللحوم اذ ذاك نجسة بنجاسة غليظة اما اذ ذبح ذلك
 الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالتسمية حقيقة او حكما كالناسى وكان الذابح مسلما
 او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلده قبل الدباعة فيجوز ما صلى ما بعد الدبا
 فلا خلاف فيه عندنا وهذا الذي ذكره هو اختيار صاحب طهارة وطائفة و
 الصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكوة قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكوة عندنا خلافا
 للشافعي ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم واللحم نجس لا يطهر بالذكوة فكيف
 يكون الجلد طاهرا قلنا من مشائخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم
 يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولما انفصل
 بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع ماسة اللحم للجلد فلا ينجس وذكر الناطق اذ اصل
 ومعه من لحم السباع كالشعوب نحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوة وان كان مذبو
 وعن الفقيه ابى جعفر اذ اصله ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوة ولو وقع
 في الماء افسد وكذا قال في الكافي ولحمها نجس في الصحيح واعترض الشيعي بحال الدين
 على قولهم بين اللحم والجلد جلدة رقيقة الى آخره بان اذا كان كذلك فلا يطهر صل الذكوة
 في ازالة الرطوبات عن الجلد لتوقف طهارته عليه يعنى فينبغي ان يطهر جلد هاد
 ان لم تتركى لكن الجواب بان توقف طهارته على الذكوة او الدبغ بقوله عليه السلام لا
 تسفعوا من الميتة باهاب فانها يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة
 كانت فعل الدبغ لان الاهاب اسم لما يندبغ من الجلود فالحاصل ان في طهارة

الصحيح ان اللحم لا يطهر
 لا يطهر بالذكوة

فيلج السباع يطهر
 بالذكوة عندنا
 خلافا للشافعي

ولا يصح التطهارة في
طهرتها
بها
الاحتياط
المكمل

جلد ما لا يؤكل بالذكوة اختلافاً والصحيح النجاسة لا يسوؤه نجس وقد علموا نجاسة
حق صاحب الهداية بأنه متولد من لحم نجس وايضا القاعدة ان الحرمة لا للكرامة
مع الصلاة للعدا آية النجاسة فاللحم نجس حال الحيوة فكذلك اجد الذكوة والجلد طاهر حال
الحيوة لعدم اتصاله باللحم فكذلك اجد الذكوة اذ لم يذك فيجوز الاحتياط به قبل الدباغ كما
في مأكول اللحم بالتحذير وهي دليل النجاسة وقوله الا الخنزير استثناء من قوله فيجوز اي
يجوز الصلوة مع لحم ما لا يؤكل لحمة او جلده اذ اذبح بالتسمية الا الخنزير فانه اذا ذبح بالتسمية
كما تقدم لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس العين لقوله تعالى فان رجس الضمير يعود الى الخنزير
لقربه لا الى اللحم لا يقال المقصود في الكلام هو المضاف فينبغي ان يصير اليه بخولقيت بن زيد
وكلامه لا نأقول ليس في ذلك في كل موضع بل هو دأب مع القرينة فقد جوز في قوله تعالى
من بعد ميثاق العود الى كل من العهد ولفظ الجلالة وجزم في قوله واشكروا نعمة الله ان
اياهم تعبدتم بعبوده الى المضاف اليه لعدم صلاحية عوده الى المضاف وفي قوله لقيت
زيد كلمة بعبوده الى المضاف لانه هو الملاقى فيكون هو المكمل ما نحن فيه مثل قوله تعالى
من بعد ميثاق في صلاحية العود الى كل منهما لكن الموضع موضع احتياط فوجب الاحتياط
على ما فيه الاحتياط وهو الميثاق اليه لشموله واما لو دبح جلده اي جلد الخنزير ففي ظاهر
الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة استأخر لما تقدم انه نجس العين ولان
جلده لا يقبل الدباغ فانه طبقات كجلد الادمي فلا يطهر لعدم احتمال المطهر وروى
ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه اي جلد الخنزير ايضا يطهر بالدباغ ويجوز
بيعه والانتفاع به والصلوة فيه وعليه عموم قوله عليه السلام اياها دبح فقد ظهر
رواه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه ورواه مسلم بلفظ آخر والراجح الذي
الاول ان المراد غير نجس العين مما كان طاهرا ويخجن بالموت والنجاسة العارضة بالموت
في الجلد حكم الشرع بزوالها بالدباغ كما حكم بزوال نجاسته ميتة لاننا المسلم بالجلد
وعن الثاني ان المراد ما يقبل الدباغ بخلاف ما لا يقبله كجلد الحية والفاة
فكذلك الخنزير لانه لا يقبل الدباغ اما الارواث جمع روث وهو رجيع ذي الحافر
والاختاء جمع خثي وهو رجيع نوع البقر والغنم فكذلك نجس نجاسة
غليظة عند ابي حنيفة لما في البخاري من حديث ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتية بثلاثة ايجاد فوجدت حجر
والجسم الثالث فلم اجد فاخذت روثه فأتيت به فاخذ الخبزين

والقوى الروتة وقال هذا ركس فهذا انض على نجاسة الروت ثم يعارضه دليل
على طهارته فيكون مغلظا على ما تقدم من اصله في خريف النجاسة الغليظة من
الخفيفة فان قيل قد عارضه ما في البخاري ايضا من حديث ابي هريرة قال عليه السلام
ابغى اجارا استغصن بهما وثقتان بعظم ولا يروثة قلت ما باله التام في الروت
قال هما من طعام الجن وعزه في النمس لا تسحبوا بالروث ولا بالعظام فانه زادوا
من الجن فانه يدل على طهارة الاروات لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال
مالك بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده بقدر ما
المعارضة لانها انما تكون مع التساوي ولا تشا ولا ذلك دال على النجاسة بغيرها
وهذا يدل على الطهارة باشارته والاشارة لا تعارض العبارة على ان لنا ان نسلم
ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهو روث على حاله
لم لا يجوز ان يخلق تعالى خلقا آخر ويجعله جسا خالصا وجنسا فطهارة لخرق
عن تلك الحقيقة كما لو ثبت منه حبان طاهر قطعا وعندنا نجاسة الاروات و
الاختلاف شواخي الفيل خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها فعند مالك هي طاهرة و
لهذا اثبت التحفيف عندهما على ما تقدم من صلتهما في تعريف الغليظة والخفيفة
وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرها بول الحمار وخر الدجاج والبط وكذا خر
الاوذ والسمار وما اشبه ذلك مما يستحيل الى تنق وفساد نجاسة غليظة اجزا
واما النجاسة الخفيفة فهي كولو مايؤكل لحمه من البهائم وهذا عند ابي حنيفة والشافعي
واما عند محمد فبول مايؤكل طاهرا لحد يث العريين حيث امر عليه السلام بشربه لهما
قوله عليه السلام استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه اخرجوا كما قالوا
شرطهما ولا اعرف له علة والمحرّم مقدم على المبيح وخر مايؤكل لحمه من الطيور
والخرء مخصوص في العرف برجع الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور في كثير من النسخ
وكون خرء مايؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما هو في رواية الفقيه ابو جعفر الهندي
عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسة غليظة كذا في المنظومة ذكر الكرخي ان
نجاسة غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر وصحها تسمى الاثمة السحرسة
في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخففة عندهما مغلظة عند
وصحها الهداية فقال وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو يقول التحفيف
للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفيف ولهما انها تذرق

الاصح في النجاسة والقياس

في الهواء والنخامى متعدد فحققت الضرورة انتهى وقوله لعدم المخالطة قال في الكافي
 مخالطة الناس مع المصفر والبازي والشاهين أكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور
 ولو وقع في الأواني قليل يفسد ها وقليل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي خان لتعد
 صون الأناء عنه وجبر رواية طهارة أنه لا فرق بين ما كوال اللحم وغيره في الخمر فكما
 أن خمر الماء كوال طاهر فكذلك غيره هذا وأما قول المص وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول
 ما كوال اللحم وخمر ما لا يؤكل دون خمر ما لا يؤكل على ما قد مناه وأما بول الهرة
 ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام
 استترهوا عن البول مع عدم المعارض والمخالطة وروى عن محمد الذي يعتاد البول
 أن بوله طاهر للضرورة وعمرم البلوى تعذر الاحتراز قال الشيخ كمال الدين بن الحمام
 ولا يخفى صحة هذه الرواية وقوله صاحب التجنيس لو بالسنور في البئر تخرج كله لأن بوله
 نجس باتفاق الروايات وكذا الواصاب لثوب افسد يحمل على الروايات الظاهرة أو
 على الذي لا يعتاد البول والافقد حتى في موضع آخر من التجنيس اختلاف المشايخ
 فيما إذا بال على الثوب وقال الفقيه أبو جعفر نجس الأثناء دون الثوب قال الشيخ
 كمال الدين وهو حسن لعادة تخمير الأواني وأما خمر ما يؤكل لحمه
 من الطيور سوى الدجاجة والبط والأوز ونحوها فطاهر عندنا خلا
 للشافعي وذلك كالحمامة والعصفور ونحوهما وجبر قول الشافعي أنه يستحيل
 إلى نتن وفساد كخمر الدجاجة والبط ولنا إذا جمعنا على اقتناء الحمامات وتركها
 في المساجد مع الأمر بتطهيرها فمن عاشته رضي الله عنها قالت أمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدودوان تنظف وتطيب في أه
 ابن حبان في صحيحه وأحمد أبو داود وعن سمرة أنه كتب إلى بنييه أما بعد
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نصنع المساجد في دورنا ونصلح صنعها
 ونظهرها رواه أبو داود وسكت عليه فدل ذلك على طهارة خريثها وهو
 الاستحسان ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه طاهرا وكذا بعر الفأرة إذا وقع في الدهن
 يفسد إذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه ولا ريحه فيه لعموم البلوى لقائل إن يمنع
 عموم البلوى في الدهن لأن الغالب فيه التخمير والحفظ وفي فتاوى قاضي خان بول
 الهرة والفأرة نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب انتهى إذا فسد الماء
 الشوب فساد الدهن أولى لوجود الضرورة فيه مادونه بخلاف ما اوقع بعر الفأرة

في الحنطة فطخت حيث لا يجس بالم يظهر أثره في الدقيق إذا ضرورة هناك
 أشد حتى أن كثيرا ما يفرخ فيها والاحتراز عند متعذر وبخلاف السنو الذكور
 على ما مر لعموم البلوى وفي الاختيار وكذا بول الفأرة وخرها يجنث ثم قال
 والاحتراز عند ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والياب فيعفى عنه فيها وهذا موافق
 لما ذكرهنا فإن الدهن من جملة الطعام اللهم إلا أن يحمل الطعام على الحنطة ويخرها
 والاحتياط أولى البيضة إذا وقعت من الدجاجة في الماء وفي المرق لا تفسد وكذا
 السحلة إذا وقعت من امها رطبة في الماء لا تفسد كذا في كتب القناوى وهذا
 لأن الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها وكذا الانفحة بكسر الهمزة و
 فتح الفاء وقد تكسروها ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند
 ابي حنيفة لا تفسد الماء ولا غيره اذا خرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة
 او مائعة وعندهما المائعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل فيفسد الماء
 وغيره الا اذا غسلت الجامة امالو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها ولها
 ان المحل يجنث بالموت فتجنس ما فيه الا ان نجاسة الجامة بالمجاورة وغسلها ممكن فظهر
 بالغسل ولان الموت ليس بنجاسة لذاته بل النجس الذي هو الرطوبات وهي بعزائنها ولا
 تنجس نجاسة الوعاء لانها في معدتها والخلاف في لبن اليتيم على هذا اما الماء المستعمل
 بنجاسة غليظة عند ابي حنيفة في رواية الحسن ثياد عنه لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في
 الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة هي عن الاغتسال في الماء الذي ثم كنهيه عن البول فيه
 لانه ماء ازيلت به نجاسة حكمية فيعتبر بما ازيل به الحقيقة بل اولى اذا القليل من الحقيقة
 عفو ومن الحكمية لا وعند ابي يوسف هو نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي
 حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسة ولضرورة تعدد رسوم الشيا من نجاسة
 وعند محمد وهي رواية عن ابى حنيفة ايضا هو طاهر غير طهواى غير مطهر وبأخذ
 اكثر لسانه وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل فاقصه احواله
 ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضاء المحل طاهرة حتى لو حمله انسان وصلى به جازت
 صلوة لكن لا يحل اداء الصلوة ببدن محدث فالأمر المستعمل يصير بهذه
 الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلوة فيه ولو توضع به لم تجز صلوة ولا
 لما اديت به قربت تغيرت صفته كمال اديت به زكوة يصير وسخا وحرمت تناوله
 لغزها شئ وبإيم الفقير ضرورة كما حلت اليتيم لها فكذا الماء لم يبق مطهرا كذا في الكفا

لكن هذا التشبيه غير ظاهر لان مال الزكوة حرم على الغني والهاشمي قبل ان تؤدي
 الزكوة مرة لانها لا تكون مؤداة الا عقب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج
 عن المطهرة قبل ان يستعمل او مما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابه التحرز عن مع احتياطهم في المهاره وتحترزهم عن قليل النجاسه
 وان خفت فدل على طهارته وكوفهم لم يرو عنهم حفظه ولا حمله في الاسفار سيما
 في الاماكن العذبة البياض ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي ساله من منق
 غيره او غسله في اثناء فتوى بانه دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم
 حصل له بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملا محمدا او غير محمد
 بان توضع على الوضوء وقال زفران كان غير محمد فالماء الذي استعمله طاهر مطهر لا ينجس
 البدن كان كذلك تجوز الصلوة به قلنا لما نوى القربة وقد زاد بجملة طهارة على طهارة
 نور على نور على ما جاءت به الآثار وان يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة
 حكما وهي نجاسة الأثام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحد سواء حكما فلا يبقى
 مطهر والماء المستعمل هو كل ما ازيل به حدث اصغرا واكبورا استعماله في البدن على وجه القربة
 هذا حلا الماء المستعمل على قول ابي حنيفة وابي يوسف فانه عندهما يصير مستعملا
 باحد شيئين اما بازالة الحدث او باستعماله في البدن على وجه القربة وبينهما عموم
 خصوص من وجه فيجتمعا في مثل ما اذا اتوضأ المحدث بالنية وينفرد الاول في مثل ما
 اذا اتوضأ المحدث بالنية والثاني في مثل ما اذا اتوضأ المتوضي بالنية وعند محمد لا يصير
 مستعملا بمجرد رفع الحد بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحد ام لا
 لان ثبوت حكم الاستعمال اعم هو بسبب انتقال نجاسة الأثام اليه على ما في الحد عن
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتوضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه
 خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يده
 خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج
 كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب رواه
 مسلم وذلك لا يكون الا بنية التقرب جماعا وقالا اسقاط الغرض مؤثرا ايضا لان ذلك
 الاعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلوة بخلاف ذلك المانع الى الماء وصار نظيره تحول الأثام
 اعم يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل فيه في
 الوضوء لضرورة التوضي والاستقرار في مكان ليس بشرط قال في الحديث الصحيح انه تكلم

زایل العضو صار مستعملاً لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا
 ضرورة بعد انتهى وكذا في المحيطان الاجتماع في مكان ليس بشرط وهذا هو من ذهب أصحابنا
 قال وما ذكر في شرح الطحاوي أن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا استقر في مكان فذلك قول
 سفيان الثوري وأبراهيم النخعي وبعض مشائخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ^{الدين} طهيري
 المرعيني أما من ذهب أصحابنا فما ذكرنا وعن هذا قلنا إن من فني مسح رأسه فآخذ
 ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز انتهى وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماءنا أن
 الماء الذي تأدت به القرية مادام متردداً في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فإذا
 العضو لم يصل الأرض ولا إلى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء إذا نزل على عضو إنسان
 وجري فيه لم يصير متوضئاً انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والخيار ما ذكرنا أنه لا
 يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك انتهى قوله إذا استعمل في اليد
 احتراز عما إذا استعمل في غيره من التوءم نحوه بنية القرية فإنه لا يصير مستعملاً
 يدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام أو بعد بنية إقامة السنة حيث يصير مستعملاً
 ويتفرع على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر والقصاع أو غسلت يديها من الوسخ
 أو العجين لا يصير ذلك الماء مستعملاً هذا إن لم يكن على يدها حدث بالاتفاق
 لعدم وجود شيء من الأمرين والأفعل قول محمد خاصة لعدم الاستعمال على وجه ^{القرية}
 وفي فتاوى قاضي خان المحدث أو الجنب إذا دخل يده في الأثناء للاغتراء وليس عليها نجاسة
 لا يفسد الماء يعني لا ينجس ولا يصير مستعملاً وكذا إذا دخل يده في الجنب الرفق لأخراج الكون
 لا يصير مستعملاً وكذا الجنب إذا دخل رجله في البئر في طلب لدلو لا يصير مستعملاً
 لمكان الضرورة بخلاف ما لو أدخل يده أو رجله للتبرق فإنه يصير مستعملاً لا تغد المضرورة
 ولو أخذ الجنب الماء بقبه لا يريد المضض لا يصير مستعملاً عند محمد وقال أبو يوسف لا ينجس
 طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح أما لأنه صار مستعملاً بسقوط الفرض أو لأنه خالط
 البزاق فلا يكون طهوراً وإن أدخل الجنب المحدث يده في الأثناء يريد الغسل إن دخل
 الأصابع دون الكف لا يصير مستعملاً وإن أدخل الكف يصير مستعملاً كذلك في
 الخلاصة وفيها الطاهر إذا اغتسل في البئر بنية القرية أفسد وإن اغتسل لطلب ^{طلب}
 وليس عليه بدنه نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسد عندهم جميعاً قوله وكذا لو دلك
 جسده لازالة الوسخ ينبغي أن لا يفسد لأن الفرض أنه طاهر ولم ينو القرية ولو غسل
 المحدث غير أعضائه الرضوخ فالأصح أنه لا يصير مستعملاً ويجوز الوضوء به وكذلك

اذا غسل ثوبا او افاء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجس
 يجوز التوضوء به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا
 يتوضأ الصبي به فان توضأ به ناديا اختلف في المتأخرون المختار ان يصير مستعملا اذا
 كان عاقلا لانه قوي قرينة معتبرة وان انتخضم من غسالة الجنب في الاء لا يفسد الماء
 امان سال فيه سيلانا فانه يفسد وعلى هذا حوض الحمام وعلى قوله هو المختار
 يفسد ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فصل للياه ويكوشرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع
 وبالماء النجس في نحويل الطين وسقى الدواب وكل اها دبع فقد طهر الحديث ابن عباس
 المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين عنه ايضا قال يصدق على مولاة ليصونة
 بشاة فماتت فمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذت ماها بها فدفنوها
 فانقعت به فقالوا انها ميتة قال انما حرم اكلها واما ما رواه اصحاب السنن عن عبد
 الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم عنه عليه السلام انه كتب الى جبهينة قبل موته بشهر
 لا تنقعو من الميتة باها ولا عصي الترمذي وعند احمد بشرا وشهرين فليس قوة
 حد ابن عباس حتى يعارضه ويفسخه مع ما في متنه وسنده من الاضطراب ففي سنده في رواية
 ابو داود من جهة خالد الخذاء عن الحكم بن عتيبة بالفوقانية عن عبد الرحمن انه انطلق هو
 اناس الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا ووقفت على الباب فخرجوا الى فاحبروا ان عبد
 بن عكيم اخبرهم الحديث ففي هذا انه سمع من الداخلين فيها قبله انه سمع من ابن
 عكيم وفي متنه في رواية قبل موته بشهر وفي اخرى باربعين يوما وفي اخرى بثلاثة ايام
 على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم فاهاب سم لما لم يدبع و
 ما رواه الطبراني في الاوسط من لفظ هذا الحديث كنت رخصة لكم في جلود الميتة فلا
 تنقعو من الميتة بجلده ولا عصي سنده فضالة بر مفضل مضعف اذا طهر لاهابا بالدم
 جازت الصلوة معه ملبوا ومفروشا ومحمولا الاجلدا الخنزير لنجاسته عينه والاد
 لكرامة وذكر في الشرح كذا في اكثر النسخ المراد به شر الاسبيجاني وفي بعضها وفي
 شرح الاسبيجاني مصرحاً به كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع
 اجزائه سوا الخنزير سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام فيها
 مستوفى في اول الفصل وجلد الادمي اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء
 لانه نجس وفي الخاقانية كما كان سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكاة وقد
 انه من بعض المشائخ وان اصغر طهارة جلده ذلحمه وعن محمد جلد الكلب الذئب يطهر

توجب تجنيسه وكذا حكم الثوب اذا اصابه منى فترك ثم اصابه الماء في رواية يعوده نجسا
رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعود نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية
فيه وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصاب الماء زالا لمورد النص
هو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبير فاذا الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس
لزال اثر النجاسة وكذا الارض اذا اصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم اصابها
الماء في رواية تعود نجسة وفي رواية لا والمختار الثاني لما قلنا وكذا قال قاضي خان الصحيح
انها لا تعود نجسة وكذا البئر اذا تنجست فخارت ثم عاد ماؤها في رواية تعود نجسة وفي
رواية لا وذكر في فتاوى قاضي خان ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا المذكور فيها في فصل البئر الصحيح
انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا لان الزايل لا يعود
بلا سبب جديد والماء العائد غير معلوم انه عين الاول بل الغالب انه غير فلا يكون نجسا

﴿فصل في البئر﴾

ذكره لادنى مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدمة عليه ومسائل من جملة بيان النجاسة الحقيقية
اذا وقع في البئر نجاسة نزلت الى البئر والمراد ماؤها فان النزع للماء لكن توسعوا باسناد
الى البئر مثل جرى النهر وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الآباء
مبنية على اتباع الآقا واذا القياس فيها اما ما قاله بشر الريسى من الطم بالطين لا نزع وان
نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فينجس الماء الجديد واما ما يقل عن محمد انه
قال اجتمع رأيي ورأي ابني يوسف ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لا نزع من اسفله وثبوته
من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من ثقب فلا ينجس ثم قلنا ومما
لواهم نزع بعض الدلاء ولا يخالف السلف وعند مالك والشافعي واحد لا ينجس
على ما تقدم ان عند مالك لا ينجس القليل ما لم يتغير وعند الشافعي واحد لا ينجس
ما لم يتغير اذا عرفت هذا فقولنا اذا وقع في البئر نجاسة الى آخره مبني على ما روى عن
ابن عباس عن ابن الزبير من الامر بنزع بئر زمزم حين وقع فيها الزنجى على ما يأتي قريبا ان
شاء الله تعالى وان وقعت فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار ينزع
منها عشرون دلوا الى ثلثين لما روى عن ابن ابي نجيح في فارة ماتت في البئر فاخرجت
من ساغنها ينزع منها عشرون دلوا والعصفورة ونحوها لمحقة بها دلالة لا قيسا
ولا نقض لما ذكرنا ان لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب

لورود الآثار بها والزائد الى الثلثين بطريق الاستحباب لادخاله زيادة الدلو المذكور في
 الاثر على ما قد روي من الوسط فانه المعتبر وهو ما يسع صاعا من الحمل المعتدل وان ماتت فيه
 حامة او دجاجة او سنور السنور بالكسر وفحم النون او ما قاربها في الجثة نزع منها اربعون
 دلو او خمسون هكذا في الجامع الصغير قال في الهلاكية وهو الاظهر يعني اظهر من
 قول القدر الى ستين لحديث ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في
 ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاستحباب انتهى
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ما ذكره عن انس والخدري ذكره مشايخنا غير ان
 قصور نظرنا اخفاه عنا قال وقال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي رواهما فيمكن
 رواهما في غير شرح الآثار واذا اخرج في شرح الآثار بسند عن علي قال في بئر
 فيه قارة فماتت ينزع ماؤها وبسند اليه ايضا اذا سقطت القارة او الدابة في
 البئر فانزحها حتى يغلبك الماء وبسند الى ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجراد
 او السنور فيموت قال تدلو اربعين دلو وبسند في قارة وقعت في بئر ينزع منها قد
 اربعين دلو وبسند عن حماد بن ابي سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزع
 قد اربعين او خمسين ثم يتوضأ منها وبسند عن عبد الله بن سير عن الشعبي قال
 سأله عن الدجاجة في البئر فموت قال ينزع منها سبعون دلو وبسند عن الطبري
 والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزع منها اربعون دلو وبسند صحيح انتهى وان
 ماتت فيها شاة او كلبا وادعى نزع جميع الماء لما روى الدارقطني عن ابن سيرين
 ان زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج وامر بها ان تنزع قال فقلتم
 عين جاءت من الركن قال فامر بها قد ست بالقباطي والمصارف حتى تنحوها فلما
 نحوها انفجرت عليهم وهو مرسل فان ابن سيرين لم يرا ابن عباس ورواه ابن ابي شيبة
 هشيم عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح وذكر الطحاوي عن سالم بن عبد الرحمن ثنا
 سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا منصور عن عطاء ان جديسيا وقع في زمزم فمات
 فامر عبد الله بن الزبير فترحم ماؤها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري
 من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حبكم وهذا ايضا صحيح باعتراف
 الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد به في الامام وما نقل عن ابن عينة ان
 عملة منذ سبعين سنة لها رصغيرا ولا كبير يعرف حديث الزبيري الذي قالوا
 انه وقع في زمزم وقول الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف يروى

ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجس شيء ويتركه وان كان قد فعل
فلنجاسته ظهرت على وجه الماء او للتنظيف مد فزع بان عدم علمهما لا يصلح
في دين الله تعالى ولا ينبغي علم غيرهما ويقال للشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث كظلمة
انتبه فكم تركته فيادون القلتين لدليل آخر لا نستبعد مثله من ابن عباس ثم الظاهر
من السوق واللفظ لقائل مات قاصر نزوحها ان سبب لنزوح الموت لا شيء آخر كما في سببها
عليه السلام فنجد وفي ما عز فرجهم من بينهما وبين ذلك الحديث قريبا من مائة و
خمس مائة فكان احبنا ومن ادرك الواقعة واشتهر بالطريق الصحيح اولى سن عدم
علمهما وقوله النووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجعله اهل مكة استبدا
لنجد وصوح الطريق ومعارض بقول الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار والله يبرئ من
فاذا كان خير صحيح فاعلموني حتى اذهب ليه كوفيا كان وبصريا او ساهيا فمالا ولا كيفة
يصل هذا الى اولئك ويجعله اهل الحرمين على ان الاخبار للحنابلة وروايتها الشاميون
والعراقيون دون الحجازيين اكثر من ان تحصى هو غير جاهل بها لكن للتعصب همة
وذهول وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجلي في تاريخه
نزل الكوفة الف وخمسمائة من الصحابة ونزل قرقسيا ستمائة وكذا يترشح جميع الماء ان
استخرج الكلب في الخنزير حيا وان لم اى ولو لم يصب فيه الماء اما الخنزير فظااهر
لنجاسته عينه واما الكلب ففرقة عن سائر ما يكون سؤره نجسا مني على كونه ايضا
العين قال قاضيان في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك
وبني علي في فتاواه جملة من مسائل فانه قال الكلب اذا خرج من الماء وانقضى فاذا ثوب
انسان افسد وكذا قال اذا مشى في طين او رذغة يتجسس الطير والروث واداءه
على ثوب فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان رطبا بحيث لو وضع عليه شيء
يبتل بصير الشئ نجسا فما يصيبه يكون نجسا ونحوها من المسائل واختلفت روايات
المسوف في باب الحدوث الانتفاع مباح في حال الاختيار فلو كان نفسه نجسا لما لم الانتفاع
به ثم ذكر في اوائل الوضوء والصحيح من المذهب ان عين الكلب نجس ذكر في كتاب
الصيد من في تعليق بيع الكلب بهذا اتبين انه ليس بنجس العين وفي مسيو شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فمن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهره بالابيض وفي
رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب في المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاحرج
حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فعل قوطها يجب

في بيان ما
يخرج من
الكلب

الردقة
وسببها
الطين ولو جمل
الشاة ياب

تخرج جميع الماء وعن أبي حنيفة لا بأس به وقال وهذا إشارة إلى أن عين الكلب
 ليس نجس وقال في الهداية والكلب ليس نجس العين لا يرى أنه ينتفع به حراسة و
 اصطياذاً بخلاف الخنزير وفي القنية اختلفت في نجاسة الكلب الذي صرح عند من
 الروايات في النواذر والأما إلى أنه نجس العين عندها وعند أبي حنيفة ليس نجس العين
 وهو موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية والذي تقتضيه الدراية عدم نجاسة
 عينه لما قال من الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والأصل عدمها والدليل الدال
 على نجاسة سوره لا يقتضيه نجاسة عينه والله أعلم وكل حيوان سوا الخنزير والكلب على ما ذكره
 إذا أخرج حياً من البئر بعد الوقوع والحال أنه قد أصاب الماء فيه فإنه ينظر إذا كان
 سوره طاهراً ولم يعلم أن عليه نجاسة لا ينجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطاً
 لاحتمال أنه كان عليه نجاسة أو أنه أحدث عند الوقوع ومع هذا إن توضأ جاز
 لأن الأصل عدم ذلك إلا ما كان غالباً كما قالوا في الفارة إذا هربت من الهرة فسقط
 في البئر نجستها الغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وإن كان سوره نجساً
 ينزح كله لتنجسه بسوره ويفهم من قيد أصابة الماء فيه أنه إذا لم يصب لا ينجس
 وإن كان سوره نجساً وإن فقه فرقاً بين الخنزير والكلب بين سائر السباع في ذلك
 الذي يجب أن ينجس على كل حال وصرح به قاضيان فقالا ووقع فيه كلب خنزير وما
 أرم ميتاً صافيه الماء ولم يصب الخنزير فلان عينه نجس الكلب كذلك أولان ما
 في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى أيضاً فخرجها نجسة وتزول نجاستها
 بلحها لأن سورها نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث انغسل فخرج
 في غاية النجاسة فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه كالهرة فإن نجاسته يخرج به تزول بلحها
 ذلك وإن كان سوره مكروهاً يستحب أن ينزح منها عشرة دلاء ونحوها كذا في الخلاصة
 ذكر أن يستحب كله لما كان يجب موتها للقتض للنجاسة نزع عشرين فيا يقتض الكراهة
 مشك في المقدار فيجعل عشرة ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحباً فإن الندب
 بعض الوجوب كما أن الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب للنجاسة وأما فعل
 ذلك احتياطاً لجواز أن يكون القياس هذا الذي قلناه ولا فلا مدخل للقياس
 في نصب المقادير ولا في ثبوت الأحكام من الندب في غير من غير تقدم أصل قيل
 عليه فليأمل وإن كان سوره مشكوكاً ينزح كله أيضاً كما نزح كله فيما سوره
 نجس لا يشترك المشكوك والنجس عدم الطهورة وإن افرقاً من حيث الطهارة

فاذا لم ينزح ربما تطهر به احدى الصلوة به وحده غير مجزئة فنزح كله كذا روى
 عن ابي يوسف في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافاً وان انتقم فيها الحيوان الواقع
 او تقضم نيزج جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان يكون
 مما يفسد الماء وكذا الواقع فيها ذنب القارة او نحوه لا ينتشار النجاسة في جميع
 الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزح الماء كله على ما قدمناه
 من رواية الطحاوي وان وجدوا فيها قارة ميتة والحال انهم لا يدرون انها
 وقعت ولم ينتقم اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤوا منها منذ يوم ربهان فما
 زادوا الا الذي صلوة بوضوءهم منها منذ يوم وليلة وغسلوا كل شئ اصابه ماءؤها
 في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او تقضت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليايتها
 لو ما اذوه بوضوءهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه ماءؤها فيها وهذا كله عند ابي حنيفة
 وقال ليس عليهم اعادة شئ مما صلوه بالوضوء منها ولا غسل شئ مما اصابه ماءؤها
 حتى يتحققوا متى وقعت حملا على انها وقعت تلك الساعة فانتا وكانت ميتة قوتت برز
 او غير ذلك لان الحوادث تصادف الى قربة لا قات عند الامكان اليقين لا يزول بالشك
 الطهارة كانت متيقنة ووقع الشك في زوالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه
 نجاسة لا يدرك متى اصابته ولا بحقيقة ان الاحكام تنص الى اسبابها الظاهرة والوقوع وهو السبب
 الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر فيجاء الموت على السبب
 كمن جرح انسانا واستمر ذافرا حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل بغيره
 بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير
 بمدة فقرة عند عدم الانتفاخ بيوم وليلة لان ما دون ذلك ساعا لا يمكن التقدير
 بها التفاوتها عند الانتفاخ ثلاثة ايام لانه دليل تقادم العهد وما استوصى به من مسئلة
 النوب فقال الاملى هي على الخلاف ايضا فعنده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به
 منذ ثلثة ايام وليايتها وان كانت رطبة فذ يوم وليلة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم
 انها اتفاقية فالفرق ظاهر اذ الثوب بمراى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى
 لراها واليثر عايش عن بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا فاي تأتى في الرطبة لما استبر
 فينبغي ان يتجرى وقت اصابته عند وكذا عند ما اذا لا يتأى ان يقال يحتمل انها اصابته
 تلك الساعة بعد يمبها الا ان يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابه واذا وقعت
 بعرض او بعرتان في البؤ من بعرا لا يل والى انهم لم يتنجس البئر استحسانا والقياس ان

يتنجس لو وقع النجاسة في الماء القليل وجب الاستحسان ان آبار الفلوات ليس لها
رؤس حاجزة وتبعر المواشي حولها فتلق الرياح بعض ذلك فيها فجعل القليل عفو
للضرورة ولا ضرورة في الكثير كذا في الهداية وفيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار خلا
ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط ما اذا كان في الامصار فاختلف مشايخنا فيقال بعضهم
يتنجس اذا وقع فيها بركة او بعرتان لانها لا تخلو عن خائل وقال بعضهم لا لان البعر
شيء صلب على ظاهره رطوبة الامعاء فلا تتدخله النجاسة وقال الامام القمي
الاصح التسوية اي بين آبار الفلوات والبيوت وان وقعت اي البعرة والبعرة
في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها لون لم يتنجس اللبن ايضا
اي كما لم يتنجس البئر وهو مروي عن علي رضي الله عنه للضرورة اذ من عادتها
ان تبعد وقت الحلب والضرورة مقيدة بان يرحى من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ
الاسلام في المبسوط وان وقع في غير وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاوقات
فيل يعني فيه البعرة والبعرتان كالبيتر والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان
الاحتراز وروي عن ابي حنيفة البعرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء اي ماء البئر
ما لم يستكثره الناس لحوم البلوى ففي هذه الرواية إشارة الى ان حكم الرطبة ليس
كذلك وبيان حد الكثير وهو ما يستكثره الناظر قال في الكافي هو الصحيح في فتاوى قاضينا
الفاحش ما يستكثره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعرة
وبعرتين فهو فاحش عن محمد بن ابي ربيع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية وهو ما يستكثره
الناظر في المروي عن ابي حنيفة وعليه الاعتماد انتهى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلا
بين المشايخ بعضهم افق فيهما بالتنجس لشيوع النجاسة في الماء للرطوبة وللرخاؤ
في المنكسر بخلاف الصحيح اليابس وبعضهم سوى اي بين الرطب اليابس والمنكسر
والصحيح واختاره في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطب اليابس والصحيح
المنكسر والروث والخث والبعرة لان الضرورة تشمل لكل انتهى والارواث
بمنزلة المنكسرة لتخلخها وورخاوتها وكذا الاختاء واكثر المشايخ على انه لا يطلق
التسوية في كل موضع بل تعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى اذ كان فيه ضرورة
يتعد الاحتراز عنه ووقوع الحج في الحكم بالنجاسة كآبار الفلوات
الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للضرورة
واذا كان الاحتراز خير متعدد كآبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة

الطارق والاستعمال ففي منزلة الأثناء لا يعنى فيه القليل وهذا الذي ينبغي ان
 يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ما هي فيه الروث اذا كان
 صلبا فهو بمنزلة البعرة في الحكم وتقدم انه لا فرق بين وضع ستر الحمام والعصفور
 في البئر لم يفسد ماؤه لان ظاهره وهذا امد حسنا حدثنا الله افعى كما تقدم
 وان وقع خرد الدجاج افسد انه يحترق وليس فيه ضرورة لامكان الاحتراق
 وكذا اخر البط والاوز الاهلي بخلاف البري الطيار فان فيه ضرورة لان يذوق
 من الهواء وكذا اخر الخفاش وبوله لا يفسد المصير وكذا انه ذوق ماء الدواكل
 لحمه من الطير فانه طاهر في رواية سلاقة يحترق روي بواقص ثوابه فيها
 تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعني بوله ما يؤكل وحرم ما يؤكل من الطيور كذا في
 هنا هو الصحيح وقال بعضهم روي عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذوق سباع الطير يحترق
 بخاسة مخففة لا يفسد الثوب الا اذا فحش و يفسد الماء وان قل كسائر النجاسات
 الخفيفة فان حكمها يخالف الغليظة في الثياب دون الماء ولا يفسد الماء الاكثر
 ما لم يغيره كسائر النجاسات و يفسد الاواني وان قلى لا مكان صوفها عنه ولا
 يفسد ماء البئر لتمدن صوفها عنه وان يالت سنة او بقية او غيرها مما يؤكل
 لحمه في البئر تنجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صون
 البئر عن بول مثل هذه الحيوانات بخلاف الطيور لوميها بنجسها من الهواء الا عند
 محمد فانها لا تنجس عند لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عند علي ما مر وان قطرت
 دم او خمر في البئر ولو قطرة واحدة ينزع ماء البئر كله لان ماء البئر في حكم القليل
 ولو كان كثيرا ما لم يكن عشرين في عشرين وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقوع النجاسة
 وان لم يظهر اثرها فيه وفي الذخير وجنب نزع من البئر ولو افهم مع علم انه شر
 استقى دلو اخر فقاطر من حبله في بئر لا يتنجس البئر ان علي بن ابي طالب قد ينجس البئر
 المستعمل ايضا للضرورة لان التهور من مثله مستصحب ومنه ما رواه شيخ حبيب
 او محمد في البئر او دخل فيها الطلب الذي لو ينجس لم ينجس الحسن او الرضوان
 ابو حنيفة في رواية الرجل جنب الماء يتنجس قالوا لانه يارب الاقاقة الماء عسار
 مستعمل والاستعمال نجس فلا في بقية الاعضاء وهو يتنجس بالبركة في البئر في حرمه
 وقال في رواية اخرى يخرج من الجارية بقية شخص لا ينجس البئر
 المستعمل فعل هذه الرواية الثانية يجوز ان يفرق ان كان الحرام في البئر

ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو
 اوفق الروايات عندنا انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب الماء طاهر وهو
 مبني على ان ابا يوسف رحمه الله يشترط الصب وما يقوم مقامه في طهارة العصب
 فماله يوجد الصب وما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل ^{فلم} عنده
 يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكن فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحديث
 عند القرينة وفي الخلاصة ان قول ابن حنيفة كقول ابي يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة
 هو مشكل على اصله لانه لا يشترط الصب وقال محمد كلاهما طاهر الرجل الحزج ^{من الجنب}
 اذ الصب النية ليسا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا عنده الا باقامة التقنين
 وهو بالنية والفرض ان لانية هذا كله اذ لم يكن على بدنه وثوبه عند الوقوع والتمسك
 نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه وثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجيا بنحو من ماء
 تنجس الماء بالاجماع لما تقدم ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب
 ان كان قبل الانقطاع فكانا لطاهروا وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل ولو وقعت في البئر
 اكثر من فارة فقد روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع يلزم عشرون دلو او ثلثون فختم
 الاربع كحكم الواحدة وان كانت الفارات الواقعة خمساً ينزع اربعون دلو او خمسون
 الى تسع فختم الزائد على الاربع الى التسع كحكم الدجاجة فاذا كانت الفارات عشرا
 ينزع ماء البئر كله بمنزلة الشاة وعن محمد الفارقان اذا كانت كهيئة الدجاجة ينزع
 اربعون وفي الهرتين ينزع كل الماء كذا في التجنيس وهذا اقل من قول ابي يوسف فانه يفتقر
 ان الاربعين في الدجاجة وما قاربها والظاهر ان ابا يوسف افا اعتبر ذلك ايضا ومن
 الصغار التي تكون الخمس منها قد الدجاجة او نحوها فلا خلاف جند في الحقيقة وان
 كانت البئر معينة لا يمكن نزعها الا بعسر وحج عظيم اخرجوا مقلدا ما كان فيها من الباقية
 ابتداء النزع ثم ان المشائخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها اذ ذاك قال بعضهم يحقر
 حفره مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخصص في نزع الماء حتى قلا الحفيرة وتا بعض
 يرسل فيها قصبه ويجعل يبلغ الماء علامة ثم ينزع منها عشر دلاء مثل ان يناد الفص
 فينظر كم نقص فينزع لكل قد منها عشر دلاء وهذا ان القولان مرويان عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ينزع حتى يغلبهم الماء وقال بعضهم وهو عن ابي حنيفة ايضا يحكمه
 ذوا عدل من اهل البصرة بالماء فينزع منها يحكمها فان قالوا ان ما فيها ذلك
 الوقت الف دلو مثلا ينزع ذلك قال صاحب هذا بتر وهذا اي الاخذ بقول

العبد ليرى أشبه بالفقه قال في الكافي أنه الأصح إذا الرجوع إلى أهل البصرة أصل في كثير
 من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم التلغ قال الله تعالى فاستكروا أهل
 الذكوان كنتم لا تعلمون وفولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزع ذكره في الكافي أيضا
 وفي فتاوى قاضين أن يترتب نجاسة ماؤه فأراد أن يزحم للماء بعد زمان اختلافوا فيه منهم من قال
 يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين
 يصير الماء طاهرا وطهورا وشره ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فبقي فجاء من
 العبد فوجد الماء أكثر مما ترك منهم من قال يترحم كل الماء ومنهم من قال يترحم مقدار الماء
 الذي بقي عند النزح وهو صحيح انتهى وهذه القصة إذا هي بناء على أن المعتبر مقدار الماء وقت
 ابتداء النزع أولا على أن المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة أولا ثم قد علم منها أن الصحيح
 ما قاله في الكافي أن المعتبر وقت ابتداء النزع وروى عن محمد أنه قال يترحم منها ما شاء
 دلوا في ثلثمائة ذلوا إذا اجاب بذلك بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسر
 والروعيين أبي حنيفة أنه إذا نزح منها مائة ذلوا كيف وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها كذا
 في الكفاية فلهذا لا ينبغي الفتوى بالمائتين ونحوها مطلقا بل ينظر إلى غالب آبار البلد
 وهو ألا يسرع على الناس الأول وهو اعتبار مقدار الماء في كل يتر على حدة أحوط وإذا
 نزح بوفوع الفارة عشرون ذلوا وثلثون طهر الدلو والرشاء بالكسر والمد وهو الحبل
 وكذا تطهر البكرة ونواحيها ويد المستقي تبعا لطهارة البئر وكذا في كل موضع نزح مقدار
 وجب كذا في الكافي وفي وجوبه كذا إذا وصل إلى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزح الحبل
 ويحكم بطهارة البئر وتوابعها ذكره البرزقي قد تقدم آنفا عن فتاوى قاضين أن إذا بقي مقدار
 ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو واسع وهذا أحوط وذكر البرزقي أيضا
 لو نزحوا بدلو مخرق فإن كان يخرج فيه أكثر من نصفه فهو منزلة الصحيح وموت ما ليس
 دم سائل لا ينجل الماء ولا غير إذا وقع فيه فوات أو مات ثم وقع فيه وذلك كالسبق إلى البعوض
 والذباب والزبابير بجميع أنواعها والعقارب والخنافس والعلق وما شابه
 ذلك من الفراش وصغار الحشرات وقال الشافعي ينجسه لأن التحريم لا بطريق
 الكرامة آية النجاسة ولما قوله صلى الله عليه وسلم لسان يا سلمان كل طعام وشراب
 وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضؤه رواه الدارقطني
 لكن قال لم يرفع الأبيّة عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف انتهى وأما
 علي أيضا بجهاة سعيد دفعا بأن بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الأئمة كلهم

في
 باب
 النجاسة

ابن المبارك ويزيد بن هارون وابن عيينة ووكيع والاوزاعي وأبو حنيفة وأبو داود
 شعبة وفاهيمك بشعبة واحتياطه وقد أخرج له الجماعة إلا البخاري وأما سعد بن يسجد
 فذكره الخليل قال اسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فانتقلت لجهالة ولم ينزل الحديث عن
 درجة الحسن والحسنة لا تستلزم النجاسة كالتراب وكذا موت ما يعيش الماء إذا مات
 في الماء أو وقع ميتا فإنه لا ينجس ذلك كالسماك والضفدع أي البحري والسرطان والحية
 المائية وإن مات في غير الماء من الأطعمة والأشربة ففيه تفصيل أما السمك فإنه
 لا ينجس إلا خلاف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أحلت
 فإنه يقتضي طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر لا يؤثر في طهارة وأما الضفدع
 إذا مات في العصور ونحوه مما أعداء الماء فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد
 أولا قال المصنف وأكثرهم على أنه ينجس قال في الهداية لا يفسد المعدن قال الكافي إن
 تغليل بالعدم وهو غير صحيح وقاويله أن الموجب للتنجس وهو الدم موجود إذا لوث
 لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وأما يفسد الماء لأن الماء
 موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم قال في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسد ماء السمك
 مما يعيش في الماء غير الماء أيضا إذا مات فيه في الأصح لأن الدم فيه لأن الدم لا
 يعيش في الماء والذي يظن أنه دم فينبس بدم حقيقة لأنه إذا شمس يبيض الدم حقيقة
 إذا شمس يسود قال في الهداية والضفدع البحري والبري سواء وقيل البر يفسد
 الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون تولده ومثواه في الماء وما
 المعاشرون مائي المولد مفسد يعني كطير الماء ففي الجامع الصغير للقاضي
 طير الماء إذا مات في الماء يفسد في الصحيح من الرواية عن أبي حنيفة ولو مات في
 غير الماء يفسد باتفاق الرواة وبديقي كذا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء إذا
 وقع في الماء القليل فمن أبي حنيفة روايتان وعن محمد أنه لا ينجس عن أبي يوسف أنه ينجس
 فعلم أن الصحيح من روايتي أبي حنيفة كقول أبي يوسف والأخرى كقول محمد
 بينه وبين الضفدع ونحوه مما يعيش خارج الماء أيضا أن الطير لا يعيش داخل الماء فهو
 دمو بخلاف الضفدع ونحوه وذكر الاستيعابي في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه
 إذا مات في الماء وتفتت فإنه يكره شرب الماء وهو مروي عن محمد لا خلاف في الأجزاء الحرم كلها
 بالماء فربما ابتلعت يشرب مع أنها حرام وما يحتل فيه تناول الحرام يكره تناوله ويجب التحرز
 لأنه دعي حوله الحي أما الحية البرية التي لا تعيش في الماء إذا ماتت في الماء فإنها تنفس وهذا

القول بان الضفدع البرى يفسد والظاهر انه مختار صاحب لهذا بئر حيث اخرجه واخر دليله
وما اخر دليله فهو المختار عند وقال هو في التجنيس لو كان للضفدع دم سائل يفسد ايضا
مثله لومات حية برية لادم فيها في افاء لا ينجر ان كان فيها دم نجس ففقد وقال المصنف وكذا
الحية المائية اذا كانت كبيرة لها دم سائل مبني على غير الاصم الذي ذكره في الهذات وما على
الاصم فلا ينجر لان الدم لا يعيش داخل الماء والدم الذي فيها غير حقيق على ما هو قوله
وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اي بحيث يكون لها دم فانها تفسد الماء لما تقدم في
الضفدع البرى والحية البرية ثم الضفدع المائي هو الذي يكون بين اصابعه سترة
البرى بخلافه كذا في الفتاوى الظهيرية والذي يحصل ان الاصم ان ما يعيش بالسكن في
الماء لا يفسد مونة الماء ولا غير ولو كان في دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما لا يعيش فيه
ان كان في دم يفسد والا فلا وعرف في الخلاصة المائي بما لو استخرج من الماء يقوم من ساعته وان
كان يعيش وهو مائي وبرى فجعل بين المائي والبري كما آخر وهو ما يكون مائيا وبريا لكن لم
يذكر له حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالمائي لعدم الدمية على ما علم والله سبحانه اعلم

❦ فصل في الاسرار ❦

هو جمع سور بالهمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقية الشراب الذي بقيه
الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام في العرف ايضا وانواع الاسرار خمسة متفق
على طهارته ومتفق على نجاسته ومكروه ومشكوك مختلف فيه سور الادمي طاهر
بالانفاق سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او محدثا او طاهرا من جميع
الاحداث لان السور يأخذ حكم اللعاب لا خلاطه به ولعاب الانسان طاهر لتولد
من لحم طاهر اذ حرمة لكرامته لا النجاسة وقوله تعالى يا ايها المشركون نجس المراد انهم ذوقوا
معنوية وهو الشرك وانهم متلبسون بالنجاسة لعدم تظهيرهم من الجنابة ونحوها
فجعلهم كأنهم عين النجاسة مبالغة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة
ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كافر غير ملوث بنجاسة وصلى به جازت
صلوته كما لو حمل جنبا او حائضا اما لو تلوث فيه بنجاسة من خمر او
ميتة او غيرهما فشرب الماء ونحوه من فورة فان سورته يتنجس اما لو شرب
بعد تردد الريق في فمه وذهاب لا أثر فلا يتنجس سورته عند أبي حنيفة وابي يوسف
خلاف المحدث بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء وكذا سور ما يؤكل لحمه

من الحيوان طاهراً بالاتفاق كالابل والبقر والغنم لتولد الاعاب من لحم طاهر واما سور
 الفرس فمن ابى خيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قال المصنف انه
 في رواية نجس ليس منها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط على ما ذكره في الكفاية في رواية
 قال احب الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية الشلبي عنه وفي رواية هو كسور الحمار مشكوك
 وفي رواية وهي رواية الحسن عنه انه لحمه مكروه وتحمل هذه الرواية على
 كراهة التحريم كما صححه ضنا الهداية في لحمه ورواية الشلبي على كراهة التنزيه
 كما صححه البعض في لحمه وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهة
 وهو الصحيح من مذهب لان كراهة لحمه لكرامته وشرفه لكونه آلة الجهاد و
 كتب عداء الله لا كراهة فيه فيكون لعابه متولداً من لحم طاهر كلعاب الادمى فكذا
 سورة واما عندهما فهو طاهر بلا شك رواية واحدة لانه ما كولا اللحم عندهما وبه
 اى بكونه طاهراً اخذ بعض المشايخ بكل المتأخرين لما تقدم وسور الكلب الخنزير
 سائر سباع البهائم نجس باتفاق علماء اخلاقاً لما لك في الكوا والشافعي واخذ فيما
 عد الكلب الخنزير اما نجاسة سور الكلب فلا حديث الصحيحة في الامر بغسل الاقدام
 اراقة ما فيه لولوعة واما سور الخنزير فلنجاسة عينه على ما تقدم فلعابه متولد من لحم نجس
 ما خالطه واما سائر سباع البهائم فلنجاسة لحمها ايضاً على ما هو الصحيح ومن الوجوه
 الالزامية على الشافعي حديث القلتين حيث سئل عليه الصلوة والسلام عن ماء يكو
 في الغلاة تزد السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث فان الجواب بد
 ان يطابق السؤال او يزيد عليه فيندرج فيه للسؤل عنه غيره وقد قاله في شرطه
 فنجس ما دون القلتين وان لم يتغير وحقيقة مفهومة شرطه انه اذا لم يبلغ ما يقتبس من
 السباع وما رواه جابر عن ابنه عليه السلام سئل اتوضأ بما افاضت الحمار قال نعم وبما افضت
 السباع كلها اخرجته الدارقطني وكذا حديث انه عليه السلام سئل عن الحياض التي تكون
 بين مكة والمدينة فقيل ان الكلاب السباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في بطونها
 وما بقي شرا في ظهور اخرجته ابن ماجة فحملوا على الماء الكثير او على ما قبل تحريم
 السباع على ان الاول فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان والثاني معلول لعبد الرحمن
 بن زيد بن اسلم وسور سباع الطير كالصقور والبازي والشاهيين ونحوها وسور
 ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفارغة الخ
 الخلالة اى المطلقة غير المحبوسة والهرمة مكروه اى يكره التوضؤ به عند وجوده غير

وكذا شربه كراهة تنزيهة وهذا استحسان والقياس في غير الدجاجة المخلاة ان
 يكون نجسا لتولد للعاب من لحم نجس وجه الاستحسان في سباع الطيران لعابها لا تصيب ما تشربه
 لانها تشرب منقارها وهو عظم طاهر والكراهة افاهي لاحتمال كوفها اصاب
 نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة فان الكراهة
 لمجرد توهم ان منقارها متنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة بحيث لا يصل
 منقارها الى ما تحت رجليها لا يكره سؤها كذا احكى عن الامام الحاكم عبد الرحمن
 قال ليس المراد بكوفها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها حينئذ لا يؤمن ان
 يكون على منقارها نجاسة من جولا نفا في عذرات نفسها بل المراد ان تجلس للسكن في
 بيت يكون راسها وعقلها وماؤها خارجة لا يمكنها ان تتجول في عذرات نفسها وقال
 شيخ الاسلام في اللبث وانها ان كانت محبوسة لا تجد عذرات غير هاهنا تتجول فيها
 وهي لا تتجول في عذرات نفسها فلا يكره سورها اذ ذاك انتهى على هذا اساءت سباع
 الطير ايضا اذ اعلم انه لم يكن على منقارها نجاسة ينبغي ان لا يكره التوضؤ بسورها
 ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت
 تحت ابن ابي قتادة ان ابا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوء فجاءت هرة تشرب
 فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة فرائى انظر اليه فقالا تعجبين يا ابنة اخي
 فقلت نعم فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بنجاسة انها من الطوافين
 عليكم والطوافان رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح فقد علل صلى الله
 وسلم عدم نجاستها بكوفها من الطوافين فاذا نفى النجاسة عن الطوافين والطوافات لجمع
 وايضا يتعدى الاحتراز من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سؤا ليرة
 غير مكروه لتحذ كبشة المتقدم ولما روى انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء فتشرب
 ثم يتوضأ به رواه الدارقطني من طريقين احدهما ابو يوسف القاضي وضعفها بعد
 ابن سعيد المقبري وضعف الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع شيخنا ابو القاسم
 في اول كتابه المغازي السير من ضعفه ومن ثقتهم ورجح توثيقه وذكر الاجرة عما قيل فيه
 دوى الدارقطني وابن ماجه من تحذ حارثة عن عمرة عن عائشة قالت كنت اتوضأ أنا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد قد اصاب منه ليرة قبل ذلك قال الدارقطني
 وحارثة لا بأس به والجواب بان قد عارضه ما رواه الحاكم وصححه عن ابي هريرة
 قالت قال رسول الله صلى الله وسلم السنوسيع والمراد بيان الحكم دون الخلق والصورة لكن سقطت

قالت

النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة لان المتعلق بالسباع حكمان حكم السور وحكم اللحم
 فثبت في الهرة حكم اللحم وهو الحرمة لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السور شيئا
 النجاسة كسباع البهائم والكراهة كسباع الطير فاذا انتفى ارادة النجاسة قلنا تعين ارادة
 الكراهة وان اكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفور من غير ان تمكث ولمحس
 فمها يتنجس الماء لا اتصال اثر النجاسة من لسانها اليه وان مكثت ساعة ولمحس
 فيها فمكروه وليس نجس عند بل نجيفة وابي يوسف خلافا لمحمد بناء على التطهير ^{بغير}
 الماء فان فمها قد اغسل وهو طاهر على ما مر فاذا زالة النجاسة به جازة عند ما يقع
 شربها بفم طاهر خلافا لمحمد وابي يوسف وان كان يشترط الصب في طهارة العضو
 فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لمكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال
 ان امرار الريق باللسان بمنزلة الصب وسور الحمار والبغل الذي امة انا مشكوك
 فيه قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا كان طهورا ما لم يغلب للعاب على
 الماء في قتل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب عليه غسل راسه فهو طاهر بلا
 شك وهو الامم وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غسغ الثوب لم نجس
 سور الحمار والماء المستعمل ولبن الاثان بول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط وجعل الشك في
 في الطهوية تعارض الادلة فحديث خير في ابقاء القدر وروى بعض روايات انه عليه
 السلام امر ناديا ينادي بكفاها فانه راجس واه الطحاوي
 غيره يفيد النجاسة وقد غالب بن ابي حنيفة قال له عليه السلام هل لك من مال فقال ليس
 مال الاحميرات لي فقال عليه السلام من سمين مالك يفيد تطهارة الصحابة اختلفوا في طهارة
 ونجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس كل كلب في الباعة وعدة الخالطة فيلحق
 وليس كاهرة في شدة الخالطة ودخول المصانق فيلحق بها فوجب تقدير الاصول وابقاء
 ما كان على ما كان فلا يقال بانه نجس ما هو طاهر بغيره ولا بانه يطهر ما هو نجس بغيره
 الا النجاسة الحقيقية عند ابي حنيفة وابي يوسف لقلع اياها حقيقة كما في الخل بخلا
 الحكمة وقد تقدم حكم الشكوك في فضل التيمم وتقييد لبغل يكون امة انا فاذكر
 غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرميكة لا يكره لحم البغل
 للتلذذ بينهما فلهذا لا يصير سورة مشكوكا فيه انتهى والرواد لا يكره عند الامامين ^{في}
 بالفرس عند ابي حنيفة يكره كالفرس لا ان سورة لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح
 سورة الفرس كذا البغل الذي امة بقرة يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سورة مشكوكا لكونه

هذا قول صاحب الهداية والبغل من نقل الحمار فيكون منزلته فانه يفيد اعتبار الالب
 الا ان الاصل في الحيوانات الالحاق بالام كما صرحوا به في غير موضع وعرق كل شئ معتبر
 بسؤره فما كان سؤره طاهرا فعرقه طاهرا وسؤره نجس فعرقه نجس وسؤره مكروه
 فعرقه مكروه اى يكره ان يصل ويدنوا ثوبه ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا عرق البغل
 طاهر وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤره
 مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شئ معتبر بسؤره صح ان يقال الا ان عرق
 الحمار طاهر اى من غير شك وقوله عند ابى حنيفة في الرواية المشهورة اما هو
 ان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامامين يخالفان
 كما ذكره القندري اى ذكر ان عرق طاهر الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية
 وغيره ايضا وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروريا في حرا الحجاز و
 الغالب انه يعرق ولم يروا انه عليه السلام غسل يديه او ثوبه منه وقال شمس الائمة المحلو
 عرق الحمار نجس الا ان جعل عفوا في الثوب البدن للضرورة وهو رواية عن ابى
 حنيفة ايضا فانه روى عنه فيه ثلث روايات انه نجس نجاسة غليظة وانه نجس نجاسة
 خفيفة والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان الصحيح ان سؤره طاهر واما
 الشك في طهوريته ولا يتأتى ذلك في العرق فان جميع انواعه غير طهور ولبن الاقان
 اى الحمار نجس في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه
 طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح لما ارتفع فيه لغير المصنع بل في الهداية وكذا
 لبنه وعرقه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش قال في الهداية وكذا لبنه وعرقه لا يمنع
 جواز الصلوة وان فحش قال في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح
 واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه
 شمس الائمة السرخسي في المبسوط في تعليل سؤل الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه
 يدل على طهارته واعتباره بسببه يدل على نجاسته وذكر في المحيط ولبن الاقان نجس
 ظاهر الرواية وروى عن محمد انه طاهر ولا يؤكل وذكر الامام القزويني عن البردوي
 يعتبر في الكثير اذا حش هو الصحيح وعن عيين الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة
 لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضى خان في طهارة لبن الاقان روايان انتهى الذي
 الدراية هو ما ذكره عيين الائمة لان الحرم لا للكرامة مع صلاحية الاختداء آية النجاسة
 ليس فيه ضرورة كما في السؤر فيكون نجسا نجاسة مغلظة كبوله وان اصاب لثوب او لبن

شيء من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش اى ولو كان بحيث يعد كثيرا فاحشا
 لانه طاهر الا ان تركه الصلوة معه كما يكره الوضوء بالسور المكروه اكله وشربه وان يدع الهرة
 فحش يذنه او قوته ثم يصلي بيمين غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي
 وقيل كراهة تحريم على ما اختاره الطحاوي وما تقدم من الاحاديث يرجح الاول وان است
 الثوب او البدن شيء من السور المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان فحش وروى عن
 ابي يوسف انه قال يمنع اذا فحش بناء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احك الروايات
 عن ابي حنيفة في العرق والسور مثله في الحكم والصحيح ان الشك في طهوريته لا في
 طهارته بل هو طاهر قطعا وقد تقدم وان است الثوب او البدن شيء من السور ^{النجس}
 يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم لا تجاوز نجاسته غليظة والاصل فيه اى ما منع
 جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفو لا يمنع جواز
 الصلوة عندنا وعند ذفر والشافعي وكذا عند مالك واحمد تمنع النجاسة جواز
 الصلوة وان قلت اى ولو كانت قليلة لان النص للوجوب للتطهير لم يفصل بين القليل
 والكثير وكما في النجاسة الحكيمة ولنا ان القليل عفو اجماعا اذا الاستبراء بالحجر كانت
 بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التجزؤ عن القدر القليل منعذروا التقيد
 بالدرهم مروي عن عمرو بن علي وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيجوز على السماع
 اما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزئ فيعفى عن مقدار معلوم منها ولا حج في اذلتها بخلاف
 الحقيقية فافترقا ولكن ينبغي ان يغسل وان كانت اى ولو كانت النجاسة اقل من قدر
 الدرهم على ما تقدم في الاداب لها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها
 وان كانت قدر الدرهم يجب ان زادت يفرض حتى ان الثوب او البدن اذا
 اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه منها مقدار
 ما جمعت بتلك النجاسة التي اصابته ولا يصير جواب لو اى مقدارا ما اجمع بالنجاسة
 الاولى لصاد ذلك المقدار معهما او لصاد المجمع اكثر من قدر الدرهم منعت تلك
 النجاسة حينئذ جواز الصلوة بالاجماع لان المانع حمله النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في
 الصلوة وهو موجود ولو حصلت الاصابة في زمانين او في مكانين وقد روى عن ابي
 حنيفة انه غسل توبه من قطرة دم اصابته وكيف لا وقد كان رحمه الله في غاية الوجع
 والمحافظة على آداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان غسله ليس يفرض ان لا يغسله فانه
 ان اعدم فيه ليل الفرض لم ينعد كنية ليل السنية والاستحباب والتقى لا يتركه سنة ولا مستحبا

غير ضرورية فكيف من هو من اعيان المتقين ثم الدرهم المقدس به هو الدرهم
 الكبير الشهيل منسوب الى الشهيل بكسر اوله اسم موضع ذكره في المستصفى عن
 الجهادي وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع واذا
 التقدير به من موضع الاستنجاء قال النخعي استقبوا ذكر البقاع في محالهم فكم
 عنه بالدرهم الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قاله الفقيه
 ابو جعفر الهندواني بقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثله
 في النجاسة المستحقة ذات الجرم كالعدرة ولحم الميتة ونحوها ويقدر بالبسط والعرض
 المذكور في النجاسة الرقيقة التي لا يجرم لها كالبول والخمر والدم المائع ونحوها وذلك
 لان محمدا رحمه الله ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال
 الدرهم ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب لصلوة واعتبره من حيث الوزن
 فوفق الفقيه ابو جعفر بين كلاميه بما ذكرنا فقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح وان
 اصابه اي لثوب دهن نجس هو اقل من قدر الدرهم عند الاصابة ثم انبسط بعد ذلك
 حتى صار اكبر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة وحينئذ فلا يمنع جواز الصلوة
 بعد ما صار اكثر من قدر الدرهم وهو اختيار المرغيناني وجماعة وقال بعضهم يعتبر
 الصلوة وحينئذ يمنع الصلوة وبه اي بالقول الثاني يؤخذ لان مساحة النجاسة
 وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم والمعفو انما هو قدر الدرهم منها وما صلبه قبل
 الانبساط جائز لعدم القدر المانع اذا ذلك وتحقيقه ان المعتبر في المقدار من النجاسة
 الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل هو جوهر المتنجس عكس لكثيفة فليتأمل وان اصاب
 الدهن النجس الجلد وتشرب اي سرى الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده في
 السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختضبت بالحناء النجس
 او غيره من الخضائات النجسة او الثوب اصيب بالصبيغ بالكسر النجس ثم غسل كل
 من الاشياء المذكورة تلك مرات طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والثوب من الصبيغ
 النجس واليد من الدهن النجس والحضاب النجس وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن
 من اليد او متبقي في اليد والجلد و اثر الصبيغ في الثوب و اثر الحضاب في اليد لان
 الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب لجلد من الدهن فهو عفو
 لذلك بل والى اذ قد يتعذر زواله وذكر في المحيط يطهر الثوب اي المصوغ منه
 نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض الى الخالص

من لون الصبغ وكذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام
يخرج منه الماء الملون بلون الحنا وذلك لان المشقة اما توجد اذا كانت العين لا
تقول بالماء وما دام اللون يوجد في الماء ففي نزول به فلم توجد لمشقة الموجبة للعقم
عن النجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط في ازالة الاثر شي اخر غير الماء بل وان غسل اي لو
غسل الثوب او الخضاب ونحوه بالماء بغير حرص ولا صابون ونحوها حتى لم يبق في
الماء لون يظهر الا يرى الى ما روى عن ابي يوسف في تطهير الدهن النجس انه
لتنجس ان اذ جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن على وجه الماء
فيرفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بتمام
الدهن وعند محمد لا يطهر الدهن بوجه وقوله احوط وقول ابي يوسف اوسع
وهذه الصورة من صور تطهير ما لا ينصرف وقد ذكرنا ان الفتوى في علي قول
ابن يوسف مطلقا وذكر في الذخيرة رجل دهن رجله ثم قوضا وغسل رجله فلم تقبل
الرجل الماء جاز وضوءه لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء على العضو لا ثباته عليه فلا يصلح
مبطن اصابه في طهارته نجاسة اقل من قدر الدرهم فقد نزلت الى بطناته فصار النجس
باعتبار القدر الذي في البطنانة مع القدر الذي في الظهارة اكثر من قدر الدرهم يمنع ذلك
النجس جواز الصلوة عند محمد لان البطنانة في حكم ثوباً خرفصار كما لو كان في جيبه اقل
من درهم وفي قيسه كذلك ولو جمعا زاد على الدرهم وعند ابي يوسف لا يمنع لاربط
مع الظهارة في حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب النجس وجه الثوب هو اقل من الدرهم
فتعد الوجه الاخر بحيث لو اعتبر الوجهان زاد على قدر الدرهم فانه لا يمنع على
اختاره قاضي خان فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق قال قاضي خان
وقول ابي يوسف اوسع وقوله محمد احوط انتهى والوجه ان يفصل ففي غير المضرب يؤخذ بقول
محمد وفي المضرب بقول ابي يوسف لان التضريب يجعله ثوبا واحدا بالاتصال التام بخلاف
غير التضريب فان الاتصال فيه غير تام واذا لم يصب الثوب لم يصب النجس في ثوب طاهر يابس
فظهرت نداهته اي ندوة الثوب لم يصب على الطاهر ولكن لا يصير رطبا يسهل منه شي
بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسهل منه شي ولا يتقاطر اختلاف الشائخ فيه
والاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير اشادة الى خلاف
وكان وجهه القياس على ما سبق من الرطوبة بعد العصر المرة الثالثة بحيث لا
يتقاطر بعد العصر لكن يرد ان قياسها على الندوة الباقية بعد العصر المرة الاولى

لوجود النجاسة كما لها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر
 اول مرة ويحجب بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال بال غسل والعصر شيئا من الج
 النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالثة يعني عنها حينئذ واذا لم تكن ثابتة فابتدأ
 بالثوب كما في مسئلتنا فادامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعني
 كما في هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس بنهاية فالحاصل قياس
 النجاسة في ما هو ظاهر على انتهائهما فيما كان نجسا فليتأمل اذا فهم هذا يجب ان يعلم
 ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبلو
 لان النداء حينئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر كما لو عصر الثوب المبلول بالبلو ونحوه
 ينقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى والثانية وكذا ينبغي ان تقيد
 ايضا بما اذا لم يقطر في الثوب لظاهر النجاسة من لون وريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او
 متغيرا بريح فظهر ذلك في اظاهر يجب ان يكون نجسا كما لو غسل ذلك النجس لم يزل اثره ولم يبلغ
 حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذا هذا الحاقا للبداية بالنهاية على ما هو هذا
 وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يخفى انه قد يحصل بلل الثوب بعصره بريح رؤس
 ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقرب في مواضع بعضها ثم ترجع
 اذ احل الثوب ويبعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة النجاسة لظلالها
 افاطة عدم النجاسة بعدم نبع شئ عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعدم التقاطر
 وكذا حكم الثوب ليا بس ايضا اذا بسط على ارض نجسة بطبة بالماء فظهرت
 رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا ينحس لما قلنا وكذا لو نشر الثوب المبلول الطاهر
 على مكان يابس نجس فابتل من لكان لم يظهر عين النجاسة في الثوب وكذا ان قام
 على فراش نجس فغرق وابتل لفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش بعد
 ابتلاله بالعرق جسد لا يتنجس جسد وكذا اذا غسل رجله ومشى على لبد نجس
 فابتل اللبد لا يتنجس بجله وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت
 الارض من بلل رجله واسود وجب الارض اى بالنسبة الى لونه الاول لكن لم يظهر
 اثر البلل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس بجله وجازت صلواته بدون اعاد
 غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والطاهر يقيان لا يصير نجسا الا بيقين مثله
 واما ان صارت الارض طينا وطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله حينئذ
 يتنجس بجله ولا تجوز صلواته ما لم ينسلها ان كان قد راها معا وقرع عليها ما قبلها

من المسائل بان صار من بلل الثوب طين وتلوث به واصاب الجسد ببلل الفراش او الرجل
 بلل اللبد بعد ان صار بحيث لو عصر لسال حيث يحكم بالتجسس ذلك كله وقال في الذخيرة
 في رجل رمدت عينه فرمست بكسر الميم فاجتمع رمصها بفتحها وهو وسخ ايضا
 يجتمع في الموق اي في جانب العين مما يلي الانف قال يحسبان يتكلفت في ايصال الماء
 الى تحت الرمص ان لم يضره ايصاله كما يجب ان يتكلفت ايصال الماء الى الماق في حال
 العضة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا صاب الرجل
 في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الى جوف
 والدماغ ليس محل النجاسة وكذلك ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا
 ان خرج من الفم فعليه الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوضوء
 الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل
 الى الجوف كما في البلغم فينبغي انه اذا علم ذلك لا ينقض وان دخل ماء في اذنه عند
 الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل
 وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن مما هو ناقض فهو نجس
 وما لا فلا تناسب بيانه في مباحث النجاسة نعم ما بعد هذا ليس الا محض استطراد
 وهو قوله القرحة اذا برئت وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة
 لكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع الا اطراف الذي كأيخرج منه القيم فان
 منقعه غير متصل باللحم فتوضأ صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوء
 وان لم اي ولوم يصل الماء حال الوضوء الى ما تحتها اي الى ما تحت ذلك الجلد لانه
 لم يخرج عن كونه ظاهرا بدنه وما تحتها من كونه باطنا ولو توضأ الرجل ثم خلق
 رأسه او لحيته او قلم ظفره لم يجب امره بالماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك
 في محله الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر ادخل الفم في الخبز لتضمنه المبتدأ
 معنى الشرط كانه قال اي ماء سال من فم النائم فهو طاهر كيفما كان سواء كان متحللا
 الفم او مرتقيا من الجوف ولذا اقبله بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط انه ان جف و
 بقي له اي بعد الجفاف اترأى ريم او لون بان كان منتنا او اصفر فهو نجس و
 الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا عند ما خلا فالابي يوسف ووجه
 الثاني ان ما كان متغيرا فالظاهر كونه من المعدة وما خرج منها نجس استثناء هما
 البلغم للزوجته وهذا ليس كذلك على انه يكون من قرحة ونحوها ايضا وقال في

المتلفط هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان
 تغير الرائحة او اللون دليل انه من الجوف واما اذا علم انه من قريحة ونحوها فلا
 في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يؤكل
 لحمه ونحوه مما تقدم فانها مقدرة في المنع في جواز الصلوة معها بالكثير الفاحش
 الى الذي يستفحشه الطباع السليمة او طبيعة البتلى به وهذا هو الاصل المروى
 عن ابي حنيفة على ما هو دأبه من التفويض الى رأى المستعمل به حتى رواه انه كرهه تقديراً وقال
 الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن الهمام في شرح الهداية ورد عن ابي
 حنيفة هكذا في جميع النسخ والصواب على ما ذكره في الهداية وشروحه ووسائل الكتب الرواية
 انه مقدّر بشرب في شرب افاهي عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضاً انه مقدّر بذر
 في ذراع ورد عن محمد وهو مروى عن ابي حنيفة ايضاً ان القدر المانع يعتبر بالريح
 قال في الهداية وهو الاصح وفي الكافي وهو الصحيح لان الريح اقيم مقام الكل في كثير من الحكم
 كالثوب النجس اذا كان ربع طاهر او كخلق ريع الراعي في الاحرام وكشف ريع العورة ثم اختلف
 المشايخ في كيفية اعتبار الريح اى باى نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر ريع جميع الثوب
 المصاب وقال بعضهم يعتبر ريع الموضع الذي اصاب به ان كان ذلك ذيل ريع الذيل هو
 المعتبر في المنع وان كان دخريصاً او كافر ريع الدخريص والسك وكان البعض لقائلين بهذا
 ارادوا به ريع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد رجعهم ريع ادنى ثوب يتخوذ
 به الصلوة وهو ما يستقر العورة من السرة الى الركبة ووفق الشيخ كمال الدين بن الهمام
 بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان شاملاً للبدن اعتبر ريعه واركان
 ادنى ما يتخوذ فيه الصلوة اعتبر ريعه لان الكثير بالنسبة الى الثوب لمصايبه لان
 ريع الثوب الشامل كثير بالنسبة وريع ادنى ما يتخوذ فيه الصلوة كثير بالنسبة اليه وان كان
 قليلاً بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار والله اعلم بالشرط الثاني وهو الطهارة من
 الانجاس لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني وهو
 الطهارة من الانجاس افا يبين بعض احكام الانجاس في طهارة الاحداث استطراداً
 باعتبار ما يصدى الماء منها والانجاس جمع نجس بفتح الجيم وبكسر هاء فالاول اسم
 ولا تلحقه التاء والثاني صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل
 فيما تعرض له النجاسة الامبالغة كعوله تعالى افا الشركون نجس والثاني
 يستعمل في الذاتية والعرضية فهو اعم مطلقاً فيقال في نحو العذرة نجس

بالفم ونجسه بالكسر والخنزير نجس بالفم وبالكسر ولا يقال في الثوب الذي
 أصابته النجاسة نجس بالفم وإنما يقال بالكسر يجب أي يفرض على المصلي أي
 من يريد أن يصلي قبل الشروع في الصلوة أن يزيل النجاسة المانعة عن بدنة
 ثوبه والمكان الذي يصلي فيه أي عليه كما في قوله تعالى ولا تصلبكم في جزوع النخل
 أو المراد المكان الذي يقع فعل الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى
 ثيابك فطهر على أن المراد به حقيقة التطهير ويراد أيضا حال ارادة الصلوة
 الأمر على حقيقته أيضا وما قيل إن المراد فقصر ففيه عدول عن الحقيقة من غير
 ضرورة وإذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالأولية لا بال
 الزم للصلوة منه إذا لا تنفك عنها وقد تنفك عن الثوب إذا لم يوجد وعلى
 ذلك انعقد إجماع الأمة من غير مخالفة وكما يجوز إزالة النجاسة الحقيقية
 بالماء المطلق فكذلك يجوز إزالتها بالماء المقيد كماء الورد وماء البطيخ والخيار وبكل
 ما تبع طاهر يمكن إزالتها به كالخجل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى
 فصل المياه وكذا يجوز إزالتها بالنار أو بالتراب لأن المقصود قلع أثرها فاذا حصل
 بالنار أو بالتراب اجزأ وحصول ذلك في مواضع منها إذا تلطخ السكين ونحوه
 بالدم أو تلطخ رأس الشاة مثلاً به ثم أدخل ذلك التلخ النار فاحترق الدم
 وذا الأثر طهر لرأس والسكين ونحوهما بالنار لحصول المقصود وكذا إذا أصاب
 السكين دم فسم بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد أنه إذا أصاب يد المسافر
 نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب ويخصيص المسافر لأن الغالب عليه عدم ما ينزل
 به النجاسة من المائعات فيقللها بالتراب وليس المراد أنها تطهر بحيث يجوز ذلك
 مع وجود المائع أو أنه لا يجب غسلها بعد ذلك إذا وجد فان أبا حنيفة وأبا يوسف
 أجازا ذلك في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لا يوافقهما على ذلك فكيف يجوز هنا
 فيصل على ما قلنا من التقليل لضرورة عدم النزول كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وكذا إذا
 أصاب الخف أو نحوه من النعل والجرموق وغيرها نجاسة لها جرم كالعدرة والرشق
 ونحوها عن أبي يوسف أنه قال إذا مسح بالتراب أو بالرمل على سبيل المبالغة يطهر وعبد
 الله بن أبي يوسف المذكور فتوى مشائخنا ذكره في المحيط وعند أبي حنيفة أيضا يطهر
 بالذلك لكن إذا جفت النجاسة لا إذا كانت وطية وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل
 على سائر النجاسات ولهما ما روى أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

انه عليه السلام قال اذا اجاء احدكم الى المسجد فليستظر فان رأى في فعله اذى
 وقد راى لم يمسحه وليصل فها روى ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام
 قال اذا طلى احدكم الاذى بنعله او خفيه فطهورهما التراب لكن عدلا بوجيفة عن
 في الرطوبة لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف ما اذا جفت فاطما
 حينئذ تجتذب تلك الاجزاء الى نفسها وعمل ابو يوسف بالاطلاق لان التراب اذا
 بولغ في السمع به تجتذب تلك الاجزاء ايضا الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف
 وان لم يكن لها اى للنجاسة التي اصابته الخف جرم كالبول والخمر ونحوهما فلا بد من الغسل
 بالاتفاق وطيا كان او يابسا قال في الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من
 اطلاق الحديث بالتعليق وهو ان قوله عليه السلام فطهورهما التراب اى مزبل
 بنجاستها ونحوه نعلم بقينا ان الخف اذا تشرب لبولا والخمر لا يزيله للسمع ولا تخرجه عن
 اجزاء الجلد فكان اطلاق الخد مصروفا الى ما يقبل الازالة بالسمع وكان القاصي امام
 ابو علي النصف يحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب نعله النجاسة
 الرقيقة اذا مشى على التراب والرمل ولزق بعض التراب او الرمل بالنعل وجبت و
 مسحه بالارض يطهر ايضا عندنا في خيفة وهكذا اى كما روى بن الفضل عن ابي
 روى الفقيه ابو جعفر الهندى واعنه قال تشمل الاثمة السرخسى وهو الصحيح وعن
 ابي يوسف ايضا مثل ذلك الذى روياه عن ابي خنيفة الا انه اى باب يوسف لا يشترط
 الجفاف فيها اشترطه ابو خنيفة بل بمجرد ما استجد بالتراب الرمل لم يمسحه يطهر
 كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كما لا بد من الحمام في توجيهه ان المختار قوله اى
 يوسف في ذات الجرم لعموم البلوى ونعلم ان الخد يفيد طهارتها بذلك مع الرطوبة اذ
 ما بين المسجد والمنزل ليس مسافة تحجب في صدق قطعها ما اصاب الخف قطعا قاطلا ما يروى
 مساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى المذكور في الكفاية من توجيه استثناء الرقيقة ولا
 يخفى ما فيه اذ معنى طهور بطهر واعتبر ذلك شرعا بالسمع المصحح به في الخد الاخر يعنى رقا
 ابي سعيد قال وكما لا يزيل ما تشربه من الرقيق كذلك لا يزيل ما تشربه من الكيف حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفتوى والحاصل فيه بعد ازالة البعر كالحاصل قبل ذلك في الرقيق
 فانه لا يتشرب الا ما فى استعداده بقوله وقد يصيبه من الكيفية الرطوبة مقدار
 كثير يتشرب من رطوبته مقدار ما يتشربه من بعض الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار
 للفتوى عملا باطلاق الخد الطهارة بالذلك في الخف ونحوه سواء كانت النجاسة

ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجسدة بالتراب نحو
 رطبة كانت او يابسة وكذا يجوز ان التها أي إزالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والحت
 بنحو عود او حجر والفرك أي ذلك بعصته ببعض اما الحك والحت فانه في الخف و
 نحوه حتى اذا اصابته نجاسة طاهر فبيست يظهر بالحك والحت عند أبي حنيفة
 وابي يوسف خلافا للحمد استدلالا بما تقدم من البحث فانه يفيد ان زوال الجرم مظهر
 للنخل والحك والحت يزيلان له والرواية ذكرها في الجامع الصغير ولا خلاف بين أبي
 حنيفة وابي يوسف في اشتراط الجفاف هنا لان القطع بالحك والحت لا يتأق في
 الرطب وهذا كله اذا لم يبق اثر النجاسة من اللون والريح وان بقي ولم يزل الا بالغسل فلا
 يد من الغسل وذكر في المحيط محمد رجع الى قولهما في طهارة الخف ونحوه بالدلك للحك
 والحت بالري لما رأى عموم البلوى والحرج في التحريم اصابة الارواح ونحوها الخف
 النعل وفي لزوم الغسل ولبس البلوى اثر في التصفيف والتيسير وان انتظم البول على البدن
 او الثوب او المكان حال كونه مثل رؤس الابريج حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتصاح
 في الحكة ليس بشئ معتبر بل هو كمال انتصاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال
 اذا رجو من عفو الله تعالى اوسع من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب
 المصلي ولا يد على رجلها شئ من النجاسة واحدا لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله مثل
 رؤس الابريج اشارة على انه لو كان مثل رؤس المسالمة وقال الطهارة لا يد على انه لو كان مثل النجاسة
 الاخر اعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا للجرح واذا لم يعتبر لا يجمع مع غيره
 اذا وقع ذلك الثوب نحوه في الماء القليل فليل لا ينجسه لان اعتياد هذه النجاسة لما سفل
 عم الثوب الماء وقيل ينجسه وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان لدفع الجرح ولا حرج
 الماء كذا في الكفاية والتقيد بعدم ادراك الطرف ذكره المصنف في النوادر عن ابي يوسف
 قال اذا انتظم من البول شئ يرى اثره لا يد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال
 لو جمع كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة انتهى واذا صرح بعض الائمة يفيد له
 وعن غيره منهم تصريح بخلافه يجب ان يعتبر سيما والموضع ومنع احتياط ولا حرج في
 التحريم عن مثله بخلاف ما لا يرى كما في اثر رجل الذباب فان في التحريم عنه حرجا ظاهرا
 وانتصاح العناية في الماء والافاء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا
 يفسد وان استبان مواقع فهو كثير يفسد وغسالة الميت من الماء الاول والثاني
 الثالث فاسد وما يصيب في الغسل من ذلك قدر ما لا يمكن لاحته اذ عنه يكون عفوا

كذا في قاضي خان وأما الفرك فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب من المني به أي بالفرق
 إذا لمس المني على الثوب وهذا بناء على أن المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وبه قال مالك
 وأحمد في رواية وقال الشافعي وأحمد في رواية طاهر لما استدللنا نحن به على الطهارة
 بالفرك والحك وهو ما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها لقد رأيتني وأنا
 أحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً بظفر وما في صحيح أبي عوانة
 عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وامسح به أو اغسل
 سلك الحميك إذا كان رطباً ولو كان نجساً لم يكتف بفركه ولما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه
 سئل عن المني يصيب الثوب فقال إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق وقال إنما يكفيك أن تمسح
 بخزقة أو بأذخرة قال الدارقطني لم يرفعه غير إسحق الأزرق عن شريك القادوري البستي
 من طريق الشافعي موقوفاً على ابن عباس قال هذا هو الصحيح وقد روى شريك عن
 ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق إسحق
 الأزرق مخرج له في الصحيحين رفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة انتهى لأنه سئل
 خلق الإنسان وهو مكرم فلا يكون أصله نجساً ولنا أطباق الأحاديث الصحيحة عن
 عائشة رضي الله عنها كانت تغسله رطباً فإن ما تقدم في حد أبي عوانة رواه الدارقطني وغيره
 من غير شك ويبعد أن يكون غسله من غير غسله عليه السلام خصوصاً أنكر منها
 سيما ما في الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن صبياً أتوب فقال
 اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلوة وأثر الغسل في ثوبه إذا
 أن لا يحس بلل ثوبه مع التفاته عليه السلام إلى حال ثوبه الفحص عنه وعند ذلك يبدؤ
 السبب قد قرها عليه فلو كان طاهراً لمعها من ثلاث الماء من غير حاجة فانه مرفوعاً
 في مسلم عنها أنه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلوة في ذلك الثوب أنا
 نظر إلى أثر الغسل فيه فإن حمل على حقيقته فظاهره وأعلى حجازه وهو أمر وبذلك فهو
 فرع علمه لكن لقائل أن يقول ولئن سلم أنه فعله عليه السلام فهو عند الأطلاق
 لا يقتضي الوجوب كما علم في الأصول ذالاً ولا إلى الاستدلال بما روى الدارقطني عن
 عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما علي بن رباح في زكاة
 يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله يائي وأمي اغسل ثوبي من نجاسة أصابته قال
 يا عمار إذا يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني يا عمار
 ما انحاسته ودسوغ عيبيك والماء الذي في ركبتك إلا سواء وقال الدارقطني

لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مدفوع بانه وجد لمحتاج
 عند اطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسند ثنا الحسين بن اسحق التستري ثنا
 علي بن بحر ثنا ابراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد الى اخر ما ذكره
 الدارقطني سندنا وعلى بن بحر ذكره مسلم مقروفا بغيره وعلي بن زيد روى له الحاكم في المستدرک
 وقال الترمذي صدوق - ابراهيم بن زكريا وثقه البزار فلا يتردد التردد عن درجة الجبس فيقدم على
 حقه ابن عباس لانه مانع وذلك مبني وقوله انه مبدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون
 اصله نجسا ممنوع فان تكريمه يحصل بعد تطوير الاطوار العلوية نقطة ثم علقته ثم
 مضغة الى آخره قال الشيخ كمال الدين بن الطهام الا يرى ان العلقه نجسة وان نزل الى
 اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس ^{لنته} قال الفقير اما العلقه فان
 الاصم عندهم انها طاهرة فلا ينقص بها عليهم واما الدم فقد كان يتخالج النقص به
 عليهم في خاطري كثيرا ثم ظهر لي عدم ذلك فان النقي اذا لم يصل عنه وهو في محله
 ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الامنع استلزام كونه مكرما طاهرة اصله
 بل تخليقه في الاصل من شئ نجس ثم تشریفه باوضاع الكرامات ابلغ في المنه واليه
 الاسارة في قوله تعالى من ماء مهين انا خلقناهم مما يعلمون وفي ايضا الطهارة
 الكبرى بخروجها في دم الحيض بخلاف البول والذي والودي الى شاة لان تدبر حكمة الحكيم
 سبحانه وتعالى انا لو خصصنا الخلاق بما لم يخلق منه الانسان لم يضرنا وتخلص من قبم التلفظ
 بان اصل خلقه الانبياء من شئ نجس لله سبحانه للجد والمنة ثم قيل انما يطهر بالفرك اذا لم
 يسبقه مذي وعن هذا قال الشمس لامة مسئلة التي مشكلة لان كل فعل عيذى ثم
 معنى الا ان يقال انه مغلوب على مستهلك فيه فيجعل تبعات نتو هذا ظاهر فانه اذا كان
 الواقع ان لا معنى حق عيذ وقد طهر الشرح بالفرك يا سامع عدم خفاء ذلك عليه لزوم
 اعتبار كون المذي تبعا لوبال ولم يستنج بالماء قيل لا يطهر المذي الخارج بعد بالفرك
 قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم ينتشر البول على رأس
 الذكر ولم يجاوز الثقب يطهر به وكذا ان انتشر ولكن خرج المذي دفقا لانه لم يجز
 مروه على البول الخارج ولا اثر لم يره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته وكذا
 يطهر العنص من النقي اذا اصابه بالاحت والفرك بطريق الدلالة لان الضرورة فيه
 استد منها في البدن على ما قبل وقد يمكن ان يصفى ان البدن لا يطهر بالفرك وذكر
 مشله في الاصل لان حرارة البدن جازية رطوبة النقي الى البدن فيرق وتزول لزوم

ولا يتحقق بفركه استخرج ما تشربه واستحكم في مسامه بخلاف الثوبان المني يتخلله و
 رطوبته فيه لم تنفصل عنه فاذا لم يمس فيه رطوبته لم تتد اخل الثوب فاذا فرك زالت
 او قلت بخلاف سائر الخاستا فانها ليست بلزجة فرطوبتها تنفصل عنها وتستمر
 في الثوب ايضا ثم الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث اخرجها
 مع دليلها ولم يتعقبها وعادته تاخير ما هو الراجح وهو الوجه لان الطهارة بالق
 في المني وردت على خلاف القياس لذا ذهب مالك الى انه لا يطهر به طريق الدلالة
 ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعال في منيه ^{الله} عليه
 عليه سلم وهي محتملة لكون المني قليلا وكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل ان فضلا
 عليه الصلوة والسلام طاهرة فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل
 والكثير في حق غيره ام كيف تقوم الحجة للسافعي بطلان طهارته من كل احد والمزج من
 مذهبه اخضاصة عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صححه ^{الله} لقنا
 حسين وغيره وان كان اى ولو كان الثوب الذي اصابه المني ذا طاقين اى مبطنان فقد
 الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله القرقاشي لان ما نفذ الى البطانة
 من اجزاء المني خلافا لما قال لا يطهر ما سكر الى البطانة من رطوبة المني فالفرك لورقه كما قال
 الفضل في منى المرأة انه لا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة
 بالحس كما اذا اصاب النخمر يد فلحسه ثلاث مرات تطهر به بريقه كما يطهر فيه بريقه
 خلافا لمحمد على ما مر وما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية تطهير النجس
 بالغسل فان النجاسة اما ان تكون مرئية او غير مرئية فان كانت مرئية فطهارته تهازوا
 عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه لا يلزم استعمال
 ذلك ولا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص قال بعض المشائخ يغسل بعد زوال العين
 ثلثا قالوا بغير المرئية وعن الفقيه ابي جعفر يغسل مرتين كغير مرئية غسلت مرة
 في الخلاصة هذا اخلاف ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاثربة وحده
 طهر قال الشيخ كمال الدين الهمام وهو الاقرب لان نجاسة الحول المجاورة العين وقد
 زالت وحديث المستيقظ في غير المرئية ضرورة انه ما موده لتوهم النجاسة
 ولذا كان مندوبا ولو كانت مرئية كانت محققة وكان حكمه الوجوب انتهى فهذا هو
 المعقد واليه يشير كلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابي جعفر بان خلا
 ظاهر الرواية بعد ما قرأناه لو زالت النجاسة بمرة واحدة ثبتت صفة الطهارة

فضاءات النبي
طاهر

يجوز ازالة النجاسة

بالحس
بغير يسير

وان لم تكن النجاسة مريية اى ان لم يكن لها لون يخالف للون الثوب يغسلها حتى
يغلب على طنائه قد ظهر وهذا اذا لم يكن لها ريح ايضا فان كان يجب الغسل الى زواله
الاما يشق وهكذا الطعم وقيل اذا غسل الثوب من غير المريية مرة وعصر بالمباقة بظهر
كما هو قول الشافعي واحمد في رواية لان النجاسة تمت في الماء وتخرج معه بالعصر
الجواب منع تحقيق ذلك بالمرّة وقيل انه لا يظهر المذهب في ثلاث مرات ويعصر كل مرّة
المصنف هذا القول مغايرا للقول الاول وهو اعتبار غلبة الظن ومقابلا له حيث عطفه
عليه بقيل وقال والفتوى على الاول والظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر لتحقيق
انه ليس مغاير له بل هو سببه اقيم مقامه تيسيرا قال في الهداية وما ليس عمرى قطعا
ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا
يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبلة وانما قدره وبالثلث لان غالب الظن
يحصل عنه فاقم السبيل لظاهر مقامه تيسيرا ويتأيد ذلك بجهد بيت المستيقظ من
منامه انتهى فعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانما مقدرة بالثلث لحصر
ها في الغالب قطعاً للوسوسة وانهم اقاموا السبيل لظاهر مقام السبيل الذي في
الاطلاع على حقيقته عسركا لسفر مقام المشقة وامثال ذلك والتأيد بالحديث
كونه على السلام جعل الغسل ثلثا هو الرفع لتوهم النجاسة حيث جعله غاية للنهي عن عيب
اليدين في الاناء ثم لم يشترط الزيادة عليها فكذا عند تحقيق النجاسة يكون الغسل
ثلثا هو الرفع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلث لازالها لم تكن رافعة
للتوهم ثم اشتراط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد بن عيسى رواية
الاصول انه يكفي بالعصر المرّة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط ويتخرج على
هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او التثليث مع العصر كل مرّة
مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير للامام الترمذي من مسائل ما روى عن ابي يوسف
ان الجنبا اذا ترزق في الحمام وصب الماء على جبهته من حيث اى من جهة الظهر و
البطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الاذان يحكم بطهارة الاذان وان اى ولو
لم يعصره وقال اى ابو يوسف في موضع آخر اى في رواية اخرى ان صب الماء على
الاذن واهر الماء بكفيه فوق الاذان فهو احسن واحوط وان لم يفعل يجزئه وعلى هذا
ذكر شمل الاقوال في ان النجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه و
يحكم بطهارة الثوب قال الشيخ كمال الدين بن طهامة لكن لا يخفى ان ذلك اى الروى

عن أبي يوسف في الأزار الضرورة ستر العورة فلا يلحق به غير ولا تترك الروايات
الظاهرة فيروى المنتقى شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر الرواية
عن الكل وفي المنتقى أيضا ولو اصاب لبول ثوبه فغسله مرة واحدة في طهر جاز وعصر
يظهر وهذا قول أبي يوسف أيضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر
الرواية وقال أبو يوسف أيضا يغسله ثلاث مرات ويعصر كل مرة وعن محمد في
غير ظاهر الرواية أيضا أنه يغسلها إلى النجاسة غير المرئية ثلاث مرات ويعصر في
المرة الثالثة فقط فإن الثوب يطهر وقد تقدم أن ذلك غير رواية الأصول ثم
في كل موضع شرط العصر ينبغي أي يجب أن يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال
لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقته
حتى لو عصره صاحب حتى بلغ قوته وصار لا يقطر لو عصره هو ألا أنه بحيث لو عصر
من هو أقوى يقطر يظهر بالنسبة إلى صاحبه ولا يظهر بالنسبة إلى الشخص الأقوى لأن
كل أحد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف أحد أن يطلب من هو أقوى منه ليصير ثوبه
عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصرها ما لعصرها
ولتعذرده فقال وفي فتاوى أبي الليث خف بطانة ساقه ذكر الساق اتفاق أي بطنه
من الكرباس قد خفي جوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه أي في باطنه
والذي في نسخته الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح إذا المراد أن النجاسة
أصابت الخف ونفذت إلى بطناته من خروقه وهذه العبارة توهم أنها دخلت في باطنه ولم
تظهر فهي غير صحيحة بل الظاهر أنها تصحيف ماء نجس حتى تنجس الكرباس أيضا فغسل الخف
وذكره بالبدر ثم ماء الماء الخف ثلثا واهراقه لأنه لم يمتصيا لمعط الكرباس فقد طهر الخف
أي بجره جريان الماء ظاهره وباطنه ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعصره
قياسا على مسألة البساط على ما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى وروى عن أبي القاسم
الصفار أنه قال في رجل يتنجس ويجري ماء استنجائه تحت رجله من غير أن
يستقع تحتها وهو متخفف فيصيبه لك الماء خفه والحال أنه ليس بخفيه
خرق يعني فلم ينفذ ذلك الماء إلى بطناته الخفين له أن يصل مع ذلك الخف لأنه
ظاهر لأن الشان بالماء الأخير من ماء الاستنجاء يظهر الخف تبعا كما يظهر موضع
الاستنجاء استحسانا للضرورة وعموم البلوى ولما كان في قوله وليس بخفيه خرق
إشارة إلى أنه لو كان غرق لم يكن الحكم كذلك قال وفي المنتقى أن كان خفه له

خف السبخ متخرقا واضنا الماء الاستنجاء رجله ولقافة رجوت سعة الامر فيه
 بان الحكم ان الرجل واللقافة يطهران ايضا تبعا لموضع الاستنجاء لان الماء جار منه
 اليهما فاذا اصابهما ماءؤه النجس تنجس ما تم كما تزول نجاسته حتى يطهر ويظهر ماءؤه
 الاخير فكذاك هما حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشيئا الى الماء الاخير طالما
 لا يرى الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها ان البساط النجس اذا جعل في هرو وترك فيه
 يوما وليلة هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض الكتب الذي في فتاوى قاضي خان
 والحلافة وعامة الكتب ترك فيه يوما وليلة وهو الصحيح لعل الالف سقطت فذلك العا
 والاصل يوما وليلة باولا بالواو فاذا ترك يوما وليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير
 ولا تخفيف لتحلل النجاسة في الماء وزوالها بجر بانه ظنا غاليا قريبا من اليقين وهذا كله
 اذ لم يدرك النجاسة اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر لم يصل الى حد المشقة كما
 تقدم ثم الاستقناع على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها ولا
 فاين جريان ما غير كله طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرور في
 يسر جدا عقيب تكرر مياه نجسة بل الوجبة ذلك ما ذكرنا مع الضرورة والبلوى الغالبة و
 امر الاحتياط بعد ذلك غير خفي لو كان على يد نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة
 القميمة الى لا يريق من النجاس كذا غيره كلما صب الماء على يد فاذا غسل يد التي
 اخذ بها العروة فلما طهرت اليد وطهرت العروة تبعا لليد والتقيد بالوطبة ليس
 احترازا لانها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل فالحكم واحد هو انه متى حكم بطهارة
 اليد يحكم بطهارة العروة والكلمة قيد بما اذا لم يبق اثر غير شاق والافلوذالت الراجحة من اليد
 مثلا ولم تزل من العروة لا يحكم بطهارتها طهارة اليد الحصيد من القصب اذا اصابته نجاسة
 فحفت يدك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلاثا متواليا من غير احتياج الى تخفيف لانه
 صلب لا يتشرب النجاسة بل لو قد ان النجاسة اصلبت وجب القصب لم يتجاوز الى ظهره ولا تحلته
 يطهر بالمسح امفالة كما في السكين ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وان كانت
 النجاسة رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شئ آخر من ذلك ونحوه هذا اذا كان الحصيد
 من قصب وما اشبهه في الصلاة كالحصير المسح بالسامان وان كان الحصير
 من يودي وما اشبه ذلك في التماخل والرخاوة بحيث يشرب النجاسة كما يشربها
 الثوب يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاط منه فانه
 يطهر عند بني يوسف بناء على مكان تطهير ما لا ينصرف عنه وعليه الفتوى خلافا

عن
 علي بن
 الحسين
 بن
 محمد

لمحمد فانه يقول المستخرج للنجاسة انما هو العصر فما لا ينصرف لا يخرج منه جميع اجزاء
 النجاسة فلا يطهر قلنا بل التجفيف ايضا مؤثر في استخراجها فانه يخرج مع قطرات
 الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما يبقى من الندوة بعد لتقاطر معفو كما هو غير
 التقاطر ينقطع بالعصر فيما ينصرف ويغسل في غيره فاستويا ولا بد من زوال الاثر كما
 هو غير مرق وعلى هذا اقال في النوازل اذا اصاب الخرف او الاجراي غير المفروش نجاسة
 ان كان ذلك الخرف او الاجر قد يماى استعمالا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفت او لم يجف
 لان النجاسة على ظاهره فكان كالبدن في الاكتفاء بتكرار الغسل مع زوال الاثر من غير
 اشتراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديشا غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة
 فلا بد ان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال الدين بن ابيهم ينبغي تقييد
 القديم بما اذا تجس هو رطب اما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو كالجد يد لا يشترط
 اجتنابه اي الرطوبة حتى يظهر من ظاهره وذكر في المحيط يغسله اي الخرف والاجر على
 مقدار ما يقع اكبر رايه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قائمة مقام اكبر الراي و
 اشترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا رائحتها
 واشترط هذا مع اشتراط حقيقة اكبر الراي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود
 هذه ما لم يبلغ حد المشقة واما فيفيد مع ما يقوم مقام اكبر الراي هو الثلث كما قد منا
 فالحاصل ان زوال الاثر شرط في كل موضع ما لم يشق كيف ما كان التطهير وبأي شيء كان
 فالحفظ ذلك وقد اكررنا من تكراره لذلك وان وجد هذه الاشياء المذكورة من اللون
 الطعم والرائحة لا يحكم بظهارته اي الخرف والاجر المذكور اللهم الا ان يشق زواله كما تقدم
 مرارا وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاحد ولو صوره الحد يد اي ما يعمل
 من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها بالماء النجس مجوه بالماء الطاهر ثلث مرات
 فيطهر عند بي يوسف خلافا لمحمد فان عندنا لا يطهر ابدان بناء على ما تقدم واما ظاهر
 ثمره ذلك في الحمل في الصلوة اما في حق الاستعمال وغيره فانه لو غسل بعد التقوية بالنجس
 ثلثا ولو لا ثم قطع به بطيخ او غيره لا يتجلى القطوع وكذا الوقع في ماء قليل وغيره لا ينجس كما في
 الخضا ونحوه على ما هو الصلح معه فان كان قبل التقوية ثلثا بالطاهر لا يجوز صلوة بالثلاث
 وان كان بعد جازت عند بي يوسف رحمه الله بالغسل يطهر ظاهره اجماعا والتوبة
 يطهر باطنه ايضا عند بي يوسف وعليه الفتوى بل لو قل يكفي التمويه مرق كان له وجه لان
 النار تزيل اجزاء النجاسة بالكلية ثم يخلها بالماء الطاهر ولكن التكرار يزيل الشبهة

عن اصل وذكر في المحيط عن شمس لاغة السرخسي الارض اذا جفت اى بعد اصابة
النجاسة ولم يبين اثر النجاسة فيها نظهر سواء وقع عليها الشمس ولم تقع وقد
تقدم الكلام عن ذلك مستوفى في التيمم ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان
يصب عليها الماء ثلاث مرات وتجفف كل مرة بحرقه طاهرة وكذا الوصب عليها الماء
بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كسها ترابا لبقاء عليها فلم يوجد ربح النجاسة
الصلوة عليها ايضا وكذا الحصى اذا تنجست فنجفت النجاسة وذهب اثرها تطهير
اذا كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها لانه اذا ذاك ملحق بها في اطلاق
الارض فيعطى حكمها والحصى اسم جنس يجوز تذكيره وقانيته وكذا الثيل بكسر المثلثة
بعد هامشاة تحت ساكنة وبفتح المثلثة وكسر المشاة مشددة وهو النجيل والحشيش وهو
الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض ما دام هذا المذكور قائما على الارض لم ينفصل
فانه يطهر بالجفاف مطلقا سواء جفت بالشمس او بدورها اذا ذهب اثر النجاسة ذكر
الزبد ويسبي وغيره لان ما اتصل بالارض كان تبعها من الطهارة بالجفاف
ذهاب الاثر لا يذلل النص الوارد في الارض على ما تقدم وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل
انه قال الحمار اذا بال في الشيعة اى المكان الذي فيه الثيل ووقع عليها على الشيعة
الطل اى النداء تلك مرات ووقع عليها الشمس فنجفتها تلك مرات فقد طهر
الثيل الذي فيها ويخلف ما قبله من الاطلاق حيث شرطه فيه وقوع النداء ثم الجفاف
تلك مرات والاكثر على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا اى مكررا
ثابتا في الارض يطهر بالجفاف للحاقه بالارض ولذا يقال في العرف للنجاس على الجالس
الارض فاعطى حكمها واما ان كانت الحجر والجرة موضوعة على الارض وصنعا
غير مثبتة فيها بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان فينشد لا بد في طهارتها
من الغسل ولا تطهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل
هذه لا تنضم ارضا عرفا وكذا لا تدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على
حصة القرار فلا تلحق بها وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة اذا تنجست جازت
عليها بعد الجفاف وذهب اثر النجاسة كالارض لما قلنا في الاجر والحجر ذكر هذه
المسائل كلها قاصي خان وذكر في موضع آخر من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل
باسطر ان كانت الحجر التي تنقل وتحوّل تشرب النجاسة كحجر الرحي تطهر
بالجفاف وذهب الاثر كالارض وهذا بناء على ان النص الوارد في الارض

المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يحجبها فيقاس عليه ما يوجد فيه ذلك
 المعنى الذي هو الاجتناب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والاجر بالجفاف وهذا
 الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشريف الاجتناب وان كانت الحجر
 ما تشربت النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف كل مرة بالسحر
 بالكت الى ان ينقطع التقاطر لعدم المعنى المذكور الماء والتراب اذا اختلط وكان احدا
 نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح
 كما ذكره قاضي خان وهو اختيار الفقيه ابي الليث وكذا ابي يوسف ذكره في الخلاصة
 وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين الاطاهر وقيل العبرة للتراب قيل للعالمين ان الله
 والاكثر على انه ايها كان طاهرا فالطين طاهرا انتهى وهو اختيار ابي نصر محمد بن سلام قال
 البرازي وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة لصيرورته شيئا
 آخر وهو توجيه ضعيف اذ يقتضي ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او
 ذلك ان يكون الطعام طاهرا بصيرورته شيئا آخر وعلى هذا اساسا للركبات اذا كان
 مفردا نجسا ولا يخفى فساده قلله در الفقيه ابي الليث والله در قاضي خان حيث جعل
 قوله هو الصحيح مشيرا الى ان سائر الاقوال الاصححة لها بل هي فاسدة لان النتيجة تابعة لآخر
 المقدستين دائما والطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر او غيرها فطهر يكون ذلك المعنى
 طاهرا لا صحلا لا النجاسة بالنار وزوالها وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة ظاهرة فيه
 الطهر ولو احترقت العذرة او الروث فصار كل منهما مادا اومات الحمار في الملحمة وكذا
 ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب الخنزير لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث ونحو
 في البئر فصار حماة زالت نجاسته وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف فان عند
 الحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماد نجسا لانه اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة
 من وجهه فالتحقت بالنفس من كل وجه احتياطا واختار صاحب الهداية في التبيين
 ابي يوسف واكثر المشائخ اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشريعة رتب وصف النجاسة
 على تلك الحقيقة وقد زالت بالكلية فان اللحم عذو العظم واللحم فاذا صار من الحقيقة
 ملحا رتب عليه حكم اللحم وكذا الرماد حتى لو اكل اللحم وصل على ذلك الرماد جاز و
 نظيره النظفة نجسة وتصير علقته وهي نجسة وتصير مضغة فتطهر وكذا الخمر
 تصير خلا فعلم ان استحالة العين تتبع زوال الوصف المرتب عليها وعلى
 قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن نجس عليه يتفرع ما لو وقع

انسان او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل الحقيقة و لكن
 قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو ليس بصحيح الا على
 قول ابي يوسف قال في التجنيس خشبة اصابها بول فاحترقت و وقع رمادها في بئر
 يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحما اذا مات في الملح لا يؤكل اللحم وهذا
 كله قول ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البئر بوقوع
 ذلك الرماد وجواز كل اللحم وكذا الأجر المنفصل عن الأرض اذا تنجس يطهر بالغسل
 ثلثا والجفاف كل مرة لكن انما يطهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد
 ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط لانه ذو سمك يتشرب النجاسة الى
 باطنه فاذا زالت نجاسة ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو
 قام عليه المصلي جازت صلواته واما ما تشربه فباق في باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما
 كان في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتنجس وعلى هذا الوجه المصلحة لا تجوز صلوة
 لكونه حاملا للنجاسة وما قررنا ظهر الفرق بين الأجر وبين رماد العذرة عند محمد
 فان ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عنده لا يشوبها شيء من اجزاء النجاسة وباطنه نظا
 فلا يتنجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه حمار بال في الماء فخرج منه رشاش فاستامن ذلك
 الرش رش ثوب انسان لا يمنع ذلك الرش جواز الصلوة بذلك الثوب ان كثر حتى يستيق
 انه اى ذلك الرش بول وكذا الوبريت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا
 ان ظهر اثرها في تنجس الا فلا هذا هو المختار وبأخذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء حارا
 او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صدم شيء للماء افا هو من اجزاء الماء لا
 من اجزاء الشيء الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه وفي فتاوى قاضي خان فرق
 بين الجارى وغيره في بول الحمار بعد ما اطلق في رمى العذر فذكر في بول الحمار في الماء
 الجارى الحكم المذكور وذكر انه اذا بال في ماء راكد فاصاب لرش اكثر من قدر الدرهم
 انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل عكس اختا
 الفقيه في الجار والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين اى الروث
 فشي ذلك الفرس في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا لراكدا رشاشا من الثوب اى من
 الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في بطنه نجاسة
 فلا يضره ولا مضر هو الاول لما قلنا والقاعدة للطردة ان اليقين لا يزول بالشك و
 قد سئل ابو نصر الدباس عن غسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل

منها شيء أويصيبة من عرقها شيء قال لا يضره قليله وإن كانت أى وكانت قد شرعت
 في بولها وروها قال إذا جفت وتناثر وذهب عينه لا يضره أيضا وهذا يناسب ما
 اختاره الفقيه أبو الليث وذكر في الذخيرة إذا التقى الحجج المتناطح بالعدرة في الماء الحار
 فارتفعت منه قطرات فاصاب ثوب انسان أكثر من قد رآه قال أبو بكر يعني الرازي لا
 غسله إلا أن يظهر فيه اى في الثوب لون الجحاسة وقال نصير يعني ابن يحيى يجب عليه
 غسله والأصح قول أبي بكر لما تقدم أنفا وتقدم أيضا أن قاضي خان ذكر في الرشاش
 المتصاعد من رمى العذرة نفسها لا يفسد مطلقا ما لم يظهر أثرها وكذا ذكره في
 الخلاصة وغيرها فكيف بالحجج المتلوث ولو صلى أحد ومعه شعر انسان حال كونه
 أكثر من قد رآه جازت الصلوة لأنه ظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وبه
 اخذ الفقيه أبو جعفر الهندي وأبو القاسم الصغار وغيرهما من المشائخ وروى عن
 أبي حنيفة رواية شاذة أنه لا تجوز الصلوة به لأنه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى و
 ليس بصحيح فإن شعر الميتة إذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا وكذا
 العظم وقد تقدم جرة البعير كسرقينه لا اتصالها بمحل الجحاسة كالقئ والحجرة بكسر الحاء
 قد تفتت ما يعيد البعير بعد الابتلاع فيأكله ثانيا والسرقين السرجين بكسر الهمزة
 كأنما كان وهو معروف كذا حكم كل حيوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي هرارة كل حيوان
 كبوله للاستحالة إلى فساد بعد اتصاله بمحل الجحاسة كالدّم والسوداء ونحوهما من الفضلات
 سوى البلغم لما تقدم إذا وقع جلد انسان في الماء إن كان مقدرا للظفر فسد اى نجس في ذلك
 الماء وإن كان دون الظفر لا ينجسه والقياس أن ينجس مطلقا لأن جلد الانسان المنفصل
 نجس لأن ما بين من الحي فهو كهيئة ولا فرق في الماء بين قليل الجحاسة وكثيرها إلا أنهم
 استحسنا فيما دون الظفر للضرورة فإن التمر عن وقوع القليل متعسرا ومتعذر دون الكثير
 ففصلوا بقدر الظفر لأنه أقل قد يستقل بنفسه واسمه يشبه الجلد في الانقباض والحجج
 فجعلوا مقداره كثيرا لاستقلاله بكونه عضوا قاما وما دونه قليلا لعدم ذلك وفي استنباط
 الأدعي اختلاف المشائخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية
 انها ظاهرة لأنها عظم أو عصب هما طاهران من سائر الميتات سوى المخزوم من الانسان
 المكرم أولى وأما الخلاف بين أبي يوسف وحمد في حكمة صلوة من لعاب سببه وكان أكثر
 من قد رآه بناء على غير ظاهر الرواية وأما على ظاهر الرواية فلا خلاف وهو
 وقد تقدم وذكر في فتاوى البقالى قطعه جلد كلب اى غير مدبوغ ولا

مد إلى الترقى بجراحة في الرأس أي جعل لزقة فوق الجراحة بعيد ما صلى به أي بذلك الجلد إذا
 كان أكثر من قدر الدرهم وحدث أو بانضمام نجاسة أخرى وهذا ظاهر وإن صلى ومعه
 ستور أو حبرة ونحوهما لم يمس سور نجسا تجوز صلوة مطلقا أن جلس بنفسه وإذا
 لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة من حملها أما أن كان عليه نجاسة مانعة إذا ذلك فلا
 تجوز صلوته كما لو حمل صبيا لا يستملك بنفسه وفي ثيابه أو بدن نجاسة مانعة لأنه
 حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف المستملك فإن المصلي ليس حاملا للنجاسة التي ^{عليه}
 بخلاف جزو الكلب ونحوه مما سوره نجس إذا حمله للصلاة حيث لا تجوز صلوته لأنه حامل
 النجاسة التي هي له وما اتصل به لا يقال النجاسة التي في محلها غير معتبرة ولا يعطى
 لها حكم النجاسة ولذا أجازت الصلوة مع حمل الصبي والهرقة ونحوهما مع ما فيها من
 النجاسات المستقرة في مكانها لا نأقول سلمنا ولكن للعاب قد انتقل عن محله الذي
 نزل فيه واتصل بالغم الذي له حكم الظاهر بالنظر إلى ما يخرج من الباطن فاعتبر
 نجاسة وقد تنجس بها لسانه وسائر فنه فكان ما هنا إذا حمله لأنه بمنزلة الهرقة
 المتنجس ظاهرها بائنا إذا حملها وأما إذا جلس عليه بنفسه فصلى وإية أنه نجس العين
 كذلك لأنه حامله وهو نجاسة وأما على الرواية الصحيحة فينبغي أن تجوز صلوته
 لأنه غير حامل للنجاسة كما في الهرقة ونحوها على ما سبق وإذا لحست الهرقة كفت رجل
 أو موضع آخر من بدنه يكره له أن يدعها تفعل ذلك الفعل وهو النجس لأن ريقها
 مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا أيكره أن يأكل أو يشرب ما بقي منها مما أصابه
 لعابها من الأكل والماء وسائر الأثربة لأنه سوره ها وسوره ها مكروه عند الاختيار وذكر في موضع
 آخر أنها إن لحست عضو إنسان فضلى قبل أن يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلاة
 والاولى أن يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لأن الكراهة لا تنافي الجواز والمكروه تستحب
 إذا التبه وفعل المستحب أولى من تركه وذكر في الذخيرة إذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء
 أكثر من قدر الدرهم فاستجمر أي استنجى بثلاثة أحجار وانقاء أي موضع الاستنجاء ولم
 يغسله بالماء قال الفقيه أبو الليث في فتاويه يجوز له يعني من غير كراهة أن كان الغسل
 أفضل قال صاحب الذخيرة وبه أي بما قال أبو الليث نأخذ وفي هذه الإشارة إلى أن البعض
 يخالف في ذلك ولا أعلم فيه مخالفا وقد تقدم أن المقصود الانقاء عند قعود العبد ^{قد}
 تقدم ما يقوم مقام الحجر أيضا وهذا إذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحدث المعتاد ولم
 تصبه من الخارج أما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه أو أصابته من خارج كما

لو قلوت به بعد الخروج والانفصال فلا يجزى فيه الحجر ولا بد من غسله اجماعا لان
 الاكتفاء بالاجار لصورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس متكررا كذلك
 الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريم قبل ان يمس موضع الاستنجاء
 هل يتنجس من اليقته الموضع الذي غربه الريح ام لا يتنجس اختلف فيه المشائخ بناء على ان
 عين الريح نجسة ام طاهرة ولكن يتنجس بالمرور على النجاسة قلنا استقص الوضوء الاصل
 انها طاهرة وتنجس بالمرور اذا لو كانت نجسة لتقص الحشاء اذا لفرق في التجسس بين
 خروجه من اسفل او من فوق كالقئ ولهذا كان الاصم انه اى الموضع الذي غربه الريح
 لا يتنجس واختار شمس لامة الحلواني انه يتنجس وكذا الوهرت الريح و
 على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا يتنجس عنه والاصم انه لا يتنجس وذكر ان الهام في شرح
 الهداية مررت الريح بالعدرات واصابت الثوب ان وجد رايحهها نجس وما يصيب
 الثوب من بخارات النجاسة قيل نجسه وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا بناء على
 طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان على ما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى وذكر في موضع
 آخر ان علي بن يعيد الاستنجاء لكن لان عين الريح نجسة فنجست ذلك الموضع بل لان لما
 خرج منه الريح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس
 لكونه اتصل له الداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا فيكون حكما مجردا
 الوهم لان ذلك ليس بخالب لوقوع فلا يجوز ولا يحكم ما لم يتحقق او يغلب على الظن ان قد
 خرج مع الريح ذلك وكذا الحال اذا كان قد لبس سراويله حال كونها مبتلة فخرج منه
 ريم حيث لا يتنجس السراويل على الاصم ويتنجس على غير الاصم كما في موضع الاستنجاء وختا
 الحلواني التجسس كما تقدم واذا ارتفع بخار الكيف اى الخلاء او بخار المريط اى لمكان
 الذي تربط فيه الدواب تروث كالاصطبل فاستجمد ذلك البخار اى جمد في الكوة التي في
 السقف او الجدار او استجمد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه او
 بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة لكن يحتاج على قول
 محمد في رماد النجاسة الى الفرق بين اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية
 عند التحلل والاستحالة وتبديدا الحقيقة والاسم وذلك ان الاجزاء المائية اصل النجاسة
 والترابية تتبع لها فيها بدليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة ما هو نجس العين
 بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا الميوجد لليبوسة تأثير في التجسس في موضع
 ما وما وجد تأثيرها في التطهير بخلاف الرطوبة والاجزاء النارية بمنزلة الترابية

عند الثلاثة فإنه يغسل من ولوع الكلب وما أصابه لعابه سبعا أحد يهين
 بالتراب لكن استحيا بأعند مالك ووجوب أعند الشافعي وأحمد والحديث الصحيحين
 أناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أحد من بالتراب وهذا لفظ مسلم
 ولنا ما روى الدارقطني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في الكلب بلغ ذاك
 يغسل ثلاثا وخمسا أو سبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب عن اسمعيل وهو متروك
 وغيره يرويه عن اسمعيل فأغسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفا على الأئمة
 أنه كان إذا ولغ الكلب في الأناء أهرقه ثم غسله ثلاث مرات ورواين عدا في الكامل
 بسند فيه الحسين بن علي الكرابيسي ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 ولغ الكلب في أناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم يرفضه الكرابيسي
 الكرابيسي كما أجده حديثا متكررا غير هذا وقال لم أراه بأسا في الحديث انتهى قلنا
 أن نقول الحكم بالصحة ومند ما غاها في الظاهر ما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم
 بصحته ظاهرا وثبوت كون مذهب أبي هريرة ذلك قرينة تفيد أن هذا مما أجاده لروا
 الضعيف فيعارض حديث السبع ويقدم عليه في فقد السبع من قرينة أنه كان في ولا الأمر للتشد
 في أمر الكلاب حتى أمر بقتلها فإن التشديد في سؤرها يناسب كونه إذا ذلك
 وقد ثبت نسخ ذلك فإذا عارض قرينة معارض قدم على أن في عمل أبي هريرة على
 خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية للاستحالة أن يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم نسخ
 اذ ظنية خبر الواحد غاها بالنسبة إلى غير رأيه أما بالنسبة إلى رأيه الذي سمع
 من في الرسول صلى الله عليه وسلم فدلالة قطعية فلزم أنه لا يترك إلا لقطعه بالنسخ
 إذا لا يترك القطعي إلا لقطعي فبطل تجوزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده المحتمل
 للخطأ فلزم كون حديث السبع منسوخا بالضرورة وعلى هذا لو كان من الحق وخبره
 غيره من السماع المحكوم بجلسته سؤرها ولوعصر رجل العنب فادى بجله أي خرج منها الدم
 وسال ذلك الدم على العصور والحال أن العصور سليل وأنه لا يظهر أثر الدم فيه كنجس وهذا
 القول قول أبي خيفة وأبي يوسف كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه أنه ولم يكن العصور
 سائلا إذا ذلك أو ظهر أثر الدم فيه يكون نجسا ويمكن تطهيرا قال في الخلاصة إن وقعت الفأرة
 في دهن خمر فصارت نجسا تطهرا إذا رمي بالفأرة قبل التخلل وإن تفسخت الفأرة لا ياب
 ولو وقعت الفأرة في العصور ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت
 في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب في العصور ثم تخمر ثم

في معارضهم أنهم ينفون أن لا يظهر

لل في الخلافات لعلاء العالم انه لا يظهر انتهى فالحاصل ان العصور اذا نجس ثم صار
 صرا ثم تحلل لا يظهر وان توضع الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء
 الصائم من الشك والكراهة فيمنع ذلك ليس عليه غسل ما اصابه ذلك الماء المشكوك والمكروه
 ان المشكوك والمكروه طاهران الا انه يستحب ازالة الكراهة كما تقدم فيها اذ الحسنة الهرة
 وضوانسان انه يستحب ان يغسله ما نزل من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقي
 اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس بنجس والاصل ان النجس من الدم ما
 بان مسفوحا لقوله تعالى او دما مسفوحا فما ليس بمسفوح لا يكون حراما فلا يكون نجسا
 لان الاصل في الاشياء الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بجرمته او بنجاسته هكذا ذكرنا واول
 فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكينة لان سورة الانعام مكينة باجماع الاثلاث آيات
 هي قوله تعالى اقل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية
 وسورة البقرة والمائدة مدنيتان باجماع وذكر حرمة الدم فيهما مطلق عن قيد
 المسفوح فلم لا يكون تقييد منسوخا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعامة
 ينسخ الخاصة عندنا وفي القنية عن ابي بكر العياضي الدماء كلها نجسة مسفوحة
 او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاس الدم الذي ليس بمسفوح
 ظاهر وفي الايضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن ابي يوسف يعفى في الاكل و
 الشاة فيها ايضا صلى الله عليه وسلم عن عقبة بن نافع عن ابي هريرة عن ابي يوسف عن ابي
 منه وما بقي لا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها كان يرمى في برمتها صفة لحم
 العنق وفيه وفيها ايضا الوصابة دم القلب بنجس لان الطاهر ما بقي في العروق ومتلظا باللحم فلما
 السائل فلا انتهى فالحاصل ان في كون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشائخ والذكية
 مشى عليه قاضيان وكثيرا طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الائمة الثلاثة
 يؤخذ ذلك من عدم نقض الوصوف بالدم غير السائل وان ما ليس بمسفو قد ليس بنجس ولا
 الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في المحيط صاحبه قال واما في بعض الكتب
 الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشيء اي ليس بشيء يضرب
 او بنجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا في
 طاهر وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى
 في الملتقط ولو صلى وهو اي والحال انه حامل بجل شهيد وعليه اي على الشهيد دماء
 تجوز صلواته وذلك لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله

قل تعالى

عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا
على خلاف القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام زملوهم
بكلوهم ودمائهم الحديث فاذا انفصل عاد الى القياس على سائر الدماء لان تلك الضرورة
وقال صاحب الملتقط في موضع آخر امرأة صلت وهي حامله صبي وثوبه لصبي نجس
جازت صلواتها وقد قد منا ان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك بنفسه حينئذ هو
الحامل للنجاسة لاهي بخلاف ما اذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا يجوز صلواتها اذا
حملته قد ركن لانها حينئذ هي الحاملة للنجاسة فان غير المستمسك بمنزلة الجاهل فكأنه
حملت متعة بعضها نجس اذا اصيل مصارين شاة ميتة بان ازال عنه النتن والفساد بعلاج
فصل بها اي معها جازت صلواته لانها صارت كالجلد المدبوغ قال قاضي خان وكذا
لو اصيل المشاة ودبغها وجعل فيها اللبن او السمن وكذا الكرش انتهى ولو صلى ومعه
فارة مسك يعني النافجة جازت صلواته اذا كانت نافجة حيوان مذبوح لطهارتها اما
ان كانت من ميتة فان كانت يابسة فكذلك لانها حينئذ مدبوغه كزوال الرطوبة و
الفساد وان كانت رطبة لا تجوز الصلوة معها لانها نجسة قال قاضي خان وللمسك
حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها
وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
وذا كوت بعض الاخوان من المغاربة في الزباد فقلت يقال انه عرق حيوان محرم الاكل
فقال ما يحيله الطبع الى صلاح كالظبية يخرج عن النجاسة كالمسك انتهى امرأة
صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته اي لم يصوت والمراد
انه لم تعلم حيوته عند الولادة فصلايتها فاسدة سواء غسل ولم يغسل لان نجس
على كل حال ولذا لا يصلي عليه وذلك لكونه نفسا من وجه وجزا من وجه فعمل
بالشبه الاول في حق الغسل والثاني في الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه
وعليه اخذ بالاحتياط في الموضعين وكذلك تكون صلواتها فاسدة ايضا ان
استهل بان علمت حيوته بصوت او حركة ولكن لم يغسل لان نجس فان الصحيح
ان الانسان نجس بالموت كسائر الحيوان الا ان المسلم اذا غسل يحكم بطهارته
كرامته بخلاف سائر الميتات واما ان كان الصبي قد استهل وغسل فصلواتها
حينئذ تامة للحكم بطهارته ذكره في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا اما ان
حمل الصبي كافرا ميتا فلا تجوز صلواته سواء كان قبل الغسل او بعده لانه لا يطهر

فصل في ما اذا
مات الشهيد ما
متصلا بطاهر
اذا انفصل عنه
نجس سائر الدماء

فصل في ما اذا
مسك حيوان على كل
حال يؤكل في الطعام
ويجعل في الادوية

بالغسل كسائر الميقات و ذكر في نوادر أبي الوفاء قال يعقوب يعني أبا يوسف لو صلى
 في جلد خنزير مديون جاز وقد أساء بناء على أنه يطهر بالبدن باغ عنده في غير ظاهر
 الرواية وقد تقدم وقال أبو حنيفة رحم ومحمد رحم لا يجوز صلوة فيه ولا يطهر بالبدن باغ عنه
 حران هذا هو ظاهر الرواية عن أبي يوسف أيضا ولو صلى ومعه بيضة قد صارت حيا
 بالحال المهملة أي صفارها دما يجوز صلوة لأن النجاسة ما دامت في معدنها لا يعطى
 لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا يجوز صلوة لأنها نجاسة في غير
 معدنها فتعتبر رجل صلى في ثوب محشو فلما أخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة
 يابسة فالحكم أنه إن كان في ذلك الثوب ثقب أو خرق يعيد صلوة ثلثة أيام و
 لياليها هذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فإنه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق متى ماتت
 في الثوب كما في البرء والآي وإن لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق أو كان ولكنها في
 موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب من الصلوات
 اتفاقا لظهور أنها فيه من قبل أن يخاط الموضع الذي هي فيه ومن لم يجز ما يزيل به
 النجاسة أو ما يقللها من مائع نزيل طاهر صلى معها لأن التكليف بقدر الوسع ولم
 يعيد وهذا بخلاف ما إذا لم يجد ماء يتوضأ به ولا ما يتييم به حيث لا يصلح عند أبي حنيفة
 رحم وعندهما يصلح تشبها بالمصلين ثم يعيد إذا وجد ما يطهر به لأن الصلوة تشترط
 مع النجاسة الحكيمية أصلا لغلطتها بزيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر
 يعني بهذه المسئلة المذكورة أن الرجل إذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر
 قيد به باعتبار الغالب والأفلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء أو مائع
 نزيل أو كان معه ماء وهو يخاف العطش حالا أو مالا على نفسه أو من تلزمه
 مؤثته فإنه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة ويجوز أن يصلح بها وإن كانت النجاسة
 في حالة المذكورة بالثوب وليس له ما يستر به عورته غيره فإنه ينظر إن كان أقل
 من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم إن شاء صلى به و
 إن شاء صلى عرياناً لأنه متردد بين مخطورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة
 فيختار أحدهما وإن كان ربعه طاهرا وثلاثة أرباعه نجسا تجز الصلوة عرياناً لأن
 الربع يقوم مقام الكل كما في خلق رأس المحرم بل يصلح به بلا خلاف وعند محمد وزفر
 والثلثة يصلح به في الوجهين ولا يجوز له أن يصلح عرياناً ولو كان جميع الثوب نجسا
 لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلوة عرياناً ترك

فروض وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو الافضل
من الصلوة قاعدا بايماء وهما ان النجاسة وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حالة
الاختيار واستويا في المقدار اذ قليل كل منهما عفو دون كثيره فيستويان في حكم الصلوة
وترك القيام ونحوه ترك الخلف وهو القعود والايماء والفوات الخلف كلا فوات
وان كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من حل النجاسة كما ان في الجانب الآخر
قصور الجملها مع احراز فضيلة الاصل فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا
لان فرض السترة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار
من طرق محمد ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر ولو كان
ربعه لو كان طاهرا لا يجوز الصلوة الا فيه فكذا هنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في فساد
الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار قلنا خطاب الستر للصلوة ساقط للنجاسة
ايضا فصار العراء كالستر واذا كان الربيع طاهرا توجه الخطاب بقدره وسقط بقدر
النجس فرجنا الوجوب احتياطا وقل محمد احسن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وفيه نظرا في قوله ان قوله محمد احسن اذ عورض بسقوط خطاب الستر وتقريبه
ان المعلوم انما هو توجه خطاب الستر للصلوة بالطاهر حالة القدرة على الطهر
فاذا لم تكن فالعلوم حينئذ انتفاء خطاب الستر للصلوة بالطاهر ولا يقدر على انبات
تعلقه بالنجس حينئذ لا ينقل خطاب مخصوص فيه ولا نقل فيبقى على النفي الاصل
لان نفي المدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي واما اذا كان الربيع طاهرا فلا بد
كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به انتهى وهذا انما يتم
ان لو كان الدليل الموجب للستر في الصلوة دليلا مقيدا بالساتر الطاهر وليس كذلك
بل الذي استدلوا به على وجوب الستر وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق
عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة الساتر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك
فطهر وعدم القدرة على العمل بنص اوجب حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص
آخر مطلق فالتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر العجز اللهم ان يقال في
لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الطاهر ليس بزين بل هو شين
فيثبت ان الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيد بالساتر الطاهر بطريق
لا اشارة وان صلى عريانا لعدم الثوب او لنجاسة فانه يصلي قاعدا يومي بالركوع
والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في المريض العاجز

عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وآبن عمر انهما قال العارى يصلي
 قاعدا بالاياء وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن انس رضي ان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر
 عراة فصلوا قعودا بالاياء قال سبط ابن الجوزي رواه الخلال في المجتبى يصلي العراة
 وحدا نامتباعدين فان صلوا اجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا على قعود المريض اذا
 امكنه وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته
 الغليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة الستر فيها على
 كيفية القعود في الصلوة وهي المذكورة في شروح الهداية وغيرها سواء صلى قاعدا
 او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح خلافا لمن قال
 القعود والاياء امانا هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه
 لا اعتبار بستره الظلمة وان صلى العارى قائما اجزاه سواء ركع وسجد او اوما
 بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز لان في كل فعل منزلة وخللا من وجه
 فيتحيز الاول وهو الاياء قاعدا افضل لان الستر وجب لحق الصلوة و
 حق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا للصلوة فكان الاول اقوى ولان ترك
 الادكان الى خلف وهو الاياء وترك السترة الى خلف فكان ماله خلف اولى بالترك
 مما ليس له خلف عند التعارض ولو قام على شيء نجس وصلى لا يجوز لان طهارة
 المكان شرط فاذا فات لا يجوز الصلوة لفقد الشرط والراد اذا كان النجس قد امانعا
 ولو صلى على شيء مبطن في باطنه قدر اى بطانة نجاسة مانعة ينظر ان كان
 ذلك البطن محيطا اى مضربا لا يجوز صلاته اذا كانت النجاسة تحت موضع
 قيامه لان البطا ترحينئذ مع الطهارة في حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة
 في الطهارة وهو قائم عليها وان لم يكن ذلك البطن محيطا جاز صلاته لانه
 في حكم ثوبين بسط الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة ما لو بسط الثوب
 الطاهر على ارض نجسة وحينئذ يشترط ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة
 ولا ريحها كما في البسط على الارض النجسة قيل هذا كله قول محمد وعن ابي يونس انه لا يجوز وقيل جواب
 محمد فيما اذا لم يكن مضربا وجواب ابي يونس في المضرب فلا خلاف حينئذ كما ذكرنا ولو سجد
 على شيء نجس نجاسة مانعة تفسد صلاته سواء اعاد سجوده على شيء طاهر او لم

بيان ان ابن
 العارى قاعدا كيف
 يقعد الخ

يعده عنده إلى حنيفة ومحمد رح لا تراه ركناً مع النجاسة ففسدت الصلاة
فساداً بأكمله الوادع مع كشف العورة أو نجاسة الثوب أو البدن حيث تفسد
أجمعاً وقال أبو يوسف لم يأنع سجوده حين علم أنه سجد على النجس على شيء
طاهر لا تفسد صلاته لأن سجوده على النجاسة كعدمه فإذا سجد على الطاهر صار
كأنه إنما سجد لأن وهذا بناء على أن بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة
عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزئ وإن كان موضع

قد مبرور كبتية طاهر أو موضع جهته وانقر بنجاسة فقد روى عن أبي حنيفة
أنه قال يسجد على أنفه لأن الإقصار على الأنف من غير عذر بالجهته في السجود
جائز عنده ويجوز صلواته لأن موضع الأنف أقل من الدرهم خلافاً لما كان عندهما
الإقصار على الأنف في السجود بلا عذر في الجهته لا يجوز وفي رواية عن أبي حنيفة
رحم الله أيضاً أنه لا يجوز لأن السجود لم يقع إلا على النجاسة فلا يجوز وإن كانت
أقل من قدر الدرهم وهذه الرواية أصح لأن عفو قدر الدرهم إنما يعتبر فيها إذا
تأدى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة أما إذا لم يتأد فلا لأن السجود على النجاسة
كلا سجود وإن كان غير مفسد فالحاصل أن موضع الأنف لما كان أقل من قدر الدرهم
فنجاسة لا تفسد الصلاة إذا اتصل الأنف به إلا أن الإقصار على الأنف إنما يجوز
عنده إذا كان سجوداً ووقع العضو السجود به على النجاسة لا يكون سجوداً وإنما يكون
سجوداً أو وقع على الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجهته أقل من قدر الدرهم
حيث يجوز بالاتفاق أو كان موضعها كله نجساً وموضع الأنف طاهر حيث يجوز عنده فلا
لها وإن كان موضع أنفه نجساً وسائر المواضع أي باقي المواضع طاهر أجاز فعله و
صلاته بخلافه لأن الإقصار على الجهته في السجود جائز بالاتفاق فكأنه اقتصر عليها
ولم يسجد على الأنف وموضع الأنف أقل من قدر الدرهم فلم يضرب اتصاله به وقد كثر

الائمة السرخسي أنه إن كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته لأن
وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة
موضعها وإن كان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون هذه يعني
رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية شاذة قال الشيخ كمال
الدين ابن الهمام وليعلم أن عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين لو اليدين لم يثبت الفقهاء أبو
الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود قال وفي التجنيس إذا لم يضع ركبتيه

هذا بناء على أن النجس
على النجس تفسد السجدة
ولا الصلاة عنده
عندهما تفسد الصلاة

عند السجود لا يجزئ لا فاما بالاسجد قال وفي التجنيس لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزئ لا فاما
 امرنا بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقيه في الليث وقوى شائنا على انه يجوز لا ولو كان
 موضع الركبتين نجسا جاز قال يعني صاحب التجنيس الفقيه ابو الليث ينكر هذه الرواية انه اذا كان
 موضع الركبتين نجسا يجوز انتهى نقل الشيخ كمال الدين قال المصنف والصحيح ان يقال ان كان يعني
 النجس في موضع ركبتيه لا تجوز صلوة وسكت عما اذا كان في موضع يديه وفي فتاوى قاضينا
 واذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت
 النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع اليدين ولا يجعل كانه لم يضع
 العضوات انتهى فعلم انه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في النجاسة
 المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة
 حملها وان كان وضع ذلك العضو بفرض وان كان موضع احد قدميه نجسا
 لا تجوز صلاته اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه تجوز صلاته لان الفرض وضع
 احد القدمين في السجود او في القيام حتى لو رفع احداهما جازت صلاته ولكن مع
 الكراهة وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم
 وقد تقدم نقل قاضينا وهو ظاهر كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق اقل
 من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا اذا كان الثوب ملبوسا وهجولا اما لو كان مفروشا
 تحت قدميه فان كان مضروبا فذلك والا فلا لان الطاق الاسفل حينئذ غير معتبر للحائز
 فبقى ما في الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم وان افتتح الصلاة في مكان طاهر ثم نقل قدميه
 فجعلهما على شيء نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدرا ما يؤدي ركننا اي مقدار
 اداء ركن جازت صلوة اتفاقا ولم تفسد لان المكث اليسير على النجس الكثير معفو كما المكث
 الكثير مع النجس اليسير والا اي وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدرا ما يؤدي ركننا
 لان نفي النفي اثبات فلا اي فلا تجوز صلوة وهذا عند ابى يوسف وقال محمد رحم
 تجوز ما لم يؤدي ركننا على ذلك الحال لانه لم يؤدي جزءا من الصلاة مع المانع فلا تفسد
 ولا ييوسف ان المعفو هو المقدار القليل من الزمان والذي يمكن فيه اداء الركن
 كثير فلا يعني سواء ادى الركن او لم يؤدي وكذا ان رفع نعليه وعليهما قد رمان ان ادى
 معهما ركننا فسدت صلاته اتفاقا وان لم يؤدي معهما ركننا فان لم يمكث مقدرا ما
 يؤدي ركن لا تفسد اتفاقا وان مكث قدرا ما يؤدي ركن تفسد عند ابى يوسف وان
 لم يؤدي خلافا لمحمد رحم والمختار قول ابى يوسف في الجميع لانه احوط وقال في فتاوه

فان الفضل وضع احد
 القدمين في السجود
 او في القيام حتى لو رفع
 بها جازت صلوة
 وكن مع الكراهة

اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس اى من غير ان
 يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده جازت صلاته اذا كانت تلك النجاسة
 يا بستر بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ما عدا مكانه لا تشتط طهارته و
 مكانه ما يفتقر اليه في أداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعي ثم فان عند لا يجوز
 صلاته في الحالة لان ثيابه ما يتحرك بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على
 فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم بالادليل وفي اختلاف فرقى
 قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعتوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة والابرة
 وهو على ظاهرهما قائم يصلي بنفسه صلاته لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا
 الحجر وبمثله ايضا اى مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة بخشبة
 فقلبها وصلى على الوجه الطاهر فانه ان كان غلط الخشبة بحيث تقبل القطع اى يمكن
 ان ينشر نصفين فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه الاخر تجوز الصلوة عليها
 حينئذ والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثانى واذا
 اصابته الارض نجاسة سواء كانت رطبة او يابسة ففرشها بطين او حصص فصلى
 عليه جاز صلاته لانه حائل صلب كاللوم ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش
 على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت رطبة لا تجوز الصلوة
 عليه وان كانت يابسة فحكم حينئذ كحكم التراب ولو فرشها بالتراب ولم يظن فوقها
 فانه ان كان التراب قليلا اى رقيقا بحيث لو شمره بيد المصلي عليه رايحة النجاسة
 لا تجوز الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا فحجمه كثيف بحيث لا يجد
 المصلي عليه رايحة النجاسة تجوز صلاته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة
 فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه رايحة النجاسة على تقدير ان لها رايحة
 لا تجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بكل ان كان
 غليظا بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان كانهما الى فهو بمنزلة اللبنة الغليظة
 ولو كان على اللبنة بكسر اللام وسكون الواو نجاسة فقلب المصلي الوجه الذى فيه
 النجاسة الى اسفل وصلى على الوجه الثانى الذى ليس عليه نجاسة تجوز صلاته
 هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف
 لا تجوز صلاته وان كان اللبنة او الثوب غليظين وبما أخذ بعض المشايخ ومنهم شمس
 الامم الحلواني فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس ليصير

بمنزلة ثوبين وهذا المذكور في اللبد وكذا في الثوب كله مذهب محمد رحمه وهو
 مذكور في المحيط وهو يفيد ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه ثابت في الثوب ذي
 الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد الخليطين بمنزلة ثوب ذي طاقين متصلين
 وحينئذ فالمختار ههنا ايضا قول ابي يوسف رحمه كما في المضرب ولو بسط المصلي الى سجادة
 على شيء نجس رطب او جلس على رصن نجسة رطبة او لف الثوب النيابس الطاهر
 في ثوب نجس رطب فاذا الرطوبة النجسة في ثوبه في صورتين الاخريين او اثرت
 في مصلاه في الصورة الاولى ينظر ان كان تأثير الرطوبة بمجال الوعر الثوب والمصلي
 يتقاطر منه شيء يتنجس الثوب والمصلي والاى وان لم يكن التأثير بذلك الحال فلا يتنجس
 وقد قد منافي فصل الاسار في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين
 النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ما
 حققناه ثمرة وقال شمس الائمة عبد العزيز ابن احمد الحلو في النون وباطمة نسبة الى
 الخلاوة كذا في القاموس لو كان تأثير الرطوبة بمجال لو وضع الانسان يده عليه تبطل يده
 بصير الثوب والمصلي نجسا والا فلا وهذا الذي قاله شمس الائمة قريب في المعنى من
 القول الاول لانه اذا كان بحيث لو عصر يقطر تبطل اليد عند الوضع عليه والا فلا
فروع شتى من تعلق النجاسات لم يذكروها المصنف في التجنيس غسل ثوبا
 ثم قطر منه على شيء ان عصره في الثالثة حتى صار لو عصره لا يسيل منه شيء فاليد
 طاهرة والبسل طاهر وان كان بمجال يسيل فنجسة قال الشيخ كمال الدين ابن ابي عمير في
 هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بعض الثالثة انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب
 النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم اشتراط الصب والجريان حتى لو غسل كل
 منهما في ثلث اجانات طاهرات او ثلاثا في اجانة يطهر وقال ابو يوسف رحمه بذلك في
 الثوب خاصة اما العضو النجس فانه اذا غس في ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر ما
 لم يغسل في ماء جار او يصب عليه لان القياس يا بني حصول الطهارة لها بالغسل في
 الاواني لكن سقط في الثياب للضرورة وبقي في العضو لعدمها قال الشيخ
 كمال الدين وهذا يقتضى انه لو كان المتنجس من الثوب قد ردهم ففرض
 لا يجيزه ابو يوسف في الاجانة انتهى وفيه نظر لان الضرورة ماسة لا قامة
 الواجب بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زال اثر الدم من يمين
 بزوالها اختلف فيه ومن ذهب اليه التمسك بشي حتى او غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا يمنع

ما لم يغش وقال السرخصي الأصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين وهو
 احسن لما علم ان سقوط التجسس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول
 مطهرا للتضاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما ازداد الثوب بهذا الاثرا اذ يصير
 جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب
 يعني الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال وبكل مائع طاهر حيث اخرج المائع
 التجسس انتهى تنجس طرف من الثوب فتسبه فغسل طرفا منه تجرا وبلا فخر طهران فبطل
 بعضهم مع ان الاصل طهارة الثوب وقم الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول
 محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اوردہ الاسيحي في شرح الجامع الكبير قال
 ولو سمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول ويقيسه على مسألة في السير
 الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض
 او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو
 صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادة ما صلى انتهى و
 في الظهيرة الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل كله قال الشيخ كمال الدين
 وهو الاحتياط وذلك لتعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في
 طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة بعد يتقن
 قيام النجاسته وشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون
 الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الذي يوجب البتة
 الشك في طهر الباقي وابطاح دم الباقي ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه
 ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة
 معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق لكلماتهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يغيب شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت
 شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيها اذا ثبت حكم
 محل معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء
 كما اذا شك في الحدث بعد يتقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالطلاق
 والعناق بخلاف مثل مسألة الثوب والذمي فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا
 محل معلوم بل ثبتت لمحل مجهول مع ان صحتها وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا
 بيقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين

وقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدم لا يمتنع العمل بما كان ثابتا بيقين لان اليقين
 يزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل
 امر خارج عنه وشك طار باليقين اى بمعارضته دليل مع دليل آخر فالاول لا
 زيل اليقين والثاني يخرج عن كونه يقينا ببيان ذلك ان الشك انما ينشأ عن عدم
 لدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومكانا حتى لو اختلفت ما بينهما
 يكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلفت محلهما فلا
 تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر والبقاء فيه
 فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت صدق ذلك الحكم لذالك المحل انما
 يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول
 والاخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين
 لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ
 من دليل معارض لدليل الاول مساو له بل يكون نسخا ان كان الاول دليل الوجود
 دون البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما ان ثبت حكم يقينا لمحل
 مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساو له يثبت ضد ذلك
 الحكم لان المحل لم يكن معلوما لم يتعين كون الدليل الاخر ناسخا بل احتمل ان يثبت
 ضد الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا
 احتمالا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم الاول في المحل المجهول وعدمه
 وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضة وليس
 يشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع اليقين آخر غير
 اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الرباني محمد بن الحسن رحمه لم يضع تلك
 المسئلة في السيرة الكبرى عن غير تحقيق خصوصا وهي في امر القتل الذي هو عظيم الخطر
 يدرك بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالتجسس على الخنطة حال الدوس
 فذهب بعض الخنطة فالباقي طاهر وكذا الذهاب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة
 بئر بالوعة جعلت بئر ماء ان حفرت قد رما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها والاجابها
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي ان يقيد بما اذا زاد وفي عمقها
 في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والبعدين
 بئر بالوعة وبئر الماء ينبغي ان يكون خمسة اذرع في واية ابي سليمان وسبعة

فالاصل فيه ان
 الشك قسمان

في رواية أبي حفص وقال الحلواني المعتبر الطعم أو اللون أو الريح وإن لم يتغير جاز وألا
ولو كان عشرة أذرع وهو المختار توضأ ومشى على الواح مشرعة بعد مشى من يرجله
قد لا يحكم بنجاسته رجلاه ما لم يعلم أنه وضع رجلاه على موضع للضرورة ومثله
المشى في ماء الحمام لا ينجس ما لم يعلم أنه غسله نجس جلد الحية يمنع الصلوة إذا زاد
على الدرهم وإن ذكيت لأنه يمتلئ الدباغة لتقام الذكاة مقام الدباغة والأصح
أن قميصها طاهر إذا وجد الشعير في بعر الأيل أو الغنم يفسل ويؤكل لا الذي
يوجد في خنثى البقرة لأنه لا صلابه فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد أنه إذا وجد في
الروث فإن كان صلباً يفسل ويؤكل والأفلا وفي القنيس مشى في الطين وأصابه
ولم يفسله وصلى بجزئه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لأنها المانع ولم يوجد وفي الخلاصة
طين بخاري طاهر لا يمنع جواز الصلوة وإن كان الثوب مملوئاً منه وإن كان مختلطاً
بالعذرات قال شمس الأئمة الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب القنية يمشی في السوق
فتبتل رجلاه مما ريش في السوق فصلى لم يجزئه لأن النجاسة غالبية في سواقاته ثم ذكر
أبي نصر الدبوسي طين الشارع وموطئ الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المسرقن
ورد غرة طريق فيه نجاسات طاهرة إلا إذا رأى عين النجاسة قال يعني صاحب القنية
وهو صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن أصحابنا ثم ذكر
وقوع بول في ماء قبل به الطين أو وقع روث في طين تعتبر الغلبة فإن غلبت النجاسة
لم يجز وإن غلبت الطين فطاهر قال فصح به جواب أبي منصور وكان الاحتراز عن
هذه الرواية بقوله الغالب في سواقات النجاسة وأنه حسن عند المصنف دون المعاند
انتهى فإذا تأملت ما ذكره فينبغي أن يحل قول أبي النصر الدبوسي على الضرورة فيما إذا
أصابه من غير قصد مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك توفيقاً
بين كلامي صاحب القنية حيث أيد قول أبي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية
للى آخذه والقول الآخر بقوله وهو حسن إلى آخره ولأن العلوم من قواعد أئمتنا التسهيل في
مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة آبار الفلوات ونحوها فارة ماتت في هرة إن
كان جامداً قود ما حولها ويؤكل ما سواه وإن كان ذائباً تنجس كله والد هن النجس
يجوز أن يستصير به في غير المساجد ويدبغ به بالجلد وتقدمت صفة تطهيره قال
بعض المشائخ تكرر الصلوة في ثياب الفسقة لأنهم لا يتقون الخمر وقال صاحب
الهداية في التجنيس الأصح أنها لا تكرر لأن لم يكره من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع

فإن جلد الحية يمنع الصلوة
إذا زاد على قدر الدرهم
وإن ذكيت والأصح
فيمسها طاهر

فإن المذهب الصحيح هو
أن يستصير به في
غير المساجد

استحلالهم الخمر فهذا أولى ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يشبه اهل الفارس لا ينه
 بلغثاتهم يستعملون فيه البول ويؤمنون ان يزيد في بريقه الكل في شرح الهداية لابن
 طهام وذكر في القنية عن صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذر في اناء للصبيغ
 نبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا انتهى و
 تقدم ما يوافق في وائل فصل الاثار وان ينبغي ان يغسل حتى يصفو الماء فعلى هذا لو
 كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وفي القنية الكيمحت
 المدبوغ بد من الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وفيها الجلود التي تدبغ في
 بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تتوقى الجفاسات في دبعها ويلقونها على الارض نجسة ولا
 يغسلونها بعد تمام الدبغ في طاهرة يجوز انخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
 والمشط والقرب والدلاء منها رطبا ويا بسا انتهى اللحم وقع في مرقه نجاسة حال
 الغليان يغلى ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا
 كذا في الظهيرية والمرقة لا خير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خمرافا اذا صاب فيها
 خل حتى صارت كالخل حامضة طهرت وفي التجنيس طمخت الحنطة في الخمر قال ابو يوسف
 رحم تطبخ ثلاثا بالماء وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة رحم اذا طمخت في الخمر
 لا تطهر ايدا وبريفتي والكل عند محمد لا يطهر ايدا ولو اقيت دجاجة حال الغليان في
 الماء قبل ان يشق بطنها لتنفث او كرش قبل الغسل لا يطهر ايدا لكن على قول ابي يوسف
 رحم يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم قال الشيخ كمال الدين بن الطهام قلت و
 الله سبحانه اعلم هو معلل بتشرها النجاسة المتحللة في اللحم بواسطة الغليان وعلو
 هذا اشتها ان اللحم السميظ بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل
 الى حد الغليان ويمكن فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول في باطن اللحم
 وكل من الامرين غير متحقق في السميط الواقع حيث لا يصل الماء الى حد الغليان لاية
 فيه الامتداد ما اتصل الحرارة الى سطح الجلد فتتخلل مسام السطح عن التوصل الى لالة
 يمنع وجوده من انقلاع الشعر فالأولى في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا التجسر
 سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يجترسون فيه عن النجس وقد قال شرف الامتريه
 في الديباجة والكرش والسميط مثلها انتهى حب فيه ماء او زيت استخرج منه
 جعل في اناء ثم اخذ من آخر وجعل في هذا الاثناء ايضا ثم وجد فيه قارة ان
 غابت عنه فالنجاسة للاناء خاصة وان لم تغب ولم يعلم من اى الحبين فهي

اللحم وقع في مرقه
 نجاسة

للاخير هذا اذا تحرى فلم يقع تحريمه على شيء وان وقع عمل به وهذا اذا كان الواحد
فان كانا الاثنين كل واحد منهما ما ينكر كوفهما من حبة فكلاهما طاهرا لانه في الاولتين
ان احد حبيبه نجس وفي الثانية لم يتيقن واحد منهما بنجاسته حبه وقد كان طاهرا
ييقن تلتطم صرع شاة بسرقيتها فحلبها بريد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي
القنينة حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خثر البحر ولو كان ميتة قالوا يختلف الناس
وهم اهل زماننا في الدهن الزكلا في الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في
التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلابي نص على طهارته وفيها عن الحسن في بعرة
وقعت في وقر حنطة فطبخت لم تؤكل وقال ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها وكذلك
واللبن انتهى صلى على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سواء
تحرك احد الطرفين بحركة الاخر او لا هو الصحيح لان مكان صلوة طاهر وليس
هو حاملا للنجاسة بخلاف ما اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو لا بشئ او حامله
فالتي ذلك الطرف على الارض فصله فانه ان تحرك بحركته لا يجوز ولا يجوز لان
بتلك الحركة ينسب الحمل النجاسة بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي
سرجها او ركابها نجاسة مانعة فجماعة على انه لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا
جوزوه لان الاركان تترك عليها وهي اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي
رجليه خفاء او جوباه او فعلاه لا يجوز الا ان يخلعها او يقوم عليها او كذا الوستق
النجاسة يكبر ويسجد عليه لانه قابع اما بعد الترتع فقد زالت التبعية ولو كان اسفل
فعليه فحسب نجسا وصلى بها لا يجوز وان تزعمها وقام على ظهرها جاز وجد
ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة مانعة صلى في الديباج لغوات الشرط بالنجس ونه
اما الشرط الثالث فهو ستر العورة وهي تطلق في اللغة على الخلل والنقص
وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلوة
والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى حذوا زينتكم عند كل مسجد
فان المراد من الزينة المحل الذي يحصل به الزينة وهي الثياب المراد من المسجد الصلوة
التي محلها المسجد فالاول ذكر المحال وارادة المحل والثاني عكسه كذا قالوا واعتبر عليه
بانها تزلت في الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية ينبغي ان يقتضيها
ايضا في الطواف والا فينبغي ان يكون الستر في الصلوة ايضا واجبا لافضلها والحق
ان الفرضية تعينت بالاجماع اذ لم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله

فان الجسد طاهر
حيوان البحر طاهر
وان لم يؤكل حتى

فان كان اسفل فعليه
لو كان اسفل فعليه
فحسب نجسا
بما وقام على ظهرها
يجوز

فان قام على النجاسة
ولو قام على النجاسة
وفي رجله خفاء او
جوباه او فعلاه لا
يجوز الا ان يخلعها
ويقوم عليها

غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسمعيل فخالف
وخالفه بعد تقرير الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين وخ فالاية يصح كونها
مسند لاجماع لان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وكذا الحديث عن
عائشة ترفع لا يقبل الله صلوة حائض لانها روى ابو داود والترمذي وحسنه
والحاكم وصححه وابن خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض حقيقة
لا صلوة لها اصلا العورة من الرجل ما تحت السرة منه الى الركبة وعلم بهذا ان
السرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلذلك قال الركبة عورة ايضا
قطعا لاحتمال وفيه خلاف الشافعي واحمد في رواية ان الركبة ليست بعورة
لحديث ابي ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما
اسفل من السرة من العورة وما رواه الدارقطني ولنا حديث علي بن ابي طالب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمبهم في الركبة فيقدم المحرم
وكذا ما روى الدارقطني في حديث طويل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ما تحت السرة الى الركبة من العورة
فان فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظم الفخذ والساق وقد احتمل دخولها
وعدمه والاحتياط في الدخول فتدخل وعن احمد في رواية السواتان فقط
عورة وكذا عن مالك وعنه ان السرة والركبة داخلتان وعنه انها غير داخلتين
كقول الشافعي ذكره العيني في شرح البخاري لكن العورة المذكورة انما هي عورة
من غيره لا من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن شعاع عن ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما في تصريحا بالقول لا اخذ بطريق الاستدلال من مسألة اخرى
بل روى عنهما انهما قالوا اذا كان اي المصلي محمول الجيب فنظر يعني المصلي نفسه
الى عورته اي عورة نفسه لا تقصد صلوة وهذا هو الذي مشى عليه قاضيان
في الفتاوى وبعض المشائخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرط وهو واية هشام
عن محمد رحمهما حتى قالوا اي ذلك البعض ان كان المصلي جالسا الجيب كثيف اللحية
بحيث تستوعب لحيته جيبه بالستر تجوز صلوة وان كان خفيف اللحية لا تغطي
جيبه حتى لو فرض انه نظر في جيبه ورأى عورته فصلا فاسدة وبه ابو بقر هذا
البعض يعني بعض المشائخ قال في الخلاصة فان صلى في قميص واحد محمول الجيب
ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع

يقع بصر غيره عليه من غير تكلف كذا ذكره هشام عن محمد بن عيسى عن أبي حنيفة رحمه الله
يوسف رحمه الله ان هورته ليست بعورة في حقها فلا تقصد صلوتها انتهى وهذا الترتيب
يفيد اختياره لما قدمه والدليل يساعده وهو ان الستر وجب شرطا للصلاة ذاتها
لا لخوف رؤية العورة فيها واذا كان بحال لو نظر لرأى من غير تكلف لم يوجد الشرط
وهو الستر وكذا لو صلى الانسان عربيا في بيت في ليلة مظلمة ولم يثوب طاهر وهو قادر على
اللبس لا يجوز صلوته بالاجماع ولو كان وجوب الستر لخوف رؤية العورة في الصلاة
لجازت الصلاة في هذه الصورة ونحوها فعلم انه وجب للصلاة نفسها تعظيما للمتابي
فيها المقام بين يدي سبحانه وذلك لان الآية المتقدم ذكرها مطلقة فتعم جميع
الصلوات في اى مكان او زمان كانت لكن قد يقال ان الآية ظنية الدلالة ولذا
كان الستر الثابت بها في الطواف واجبا لا فرضا كما تقدم وانما فرض في الصلاة
بالاجماع ولا اجماع فيما اذا كان المصلي هو الذي بحيث لو نظر بلا تكلف لرأى عورة
نفسه المروى عن أبي حنيفة رحمه الله يوسف رحمه الله فانه ينبغي ان يكون الحكم في الصورة
المذكورة الكراهة دون الفساد للترك الواجب دون الفرض وقول أبي حنيفة رحمه الله
وابي يوسف رحمه الله في الرواية المذكورة لا تقصد صلوتها لا ينافي في الكراهة فكان
هذا هو المختار والله اعلم وبدن المرأة الحرة كلها عورة لما اخرج الترمذي في
الرضاع عن ابن مسعود عن علي بن السلام انه قال المرأة عورة فاذا خرجت
استشرفها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد على ذلك وقوله
كلها تأكيد للبدن وانث لاكتسابه التانيث بالاضافة الى المرأة كقوله كما
شرقت صدر الفناء من الدم وهو كناية لا وجهها وكفيها فانها ليسا بعورة
بالاجماع لا في حق الصلاة ولا في حق نظر الاجنبى حتى انه يباح نظره الى وجه المرأة
الاجنبية وكفيها اذا كان بغير شهوة والا قد منها ايضا فانها ليسا بعورة ولكن
في القدمين اختلاف الشائخ والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
ظهر منها والمراد بالزينة محلها فان ابداء الزينة من غير محل لا يخرج فيه واجمع المفسرون
على ان المراد بما ظهر الوجه الذي هو محل الكحل والكف الذي هو محل الخاتم وما
القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخنخال بدليل قوله تعالى ولا يبدن زينتهن باجملين
ليعلم ما يحقن من زينتهن فهذا دليل من رجم كونهما عورة وذكر في المحيط ان الاصح
انهما ليسا بعورة قال في كافى استئناء هذه الاعضاء لا ابتداء بابتدائها لا بتجدد

لا مقيدة

يدل من من مزاولة الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في
 الشهادة والمحاكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها خصوصا
 الفقير لت منهم وهذا معنى قوله تعالى الا ما ظهر منها اي الاما جرت العادة و
 الجبلة على ظهوره انتهى فسلك في التعليل مسلك الضرورة وهو ظاهر والآية
 لا تنافي لان محل الخلخال ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكعبين لكلام
 في القدم وانما ينا فيه ما روى ابو داود في رسالة عن علي بن السلام ان الجارية اذا حاضت
 لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويديها الى الفصل الا انه ليس قطعيا ليدل على
 الفرضية فيحمل على كراهة النظر لا على فرضية الستر في الصلوة وقال في الخاقانية
 الصحيح ان انكشف ربع القدم ميمع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة
 وفي الاختيار قال الصحيح انهما ليسا بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة
 انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه اما ظهر الكف
 فقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام قوله الا وجهها وكفيها تنصيص على ان ظهر الكف
 عورة بناء على ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان المتبادر عدم دخول
 الظاهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه الدفع
 اذا صافرة الظاهر الى مسمى الكف يقتضي انه ليس داخلا فيه انتهى هذه مغلطة
 لان اصافرة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله فيه والا لا اقتضت اصافرة الرأس الى زيد عدم
 دخول الرأس في مسمى زيد وكما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف فدفعه
 مدفوع والدليل المتقدم من الكافي يدل على ظهوره ايضا ليس بعورة لان الضرورة
 في بدائنه اشد وكذلك الآية لان المراد من الزيتة بالنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير
 مختص بباطن الكف بل زيتته في الظاهر اظهر لانه موضع القص والنقش وكذلك
 حديث ابي داود المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى الفصل فكان هذا
 هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفات قاضي خان حيث قال ظاهر
 الكف وباطنه ليسا بعورتين الى الرسغ وفي ظاهر الرواية ظاهر عورة انتهى وهذه
 العبارة من قاضي خان تدل ايضا على اختيار انهما ليسا بعورة لمن تأمل وذراعاها
 عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غير ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان ذراعيها ليسا بعورة وفي الاختيار قال
 لو انكشف ذراعاها جازت صلاتها لانها من الزيتة الظاهرة وهو السوار

وتحتاج الى كشفه للمخد متروسة وستره افضل انتهى وصح بعضهم انه عورة في الصلوة
لا خارجها ولكن القول الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح اذ لا ضرورة في ابدائه و
كون السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو للبدا كالخنجر للرجل وقد تقدم انه
الباطنة بالآلية والاحتياج الى كشفها للمخد متروسة هو في بيتهما بين اهلها غالباً لا
بين الاجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابدائها للاجانب غالبية
على ما مر واما الشعر المسترسل اى النازل عن راسها فقد قال الفقير ابو الليث ان
انكشف ربع المسترسل فسدت صلواتها لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى و

صح صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى الخاقانية المعتبر في فساد الصلوة
انكشاف ما فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنهما فجعل الشعر المسترسل غير عورة في
حق الصلوة وهو اختيار صدق الشهيد قال صاحب الخاقانية هو الصحيح ووجهه
انه لا يوازي الراس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يحل بالاتفاق
قال في الكفاية لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى شعوره من فتنة كالنظر
الى وجه المرأة الشابة والى شعور الاماء عن شهوة انتهى والصحيح انه عورة لانه من
اجزاء الراس وانما لم يجب غسله في الجنابة للحرج بخلاف شعر الرجال فانه يجب
غسله لاجماعات اخرج في غسله كذا في الكافي يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب
غسله في حق الرجال اجماعاً واذا ثبت انه من البدن ثبت انه عورة في حقهم لانه لا ضرورة
في ابدائه وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى ما التخصيصان مع الذكور فقد اختلف
في ان المجموع عضو واحد فيعتبر القدر المانع منهما معا وكل واحد عضو على حدة فيعتبر
القدر المانع منه منفرداً قال بعضهم كلاهما عضو واحد لان منفعتيهما واحدة وهى الايدى
وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضواً على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد
عضواً على حدة في وجوب الدية وكونهما الايدى لا يلزم منه كونهما عضواً واحداً
فقد يشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة على ان كل واحد عضو على حدة كما يشترك
الاعضاء الرئية في بقاء الشخص واشتراكها مع الاثنين في بقاء النوع وكون الذكور
مشاركاً للماء في ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا في الركبة مع الفخذ هل كل منهما
عضو على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة وعلى هذا
لو انكشف القدر المانع كالربع من الركبة وحدها لا تجوز الصلوة ووجهه انها
مستأنيذان حداً وحقيقة فيكونان غيرين وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما

عصنو واحد وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة
تبع للفخذ لانها ملتقى العظمين لاعصنو مستقل انتهى وعلى هذا لو صلى الرجل وركبته
مكشوفتان والفخذ مغطي جازت صلواته لان الركبتين لا يبلغان قد ربيع الفخذ
من الركبة قال ابن الهمام وكعب المرأة ينبغي ان يكون كذلك يعني بتعالي ساقها
لاعصنو مستقلا لانه ملتقى عظمي الساق والقدم فعلى هذا وكعبها ما مكشوفة
تجوز صلواتها لان الكعب لا تبلغ ربيع الساق مع الكعبين فافهم امرأة صلت وربع
ساقها مكشوف تعيد صلواتها عند ابى حنيفة ومحمد رحم ان استمر ذلك قد اداء
دكن لقيام الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب اجناب
صم ان يخبر بان رأى وجهه وان كان المنكشف من ساقها اقل من ذلك اى من
الربع لا تعيد اتفاقا لان القليل عفو لا يعتباره عد ما باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير
وقد رالكثير بالربع لما تقدم فيكون مادونه قليلا وقال ابو يوسف انكشف اعضاء
النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشف النصف روايتان في رواية لا يمنع جواز
الصلوة وفي رواية يمنع وذلك لان القليل عفو كما تقدم والقلته والكثرة من الاشياء والاصح
فما دون النصف مقابلة كثير فيكون قليلا فيكون عفوا وما النصف فما بالنظر الى ان مقابلة
ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه احد الروايتين واما وجه الرواية الاخرى فهو لما لم
هو الكثير والنصف ليس بكثير لان ما يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذا في الكافي ويجوز ان يكون
وجه رواية المنع الاحتياط ووجه الاخرى الشك في فساد الصلوة فلا تقصد والجواب لهما منع
كون القلة والكثرة من الاضافات وسند قوله تعالى يصلى به كثيرا ويهدى به كثيرا فانه
قد يكون الشيء كثيرا في ذاته وان كان ما يقابله اكثر وهو ظاهر والحكم في الشعر المسترسل من
المرأة والحرة والراس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم
في الساق فاي عضو من هذه الاعضاء انكشف ربيع قد اداء دكن لا تجوز الصلوة عندها
خلاف ابى يوسف رحمه واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والدبر فهو على هذا الخلاف
المذكور في الساق يعني اذا انكشف من احدها ربيع وان كان اقل من قد رالدرهم يمنع
جواز الصلوة عندها خلافا لابي يوسف رحمه فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفا
او اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذا في غيرها وذكرا لكرخي ان القدمان
من العورة الغليظة ما زاد على قد رالدرهم بخلاف الحقيقة فان المعتبر فيها الربع
كما في النجاسة قال في الكافي وهذا ليس بقوى لانه قصد به التغليظ في العورة

الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لا اعتبار في الدبر قد رآه والدم لا يكون أكثر
 من قد رآه فمما يقتضي جواز الصلوة وإن كان الدم بمكشوف أو هو متناقض انتهى
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد يقال إنه قد قيل إن الغليظ القيل والدم مع جوارها
 فيجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكر انتهى وفي القنية واختلف في الدم مع الأوليتين
 فقيل الكل عورة فيعتبر ريعه وقيل كل الية عورة والدم برثا لها انتهى ما تدي المرأة فانكا
 مراهرة أي لم ينكس رثها وهذا هو المعتبر دون المراهقة فربما تكون مراهقة وقد انكس
 رثها لكنه كان حكمه على الغالب فهو أي الشدي تبع للصدر فلا يمنع انكشاف ريعه منفرد بل
 انكشاف ريع الصدر منضم اليه وان كانت كبيرة قد انكس رثها فالشدي ثم أصل بنفسه
 حتى لو انكشف ريعه منفردا كان مانعا وهو ظاهر وفي شرح شمس الأئمة السرخسي إذا كان
 الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته أي لو كان البشرة لا يحصل بهستر العورة أو لا ستر
 مع رؤية لون البشرة أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة إلا أنه التصق بالعصو و
 تشكل بشكله فصارت شكل العضو شيئا فينبغي أن لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر
 وفي القنية لو ستر عورته بزجاج يصف ما تحته فينبغي أن لا يجوز ومن صلى بقبض
 ليس عليه غيره وهذا قيد اتفاقي والمعتبر أنه لو كان بحال ترى عورته عند التكلف
 فلو قد رآه نظر انسان من تحت رأى عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع
 جواز الصلوة لأن الشرط الستر وقد حصل لأن من رآه اطلق عليه أنه مستور العورة
 ومنع الرؤية عند التكلف ليس بشرط والالكان لبس السراويل أو ما يقوم مقامه
 فرضا في الصلوة ولم يقل به أحد وذكر في الزيادات لو أن امرأة صلت وهي تقدر على
 الثوب الجديد هو قيد اتفاقي والمراد الثوب الصحيح الذي لا يبد منه شيء
 من العورة فليست ثوبا خلقا فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء
 ومن ساقها شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جمعه يبلغ ريع الساق
 لا يجوز صلواتها فكانه بناء على أن الساق اصغرها وهو اختيار البعض
 أن جمع المتفرق يعتبر بأصغرها لا أعضاء المنكشفة حتى لو كشف من الأذن
 تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لأن المكشوف قد ريع الأذن وأكثر واختار
 شارح الكنز الزيلعي قول من قال المعتبر بالجمع بالأجزاء حتى لو قال المنكشف
 من الأذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها أو من الأذن ثلث ريعها ومن الفخذ ثلث ريعها و
 نحو ذلك يمنع وإن كان المنكشف من كل تسعها لا يمنع لأن التسعين أقل

من الربيع وعلم من هذا ان كل اذن عضو على حدة في حكم العورة ليست تبعاً
 للرأس وكذلك ما بين السرة والعاية عضو على حدة يعتبر ربع منفرد وكذلك
 بطن قدم المرأة يعتبر ربع في رواية الاصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة
 واما الجنب فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية اما العورة من
 الامتة فما هي عورة من الرجل من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهرها
 عورة ايضا لان النظر اليها سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدائها وفي رواية عن
 مالك وكذا عن احمد رحم ان السواطين منها عورة ليس غير واما ما عدل
 ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت
 فليس بعورة بالاجماع لانها محل الخد متروا لامتثالها داخل البيت وخارجة تظفر
 الى ابداء ذلك غالبا ويلزمها الحرج في وجوب ستره وقد روى البيهقي عن
 نافع ان صفية بنت ابي عبيد حدثته قالت خرجت امتة متخمرة متجلبية فقال
 عمر رضي الله عنه من هذه فقيل لرجارية لفلان رجل من بيتهم فارسل الى حفصة
 فقال ما حالك على ان تخمري هذه الامتة وتجليها وتشبهيها بالمحصنات
 حتى هممت ان اقع بها الا احصوها الامن المحصنات لا تشبهوا الاماء بالمحصنات
 قال البيهقي الاقار عن عمر بن الخطاب صحبة والمدبرة وام الولد والمكاتب بمنزلة
 الامتة في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولو ناقصا اذ هو ينافي الحرية
 فلا يزول حكم الامتة ولا يثبت حكم الحرية بالتحقق الحرية والمولد بين الحريين
 واحدة منهم بمنزلة لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه ولو اعتقت
 وهي في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فسترته يجعل قليل قبل اداء ركن
 جازت لا بكثرا وبعد ركن ذكره ابن الهمام وفي رواية عن مالك ورواية
 عن احمد رحمه الله ان ام الولد والمكاتب كالحر وان انكشف عضو هو عورة
 في الصلوة فستور من غير لبث لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد صلوته لان
 الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالا انكشاف القليل في الزمان الكثير
 وان ادى معه اي مع الانكشاف ركننا لقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها
 يفسد ذلك لانكشاف صلوته وان لم يؤد مع الانكشاف ركننا ولكن مكث
 مقدار ما ادى من يؤدى فيه ركننا بسنته وذلك مقدار ثلث تشبيحات
 فلم يستر ذلك العضو فسدت صلوته عند ابي يوسف خلا فالحمد

وكذا اذا وقع الرجل المصلي للزاحمة في صف النساء او وقع امام اى قدام
الامام او رفع نجاسة ثم التقى اى تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكوران
مكث قد ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابي يوسف رحمه خلافا لمحمد رحمه
وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النجاسة وان المختار قول ابي يوسف رحمه
في الجميع للاحتياط وهذا كله اذا كان بغير صنعه كما ذكرنا اما اذا حصل شئ من
ذلك بصدفه فان الصلوة تفسد في الحال قال في القنية انكشف عورته
في الصلوة بفعله تفسد في الحال عندهم ومن لم يجد ما يستر به العورة
صلى قاعدا بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة لان التكليف بقدر الوسع وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب
استعماله تقريبا لا لاكتشاف فانه يتجزى كالنجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمية ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسواطين وبعدهما الفخذ ثم الركبة
وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد
ثوب حرير لا يصلى عريانا عندنا لان الصلوة فيه صحيحة وان كان حراما كما
في الارض المغصوبة خلافا لاحمد فان عندك يصلى عريانا لان الصلوة في
الحرير لا تجوز للرجل كالصلوة في الارض المغصوبة عنده ولو وجد ما يستر به من الخشيش
ونحوه وجب الستر به وفي القنية عريان قد ركن على طين يلطخه بعورته ان علم
انه يبقى عليه يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ران ينصف
عليه ورق الشجر **فرو** من بحث الستر في القنية عن محمد رحمه مع صاحبه
ثوب وعنه ان يعطيه اذا فرغ من صلوة ينظر وان خاف فوت الوقت عن ان يحنقه
انه ينتظر ما لم يحنف فوت الوقت وقول ابي يوسف رحمه قول الى حنيفة رحمه ايضا
انتهى لكن قول محمد رحمه اشبه باتفاقهم على عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت
اذا قد ركن على استعمال الماء مع ان هناك الوضوء يد لا وهذا ليس للستر يدل و
قد يفرق بان هناك الوضوء متحقق وهنا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان يجوز
وجود الثوب يؤخر ما لم يحنف فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صبغة صلت
مكشوفة الراس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه
بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والمستحب ان يصلى الرجل في ثلاثة اثنان
قميص واذا روعامة اما الوصل في ثوب واحد متوشحا به جميع بدن كما اذا رالميت

يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله القصار في المقصرة فان صلى في ازار
 واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمر بن ابي سلمة قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتملا به في بيت ام سلمة واضعا طرفيه على
 عاتقيه متفق عليه واما الثانية فلقوله عم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا يكره الصلوة في السراويل وحده وفي
 الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعهما ثوب لوصلت فيه قائمة ينكشف الشيء من
 فخذها او من ساقيها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف فانها تصل
 قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسد ها اورد ربع راسها فترك تغطية الرأس لا يجوز صلاتها
 ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية صوت المرأة قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام صرح في النوازل بان نغمة المرأة عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة
 احب قال لان نغمتها عورة ولهذا قال عليه السلام التسييم للرجال والتصفيق
 للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل انتهى كلامه يعني كلام صاحب النوازل قال و
 على هذا لو قيل اذا جهر بالقرآن في الصلوة فسدت كان منجها ولذا منعهما عليه السلام و
 عن التسييم بالصوت لا اعلام الامام بسهموه الى التصفيق انتهى والله اعلم واما
الشرط الرابع وهو استقبال القبلة كان الانسب ان يؤخر عن الوقت لانه
 بالنية غالب بخلاف الوقت الا انه قد مر عليه لزيادة اهتمام به لاحتياج كل
 صلوة اليه فرضا كانت او غيره بخلاف الوقت فانه يختص بالفرائض والاصل في
 فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم بشاره اي جهته ونحوه
 وهو ما علم من الدين بالضرورة ويكفر بتركه عمدا لغير عذر على قول المجتهد رحم لكن
 للزوم الاستهزاء لا مجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل بحجده وكذا الصلوة بغير طهارة
 او في الثوب النجس واختاره القاضي ابو علي السغد في ترك الطهارة لا في آخري للجواز فيهما
 حالة العذر وبغير طهارة لا يجوز لجمال وبه اخذ الصدوق والشهيد كذا في شرح
 الهداية لابن الهمام قال ولا فرق اذ لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال
 بل الموجب للاكفار هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر المحلواني انه
 لا يكفر في الصلوة بلا طهارة ايضا وهي اية المبسوط والاكفار رواية النوادر
 كذا في فتاوى البزازي وفيها الواجب به الانسان بان كان مع جماعة وقاموا ليصلوا
 استحيى ان لا يصل في مقام وصلي بلا طهارة او كان هاربا فصرى بدونها قيل لا يكفر لعدم

الاستهزاء وينبغي لمن اضطرب اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة
 وركوعها وسجودها انتهى ثم المصلي لا يتخلو اما ان يكون حاضرا للكعبة بان كان بمكة
 او كان غائبا عنها فمن كان يحضر الكعبة ادخل الغائب في من لان امام قدرة في كلامه
 كما اشرنا يجب عليه اي يفرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث لا
 اشتباه في الفرضية اصابة عينها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو
 صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على
 جزء من الكعبة كذا في الكافي في الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل لاصح انه كالغائب
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله
 على عتبة الكعبة لاهماله وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ
 ابي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لانه ليس في وسعه الا
 هذا والتكليف بحسب الوسم وقال الجرجاني فرض الغائب ايضا اصابة عينها
 لان المأمور به ذلك ولا فصل في النص وثمره هذا الخلاف تظهر في اشتراط النية
 للغائب وعدمه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية
 الكعبة مع الاستقبال للقبلة بناء على اختيار قول الكرخي والرازي وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التمهيد
 نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط
 فيه النية كالوضوء انتهى وهذا لان الشروط يراعى وجودها لا وجودها قصدا
 لانها وسائل وليست بمقصود بالذات وبعض المشائخ يقول ان كان المصلي يصلي
 الى المحراب فكما قال الحامدي اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالباً بالتحريج بقاء
 الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي اي ابن الفضل
 لتعدد اجتماع الاراء فيها غالباً وقبله اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير
 احتياج الى انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي
 لا بد من انحراف من يظن انه ليس بمسامت لهم منهم لان الفرض عند البعيد
 اصابة عينها قلنا فيلزم منه الانحراف للبعض وينبغي ان يكون قول الجرجاني ايضا
 ثم ما قال المصنف مطلق شامل لجميع جهة المشرق والمغرب على اختلاف المشارق
 المغارب فلا يخالف قوله وذكر في امالي الفتاوى حد القبلة بلادنا يعني بها سمرقند
 ما بين المغربيين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند لما كانت معتدلة بين

مشرق الشتاء والصيف كانت قبلتها بين مغربيهما فان صلى لمصلي بها الى جهة خرجت
 تلك من حد المغربين فسدت سلوة ولو كانت البلكة مائلة الى مشرق الصيف
 تكون قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قبلته اهل
 المشرق والمغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة
 يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتة للكعبة او يطواها لان المقابلة اذا وقعت
 في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وتفاوت
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المساماتة مع انتقال مناسب لذلك البعد
 فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر
 يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك المقابلة
 والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط يفرسج كثيرة ولذا وضع
 العلماء قبله بلد وبلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلته بخاري وسمروند
 ونسف وترمد وبلخ ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر
 الميزان واول العقرب كما اقتضت الدلائل الموضوعة لمغرفة القبلة ولم يخرجوا
 لكل بلد سمتا على حد لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة وان
 كان المصلي مريضا لم يقد ر معة على التوجه الى القبلة وليس معه احد يوجه
 اليها او كان صحيحا يقد ر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدو او سبع
 ياتيه من جهة اخرى فيضروه في ماله او يبدنه وكذا لو كان على خشية في البحر يخاف
 الغرق ان توجه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل يصلي الى اى جهة قد ر على التوجه
 اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الوسع والحرج مرفوع وكذا
 اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة بان كان لا يقد ر على النزول وان نزل لا يقد ر
 على الركوب لجموح الدابة او غيره وليس عندك من يعينه او كان يخاف من
 عدو او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قد ر ويصلي بالاهتمام
 ولو كان يخاف النزول للطين والودعة فيستقبل قال في الظهيرية وعندى
 هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصلي حيث شاء قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام ولقائل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلوة خاف الانقطاع عن
 الرفقة ولا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابى يوسف رح
 في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب القافلة وينقطع جاز والذهب

الى ابناء واستحسنوها يعني هذه الرواية عن ابي يوسف رح في التيمم قال الفقير
 وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعذار حتى لو عجز عن النزول بعد غير
 الطين ايضا ولكنه يقدر على ايقافها من غير حصول ضرر عليه لزم ان يستقبل ان
 الضرورة تنقد ريقدرها وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وصرح في الخلاصة عن
 محمد رح بما اختاره في الظهيرية فقال وعن محمد رح اذا كان الرجل في السفر وامطرت
 السماء فلم يجد مكانا يابسائزله للصلوة فانه يقف على دابته مستقبلا القبلة ويصلي
 بالاياء اذا امكنه ايقاف الدابة فان لم يمكنه يصلي مستدبرا القبلة قال صاحب
 الخلاصة وهذا اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذا المشابة لكن
 الارض مبتلة صلى هناك وعزاه الى التوازل او النافلة معطوفة على الفريضة
 اى اذا كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر ايضا قل ان يصلي الى اى جهة توجه
 وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر رضي اب
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمارة وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني في
 غرائب مالك عن انس رآيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حمارة
 يصلي يوحى ايماء وسكت عليه واما في المصر فلا يجوز عند ايجيفته رح ويجوز عند
 محمد رح وتكره وعند ابي يوسف رح لا تكره لما عن ابن عمر رضي النبي صلى الله عليه
 وسلم ركب الحمارة في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب محمد
 تمسك بهذا ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصر والجواب لا يوجب حيفته رح ان هذا
 شاذ فيما نرى به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس اذ القياس يبي
 جواز ذلك لما فيه من تقويت بعض الاركان والشرائط والنص المشهور ورد خارجا للمصر
 والمصر ليس في معناه اذ سيره في المصر لا يمتد غالبا فلا يلحق به دلالة واختلاف في
 مقدار الخروج فقل قدر فرسخين مادونه وقيل قد رميل والاول ظاهر لفظ
 الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه القصركنا ذكره ابن الهمام وفي الخلاصة لو
 اقتتمها خارج المصر ثم دخل المصر يتم على الدابة وقال الاكثر من اصحابنا ينزل ويتم
 على الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط
 ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة
 ثم تركها وانحرف عنها واما اذا فتحت الصلوة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة
 في حاله لا ابتداء وانما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم ياخذوا لانه لا فصل في النص

وفي الايضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال الشافعي رحمه هو واجب
وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة من اهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد
اي يذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والدلائل وتحري أي
طلب ما هو الاخرى والا ليق من الدليل والامارة عليها وصلى الى الجهة التي اراه
اجتهاده وتحريه الى انها هي القبلة لما روي عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي
صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حباله
فلما اصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت قائما تولوا فثم وجه الله
وعن جابر كنا في مسير فاصابنا غيم فتخيرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة
وجعل احدنا يخط بين يديه فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلينا غير القبلة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم قد جيزت صلاتكم وهذان الحديثان وان كانا
ضعيفين قد ضعف الاول الترمذي مع جماعته وضعف الثاني الدارقطني فقد
تأيد بالاجماع على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري وفي قوله ليس بحضرة اشارة
الى انه ليس عليه طلب من يسأله وفي الخلاصة هذا في المفاضة فان كان في
المسجد ولا محراب للمسجد وقبلته مشكلة وفيه قوم من اهله لا يجوز
له التحري اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في المصر في ليلة مظلمة قال الامام
النسفي في فتواه جاز انتهى وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن
الهمام الا وجه انه اذا علم ان للمسجد قوما من اهله مقيمين غير انهم ليسوا
حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب عليهم ليسا لهم قبل التحري
لان التحري معلق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا منافاة بين هذا وبين
ما قبله من كلام الخلاصة والكافي لان المراد به اذا لم يكونوا داخل المنازل ولم يلزم
الخروج من طلبهم بتعسف الظلمة والمطر ونحوه فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة
عليه لما ذكرنا من حديث جابر ولان اتي بما في وسعه وهو الفرض في حقه وفيه خلاف
الشافعي اذا اصبح عنده انه بعيد اذا يتقن الخطأ بعد ما قياسا على ما لو اجتهد الوقت
وصلى ثم يتقن انه صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط وقد سقط
بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سبب ولا وجود للشيء قبل وجود سببه وان علم
ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدراك القبلة وبني عليها ما بقي منها المادحة عن عمر
بينما الناس بقيا في صلوة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلها وكان
 وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة متفق عليه وفي رواية لمسلم فمر رجل من
 بني سلمة ومهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت
 فما الواكها هم نحو القبلة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول عن الشافعي انه اذا تيقن
 الخطأ في الصلوة يستأنف لكن الأصح عندنا ان يبيد برؤس يمينه وسواء اشتبهت
 القبلة في المفازة وفي المصر وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم
 التحري لا يختلف لان الدليل لم يفصل وان تحرى ووقع تحريه على جهة فتركها
 وصلى الى غير جهة التحري يعيد ها وان اصاب اى ولو علم انه اصاب في صلوة الى
 غير جهة التحري القبلة عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعنه ابي حنيفة رحم انه يخشى
 عليه الكفر اذا في الخلاصة وقال ابو يوسف رحم ان اصاب جهة القبلة لا يعيد ها
 اذ لو اعادها فاما يعيد ها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعادة ولهما ان فرضه عند
 تحريه هي جهة التحري وقد تركها فوقت صلاته فاسدة وكون الجهة التي صلى اليها
 هي القبلة التي هي الفرض انما حدث بعد ذلك فصار كما صلى الكعبة قبل الامر
 بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة لوقوعها فاسدة
 بترك ما هو الفرض اذ ذلك وهو التوجه الى بيت المقدس ولو اشتبهت عليه
 القبلة ولم يتحرق فشرع في الصلاة وصلى بلا تحري لا تجوز صلوة لان التحري فرض عليه
 وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند
 ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يبيى لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله
 بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا تجوز وان علم بالاصابة بعد
 الفراغ فلا اعادة عليه بالاتفاق والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين اذا ما تحرى و
 تناقف جهة تحريه ان ما فرضه لغيره يشترط حصوله فحسب لا حصوله قصدا كالسعي الى
 الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه هو موجود في صورة عدم
 التحري بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلوة
 فيها فصار كما لو صلى في ثوب وعندك انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعندك انه حدث
 فظهر انه متوضئ او صلى الفرض وعندك ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد
 دخل لا يجزى في ذلك كله لان عندك ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحري
 فانه لم يعتقد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه على السواء فاذا اظهر اصابتها

بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر الآخر وانما لم يحجز البناء اذ علم الاصابة
قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوى على الضعيف ولا كذلك بعد التمام وفي فتاوى
العتابي تحرى فلم يقع تحريم على شئ قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع جهات يعنى
اربع مرات وقيل بخير ان شاء الله وان شاء صلى الصلوة اربع مرات الى اربع جهات
ولكن هذا هو الاحوط ولو استثبتت عليه القبلة وكان بحضرة من يسأل عنها اهل
ذلك المكان فلم يسأله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلوة لحصول
ما هو المقصود من السؤال والآى وان لم يصب القبلة فلا تجوز صلوة لتركة
العجل باقوى الدليلين الموصل الى المقصود ظاهر الى ضعفهما الذى لم يحصل به
المقصود وكذا الاعشى اذ توجه الى جهة وعند من يسأله فلم يسأله ان اصاب القبلة
جازت صلوة والا فلا ولو كان من بحضرة ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم
يوافق تحريمه لانه يجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر حتى لو تحرى ووقع تحريمه
جهة واخبره جلال ليسا من اهل المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقوله لما قلنا و
لو سأل من بحضرة من اهل المكان عن القبلة فلم يخبره بها حتى تحرى وصلى ثم اخبره ان
القبلة غير الجهة التى صلى اليها لا يعيد ما صلى لان صلاته صحيحة لانه اتى بما فى سبيله
ولم يقصر ولو شك في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريم
ثم شك وهو في الصلوة وتحرى ووقع تحريمه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة
اخرى ثم وثم حتى انه اذا صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى ووقع
تحريمه في كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها الركعة التى قبلها جاز كذلك في
الفتاوى الخاقانية لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى
انما ينسخه فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيهم في الثالثة
والرابعة الى الجهة الاخرى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل
كذلك في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا استثبتت عليه القبلة وشك فيها
اما لو شرع في الصحراء من غير ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز
حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم في الصلوة انه اصاب اختلف المشايخ قال
الفضلى يستقبل قال قاضيان والصحيح انه يتم صلوة لان صلوة كانت جائزة
ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشكوكا
في الصلوة لم يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان اكبر

اولم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه
 الاعادة وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم ينوها
 وقت الشروع جاز لما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكر في الخاقانية
 ان نوى المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوة لانه
 علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معرضا عن القبلة بنيته وان كان
 متوجها اليها كمن توجه الى الركن اليماني ناويا الصلوة الى بيت المقدس
 فان نية القبلة وان لم يشترط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط ولو حول
 صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة قليل هذا قولهما اما عند ابي حنيفة
 فينبغي ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص لا يفسد
 مادام في المسجد عند خلافه ما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولما قل ان
 يفرق بينهما بعد ذلك هناك وتمرده هنا قال الفقير وهذا هو الصواب لو حول
 وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلوة ببناء
 التحويل ولكن يكره اشد الكراهة اذ روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو
 في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه رواه ابو داود والنسائي وعن
 انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات
 في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لا بد ففي التطوع لا في الفريضة
 رواه الترمذي وصححه وقوله ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك
 لا لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تفسد اذ لا تقصد الصلوة بمجرد الالتفات
 بالوجه وان طال ولو ظن المصلي انه حدث فحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث
 قيل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوة عند ابي حنيفة رحمه الله لان استدبار لم يكن
 للفرض بل لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت
 صلوة بالالتفات لان اختلاف المكان مبطل للابعد والمسيح مع تبين الكفاية
 تنافي اطرافه كما كان واحد ولذا نتخذ السجدة وان تكررت التلاوة في ذواياه فامكن جعل
 اختلاف المكان حقيقة كالاختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا
 اذ لم يكن اماما واستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث

فسدت صلواته سواء خرج من المسجد أو لا لان الاستخلاف في غير موضعه مناف
كالخروج من المسجد وإنما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه اقيم بلا وضوء فافتر
ثم علم انه كان متوضعا تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على
سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستيناف بخلاف ظن سبق الحدث
فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه
جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيما فرأى سرايا فظنه ماء فانصرف
ثم علم انه سراب تفسد صلواته وان لم يخرج من المسجد أو كان ماسما فظن ان مدته
تمت فانصرف لغسل قدميه فظن انها لم تتم تفسد وان لم يخرج لان انصرافه على
قصد الرفض اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وان صلى في الصبراء فان كان بجماعة
فمكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مشقة ظن سبق الحدث
لم تفسد وان بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه قد امه
فالمعتبر مجاوزة استرة الامام وعد مهان كان له سترة والامقدار ما لو تأخر المجاوز
الصفوف او لم يجاوزها هو المعتبر ان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده
وعدها من اى مكان ذهب كل ذلك من الكافي **فروع** في شرح الطحاوى للكعبة
اسم للعرصة فان الحيطان لو وضعت في موسم آخر فصل اليها لا يجوز ولو صلى
في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في
السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز ان
يصل حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر الى القبلة اذا دارت لان التكليف يقدر
الامكان ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت
صلوة الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالما بحال الصلوة
لان اعتقاده ان صلواته الى غير القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه
قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الامام قاما للقضاء فظهر
لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلاته بان
يستدبر لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقتد فيما يقضيه للمقتدى اذ اظهر
له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام لا يمكنه اصلاح
صلواته لانه استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو معسدا والا كان مقتديا
صلواته الى غير ما هو القبلة عنده وهو معسدا ايضا فكذا اللاحق رجل تحرى في

موضعه فاقتدى به رجل بالاختزان اصاب الامام جازت صلاتهما والاجازت صلوة
الامام فقط لان الصلوة عند الاشتباه من غير تخثرانما يجوز عند ظهور الاصابة
كما تقدم ولو صلى الاعشى ركعة الى غير القبلة فجاز رجل فسواه الى القبلة واقتدى به
ان وجده الاعشى وقت الشروع من يسأل فلم يسأل لم يجز صلواتها والاجازت صلوة
الاعشى دون المقتدى لان عنده ان امامه بان صلواته على الفاسد وهي الركعة الاولى
والله سبحانه اعلم **والشرط الخامس** من الشرط الستة وهو الوقت قد مر على التتبع
زيادة اهمها لكونها شرط لكل صلوة كالاتيصال والوقت مختص بالفرائض كما
تقدم لشدة اتصال النية بالاركان فاخرها ليتصل بجثتها بجثتها فيوافق الترتيب
الوضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لا وجوده جميعه ولا يلزم اداء
بعد الوقت والا صل في اشتراط الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا ونحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في وابل كتاب والا صل
في بيانه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اماني
جبرائيل عند البيت دتين فصلى في الظهر في الاولى منهما حين كان الفجر مثل
الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ثم صلى المغرب حين
وجبت وافطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق
وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله
وقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب
لوقته الاول ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين
اسفرت الارض ثم التفت جبرائيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك
والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح
وابن حبان في صحيحه والمحاكم وقال صحيح الإسناد انتهى **السادس** في عبد
الرحمن بن الحرث ضعفه احمد ولينه النسائي وابن مهدي وابو حاتم وثقه ابن
سعد وابن حبان وقد اخرج عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن هاشم باسناده
واخرجه ايضا عن العري عن عمار بن نافع عن عبد الله بن جبير عن معمر بن ابي
عن ابن عباس في مكانه كذا تلك الرواية بمثل بعثت عن ابي سيرة عن عبد الرحمن و
متابعة العري عن ابن نافع وهي من ابعث حسنة كذا في الاسماء وبزق بالزاء اي
بزغ وهو اول طلوعه وقد روى حديثا من جبرائيل من حديثه عن

الصحابة منها حديث جابر بمعتاه وفيه ثم جاءه للصبح حين أسفر جلا يعني في
اليوم الثاني فقال قم يا محمد فصل فقام فصلى الصبح فقال ما بين هذين وقت كله قال
الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر أصح شيء في المواقيت انتهى وقوله
هذا وقت الانبياء قيلك ظاهره الاشارة الى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت
فيما بين هذين أي الوقت لك ولا متك والراية الوقت المختار المستحب لا الوقت
المعتبر الذي لا يكون الاداء الا فيه للاجماع على جوار اداء العصر بعد صيرورة الظل^{مثلية}
وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم ابتدأ المصنوع الغيرة من مشائنا بيان
وقت الفجر وان كان المبدؤ به في الحديث وقت الظهر لانها اول صلوة يخاطب المكلف
بها عند قيامه من النوم الذي هو اخو الموت والقائم منه كالمشأ خلقا جديا
ولانه مجمع على وقتها اولا واخرا فقال اول وقت الفجر أي صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني
وهو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطير أي المنتشر في الافق أي في نواحي
السما فبطوع الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل له الذي يبدأ
طولا ممتدا الى جهة الفوق غير آخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء
ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الاكل على الصائم فيه
لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك
اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق رواه مسلم وابوداود
والترمذي والنسائي وقال في المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض الكاذب
في ناحية واحدة ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر
مجمع عليه واخر وقتها قبيل طلوع الشمس أي الجزء الكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان
هذا ايضا لا خلاف فيه لاحد من الاثمة واول وقت صلوة الظهر زوال الشمس أي الجزء الكائن
بعيد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها عند ابيحيفة
رح اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى الفئ الذي يكون للاشياء عند
الزوال وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الاثمة الثلاثة اخرج وقتها اذا صار ظل كل
شيء مثله سوى في الزوال وعن ابيحيفة رح من رواية اسد بن عمرو اذا صار ظل كل
شيء مثله سوى الفئ خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المشايين قال المشايخ ينبغي
ان لا يصلح العصر حتى يبلغ المشايين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المشايين ليخرج من الخلاف
فيهما لهما امامة جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل

اذ غربت الشمس بالاجماع ايضا واخر وقتها ما لم يغيب الشفق اى الجزء الكائن قبيل
 غيبوبة الشفق من الزمان وهو اى المراد بالشفق هو البياض الذى فى الافق الكائن
 بعد الحمرة التى تكون فى الافق عند ايجيفتة روم وقالواى ابو يوسف محمد روم وهو قول الاثر
 الثلثة ورواية اسد بن عمرو عن ايجيفتة روم ايضا المراد بالشفق هو الحمرة نفسها لا البياض
 الذى بعد هاوطها ما روى الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الشفق الحمرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن
 عمر ولم يروى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي
 هريرة رضي قال قال رسول الله صلعم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين
 تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل
 وقتها وان آخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر
 وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين
 ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلم الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس
 فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق بقول
 البياض الذى بعد الحمرة والا كان باديا لكن قد خطا البخاري والدارقطني محمد بن فضيل
 فى رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعشى يروونه عن مجاهد عنه من قوله ورفعه
 ابن الجوزي وابن القطان بتجويز ان يكون الاعشى من مجاهد موقفا من ابي صالح
 مرفوعا فيكون له عند طريقان موقوف ومرفوع والذي رفعه يعنى بن فضيل صدوق
 من اهل العلم وثقة ابن معين فتقبل زيادته وهى الرفع ثمة من المشايخ من ائمة
 اسد بن عمرو والموافقة لقولهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا نسا عنه رواية ولا دلة
 اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة واما الثاني فلما مر اننا من دليله ولا ندر حيث
 تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت القائم بالشك وقد نقل مذهبنا عن ابي بكر
 الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم وابن عباس في رواية ابي هريرة رضي الله
 عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والزنبي وابن المنذر والخطابي واختار المبرد
 وذهب ولا ينكر اطلاقه على الحمرة يقال ثوب كالشفق كاطلاقه على البياض الرقيق ومنه
 شفقة القلب لرقته غير ان النظر اذ ترجيح البياض هذا اذ حيث تردد دانر فى الحمرة
 او البياض فالاحتياط فى ابقاء الوقت الموجد للشك فى انقضاءه وسقوط ما بهلاكه ولا
 وقت همل بينهما فخرج وقت المغرب يدخل وقت العشاء اول وقتها

العشاء اذا غاب الشفق على القولين لما روى آخره ما لم يطلع الفجر في الجزء الذي قبيل
 طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوي انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقتها حين
 يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والخدرى ورووا انه عليه السلام اخرها اثلاث
 الليل وروى ابو هريرة والنسائي انه عليه السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر
 روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلثا الليل وروى عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
 اعتم بها حتى ذهب عامر الليل وكلها في الصحيح فثبت ان الليل كله وقت لها
 ثم ساق بسنده الى نافع ابن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء في
 الليل بشيئت ولا تغفلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ليس في النوم تقريط انما التقريط ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى فدل على
 بقاء وقت كل صلوة الى ان يدخل وقت الاخرى ودخول وقت صلوة الفجر يطلع الفجر
 ووقت صلوة الوتر ما اى الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عند ابي حنيفة رحم
 عند هما وقتها بعد صلوة العشاء وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت
 متى جتمع بين صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وان لم يجمع بينهما على الاخرى
 كالفاصلة والوقتيه وعندهما هو سنة شرعت بعد العشاء فكان وقتها بعد ما كسنتها و
 لذا قال المصريح الا انه اى المصل ما مورب يقدر يوم العشاء عليه لوجوب الترتيب بما رواه ابو داود
 والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان الله تعالى امدكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعل
 لكم بين العشاء الى طلوع الفجر وفي بعض طرقة فيما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر على هذا
 لو صلى الوتر قبل العشاء قصد الانضمام كما لو صلى الوقتية قبل الفائتة ذكره وهو صاحب ترتيب
 اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم نزع وصلى
 الوتر بثوب آخر ثم تبين له بعد ذلك ان الثوب الذي صلى العشاء كان نجسا وان
 العشاء فاسدة فانه بعيدا لعشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رحم خلافا لهما لما قلنا
فائدة اعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه
 ومن جملة ما بنوا على هذا مسألة وردت فتوى في زمن الصدر وبرهان الائمة ان لا يجزئ
 وقت العشاء في بلد تشاهل علينا صلاة فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه فتى ظهير
 الدين الرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغاريا فان الفجر يطلع فيها قبل
 غيوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الائمة الحلواني فافتى بقضاء ثم وردت بخوارزم

على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافقى بعدم الوجوب فيبلغ جوابه الحلواني
 نارسل بن يسأله في عامة مجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل
 بكفر فسأل واحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين ورجلاه مع الكعبين
 ثم فرائض وصنوه فقال ثلث لفوات هل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ
 الحلواني جوابه فاستحسنه ووافق فيه كذا ذكره نجم الدين زاهد في شرح القدر وهو الذي
 اختاره الشيخ حافظ الدين النسفي وأعرض الشيخ كمال الدين بن الهمام بأنه لا يرتاب
 متماثل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه المحل الذي جعل علامة في
 الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المشرقة وانتفاء
 الليل للشيء لا يستلزم انتفاءه لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت اخبار
 الاسراء من فرض الله تعالى الصلوة خمسا بعد ما امر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس
 شرعاً عاماً لاهل الآفاق لا تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر الدجال رسول الله
 صلعم قال الراوى قلنا فما البشة في الارض قال ربعون يوماً يوم كسنة ويوم كشهري ويوم
 كجمعة وسائر ايامه كايامكم فليل يارسول الله فذلك اليوم الذي كسنة تكفيتم
 فيه صلوة يوم قال لا قدر والرواه مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاث مائة عصر قبل
 صيرورة الظل مثلاً او مثليين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على المجموع غير ان
 توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعد بها الوجوب وكذا قال عليه
 السلام خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر
 على ان الصلوات خمس فكذلك استقر الامر على ان الوجوب اسباباً وبشرط لا يوجد بدونها
 وكقولك شرعاً عاماً ان اردت انعام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب اسباباً
 سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انعام على كل فرد
 من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان افترض
 لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او
 بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل
 احد انه اذا ظهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم
 والليلة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخلف
 الوجوب في حقه لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب
 في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات

في اعتراض ابن الهمام

في جواب اعتراض ابن الهمام

او اكثر من يوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره
 بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوة
 خمساً على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال
 غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولان سلم فانما هو فيما لا يكون
 على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الاكمل في شرح الشافعي
 عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعنا صاحب
 الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة و
 اكتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولان سلم القياس فلا بد من المساواة فلا ساقط
 فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها والفاد من
 الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقت الصلوة
 اخرى بل لا بد من وقت ما بعدها قبل مضي وقتها المقدر لهما واذا مضى
 صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً او مثلين
 وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في اجزاء ذلك الزمان
 تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب
 في حقه او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق
 بين من قطعت يده او رجلاه من الرفقين او الكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره
 الامام البقالي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الخصم المنازع فيه
 انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط
 فكذا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضا وكما لم يقيم
 هناك دليل يجعل ما وراء الفرق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه
 في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب ومن وقت الفجر
 او منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
 كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من
 وجود جميع اسباب الوجوب وشرايطه في جميع ذلك فليتأمل المصنف الله سبحانه
 الموفق ويستتبع في صلوة الفجر الاسفار بما بان تضييق وقت ظهور النور واكتشاف
 الظلمة والغسل بحيث يرى الراعي موقع نبذه عند تاكلها للثلة لقوله عليه السلام
 اللهم واد الفجر وانه اعظم الاجر واه الترمذي وقال حديث حسن وفي رواية

بيان الاسفار في
 صلاة الفجر

الطحاوي استغفر وايا الفجر فكما اسفرت فها عظم الاجرا وقال لا جوركم وود الطحاوي
 ثنا محمد بن خزيمة ثنا القعبي ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قال ما
 اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التؤيد بالفجر
 هذا اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فارقه عليهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وحديث ابن مسعود رضي في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لميقاتها الا صلاتين صلاة
 المغرب والعشاء يجمع اى مزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع انه كان بعد الفجر كما يفيد
 لفظ البخاري وصلى الفجر حين بزغ الفجر فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الاداء
 فيه لا نه غلس يومئذ ليمتد وقت الوقوف وفي لفظ المسلم قبل ميقاتها بغلس فاذا
 ان المعتاد كان غير الغلس واما حديث عائشة رضي كان عليه الصلاة والسلام يصلي
 الصبح بغلس فيشهد معه الصلاة نساء متلفعات بهر وطين ثم يرجعن الى بيوتهن
 ما يعرفن احد من الغلس فحول على غلس داخل المسجد لان حجرها كانت فيه
 وكان سقفة عريشا متقاربا ونحن نشاهد الان انه يظن وجود الغلس داخل المسجد
 وقد انتشر في محنة الضوء واما وجب هذا الحمل لما علم من ترجيح رواية الرجال
 خصوصا مثل ابن مسعود في صلاة الجماعة فان الحال كشف لهم ثم الافضل البداءة
 وقت الاسفار كما قال الطحاوي ان الافضل البداءة غلسا والختم في الاسفار
 فان الاسفار بالفجر مفهومة ايقاعها فيه مجموعها وهو لفظ الحديث وقد قالوا في
 حد الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكن ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من
 الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكن ان يتوضأ ويعيد ها
 على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا عام في الازمنة كلها الا في
 صلاة الفجر يوم النحر بمزدلفة فان المستحب فيها التغلب على اجاعات وسيعا الوقت الوقوف
 على ماء من حديث ابن مسعود وكان ينبغي ان يقتيد بمزدلفة لئلا يظن
 ان الاستثناء عام في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك وليستحباب ايضا عندنا
 الا براد بالظهر في الصيف لما تقدم من الحديث اذ الشد الحر ابرد بالصلاة في
 البراد من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا للجمعة ثم قال انش كيف كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ الشد البرد بكر
 بالصلاة واذا الشد الحر ابرد بالصلاة وهو عام في جميع البلاد بجميع الناس طلاق الحديث

خلافا لما يقوله الشافعي رحمه واحد من التخصيص بقطر حار لجماعة يقصدون من بعده
 ويستحب تقديهما في الشتاء لما مر من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عند التأخير
 العصر في كل الايام الغيم ما لم يتغير الشمس وذلك ليتوسع وقت النوافل
 اذ التنفل بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس بل يصلي
 والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديث بريد انه صلح صلى العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس حية فالعبارة لتغير القرص عند ايجيفة رحمه وابي يوسف رحم لا لتغير الضوء كما
 قال النخعي والحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال فمضى صار القرص بحيث لا تخافه
 العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عند ايجيفة رحمه صير وقت
 الظل مثلين سوى في الزوال ومنه الى التغير قليل وقد روى الحسن عنه في
 النصل بين اذان العصر والصلوة ان يصلي بينهما ركعتين في كل ركعة بعشر
 آيات يعني غير الفاتحة او اربعا كل ركعة خمس آيات وما في الصحيح انه عليه السلام يصلي
 العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة
 وبعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف ما قلنا لانه وارد اما على طريق الظن والتخمين
 او الوقوع في بعض الازمان ويحتمل كون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه مقسم وان
 الذاهب قصد الاسراع اذ لا يمكن حمله على ظاهره انه في كل زمان ولكل ذاهب ففي بعض الاوقات لا يمكن
 ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصا لكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال وعلى
 النهي عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكره البخاري في تاريخه عن رافع بن خديج كنا نصلي
 مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة العصر ثم يخرج الجوز فيقسم عشرون ثم يطبخ فتاكل الحما
 نضيحا قبل ان تغيب الشمس محمول على الوقوع في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت
 قبل التغير ان يوجد في الباقي من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهتر الطباخين
 في الاسفار وغيرها مع الرؤساء لم يستبعد ذلك ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الايام
 الا يوم الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كنا نصلي المغرب مع النبي صلى
 الله عليه وسلم فينصرف احدنا وان لم يصر مواقع بنبله وروى ابو داود عن مرتد بن عبد
 الله وفي سنن محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غزيا وعقبته بن عامر يومئذ على مصر
 فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذا الصلوة يا عقبته فقال شغلنا فقال اما سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخيرا وقال على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب

في وقت
 العبادة في تغير
 الشمس
 القرص عند التأخير
 في التغير الضعيف

في وقت
 العبادة في تغير
 الشمس
 في وقت
 العبادة في تغير
 الشمس

الى ان تشبك النجوم والحق في ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو
صح فلم يقبله اهل العلم كيف وقد قال شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث وروى عنه
مثل الثوري وابن ادريس وحامد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابن المبارك
واحتمله احمد وابن معين وقد قال اطال البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام وذكر
ابن حبان في الثقة وان مالك ارجع عن الكلام فيه واصطلح معه وبعث اليه هدية
وذكر عن ابن عمر انه اخبر المغرب حتى بدى نجم فاعتق رقبة وهو يقتضي كراهة تاخيرها
الى ظهور النجم وفي القنية يكره تاخير المغرب عند محمد بن زهير عن ايمن بن ابي بكر في
رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها
او يكون التاخير قليلا وفي التاخير بتطويل القراءة خلاف انتهى والذي اقتضته الاخبار
كراهة التاخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التجيل
وتاخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لما في البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
العترة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول وروى الترمذي عن ابي هريرة رضي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى
ثلث الليل او نصفه وقال حسن صحيح وتاخيرها الى ما بعد اى بعد ثلث الليل الى نصف
الليل مباح لانه من حيث كونه يفرض الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه
ينقطع به السهر المنهي عنه على ما روى الستة في كتبهم انه عليه السلام كان يكره النوم قبلها
والحديث بعد ها وهو المراد بالسهر يكون مندوبا وذلك لان السهر ينقطع بمضي نصف
الليل غالباً تعارض دليل الندب والكراهة فتساقطاً فبقيت الاباحة هذا ولكن اجاز العلماء
السهر بعد ها في الخير استدلالاً بما في الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
ذات ليلة صلوة العشاء في آخر حيوتها فلما سلم قال اريتكم ليلتكم هذه فان على راس مائة
سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والنسائي في المناقب
عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان يكر الليل في الامر من امور المسلمين وانا
معه وقال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا سهر بعد الصلوة يعني العشاء الآخرة الا لاجل رجلين مصل او مسافر
وفي رواية او عروس وتاخيرها الى ما بعد اى بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكروه
اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السهر ينقطع
قبله بمضي نصف الليل فبقيت الكراهة ما اذا كان بعد الضرورة تنبيه المحظورات واما

بيان كراهة السهر
بعد العشاء

اجاز العلماء السهر
بعد العشاء

التأخير في الوتر فالأصل فيه أن لا يفضل إن كان لا يثق بالانتباه أو ترك قبل النوم خذ
 بالاحتياط وإن كان يثق بالانتباه فتأخيره إلى آخر الليل أفضل لما روى الخمسة إلا
 البخاري من حديث جابر أنه عليه السلام قال من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلوة آخر الليل مشهودة وذلك
 أفضل وإذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني
 بالتأخير عدم التعجيل في أول الوقت لأن التأخير الشديد الذي يشك بسببه في
 بقاء الوقت وذلك لأن التعجيل في الفجر يؤدي إلى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وربما تقع قبل
 الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتعجيل من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط
 المراد من تأخير المغرب قد ما يحصل التيقن بالغروب والمستحب يوم الغيم في كل من العصر والعشاء
 تعجيلها المراد بتعجيل العصر قد ما يقع عندها أنها لا تقع حال تغير الشمس وبتعجيل العشاء
 التعجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لئلا تنقل الجماعة باعتبار الطولان عند الغيم ينتظر
 للطرساعة فساعة روى الحسن عن أبي حنيفة رحم التأخير في الجميع يوم الغيم لأنه أقرب إلى
 الاحتياط فإداء الصلوة في وقتها وبعد يجوز لا قبله أما الأوقات التي تترك فيها الصلوة خمسة
 يجوز أن يراد بالكراهة هنا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 العدم وإن يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم إذ النهي الظني الثبوت مالم يصرف
 عن ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطعي الثبوت يقتضي التحريم والتحريم مقابل
 للفرض وكراهة التحريم مقابل للواجب والتنزيهية مقابلة للنذوب والنهي الوارد هنا
 من قبيل الأول وكراهة التحريم في الصلوة إن كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة
 فيما ربه كامل لعدم تادي ما وجب كاملا بالنقصان والافادات الصحة مع الأساءة
 فإذا قال ثالثة أي ثلثة أوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع والكراهة
 في الفرض كالفوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا الواجبات الفائتة كجمدة
 تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه والوتر لأنها وجبت كاملة
 فلا تؤدي ناقصة بالنقصان القوي وهو النقصان الذي هو من صفات الوقت لشدة
 اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت في ماهيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالتقصا
 بسببه خلال ببعض الواجبات أو بسبب المكان كالصلوة في الأرض المغصوبة أو بسبب شيء
 آخر من الجوارات كالصلوة في الثوب الحريري فإن ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة
 بغيره الأماني كاتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الأشياء بالصلوة من حيث الجوار

لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت اما لو وجب الفرض او غيره بسبب ناقص
 وادى فيه صلح كعصر يومه عند الاصفرار وكما لو تلا آية السجدة في الوقت المكروه او حفر
 الجنازة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كما وجبت لذاتهما جميع
 النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشرع فيها فاذا شرع فيها فوجبت ناقصة فاذا اداها
 فيها اداها كما وجبت وهما نقوض واجوبة موضعها الاصول وسياتي بعضها اذا شاء الله تعالى وذلك
 المذكور وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكان عند طلوع الشمس وعند غروبها العصر وقت
 ووقت الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث عتبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يثابنا ان نصل فيهن ونقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى
 ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيق للغروب حتى تغرب والراد
 بقوله او نقبر الصلوة لان الدفن غير مراد به بالاجماع لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث
 خارجة عن مصعب بن عتيبة بن سعد عن موسى بن علي عن ابيه عن عتبة بن عامر قال انا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحديث ولقوله
 عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها اذا استوت قارها
 فاذا زالت فارقتها واذا دنت للغروب قارها فاذا غربت فارقتها وهي عن الصلوة في تلك
 الساعات رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا يفيد ان المنع بسبب ما انفصل بالوقت
 من استلزام فعل الاركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهو المعنى بنقصان الوقت والا
 فالوقت من حيث هو لا نقصان فيه كسائر الاوقات انما النقص في الاركان المستلزمة للتشبه
 بعبادة الكفار وقد افهم الحديث ان تلك الاركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات
 وروى عن ابي يوسف رحمه وهي الرواية المشهورة عنه انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة
 اى من غير كراهة والا فطلق جواز التطوع جميع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في
 مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي سنن ابي داود عن ابي
 قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان
 جهنم تشجر الا يوم الجمعة ولها ما اطلق النهي المحرم مقدم على المبيح عند التقارض وهذا يما
 عن استدلال الشافعي رحمه على جواز القضاء وابطاحه النقل بمكة في هذه الاوقات بقوله
 من قام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ومجديث جبير بن مطعم مرفوعا
 يا بني عبد مناف لا تمتنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار

ومجدد يث إلى ذر في معناه دواه الدار قطني واليهيقي مع انه معلول بالانقطاع فيما بين
 مجاهد وابي ذر وبضعف ابن المؤمل وحيد مولى عفران وباشطراب سند ولا يصح فيها
 اى في الاوقات المذكورة صلاة جنازة ولا يسجد للتلاوة اذا كانت تليق في وقت غير
 مكروه لما تقدم ولا يسجد ايضا فيها للسبب الذي هو من اجزاء الصلاة ولو قضى فيها فرضا
 اى صلاة مفروضة يعيد ها اى يلزم اعادة ها لعدم صحتها لما قد مناه من انها وجبت
 بسبب كامل فلا تتأدى بالسبب الناقص واذا تلاها فيها اى ان تلا في وقت من الاوقات
 الثلاثة آية سجدة فلا فضل ان لا يسجد ها فيه ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها
 وان صحت لوجوبها بالسبب الذي ادبت به الان الكراهة موجودة لحصول الفعل
 الشبيه بعبادة الكفار مع ان تاخيرها لا يؤدي الى فواتها وصيرورتها قضاء لازما
 ليس مقيد بوقت لا يتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو اداء وسجدة التلاوة هنا القيل
 فان سجد ها في ذلك الوقت لا يعيد ها الصحة اذ انها واجزائها عن التلاوة وان
 سجد في وقت آخر غيره من الاوقات الثلاثة تصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادة ها خلافا
 لفرج لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت وسياتي نظيره في الشروع
 في النفل قريبا ان شاء الله تعالى واما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات
 فصلى عليها فيه فكذلك تصح ولا تعاد لان حضورها سبب وجوبها وقد وجد في
 وقت ناقص فوجبت مع النقصان واديت به كما وجبت ولكن هل الافضل تاخيرها
 كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الافضل ان يصلى عليها ولا تؤخر انتهى والفرق
 ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا مانع وحضورها في وقت مباح مانع
 الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه وبخلاف سجدة
 التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقا واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها
 التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض اى اللازم عملا فيشمل الواجب ايضا وانما قال يعني الفوات
 وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة لكن بما وجب لعينه وهو ما لم يتعلق وجوبه بعارض
 بعد ان كان نفلا كما منذر اللازم بالشروع وركعتي الطواف فانها تكره وان كانت واجبا لان
 اصلها النفل اما اللازم بالشروع فظاهر واما الملتزم بالنذر فلان النذر سبب موضوع
 الالتزام النفل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بفعل لان النفل بسجدة غير مشروطة
 فتكون واجبة بايجاب الله تعالى لا بال التزام العبد وهذا لان وجوب النذر بسبب من
 جهة العبد وهو صيغة النذر الموضوع لا لاجبا وان ثبت من العبد ففيها يرجع الى حق

له
 اى في صلاة الجنازة
 وسجدة التلاوة

صاحب الشرع كان له وجوب بخلاف سجدة التلاوة فانها وجبت بايجاب الشرع وان كانت
التلاوة فاعلم ان جمع المال فعله ووجوب الزكاة بايجاب الشرع كذا في الكافي وهو غير ظاهر
الفرق مع ان يرد عليه ركعتا الطواف فانها واجبتان بايجاب الشرع وان كان الطواف فعلمه لكن
فرق بينهما وبين سجدة التلاوة بانها لم يجب العينة ما بل لغيرهما وهو ختم الطواف وصيانة الزكاة
اي جبران ما قد يفهم من الخالي بلا علم وقال ابن الهيثم وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق
متعلق بالسماع كما بالسماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلقي
فيه بخلاف النذر والطواف والشرع فانها فعله ولولاها لكانت الصلوة تفاعلا انتهى لكن الصحيح
ان سبب الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع والالزام عدم الوجوب على الاصم بتلاوة
وهما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان ترتفع الشمس فانه يكره في هذا
الوقت النوافل كلها الاسنة الفجر لما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا طلعت الفجر لا يصلح الا ركعتين خفيفتين وفي اي داود والترمس واللفظ
له عن ابن عمر عنه عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدتين وما بعد صلوة العصر
الى غروب الشمس لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل من بني امية عن ابي عبد الله
عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم في عن الصلوة بعد الضحى حتى تشرق الشمس و
بعد العصر حتى تغرب متفق عليه وهو مرجح على حديث عائشة في الصحيحين ركعتان لم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعيهما سرا وعلا نية ركعتان قبل صلوة الضحى وركعتان بعد
العصر وفي نفي ما كان رسول الله عليه وسلم يأتيني في يوم بعد العصر الاصل ركعتين
ونحوه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم على البيعة عند التعارض والثاني ان القول مقدم
على الفعل لان الفعل لا يحتمل الاختصاص كيف وقد ثبت ما يصح به الاختصاص وما
يدل عليه اما الاول فما اخرج ابو داود ومن جهته ابن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن
ذكون مولى عائشة رضي الله عنها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل بعد
العصر ركعتين وينتهي عنهما ويواصل وينتهي عن الوصال فهذا صريح في انها من
خصائصة كالأوصال واما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس رضي
ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن اذهر ومسور بن مخرمة ارسلوه الى عائشة رضي
فقالوا اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر وقل لها يا غدا
انك تصليهن وان رسول الله صلى الله عليه وسلم في عنهما قال كريب قد خلت
علي عائشة رضي فاخبرتها فقال سلام سلمت رضي فرجعت اليهم فاخبرتهم فردوني

بيان انه صلى الله
عليه وسلم يصل
بعد العصر ركعتين

الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غنما ثورين
يصليهما فقبل له في ذلك فقال انه اتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فمشغلوني
عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابي سلمة انه سأل عن ثورين
عن السجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت
كان يصليهما قبل العصر ثم انهما شغلتهما او نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم اثبتتهما
وكان اذا صلى صلوة اثبتتها يعني داوم عليها فهذا يدل على انها من خصائصه ويؤيد
ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب الايدي على صلوة
بعد العصر الحديث ولا شك في وفور الصحابة في من عمر في انهم لا يسكتون على باطل
فكان اجماعهم على ان التقرر بعد عليه السلام كراهة النفل بعد هاهما مطلقا فطل
الاستدلال به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن
بقي ان يقال النهي ورد عن الصلوة وهي تيم الواجب لعينه ايضا فمن اين تخصيص النفل
والذي ذكره من ان الكراهة لحق الفرض لصيرورة الوقت كالمشغول به المعنى في الوقت
كما في الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما واجب لعينه فيه تخصيص النفل العام
بالمعنى وهو غير جائز نعم يمكن اخراج صلوة الجنازة وسجدة التلاوة بانها ليسا بصلوة
مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من الفساد العلم بان النهي ليس المعنى في الوقت ذلك هو
الموجب للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجها من الكراهة فمشكل وما بعد غروب الشمس
قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لا المعنى في الوقت بل لتأخير المغرب ليس فيه مع سبب
تجليلها ويؤيد ما تقدم عن ابن عمر انه اعتق رقبة لتأخير المغرب حتى يدي نجم وقال الشافعي
رحم يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكاً بما في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا
قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وبما في الصحيحين عن انس
كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يتبدرون السواوي فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل في المسجد فيمسب
الصلوة قد صليت من كثرة من يصليهما والجواب المعارضته بما في ابي داود عن طاووس
قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما ديت احدا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصليهما او رخص في الركعتين بعد العصر سكنت عليه ابو داود والنسائي في مختصره
وما زاده ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يعارض ما
ارسله النخعي من انه عليه السلام لم يصليهما لاحتمال كون ما صلاه قضاء عن شيء فاته و

فان حد ثورين قال
صلى الله عليه وسلم
عسلى قبل المغرب
مع جارية

هو الثابت وروى الطبراني في مسند الشاميين على جابر قال سألنا نساء رسول الله
هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقلن لا غير
أم سلمة قالت صلاتها عندي مرة فسالتهما هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر
فصليتهما الآن ففي سؤالها وسؤال الصحابة نساء ما يفيد أنها غير معهودتين من
سنة عليه السلام وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر أن مثل السؤال هو ظهور
الرواية بصلواتهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر ولا يقال المثبت أولى
من النافي لأننا نقول ذلك إذا كان النفي محالاً يعرف بدليله وما نحن فيه محالاً يعرف بدليله
أذ لو كان الحال على ما في حديث أنس لما خفي على ابن عمر ولا على أحد ممن يواظب الفرائض
خلفه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوا نساءه وأخبرن بالنفي أيضاً كان ذلك
طعناً باطنياً في حديث أنس فيرجح النفي عليه وكذلك يكره التطوع إذا خرج الإمام أي بعد
على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما خرج ابن أبي شيبعة عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الإمام وذكر أبو عمرو بن عبد البر في شرح الموطأ
والقاضي عياض في الأحكام عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يمنعون من الصلوة عند
الخطبة ومذهب الصحابي حجة يجب تقليد عندنا إذا لم ينفه شيء آخر من السنة وأخرج
هو أيضاً عن عروة قال إذا قعد الإمام على المنبر فلا صلوة على أن ما رواه الستة عن
أبي هريرة عنه عليه السلام قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام
يخطب فقد لغوت يفيد بدلالة منع صلوة السنة وتحية المسجد لأن المنع من الأمر
بالمعروف وهو على من السنة وتحية المسجد منع منهما بالطريق الأولى فإن قيل
العبارة مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام قال
هو يخطب إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطب فلا يركع ركعتين وليتجاوز فيها قلنا
المعارضة غير ثابتة لجواز كون المراد منه إذا سكنت الإمام عن الخطبة إلى أن يتم صلوة
كما ثبت في السنة وهو ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبد عن جابر
عن أبيه عن قتادة عن أنس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلوة
ثم قال اسند عبيد بن محمد العبدى وروى فيهم في ثم أخرج عن أحمد بن حنبل شامع عن
قال جاء رجل الحديث وفيه ثم انتظره حتى صلى قال وهذا الرسل هو الصواب انتهى ونحن نقول
الرسل حجة ثم رفعة زيادة إذا لم تعارض ما قبلها فإن غيره ساكت عن الإمساك عن الخطبة

وعند مروت زيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجه مجرد زيادة والالم تقبل زيادة قطا وإذا
احتمل ما قلناه انتفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل فلا يحكم بها الا عند عدم امكان
التوفيق فسلت الدلالة كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم لرجل جاء يتخطى رقاب الناس
اجلس فقد آذيت ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي وقد منع الخلفاء الراشدون لا يمكن
ان يخالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وانما لم نستدل بما استدلت به الهداية و
غيرها وهو اذ خرج الامام فلا صلوة ولا كلام لان رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري
رواه مالك في الموطأ وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا هو مقيد في قاضيان
والخلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا يكره بمجود الاخذ في الاقامة مالم يشع الامام
في الصلوة وبعد شروع ايضا لا يكره ستر الفجر اذا علم انه يدرك الركعة الثانية او التشهد على ما فيه
من الخلاف في سياتي انشاء الله تعالى وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدرك قبل الركوع
في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاه الى التحفة لكن يكره في جميع ذلك ان يصلي مخالطا
للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الصفي ان كان الامام في الشق
او في اشتوى اذ كان في الصفي او خلف اسطوانة والظاهر ان هذا هو السبب
في اكرهه عند الاقامة للجمعة لانه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن غالبيا ان يخلو من
مخالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من صلوة ستر الفجر وغيرها بعد شروع الامام
في الفرض ما رواه البخاري من حديث عبد الله بن محببة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رأى رجلا من الازد يصلي ركعتين وقد اقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله
صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال له عليه السلام الصبح اربع اربعا لا ذلك
اما لان الرجل صلاها في المسجد بالاحاطة فنشوش على المصلين او لانه عليه السلام
ظن انه صلى الفرض ولذا انكر عليه بقوله الصبح اربع اربعا الخ اي اتصل الصبح اربع اربعا وقيل كره
وصله اياها بالفريضة في مكان واحد دون ان يفصل بينهما بشئ واما قوله عليه السلام
اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا للضرورة فقد اوقف ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد
بن سلمة على ابي هريرة رضي الله عنه وقد روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد و
قد اقيمت الصلوة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضور جديقة وابي موسى
وروى مثله عن عمرو بن الخطاب وابي الدرداء وابن عباس ذكره ابن بطال في شرح البخاري
عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقيمت صلوة الصبح فركع ركعتين
قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه باقامة الصلوة ذكره الحافظ

في كبر الطلوع عند الاقامة
يوم الجمعة وفي غير الجمعة
لا يكره بمجود الاخذ في
الاقامة واما في غير
الصلوة ولا بعد شروع
ايضا لا يكره ستر الفجر

اذا اقيمت الصلوة
فلا صلوة الا للضرورة

ابو جعفر الطحاوي ومثله عن الحسن ومسروق الشعبي فان كان قد شرع في صلاة
 التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت تحية المسجد
 او نفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها اربعاً قال
 الرغينا في هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال في الوقعات لفظ محمد
 اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلوة ان يفرغ منها فعمل بعضهم لفظ الفراغ على القطع
 وبعضهم على الاتمام وقال قاضيخان وحكي عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه قال كنت
 افتي زمانا ان يتمها اربعاً اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلح في التشهد
 الاول ولا يفتيها اذا قام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر انه اذا خيرا امرته وهي
 في الشفع الاول منها فلا تفتيها الثالثة واخبرت بشفعة لها فيها فامت اربعاً لا يبطل
 خيارها ولا شفعتها وتمنع صحة الخلوة بخلاف سائر التطوعات حتى وجدت الرواية عن يحيى بن
 رم في النوادر اذا شرع في الاربعة التي هي ستة الجمعة ثم خرج الامام للخطبة قال يسلم على راس الركعتين
 وان كان قام الى الثالثة وقيدها بالسجدة اضاف اليها الاربعة وسلم وخفف في القراءة قال
 فرجعت الى هذا انتهى واليه مال السرخسي البقال وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه
 الاوجه لانه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على راس الركعتين فلا
 يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى قال قاضيخان ولم يذكر في النوادر
 لم يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف المشايخ فيه قيل يتمها اربعاً ويخفف القراءة
 وقيل يعود الى القعدة ويسلم وهذا شبه ولهذا لم يقعد على راس الثانية في هذه الحالة يعود
 الى القعدة احترازاً عن قول محمد وزفر بن بخلاف الفريضة انتهى اقول الاوجه ان يتمها
 لانها ان كانت صلاة واحدة فظاهراً وان كانت بمنزلة غيرها من النوافل كل شفع صلاة
 على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة ولو كان اول ما تحرم يتم شفعا
 فكذلك هنا ثم اذا سلم على راس الركعتين فعلى قياس ما روى عن ابي يوسف رحمه الله انه يقضي اربعاً
 في كل تطوع ونواه اربعاً يقضي ههنا ايضا اربعاً واختلفوا على قول يحيى بن محمد رحمه الله
 لا يلزمه شيء وقيل يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقضي
 اربعاً من قطعها في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلاة واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى
 ذكره السروجي في شرح الهداية وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلاة العيدين وعند خطبتها
 وكذا بعد خطبتها في المصلي على الاصح ما روى الستة من حديث ابن عباس رضي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعد ها وهذا الذي

اربعاً قبل الظهر بمنزلة
 صلاة واحدة ولذا
 لا يصلح في التشهد
 ولا يستقيم اذا قام

الثالثة

بعد ما حمل عليه المصلح لما رواه ابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتيه
 من انه لم يبره السلام كان حريصا على النوافل فعدم فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها
 لفعله مرة بيانا للاباحة وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلح ايضا وكذا يكره التطوع عند
 الخطبة الكسوف عند خطبة الاستسقاء للاخلال بالاستماع والاضحاح كسائر
 الخطب والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلثة
 لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة تجوز فيها
 الفوائت ومجدة التلاوة وصلوة الجنازة بلا كراهة وما عداهما مع الكراهة بعد
 طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وما بعد صلوة العصر قبل التغير و
 بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند اقامته يوم
 الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلوة العيد
 كما ذكره المصنف وكذا بعد صلوة العيد في المصلح على ما هو الاصح ركن ينبغي ان يكره
 ايضا عند خطبة الجمع الثلثة كسائر الخطب فعلى هذا تكون اوقات الكراهة
 خمسة عشر سنة الثلثة الاولى ومعها ثمانية عشر ولو شرع في صلوة التطوع في
 الاوقات الثلاثة فالافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه ثم يخلصها عن
 الكراهة والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطالا للعمل لان القطع للكمال لا
 يكون ابطالا لمن شرع في الفرض متفردا ثم اقيمت الجماعة فان الافضل ان يقطع
 ويقتدى لا حرا ففضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك و
 لكن مع هذا لو لم يقطع بل تم شفعاء فقد اساء لمخالفة النهي الواجب لامثال ويكون
 انما كتارك الواجب بالامر ومع هذا لا شئ عليه اي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لانه
 قد اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى
 طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرها ثم افسد لزمت القضاء ولا فائدة
 في افراد هذا بالذکر اذ قد فهم بالطريق الاولى مما قبله لانه اذا كان بالشروع في الاوقات
 الثلاثة مع شدة الكراهة فيها قد امره بالقضاء اذا قطعها ففيما سواها بالطريق الاولى
 المأمور ان يقال اراد ان يصرح باللزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء استعجابا

فان اوقات الكراهة
 اثنا عشر

اولئلا يتوهم ان القضاء هناك لاجل القطع العدى المفهوم من قوله قال افضل
 ان يقطعها وان لا يجب اذا فسدت بغير قصد لكن لا وجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات
 الثلاثة وغيرها سواء في ان اذا شرع فيها في نفل قصد ثم افسد او فسد يوجب
 من الوجوه يلزمه قضاءه على ما ياتي في فصل النوافل ان شاء الله تعالى ولو
 افتتح النافلة في وقت مستحب ثم افسد ها او فسد نت هي بقدره متين على استعمال
 الماء او مضى مدة ما سم ونحو ذلك لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع
 الفجر قبل ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها وان كان قضاء الفوائت من الفرائض
 لا يكره قبل التغير والطلوع لانها لم تجب لعينها بل لصيانة الجزء المؤدى عن البطلان
 فبقيت نفلا بذلتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما وجب لعينه على ما تقدم
 ولو قضاهما فيها تسقط عنه وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في
 الوقتين ليست لمعنى ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة سوى الثلثة
 لو قضى فيها ما لزم بالشروع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضى
 في احد الاوقات الثلثة لا يصح لوجوبه كاملا وادائه ناقصا كما في الفرض ولو افسد
 سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر انما من كراهة ما لزم بالشروع في الوقتين
 وبهذا رده. انقل عن الفقيه اسمعيل الزاهد من ان من خشي ان صلى ركعتي الفجر
 ان لا يدرك الامام انه يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بالصلوة
 فان الامام السر يخشى دونه بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالندوة
 محمد ان المتن ولا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شرع في العبادة بقصد الفساد
 فلا يجوز وان كان نية الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قضاء منهى الا لاجل مصلحة
 التكامل ولا تكمل هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشرع في السنة
 ويكرهها ثم يكره اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في الفريضة
 ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل غير مقيد ايضا لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا
 لكن كراهة قضاء ما لزم بالشروع بعد الفجر مقربة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء
 بعد ارتفاع الشمس على كل حال فهو غيرات بالسنة كما استت فلا فائدة في هذا
 التكليف وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وكان اشارة الى قول اسمعيل الزاهد وقد
 مر تزييفه فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين
 منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يعلم تسوية صلوة هاتين

قضاء الفوائت من
 الفرائض لا يكره قبل
 التغير والطلوع

الندوة لا تؤدى
 بعد الفجر قبل الطلوع

الركعتين عن ركعتي الفجر عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد رحمهما وهما قولهما أحد
 الروايتين عن أبي حنيفة رحمهما وهي ظاهر الرواية بناء على أن السنة تؤدي بمطلق
 نية الصلوة من غير احتياج إلى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وروى الحسن عن
 أبي حنيفة رحمهما أنها لا تنوب بناء على أن السنة تحتاج إلى النية وعلى الرواية التي ذكرها الخياط
 عن أبي حنيفة رحمهما أن سنة الفجر واجبة والأول هو الصحيح أي أنها تنوب إن التعيين ليس بشرط
 وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن أنه رأى الشان لم يطلم الفجر وقد تبين أي بعد ذلك
 أنه رأى الشان كان قد طلم الفجر فعند المتأخرين تجزئ تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا
 كما تقدم هر ظاهر الرواية عن الكل خلافاً لرواية الحسن رحمهما وتقدم الوجه فيه ولو شك عند صلوة
 تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه لا تجزئ عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر إذا طلعت
 الشمس حتى ارتفعت قد رخصين أو قد رخص تباح الصلوة بعد ما كانت حراماً عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المذكور في الأصل لما روى أنه عليه السلام كان يصلي العيد حين
 ترتفع الشمس قد رخص أو رخصين قال سبط بن الجوزي متفق عليه وقال أبو بكر
 رحمهما بن الفضل ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فهي في الطلوع
 لا تباح الصلوة فإذا عجز عن النظر إليه تباح وقال الفقيه أبو جعفر السفكردري يوضع
 طست في أرض مستوية فإذا امت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع لا تحل الصلوة فإذا
 وقعت في وسطه فقد طلعت فتحل وكان علامة خوارزم يقول ليلاً ذقته على صدره وينظر فإن
 لم ير القرص فقد تم الطلوع وتباح وبعبارة عند الغروبي كل هذه الأقوال متقاربة وبكل
 منها يحصل ايضاً ض الشمس واشراقها والقول الأخير نقله البرازي وهو ليس واضطرب
 ولو طلعت الشمس والمصلي في خلال أي في أثناء صلوة الفجر تفسد صلوة الفجر وعرض نقصان
 على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا تفسد لعرض
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الأصول أن الوقت هو السبب الوجوب
 الصلوة ولا يمكن أن يكون كله سبباً لأنه يؤدي إلى عدم جواز الأداء قبل تمامه فيلزم أن لا
 تجوز الصلوة الأبعد وهو خلاف الشرع فلزم أن يكون جزء منه هو السبب ح فالجزء الأول
 هو الأول لسبقه فإن اتصل به الشرع التام تقررت له السببية والانتقلت إلى ما يليه
 وثم فأي جزء اتصل به الشرع التام أي الذي لم يطرم عليه الفساد تقررت له السببية هكذا
 إلى آخر الوقت فإن خرج الوقت ولم يصل يضاهي الوجوب إلى جميع الوقت لزوال الضرورة
 التي لأجلها لم يضاف إلى الجميع ولعدم أولوية بعض الأجزاء لأنها كانت بانفعال الشرع و

ما دام الإنسان يقدر
 على النظر إلى قرص الشمس
 فهي في الطلوع لا تباح
 الصلوة فإذا عجز
 عن النظر إليه تباح

لم ينصل الشروع بشئ منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به الشروع في الفجر كان كاملا فبقية
 النقصان وهو طلوع الشمس يقع الفساد والجزء الذي اتصل به الشروع في العصر كان ناقصا
 لكونه وقت الاصفراء والتضييف للغروب ولأن كان كاملا بان شرع قبل ذلك او من اول
 الوقت فعروض الغروب لا تنقص فيه بل يخرج وقت الكراهة الا ان قد يقال فينبغي انه
 لو شرع فيها اول الوقت قبل الاصفراء ثم اصفرت وهو في خلافها ان تفسد لعروض النقصان
 على ما وجب بالسبب الكامل والجواب ان الشرع لما جعل المكلف مشغول كل الوقت بالعبادة
 وهو العزيمة فقد اغتفر في حق ما لا يمكن ذلك الا به لكونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف
 الفجر فان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل ما ذكرتم تفقه عقلي لا يجوز ان يعارض
 به الثقل وهو ما رواه الجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قلنا قد عارضه حديث انهى عن الصلوة في هذه
 الاوقات فان العام عندنا كالحاصل لا يرجح الخاص عليه فوجعنا الى ما ذكرناه من المعنى قال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام وعلى هذا فيعد ما روى عن ابي يوسف رحمه الله عن افعال ابي
 في اي ركن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم صلوة لا نداء كان طلوعها يوجب
 الفساد لا يفيد لامساك مع الشرط السادس النية هي اللقطة مطلق
 القصد وفي الشريعة قصد كون الفعل لما شرع له والعبادات انما شرعت لتبيل صناء الله تعالى
 ولا يكون ذلك الا باخلاصها له فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس غير قال
 الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والايات والاحاديث في ذلك كثيرة
 جدا اذا علم هذا فنقول المصطلح اذا كان متنفذا سواء كان ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها
 كيفية مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك لنفل بانه سنة الفجر مثلا وتراويح وغير
 ذلك ولكن في التراويح يختلف اى خالف بعض المشائخ المتقدمين فانهم قالوا الاصل
 اى فعل التراويح لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها والمذكور في فتاوى قاضيان ان
 الاختلاف في التراويح وفي السنن فانه قال في فصل نية التراويح وان نوى الصلوة او صلوة
 التطوع اختلف المشائخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة
 للصفة للخروج عن العادة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في
 المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله في سنة الفجر انها لا تؤدى بنية التطوع وانما تؤدى بنية

فإنه في نية
 التراويح

السنة أو نوى الصلوة متابعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا إذا صلى التراويح مقتدياً
 بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح أنه لا يجوز أن ينتهي
 فقد جعل الخلاف في السان وفي التراويح واحداً وذكر المتأخرون أن التراويح وسائر السنن
 تتأدى بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 وتحقيق الوجه فيه أن معنى السنية كون النافلة مواظباً عليها من النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفريضة المعينة وقبلها فإذا وقع المصل النافلة في ذلك الحال صدق عليه أنه فعل النفل
 السمي سنة فالحاصل أن نفس السنة تحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام
 وهو أنما كان يفعل على ما سمعت فإنه عليه السلام لم يكن ينوي السنة بل الصلوة لله تعالى
 فعلم أن وصف السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية من الفعل المخصوص
 لأنه وصف يتوقف حصوله على نية انتهى وهذا في السنة الثابتة بفعله وكذلك في السنة
 الثابتة بقوله كقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يولي الله تعالى في كل يوم ثلثي عشرة ركعة
 من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة ويخوه من الأحاديث فإنه رتب الوعد على
 مطلق فعل الصلوة وعلى هذا التراويح فإنها ما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها
 وبين العذر في تركها أو بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من
 ذنبه إذا قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في لياليه ولا يمكن أن تكون الصلوة في
 لياليه ليست قياماً إلا أن تتعين لشيء آخر من فرض أو واجب أو قضاء ثم قال
 المصنف رحمه تعالى قاضيهان والتقدمين والأصح أنه لا يرى التراويح لا يجوز بمطلق النية
 ونحوه قد بينا الدليل من الطرفين والاحتياط في نية التراويح أن يترى التراويح نفسها أو
 ينوي سنة الوقت فإنها هي السنة في ذلك الوقت أو ينوي قيام الليل ليكون خارجاً عن الخلاف
 هكذا قالوا ولا شك أن قيام الليل أهم من التراويح فتأديتها بنية كتأديتها بنية مطلق الصلوة
 فإن مطلقها في الليل ليس الأقيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنية ولا يخرج بنية مطلق الصلوة
 لا يخرج عن محكم الاحتياط للخروج من الخلاف في السنة أو ينوي السنة نفسها أو ينوي الصلوة متتابعة
 للنبي عليه السلام ولو نوى في صلوة الوتر أو في صلوة الجمعة أو في صلوة العيد فإنه ينوي
 صلوة الوتر ويعينها وكذا ينوي صلوة الجمعة وصلوة العيد أي يشترط فيها التعيين
 ولا يكفي مطلق نية الصلوة وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذور وقضاء ما لزم
 بالشروع لأن مطلق الصلوة يحتمل النفل وغيره والنفل شروع في الأوقات التي يصح
 فيها غيره فلا بد من صرفه عن النفل له غيره وذلك الغير متعدد ومتنوع فلا يتعين لبعض

ولا يتيقن بفراغ الذم من الأبا لتعيين القاطع لاحتمال ما عداه وفي صلاة الجنازة
ينوى الصلوة لله تعالى الدعاء للميت اذ بهذا يتميز عن غيرها من الصلوات والفرض المنفرد
لا يكفي نية مطلق الفرض لانه يشمل افراد كثيرة متفقة ومختلفة فلا يجوز ما لم يقبل في
نية الظهر والعصر مثالا لية مما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره من
الامام والمقتدى والتقدير اتفاق فان نوى فرض الوقت ولم يعين ان ظهر او غيره ولم يكن
الوقت قد خرج اجزاه ذلك ولو كان عليه فائتة لان الفائتة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية
الا في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت لانضم الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظهر والجمعة ولكن
قد امر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تفوت الجمعة صححت عندنا خلافا
لغيره والائمة الثلاثة وان حرم عليه الاقتصار عليها على ما نذكره ان شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضين ان لو كان عند فرض الوقت الجمعة حاز ذلك لتعينها حينئذ
نظرا الى اعتقاده ولا يشترط نية اعداد الركعات اجماعا لعدم الاحتياج اليها لكون العدد
متعينا بتعيين الصلوة ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز ما صلاه يتلك النية عن الفرض
عند ابي يوسف لقوة الفرض فلا يزاحه الضعيف خلافا لمحمد رحمه حيث لا يجوز عن الفرض عند
ولا عن التطوع بل تبطل نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلوة الواحدة لا يمكن ان تصف
بالوصفين لتنافيهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل اصل الصلوة ولو افتتحت المكتوبة اي
نواها ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع مصححا حتى فرغ من صلاته فأي صلوته
هي تلك المكتوبة التي شرع ناويا لها وهذا بناء على ان النية انما تشترط في الابتداء لا في
البقاء استصحى بالزوم للحرج في ذلك وهو منفي ولو كبر ينوى التطوع ثم كبر ينوى الفرض
يصير شارعا في الفرض وتبطل نية التطوع لان النية من الافعال يصح تبدلها اذقاتها
كما يصح تبدلها في التروك مجردة وحاصلة صحتها اذا قارنت المنوى فعلا او تركا سواء
تقدمها مائل او مغاير ولم يتقدمها شيء فتنبه المغاير وتقرر المائل وهي هذا اصل يستقي
عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلم ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ناويا العصر او
التطوع بتكبيره متعلق بافتحه فقد نقص الظهر وصح شرعه فيها كبرناويا له من العصر او
التطوع بناء على الاصل المذكور وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كبر ينوى
الشرع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقصا للمكتوبة ويصح شرعه النافلة للاصل
المذكور وهذا من ذكر العام بعد الخاص او كان من شرع في المكتوبة منفردا فكبر ينوى لاقتداء
بالامام فانه يصير شارعا فيها كبرناويا له من الصلوة لاقتداء بفضلها كان فيه من الصلوة

منفردا لما ذكرنا من الأصل وذلك لأن الصلوة بالاعتداء غير هامة إلا لفرد حكمها لما فيها
من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة وإن صلى ركعة من الظهر ثم كبر بنوى
الظهر فهي لما ذكرنا لا تنوى حين ما هو فيه فيكون مقرا له وهذا إذا نوى بقلبه ما إذا قال
بلسانه فويت أن أصل الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجتزى أي يكفي بتلك
الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر حتى أنه لو كان مقبها وصلى أربعاً
أخرى بعد ذلك التكبير على ظن أن الركعة الأولى قد انتقضت ولم يقعد على رأس
الركعة الرابعة من صلاته التي هي الثالثة بعد التكبير فسدت صلاته لتركة فوضا
وهو القعدة الأخيرة بحيث لا يمكنه أن يركع بسجود الركعة الخامسة ولكن فسدت
فرضية الصلوة وتحولت نفلا عند أبي حنيفة رحمه وأبي يوسف رحمه وأصلها عند
محمد رحمه وينبغي أن يضم ركعة أخرى ليصير متنفلاً يست عند هما وبركتين عند
ولو نوى مكتوبتين معاً أحدهما دخل وقتها والأخرى لم يدخل وقتها بان نوى وقت
الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معافى أي النية للتي أي المكتوبة التي دخل وقتها كالظهر
الصورة المذكورة لأن التي لم يدخل وقتها لا تراجمها ولو نوى فانتبتين معافى أي النية
للأولى منهما لترجمها بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائتة ووقيتة معاً
بان فائتة الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معافى أي النية للفائتة إذا كان في الوقت
سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما
والمصنف اختار ما في المنتقى ولذا قال إلا أن تكون في خروج وقت الوقيتة ثم تكون النية للوقيتة
لترجمها وكل هذا يشير إلى كون المصلح صاحب ترتيب فعليه هذا يمكن أن يحمل ما في الجامع
الكبير على ما إذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل إنما يتأتى فيما إذا كان في الوقت سعة
فانه حينئذ لا ترجيح للفائتة على الوقيتة لعدم الترتيب فتعارضتا فبطلان ما إذا ضاق الوقت
فان الوقيتة ترجح مع أن جواب الجامع مطلق والمسئلة السابقة وهي ما إذا نوى فائتتين
تؤيد ما في المنتقى حيث لم يذكر فيها خلافاً فإن النية للأولى فلذا اختاره المصنف ولا يحتاج
الأمام في صححه الاعتداء به إلى نية الإمامة حتى لو شرع على نية الأفراد فاعتد به يجوز
إلا في حق جواز اعتداء النساء به فإن اقتداهن به لا يجوز ما لم ينو أن يكون إماماً لهن أو
لمن تبعه عموماً وعند ذفر لا يشترط نية إمامتهن لصحة اقتدائهن قياساً على الرجال
لنا الفرق بأن المرأة يحتمل أن يوجد منها فساد صلوة الإمام بسبب المجاذاة وهو
حار عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل وأما المقتدى فينوى الاعتداء أيضاً

ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين أي تعيين الفرض بل يحتاج في صحته
 إلى نيتين نية الصلوة مطلقة أن تطوعا ومعينة أن غيره ونية المتابعة للامام وذلك
 لأنه يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المقتدي فلا بد من التزامه وهو بالنية
 وإن نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يحزبه ذلك الفعل وهو نية الاقتداء ^{بغير} نية
 الصلوة وفي فتاوى قاضيان لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في الغفل
 وقال بعضهم يجوز انتهى فظهر أن ما اختاره المصريح قول بعضهم وعدم الجواز هو المختار
 وكذا الحكم إذا قال نويت أن أصلي مع الامام قال بعضهم يجوز واختار المصريح ولكن المختار
 عدم الجواز لما ذكر قاضيان من الدليل وإن نوى أن يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء به
 لا يحزبه بشرطية نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال إذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده
 يصح شروعه في صلوة الامام كذا في الفتاوى يعني لو وجب منه الانتظار لفظ من غير
 أن تحضره نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويوم الانصرار مقام النية وهو
 حسن وإن نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يحزبه ذلك
 صحة الاقتداء ولا يصح أنه يحزبه قال قاضيان لأنه لما نوى الشروع في صلوة الامام صار
 كأنه فرض الامام مقتديا به وفي الخلاصة قال الامام خواهر زاده عن استاذة إذا أراد
 المقتدي أن يسهل الأمر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام قال صاحب الخلاصة
 واستاذناظم يراد به يقول ينبغي أن يزيد على هذا ويقول وأقصدت به انتهى في أوائل
 شيخنا المصنف ما اختاره قاضيان وغيره كما تقدم وما قاله ظهير الدين احتياط الحوي
 من خلاف ذلك أنه يحزبه ولو نوى صلوة الامام والاقتداء به ولا يعلم الامام في أي صفة
 هو في الظاهر المجمع اجزايتها كانت قال قاضيان لأنه لو كان دخول في صلوة
 الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة لكن
 نوى الظاهر ظاننا أنها صلوة الامام فإذا الامام في الجمعة أو بالعكس لا يجوز الاقتداء
 الفرضيين يمين الاقتداء وإن نوى أن يصلي صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز
 عند البعض وهو المختار لأن الجمعة لا تكون إلا مع الامام فينتهيا مستلزما للاقتداء
 وإن نوى الاقتداء بالامام ولكن لم يحظر به له من هو أزيد من عمر وجه الاقتداء ^{لأن} ذلك
 وعدم التقييد وكذا أن نوى الاقتداء بالامام وهو يظن أنه أي الامام زيد فاذا
 عمر وجه الاقتداء أيضا إذ ليس في نيته تقييد وإنما هو في ظنه ولا عبرة به حقيقة
 الإطلاق ^{لأن} إذا قيد نيته وقال أقصدت بزيد ونوى الاقتداء بغيره

منهم من قال لا ينتظر
 تكبير الامام ثم كبر
 جاز يصح شروعه
 في صلوة الامام

فانه حينئذ لا يصح اقتداؤه لكون نيته متقية بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم
 يكن مقتديا بمن هو متصف بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات
 فاما عند تعيينها فلاحتي لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر
 جاز سواء كان يرث شخص الامام او لا لان الاشارة تفيد تعريف الذات والموصول يدل على الصفة
 والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره
 في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قوله ما لا على قول ابي حنيفة رحمه لان الافضل
 عنده مقارنة تكبيرة المقتد لتكبيرة الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبير هو الافضل
 فيلزم على قوله افضلية مقارنة النية لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام قضا الامامة
 جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع على ما سياتي فيمن نوى عند الوضوء انه يصلي
 العصر مثلا ولم يشتغل بغير عمل الصلوة ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه اراد الامامة
 قد شرع قبل شروعه وهو اي والحال ان الامام لم يشرع بعد اختلفوا فيه قال بعضهم لم يجز شروعه في
 صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصلوة
 ان الامام لم يشرع حيث يصير شارعا عند شروع الامام اذا شرع لان لم يقصد الشروع في صلوة
 الامام بل في الحال قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضي خان ومن صلي سنين ولم يعرف
 النافلة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى ظنه ان ظن ان الكل له كل شئ
 يصلي به فريضة جاز فعله وسقط عند الفرض لمحصل شرائط كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة
 او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
 الا ما اقتدى فيه فاذا صلوة الامام ثم فيها اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدى به احد ان اقتدى
 به في صلوة ليس قبلها سنة مثلها كالغرب صحت صلوة المقتدى ايضا وانما في صلوة قبلها
 سنة مثلها كالظهر والفجر لا تصح صلوة المقتدى فان الامام قد سقط فرضه بما صلى او
 مما هو سنة وهو يظنه فرضا فما يصلي به بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المفترض
 بالمتنفل وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت
 كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضاء
 كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقضي ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره
 في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فمجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلا اي اذا قرن باليوم وان

فمن صلي سنين ولم
 يعرف النافلة من
 الفريضة

خرج الوقت لأن غايته أنه قضاء بنية الأداء وبالوقت أي إذا قرن الظهر بالوقت وإن لم يكن خرج الوقت وإن خرج ونسيه لا يجزئه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضين
 الخلاصة وغيرهما لو نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت يجوز هذا إذا كان يصل في الوقت
 فإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز وذلك
 لأنه لا يتعين بضم الوقت حينئذ وإنما يتعين بضم اليوم لأنه لا يخرج عن كونه ظهر
 اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة قسميته بظهر اليوم لا
 ظهر الوقت لأن الوقت ليس له إذا اللام للعهد لا للجنس فلا يضاف إليه فعلم من هذا
 أن ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار ولو نوى فرض اليوم بخلافه
 وإن لم يعلم بخروج الوقت هكذا في نسخ الماتن وهو أيضا سهو لأن فرض اليوم بعد خروج
 الوقت محتمل للوقتيّة والفائتة فلم يحصل به تعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فإنه هو
 الذي يجوز بالأخلاق لقطع احتمال الغير بالكلية ومن صلى الظهر أي الظهر اليوم الذي
 هو فيه ونوى أن هذا من ظهر يوم الثلاثاء أي ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وأن الظهر منه
 فتبين أن ذلك الظهر من يوم الأربعاء أي تبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء وأن الظهر منه
 جاز ظهروه والغلط إنما هو في تعيين الوقت وذلك لا يضرب إذا حصل تعيين وقت الفرض
 بأن لم يكن عليه غيره من نوعه أما إذا كان عليه ظهران مثلا ونوى الظهر ولم يعين أحدهما
 أنه ظهر أي يوم فإنه لا يجوز ولو شرع في صلاة ما أي صلاة من الصلوات هي عليه بظن
 أنها سببتيّة أي من صلوات يوم السبت فإذا هي له ظهران تلك الصلاة التي شرع
 فيها إنما هي أحديّة أي من صلوات يوم الأحد بأن كان عليه ظهر مثلا فظنه ظهر يوم
 السبت فصلاّه بتلك النية فظهر أنه لم يكن عليه الاظهر يوم الأحد لا تصح تلك
 الصلاة ولا تجزئه عن ظهر يوم الأحد التي هي عليه لأنه صلاها قبل وقتها بنية حيث
 نواها أي نوى اصنافها إلى يوم قبل وجوبها والصلاة قبل وقتها لا تجوز ولو كان بالعكس
 بأن شرع في صلاة عليه على ظن أنها أحديّة فإذا هي سببتيّة تصح وتسقط عنه لأنه صلاها إلى
 وقت بعد وقت وجوبها والصلاة بعد وقتها جائزة والسحب في النية أن ينوى ويقصد
 بالقلب ويتكلم باللسان بأن يقول صلى صلاة كذا قال في الهداية ويحسن ذلك أي
 التكلم باللسان وذلك لاجتماع عزيمته يعني أن الإنسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر
 فإذا ذكر بلسانه كان عونا على تجهده قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يفهم من قولهم
 لاجتماع عزيمته أنه لا يحسن لغير هذا القصد قال ثم رأيت في المحققين قال النية بالقلب لأنه

بيان النية باللسان

عمله والتكلم لا معتبر به ومن اختاره اختاره لتجتمعه عزيمته ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ
 انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند
 الافتتاح اصيلي كذا ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضوان الله عليهم بل المنقول
 انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر وهذه بدعة انتهت لكن عدم
 النقل كون بدعة لا ينافي كونه حسنا لقصد اجتماع العزيمة على ما اشار اليه في
 الهداية وصرح به التجنيس وهذا هو المختار وذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على
 القلوب في ما بعد زمن الصحابة والتابعين حتى كثر في الدين الزاهية في القبة وشرح
 القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه اللسان لان التكليف بقدر الوسع
 لا يكافئ الله نفسا الا وسعها ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز به لاختلاف بين
 الأئمة لان النية عمل القلب لا عمل اللسان واستحيا يضم اليه لما ذكرنا وفي الكفاية من شرح
 الطحاوي الا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني التكبير ويد بالرفع انتهى
 وانما كان هذا لافضل لانه سيرة السلف على ما ير من قول بعض الحفاظ ولا مشقة
 افضل الاعمال اجزها اي اشقها فالحاصل ان حضور النية بالقلب من غير احتياج
 الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعسر بدونه وحسن و
 الاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها
 والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوى حال كونه مقارنا للتكبير وخفا طال الى ان
 تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذاهب الشافعي ح فان وجود النية زمن التكبير شرط
 عندنا وانما كان هذا هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ولا شق فيكون افضل وذكر
 الناطقي في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم
 تحضره النية في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل لذي صلوة نضلي امكنه ان يجيب من
 غير قائل تجوز صلواته والا فلا اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير قائل لا تجوز صلواته
 وهذا هو الذي روي عن محمد بن سلمة وفي الفتاوى عن محمد انه لو نوى عدله صلوة ان يسلط
 الظلم او يحصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني شوالشي
 الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بتلك النية وهكذا روي
 عن ابى حنيفة رحمه ربي يوسف رحمه فالحاصل جواز الصلوة عند نية متقدمة اذا لم يفصل
 بينهما وبين التكبير عمل ليس للصلوة قال في التجنيس لان النية المتقدمة متبقية الوقت الشرع
 حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى وان تاخرت النية ونوى بعد التكبير لا يصح

الصلوة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي واختلافوا على قوله
 انه الى متى يجوز التأخير قيل الى الشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى رفع
 منه قال في الكافي وجهر الظاهر ان الصلوة عبادة لا يتجزئ ومالم ينو منها لم يقم بها
 وفي الصوم جواز للحرج لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالسهر والكثير ولا حرج في الصلوة
 انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح قياس الصلوة على الصوم في استيفاء النية المتقدمة
 لان الاصل مقارنته النية للعبادة والتخلف في الصوم للخروج ولا حرج في الصلوة فكان
 ينبغي ان لا يجوز بالمتقدم والمروي جوازها بها ويمكن ان يجاب بان النية قد قارنت العبادة
 من وجه حيث قارنت شرطها ولم يفصل بينهما وبين العبادة فاصل غير ما هو موصول اليها
 كالمنشئ على انه ليس بمناف للصلوة مطلقا لجوازه عند الضرورة كما في سبق الحدث
 والاتصال من وجه مع عدم تدخل المنافى كاف كما في نية الزكوة عند عزل مقدار الحرج
 ولم تقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز التقدم فيه مع المنافى من اكل الشئ
 والجماع ولا كذلك الصلوة والله سبحانه اعلم واما فرائض الصلوة اى اركانها التي توجد
 ماهيتها بمجموعها فثمان فرائض منها ست فرائض على الوفاق بين ائمتنا ومنه اثنتان
 فريضة لكن على الخلاف بينهم وهي في الفرائض الست المتفق عليها تكبيرة الافتتاح وهي
 وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بها لا لانها ركن بل هي شرط
 ياجمع ائمتنا اعمالا للثلاثة استدلالا بان ذكر مفروض القيام فكان ركنا كما ان قراءة الفاتحة شرط
 لها ما شرط لسائر الاركان من ستر العورة واستقبال القبلة والطهارة ولنا قول ربنا في
 ذكر اسم ربك فصلى عطف وهو للمغايرة فان قيل هو عطف لكل على الجزء فيجوز كحذف
 العام على الخاص قلنا جوازا ما يمكن لئلا يكون لنكتة بلاغية وهي منع من تعدد متر هذا فان لم يكن
 منه فكان للمغايرة التي هي الاصل في العطف واما اشتراط ما يشترط لسائر الاركان فلفظ
 اتصالها بالاركان كما امر لانهما حتى لو كان حاملا للجماسة عند ابتداء التكبير او مكشوف
 العورة او منحرفا او قبل دخول الوقت فالقاهها واستقر على السير واستقبل وجهه في الوقت مع
 انها جاز وجه شرعي ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وذكر في الكافي انها عند بعض اصحابنا
 ركن قال وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء ان لا تصح هذه الفروع انتهى والغير
 من المذهب انما شرط كما ذكرنا وبنوا على الخلاف جواز النقل بحريمة الفرض والنقل قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام ومقتضى كون هذا ثمرة الخلاف في كونها شرطا ان يجوز ايضا بناء الفرض
 على الفرض على النقل وقد روي اجازة ذلك عن ابي اليسر والجمهور على منعه ومنع الملازمة بين

كونها شرطا وجوازا ما ذكر اصله النية شرط ولا تجوز صلاتان بنية نعم بقي ان يقال ان
 شرطت لكل صلاة يعني كالنية لا تقم ببناء النقل على الفرض والآي وان لم تغتبط
 لكل صلاة كالوضوء صم بناء الفرض على الفرض وعلى النقل والجواب باختيار الاول وصحة
 النقل تبعاً انتهى قوله باختيار الاول اي الشق الاول من التردد وهو الاشتراط لكل صلاة كالنية
 وقد علم مما ذكر دليل كون التسمية فرضاً وفرضاً الباقية من الست هي القيام والقراءة والركوع
 والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة التشهد لقوله تعالى قوموا لله قانتين فافروا ما تيسر
 من القرآن واركعوا واسجدوا فانها اوامر ومقتضاها الافتراض بما القعدة الاخيرة فلا الصلاة
 مجتمعة بينهما النبي صلعم بفعله وقوله وهوم يفعلها قطب دون القعدة الاخيرة والواجبة من دون
 ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت بياناً للفرض الجمل كان متعلقها فرضاً بالضرورة ولولم يقم
 الدليل في غيرها من الافعال على عدم الافتراض لكان فرضاً ولولم يلزم تقييد مطلق الكتاب
 بخبر الفاتحة والطمأنينة وهونسخ القطعي بالظني لكانا فرضين ولو كان عليه السلام لم يعد الى
 القعدة الاولى لما تركها ساهياً ثم قد كرر كانت فرضاً فقد علمت ان بعض الصلاة عرفيتك
 النصوص ولا اجمال فيها وانه لا يبقى الاجمال من وجه آخر وهو كيفية ترتيبها وهل هي ما
 ذكر في النصوص فقط او مع امور اخرى وعلم مما ذكرنا ان تقديم القيام على الركوع والركوع على
 السجود فرض لان قضيتها القعدة الاخيرة اما الخروج من الصلاة بصنعها اي بالفعل الناشئ من
 المصلي ففرض عندنا بيجنيفة رخ خلافاً لما اعلم ان كون الخروج بصنعها فرضاً لم يرو عن
 ابي جعفر رخ صريحاً وانما الزم بعض علماء المذهب به استدلالاً من جوابه في المسئلة الاثني
 عشرية وهي الفساد برؤية المتيمم الماء بعد القعود قد رالتشهد على ما يحكي تفصيله فقالوا
 انما فسدت الصلاة عندك في هذه المسئلة لان الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عندك
 واستدلوا على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض آخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون
 فرضاً لا لطلب انما يتعلق بفعل الكلف بناء على اختياره لا يلا اختياره قال الشيخ كمال
 الدين بن الهمام وقد يقال اقتضاء الحكم بناء على الاختيار انما هو في المقاصد الوسائل
 ولذا لو حمل معنى عليه الى السجود فافاق فتوضاً فيه اجراءه عن السعي ولولم يحمل وجب عليه
 السعي فكذا اذا تحقق القاطع في هذه الحالة بلا اختيار حصل المقصود من القدرة على صلاة
 اخرى ولولم يتحقق وجب عليه فعل هو قرينة قاطع فلو فعل مختاراً قاطعاً عما ان له الخافرة الواجب
 نقل عن الكرخي انه قال لا خلافاً بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولم يرو عن ابي جعفر بل هو حمل
 ابي سعيد يعني البردعي لما رأى خلافاً في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضاً لا تحقق

الصلوة
 مجتمعة بينهما
 النبي صلعم

لا يجوز
 الفرض
 بغير

بفعل هو قربة انتهى وسند كبريئة هذا البحث عند تلك المسائل انشاء الله تعالى وتعديل
 الأركان وهو الطمانينة وزوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واقله قد رتبته فرض
 عند أبي يوسف رحمه الله واثمة الثلاثة لحديث ابن مسعود المروي في السنن الأربعة انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود قال الترمذي
 حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن وغيره صلبيه مكان ظهره وهو من باب الرواية بالغة
 والجواب ما مر انه خبر واحد ظني لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعي به لانها نسخ فان
 المفهوم من الكتاب افتراض ما يسمى ركوعا وهو مطلق الانحناء وما يسمى بسجودا وهو وضع
 الجبهة على الارض وان ذلك مجزئ فلو قلنا بان التعديل فرض لكان ذلك غير مجزئ
 فيكون نسخا وكذا الكلام في حديث الأعرابي الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات
 بقوله ارجع فصل فانك لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصلح ناسخا للقطعي فحيل
 جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزئ أي اجزاء كاملا ولم تصل أي صلاة كاملة وتركه حتى انها
 يؤيد ذلك اذ لو كانت الطمانينة فرضا لفسدت بنزكها في أول ركوع وسجود ويكون فعله
 بعد ذلك عبثا وهو عليه السلام لا يقرأ احدا على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام ان يعلم
 اكمال الصلاة على اكمل وجه ولذا جاء في رواية أبي داود عن أبي هريرة والترمذي عن فاعة
 بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وان انتقصت منه شيئا
 انتقصت من صلاتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام سماها صلاة ناقصة
 والبا طلة لا تسمى صلاة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندهما التعديل واجب وسيأتي
 الكلام عليه انشاء الله تعالى ولما اذكر الفرائض اجمالا شرع في تفصيلها فبدأ أمرت بما فقال
 ولا دخول في الصلاة الا بتكبيرة الافتتاح لاجماع الأمة على ذلك في كل زمان فانهم قد
 اجمعوا على ان لا دخول في الصلاة الا بتكبيرة الافتتاح وهي قوله أي قول العبد الله أكبر
 ولا خلاف فيه والله الأكبر وخالف فيه مالك واحمد والله الكبير والله أكبر وخالف فيهما
 الشافعي ايضا ثم قال أبو يوسف رحمه الله ان كان بحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الأربعة من اللفاظ
 لما لك واحدا لنقل المتوارد من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متسلسلة من الشرع
 فنلتها فيها الى ما هنا نال به الشرع وكذلك قال الشافعي انه يقول الأكبر ابلغ في التثناء
 لأن تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتداء فكان مشتملا على المنقول وزيادة فيلحق به
 دلالة ولا ييوسف ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله
 عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتخليتها التسليم رواه أبو داود

وحسنه النوى في احكامه وفي العبادات البدنية انما يعتبر المتصوص ولا يشتغل
 بالتعليل ولذلك لم يعم الخد والذقن مقام الجبهة في السجود والاذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير
 فتحرمة الصلوة اولى وانما جاز بالكبير لان افعل وفعيلا في صفاته تعالى سواء اذ لا يراى بالكبر
 اثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لانه لا يشاركه احد في اصل الكبرياء فكان افعل
 بمعنى فاعيل وقال ابو حنيفة ومحمد رحم ان قال بده عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن الكبر
 اولا اله الا الله او تبارك الله او غيره اى غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا
 يشارك فيها كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر
 على كل شئ والرحيم لعباده اجزاء ذلك عن التكبير وذلك لان التكبير المذكور في قوله تعالى
 وربك فكبر وقوله عليه الصلوة والسلام وتحريمها التكبير وحيثما ذكر من النصوص من معناه التعظيم
 المطلوب بالنص التعظيم ويؤيد قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى وهو اعظم من لفظة الله اكبر وغيره
 ولا اجمال فيه فالثابت بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الوجوب لا الفرضية وبه نقول حتى يكره
 لمن يحسنه تركه قلنا في القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل والمقصود من
 الاذان الاعلام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس لا يعرفون ان اذان كذا في الكافي ثم يشترط
 ان يكون بذكر كلاما ما عند محمد رحم كالمثلة المذكورة وعندنا بحقيقة رحم يكفي الاسم المسمى
 الاطلاق في قوله تعالى وذكر اسم ربك كذا في الكفاية ولو اقمتم الصلوة باللاه اى بقوله اللهم
 غير زيادة او قال يا الله يصح افتتاحه لان المقصود بندا لله سبحانه وتعالى التعظيم لانه تضرع
 محض من العباد غير مشوب بمحاجة وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندنا يا الله تعالى
 من غير ان كان سؤالا مثل اللهم اغفر لي والصحيح من ذهب البصريين ان معناه يا الله ايسر
 والله تعالى عن حرمانه فكان مثل يا الله ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي
 او اللهم ارحمني او قال استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله
 لا يصح شروعه في الصلوة لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من
 السؤال تضرعا او ترغيبا وهو غير الذي قال عليه السلام فيما يؤثر عن ربه عز وجل
 من شغلته ذكرى عن مسئلتى اعطيت افضل ما اعطى السائلين وكذا لو قال بسم الله
 يصح شروعه وكذا لو ذكر اسماء يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم لان بنوى بذا
 تعالى خاصة وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه تعالى كذا ذكره
 وافق به المرغيناني انتهى ولو قال الله من غير زيادة شئ يصير شارعا عندنا بحقيقة رحم فقط
 في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن

من
 افعل وفعيل
 في صفاته تعالى
 سواء

التوارث بضم
 الواو

التجريد وذكر فيه خلافاً لمحمد رحمه الله قال وفي نسخة الإمام خواهر زاده يصير
 شارهاً بذكوالله فحسب وفي الكافي وإن قال الله صار شارعا عندهما لأنه تعظيم خالص
 انتهى وإن قال الله أكبر بارادخال ألف بين الباء والراء لا يصير شارعا وإن قال ذلك
 في خلال الصلوة تفسد صلوة قيل لأنه اسم من أسماء الشيطان وقيل لأنه جمع كبير
 بالتحريك وهو الطيل وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلوة لأنه إشباع والاداء الصم ولو
 قال الله أكبر بالكافي الرخوة كما تنطق بها البدو واختلف فيه البصريون والكوفيون
 والأصح أنه يصير شارعا علم أن المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله أكبر بالكاف
 أي الرخوة يصير شارعا لأن العرب تبدل الكافي بالكاف ولو قال اللهم فقد اختلف أهل النحوق
 البصريون يصير شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا والأول أصح انتهى قد تقدم مع دليله فعلى
 هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط وشاعت به النسخ وأصله ولو قال الله أكبر بالكاف يصير شارعا
 ولو قال اللهم اختلف فيه البصريون والكوفيون والأفهم لم يختلفوا في الكاف والكاف
 لأن ذلك شيء لم يذكره أحد من أهل الفقه ولا من أهل اللغة والنحوق كان سهواً والله سبحانه
 أعلم ولو أدخل المد في ألف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد
 صلوته إن حصل في اثنا عشرها عند أكثر النسخ ولا يصير شارعا به في ابتدائها ويكفر
 أو تعبد لأنه استفهام ومقتضاه الشك في كبريائه تعالى وقال محمد بن مقاتل إن كان
 لا يميز بينهما أي بين المد وعدمه لا تفسد صلوته والاستفهام يحتمل أن يكون للتقرير
 لكن الأول أصح لأن مثل هذا الجهل لا يصلح عدواً للإنسان لا يصلح أن يقرر نفسه أن قرينه
 لزم الفساد لأنه خطاب على هذا الوعد ههنا أكبر الأصح أنها تفسد أيضاً وإشباع حركة الهاء
 خطأ من حيث اللغة ولا تفسد وكذا تسكينها وإما مد اللام فصوابه لو أفتحه أي كبر
 مع الإمام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام من قوله الله لا يصير شارعا في الصلوة
 في ظاهر الروايات كذلك في الفتاوى ولو وقع قوله أكبر بعد قول الإمام أكبر لأنه لما فرغ من قوله
 الله قبل الإمام لم يعتبر فكان شارعا بلفظ أكبر وحده ولا يصح الشروع به وحده ولو قال الله
 مع قول الإمام الله أو بعد ولكن فرغ من قوله أكبر قبل فراغ الإمام من قوله أكبر فالأصح أنه
 لا يجوز شروعه أيضاً لأنه إنما يصير شارعا بالكل أي بمجموع الله أكبر لا بقوله الله فقط فيقع
 الكل فرضاً وإذا كان كذلك يكون قد وقع فرض التكبير قبل الإمام وكل فرض وقع قبل الإمام
 فهو غير معتبر ولا معتد به فكان كأنه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو أدرك الإمام راكعاً وقال
 الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله أكبر ألا وهو في الركوع لا يصح شروعه لأن الشرط وقوع

ما لا يصح

التخرية في محض القيام ولو كبر قبل الإمام حال كونه مقتدياً به لا يصير شارعاً في صلاة
 الإمام اتفاقاً كما مر وكذا لا يصير شارعاً في صلاة نفسه أيضاً في رواية النوادر حتى لو قهقهة لا يتقرر
 وضوءه وقيل يصير شارعاً في صلاة نفسه واليه اشارة في الأصل قيل ما ذكر في الأصل قول
 أبي يوسف ما ذكر في النوادر قول محمد بن قيس فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزل
 الاقتداء بالحائض أو الحمار ومثله لا يصير شارعاً وأبو يوسف رحمه يقول الحائض والحمار لا يصلح
 إماماً له أصلاً بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضيهان ولو أنه رأى الذي كبر قبل الإمام كبر بعد
 ما كبر الإمام يعني كبر ثانياً ونوى هذا التكبير الشروع في صلاة الإمام والاقتداء به
 يصير شارعاً في صلاة الإمام وقاطعاً لما كافيته على تقدير أنه صح شروعه في صلاة نفسه
 لمغايرة ما شرع فيه ثانياً لما شرع فيه أولاً على ما تقدم والأفضل أن تكون تكبيرة المقتدي
 مع تكبيرة الإمام لا بعد ها عند الإيجاف رحمه لأن فيه مسارعة إلى العباداة وفيه مشقة
 فكان أفضل وقال لا يكبر أي الأفضل أي يكبر المقتدي بعد تكبيرة الإمام ليزول الاشتباه
 بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانتهاءه اقتداء بمن هو في الصلاة ولا خلاف في صحة كل من
 الأمرين من غير كراهة إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه أنه لا يصح شروعه إذا كبر مقداراً وإذا
 لم يكبر مع الإمام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة أحرز ثواب تكبيرة الافتتاح وإذا شك
 المقتدي أنه هل كبر مع الإمام أو بعده يحكم بالكبر أي يغالب ظنه فان العمل بغالب الظن في
 مثله لازم فان استوى الظن ان أي الأمران اللذان وقع الشك فيهما وهما المعبية والبعدية
 ولم يترجح أحدهما فانه أي التكبير أو الشروع الذي وقع الشك فيه يجزيه حملاً لا مره على
 البصواب والأحوط أن يكبر ثانياً ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها إنما
 تنافي على الرواية التي عن أبي يوسف رحمه من عدم صحة الشروع مع المقارنة كما لا يخفى
 اللهم إلا أن يحل قوله مع الإمام على معنى قبل الإمام وفيه بعد والله سبحانه أعلم والثانية
 من الفرائض القيام ولو صلى المريض قاعداً مع القدرة على القيام لا تجوز صلواته بخلاف
 النافلة على ما يأتي إن شاء الله تعالى وإن عجز المريض عن القيام عجزاً حقيقياً أو حكماً
 كما إذا قد رجح حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض أو بطل براء أو يجد لما شديد يصلح قاعداً
 ويسجد لحديث عمران بن حصين أخرجه الجماعة إلا مسلماً قال كانت بي بواسير فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع فجل
 جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها أما إذا كان يقدر
 على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير ألم شديد ولا خوف ازدياد مرض أو بطل براء فلا يجزئ

وما
 العمل بغالب
 الظن

له ترك القيام ولو قد ر عليه متكئا على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام متكئا
 ولو قد ر على بعض القيام لا كله لزومه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التحريمية لزم
 ان يحترم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا ايضا او معي برأسه على ايماء
 وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها
 لقوله عليه السلام لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا
 ليصلي عليه فاخذ فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايماء
 واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار في مسنده والبيهقي في المعركة عن
 ابي بكر الحنفي ثنا سفيان الثوري ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عاد مريضا لم قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابا بكر الحنفي وقد تابعه
 عبد الوهاب وعطاء عن الثوري انتهى وابو بكر الحنفي ثقة ورواية المصريح وقعت
 بالمعنى وهي انه عليه السلام قال للمريض اذا قدر ان تسجد على الارض فاسجد
 والا فاقوم برأسك ولورقع الى وجهه شيئا فاسجد عليه فان كان يخفض رأسه يصح ويكفي
 صلواته بالايماء بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد عليها جاز
 ايضا ولكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلواته بالركوع والسجود والا فمضى بالايماء
 ايضا وفائدة تظهر فيما اذا قدر في شأها على الركوع والسجود بلا وسادة فانه يلزم
 استئina في الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجد قوة الارض وفي الذخيرة فان لم يستطع
 القعود استلق على ظهره وجعل جليبه الى القبلة فاوحى بهما اي بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر
 على القعود اصلا لا بنفسه ولا مستندا فانه ان قد ر عليه مستندا الزم ذلك على وزن
 ما تقدم في القيام ويستلقي برأسه على وسادة تحت كتفيه مادار جليبه ليتمكن من الايماء
 والا فحقبة الاستلقاء تمنع الصحيح من الايماء فكيف المريض وان استلق على جنبه
 الايمن ووجهه متوجه الى القبلة واوحى جاز ايضا لما مر في حديث عمران بن حصين
 وهذه رواية عن ابى حنيفة رحم ذكرها في الينابيع وغيره الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا للشافعية
 رحم وهذا عند امكان كل منهما والا فاما امكان هو المتعين اجماعا له ان المضطجع جميعه يدنو من القبلة
 والمستلق بجلاؤه فقط اليها قلنا بل المستلق جميعه يدنو اليها على ما قرناه ان رأسه يكون مرفوعا وتحت كتفيه
 وسادة فم هو متوجه اليها في جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن ايماءه
 بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل هذا التعليل يخالف حديث عمران بن حصين
 فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا يفيد العموم لانها واقعة حاله وهو كون مريضه

المواسير والاستلقاء فيها مفضل الى خروج الحث فيجوز ان لا يركع فيرجع حينئذ
 الى المعنى فان لم يستطع الايماء برأسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا اخرجت الصلوة
 عنه في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت الصلوة عنه بالكلية وان كان
 يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه هذا هو ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف لم انه يومى بعينه وبجانبه ولا بقلبه وقال محمد لا اشك ان
 الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في العينين وعن يفر
 يومى بعينه وبجانبه وبقلبه وقال الشافعي ان عجز عن الايماء برأسه او يومى بطرفه فان
 عجز اجرى افعال الصلوة على قلبه وكذا القراءة والاذكار قلنا النص انما ورد بالاياء
 وهو انما يكون بالرأس واما بالعين والحاجب فاشارة ورع على ان الرأس مخصص
 عليه صريحا في حديث ابن عمر رواه اليه حتى عندنا لم يستطع المريض السجود او يومى برأسه
 ايماء ولا يرفع الى جهته شيئا وكذا حديث جابر المتقدم يفيد ان المراد بالاياء الايماء
 بالرأس حيث قال واجعل سجودك اخفض من ركوعك فان زيادة الخفض لا تحقق حقيقة في غير
 الرأس وليس لهم فيما قالوه نص يعول عليه ونصب الابدال في العبادات بالرأى غير جائز فبطل
 ثم اذا برأى ذال عجزه عن الايماء بالرأس وصار قادرا عليه نظرا ان كان يعقل الصلوة حالة
 المرض العجز عن الايماء بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله اخرجت عنه
 ولا تسقط والآية وان لم يكن يعقل فلا يلزمه القضاء وصار كما المغى عليه فانه ان كان
 الاغواء اقل من يوم وليلة قضى ما فاتة زمن الاغواء وان كان الاغواء اكثر من يوم وليلة سقطت
 عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذا المريض العاجز عن الايماء بالرأس
 ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وان كان لا يعقل لا تسقط عنه
 ان كثرت بل تؤخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا قال في المناقب لا يفهم
 الخطاب بخلاف المغى عليه وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة
 ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأ فجعل كما المغى عليه بجامع العجز ولزوم الحرج بالقضاء
 عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بلا قدرة وهو الذي صححه
 قاضي خان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام ونجدة الاسلام واستشهد قاضي بايعني محمد
 فمين قطعت يده من الرفيقين ورجلاه من الساقين لصلوة عليه دفع بان ذلك في العجز التيقن
 امتداده الى الموت وكلامنا فيما اذا صح للمريض بعد ذلك فيما اذا قبل القدرة على القضاء فان
 لا خلاف في انه لا يجب عليه القضاء ولا الايصاء به كالمريض المسافر في رمضان اذا مات

قبل الاقامة والصحة والاجماع على الفرق في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة وبين
 العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون المستوعب جئونه الشهر فان المريض عليه
 القضاء اذا قد ولو بقي مضر سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر و
 قولهم مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بلا قدرة قلنا ذلك لو طوبى به في الحال اما اذا
 طوبى به عند وجود القدرة فيكفي كما في المريض في الصوم لا يقال لا فرق بين المريض و
 المغني عليه الصوم انهما يلزمهم القضاء فينبغي قياسه عليه الصلوة في عدم اللزوم لانا نقول
 الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما ما يلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الاعفاء في
 كون استيعابه الشهر نادرا بخلاف المجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فان استيعابه الشهر
 غير نادرا للمجنون لكن بقي ان يدعى ان القياس سقوط القضاء في الصوم اذا استوعب المرض كالمجنون
 المستوعب وكذا في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة كما في الاعفاء والمجنون لو جرد الجامع وهو حجب
 العجز عن الاداء ولزوم الحرج في القضاء الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق
 قوله تعالى فعدة من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم النص المانع منه قال الشيخ كمال الدين بن المهام
 ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان يفيق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه
 قضاء الشهر وكذا الذي جن او غشي عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونهما
 يقضى ان قدم في هذه ايجاب القضاء على هذا المريض في يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء
 به ان قد راعى بطريق وسقوطه ان زاد انتهى ولم يخص تعليلهم في المجنون الذي
 افاق ساعة من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية الخطاب
 وفي المغني عليه والمجنون في الصلوة لزوم الحرج في الزائد على اليوم والليلة وعدم لزومه
 فيما دونه فكذا هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه لا طلاق النص هذا
 قد يمنع كون المجنون مع افاقة ساعة من يوم غير مؤد الى الحرج اذا فرق بينه وبين عدم
 الافاقة اصلا في الحرج وحينئذ تنحصر ما لحة الحكم بوجود اهلية الخطاب وهي موجودة في هذا
 المريض بل اولى فيتم ما صح صاحب الهداية ومن وافقه فليتأمل في القياس في المغني عليه ان لا قضاء
 عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك رحمواستدل بهما روى الدارقطني
 عن عائشة انها سالت عن علي بن السلام عن رجل يغني عليه فيترك الصلوة فقال ليس
 بشيء من ذلك قضاء الا ان يغني عليه في وقت صلوة فيفريق فيه فانه يصليها وهذا ضعيف
 جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن سعد الا بلى قال احمد احاديثه موضوعه وقال ابن معين
 ليس بثقة ولا مأمور وكذا به ابو حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا يقيته اسناده

إلى الحكم مطلق كله وقالت الحنابلة يقضى ما فات ولو أكثر من ألف صلاة لأنه مرض وقولنا
 هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند ايجيفة رحمه فاذا زاد
 على الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زادت الصلاة
 على خمس سقط له خوله في حد التكرار والافلا وعج في المبسوط قول محمد رحمه وكذا في النخبة
 بعد ذكر الخلاف بينه وبين أبي يوسف ايضا قال الشيخ كمال الدين بن الهام قول محمد اصح تنجها
 على قضاء الفوائت الا انها يجيبان هناك بالتمسك بالاثمن رواية محمد بن الحسن بن
 ابي جيفة رحمه عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم الفخعي عن ابن عمر انه قال في الذي يغني عليه يوما وليلة
 قال يقضى روى ابراهيم الحرجي في آخر كتابه غريب الحديث ثنا احمد بن يونس ثنا ائمة عن عبيد
 الله عن فافع قال ان غني على عبد الله بن عمرو يوما وليلة فافاق فلم يقض ما فات له واستقبل
 وفي كتب الفقهاء انه ان غني عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض فقد رايت ما هنا عن ابن عمر شئ
 منه كيدل على ان الاعتبار في الزيادة الساعات الا ما يحتاج من قوله أكثر من يوم وليلة وحمل على
 كون الأكثرية بالساعة ليس بأولى من كونها وقت انتهى ولا شك ان قول محمد احوط ومثرة
 الخلاف فيها لو ان غني عليه عند الزوال فاستمر بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عند حماد
 محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفتق في المدة فان كان يفتق ولا فاقته وقت
 كان يخفف مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعود الاغناء فهو افاقة معتبرة بطل ما قبلها من
 حكم الاغناء وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بفتة ثم يغني عليه بفتة فلا اعتبار بهذه الاغناء
 كذلك في شرح الهداية للسروجي لو زال عقله بالبحر أكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند ايجيفة رحمه
 لان الاثر في السماؤ وعند محمد يسقط كالمرض فان غني عليه لفرع من سبع او احدى يلزمه القضاء اتفاقا
 لان الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض والمجنون كالاغناء في جميع ذلك وان قد روى بعض
 على القيام دون الركوع والسجود اى كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام
 عند تابل يجوز ان يوحى قاعك وهو افضل خلا فالزفرير والثلاثة فان عند من يلزمه ان
 يومى قائما لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا ان القيام وسيلة إلى السجود والركوع
 والسجود اصل بدليل ان السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة التلاوة والقيام لم
 يشترع عبادة وحده وذلك لان السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام
 واذا كان كذلك فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع
 الجمعة قال الشيخ كمال الدين بن الهام قد يمنع ان شرعية القيام لهذا على وجه الحصر بل
 انه ولما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد في المشاهد من اعتباره حتى يحبر أهل التجرى له

في السجود والقيام
 عبادة والقيام فقط
 لم يشترع عبادة

فاذا فات احد التعظيمين صار مطلوباً بما فيه نفسه ويدل على بقاء هذه الدعوى ان من قد راعى
 القعود والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس في السجود عقوبة تلك النهاية لعدم مسبقته
 بالقيام انتهى والجواب ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده معلوم مسلم لا نزاع فيه اعتباراً بالغير
 له لا يدل على كونه مطلوباً للشارع معتبراً بما في التعظيم عند فكم من شئ معتبر عندهم وهو عند
 الشارع حقير ويمكن انهم اعتبروه كذلك لساوهم الادنون عندهم في احبتهم من الجلوس والتمكن
 نحو ذلك من مقاصدهم الفاسدة فالحاصل ان العبادة لا تقبل الا بالتوقيف لا بتعارف اهل التعبد
 ولزوم القعود عند العجز عن القيام لا يدل على بقاء كون السجود راعى القيام ازيد في التعظيم بل
 سقطت عنه الزيادة للعجز عنها وبقي عليه قد راعى وسع من التعظيم وهم لم يدعوا ان السجود
 ليس فيه تعظيم ما لم يكن عن القيام حتى يدل قولهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة
 على نفى دعواهم والله الموفق وذكر في الذخيرة انه اذا قعد راعى القيام والركوع دون السجود يعني بقائه
 ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعداً
 بالاياء فقوله لم يلزمه القيام يفهم منه انه يجوز له الايماء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه
 ان يصلي قاعداً يفهم منه ان القعود لازم وانه لا يجوز له الايماء قائماً ولكن اكثر الشائخ على انه لا يجب
 عليه الايماء قاعداً بل يجوز ان شاء صلى قائماً بالاياء وان شاء صلى قاعداً بالاياء
 لكن الايماء قاعداً افضل لقربه من السجود قال الفقير لو قيل ان الايماء قائماً افضل للجزم
 من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم ار من ذكره وذكر الزاهد انه يوصي للركوع قائماً والسجود
 جالساً ولو عكس لايصح رجل في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي
 بهما بل يصلي قاعداً بالاياء وهو افضل اوقائماً كما مر آنفاً والاصل في هذا ما قاله
 قاضيان وغيره من ابتلى بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث او بدون القراءة وبين
 ان يصلي بالاياء تعين عليه الصلوة بالاياء لان الصلوة بالاياء اهون من الصلوة
 مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة تطوعاً
 والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا تجوز الا بعذر والبتلى باحد الشرطين يتعين
 عليه اختيار ايسرهما شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي تزل بوله او كان به جراحة
 تسيل ان جلس الى صلى جالساً يركع ويسجد لتسهيل الجراحة ولا يسلس البول فان
 يصلي جالساً يركع ويسجد ولا يجوز غير ذلك للاصل الذي كور وكذا لو كان بحيث لو سجد
 سال بوله او انفلت راحة فانه يصلي قاعداً بالاياء ويترك الركوع والسجود لما قلنا و
 اما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله او جرحه او انفلت راحته ولو صلى مستلقياً

في الصلوة سلس بوله
 الشيخ الكبير اذا قام

لا يسبب شئ فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان الصلوة مع الحدث كما لا يجوز بلا عند دفع
 الاستلقاء ايضا لا يجوز بلا عند رفاستويا فيترجم الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان
 وعن محمد رحم في النوادر انه يصلي مضطجعا يوحى ايماء كذا في فتاوى قاضين خان وبد والعودة
 بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة ولو
 صلى قاعدا قد رعلها يصلي قاعدا بقراءة ويترك القيام سواء كان بركوع وسجود او باماء
 لما من الاصل يعني بالذي يضعف عن القراءة على تقدير القيام الشيخ الفاني الذي لا
 يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة لوقام فانه يلزم ان يقو
 ويقرأ مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا كذا في شرح الهداية للسروجي والتقيد بالشيخ اتقا
 اذ لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر
 على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه يشترط قائما ثم يقعد فاذا آن اي قرب وقت
 الركوع يقوم ويركع هذا ان قدر على ذلك اما ان كان تحصل له المشقة بالذهاب الى
 الجماعة بحيث لا يستطيع ان يفعل ما ذكر ولو صلى في مكانه منفردا يقدر على الصلوة قائما
 فانه يصلي وحده قائما عند ذلك لان القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي رحم
 خلافا لاحمد رحم بناء على ان الجماعة فرض عنده وقيل يصلي مع الامام قاعدا عند فالا لانه عاجز
 اذ ذلك ذكره في المحيط وصححه الزاهد قال لان الفرض بقدر حاله عند الاقتداء ولا عادة في
 جميع ما تقدم بالاجماع ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد
 ان استطاع ذكر السروجي ان هذا قول زفرح ونقل عن ابي الليث انه عليه الفتوى لانه القعود
 المأمور في الصلوة وقال قاضين خان يقعد كيف شاء في رواية محمد عن ابى حنيفة رحم وفي
 الذ خيرة يقعد في التشهد كسائر الصلوات اجماعا اما في حالة القراءة فعن ابى حنيفة رحم
 انه ان شاء قعد كذلك وان شاء تربع وان شاء قعد محتبيا لانه لما اسقط عنه الركن
 بالتخفيف فالتخفيف في هيئة القعود اولى ونقل السروجي عن المفيد والتخفة والقنية انه يعني
 التخفيف هو الصحيح وعن ابى يوسف انه يحتبى وعنه يترجع فاذا ركع افترش رجله اليسرى وهي
 رواية الحسن عن ابى حنيفة رحم ايضا وعن محمد رحم انه يترجع والظاهر ما افتي به ابوا الليث
 كما ذكره البصر رحم عند عدم حصول المشقة به والتخير عند حصولها به والله اعلم
 وفي الذ خيرة امرأة خرج راس ولدها وخافت فوت الوقت توصات ان قد تروا ولا تيمت
 وجعلت راس ولدها في قدر او حفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعها
 توى ايماء اي تصلي بحسب طاقتها ولا تفوت الصلوة عن وقتها لانها لم تصرف نفسها بخروج

بعض الولد ما لم تر الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في حالة الولادة قبل خروج الماء
 استحاضة لا تمتنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن
 وقتها إلا أن عجزت بالكلية كما في سائر المرضى رجل شلت أي يثبت يده والحال أن ليس
 معه أحد يوصيه أو يتيمة فإنه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي ولا
 يجوز له أن يترك الصلوة ولا أن يؤخرها عن وقتها إن كان قادرا على مسح وجهه وذراعيه
 بالحائط ونحوه مما يصح أن يكون تيمما وكذا إذا قدر على غسل أعضاء وضوءه في ماء
 جاريا وما في حكمه يلزم ذلك ولا يجوز له التيمم بالحاصل أنه لا فسحة في ترك الصلوة مع الامكان
 بأي وجه كان فانظر إليها العاقل وقامل في هذه المسائل التي بينها الأئمة رحم واستنبطوها
 من الأدلة الشرعية هل تجدد فيها عذرا غير العجز التام لتأخير الصلوة عن وقتها فضلا
 تركها بالكلية وأويلاه هي كلمة تفجع وقيل معناها الفضيحة استعمالها على طريق النديبة و
 قوله لتاركها أي لتارك الصلوة اتفجع أو ادعوا الفضيحة فاللام يتعلق بمعنى الكلام ويجوز
 على أنه خبر لمبتدأ محذوف دل عليه وأويلاه أي لتارك الصلوة هذا التفجع والدعاء بالويل
 لما يلزم بسبب تركها من الأثم العظيم الموجب للعذاب لا ليم قال الله تعالى فخلف من بعدهم
 خلفا أضاعوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة
 آخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون عيا قيل أي ضللا لا وقال الحسن عذابا
 طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار أشد هاجرا وأبعد هاجرا فيه يترقى إلى
 المهيب قيل أبار في جهنم يسيل إليها الصديد والقيح كذا في لباب التفسير للكرمانى تقدم الحديث
 عن جابر بن الزبير عن رجل من الكفر ترك الصلوة رواه مسلم وأحمد ومسلم عن بريدة قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر ورواه أحمد
 وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه
 والخامس وقال صحيح لا تعرف له علة وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب محمد
 لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذي وعن ابن عباس رضي قال لما قام بصره
 قيل ندأوبك وتدع الصلوة أيا ما قال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك
 الصلوة لقي الله وهو عليه غضبان رواه الزوار والطبراني الكبير وإسناده حسن يقال قامت
 العين إذا ذهب بصرها والحديث صحيح وعن أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى
 الله عليه وسلم أن لا تشرك بالله شيئا وإن قطعت وإن حرقت ولا تترك صلوته
 مكتوبة متعذرا فمن تركها متعذرا فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال بكروا بالصلاة في يوم الغيم فانه من ترك الصلاة فقد كفر واما ابن حبان في صحيحه وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلاة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نور وبرهان ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابي بن خلف رواه احمد باسناد جيد والطبراني في الكبير والاوسط وابن حبان في صحيحه والحاكم في ذلك كثيرة جدا يضيق هذا الكتاب عن استيعابها وفي ما ذكر كفاية ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور وان صلى الصحيح بعض صلاته قائما فحدث به في اثنتاهما رخص يبيح له العقود او عدد من عدد واوغرهما اتمها قاعدا يركع ويسجد ان قدر على الركوع والسجود او يوحى قاعدا ان لم يستطعهما او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع العقود فالخاص ان الحكم في اتمام الصلاة اذا ابتداءها صحيحا على قدر الاستطاعة كالحكم فيما اذا كان العجز في ابتداءها وان كان المصلي قد صلى اول صلاته قاعدا يركع ويسجد لم يرضه من ذلك الرخص في اثنتاهما وقد روي القيام بنى على صلوة واثمها قائما عندهما اي عندا بحقيقة رحم وابي يوسف رح وقال محمد يستقبل الصلاة من اولها ولا يجوز له ان يبنى ما يصلي قائما على ما صلاه قاعدا وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء القائم بالقاعد عندهما خلافا له وسند كره لك انشاء الله تعالى في بحث الامامة من الملاحقا وان صلى بعض صلوة باماء ثم قد روي الركوع والسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلاة ولا يجوز له ان يبنى على ما صلى بالاتفاق بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالاماء اتفاقا لكونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز ويجوز التطوع اي ان يصلي التطوع وسائر النوافل قاعدا بغير عدد لما اخرج الجماعة الاسلام عن عمران بن حصين قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد قال النووي قال العلماء هذا في النافلة اما الفريضة فلا يجوز القعود فان عجز لم ينقص من اجر وانتهى استدلال عدم نقص اجر العاجز بحديث البخاري في الجهاد اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقاما صحيحا ثم هو عليه السلام مخصوص من هذا لما في حديث مسلم عن ابن عمر حدثت انه صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدا نصف صلوة القائم فانيته فوجدته يصلي جالس قلت حدثت يا رسول الله انك قلت صلوة الرجل قاعدا على النصف من صلوة القائم وانت تصلي قاعدا قال اجل ولكني است كاحد منكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا وفي الحديث صلوة النائم

صلوة النائم
على
من
صلوة
تأجبا

على النصف من صلاة القاعد ولا تعلم الصلاة نائما تسوغ الا في الفرض حال العجز عن
العود وهذا حينئذ يعكس على جهل الحديث على النقل وعلى تقدير كونه في الفرض لا يقتصر
من اجر القائم شيء والحديث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كتابة مثل ما كان
يعمل مقبلا صحيحا وانما عاقبة الرض عن ان يعمل شيئا أصلا وذلك لا يستلزم احتسابا مطلقا
قاعد بالصلاة قائما يجوز احتسابه نصفان ثم يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فضاء
والا فالمعارضته قائمة لا تزول الا بتجوز الصلاة نائما ولا اعلم في فقهنا انتهى والذي
قال ابو حنيفة موجه فان حديث عمران بن حصين انما هو في الرض حيثما ذكره ابو عبيد
الترمذي وقال هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود في النوافل
من غير عذر بالاجماع وبفعله عليه السلام وبما رواه ابن ابي شيبة عن المسيب بن
دافع الكاهلي انه قال صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الا من عذر ثم قوله
يجوز التطوع المتيقن منه سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح
ايضا التاكيد ما كسنة الفجر و فرق البعض بين التراويح وسنة الفجر فجوزوا التراويح مع
القعود دون سنة الفجر قال قاضي خان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا
خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا تجوز التسوية بينهما والكلام في صفة القعود
كما روي في الرض وان اقمتم التطوع قائما ثم اعني اي كل وتعب فلا يأس له ان يتوكل اي يعتد
على عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو اتكا بغير
عذر فانه يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما
فيجوز عند ابى حنيفة رحمه الله لكن مع الكراهة على ما اختاره صاحب الهداية وبلا
كراهة على ما اختاره فخر الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الاتكاء انه يجزئ ابتداء
بين ان يفتتح التطوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فيبقى هذا الاختيار في الانتهاء فجاز بلا
كراهة وليس بخير في الابتداء بين الاتكاء وعدمه بلا عذر بل هو مكروه ابتداء لما فيه من
سوء الادب والظهار التجبر فكذلك في الانتهاء واما عند هاهنا فلا يجوز انما هما مع القعود بلا عذر
بعد الافتتاح قائما أصلا لان الشروع معتبر بالنذر ومن نذر صلاة ركعتين قائما لا يجزئ
له ان يصليهما قاعدا من غير عذر فكذلك اذا شرع فيهما ولا يجزئ من ان اللزوم بالشروع ضرورة
حسية المؤدى عن البطالان وصيانتهم عن ليست موقوفة على القيام لصحة بدونه والضرورة
تقدر بقدرها وحاصلها منع كون الشروع موجبا له في الكل لان الشروع لا يوجب الاصل
ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالنذر مطلقا بل في ايجاب صل الفصل لانه لم يأت المؤدى

عن البطالان وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص صفة ان لم تكن هي نفسها
من واجبات اصل ما شرع فيه بخلاف النذر لانه بنفسه عامل ولذا اتفقوا على انه لو نذر الحج ماشيا للزمه
بصفة المشي ولو شرع فيه ماشيا لايلزمه كذلك ثم لا فرق بين ان يقع في الركعة الاولى والثانية
لاطلاق ما ذكره اما لو وقع الشفع الثاني فينبغي ان يجوز على قولهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة لان
كل كعتين من النفل صلوة على حدة وسياتي الكلام عليه انشاء الله تعالى واما لو اقيمت اعادة ثم
قام في اول ركعة او فيما بعد ها واطمأنا فلا خلاف في جوازه لما صح عنه عليه السلام انه كان
يفتخ التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة
الثانية ومحمد بن وان لم يجعل التحريمية المتعقبة للعود منعقدة للقيام حتى لو لم يتوصلوا اليه
قائما اذا صح على صلوة قاعدا لكنه لم يخالف هنا لان تحريمية التطوع لم تنقصد للتعقبات بل
للقيام لانه اصل هو قادر عليه ثم جازله تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام
فلم تنقصد تحريمية الا للمقدور والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى هذا
جاء اقتداء القائم بالقاعد في النوافل كالتراويح وغيرها عند ايضا على ما هو الصحيح
وتجوز صلوة التطوع على الدابة بالاماء للمسا فرىالاتفاق والمقيم عند ابين في سفره صلوة
التطوع على الدابة بالاماء الى اى جهة توجهت جائزة لمن كان خارج المصر ليس بين
ابنيته سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غيروا لك فانه شرط كونه
مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابى يوسف رح انها تجوز
في المصر ايضا بلا كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابين في سفره رح في المصر ايضا
فما ذكره المصنف غير سديد سواء اريد بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصر
دون مسافة السفر او اريد بالمسافر من هو خارج المصر اعم من قاصد مسافة السفر
وغيره بالمقيم من هو في المصر ثم الدليل على جواز ذلك خارج المصر حديث ابن عمر
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر ورواه مسلم
وابوداؤد والنسائي واحمد وعن انس راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار
وهو راكب الى خيبر والقبيلة خلفه ورواه النسائي وعن عامر بن دبيعة قال رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على ااحلة يسبح يوحى براسه قيل اى وجهة توجه
ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حاجة فجت وهو يصلي على ااحلة نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع ورواه
ابوداؤد والترمذي وصححه اسحق بن احمد وابو ثور ان يفتحه ما توجهوا الى القبلة ثم لا يلبسوا حيا

وعند الشافعية ان كان على دابة منفردة وهي سهلة يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة في صح الوجهين وفي القطار والدابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا بحديث الشافعية ان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت يده رواه ابو داود واحمد من حديث الجارود بن ابي سيرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلوة فكما جازياتها الى غير القبلة فكذا افتتاحها وهو قول علي وابن الزبير وابي ذر وابن عمر وانس وطاوس وعطاء والاوزاعي والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل ابي يوسف رحم على الجواز في المصر ما ذكره هو لا يحنيفة حين قال بعدم الجواز فقال ابو يوسف حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وبه استدلل محمد ايضا لكن كرهه مخافة الغلط لما في المصر من كثرة الغلط قيل لما ذكر ابو يوسف هذا الحديث لا يحنيفة رحم لم يرفع ابو حنيفة راسه فقل ان ذلك رجوع منه وقيل بل لا نهشاذ فيها يعم به البلوى فلا يحتج به وهو الظاهر ولو افتتح خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ ذكر في غير رواية الاصول انه يتيمها فقل يتيمها بالاياء على الدابة وقيل يتيمها بالنزول على الارض وعليه اكثر ولو نزل بعد ما افتتحها راكبا قبل الفراغ يبني ويتيمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبني قيل لان النزول على يسير والركوب عمل كثير وقيل لان احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقد رتبه على النزول فاذا اوى صح وان نزل وركع وسجد صح ايضا واحرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود لا يجوز ان لا يقدر على ترك ما وجب عليه بلا عذر وعن ابي يوسف رحم يستقبل فيها لان ابنه بعد النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر بن يحيى فيها لان لما جازله الاقتراح للتطوع على الدابة بالاياء قد رتبه على النزول فالامام اولى وفي ظاهر الرواية فرق بان هذا ليس له ان يفتتح بالاياء لقد رتبه على الركوع والسجود فكذا في خلال الصلوة اما الفرائض اي صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعذار التي ذكرنا في فصل التيمم من خوف السبع والعدو والمرض والطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع اولص او كان في طين يغيب الوجه فيه ولا يجد مكانا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطؤ برء جازله بالاياء بالفرض على الدابة واقفة مستقبلا القبلة ان امكنه ذلك والا فيقدره لا مكان وكذا شيخه ركب دابة ولم يقدر على النزول او كان بحيث او نزل لا يقدر على الركوب او امره ان ليس معها حرم ولا شطيع

النزول والركوب بالامعين فانها يصلحان عليها اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة مجموعا
 لو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا يلزمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلحة
 على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمرضى المصلى قاعدا
 بالاماء لما ذكر في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة او سجد على
 سرجه لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما اشترعت
 بالاماء على ما رفق كون الزيادة عليه عشا مخلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد
 الصلوة به لان ايماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشئ نجسا فتفسد الاتصال بخمسة بالصلوة
 كالحامل لها ولو كانت على سرجة نجاسة كثيرة او في ركابيه فانها لا تمتنع جواز الصلوة على قول
 الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار ولعابه او دما ونحوه من النجاسات وقيل تمتنع والاول
 هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة اما الضرورة عذر كما في الفرائض والضرورة
 رخصة لتكثير الخيرات كما في النوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود ولذلك
 هي اعظم من الشروط فسقوط الشرط اولي **فروغ** راكب الدابة التوجه الى القبلة اخبرت بتمتع
 عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الحلو اني وينبغي ان يقيد بان يكن الاخر اقل مقدار
 ركن او ما يؤدي فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شئ محل والدابة واقفة جاز
 ذكر تحت خشبة كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون سجوده حينئذ على
 المحل والعجلة كسجوده على سرير موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحل خشبة او كانت الدابة
 تسير في صلوته على الدابة كما اذا كانت العجلة سائرة ولم يكن طوقا على الارض فالصلوة عليها
 صلوته على الدابة تجوز في النفل مطلقا وفي الفرض لعذر والواجبات من الوتر والتندود وما
 لزم بالشروع وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة التي تليت حال المنزول كلها بمنزلة الفرض
 اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن ابي حنيفة انه ينزل لسنن الفجر ولا تصل على الدابة بلا
 عذر لتأكدها كما تقدم انها لا تصل قاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا
 من غير عذر تجوز عند ابي حنيفة ربح وقال لا يجوز الا من عذر كان يحصل له دون الراس
 بالقيام وغيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان يدور الراس فيها
 غالب والغالب كالمحقق فاقم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحث والقيام
 عند افضل خروجا عن الشبهة الناشئة عن الخلاف وان استطاع الخروج والصلوة على الارض
 فالخروج افضل لانه اسكن للقلب واجمع للفكر والخلاف في السائرة اما المربوطة فان
 كانت في الجنة والريح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان لم يكن الاضطراب

شديدا او كانت مربوطة بالشط فقيل هو ايضا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعدا
 اتفاقا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار جواز الصلوة
 يعني قائما في مربوطة بالشط مطلقا وفي الايضاح وان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار
 الارض فصل على جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها حكم الارض فان لم تكن على قرار الارض فان
 كانت مربوطة ويمكن الخروج لم تجز صلاته فيها لانها اذا لم تستقر فهي كالدابة انتهى بخلاف
 ما اذا استقرت فانها كالسري وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها اذا كانت سائرة مع
 امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه
 استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى
 لا يتطوع فيها موميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ما كتب كذا في الكافي والثالثة
 من القرائن القراءة وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان صح الحروف
 غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضل لان مجرد حركة اللسان
 لا يسمى قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لسمع مفهوم وقيل اذا صح الخروج ويجوز ان لم يسمع نفسه
 وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل للسان وذلك باقامة الحروف دون الصماخ لان السماع
 فعل السامع لا القارئ وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الائمة الحلواني
 الاصح ان لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ويسمع من يقربه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان
 القراءة وان كانت فعل للسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية
 تعرض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت ايماء الى الحروف وبعضها لا يخرج لا حروف
 فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث
 يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد
 وجود الصوت اذ لم يكن مانعا انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق و
 العتاق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع وجوب السجدة بلا صوت
 لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يعم عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا ان قال ان دخلت
 الدار بعد قوله فانت طالق جهر ان سمع نفسه صح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا و
 لا فعلى الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكفي سماعه وفي بعضها شرط سماع
 غيره كما في البيع ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي طرفة فريض جميع ركعات النقل
 مساواة الركعة الثانية للركعة الاولى في القراءة على ما سياتي وكل ركعتين من النقل
 صلوة على حدة وكذا في جميع ركعات الوتر لان له شيئا بالسنن وشيئا بالفرض

فصل في
 جواز الصلوة في
 السفينة والخلاف
 فيها

أية الوقوع

فصل في
 ركعتين من النقل
 صلوة على حدة

فمن حيث شبهه بالفرض تفرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث شبهه بالسنة
 تفرض في الجميع فتفرض احتياطاً ولأن أداء ما ليس عليه أولى من ترك ما عليه وكذا
 تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين كما في الفجر والجمعة وظهر المسافر وعصره
 وعشائه ما في ذوات الأربع كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالغز
 وفرض القراءة إنما هو في الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بغير عنيهما أي سواء
 كانت في الأوليين والآخرين أو الأولى والثالثة أو الأولى والرابعة والثانية والثالثة
 أو الثانية والرابعة وهذا عندنا وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض أيضاً
 وعند مالك في الأكثر وقال زفر والحسن البصري في واحدة وقال أبو بكر الأصم وسليمان
 بن عليّة والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي مستحبة
 لما روى أبو سلمة ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيها فقيل له فقال
 كيف كان كالركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس إذا رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت
 قال القراءة سنة رواه البيهقي ودليل زفر أن الأمر في الآية وكذا قوله عليه السلام لا صلوة إلا
 بقراءة أو الألفاظ تحت الكتاب ونحو ذلك من الأحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في
 ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الأمر على ما عرفت في الأصول ودليل مالك أن الأكثر
 يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم أنفاً من الأحاديث وكذا فعله عليه السلام فإنه
 لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة من الفرائض وكذا قوله للأعرابي المسمى صلوة بعدة قال
 فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثم افعل ذلك في صلواتك كلها ولنا
 ما استدلل به زفر والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار إلا أن الثانية الحقت بالأولى بطريق
 الدلالة لتشابهتها بها في صفة القراءة وعدم السقوط سفرًا واعتراض بأن هذا بناء على أن
 الدلالة لا يشترط فيها أولوية المسكوت بالحكم وفيه نظريان الثابت بالدلالة ما يفهم من
 النص كل من يفهم اللغة وليس هنا ذلك واجيب بأنه لا شك أن يعتبر في كونه دالة لكونه
 يفهم عند فهم موضوع اللفظ سواء كان أولى أو لا فلا عبرة بذلك النظر ثم لا شك أن من
 فهم اللغة وعلم تسوية الشارع بين الركعة الأولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول
 اقرأ في الصلوة يتبادر إليه القراءة في كلا الركعتين بما لاحظته تلك المقدمة المقررة
 في نفسه وأما الأحاديث فما لا يثبت بها الفرض على ما مر في أول بحث الفرائض أن الأجل في صفة
 الصلوة لا ينفي عدم الأجل فيما يضاف إليها من الأركان شرعاً فلا يكون خبر الواحد بياناً
 له إذا كان دليله مما لا يحتاج إلى البيان وقوله تعالى فاقروا غير محتاج إلى البيان بقي أن

يقال فلم لم يثبت الوجوب في الآخرين كما هو محصل رواية الحسن عن أبي حنيفة انه اذا اقيم
 يكره ان عمدا ويسجد للسهوان سهوا والجواب بان قول الصحابة على خلافه صار فله
 عن الوجوب اذ قد روى ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق السدي عن علي وابن
 مسعود قالوا اقرأ في الاوليين وسيم في الآخرين وفي موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد
 بن ابان القرشي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ
 خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخافت فيه من الاوليين ولا في الآخرين واذا صلى وحده
 قرأ في الاوليين بفاتحة وسورة ولم يقرأ في الآخرين بشيء فهو مع ما في الحديث
 من الانقطاع انما يتم اذا لم يكن عن غيرهما من الصحابة خلافا ولا باختلافهم في
 الوجوب لا يصرف دليله عنه فالأحوط رواية الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كمال الدين
 بن الهمام في الاستدلال ولقائل ان يقول لا تسلم تبدا القراءة في كل الركعتين عند
 سماع قول الشارع اقرأ في الصلوة وان علمت التسوية من كل الوجوه لان القراءة في ركعة
 من الصلوة قراءة في الصلوة من غير ريب وايضا المدعى فرضية القراءة في ركعتين
 غير عين والدليل يقتضي تخصيص الاوليين حيث قالوا الثانية اشبهت الاولى في عدم
 السقوط سفرا وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعى وربما يجاب عن هذا بان المراد بالاولى
 اول ركعة قرأ فيها وبالثانية ركعة اخرى تظم اليها وهو مع ما فيه من البعد والتعسف يقتضي
 اذ جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية من القراءة ان يجهر في الركعة الثالثة ان قرأ فيها
 والا ففي الرابعة ولم يقل به احد والله سبحانه اعلم والافضل ان يقرأ في الاوليين هكذا ذكر القدر في
 شرح مختصر الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بمكروه الصريح
 انه يكره ان كان ذلك عمدا يجب به سجود السهوان سهوا لان تعيين القراءة في الاوليين واجب
 واذا قرأ في الاوليين فهو في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء سيم ثلث تسييمات وان شاء سكوت
 مقدار تسييمته على ما في النهاية وذكر الزيلعي في شرح الكثر قد رثلت تسييمات وكذلك ذكره السروي
 عن مختصر البحر ودليل التسييم ما تقدم عن علي وابن مسعود وقال ابن المنذر وقد روي
 عن علي انه قال قرأ في الاوليين وسيم في الآخرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود وموطأ
 محمد بن الحسن وهذا التخيير انما يرجع الى نفى تعيين القراءة فرضا في الآخرين وليس المراد التسوية
 بين الثلاثة فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسييم افضل من السكوت بلا شك ففي المحيط وغيره قراءة
 الفاتحة وحدها في الآخرين سنة وفي المرغيبا في انها افضل وفي الواقعات هي احب في المبسوط
 وشرح مختصر الكرخي روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين وتجب سجدة

السهوب بتركها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين له من حيث الدليل الا انه خلاف
 ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو ظاهر
 وفي المحيط لو سمع فيها ولم يقرأ لم يكن مسيئا ومثله في المرغينا في قال السروجي لان القرآن
 شرعت فيها على وجه الشاء والذكر ولذا تعينت الفاتحة لكونها ثناء انتهى ولا خفاء على
 ظاهر الرواية ان الاساءة منتقية في الاقتصار على التسيب لانها انما ثبتت بترك الواجب
 القراءة غير واجبة فيها في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيها مستترة وهو ظاهر
 لمواظبة عليه السلام عليها ينبغي ان يكره الاقتصار على التسيب ايضا ثم ما كان ثانيا من مقدار
 الفرض من محل القراءة واما التقديرات بيان ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها فالفرض
 آية واحدة في كل كعة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم
 نظر وهذا عند ابي حنيفة رحمه في احد الروايات عنه وهي المشهورة وفي رواية ما يطلق عليه اسم
 القرآن ولم يشبه خطاب احد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يحزى عندك نحو ثم نظر واما
 عندهما وهي رواية عن ابي الفرض ما قراءة ثلاث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عيس
 وبسر ثم ادبر واستكبر او قراءة آية طويلة مقدار ثلاث آيات قصار لانه لا يسمى قارئاً بدون
 ذلك عرفاً وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز
 بدون الآية وبه جزم القدوري فقال الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان ما يتناول اسم
 القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال قرا ما تيسر معك من القرآن وليس شئ من القرآن
 بقليل لكن قال صاحب الهداية مادون الآية خارج منه من النص اذا المطلق ينصرف الى
 النقص الكامل في الماهية ولا يحزم بكونه قارئاً مادون الآية اذ لم يحزم بكونه من افراد القرآن فلم يتبادر
 به الذم من خصوصاً والموضع موضع احتياط بخلاف الآية اذ يطلق عليه قارئاً بها
 فالحاصل ان بالآية يعد قارئاً عندك وان قصرت كما بدأ ومنها وعندك لا يعد قارئاً الا بمقدار قصر
 سورة وهي ثلاث آيات قصار اذ به وقع التحدُّ وبه يتميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قاله حنيفة
 فان قوله لم يلد ثم نظره لا يتعارف قرأنا وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الخائض والجنب
 قراءة ومن حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيه انتهى وتثبيله لم يلد ثانياً في قول
 من يقول ان سورة الاخلاص خمس آيات و لم يلد آية وهم المكي والشامي اما على قول من
 قال انها اربع وهم الباقيون فلا وهذا الخلاف فيما اذا كانت الآية كلمتين او اكثر واما اذا
 قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد لها متان او حرف واحد نحو ووص وتكون فانها
 آيات عند بعض المقرء فقد اختلف المشائخ فيها اى في جواز اى في كون ذلك المقدار مجزياً

عن فرض القراءة عنده والاصح انه لا يجوز لانه لا يبي قارئاً وعد مخصوص حرفاً على بل الحرف
سمى ذلك وليس هو المقر وانما المقر والاسم وهو كلمة لا حرف واحد وان قرأ آية طويلة فتقرأ آية
لكسبي آية المداينة يعني قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قنتم بين ايديكم آيات الله فليذكرن
في ركعة واحدة بل قرأ البعض اي نصفاتها في ركعة والبعض الآخر في الركعة الاخرى فقد
اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية والاصح انه يجوز على قول ابي حنيفة رحمه بل على
قولهما ايضا لانه يزيد على ثلث آيات قصار وتعين الآية والثلث ليصير قارئاً حقيقة
وعرفا وهو هنا كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق جواز الصلوة به ما مقد
لواجب الذي يخرج به من الكراهة وبيان الستة في ان شاء الله تعالى في بيان صفة الصلوة
بالاقتصار على هذا المقدار المذكور لترك الواجب والذي لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يلزم
لتنكر اى تكرار تلك الآية عنده اى عند ابي حنيفة رحمه وعندهما يلزم التكرار ثلث مرات بناء على
ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كلمة مرارا حتى يبلغ قد رآه
لا يجوز عنده وكذا القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عندهما لان التكرار لا يؤد
عنى المجموع من القرآنية فلا يجزى عنه عند القدرة والرابعة من الفرائض الركوع وهو
لركوع المفروض طائفة الراس اى خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من
وصوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كماله فبانحناء الصلب حتى
يستوى الراس بالعجزها ذات وهو حد الاعتدال فيه فلذا قال وان طأطأ راسه قليلا
ى قد را قليلا من الطأطأة ولم يعتدل اى لم يصل الى حد الاعتدال منه ان كان الى الركوع اى
لكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لانه بعد ركه الغت وعرفا اذا قرب من شئ اعطى حكمه
ان كان الى القيام اقرب بان لم يحن ظهره بل طأطأ راسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لانه
لا يعد ركه بل قائما اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل انتهى الى الامام وهو ركه
فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهو اى والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلافة
لعدم صحت شروعه لما تقدم ان الشرط وقوع التحريمة في محض القيام ولم يوجد رجل احد
بلغت حد وبت الركوع يخفض راسه في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع
وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلال بالسنة وهي تسوية الراس بالعجز
وعدم تنكيسه كان ينبغي ان يكفي مجرد النية مع التكبير كما يصلح قاعدا اذا انتقل
الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع يكون يديه تكونان ميسوطتين
على فخذيه حال التشهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى الثالثة كذلك هناك تكون يديه مقبوضتين

حال القيام ثم يعتمد بها على ركعتيه في الركوع وذكر في عيون الفتاوى إذا أدرك الرجل الإمام
 واقتدى به في ركعة بعد ما سجد الإمام لتلك الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين
 سجدة واحدة وسجدة مع الإمام تفسد صلاته لأنه انفرق بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض
 عليه فيه الاقتداء ولو أنه أدرك الإمام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فركع وحده وسجد
 السجدتين مع الإمام لا تفسد صلاته وإن كانت لا تحسب له تلك الركعة وإنما تفسد لا زيادة
 ما دون الركعة غير مفسد للصلوة لأن ما دون الركعة لا يسمى صلوة ولنخلو حلف لا يصلح لا ينشأ
 بما دون الركعة والركعة إنما تتم بالسجدة لوجود جميع الأركان المقصودة لذاتها فيها وإنما ذكرنا
 مفسد مع عود ضميره إلى زيادة اعتبار المعنى المصدر وإذا ركع المقتدى قبل ركوع الإمام فركع
 وأسر قبل أن يركع الإمام لم يحز ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو اعتد به ولم يعد الركوع مع الإمام
 عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلاته لا تفارقه بشئ فرضت عليه المتابعة فيه وإن أدرك
 الإمام أي ركع المقتدى قبل الإمام فادركه الإمام وهو في الركوع بعد إيمانه أي المقتدى ذلك
 الركوع عندنا خلافاً للزفرية فإنه لا يجزئيه عندنا لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به لأنه
 منهى عنه فكذلك ما يبينه عليه فإن المبني على الفساد فاسد ولنا أن القدر الذي اشترك فيه
 يسمى ركوعاً غير مفتقر إلى ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد كما لو ركع الإمام أولاً وشاركه
 المقتدى في آخر جزء منه أو ركع على أثرهما ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقاً وإن كان كل ذلك
 مكروهاً للنهي عنه قال عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا
 وإذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا يتأدروا الإمام إذا كبر فكبروا
 وإذا قال ولا الضالين فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا
 اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام أما يخشى الذي يرفع
 رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حماد متفق عليه وإن انتهى إلى الإمام وهو أي
 والحال أن الإمام راكع فكبر المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع
 أولم يقف بل كبر وركع مع رفع الإمام رأسه إلى حد هو إلى القيام أقرب لا يصير المقتدى
 مدركاً لتلك الركعة بل يكون مسبوقاً بها وعند زفرية يصير مدركاً لها حتى كان لاحقاً
 عنده فيأتي بها قبل فراغ الإمام إذ الواجب قضاء ما فات فيها قبله ولكنه لو صلاه
 بعد جاز وعندنا لما كان مسبوقاً فيها إلا يأتي بها الأبعد فراغ الإمام له أنه أدرك الإمام
 فيما له حكم القيام وهو الركوع فصاركها لو أدركه في محض القيام ولم يركع معه حتى
 رفع فإنه يكون مدركاً لها اتفاقاً حتى كان له أن يركعها ثم يتابعه فكذلك هذا ولنا

ان الاقتداء متابعة وشركة لما تقدم من الحديث انما لم يتحقق من هذا مشاركة
 في حقيقة القيام ولا في الركوع ولم يدرك مع الركعة اذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد ذلك
 من تشارك في القيام ثم تخلف عن الركوع ليحقق مسمى الاقتداء منه يتحقق جزئي منه
 فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقيق مسمى الاصح في الشرع اتفاقا وهذا ومدرك
 الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى بتلك التكبير الواحدة
 الركوع لا الاقتتاح جاز ولغت نيتته كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا تغفل عما سبق
 انه لا بد من وقوع تلك التكبير في حال القيام والا لا يصح الشروع وكنية الركوع متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند ائمة ابي حنيفة رحمهم الله وخلافه في شرط الطهارة
 على ثيابه وسياقه ان شاء الله تعالى وذكر في الشرح اي شرح الاسبيعي ان ان لم يقل
 ثلث التسميات او لم يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ كقول ابي طهيم
 البجلي تلميذ ابي حنيفة رحمه بفضيلة التسميات الثلث في الركوع والسجود حتى لو نقص
 واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلامهما ركن مشروع فوجب ان يحل ذكر
 مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس وهو لا يجوز
 وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك
 العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى
 قال جعلوها في سجودكم لا تجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكون خبر واحد
 لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا به بل بالسنية واجاب
 عنه في المستقصى بان دل الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لما علم
 الاعرابي الصلوة لم يدرك له في الركوع والسجود شيئا ولقائل ان يقول انما يلزم ذلك ان لم يكن
 في الصلوة واجب خارج عما علمه الاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يجوز ان يكون هذا كذلك
 كذلك ركنية السجود متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلام
 فيه كالكلام في الركوع وذكر في زاد الفقهاء وغيره ايضا ان ادنى تسميات الركوع والسجود الثلث و
 ان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لما خرج ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث
 مسعود عنه عليه الصلوة والسلام انه قال اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربي العظيم ولا ينافي
 ادناها واذ اسجد فليقل سبحان ربي الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه والراد في ما يتم به تحقق السنة
 فلذا روى عن محمد بن محمد رحمه الله كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان الثلث ادنى وقد
 استحسبوا الايتار لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فاستحب ان يكون

فصل في الركوع
 الركوع لا يحتاج الى
 تكبيرتين خلافا
 لبعضهم
 وكنية الركوع متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه
 اسم الركوع لغة عند
 ائمة ابي حنيفة
 رحمه الله وخلافه
 في شرط الطهارة
 على ثيابه وسياقه
 ان شاء الله تعالى
 وذكر في الشرح اي
 شرح الاسبيعي ان
 ان لم يقل ثلث
 التسميات او لم
 يمكث مقدار ذلك
 لا يجوز ركوعه
 وهذا قول شاذ
 كقول ابي طهيم
 البجلي تلميذ
 ابي حنيفة رحمه
 بفضيلة التسميات
 الثلث في الركوع
 والسجود حتى لو
 نقص واحدة لا
 يجوز ركوعه ولا
 سجوده لان
 كلامهما ركن
 مشروع فوجب
 ان يحل ذكر
 مفروض كالقيام
 قلنا يلزم
 الزيادة على
 قوله تعالى
 اركعوا واسجدوا
 بالقياس وهو لا
 يجوز وكذا ما
 رواه ابو داود
 والترمذي عن
 عقبه بن عامر
 قال لما نزلت
 فسبح باسم ربك
 العظيم قال
 رسول الله صلى
 الله عليه وسلم
 اجعلوها في
 ركوعكم ولما
 نزلت سبح اسم
 ربك الاعلى
 قال جعلوها
 في سجودكم لا
 تجوز الزيادة
 به على الكتاب
 وان كان امر
 الكون خبر واحد
 لكن بقي ان
 يقال ينبغي ان
 يفيد الوجوب
 كما في نظائره
 ولم تقولوا به
 بل بالسنية
 واجاب عنه في
 المستقصى بان
 دل الدليل على
 عدم الوجوب
 ايضا لانه عليه
 الصلوة والسلام
 لما علم الاعرابي
 الصلوة لم يدرك
 له في الركوع
 والسجود شيئا
 ولقائل ان يقول
 انما يلزم ذلك
 ان لم يكن في
 الصلوة واجب
 خارج عما علمه
 الاعرابي بل ثبت
 بدليل آخر فلم
 لا يجوز ان يكون
 هذا كذلك كذلك
 ركنية السجود
 متعلقة بادنى
 ما يطلق عليه
 اسم السجود وهو
 وضع الجبهة على
 الارض والكلام
 فيه كالكلام في
 الركوع وذكر في
 زاد الفقهاء
 وغيره ايضا ان
 ادنى تسميات
 الركوع والسجود
 الثلث و ان
 الاوسط خمس
 مرات والاكمل
 سبع مرات لما
 خرج ابو داود
 والترمذي وابن
 ماجه من حديث
 مسعود عنه
 عليه الصلوة
 والسلام انه قال
 اذا ركع احدكم
 فليقل ثلث مرات
 سبحان ربي العظيم
 ولا ينافي ادناها
 واذ اسجد فليقل
 سبحان ربي الاعلى
 ثلث مرات وذلك
 ادناه والراد في
 ما يتم به تحقق
 السنة فلذا روى
 عن محمد بن محمد
 رحمه الله كراهة
 النقص عن الثلث
 ثم اذا كان الثلث
 ادنى وقد استحسبوا
 الايتار لقوله
 عليه السلام ان الله
 وتر يحب الوتر
 فاستحب ان يكون

الخمس اوسط والسبع كما لا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ماشاء وتراكن
 الامام لا يزيد ما يثقل على القوم حتى لو كان الخمس يثقل عليهم اقتصر على الثلث
والخامسة من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على الارض
 او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام
 لانه لا بعد ساجد لغته وعرفا بهادونه ويعد به واما تأديده على وجه الكمال فهو
 بوضع الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين من قوله عليه
 الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين
 القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال
 وان وضع جبهة دون انف جاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر
 يلزم منه الخروج في موضع الانف يكره على ما ذكر في الزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع
 انه لا يكره والاول اظهر لما فيه من مخالفة مواظبة عليه الصلوة والسلام روى ابو داود
 والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن انفه وجبهته ونحى يديه عن جنبه رواه
 الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني كان عليه الصلوة والسلام يضع انفه على الارض
 مع جبهته وفي البخاري من حديث ابي حميد ثم سجد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وامكن انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه دون جبهته فكذلك يجوز سجوده
 ولكن يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة رحم فالجواز لما مر من انهما عظم واحد ولانا
 اجمعنا على جواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محالا للسجود لم يجز السجود عليه
 للعذر لان ما ليس محالا يصير محالا بالعذر كالخد والذقن بل تنتقل الفريضة حينئذ
 الى الايماء وان كان محالا جاز ان يقتصر عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة
 لمخالفة المواظبة منه عليه الصلوة والسلام وقال لا يجوز السجود بالانف وحده
 الا اذا كان بجبهته عذر وهو رواية اسد ابن عمرو عن ابي حنيفة رحم لقوله عليه الصلوة
 والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب
 ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة رحمه الله ويحمل الكراهة المروية
 عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على
 الرواية الاخرى الموافقة لقولهما لم توافق رواية ولا القوي من
 الرواية هذا ولو حمل قولهما لا يجوز الاقتصار الا من حذر على وجوب

الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة المروية عنه عليه من كراهة
التحرير ولم يخرجوا عن الاصول اذ يلزمهما الزيادة بخبر الواحد وهما يمنعا بها انتهى
وفي الزايدى ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية
وان عليه ان يمكن ما صلب مشرقا وفي كفاية المجالس عن ابى جعفر رحمه الله ان وضع
ارنية انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه انتهى ولو وضع خذ في السجود
او ذقنه وهو ملتقى المحيين من الحنك لا يجوز سجوده بالاجماع لانه لا يسمى
سجودا وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجهة او
الانف اذ لم يرد نص في قامة السجود على الخذ لو اذقن مقام السجود على الجهة
والابدال لا تنصب بالراى سيما مع عدم صحة اطلاق السجود عليه لغته
بخلاف الانف على ما تقدم بل اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجهة
او على الانف يوحى الصلح حينئذ بالسجود ايماء ولا يسجد على خذ ولا ذقنه لسقوط
فرضية السجود عنه وانتقالها الى الايماء لعدم القدر وقول لزوم المحرم على ما روي وضع اليك
والركبتين في السجود ليس بواجب اى بفرض بل هو سنة عندنا خلافا للفرق والشافعية
فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد را فعايد يرا او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما
وكذا عند الامام احمد رحمه الله لما تقدم من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولنا
ان السجود وضع الجهة على ما تقدم وتحقيقه لا يتوقف على وضع اليدين والركبتين
ولا يجوز الحاقه فرضا بالحديث الذى هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة على الكتاب
وهو مطلق واختار الشافعية كمال الدين بن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كما
في تعديل الاركان ونحوه من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز
ثبوت الفرضية به للمانع المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من
ثبوت الوجوب به كما في التعديل ونحوه وكذلك مواظبة عليه السلام على الوضع
المذكور من غير ترك تقتضى الوجوب لكن لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام
امرت يفيد الوجوب علينا وان يامرنا به صريحا او بالعادة لتركه كما
امر الاعرابى باعادة الصلوة لترك التعديل وكذا مواظبة عليه السلام على مثل من الاعمال
الطبيعية غير القصدية لا تقتضى الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين في
السجود من الاعمال التى تقتضىها الطبيعة وان تركه لا يحصل الاستكفاف فيكون سنة
للاقتداء به عليه السلام فيما امر به ولم يفى من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه

وضع اليدين والركبتين
في السجود ليس بواجب

على ما لا يخفى ولو سجد ولم يضع قد ميه واحد على الأرض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع أحدهما
 جاز كما لو قام على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزاهد وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي
 والمحيط والقدر يرى يقتضي أنه إذا وضع أحد القدمين دون الأخرى أن لا يجوز وقد ربيت
 في بعض النسخ أن فيه روايتين انتهى وإنما لا يجوز مع رفعهما لعدم تحقق السجود الذي هو وضع
 الجبهة على الأرض معه وما لا يتوصل إلى الفرض إلا بكون فرضا ولقائل أن يقول يتحقق السجود مع
 رفعهما إذا وضع الركبتان أو أحدهما فكان ينبغي أن يفرض وضع أحد هذه الأربعة على التبيين
 حيث كان المقصود أنما هو التوصل إلى الفرض الذي هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين
 سنة ووضع القدمين واحدا فما فرضنا لم يتضح له دليل لما قول الأكل في شرح الهداية و
 ذكر القمري تاشي أن اليمين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام
 في مبسوطه وهو الحق فبعد عن الحق وبضد الحق إذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه على أمر من أن
 ما لا يتوصل إلى الفرض إلا به فهو فرض وحيث توأطأت الروايات وتطافرت عن اثبتنا أن وضع
 الركبتين سنة ولم ترد رواية قط بأنه فرض وكذا وضع اليدين تعين وضع القدمين واحدا
 للفرضية ضرورة ولو لم ترد به عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافقة أيضا على ما لا يخفى على
 المتتبع والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع أصابعها قال الزاهد ووضع رأس القدمين
 حالة السجود فرض في مختصر الكرخي وسجد ورفع أصابعه وجليه عن الأرض لا يجوز وكذا في الخلاصة
 والبرازي وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبع واحد أو وضع ظهر القدم بالأصابع
 أن وضع مع ذلك أحد قد ميه صم والأقلا وفهم من هذا أن المراد بوضع الأصابع توجيهها
 نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والأقلا وفهم من هذا أن المراد بوضع الأصابع توجيهها
 التفسير له فإن أكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الأزدحام على فخذه جاز وكذا لو كان به عذر
 آخر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز بغير عذر على المختار
 كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالأرض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بالأعذار والوجه في
 ذلك أن السجود لا يشترط أن يكون على الأرض بالأحاطل ولا أن لا يكون موضع السجود أرفع من
 موضع القدمين وحينئذ كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا
 والسجود على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن لما كانت ذلك بعضا منه ولم يتعارف السجود
 عليها لم يجوز بالأعذار بخلاف الكف فإن الساجد عليها يعد ساجدا عرفا وفي القنية بسط يد
 وسجد عليها يجزيه ويكره انتهى فالجواز لما قلنا والكراهية لما فيه من مخالفة المأثور من موطنه
 عليه السلام ومن بعده ولهذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي ترجيح الفساد

وفهم من هذا أن المراد
 بوضع الأصابع توجيهها
 نحو القبلة

على الكف والتخت انتهى وما في القنيتة هو الوسط قال المصنف وهو أي جواز السجود على التخت حال
العذر قول أبي حنيفة رحم والظاهر أنه ردوى عنه ولم يرو عن الإمامين فيه شيء فلذا خصه بالذكر
وان سجد على كتيبه لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعد روى غير عذر قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لکن ان كان بعد ركعتي باعتبار ما في ضمنه
من الإيماء وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الربة وهو لا يأخذ قد روى
البيهقي وفي التجميع لو سجد على حجر صغير ان كان أكثر الجبهة على الأرض جاز والأفلا انتهى
كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام في الزاهد عن الحسن الأصم انه اذا سجد على فخذه روى كتيبه بعد جاز
والأفلا انتهى ان سجد على ظهر رجل وهو أي والحال ان ذلك الرجل السجود على ظهره في الصلوة يجوز
سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز سجوده والمراد من الصلوة صلاة الساجدة
لو كان في صلوة أخرى لا يجوز أيضا لان الضرورة قد تدعو الى ذلك للرحمة وانما يتحقق عند
الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه على ان جوازه حينئذ مخصوص بعد الازدحام ولا يجوز
بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدرا ارتفاع
لبنتين منصوبتين جاز السجود عليه والآى وان لم يكن ارتفاعه مقدرا لبنتين بل كان زيدا
يجوز السجود واراد باللبنة في قوله مقدرا لبنتين لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستا صابع
ارتفاع البنتين المنصوبتين نصف ذراع طول اثنتى عشرة اصبع او ذكر في الخلاصة قال شافعي
ان سجد على لبنة جاز وعلى لبنتين لا يجوز ان كانتا احدهما فوق الأخرى وان كانتا اثنتين
يجوز لان الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافى ما هنا لان لبنة بخاري على مقدار الاجرة على
ما قررناه وذكر الزاهدى لو سجد يعنى المريض على مكان دون صدره يجوز كالصحيح انتهى
والاقرب ما ذكر المصنف لما قد مناه في اول بحث السجدة من حدادنى السجود المجزى فانه
صادق فيما اذا كان الارتفاع هذا المقدار لا في الازيد فليتأمل ولو سجد على كور عمامته هو
دورها يقال كور العمامة وكورها اذا دارها ولقها وهذه العمامة عشرة اكواري ادوارا وسجد
على فاضل ثوب الذي هو لا يسه حال وضع كور العمامة او فاضل الثوب على شيء طاهر
جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي رحم واحمد رحم فان عندهما لا يجوز لما روى البيهقي من
حديث خباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضا في جباهنا
واكفنا فلم يشكنا اى فلم يزل شكوانا ولم ياذن لنا في اقتلائها ولنا ما روى ابو نعيم في
الحلية في ترجمة ابراهيم بن ادهم ثنا ابو يعلى الحسين بن محمد الزبيدي ثنا ابو الحسن عبد
الله بن موسى الحافظ الصوفي البغدادي ثنا لاحق ثنا الحسن بن علي المشقي ثنا محمد بن فيروز

المصري ثنا ياقية بن الوليد ثنا ابراهيم بن ادهم عن ابي ادهم بن منصور الجعفي عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط
 بسنده عن عبد الله بن ابي اوفى قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور
 عمامته ورواه الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده ثنا محمد بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن اخبرنا ابو بكر احمد بن عبد الرحمن بن ابي حصين الاقطر سوسي ثنا كثير بن عبد
 الله ثنا سويد بن عبد العزيز بن عمر عن نافع بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد
 على كور عمامته واخرجه اليه في سننه عن هشام بن الحسن قال كان اصحاب رسول الله
 صلعم يسجدون وايديمهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه
 فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويسجد الرجل منهم ويداها
 في كمرته روى ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حصين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي
 صلعم صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الارض بردها ورواه احمد واسحق بن راهويه
 وابو يعلى والطبراني وابن عبد البر في الكامل واخرجه الستة عن انس كنا نصل مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدنا ان يمكن وجهه من الارض بسط ثوبه
 فسجد عليه والحديث الذي استدلوا به متروك الظاهر بالاجماع على ان الحائل
 المنفصل ليس بما نفع من السجود ولا دليل لهم على ان الاتصال مانع كيف وفيه ما سمعت
 من النقول وتاويل فضول الثياب بما لا يتحرك بحركتهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم يشترط في صحة
 السجود على العمامة كون ما يسجد عليه منها متصلا بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجبهة لم يجز
 وان يسجد في سجوده حجم الارض ايضا كما في السجود على القطن نحوه على ما ياتي انشاء الله تعالى ومع هذا كره
 السجود على كور العمامة قال في التبيين لما فيه من ترك التعظيم ولم يرد به اصل التعظيم والام يصح بل
 نهايته وهذا لان الركن فعل وضع للتعظيم ولان الشاهد من وضع الرجل الجبهة في العمامة على الارض
 ناكسا لغيره عدة تعظيما كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي ان يكون اذا كان بلا عذر
 الا فلا لما تقدم من الاحاديث لانها حكايات محتمل وجود العذر وهو دفع الحر وغيره يؤيد ما
 ذكره الحافظ الدمشقي في مختصر السيرة عن صالح بن خيران ان النبي صلعم كان اذا سجد برفع العمامة عن
 جبهته فلا يد من التوفيق وهو ما ذكرنا ولو بسط كبر او ذيل على شيء نجس سجد عليه لا يجوز
 في الاصح وقيل في رواية يجوز وصح المرغيناني في ليس بشيء كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لعل ما قاله
 من حيث الرواية والا فمن حيث الدراية لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين التي قبلها حيث
 المتصل بالمنفصل هناك ولم يجعل مثله هنا ولا يقال هو كون ثوبه متصلا بالنجاسة هنا لا هناك

لانا نقول مجرد اتصال الثوب بالنجاسة غير مانع من السجود ولا هو مفسد للصلاة
 حتى يسجد على مكان طاهر واتصل بعض أجزاء ثوبه بالنجاسة صح بالاخلاق عندنا
 ولم تفسد ولذا لو عاد سجدته على مكان طاهر في هذه الصورة او على منفسل بسط
 على النجاسة صحت صلواته باتفاق امتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة حيث تفسد
 صلواته ولا تقيد اعادته على مكان طاهر عندنا خلافا لما ذهب يوسف ^{عليه السلام} فعمل ان مجرد اتصال
 ما هو لا يسر بالنجاسة لا يفسد صلواته فلا يصلح ذلك للفرق ولو وضع كفبه او بسط خرقة
 على شيء طاهر للحرا والبرد او للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في الكراهة ما لا يوجب
 على الكفين فقد قد من الكلام عليه واما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة في الحديث
 الصحيح انه عليه السلام كان يحال الخنجر فيسجد عليها وهي حصير صغيرة من الخوص وحكي
 عن الامام انه صلى في المسجد الحرام على الخرقه فنهاه رجل فقال له الامام من اين انت فقال
 من نوازم فقال الامام جاء التكبير من وراي اي تتعلمون من انتم تعلموننا هل تصلون على التراب
 في بلادكم قال نعم فقال تجوز والصلوة على الخشيش ولا تجوز وهما على الخرقه والحاصل ان الكراهة
 في السجود على شيء مما فرش على الارض مما لا يتحرك بحركة الصلابة بالاجماع الا ان ما لا كراهة
 ما يكون من غير جنس الارض كالجلد والمشمع وكذا خرقة القطن والكتان متمسكا بجديش
 الخمرة ولا دليل له فيه كيف وقد تقدم ما فيه القنع من السجود على فاضل ثيابهم وانما هي من الصلابة
 او القطن او الكتان والتقيد بالبسط على شيء طاهر احترازا في الكف لا في غيره فانه لو بسط
 على نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح واللون يجوز ايضا صلى ما مر في فصل النجاسة
 ثم ان البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه لانه يحصل به الحضور وزوال الاضطراب واما
 لدفع التراب وان كان لدفعه عن جهته ووجهه يكره لان فيه نوع ترفع وهو غير لائق بالصلاة
 وان كان لدفعه عن عامته وثوبه لا يكره لانه صيانة للمال وتحرز عن اضاعته وفي الخلاصة
 واذا اراد ان يصل على القبا يجعل الكف تحت رجله ويسجد على الذبل نقله عن الحواشي
 قال البزازي لان الذبل في مساقط الزبل وطهارة موضع القدمين شرط في القيام وفقا
 وموضع السجدة مختلف لانهما تتأدى بالانقب وهو اقل من قد رالدرهم ولان السجود على
 الذبل اقرب الى التواضع انتهى وان سجد على التلج فانه ان لم يلبس به بان يكسبه حتى يتداخل
 ويلزق بعض اجزائه ببعض وكان التلج بحيث يغيب وجهه ويوجه الساجد فيه ولا يسجد
 حجه اي صلاته جرم لم يجز سجدته عليه لعدم استقرار جهته على الارض او ما اتصل بها او
 ان لبسه حتى صار بحيث يسجد صلاته ولا يغيب وجهه فيه وضابطه ان لا يتسفل

فمن يتبع من الامام
 في كل صلاة
 لا يخطئ في الله عز وجل
 رحمه الله

انما اراد رجل ان يصل
 على القبا

الذبل بالذال المهملة
 ومن سجد
 على الذبل بالراء
 المحذوف والذال المهملة
 هو الذبل

بالتسفل فينشد جاز سجوده عليه وعلى هذا إذا التقي المحشيش الرطب واليابس فسجد عليه إن
 لبدك حتى لا يتسفل بالتسفل جاز ولا فلا وكذا الحكم إذا سجد على التبن أو القطن المحلوج أو
 الصوف ونحوه إن لم يستقر جهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل محشوك الفرش و
 الوسائد وكذا كور العمامة ما لم يكبس حتى يفتي تسفله ويحيى الصلاة لا يجوز سجوده ولو
 سجد على الأرض أو على الجوارش وهو نوع من الدهن أو على الذرة لا يجوز سجوده لأن هذه الحبوب
 لملاستها ولزادتها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجهة
 عليها ولو سجد على الخطة أو الشعير يجوز لأن حباتها ليستقر بعضها على بعض خشونة و
 رخاوة فيجسامها أما الأرض ونحوه من الحبوب والمحلوج وشبهه من المنقوش إذا كان شئ منها
 في جوارق جاز السجود عليه إذا كان غير متخلخل في الجوارق لا مكان استقرار الجهة عليه ووجوب
 الصلاة لما سك اجزائه بسبب الجوارق ولا تنس اشتراط عدم التسفل وسئل نصير بن يحيى
 عن يضع جهته على حجر صغير هل يجوز سجوده أم لا قال إن وضع أكثر الجهة على الأرض له
 مع ذلك الحجر لأنه من جملة الأرض يجوز ولا فلا كذا في المحيط وتقدم عن التجنيس أيضا ولا بد من
 معرفة مقدار الجهة ليعلم أكثرها وأقلها وهي من الصدغ إلى الصدغ طولا ومن الحاجبين إلى حرق العقب
 عرضا ومن هذا علم فساد ما قيل أنه لا يشترط لهامة موضع السجود لأن فرضه يتأدى بمقدار الداهم
 إذ لا شك أن أكثر الجهة زائد على قد رال درهم كما بيناه وإن لم يضع ركبتيه في السجود على
 الأرض يجوز سجوده وهذا هو المختار لما تقدم أن وضعهما في السجود مستلزم بفرض خلافا
 لما قاله الفقيه أبو الليث على ما تقدم والسادسة من الفرائض القعدة الأخيرة التي تكون
 في آخر الصلوة سواء تقدمت بها قعدة أو لا كما في الثمانية وقد رالفرض في القعدة هو القعدة
 أدنى قراءة التشهد وهو أسرع ما يكون مع تصحيح الألفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام إذا قلت
 هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام بأحد الشيئين ما قوله النخيا إلى عبده و
 رسوله وأما القعدة مقد ذلك القول وإذا قرأ بسرعة صدق أنه قال لكن يشترط تصحيح الألفاظ
 ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعة للمعاني فإن القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت
 بالألفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد النخيا إلى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض
 أنه لفظ الشهادتين فقط وتظهر فرضيتهما أي ثمة فرضية القعدة في هذه المسائل التي
 ذكرها الأولى رجل صلى الظهر ونحوها خمسا بيان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس
 الرابعة بطلت فرضيته أي فرضية صلوة تركه الفرض على وجه لا يمكن تذكره لزيادة
 ركعة تامة بالسجود للخامسة وتحولت صلوة ثمة فلا عند أبي خنيفة رحمه الله و

فأما ان كل صلوة
يجل وصفها

ابن يوسف رح اما عند محمد رح فيبطل اصل صلاته وتخرج من كونها صلوة وهي قاع
ان كل صلوة يبطل وصف من اوصافها بطلت اصلا عنده لا عندنا لان بطلان الوصف
يستلزم بطلان التيممة عنده لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما
انعقد لها وهي يقولون بطاذا الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتيممة انعقد للاصل
لان الوصف تابع فالشرط والاركان لا يكون له قصدا وعلى هذا لم يقعد الثالثة المغرب
وسجد الرابعة وعلى ثمانية الفجر وثم وسجد للثالثة والثانية من المسائل المسافرا اذا
اقتدى بالمقيم في صلوة فائتة رباعية لا يجزئ اقتداؤه به لان القعدة الاولى في فرض في حق
المسافر دون المقيم فيكون اقتداؤه به حينئذ اقتداء المفترض بالمتنفل وهو غير جائز
عندنا على ما بينه قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به في الوقتية تصح لان الصلوة قبل خروج
الوقت قابلة للتغير فيتغير بالاقتراء بالمقيم وتصير رباعية كما تتغير بنية الاقامة بخلاف
الفائتة فانها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو متصف بها من سفر واقامة لم يتبق
قابلية للتغير بطريان اقامة او سفرا واقتداء والثالثة من المسائل اذا ذكر المصلي بعد تمام
الصلوة والقعود قدر التشهد ان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها الى سجدة التلاوة
بان سجدها ارفعت اي زالت القعدة وارتفعت يعود الى شئ محله قبلها فان محل السجدة
كان للصلوة اول تلاوتها قبل القعود الاخير اما سجد الصلوة فظاهر واما سجد التلاوة فلا من
احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجد السهو فان محله آخر الصلوة فلا يرتفع به القعدة حتى انه لو لم
يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلواته بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد
بعد قدر التشهد حيث لا تفسد صلواته لما قلنا والرابعة من المسائل اذا نام المصلي في القعدة
الاخيرة كلها فلما انتبه اي فحين انتبه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد
فسدت صلواته وذلك لان الافعال في الصلوة حال النوم لا تختب ولا تعتبر لصحتها
الا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما اذا قعد في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد نائما
هذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقدر واما القعدة فلا نص فيها فقل انما انعقد
من النائم لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلائمها النوم بخلاف سائر
الاركان لان مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرهنا لانها من اجزاء العبادة فلا
تتأدى بالا اختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل افتحم فنام فقعد وهو نائم يجوز
عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالمنتبه تعظيما لامر المصلي بالحيث وبه فارق الطلاق الذي
المجتون والصبي اذا صليا كانت صلاتهما جائزة ولو طلقا لم يجز وقال صاحب الهداية في التجنيس والتمار

فان نام المصلي في القعدة
الاخيرة كلها فلما انتبه
يفرض عليه ان يقعد
قدر التشهد

انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادات ولم يوجد قال ابن الحام والاول وجوب اختيار الفقير يعني ابا الليث
 صاحب النوازك لان الاختيار بالمشرط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف لا يرى انه لو ركع ومجد فلهذا
 عن فعله كل الذهول يجزيه انتهى الجواب مما منع كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم ان الذاهل غير
 مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسئلة وهي وقوع بعض الافعال في الصلوة حالة النوم
 يكثر وقوعها لاسيما في التراخي خصوصاً في الاصف والناس عن هذه المسئلة غافلون والسابعة من الفرائض
 لما فرغ من بيان الفرائض الست التفتق عليها شريح في بيان الفريقتين المختلفتين فيها احدهما هي السابعة وهي
 الخروج من الصلوة بفعل المصلي فان فرض عند الجحيفة خلافا لما على ما ذكره ابو سعيد البردعي كما تقدم
 حتى ان المصلي اذا احث بعد ما فقد قد رالتشهد وتكلم او عمل على الاين في الصلوة كالاكل والشرب وغير
 ذلك تمت صلاته بالاتفاق لتمام جميع فرائضها عند هذا اذا كان عند وجود الخروج بصنعه ايضا وان سبق
 الحث من غير عند من في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عند هذا ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو السلام
 واما الفرائض فقد تمت جميعا وقال ابو حنيفة رحم يتوضأ ويخرج عن الصلوة بفعله قصد الكونه
 فرضا قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصنعه بل على الاين في الصلوة من غير متعلقا
 الوضوء تبطل صلاته لفعله فرضا من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة ويبتني على هذا الأصل
 وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرضا عند لا عند هذا مماثل تلقب بالاشي عشرية وهي
 المتيمم اذا رأى الماء وقد ر على استعماله بعد ما فقد قد رالتشهد وكذا المقتد بالمتميم اذا رأى الماء في
 هذه الحالة وعند ان اما ما قد ر على استعماله او كان المصلي ما سح على الخف فانقضت مدة مسح
 بعد ما فقد قد رالتشهد او خلع خفيه او اهدى حقيقته او حكما بعمل ليسير بحيث ان من رآه
 لا يظن خارج الصلوة بسبب ذلك وقيد به بان لو خلعه بعد كثير لا يتاقي الخلاف لوجود
 الخروج بصنعه او كان المصلي أمييا فتعلم سورة بعد القعود قد رالتشهد بان تذكرها وراها
 مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره او رسمها لا يتاقي الخلاف
 لخروج بصنعه لان مثل هذا الفعل مناف للصلوة وقد فعله قصد الجحافة والتذكر فانه
 ليس بمناف فلم يخرج به او كان المصلي عاريا فوجد ثوبا بعد ما فقد قد رالتشهد بان قد ر
 على لبس الثوب او القى عليه الثوب ولم يتكلف في لبسه او كان المصلي موميا غير قادر على
 الركوع والسجود فقد ر على الركوع والسجود بعد القعود قد رالتشهد او تذكرا المصلي في هذه
 الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احد ثلث الامام القاري
 في هذه الحالة فاستخلف اميا او طلعت عليه اى على المصلي الشمس هو في صلوة الفجر هذه لانه
 او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ما سح على الجيرة فسقطت عنه بر في هذه

سائل ثامن عشر

الحالة او كان صاحب عذر فاقطع عذره في هذه الحالة واستمر لا يقطع حتى استقر
 وقت صلاة بان تقدم وهو في هذه الحالة من صلاة الظهر واستمر لا يقطع حتى خرج وقت
 العصر ففي هذه المسائل اثني عشرة فسدت صلواته عند ايخني فترحم لخروج من الصلوة
 بامر آخر غير صنعه مع ان الخروج بصنعه فرض فقد ترك فرضا من
 الصلوة لا يمكن تداركه ففسد وقال امت صلواته لان الخروج بصنعه ليس بفرض
 لقوله عليه الصلوة والسلام لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت
 صلواتك هكذا وقم في رواية الدارقطني يا و في رواية ابي داود والواو ولكن قال
 النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله ان قلت هذا
 الخ ولذا لم نستدل به على افتراض القعدة كما استدل به في الهداية وغيره على ما قد سأل
 بيان الفرائض تبعا للشيخ كمال الدين لكن قال الشيخ كمال الدين والحق ان غاية
 الادراج هنا ان تصير موقوفة والموقوف في مثله حكم الرفع وجواب ايخني فترحم ان
 معني فقد تمت قاربت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه قال الله تعالى اني اعصر
 خمر او قال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا وقال عليه الصلوة والسلام لقنوا ناكم
 وقال عليه السلام من وقف بعرفة فقد تبحر وقد بقي عليه طواف الزيارة وهو فرض هذا كله على تقدير
 كون الخروج بصنع المصلي فرضا عنده وقد تقدم انه غير مخصوص عنه وانما الزم ابو سعيد البردعي
 من تبعه من جوابه في هذه المسائل بالفساد ولا وجه له الا كون الخروج بصنعه فرضا وقيل ان الفساد
 في هذه المسائل ليس لكون الخروج بصنعه فرضا بل باعتبار ان التحريم باقية بعد فراغه من التشهد
 فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة وفيه نظر اذ لو كان كذلك
 لم يفرق بين تعد ماينا في الصلوة وبين هذه المسائل كما في خلال الصلوة وقد جمعوا انه لو تعد
 الحد او غيره من المنافيات في هذه الحالة تتم صلواته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل الفساد
 في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل لاداء مع الحد اذ بالرؤية وانقضاء
 المدة وانقطاع العذر يظهر عمل الحد السابق فيستند النقص فيظهر في هذه المسائل لقيام
 جزء من الصلوة بخلاف عروض هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرده
 في بقية المسائل وميل الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعلله بما تقدم
 من انه لا يمكن اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه علله ايضا بان اجتناب
 على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو بنى المسافر الاقامة في هذه الحالة بتغير فرضه
 كما لو نواها في خلال الصلوة والتحريم لا يرايها ذاتها وانما يرايها افعال الصلوة ولم

قد
 هو فرض في مثله
 حكم الرفع

يبقى فعل آخر سوى الخروج فكان فرضاً ضرورة انتهى والظاهر ان هذا هو التحقيق فان
 قيل الخروج منها قد يكون بمعصية كالكذب والمعصية لا تنصف بالوجوب وكذا
 قد يكون بالمحدث العهد وكون المحدث فريضة من فرائض الصلوة وجزء منها
 في غاية القيمة قلنا الفرض انما هو الخروج الذي هو مسبب عن الفعل لا الفعل
 الذي هو مسبب ولا يلزم من قيم السبب قيم المسبب كالحمد ودوالقصاص ^{وارد} صفاء العبد
 ولان سلم ان الفعل هو الفرض فانما هو فرض من حيث انه سبب الخروج من الصلوة
 لا من حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجماع سبباً لحرمة المصاهرة
 من حيث هو سبب للولد لا من حيث هو نفي وكون السفر سبباً للترخص من حيث
 انه خروج مديد لا من حيث انه اخافة السبيل او تمرد على المولى ولا يلزم من كونه
 فرضاً لها كونه جزءاً منها كما في الشرائط وكذا السلام ليس بجزء منها كيف وهو
 مناف لها اجماعاً حتى تفسد بوجوده في خلاها وهذا لان اتمامها بانتهاءها
 وانهاؤها بتحصيل ما يضادها اذ الشيء انما ينتهي بما ينافي كليل ينتهي بالتهاد
 والسواد بالبياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما لو صلى بالنجاسة لفقد
 ما يزيلها ثم بعد ما قعد قدر التشهد قدر على ازالته او ما اذا دخل وقت من
 الثلثة في قضا فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتفت وهي تصلى بغير قناع في
 هذه الحالة فلم تستر على الفور والثامنة من الفرائض وهي الثانية من
 المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند ابى يوسف رحمه فرض لما ذكرنا من الحديث
 اى حديث ابن السعدي المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندهما تعديل الاركان
 من الواجبات كما من الفرائض وقد تقدم الدليل هناك وسئل محمد عن ترك
 الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا تجوز صلوة وكذا عن ابى حنيفة
 وعن السرخسي من ترك الاعتدال يلزم الاعتدال اى يلزم ان يعيد الصلوة
 بالاعتدالات ومن المشائخ من قال يلزم ان يعيد ويكون الفرض هو الثاني والمختار ان الفرض هو
 الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا اشكال في وجوب ^{الاعتدال}
 اذ هو الحكم في كل صلوة اديت مع كراهة التكريه ويكون جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وجده الثاني يقتضي
 عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الفرض لا الواجب انتهى كذا القوم من الركوع والجلوس بين السجود ^{تد}
 والطائفة فيهما كلها فرائض عند ابى يوسف رحمه الحديث المذكور وعندهما هي سنن على ما ذكر
 في الهداية وغيرها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين للمواظبة ^{وتد}

اصحاب السنن الاربعة والدارقطني والبيهقي عن حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة
 الا يقم الرجل فيها ظمراً في الركوع والسجدة قال الترمذي في حديث حسن صحيح وعلمه كذلك عندهما ويدل
 عليه ايجاب سجود السهو فيه ما ذكر في فتاوى قاضين في فصل ما يوجب السهو قال المصلي اذا
 ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهياً تجوز صلاته عند ابي حنيفة
 رحمه الله نعم ومحمد رحم وعليهما السهو وانتهى وقال صدر الشريعة وكذا الاطمينان بين الركوع
 والسجود بين السجدةتين يعني انه فرض عند ابي يوسف ركع واجب عندهما فانه شبهه
 باختلافهم في الاطمينان في الركوع والسجود ثم ان مختار الجرجاني ان التعديل في
 الركوع والسجود ايضا سنة عندهما وكونه واجبا عندهما هو اختيار الكرخي فانه فصل بين الطمينة
 في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة ان الاول مكمل للركن المقصود ليدانته وهو الركوع والسجود
 والاخرين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكانتا سنين اظهار التقاوت بين المكملتين وان
 علمت ان مقتضى الدليل في كل من الطمينة والقومة والجلسة الوجوب قال الشيخ كمال الدين لا ينبغي
 تعديل الدراية اذا وافقتها رأيا على تقدم عن فتاوى قاضين ومثله ما ذكر في الفتية من انه قد
 شدد القاطع الصلوة في شرحه في تعديل الاركان جميعها شديدا بليغا فقموا كمال ركن واعند ابي حنيفة
 ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي فريضة فيمكث في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى تطمئن كل
 عضو منه هذا هو الواجب عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السجود
 ولو تركها عدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة ويكون معتبرة في سقوط الترتيب
 ونحوه من طواف جنبا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ من
 الفرائض اتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه اى ما عدا تعديل ركان
 من الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجبة عندنا خلافا
 للثلاثة فانها فرض عندهم لما في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب ولنا ان زنى لا يصلح للزيادة على القطعي اذ هي نسخ فتثبت به الوجوب فياثم
 بترك الفاتحة من غير فساد ومنها تعيين القراءة المفترضة في الركعتين الاوليين
 منها المواظبة عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترك ومنها الاقتصار فيها اى
 في الركعتين على مرة واحدة في كل واحدة فانه واجب حتى لو تركها في ركعة تركها عدا فوجب
 سجود السهو ولو سهوا لانه مخالف للتواتر من مواظبة عليه الصلوة والسلام ولا يلزم
 منه تاخير واجب وهو السورة وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة واحدة في كل ركعة ما
 بعد ما ليس بواجب حتى لو كبرها سهوا لا يجب سجود السهو لان ما بعد الاوليين لا يتعين فيه

في باب في الصلوة
 لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

القراءة ان شاء قرء وان شاء سبغ وان شاء سكت فتكرار الفاتحة ملحوظ بالتسليم والثناء
 فلا يوجب سجود السهو وعلى ما صرح حوايه ولا يلزم منه ان لو تعدل لا يكرهه ما لم يؤد الى امر آخر وكفى
 كتطويل الامام على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجبات تقديمها اي تقديم
 الفاتحة على السورة للمواظبة ايضاً ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات التي
 تعدل سورة اليها الى الفاتحة للمواظبة ايضاً وكما روى الترمذي عن ابي سعيد انه
 عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وتحررها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلوة الا بقرآن
 بالحمد والسورة ولكن في سنة ابو سفيان طريق ابن شهاب السعدي وعنه رواه ابو حنيفة
 في مسنده نقل عن ابن معين والنسائي يضعفون وليد بن عدي وقال روى عنه الثقة
 وانما انكر عليه لانه ياتي في المتن باشياء لا ياتي بها غيره واسانيد مستقيمة انتهى وما ذكره
 الهداية وغيرها ان ضم السورة فرض عند مالك لم يوجد في شيء من كتب مذهبه بل هو سنة
 عند الاثمة الثلاثة ومن الواجبات الجهر بالقراءة فيما يجهر فيها كالجمعة والعيدين
 اولي المغرب والعشاء كالترديد والوتر فان الجهر في جميع ذلك واجب على الامام ومنها المخافة
 بالقراءة فيما يخاف فيه بها كغيرها ذكر فان الجهر والمخافة في محله واجب للمواظبة منه على الصلوة
 والسلام على ذلك ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها واجبة في القعدتين
 الاولى والاخرة والى هذا مال صاحب الهداية في باب سجود السهو فانه واجب السجود بترك
 التشهد في القعدة الاولى كما في القعدة الاخرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية واجب القعدتين
 فقط اما في الاول فهي سنة والى مال صاحب الهداية في باب صفة الصلوة حيث قال في بيان الواجبات
 وقراءة التشهد في القعدة الاخرة وظاهر الرواية اظهر للمواظبة في جميع ذلك من غير ترك ومن
 الواجبات القعدة الاولى لما مر من امر او منها سجدة التلاوة فلنما مع كونها واجبة في نفسها فهي
 من واجبات الصلوة ايضاً اذا تليت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهواً يجب عليه سجود السهو
 لانها من محلات الركن وهو القراءة ومكمل الفرض واجب منها سجدة السهو لان سجود السهو
 جبر لما وقع من الخلل في الصلوة بسبب ترك الواجب وكما حالها ورفع الخلل من الصلوة وكما لها
 واجب ومنها تكبيرات العيدين للمواظبة عليهما من غير ترك والمراد التكبيرات الزوائد لجميع
 ما يقع فيهما من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض وتكبيرات السجود سنة لكن تكبير ركوع الركعة
 الثانية التحق فيها بالزوائد لان اتصالها بها حتى يجب سجود السهو بتركها هيا وان كانت سنة
 في غيرها ومنها الانتقال من الفرض الذي هو في الفرض الذي بعده فان ذلك واجب
 حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع

الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل دخل بينهما فاعلا اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل
من الفرض الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلاث سجدة او قعد عن النهوض الى الثانية والارابعة ثم قام و
ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض وتبقى على المصنعة واجبا الخزان لم يذكروها وهما
رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلاة او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام
بيان الاول فاعلم ان المشرع فرضا في الصلاة اربعة انواع ما يتحد في كل الصلاة كالقعدة او
في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعد في كل ركعة كالركعة او في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط
بين ما يتحد في كل الصلاة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو تذاكر بعد القعدة قبل السلام
او بعده قبل ان يتاقي بمناف ركعة او سجدة صليبة او سجدة تلاوة فعلها واعاد القعدة وسجد للسجود
وكذا لو تذاكر ركوعا قضاه وقضى ما بعد من السجود او قياما او قراءة صلي ركعة تامة واعاد القعدة
وكذا يشترط الترتيب بين ما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده وكذا قلنا انفا
في ترك القيام وحده يصلي ركعة تامة ولا الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلاة كالركعة او واجب الاضوية
للافتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسيقو يصلي بعض ما تاخر من الركعات قبل ما قبله و
كذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واجب حتى لو ترك سجدة من ركعة
ثم تذاكرها فيما بعده من قيام او ركوع او سجود فانه يقضيها ولا يقضى ما فعله قبل قضائها
مما هو بعد ركعتها من قيام او ركوع او سجود بل يلزم سجود السهو ونحوه لكن اختلفت في
لزوم قضاء ما تذاكره فقضاها فيه كما لو تذاكر وهو راكع او ساجد انه لم يسجد في الركعة التي قبلها
فانه يسجد ها وهما يسجد الركوع والسجود المتذكر فيه ففي الهداية انه لا يجب اعادته بل تستحب
معللان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي فتاوى قاضيان انه يعيده ولو
لم يعيده فسدت صلواته معللان بان ارتفع بالعود الى ما قبل من الاركان لانه قبل الرفع
منه يقبل الرفض بخلاف ما لو تذاكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم
بالرفع لا يقبل الرفع واما الخروج بلفظ السلام فهو واجب عندنا للمواظبة عليه السالكين
وعند الامم الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلواته عندهم لا عندنا على ما تقدم انه لو
احدث عمدا بعد القعود قدر التشهد او تكلم او عمل عملا منافيا للصلاة تمت صلواته لكن
مع كراهة التعريض لم تركه الواجب ولا يقال ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخيرة من ان المواظبة
وقعت بيانا للجمل يقتضيه افتراض السلام لا نقول ذلك فيما هو داخل في الصلاة لا ما هو
خارج عنها والسلام خارج لمنافاة اياها وفسادها بماذا وقع في خلالها قصد بالاجماع
فصل في حصة الصلاة واصفها اى بيان حقيقة الصلاة من ابتدائها

ف
حجب السجود
اذا قعد عن
النهوض الى
الثانية والارابعة
ثم قام

مسائل الترتيب
من ترك سجودا
اعادة فاذكر فيه

ما صفة الصلاة

الى انتهائهما على الترتيب للتوارث فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة فوي وهي شرط
كما مر واخرج يديه من كميه عند التكبير وهو ليس بفرض في شيء من الصلوة ولا اعتبار لما قاله
بعض من شراح الكنز من الركعة انه انما قيد بقوله عند التكبير لان اخرجها بعد ذلك
في الصلوة فرض تفسد الصلوة بتركه ثم استدل على ذلك بحديث موضوع انه عليه
الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من ارجاءكم من لم يخرج يديه من كميه فالجنته عليه
حرام ولعمري ان هذا الجمل عظيم بالحكم وبلا استدلال اما الحكم فانه لم يوجد بنقل صحيح
لاضعيت ولا يصح ان يوجد واما الاستدلال فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يفيد
غير الكراهة ولم يكن زائدا على خبر تعديل الاركان وخبر الفاتحة وغير ذلك مما لم يثبت بها
سوى الوجوب مع صحتها وقوتها في الدلالة على ما اريد بها فكيف بحديث مختلف كذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم نأى عن الالفاظ الفضيحة بركا كته وبرودته ولولا
النصيحة وخوف الاعتراض من لا يمارس له بالفقد كان الاولى التحرز عن ذكره عن اصل
وصيانه الكثرة ثم اذ اكبر تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو سنة والافضل كون
الرفع من التكبير بان ابتداءه عند ابتداء التكبير بانه انتهى عند انتهائه وذكر في الهداية
ان يرفع يديه او لا ثم يكبر فانه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي صلى
الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشير الى اشتراط المكان وهو لم يرد
عن ابي يوسف والمحكي عن الطحاوي والاصم انه يرفع يديه او لا ثم يكبر لان فعل النفي الكبرياء عن غير
الله تعالى والنفي مقدم على الاثبات انتهى واللمية مختار شيم الاسلام وصنا التحق والآخرين
وذكر الزاهدي عن البقال انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان النبي واظب استدلال
بالمواظبة على السنة من غير ترك وان كانت تفيد الوجوب لكن اذ لم يوجد نص الوجوب وقد وجد تعظيم
للاعرابي من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة يجوز على انه حكى في الخلاصة المختلانة ثم في تركه او لا
قال والمختار انه اعتاده اثم لا ان كان احيانا انتهى وقوله لان فعل النفي الكبرياء المعنى ان حكمه
شرعية هذا الرفع الاشارة الى نفي الكبرياء عن غير الله يحصل منه النفي بالفعل والاثبات القول بحصر
الكبرياء عليه سبحانه والمعروف في الدلالة على هذا المقصود اذ كانت باللفظ وجوب تقديم مفيد النفي
فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المعنى استحسانا لانه لا يوافق ويرد ان ذلك انما
هو في اللفظ فلا يلزم في غير اذ ليس الكلام الا في الاولية وقيل يكبر او لا ثم يرفع وقد ورد في بعض
الاحاديث ما يدل عليه ايضا فمذهبة ثلاثة اقول وفي معنى كل قول ورد حديث عنه عليه السلام
فيونس بان الله صلى الله عليه وسلم قد فعل كل ذلك وترجع في الهداية احد افعا على السلا بالمعنى

في القول بعض
شرح الكنز
ان اخرج
اليدين من
الكميتين
في الصلوة

الافضل كون
الرفع مع
التكبير
بان يكون ابتداءه
عند ابتداء التكبير
وانتهائه عند
انتهائه

في دفع اليدين عند
تكميل التكبير
اقول ان هذا هو
الايدى برفع
التكبير او لا

الذي ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل حتى يجاذى اي يقابل بايديهما شحمتي
اذنيه وفي فتاوى قاضي خان يمس طرف ابهام شحمتي اذنيه واصابعه فوق اذنيه عند الامتة الثلاثة
السنة ان يرفع يديه الى منكبيه لما روى البخاري عن ابي حميد رضي الله عنه قال كنت احفظكم صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت اذ اكبر رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولنا ما في صحيح مسلم
من روايته واثبت بن حجر انه رآه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ووضعها
حيال اذنيه وما في سنن البيهقي الكبري عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة
ثم رفع يديه حتى يجاذى بايها مية اذنيه قال ابو الفرج رجا اسناده كله ثم ثقة ولا معارضة
فان محاذة الشحمتين بالايها من تسويع حكاية محاذ اليدين بالمنكبين والاذنين لان
طرف الكف مع الرسغ يجاذى المنكب يقاربه والكف بنفسه محاذ الاذن واليد تطلق على الكف
الى اعلاها فالذي رفع على محاذة الابهامين بالشحمتين ووفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره
ثم راينا رواية ابي داود عن واثبت بن حجر صرح فيه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قام
في الصلوة رفع يديه حتى كانتا جبالا منكبيه حاذى بايها مية اذنيه انتهت وعلما ونا في كتبهم
فصور الخلاف في هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه فان قوله يرفع يديه حذو
منكبيه المراد الكفان لانه صرح في كتبهم انه يجاذى اطراف اصابعه على اذنيه وايها مية
شحمة اذنيه مذهبهم كذا هب كذا هبنا من غير فرق ويفرج اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج كل التفريق
ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لاقبالها
وفي المحاوي وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى كف اخرى واما المرأة فانها ترفع يديها
عند التكبير حذاء ثدييها بحيث تكون رؤوس اصابعها حذاء منكبيها لان ذلك استرها
وامر ما مبني على السترة في القنينة قيل هذه السنة في الحرة اما في الامة فكالرجل لان كفها ليست
بعورة ويرد عليه ان كف الحرة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كالرجل
والاول الصحيح لما ذكرنا والمقتدي يكبر تكبيره مقارنا بتكبير الامام عند ابي حنيفة وعندهما
يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز وقد تقدمت المسئلة بدليلها
في بحث النية ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتاد تركه ياثم لان النفس
الترك لانه استخفاف عدم مباالة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة
عمره اما لو تذكر بعض الاحيان من غير اعتياد فلا ياثم وهذا مطر في جميع السنن المؤكدة ثم يضع
يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلهما عندنا خلافا لما روى البخاري عن سهل
بن سعد كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعها اليسرى في الصلوة وعن

وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف
 بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ورواه مسلم وعنه قبيصة بن هلب قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه ورواه الترمذي وقال حديث حسن ويقبض بيده اليمنى
 ويسوغ يده اليسرى أي السنتان يجمع بين الوضع والقبض جميعا بين ما ورد في الأحاد المذكورة أذني
 بعضها ذكر الأخذ وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض وضع اليد على الذراع فكيفيته الجمع
 يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى ويحلق الأبهما ويخضع على الرسغ ويبسط الأصابع الثلاث على الذراع
 فيصنف أنه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وإن أخذ شماله بيمينه ووضعها أي الرجل تحت السرة وعند
 الشافعي على الصد وهو رواية مالك وأحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة أو
 الصدر وهو رواية مالك وأحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة أو الصدر
 لم يثبت فيه حديث يوجب العمل في حال على المجهود من وضعها حال كون قصد التعظيم في
 القيام المجد في الشاهد منه تحت السرة وذكر عن علي بن السنينة في الصلوة وضع الكف على
 الكف تحت السرة رواه أبو داود وأحمد واللفظ له قال النووي اتفقوا على تضعيفه لأنه
 من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي مجمع على ضعفه وأما المرأة فأنها تضعها تحت
 ثديها بالاتفاق لأنه استرها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وعند مالك سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت وصلوة
 الجنازة عندها خلافا له ويرسل في القنوت بين الركوع والسجود بين تكبيرات العيد
 اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره أي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 إله غيرك فقد روى البيهقي عن أنس وعائشة وأبي سعيد الخدري وجابر وعمر بن الخطاب
 الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره فروع الأعمش وابن مسعود رضي لم يرفعاه و
 الدارقطني رفعه عن عمر بن الخطاب والمجفوظ عن عمر بن قول وفي صحيح مسلم عن عبدة وهو ابن أبي
 كنانة أن عمر بن الخطاب كان يجهر هؤلاء الكلمات رواه أبو داود والترمذي عن عائشة رضي وضعفاه ورواه
 الدارقطني عن عثمان بن قول ورواه سعيد بن منصور عن أبي بكر الصديق من قوله وفي رواية أبي داود عن
 أبي سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتعالى جدك
 لا إله غيرك ثم يقول لا إله إلا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر ثلاثا أعني بالله السميع العليم من الشيطان
 الرجيم من همزه ونفخه وتقل ثم يقرأ وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي و
 حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب وقال أيضا وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد
 كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلي بن علي

عند الشافعي
 رحمه الله تعالى
 يضع اليد
 على الصد

نجاد بن رفاعه وثقه وكيع وابن معين وابو زرعة وكفيهم ولم تأت من فعل الصلابة كغيره وغيره
 الافتتاح بعدد عليه الصلوة والسلام سبحانك اللهم مع الجهر بقصد تعليم الناس ليقصدوا
 كان دليلا على انه الذي كان عليه الخرافة وان كان الاكثر من فعله وان كان رفع غيره اقوى
 على طريق المحدثين الا ترى انه روي في الصحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عليه السلام كما
 يسكت هذيت قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ايها النبي يا رسول الله ما رايت سكتك
 التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعد بين المشرق والمغرب
 اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء
 والماء والبرد وهو اصح من الكل متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنته عينا احد من الائمة الاربعة
 والحاصل ان غير المرفوع المرفوع في الثبوت عن مرفوع اخر قد يقدر على دله اذا
 اقترن بقرائن تفيد انه صحيح عند علي السلام وان زاد في دعاء الاستفتاح بعد قوله وتعم
 لفظ وجل ثناؤك لا يمنع من زيادته ان سكت عنه لا يؤمر به انه لم يذكر في الاحاديث
 المشهورة وقد روي عن ابن عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه
 في كتاب الدعاء ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفهم وسن عن ابن مسعود رضي الله عنه ان من احب الكلام
 الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك امرك وجل ثناؤك ولا اله غيرك
 وابتغض الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل لرجل اتق الله فيقول عليك نفسك ويقول ايضا
 بعد الشاء وقبله اتق وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين
 عند ابي يوسف ولا دليل لابي يوسف على الضم الا ما رواه البيهقي من حديث
 جابر رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام كان اذا استتم الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك وجهت للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من
 المشركين ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين وآما افراد التوحيد كما قال
 به الشافعي ففيه احاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث علي رضي الله عنه عليه السلام كان اذا
 قام الى الصلوة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين
 ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا تشرك لك امرت وانا من
 المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي
 فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لخير الاصل لا يهتد الا حسن
 الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت لبيك وسعديك والخير كله في يديك
 والشر ليس اليك وانا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك

ف
 اغضض الكلام
 الى الله تعالى ان
 يقول الرجل لرجل
 اتق الله فيقول
 عليك نفسك

وأدرك قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعني وعصي
 عصبني وأدرك قال اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات والأرض وما بينهما وألأ ما شئت
 من شيء بعد وأداسجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجدت وحجيت للذي
 خلقه وبصره وشق سمعه وبصره تبارك أحسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول بين التشهد
 التسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم
 به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وعدت أبي جيفة ومحمد ذلك كله محمول على
 التطوع والتجديد فان الأمر فيه واسع ويؤيد ما ثبت في صحيح أبي عوانة وسنن النسائي أنه عليه السلام
 كان إذا قام يصلي تطوعا قال الله أكبر وحجعت إلهم فيكون مفسرا لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم
 ما ذكرناه بين أن الأمر المستقر عليه في الفرائض ثم إذا قرأ وحجعت يقول فيه وأنا من المسلمين
 لا يقول وأنا أول المسلمين تحزرا عن الكذب ولو قال قيل يفسد صلوة وقيل لا وهو الأصح لأنه ناقل ومعا
 لا يخير هكذا قالوا فعلى هذا لو قصد به الأخبار يفسد قطعاً ثم في رواية عن أبي يوسف يقول النبي
 قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوجيه انشاء قبل الافتتاح ولما
 كان ظاهر اللفظ يفيد أنه قبل التكبير عندهما أيضاً لأنه المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية
 ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالأجماع هو الصحيح لئلا يكون فاصلاً بين
 النية والتكبير إذ الأولى فيها اقترانها به وعلم بقيد الأجماع أن مراده في قوله قبل التكبير
 النية أيضاً كما قيدناه به فان كان ظاهر الشمول وقيدناه بالصحيح تبعاً لصاحب الهداية احترازاً عما
 قيل يأتي به قبل التكبير عملاً بالأخبار لأنه يبلغ في النية قلنا الأخبار محمولة على التطوع كما مر
 وحديثه فحمله بعد التكبير ولا تسلم أنه يبلغ في النية لأنه لا يستلزمها ثم بعد الاستفتاح يتعوذ
 لقوله نعم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية أي إذا أردت قراءة القرآن وهو سنة
 عند عامة العلماء ومعنى الثوري وعطاء وجوبه نظر إلى حقيقة الأمر وعدم صلاحية كونه ليدفع
 الوسوسة صارقاً عندنا إذ يصح شرها الوجوب معه وإيجاب بأنه خلاف الأجماع ويعد منها
 أن يبدع أقولاً خارقاً للأجماع فالله أعلم بالصواب على قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب
 الهداية استعذ بالله إلى آخره وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه لموافقة لفظ القرآن وعند
 غيره أعوذ بالله لأن معنى استعذ اطلب العوذ فأعوذ مطابق لموجبه وكذا المنقول
 من استعاذت عليه الصلوة والسلام أعوذ على ما في حديث أبي سعيد المتقدم والتعوذ إنما هو
 عند افتتاح الصلوة فلو نسي حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه أنه
 لو تذكر قبل كمالها يتعوذ وي ينبغي أن يستأنفها أما التعوذ من حيث المحل فتعذ للثناء لا للقراءة

بيان ما ورد
 من الأدعية
 الواردة في الصلاة
 محمول على التكبير
 والتطوع ويؤيد
 ما ثبت في صحيح
 أبي عوانة

إذا قال وحجعت إلهم
 فيقول فيه وأنا من
 المسلمين ولا يقول
 وأنا أول المسلمين
 فتخرج عن
 التقويع للثناء
 عند أبي بصير
 رحمه الله تعالى

عند أبي يوسف فكل من يأتي بالشاء يأتي به سواء كان يقرأ أولا لأنه لا يدفع الوسوسة و
 الكل محتاجون إليها حتى أنه يأتي به المقتدي كما يأتي به الإمام والمنفرد وفي العيدين
 يأتي بقبل التكبيرات بعد الشاء لأنه تتبع له ولا يخرج عن التكبير أو عند أبي حنيفة ومحمد النخعي
 تتبع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به لأن شريعته لها قال الله تعز إذا قرأت القرآن فاستمعوا له
 فلا يأتي به المقتدي لأنه لا يقرأ بخلاف الإمام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لأن محل
 القراءة بعدهما وأما المسبوق فلا يأتي به عندهما إلا بعد مفارقة الأما لأنه محل قرأته وعنده يأتي
 به عند الشروع تبعاً للشاء ثم إذا قام القضاء ما سبق يأتي به عنده أيضاً على ما ذكره في الخلاصة
 بناء على أن يفتي مرتين على ما نقل المصنف حيث قال والمسبوق يأتي بالشاء إذا ادرك
 الإمام حالة المخافة ثم إذا قام إلى ما سبق يأتي به ^{بعض} كذلك ذكره في الملتقط وقصده أن القيام
 إلى قضاء ما سبق كتحريمه آخره للخروج به من حكم الابتداء إلى حكم الانفراد
 والمذكور في غير الخلاصة أن المسبوق يتعوذ على قول أبي يوسف رحمه الله تعز
 عند الشروع لا عند القيام إلى القضاء ثم بخلاف في التعوذ على ما ذكرناه
 مذكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب كالمنظومة والمجمع ذكر
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وذكر في الخلاصة أن قول أبي يوسف أصح فكان هذا
 هو السبب في إقتصار المصنف على قوله من غير تعرض للخلاف لكن مختاراً قاضيناً والهداية
 وشروحهما والكافي والاختيار وأكثر الكتب هو قولهما أنه تتبع للقراءة وبه نأخذ وإذا ادرك
 الشارع في الصلوة عند شروعه الإمام وهو أي الحال أن الإمام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشاء
 بل يستمع ولا يفتي وقال بعضهم يأتي بالشاء عند سكات الإمام حال كونه الشاء كلمة
 كلمة أو كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لأنه لا يمكنه الأتيان بالسنة مع مراعاة مقتضى الأمر
 وروى عن الفقيه أبي جعفر الهندي وأني أنه قال إذا ادرك الإمام في الفاتحة يفتي بالانقضاء
 وإنما ادركه في السورة يفتي عند أبي يوسف لا عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد إذا
 لا فصل في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الأصح هو
 القول الأول أنه لا يأتي به مطلقاً لاطلاق النص في الجمعة والعيدين التقييد بهما بناء على
 الغالب لأن البعد عن الإمام يقع فيهما في الغالب لا في غيرها أيضاً كذلك إذا كان المقتدي في
 حال الجهر بالقراءة بعيداً عن الإمام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما
 اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والخطيب يخطب قال بعضهم تجوز القراءة والذكر وقال بعضهم
 يجب الانصات قال في المفيد الثاني أصح فكذا ينبغي أن يكون هنا لأنه لم يمكنه الاستماع

فلا نضات يمكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط لم سقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجوداً و
 عدماً وان ادرك الامام في الركوع فانه يجزئ في الايتان بالشاء ان كان اكثر من اية يجوز
 ضبط اكبر الباء للموجدة وبالشاء المثلثة اي غالب رأيه انه لو اتى به اي بالشاء يدرك الاثماً
 في شئ من الركوع يأتي به قائماً يركع لا مكان احراز الفضيلتين معاً فلا يفوت احدهما
 ومحل الشاء هو القيام فيفعله فيه والا اى ان لم يكن غالب ظنه انه لو اتى بالشاء يدرك
 الامام في شئ من الركوع بل غلب على ظنه ان اشتغل به لا يدرك شيئاً من الركوع مع الامام
 او شك في ذلك يركع ويتابع الامام ويترك الشاء ولان احراز فضيلة الجماعة في تلك
 الركعة اولى من احراز فضيلة الشاء لان سنة الجماعة أكد واقوى من سنته حتى
 الى وجوبها كغير من العلماء وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه
 انه لو اتى يدرك في شئ منها يغني ولا يترك الشاء ويسجد لاحراز فضيلة التماسك بين
 وقيد بالسجدة الاولى لانه لو ادرك في الثانية فالاولى ان لا يثنى على سياقي فيما لو ادرك في
 القعدة لانه لم يبق الا سجدة فالاولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف امره كما في الاولى
 يدرك الثانية بحالها فادرك في الاولى مع احراز فضيلة الشاء ايضا اولى ولا ياتي
 بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع لان الواجب على السبوق متابعة الامام فيما ادركه
 فيه ولا يجوز له ان ينفرد عنه قبل ان يتم صلوة على انه لا فائدة فيه لانه لا يحتسب له ولا
 يكون مدركاً لتلك الركعة لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة لقوله عليه
 السلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجود فاسجدوا ولا تقعدوا ^{منه} وهاشياً ومن ادرك ركعة فقد
 ادرك الصلوة واه ابو داود وعن عمر بن الخطاب قال اذا ادركت الامام ركعة فركعت قبل ان يرفع راسه
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فتلك تلك الركعة وهذا نص في المسئلة وفي
 الذخيرة قال وان سوي ظهرو في الركوع يعني حال كون الامام راكعاً صار مدركاً لتلك
 الركعة قدر على التسليم ولم يقدر على الاشتراط المشاركة قد التسبيحة وهذا هو الاصح لان الشرط
 المشاركة في جزء من الركن وان قل فالحاصل ان وصل الى الحد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد
 الركوع الى الحد القيام ادركت تلك الركعة والا فلا على افاده اشرع وان ادرك الامام وهو
 في القعدة الاولى والاخرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير تناد وقال بعضهم يأتي بالشاء ثم
 يقعد والا لاولى لتحصيل فضيلة نريادة المشاركة في القعود ولا يتعدوا الا بعد الشاء لا
 المتوارث سواء قلنا انه لاجل الصلوة ولاجل القراءة وذكر ابو جعفر في النوادر ان كبر وتعدو
 ونسي الشاء لا يجيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي الشاء والتعود والتسمية لفواة محله

ان كبر
 بدأ بالقراءة
 ونسي الشاء
 والتعود والتسمية
 لا يجيد ولا

لاسهوا عليه ذكره الزاهدي وكونه لاسهوا عليه بترك التسمية بناء على انها غير واجبة
 ايضا كالنشاء والتعوذ وسياق الكلام عليها انشاء الله تعالى قريبا ثم بعد
 التعوذ يسمى اي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فياتي بها اي بالتسمية في اول كل ركعة
 الكلام ههنا في مواضع الاول هل هي سنة او واجب والثاني هل هي آية من كل
 سورة ام لا والثالث في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فعميل الشيخ حافظ
 الدين النسفي في كتبه وقاضيان وصاحب الخلاصة وكثير الى انها سنة وكذا ما تقدم
 عن النوادر ويفيد ذلك وذكر الزيلعي في شرح الكنوز انها واجبة وكذا ذكر
 الزاهدي عن الحسن الصحيح انها واجبة في كل ركعة ومراده في كل ركعة تحجب فيها القراءة
 وقال ابن وهبان في منظومته ولم يسجل ساهيا في كل ركعة فيسجد
 اذ ياجها بها قال الاكثر ايه يسجد للسجود اذ اتركها اول كل ركعة
 يحب فيها القراءة لان اكثر العلماء قال بوجوبها وهذا هو الاحوط فان
 الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلوة والسلام عليها وما ورد فيها
 من الافتتاح بالحمد لله فليس ينص على تركها فكان الايجاب هو الاحوط واما الموضع
 الثاني فان مذهبا ومذهب الجمهور على انها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة
 وعند الشافعي رحمه هي آية من الفاتحة قول واحد ومن كل سورة في قول لا نهى
 اثبتت في المصنف باجماع الصحابة رض مع الامر بتجريدتها ليس بقرآن لما روينا
 ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد فاقروا
 بسم الله الرحمن الرحيم ايها القرآن وأمر الكتاب وسبع المتكافئ وبسم الله الرحمن
 الرحيم اخذوا ايها الرواة الدارقطني وقال رجال اسناده ثقة كلهم وروى موقوفا
 ولنا ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله قسمت الصلوة بيني وبين عبدتي نصفين
 لعبدتي ما سئلت فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدي في عبدتي
 واذا قال الرحمن الرحيم قال الله انني على عبدتي واذا قال ملك يوم الدين قال الله حمدي في عبدتي
 واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله تعالى هدايتي وبين عبدتي ولعبدتي ما سأل
 واذا قال اهدينا الصراط المستقيم صراط الذي انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 قال الله تعالى هدايتي ولعبدتي ما سأل ولا شك ان المراد بالصلوة هنا الفاتحة
 لان القسم بها ففسر فهو قوله تعالى ولا تجهر بصلواتك اي بقراءتك في الصلوة فالبداءة

بالجهد له دليل على أن التسمية ليست من الفاتحة وأنها سبع آيات بدونها حيث جعل
الوسطى وهي آياتك تعبد وآياتك نستعين بينه سبحانه وتعالى عبدك والثلث قبلها
تعالى خاصة والثلث بعد ما العبد فقط وأذ التمكن آية من الفاتحة لم تكن آية من غيرها
لعدم القائل به ولا شك أن هذا الحديث أصح من رواية الدارقطني كيف وكون رجال السنا
ثقة لا يدل على صحته لجواز أن يكون فيهم متصفا بالغفلة مع كونه ثقة مع انه روي موقوفا
ولو سلم صحته فغاية التعارض المورث للشبهة ولو سلم عدم التعارض فخير
الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن لا يثبت مع الشبهة لأن طريقه طريق اليقين لأنه
أصل الدين وبرزت الرسالة وقامت الحجة على الضلالة فلا يثبت كونها آية من سورة
من السور بلا دليل قطعي كما في سائر الآيات وأجماع الصحابة على اثباتها في المصحف لا يلزم
منه أنها آية من كل سورة بل اللازم منه مع الأمر بالتجريد عن غير المقرآن أنها من القرآن وبه
نقول أنها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها بقلم علي بن أبي طالب ذلك كما في تراجم
السور وعدد الآيات وأما الموضع الثالث ففي رواية عن أبي حنيفة رجا أن محلها أول
الصلوة والصحيح أن محلها أول كل ركعة احتياطاً لأن أكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية
عن الحسن أن قال الأحسن أن يسمى أول كل ركعة عند أصحابنا جميعاً الاختلافية ومن زعم أنه
يسمى مرة في الأول فحسب فقد غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً عرف من تأمل كتب
أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما في رواية المعلى عن أبي حنيفة رجا
أنه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الأولى وفي روايتها ومرواية الحسن عن أبي حنيفة رجا
أن يجب الأعداء الافتتاح وإن قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح أنه يجب
التسمية في كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء في أنها آية من
الفاتحة أو لا فكان الاحتياط الاثنيان بها للخروج من الخلاف واعترض الشيخ كمال الدين
مقتضى هذا أن يوثق بهما مع السورة لشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة كما في الفاتحة
والجواب أن الخلاف في أنها آية من السورة ليس في القوة كالاختلاف في أنها آية من الفاتحة على ما مر
فلا يوثق في ثبوت الاحتياط كتأثيره وأما الموضع الرابع فانهما يحق عندنا وعند أحمد في أصل الروايتين
خلافاً للشافعي فإن السنته فيهما الجهر لما روي عن عيسى بن عباس كان رسول الله صلى الله عليه و
سلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جبر قال الحاكم صحيح بلا علة وصحبه الدارقطني وهذا مثل
حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس بخبر صحيح في الجهر الأول في إسناده مقال عند أهل الحديث
والدأب عرض إرباب المسانيد المشهورين وأحمد فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير

باب ما فيها من التسمية وكيفية

من الضعيف قال ابن تيمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
 الجهر حديث وعن الدارقطني انه صنف بمصر كتابا في الجهر بالبسملة فاقسم بعض المالكية ليعرفه
 لصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقال الحازمي اتحاد الجهر وان كانت مأثورة عن غيره الصفا
 غير ان اكثرها لم يسلم من الشواذب وقد روى الطحاوي وابو عمرو بن عبد البر عن ابن عباس رضي
 الله عنهما الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس لم يصح النبي عليه السلام بالبسملة حتى مات
 فقد تعارض ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان تم فهو محمول على وقوعه لحيانا لا يعلمون بها
 فيها او جيب هذا الجمل صريح رواية مسلم عن انس بن مالك صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة بل السماع
 للاخفاء بدليل ما صرح به عنه فكانوا لا يجرون بلبسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي
 باسنادهم على شرط الصحيح وعند صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فكلهم يقولون
 بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وابي بكر وعمر
 عمر رضي الله عنه وروى الطبراني ثنا محمد بن ابي السري ثنا محمد بن سليمان عن ابيه عن انس بن مالك ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وابي بكر وعمر وعثمان وعليه انتهى هو هذا
 التوجيه وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير وعثمان
 ياسر وعبد الله بن الفضل والحكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي والنخعي والاوزاعي و
 عبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش والزهري ومجاهد حاتم بن
 عبيد واحد واسحاق رحمته الله عليهم اجمعين فقول المصنف اما الامام اذا جهر فلا ياتي
 بها يعتكلا ياتي بها جهر او ما ستر افياتي بها واذا خافت ياتي بها اي مخافة والتقييد
 بالامام لا يفيد احترازا فان المتقدم كذلك والمقتدي لا يقرأ او اما التسمية عند
 ابتداء السورة بعد الفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا في
 حال المخافة وكذا عند ابي يوسف لما تقدم ما فيها ليست باية من اول السورة
 والاثيان بها في اول كل ركعة لما تقدم من الاحاديث الدالة على انه عليه السلام كان
 ياتي بها سرا وكذا الخلفاء الراشدون ولم يرو شي في الاثيان بها اول السورة وعند
 ياتي بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر لان المشرع فيها الاخفاء كما
 تقدم فلو اتي بها حال الجهر مخافة يلزم وجود سكتة في اثناء القراءة ولم يؤثر ولا
 يلزم مثل في المخافة ثم بعد التسمية يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في اخرها والاضالين
 يقول اي الامام امين والمؤمن يقولها والتامين سنة لقوله عليه السلام

فانما
السانيد المشهور

شتمت على
نبي من اضعاف

عن الحسن

اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين المثلثة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق
 عليه و ثبت تأمين الامام بطريق الاشارة لانه لم يسبق له الكلام و روى فامنوا
 فان الامام يقولها في سنن النسائي وصحيح ابن حبان فكان حجة على مالك رحمه الله تعالى
 في تخصيصه المؤتمر بالتأمين دون الامام و يخفونها ائمة يخفى الامام والمقتدون تأمين
 قول ابن مسعود اربع يخفين الامام التعوذ والتسمية وآمين و سربنا لك الحمد
 وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابو يعلى
 الطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن مسلمة بن كهيل
 عن حجر بن العباس عن علقمة بن وائل عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما بلغ غير المخطوب عليهم قال آمين وخفي بها صوته وقال الشافعي رحمه واحمد
 يجهرا الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ملجاة كان عليه الصلوة والسلام اذا تلا غير
 المخطوب عليهم ولا الصائين قال آمين حتى يسمع في الصف الاول فيرتج المسجد قلنا تعارض
 روايتا الجهر والاختفاء في فعله فيرجح الاختفاء باشارة قوله فان الامام يقولها و يأنزله اصل في الدعاء
 وآمين دعاء فان معناه استجب ثم يجوز في آمين المد وهو الاكثر ويجوز القصر و اما تشديد الميم
 فخطأ وفي التجنيس انه يفسد وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلواني له وجهان معناه ندعوك
 قاصدين اجابتك ثم يضم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات قصار قد راقص سورة وتقدم ان
 ذلك واجبك لفاتحة فان قرعهم مع الفاتحة آية قصيرة او آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة
 اي كراهة التحريم لا خلا له بالواجب وان قرع ثلث آيات قصار او كانت الآية والآيتان تعدل ثلث
 آيات قصار يخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب فيجب ان
 يكون فيه كراهة تنزيهية لان ترك المستحب يكره تنزيها كما ان ترك التواكبه تنزيها على ان المراد
 من الاستحباب هنا السنة على طاهر جبر في اكثر الكتب وذلك الذي لم يرد الخرج من الكراهية اذا
 قرأه و الثلث احد الدخول في الاستحباب اذا قرأها لان الواجب ضم السورة والآيات اليها الى الفاتحة
 في الاولين والمستحب في ثلثة اوجه احدها ان يعرض في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة لهم ونحو ذلك
 بفاتحة الكتاب واي سورة شاء او مقدار اقصر سورة من اي محل تيسر لما روى ابوداود والنسائي عن
 عتبة بن عامر قال كنت افودير رسول الله صاعم ناقة فقال لي يا عتبة الا اعلمك خير سورةتين
 قرأتا فعلمني قل اعوذ برب الفلق و قل اعوذ برب الناس قال فلم يرف في سررت بهما جدا فلما
 نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلوة الصبح للناس فلما فرغ التفت الي فقال يا عتبة كيف دلت
 عنيه القاسم من ابوعاوية ابو عبد الرحمن القرظي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد

في السفر

ووثقه ابن معين وغيره وروى الحاكم في مستدركه عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المعوذتين امن القرآن هما فامنا بهما في صلاة الفجر وصحبه والحق ان حسن والوجه الثاني
ان يكون في السفر حالة الاختيار من الامن وعدم العجلة في يقرأ في صلاة الفجر مع الفاتحة
سورة البروج ومثلها او قريامنها في المقدار ليجمع بين مراعاة سنة القراءة وبين التحقيق ^{لأن} السفر
المشقة فلا بد ان يكون قراءته اخف مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر طويلا في السفر ويقرأ في
الظهر كذلك ويقرأ في العصر والعشاء دون ذلك نحو سورة الطارق والشمس وضوضها وفي المغرب
يقرأ بالقصار جدا كالعصر والكوتر والاختلاف لا يقرأ في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما
محل التوسط دون ذلك ثم ما محل القصير دون ذلك الوجه الثالث ان يكون في الحضر وح اذا خاف فوت
الوقت يقرأ قدرها لا يفتيها الصلوة كما في السفر حالة الضرورة لا اشتراك فيها وان لم يخف فوت الوقت
فالسنة فحقه ان يقرأ في صلاة الفجر في الركعتين ^{وسطا} باربعين اية وهو الادنى او خمسين او ستين اية
وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة ففي صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه
كان يقرأ في الفجر بقاف ونحوها وفي الصحيحين عن ابي بريدة كان عليه السلام يقرأ في
الفجر ما بين ستين الى مائة اية وفي ابن جبان عنه بالسنتين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر
انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمننا في الفجر بالصافات وفي الصحيحين عن ابي هريرة
رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم تنزل الكتاب في الركعة الاولى وفي
الثانية هل اتى على الانسان وفي مسلم عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون او ذكر عيسى الخ
النبي صلى الله عليه وسلم سعلت فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقلها الاربعون واكثرها
المائة هي الغالب من فعله عليه الصلوة وما ورد مما هو اقل من اربعين في الفجر فمحمول على
ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلاف افعاله صلى الله عليه وسلم حال الاختيار للتشريع
لامته ليجعل قاعدة لهم في سائر الامكنة ويعلم منه انه لا ينقص في المحصر حال الاختيار من
الاربعين ولو كانوا كسالى لان الكسالى محملها حيث قال في الهداية وغيرها في حق الشوق
بين ما ورد ان يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى
ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعين وان كان الليالي طولا فمائة وما بينهما ما
بينهما وقيل ينظر الى طول الايام قصرها ووسطها ويقرأ في الظهر مثله او مثاليته
الفجر لما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نغزى قريام رسول الله صلى الله عليه وسلم
العصر فغزينا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدام قراءة آلم تنزل السجدة وفي

وكان
الظاهر ان
الظاهر ان
الظاهر ان

كل ركعة قد ثلاثين آية الحديث وقوله في الرواية الأولى قد قرأه المأمي في كل ركعة لتواف
 الرواية الثانية معناه إذا حمل على المخالفة لفظاً فقط وليس من الحمل عليها في المعنى أيضاً عندنا
 أو يقرأ في الظهر دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الأصل لأن وقت الظهر وقت
 الاشتغال بالكسب فالإطويل فيه مؤثر إلى السامة بخلاف وقت الفجر وفي مسلم عن جابر
 سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا غشى ويروى سبعمائة اسم ربك الأعلى وفي
 العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك بالحديث الأول أطول قراءة ووردت فيها
 وهذا أقصرها فاعلم أن أطولها دون أطول الفجر وأقصرها دون أقصرها فهذا يؤيد رواية الأصل
 فينبغي أن يكون العمل عليها سنيماً في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية يعني في
 الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر والعشاء كذلك أي دون ما يقرأ في
 الفجر رواية واحدة لما تقدم من حديث جابر في العصر وفي الصحيحين من حديث البراء سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وسمعت أحداً أحسن صوتاً منه
 وفيها في حديث معاذ حين يصلي العشاء بالبقرة فقال صلى الله عليه وسلم يا معاذ أفتأت
 أنت ثلاثاً أقرأ أو الشمس وضئها وسبعمائة اسم ربك الأعلى ونحوها وكان العصر وقت شدة
 الاشتغال بالمعاش والعشاء وقت النوم فتناسبها التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال
 القدوري يقرأ في الفجر أي في كل ركعة بطوال المفصل أي بسورة من طوال المفصل و
 في الظهر والعصر والعشاء بأوساط المفصل وهذا من القدوري اختياراً لرواية الأصل
 في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء لا مع الفجر يقرأ في المغرب بقصار المفصل والأصل
 فيه كتاب عمر بن الخطاب عن عبد الرزاق ومصنفه أبي أسفيان الثوري عن علي بن زيد
 بن جندب عن الحسن وغيره قال كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن أقرأ في المغرب بقصار
 المفصل وفي العشاء بطوال المفصل وفي الصبح بطوال المفصل وهو موافق لما تقدم قبل من الحكم
 والأدلة أما الطوال أي طوال المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج وأما الأوساط
 فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن هذا هو الذي
 عليه الجمهور في تفسير طواله وأوساطه وقصاره وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح
 وقيل من سورة محمد عليه السلام وقيل من الجاثية وهو غريب وقيل من الحجر إلى العنكبوت
 الأوساط منها إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار وللنفرد كالآمام في جميع ذلك وبطل الآمام في
 صلاة الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الأطالة مسنونة إجماعاً عاتية على ذلك الركعة
 الأولى لأن وقتها وقت نوم وغفلة فقد رآها طالة أن يقرأ ثلثيها سن فيهما في الأولى

ثلاثة في الثانية وهو معتبر من حيث الأبي ان تساوت او تقاربت طولاً وقصرافان تفاوتت
اعتبر من حيث الكلمات والحروف كذا في الكافي وفي شرح الطحاوي ويقرأ في الأولى ثلثين وفي
الثانية عشر او عشرين هذان بيان الأولوية وأما بيان الحكم فالقرآن في الأولى مائة وفي
الثانية ثلث آيات لا بأس به كذا في الكفاية وركعتا الظهر وما سواها أي سوا الظهر من بقية
الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها أي ركعتي المغرب والظهر من العصر والمغرب والعشاء
سواء في قدر القراءة من حيث السنة فلا يسن إطالة الأولى على الثانية فيما سوى الفجر عند
البحر جنيته وأبي يوسف بل يكره ذكره في الاختيار وقال محمد رحمه الله أحب إلى أن يطيل
الأولى على الثانية في الصلوات كلها أعانة على إدراك الركعة الأولى كما في الفجر فان الوقت
فيما سواها وقت الاشتغال أيضاً بالكسب كما ان الاشتغال في الفجر والنوم ولها أن الثانية
كالأولى في استحقاق القراءة وكذا استويا في ضم السورة في صفة الجهر فتستويان في
المقدار وأما ترك القياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة وغيره وقت علم ويقظة و
اشتغالهم بالكسب مضاف إلى تقصيرهم واختيارهم حتى يعاقب عليه إذا قوت واجبا
بخلاف النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التفصيل هناك لا يكون شرعاً هنا هذا ولكن يؤيد قول
محمد ما روى البخاري من حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين
الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب يسمعنا الآية
أحياناً ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ولجيب
بأنه محمول على الإطالة من حيث الشاء والتعوذ وبما دون ثلث آيات وعلى هذا فيقولون
وهكذا على التشبيه في أصل الإطالة لا في قدرها لكنه غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في
قول محمد رحمه الله أحب كذا قال ابن الهمام لكن عبارة الخلاصة هكذا وقال محمد رحمه الله يطيل
الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا أحب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد ان
لفظ هذا أحب من كلام صاحب الخلاصة بل يحمل على أنه من تمة قول محمد كما صرح به المصنف
والتشبيه المذكور وإن كان غير المتبادر لكن دعوت إليه ضرورة التوفيق بين حديث البخاري وهذا
بين حديث مسلم الذي تقدم عن أبي سعيد الخدري حيث قال الفجر بأقياس في الظهر في كل ركعة قد مر
ثلثين آية فأنافاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقيد بالأدنام ومن التعليل بالإعانة
على إدراك الجماعة ان المنفرد سوى بين الركعتين في الجميع اتفاقاً وأما إطالة الركعة الثانية على الركعة
الأولى فمكره بالاجماع لكن لا مطلقاً لا طالة بل ان كانت تلك الإطالة ثلث آيات او مما فوقها
تكره وإن كانت تلك الإطالة آية أو آيتين لا تكره لما تقدم من حديث عقبه انه صلى الله عليه وسلم

والإطالة تعتبر من حيث
الركعات تساوت
او تفاوتت فلو قصر
واحدة تفاوتت فاعتبر
من حيث الكلمات
والحروف

فقرآن في كل ركعة
الفجر أربعين آية
وفي الثانية ثلاث
آيات لا بأس به

قوله لكنه لا
أي في الجملة
على الإطالة
من حيث الشاء
والتعوذ وبما دون
الإطالة من
حيث مقدار
القرآن

صلى الصبح بالمعروفين وثانيتها الطول من اولهما باية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن
 النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسم الله
 ربك الاعلى وهل اتيك حديث الغاشية والاولى تسعة عشرة آية والثانية ست وعشرون
 لكن ذكر في القنية فيما اذا قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية الهزئة يكره لان الاولى ثلث آيات و
 الثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روي انه عليه السلام قرأ في الاولى من الجمعة بسم الله
 ربك الاعلى وفي الثانية بمل اتيك حديث الغاشية فراد على الاولى بسم الله لكن السبع في السؤال الطول
 يسير دون القصا لان السبت هنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى وعلم منه
 ان ثلث آيات انما تكرر في السؤال القصا لظهور الطول فيها بذلك القدر ظهورا ببيتا وهو حسين الا انه ربما
 يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بماد والنصف لا تكرر وليس بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا
 تاما تكرر والا فلا لزوم الخروج في التحريم عن الحقيقة ولو ردد مثل هذا في الحجة لا تغفل عما تقتضيه التقدير بالآيات
 انما يعتبر عند تقاربها او عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكل او الحروف والا فالم نشرح لك ثمان
 آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك انه لو قرأ الاول في الاولى والثانية في الثانية انه يكره لما قلنا من ظهور
 الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الالهي لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا وذكر ان في نسخة
 في شرح الجمع عازيا الى نظم الامام البردوي ان خلافا في محم في اطالة الاولى على الثانية انما هو في الصلوات
 الخمس ما في الجمعة والعيدين فيستوى القراءة بين الركعتين اتفاقا وجبا نعتقاد العمل
 المقتضية لطالة الاولى وهي اعانة على ادراك الركعة الاولى منفية فيها لان الغالب فيها ما كون
 الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده الحديث المتقدم اتفاقا وكذا في مسلم وغيره من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة فقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية اذا جاءك المنافقون
 وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة اما في السنن وفي سائر النوافل فيسوي بين
 الركعتين ولا يطيل احداهما على الاخرى اطالة بينة الظهور لعدم الترجيح الا اذا كان ما يقرأ
 في السنن والنوافل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما تفرع عن الصحابة رضي الله عنهم فانه يصلح كما جاء في الرواية او
 الاثر وسند كتمامه في فصل ما يكره انشاء الله نعم ثم اذا اتم القراءة قلما اي حين فرغ القراءة يخرج الركعا
 هذا بفيد انه يصل فائمة القراءة بالركوع من غير تراخي عن ابي يوسف انه قال ربما وصلت ركعتين
 قال ابو جعفر الهندواني يصلها اي القراءة بالركوع وصلا وانما ترك ابو يوسف الا فضل تعليم اللز
 كذا في الكفاية ولا يخلو عن نظر وانما في بلفظ الخروج وهو السقوط اقتداء بالقرآن ولما في غير الدلالة
 على المبالغة في الانحطاط سارعة الى الخضوع وكذا انتصارا كما حال الامن بخبره على تلك المبالغة
 ايسر حتى كأنه من هزعة خروجه قارن دكو غموره ووقع طرفه قوله يكبرن ككبير اجملة

ورد على هذا
 الثانية على
 الاولى مكره
 بالاجماع انه
 في رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم في
 العيدين وفي
 الجمعة بسم الله
 ربك الاعلى
 وهل اتيك
 حديث الغاشية
 مع ان الثانية
 اطول من
 الاولى في
 مدتها
 في الشرح

حاليته من الخروم اركع وهو يفيد مقارنة لتكبير الركوع ثم صرح به فقوا وينبغي ان يكون ابتداء
 تكبير عند اول الخروم والفراغ منه عند الاستواء اركعوا وقال بعض المشائخ يكبر قائما ثم يركع
 وكذا ذكره في المحيط مستد لا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر وبعضهم اي بعض المشائخ قالوا
 اذا تم القراءة حالة الخروم لا بأس به بعد ان يكون ما بقي من القراءة حرفا واحدا وكلمة واحدة
 لا اكثر من ذلك لئلا يكون قاريا في الركوع وهذا يستلزم تاخير التكبير الى ان يصل الى الركوع
 وليس بشئ والقول الاول وهو المقارنة اصل الاقوال كذا قال الطحاوي وهو مفاد عبارة
 الجامع الصغير والمروى عنه عليه الصلوة والسلام قال ابو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حذر حين رفع صلبه
 من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوي ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يكبر
 حين يسجد ثم يكبر حين يرفع راسه ثم يفعل ذلك في الصلوات كلها حتى يقضيها ويكبر
 حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس متفق عليه فاضافة ظروف الازكار الى الافعال تقتضي مقارنتها
 بمقارنة سائر المظروف والظروفها ولان في المقارنة عدم اخلاء شيء من اجزاء الصلوة عن كونها
 اولي ويضع يديه في الركوع على ركبتيه متعديا اليها ويفرج اصابعه ولا يقصد الى التفريج الا في
 هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ بالركبة والاعتماد ولا الى الضم الا في حال السجود لتكون رؤوس
 الاصابع متوجهة الى القبلة وفيما سواها وهو حال الرفع عند التكبير والوضوء في التشهد
 يتركها عليه الاحادة من غير تكليف ضم ولا تفريج لعدم ما يقتضيه احدهما دون الآخر ويبسط
 ظميره ويسوي راسه بعجزه ولا يرفع راسه ولا ينكسه لما روى البخاري وغيره في حديث ابي حنيفة
 الساعدي حيث قال في نفوس اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم انا احفظكم لصلوة النبي صلى الله
 عليه وسلم رايته اذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع افكروا يديه من ركبتيه
 ثم هصر حنان ظميره الحديث وروى ابن ماجة عن وابصة بن معبد قال رايته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي فكا اذا ركع سقوى ظميره حتى لو صب عليه الماء لاستقرت وروى
 الطبراني عن ابن عباس بن وابي بردة الاسلمي مثله وروى ابو العباس محمد بن اسحاق السراج
 في مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع بسط ظميره واذا سجد وجّه اصابعه
 قبل القبلة وروى الترمذي في حديث ابي حميد المتقدم وصححه انه عليه الصلوة والسلام كان
 اذا ركع لا يصوّي راسه ولا يفعنه وكذا رواه ابن حبان وخرج مسلم عن عائشة رضي في تمام
 طويل فكا اذا ركع لم يشخص راسه ولم يصوبه والسنة ان يمتد في الركوع الصاق الكعبين واستنبا
 الاصابع القبلة وهذا كل في حق الرجال اما المرأة فتتخير في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا يفرج اصابعها

ولا يندبر
 ولا يركع
 الا في حال السجود

بل تضيها وتضع يديها على ركبتيها ووضعها ولا تقحى ركبتيها ولا تجافي عضديها لان ذلك
 استترها كذا ذكره الزاهدي في شرح القدر ويرى ويقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا
 وذلك ادناه لما اخرج ابوداؤد في الترمذي وابن ماجة انه عليه السلام قال اذا ركع
 احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربي
 الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه لفظ ابي داود وابن ماجة وهو منقطع فان عونا لم يلق
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخرج ابوداؤد في الترمذي عن عتبة بن عامر قال لما نزلت فبسم
 باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت
 سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم عليه ^{عليه} مستوفى في اخر الفريضة الرابعة
 التي هي الركوع وان زاد على الثلث فهو اي الفعل الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله
 عليه السلام وذلك ادناه اي ادنى حال التسبيح ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل ولكن
 اذا زاد السنة انه يحتمل على وتركه لان الله تعالى يحب الوتر وان اقتصر في التسبيح على مرة واحدة
 او ترك التسبيح بالكلية جازت صلواته لعدم ركيبته ولكن يكره ذلك وهو الترك ولا يقتضيه
 على مرة وكذا لا يقتضيه على مرتين الا خلال بالسنة وروى عن ابي طيمم البلخي ان تسبيح الركوع
 والسجود مكرن لو تركه لا تجوز صلواته وقد تقدم الكلا عليه في الفريضة الاولى لا ينبغي الامام ان يطيل
 التسبيح او غيره على وجه ميل به القوم اذا تقيد بالسنة لا في التطويل الذي هو سبب لتفجير
 عن الجماعة وانما في التفجير عن الجماعة مكره ولا نه مؤخر الى حرمان المسلمين الشرايب ابو عود على
 الصلوة بالجماعة وفي الصحيحين وغيرهما عن قيس بن ابي حازم قال اخبرني ابو مسعود ان رجلا
 قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلوة الغداة من اجل فلان مما يطيل بها فخاريت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في موعظة اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم من يفرق بينكم
 ما يصل بالناس فليجتنبوا فان فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة وفي رواية اذا صلى
 احدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء
 وفي لفظ لمسلم الصغير والكبير والضعيف وذو الحاجة وفيها عن انس ما صليت وراء امام قط اخفت
 صلوة ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان يسرع بكاء الصبي فيخفف مخافة
 ان تفترق امرؤا علم ان التطويل المكره هو الزيادة على قدر راد في السنة عند علم
 القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا انما من قدر راد في السنة لا يكره ولا يكونون
 معذوبين في المال والنفس بذلك فانهم صلى الله عليه وسلم نهي عن التفجير بالتطويل
 وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما نهي عنه غير ما كان دأبه في

غير الضرورة وأما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه عليه السلام لبكائه العصبى وليس المراد
 بالتخفيف الإخلال بالواجب أو السنة لغير ضرورة كما يفعل الكثر من أئمة زماننا محتجين
 بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرناه وعن قول السرخس وأتم حيث وصف صلواته
 عليه الصلاة والسلام بالآئمة مع التخفيف وهل توصف بآئمة صلوة ترك فيها شئ من
 الواجبات أو السنن ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور ولو طال الأمام الركوع لأدراك
 الجائى الركوع لا تقربا أى لم يطل الركوع لأجل التقرب به لله تعالى فهو أبى فعله ذلك
 مكره كراهته تحريم حتى قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن هذا فقال أكرهه ذلك واخشى
 عليه امر أعظيما وكذا روى هنا عن محمد وألقب قاضيان هذه المسئلة بمسئلة
 الرياء وذلك لأنه قصد غير الله سبحانه بما من شأنه أن يتقرب إليه ولكن مع هذا لا يكفر
 بسبب هذا الفعل لأنه إن لم ينو به التقرب إلى الله نعم لكنه لم ينو به عبادة غير الله تعالى
 حتى يكون كفرا فصار كسائر أفعال الرياء وكثير العلماء حملوا على الكراهة وكذا أبو حنيفة إذا كان
 الإمام يعرف الجائى بعينه أما إذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لأنه أعانة على الطاعة
 لكن يطول مقدارا لا يتقل على القيام بان يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد لأن الزيادة
 على ذلك سبب للتقير كما تقدم وعلى هذا لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك الناس
 تلك الركعة لا بأس به إذا كان مقدارا لم يشغل وأعلم أن لفظ لا بأس يفيد في الغالب أن تركه
 أفضل ويتبغى أن يكون هناك ذلك فإن فعل العباد لا فيه شبهة عدم إخلاصها لله تع
 لا شك أن تركه أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ولأنه وإن كان
 أعانة على إدراك الركعة ففيه أعانة على التكاسل وترك المبادرة والتي هي صلوة قبل
 حضور وقتها فالأولى تركه ولو طال الركوع عند مجيئ الجائى تقريرا لله نعم خاصة من غير أن
 يتخالجه قلبه شئ سوى التقرب بحق ولا الأعانة على إدراك الركعة فلا بأس حينئذ به
 أى يفعل للأطالة وعلى ما قلنا يكون لفظ لا بأس بمعنى أنه لا فضل إلا بالمعنى الغالب لكنه
 في غاية العزة والندرة ويمكن أن يراد بالأطالة تقربا إن ينو به الأعانة على إدراك الركعة
 لما فيها من أعانة عباد الله على طاعته وحر فلفظ لا بأس على معناه الغالب لما في ذلك من الشائبة
 التي ذكرناها في الرتبة فالأولى أن لا يفعل وقال بعضهم إذا احسن الجائى يطيل التسبيحا بالتانى
 في التلغظ بهما من غير أن يزيد في عددهما ولا فرق بينه وبين زيادة العدد فيما تقدم من
 التفصيل المذكور لأننا طالت للركوع أيضا وفيها الكلام لا في نفس التسبيحات حتى لو مكث ساكنا
 فالحكم كذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع رأسه حتى يستوى قائما ويقول الله أكبر حال

الرفع سمع الله من حمده أي قيل يقال سمع الأمير كلام زيد أي قبله فهو دعاء بقبول الحمد
 وإن كان المصلح مقتدياً فإنه يأتي بالتحميد بأن يقول ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو
 ربنا ولك الحمد أو ربنا لك الحمد وفضيلتها على ترتيبها لثاني الكافي ولا يأتي المقتدي بالتسميع
 عندنا خلافاً للشافعي لقوله إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فإنه
 من وافق له قول المثلثة غفر له ما تقدم من ذنبه ومتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا يكف
 من خلفه على التحميد فلا يجزئ مقابلة القوم له بالحث بل ينبغي أن يشتغلوا بالتحميد وفي شرح الأقطع
 عن أبي حنيفة أن يجتمع بينهما وهي رواية شاذة وإن كان المصلي منفرداً يأتي بهما
 قال في الهداية والمنفرد يجتمع بينهما في الأصح وقال في الكافي روى عن أبي حنيفة أن
 المنفرد يجتمع بينهما كما هو مذاهبهم وأروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن يأتي بالتسميع
 الأخير والصحيح من مذهبه أن يأتي بالتحميد لا غير ذكره في المحيط لأن التسميع حث
 من خلفه على التحميد وليس معاً أحدهما عليه فلا يأتي بالتسميع انتهى ويؤيد في الهداية ما في
 مسلم وغيره من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أنه عليه السلام كان
 إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله من حمده اللهم ربنا لك الحمد ملأ السمع والارض
 ملاء ما شئت من شيء بعد وأثبت أنه عليه السلام يجتمع بينهما فلا بد من تسعة الجمع في حالة من
 الحالات الثلاث وقد خرج المقتدي لما ذكرنا ولا نهى حالة نادرة في حقه عليه السلام و
 خرج الإمام على قول أبي حنيفة لما سياتي فتعين حال الأفراد أما الإمام فيأتي بعد التسميع
 بالتحميد أيضاً على قولهما وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة ذكرها في شرح المختار ولما انفصل
 الحديث مع أن غالب أحوال عليهما السلام الإمامة وفي ظاهر الرواية عندنا أن يأتي بالتسمية لا
 بالتحميد لما مر من قوله عليه السلام إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد
 فإنه قسم والقسم تنافي الشركة ولا يرد أنه عليه السلام قسم في قوله غير إذا قال الإمام و
 لا الضالين قولوا آمين مع أن الإمام يقولها لأن ورد في بعض الروايات أن الإمام يقولها
 ولم يرد ههنا مثله على أن ههنا ما نعاليس هناك وهو أن المستنوي في هذه الأذكار ابتداءها
 عند ابتداء الانتقال وانتهاءها عند انتهائه ومقتضاهما انتهاء تسميع الإمام عند انتهاء
 الرفع وكذا انتهاء تحميد المقتدي فلو وجد الإمام بعد ذلك لوقع تحميد بعد تحميد المقتدي
 وهو خلاف موضوع الإمامة لأن ما يشترك فيه الإمام والمقتدي إما أن يأتي بهما أو
 يأتي به الإمام أولاً فإما أن يأتي المقتدي أولاً فلا والحديث الذي استدل به محمود
 على الأفراد في التحميد على ما روي فيه زيادات لم تشرع في حق الإمام بالاتفاق

الرفع سمع الله من حمده أي قيل يقال سمع الأمير كلام زيد أي قبله فهو دعاء بقبول الحمد
 وإن كان المصلح مقتدياً فإنه يأتي بالتحميد بأن يقول ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو
 ربنا ولك الحمد أو ربنا لك الحمد وفضيلتها على ترتيبها لثاني الكافي ولا يأتي المقتدي بالتسميع
 عندنا خلافاً للشافعي لقوله إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فإنه
 من وافق له قول المثلثة غفر له ما تقدم من ذنبه ومتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا يكف
 من خلفه على التحميد فلا يجزئ مقابلة القوم له بالحث بل ينبغي أن يشتغلوا بالتحميد وفي شرح الأقطع
 عن أبي حنيفة أن يجتمع بينهما وهي رواية شاذة وإن كان المصلي منفرداً يأتي بهما
 قال في الهداية والمنفرد يجتمع بينهما في الأصح وقال في الكافي روى عن أبي حنيفة أن
 المنفرد يجتمع بينهما كما هو مذاهبهم وأروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن يأتي بالتسميع
 الأخير والصحيح من مذهبه أن يأتي بالتحميد لا غير ذكره في المحيط لأن التسميع حث
 من خلفه على التحميد وليس معاً أحدهما عليه فلا يأتي بالتسميع انتهى ويؤيد في الهداية ما في
 مسلم وغيره من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أنه عليه السلام كان
 إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله من حمده اللهم ربنا لك الحمد ملأ السمع والارض
 ملاء ما شئت من شيء بعد وأثبت أنه عليه السلام يجتمع بينهما فلا بد من تسعة الجمع في حالة من
 الحالات الثلاث وقد خرج المقتدي لما ذكرنا ولا نهى حالة نادرة في حقه عليه السلام و
 خرج الإمام على قول أبي حنيفة لما سياتي فتعين حال الأفراد أما الإمام فيأتي بعد التسميع
 بالتحميد أيضاً على قولهما وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة ذكرها في شرح المختار ولما انفصل
 الحديث مع أن غالب أحوال عليهما السلام الإمامة وفي ظاهر الرواية عندنا أن يأتي بالتسمية لا
 بالتحميد لما مر من قوله عليه السلام إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد
 فإنه قسم والقسم تنافي الشركة ولا يرد أنه عليه السلام قسم في قوله غير إذا قال الإمام و
 لا الضالين قولوا آمين مع أن الإمام يقولها لأن ورد في بعض الروايات أن الإمام يقولها
 ولم يرد ههنا مثله على أن ههنا ما نعاليس هناك وهو أن المستنوي في هذه الأذكار ابتداءها
 عند ابتداء الانتقال وانتهاءها عند انتهائه ومقتضاهما انتهاء تسميع الإمام عند انتهاء
 الرفع وكذا انتهاء تحميد المقتدي فلو وجد الإمام بعد ذلك لوقع تحميد بعد تحميد المقتدي
 وهو خلاف موضوع الإمامة لأن ما يشترك فيه الإمام والمقتدي إما أن يأتي بهما أو
 يأتي به الإمام أولاً فإما أن يأتي المقتدي أولاً فلا والحديث الذي استدل به محمود
 على الأفراد في التحميد على ما روي فيه زيادات لم تشرع في حق الإمام بالاتفاق

منها ايضا لان الامر في الانفراد والتفرد واسع وفي المحيط قال شمس الامنة الحلواني كان شيخنا
 القاضي الامام يحيى عن استاذة انه كان يميل الى قولها وكان يجمع بين التسميع والتحميد حين
 كان اماما والطحاوي كان يختار قولها ايضا وهكذا نقل عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا
 قولها وهو قول أهل المدينة انتهى وتشيخ الحلواني القاضي الامام ابو علي النسفي واستاذة
 ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وعزوه الى أهل المدينة فيه نظر بل هو قول الشافعي واحمد
 واما قول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا فانه يومهم ان
 المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات
 لا عنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتفي بالتحميد وكانه نقدي ثم وتأخير وقع من الكاتب
 وموضع قبل قوله اما الامام الى اخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اي نكان المصلي منفردا
 يأتي بها في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد كما قد مناه عن الكافي
 والله سبحانه اعلم وفي شرح الزاهدي قائل قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يكبر عند كل خفض ورفع فله ترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في
 المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي رواية
 الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم واما بكرو وعمر وعليهما ويا هريه رضي الله عنهم يكبرون عند كل خفض ورفع ثم
 قال الطحاوي فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا لا ينكره منكر ولا يدفعه افع قال استاذنا
 ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر في خزائن الفقهاء والنظم ان تكبيرات فرائض يوم و
 ليلة اربع وتسعون ولكن يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه
 يجوز ان يكون المراد بالتكبير المذكور الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او
 لم يكن جمعا بين الروايات والخبار والآثار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب و
 الظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والآثار تواتر العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع منعظم
 من الشمس اذ لو كان بقى له اثر ولما اجتمعت الاقوال على تركه في جميع بلاد الاساك من جميع المذاهب
 ولما تركوا ذكره في كتبهم راسا فان ذلك كالمستحيل من هذه الاممته والله سبحانه الموفق ويرسل
 اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع باتفاق ائمتنا اكذا قال صدر الشهيد حسنا الدين
 واقعا اما على قول محمد فظلم لا نقيام لا قراءة فيه ماء الى قولها فانه وان كان فيه ذكر مسنون
 في حق المنفرد في رواية وفي حق الامام على قول لكنه غير ممتد بل هو قوله ربنا لك الحمد و

بيان ان التكبير
 المصلي بعد
 رفع الرأس من
 الركوع امر

نحوه وهو شئ قليل لا يزيد زمانه على زمان القبض والتخلية فلا فائدة في القبض وذكر
 السيد الامام ابو شجاع في المنتقاة يأخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومة على قولها
 خلافا لمحمد بناء على وجود الذكر للمسنون وان قل وقول صاحب الواقعة او وجه في صلواتنا
 من اولها الى اخرها ووقت قراءة الشاء في سائر الصلوات فرضها ونفلها ووقت قراءة القنوت
 في الوتر ياخذ اليد على قول اكثر المشائخ اختيارا منهم لقولنا في حيفته وايضا يوسف فان اخذ
 عندهما سنة قيام فيه ذكر مسنون خلافا لما قاله ابو حفص الفضل ان السنة في هذه المواضع
 الا رسال اختيارا منه لقول محمد فان اخذ عند سنة قيام فيه قراءة وهو يقول ان شرعية
 الاخذ بخوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع بسبب ارسال وذلك حالة القراءة لطولها
 كذا قيل وفيه نظر لان قراءة الفا تحت الشريعة في الاخيرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت
 ولا على قيام صلوة الجنازة وهما ان شرعية الاخذ زيادة الخضوع والتعظيم فيناسب كل قيام
 حادثة كرميتد به وفي تكبيرات العيدين اي بين تكبيراتهما يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر
 المسنون بينهما عند نفاذ الطمان بعد رفع راسه من الركوع حال كونه قائما وسكن اضطراب
 اعضاءه المحاصل من الرفع كبر حال كونه متلبسا اي تكبير امتلبسا بالخرور الباء بمعنى مع وذلك ان
 يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرو او انتهائه عند انتهائه كما تقدم غير مرة وسجد قوله يضع
 ركبتيه اولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض وقع في بعض النسخ بغير واو فتكون جملة
 مفسرة لسجد وفي بعض النسخ بالواو فيكون عطفت تفسيره اي سجد بهذه الهيئة من الترتيب
 في وضع هذه الاعضاء في السنن عن واقل بن حجر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا خفض رفع يديه قبل ركبتيه واما في السنن ايضا
 عن ابي هريرة رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احدكم فلا يترك كما يترك
 البعير وليضع يديه قبل ركبتيه وقال البخوي از حد يث واقل ثبت منه وقيل انه منسوخ
 بحديث مصعب بن سعد بن ابي وقاص كما نضع اليدين قبل الركبتين فامر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان نضع ركبتين قبل اليدين واما كون وضع الوجه بين اليدين فداروي
 في مسلم من حديث واقل ايضا انه عليه السلام سجد ووضع وجهه بين كفيه وهذا
 مقدم على ما في البخاري من حديث ابي حميد انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع
 كفيه حذ ومثبته لان قليلا بن سليمان الواقعي في سنن البخاري وان كان الراجح تشبيها
 لكن قد تكلم فيه فضعفه النسائي وابن معين وابو حاتم وابو داود ويحيى القطان واللسابي
 وقد روى اسحاق بن راهويه في مسندهنا الشهور عن عاصم بن كليب عن

ركبتيه
 بين الركبتين
 سجد احدكم
 انما حدثت انما

ركبتيه
 بين الركبتين
 سجد احدكم
 انما حدثت انما

ركبتيه
 بين الركبتين
 سجد احدكم
 انما حدثت انما

له اي لا يضع ركبتيه قبل يديه كما يترك البعير شبه ذلك بركبتيه بين يديه قبل ركبتيه لان ركبته الانسان في الرجل وركبة

عن ابيه عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه قال رقت النبي صلى الله عليه و
 سلم فلما سجد وضع يده حذاء اذنيه وروى عبد الرزاق ان الثوري
 به ولفظه كانت يده حذاء اذنيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون
 يده حذاء اذنيه واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الجراح
 عن ابي اسحاق قال سألت البراء بن عازب اين كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يضع جهته اذا صلى قال بين كفيه وهرما يقال ان السنن يفعل
 ايها ما تيسر جمع بين الرويات بناء على انه عليه السلام فعل هذا احيانا الا ان بين
 الكفين افضل لان فيه زيادة المجافات للمسنة كذا قال ابن الهيثم في سجوده اي
 يظهر ضبعه اي عضديه لما في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سجد فضع كفيك وارفع مرفقيك ويجا في اي يباعد بطنه عن فخذ يمينه في مسلم ايتم عن
 ميمونة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاف بين يديه حتى لو ان جهة ارادت ان تمر بين
 يديه لم تزل وفي مسلم وغيره عن عبد الله بن يحيى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين
 يديه حتى يبدو بياض ابطيه وهذه المبالغة المذكورة في هذين الحديثين لا تأتي مع
 الصاق البطن بالفخذين فلزم مباحة هذه كيفية السجدة المسنون في حق الرجل
 اما المرأة فانها تنخفض اي تقام وتستفل في السجود وتلزم بطنها بفخذيهما وتضم
 ضبعيهما وهذا تفسير الانخفاض وذلك لان من امرها على السجود كان السنة في حقها
 ما كان استمر من الهيئات ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان
 زاد فهو افضل ويترك على وتر لما تقدم في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى الى كبر
 ويقعد مستويا ويضع يده على فخذيه كما في التشهد فاذا اطمان حال كونه قاعدا و
 سكر اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وتكلموا
 في تكرار السجود فقل هو تعبد لا يطلب فيه العدة كالركعة وقيل ان الشيطان امر
 بسجدة واحدة فلم يفعل فسجد ثنتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا
 من الارض والثانية الى اننا نعاد اليها كذا في الكافي والاول هو الاولى ومعنى التكبير
 عند الانتقال انه سبحانه اكبر من ان يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه على ما قالت
 الملائكة ما عبدناك حق عبادتك ودليله ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابي هريرة
 المتفق عليه ويوجب اصابه رجله في السجود نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه ان رفع
 راسه عن الارض من السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوقا عدا ثم سجد السجدة الثانية نظر

في مصنفه ايضا

وسمى بآية ان
 يفعل ايها ما تيسر
 جمع بين
 الرويات

ثم هو ان تكبر
 السجود فقل

قالت الملائكة
 عبدناك حق عبادتك

ان كان الى حال السجود اقرب منه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك
 السجود الثاني وذكر في الملتقط انه يجزيه قال في الهداية والاصح ان
 الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز له ان يبعد ساجدا وان كان
 الى الجلوس اقرب جاز لا يبعد جالسا فيتحقق الثانية انتهى وصح في
 المحيط ما صح في الهداية وهو رواية ابى يوسف رحمه عن ابى حنيفة وفي الكافي
 وقيل اذا ايلت جهته الارض بحيث تجرى الرمح بين جهته وبين الارض ثم اعاد
 جاز عن السجودتين وهو القياس اذا الركبة في سائر الاركان متعلقة بادنى يطلق عليه
 الاسم فكذلك هنا فتعلق الركبة في رفع الرأس بادنى ما يطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال
 في الكفاية والقدير ان يكتفى بادنى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيئا الاسلام القول
 الاخير وهو المذكور في القدير اصح قال لان الرفع هو الرفع فاذا وجد ادنى ما يتناول
 اسم الرفع بان رفع جهته كان مؤديا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه ادنى
 ما يتناول الاسم بان وضع جهته بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان وانحناء الظهر
 واذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يريح الاكثر منهما ان كالى الركوع اقرب فقد و
 الركوع بان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصار كانه لم يركع اما السجود فانه يحصل
 بوضع الجهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه ادنى ما يكون من الرفع انتهى قال
 ابن الهيثم اعني ادى انه اذا لم يستوصل به في الجلوس والقعود فهو اثم لما تقدم وهذا من
 لصحة السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قدمناه في تعديل الاركان
 من القعدة والجلوس فرض عند ابى يوسف واجب عند علماء المواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها
 من غير ترك فيكون اثما بالترك مع صحة السجود كما صح شيئا الاسلام وهو القياس لما ذكره
 في الكافي ولا وجه للعدل عنه ليكون استحيانا فليعتمد عليه فاذا فرغ من السجود الثانية
 ينهض قائما على صدى وقد ميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض عند النهوض
 الا من عذر بل يعتمد على ركبته وعند الشافعي واجد تسجلت الاسترخاء في
 البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلواته لم ينهض
 عنه يستوي قاعدا ولنا ما في الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوءمة عن ابى هريرة
 رضي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدى وقد ميه قال الترمذي
 حديث ابى هريرة عليه العمل عند اهل العلم وتحاليد بن اياس ويقم ابن الياس ضعيف عند
 اهل الحديث واعلم ابن عدي بقال هو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والذ

اعل بغير حدود وصالح وهو الاختلاط فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي
 العمل عليه عند اهل العلم يقتضيه قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كك
 اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صفة سرقندمية ولم يجلس واخرج
 نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي واصفا
 النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صفة وراقداهم واخرج عن النعمان بن
 ابي عياش ادركت غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اذا رفع قدمهم
 راسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة نهض كما هو ولم يجلس واخرجه
 عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرج الليث بن عيسى عن عبد الرحمن بن زيد
 رضى الله عنه عن ابن مسعود فقد اتفقوا كابر الصحابة الذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واشد افتقارهم لآثاره والزعم لصحبه من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال فوجئ بقدومه
 وعن ابن عمر انه لم يسمع نحيي ان يعتد الرجل على يديه اذا نهض رواه ابو داود فيحصل
 ما رواه البخاري على حالة الكبر لان التوفيق اولى ولذا روى عنه عليه الصلوة والسلام قال
 لا تبادروني في ركوع ولا سجود فاذا منما اسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا سجدت اني
 قد بدئت اخرج ابو داود وقوله بدئت من بدئت تبدينا اذا اسن وضعف ويقال في
 الركعة الثانية من صلواته مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها
 الا يقرأ دعاء الاستفتاح لاختصاصه باستفتاح الصلوة اجاعا ولا يتعوذ لان محله اول
 الصلوة اول القراءة فان قيل عدم تكرار التعوذ في الثانية يناسب اختاره المصنف وصالح الخلاصة
 من قول ابى يوسف لا تتبع للثناء ولا تثناء وان لدفع الوسوسة في الصلوة وهي واحدة
 ولا يناسب ما اختاره قاضيان وصاحب الهداية وغيرهما من قولها لا تتبع للقراءة وقد
 تكررت في الثانية فينبغي ان يتكرر قلنا اذا استعاذ للقراءة مرة ولم يدخل في اثنا عشر فعلا
 اجنبيا عنها لا يسر له تكرار الاستعاذة وسائر افعال الصلوة ليست اجنبية من قراءتها
 لا اتحاد الكل بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في ثناء قراءتها فعلا اجنبيا عنها فلا يسر له تكرار
 الاستعاذة على قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى عندنا وعند الشافعي وهو رواية عن
 واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه لما اخرج الستة عن الزهري عن سنان عن ابي عبد
 الله بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة سرف يديه حتى تكونا حذو
 منكبيه ثم كبر فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك واذا ارفع من الركوع فعل مثل ذلك يفعل
 حين يرفع راسه من السجود ولنا ما روي في ابي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري

بيان حديث
 جلسة الاستراحة
 وجعل يديه من قبل
 ان يركع

وقال ابن

عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود
الأصل فيكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصله ولم يرفع يديه إلا في أول رقة وفي لفظ كابر
يد في أول رقة ثم لا يعود قال الترمذي حديث حسن وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن
سفيان إلى آخره ونقل عن ابن المبارك أنه قال لم يثبت عندنا حديث ابن مسعود غير هذا ثم بعد
ما ثبت بالطريق الذي ذكرناه القدر في عاصم بن كليب غير مقبول وقد وثقه ابن معين وأخرج له
مسلم والقدر في عبد الرحمن بن زيد لم يسمع من علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب الثقة أنه
ما ت سنة تسع وتسعين وسنة لسن إبراهيم النخعي والمانع من سماعه علقمة ولا تقاؤه على
سماع النخعي منه وقصر الخطيب في كتاب المقتضى والمتفق في ترجمة عبد الرحمن هذا بما سمع
إياه وعلقه وما قيل في الحديث صحيح والمنكر إنما هي زيادة ثم لا يعود ونسبة البعض كالداقطن
ومحمد بن نصر المروزي وابن القطان الوهم إلى وكيع والبعض كالبخاري في كثر رفع اليدين وإجماع
السفيان فانما هو ظن ظنوه لما رواه أنه قد روى بدو هذه الزيادة ظنوها خطأ واختلفوا
في الفاظ ونغاية الأمر أن الأصل رواه مرة بتمامه مرة بعضه بحسب تعلق الغرض والمقران زيادة
العدل الضابط مقبوله ونأهيك بوكيع وسفيان مع المتابعة عليه كما تقدم متبعة
بن المبارك في رواية النسائي وأخرج الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن
أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى
وإني بكروا فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة واعتراة الدارقطني بتصوي
إرسال إبراهيم إياه عن ابن مسعود وتضعيف ابن جابر قول الحاكم في أحسن ما قيل فيه أنه
يسرق الحديث من كل من يذاته ممنوع قال الشيخ تقي الدين في إمام العلم بهذه الكلية
متعدروا أحسن من ذلك قول ابن عدي كان إسحاق بن إسرائيل يفضل محمد بن جابر على
الجماعة هم أفضل منه وأوثق وقد روى عنه من الكبار أيوب وابن عوف وهشام بن
حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولو لا أنه في محل الرفع لم يرو عنه هؤلاء
ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية أبي حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك أنه اجتمع
مع الأوزاعي بمكة في دار الخياطين كما حكى ابن عيينة فقال الأوزاعي بالكم لا ترفعوا عند
الركوع والرفع منه فقال لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فقال
الأوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يرفع يديه إذا أتم الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال أبو حنيفة حدثنا حماد عن إبراهيم
عن علقمة الأسدي عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود

شيء من ذلك فقال الأوزاعي حدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حدثني جاد عن إبراهيم
 عن علقمة فقال أبو حنيفة كان جاد أفقه من الزهري وكان إبراهيم أفقه من سالم وعلقمة ليس
 بدون ابن عمر في الفقه وإنما لابن عمر صحبة وله فضل صحبة فالأشرف له فضل كبير وعبد الله
 بن جرح يفقه الرواية كجرح الأوزاعي يجعلوا الأسناد والترجيح بفقه الرواية هو المرحم
 المنصور عندنا وأعلمنا الآثار عن الصحابة والطرق عنده كثيرة جدا والكلام فيها واسع
 والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الأمرين عنده عن فتحات إلى الترجيم لقيام التعارض في ترجيح
 ما ذهبنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مباحة في الصلوة وأفعال من جنس هذا الرفع و
 قد علم نسخها فلا يبعد أن يكون مما نسخ بخلاف عدمه فإنه لا يتطرق إليها احتمال عند الشرح
 لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكينة التي أجمع على طلبها في الصلوة وكذا
 الترجيم بفضل الرواية كما حجج به أبو حنيفة فقد روى أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم قال ذكر
 عنده وأثل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند
 السجود فقال أعرابي لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة أرى قبلها قط فهو أعلم من
 عبد الله وأصحابه حفظ ولم يحفظوا وفي رواية وقد حدثني من لا حصص عن عبد الله أنه
 رفع يديه في ابتداء الصلوة فقط وحكاه عن النبي عليه السلام وعبد الله عالم بشرائع الأسلاك
 وحدوده متفقد لأحوال النبي عليه السلام ولازم له في إقامته وأسفاره وقد صلى مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من إفراد مقابله ومن
 القول بسنية كل من الأمرين والله سبحانه أعلم وقول المصنف رحم ولا يرفع يديه إلا في
 التكبيرة الأولى المراد منه لا يرفع في تكبير من تكبيرات الصلوة المعهودة أو في موضع من
 المواضع المعهودة في كل صلوة وليس حقيقة المحصر على التكبيرة الأولى فإن رفع اليدين مشروع
 عند تكبير قوة الوتر وتكبيرات العيدين وأستلام الحجر وعلى الصفا والمروة وفي عرفته
 المزلفة وعند الحجرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسنده عن
 ابن أبي ليلى عن الحكم عن القسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي إلا في سبع
 مواطن حين تفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت وحين يقوم على
 المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة وتجمع والمقامين حين يرى الحجرة وترفع تكبير
 القنوت مروي عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع
 تكبيرات العيدين مروي عن عمر ذكره الأئمة والبيهقي في سننه الكبرى وفي الصحيحين عن
 أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الأيدي في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء

عليه وسلم يقيم الصلاة بالتكبير الى ان قالت وكذا يفتش رجل اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي
عن ابن عمر عن ابي برة قال من سنة الصلاة ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها القبلة
والجلوس على اليسرى فيحمل التورك على حال المضعف والكبر توفيقاً ويضع يده على حال التشهد
على فخذه يرفع اصابعه لاكل التفرج هذا عندنا وعند الشافعي يبيسط اصابع اليسرى
ويقبض اصابع اليمنى الا المسبحة لما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته
اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة وكنا ما روى الترمذي من حديث وائل
قلت لا نظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد افتش رجله اليسرى و
وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وينصب رجله اليمنى من غير ذكر ذياً والمراد من العقد
المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة لا في جميع التشهد الا يرى ما في الرواية الاخر
لمسلم وضع كف اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها وأشار باصبعه التي تلي الابهام ولا شك
ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد
ذلك عند الاشارة وهو المروي عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خصره والتي تليها و
يحمل الوسط والابهام ويقيم المسبحة وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن
كثير من المشائخ لا يشير اصلاً وصحة في الخلاصة وهو خلاف الدراية والرواية اما الدراية
فما تقدم في الحديث الصحيح ولا محل له الا الاشارة واما الرواية فعن محمد ان ما ذكره في كيفية
الاشارة هو قول ابي حنيفة ذكره في النهاية وغيره قال نجم الدين الزاهد لما اتفقت
الروايات عن اصحابنا جميعاً في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثير الاخبار والاثر
كان العمل بها اولى والكيفية المتقدم من التحليق ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع
الصغير وقال غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين وهذا موافق لصريح رواية مسلم وصفة
عقد ثلاثة وخمسين ان يقبض الوسط والخنصر والبنصر ويضع راس ابهامه على حرف
مفصل الوسط الاوسط وصفة الاشارة عن اهلوا في ان يرفع الاصبع عند النفخ يضعها
الابتداء اشارة اليها ويكره ان يشير بكتا مسبحة لما روى الترمذي والنسائي عن ابي هريرة رضي الله
عنه ان رجلاً كان يدعو باصبعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احببوا ان يرفع يده على الصفة المذكورة
يتشهد اي يقرأ التشهد وهو من تسميته الكل باسم جزئه ويقول عطف تفسيره
التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اي ان يقول عبده ورسوله وهو السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان

ف
اشار بالسبابة

بيان الاشارة
بالسبابة والظهر

ف
تفسير الثعبان
لله والصلوات
الى اخره

لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتحيات جميع تحية من تحي فلان فلانا اذا دعا له
عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقاته بعضهم بعضا حييا كالله اى يبقاك ولكل قول
تحية يحييها بعضهم بعضا عند الملاقاة وتحية الاسلام والمراد بالتحية ههنا جميع الاثنية الحمد
والعبادات القولية والصلوات العباد البدنية والطيبات العبادات المالية يعنى ان هذه العبادات
مختصة بالله لا يستحقها غيره واصلة ان النبى لما انتهى في المعراج المستوي سمع فيه صريحا لا يفلو
في المقام الذي اراده الله نعم الخطاب بقصد ان يحيى بسبحانه كما يحيى الملوك فالحمد لله نعم ان قال
التحيا لله الز فلما قال ذلك رد الله نعم عليه وحيانا بان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
فقابل التحيا بالسلام الذي هو تحية وقابل الصلوة بالرحمة التي هي بعناها وقابل الطيبات بالبركات المتبينة
للمال كونها النوى والكثرة وافرد السلام والرحمة لان كل من التحيا والصلوة متحد باعتبار التمسك للساو
البذل فوجد ما يقابل بخلاف العبادات المالية فان الاشياء متعددة وهي انواع الاموال من النقود و
الحياوات والنباتات فجمع ما يقابلها ثم لما قال سبحانك السلام عليك الى اخره قال النبي صلى الله عليه وسلم
اي عشر اقامت وعلى عباد الله الصالحين تشرى كالا مته ولسائر الصالحين من الملائكة والانس
وصالحى اتباعهم في السلام الذي سلمه الله عليه وعدم اختصاص به على وهو مقتضى سبجته
الكاملة الكرم وشيئته التي هي كرم الشيم ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
عبده ورسوله ثم التشهد على هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود رضي الله عنه في السنة واللفظ لمسلم عن
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفي كما يعلى سورة من القرآن فقال اذا اقعده احدكم
في الصلوة فليقل التحيا لله والصلوة والطيبات الى اخره وفي لفظ للنسائي ان اذا اقعده ثم في كل ركعتين
فقولوا التحيا لله قال الترمذي اصح حديث عن النبي في التشهد حديث ابن مسعود في العمل عليه عند
اكثر الصحابة والتابعين ثم اخرج عن حصين قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اقبلت له ان الناس
قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وكقول الترمذي قال الخطابي
وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه الصفة من التشهد معاوية وعائشة
وسلمان واخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنه عليه
الصلوة والسلام التحيات لله والصلوات للنساء واخرج البيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت هذا
تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى اخره قال النووي اسناد جيد
واستفدنا من ان تشهد عليه الصلوة والسلام بلفظ تشهدنا وروى الطبراني في البزار
عن ابي هريرة قال سالت سلمان عن التشهد فقال علمكم كما علمني رسول الله صلى الله
عليه وسلم التحيات لله والصلوات الى اخره سواء وهو مرجح على ما اختاره الشافعي رحمه

واصله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى

في المعراج الخ

في السلام

من تشهد ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوة الطيبات لله سداً
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد
أن لا إله إلا الله واشهد أن محمداً رسول الله من وجوه متها انصحه بإجماع ائمة الحديث ومنها
أن فيه الأمر على ما تقدم ومنها أن فيه ألف واللام المستغرق للجنس السلام بخلاف
النكرة فالتناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي لتجديد الكلام المقضي لتعدد الثناء
لأن المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدلها لأن في بيان المثني به شئ واحد موصوف
بصفاتها ومنها التأكيد في التعليم قال أبو حنيفة رضى الله عنه أخذ حماد بن أبي سليمان بيدي
علي بن التشهد وقال حماد أخذ إبراهيم بيدي وعلمني وقال علي بن التشهد أخذ عبد الله بن مسعود
بيدي وعلمني التشهد وقال عبد الله أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني
التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ففي هذا زيادة تأكيد على ما في رواية ابن عباس
من قوله يعلمني التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ولا يزيد على هذا القدر من التشهد
في القعدة الأولى كما روى الإمام أحمد عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد
فكان يقول إذا جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على ركعة اليسر التحيات لله إلى قوله عبد
ورسوله قال ثم إن كان في وسط الصلوة فلهضم حين يفرغ من تشهد وأن كان
في آخرها دعا بعد تشهد بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم وفي المسألة عن ابن مسعود كان
النبي صلى الله عليه وسلم قعد في الركعتين الأولىين كأنه على الرفض حتى يقوم فإن
زاد على التشهد قال بعض المشائخ إن قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهياً
يجب عليه سجدة السهو وعن أبي حنيفة رضى الله عنه فيمارواه الحسن عنه إن زاد حرفاً واحداً
فعليه سجدة السهو قال المصنف وأكثر المشائخ على هذا أي أنه يلزم من السهو زيادة حرف
واحد وفي الخلاصة واختار أنه يلزم من السهو أن قال اللهم صل على محمد قال البرزقي
أنه إذا دى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن أي وتأخير الركن يجب سجود السهو هذا باطلاً
يصلح دليلاً لمن اختار رواية الحسن فإن مطلق تأخير الركن موجود في زيادة الحروف ونحوه
ولا يخص ما اختاره هو وصاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد وأصحح أن
قد زائدة الحروف ونحوه غير معتبر في جنس ما يجب به سجود السهو وإنما المعتبر ما يؤدي
فيه ركن كما في الجهر فيها يخاف وعكسه كما في التفكير حال الشك ونحوه على ما عرف في
باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن أن يؤدي فيه ركن بخلاف
ما ذكره لأنه من قليل يسر الاحتراز عنه فهذا يتم مراد البرزقي ويعلم منه أنه لا يشترط التكلم بذلك

له
أي وقع تأييد
في الحديث

وقد ذكرنا في كتابنا
في التفسير

بل لو مكث مقدار ما يقول اللهم صل على محمد يجب السهو لانه آخر الركعت بمقدار ما يؤد فيه ركن
سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أو سكت فإذا قام بعد التشهد الأول إلى الركعة الثالثة لا يعتد
ببديده على الأرض لما في ابوداؤد عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أن يعتد الرجل
على يديه إذا خفض في الصلوة وإن اعتدل بأيسر به ومقتضى الحديث أنه يكبره إذا لم يكن عذر
الطلق النهي على العذر يحل ما ورد مخالفا له ويكبر عند هذا النهوض ذكره في شرح المختار وقد عد
في خزائن الفقهاء ونظم الزندوسى تكبيراً فرائض اليوم والليلتين أربعاً وتسعين ولا يكون كذلك إلا
إذا كان في القيام إلى الثالثة تكبير وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة يكبر حين يقوم الحديث إلى أن قال ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد
الجلوس وإن كانت تلك الصلوة فريضة ثلاثية أو رباعية فهو مخير فيما بعد الأولين إذا كان قد
قرع فيهما بين أن يقرع وبين أن يسبح وبين أن يسكت والقراءة أفضل وقد مر الكلام فيها مستوفى
في بحث الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وإن قرع في الآخرين يقرأ الفاتحة بحسب يسكون
الساكنين مبتدئاً على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها شيئاً لما في البخاري من حديث أبي قتادة أن النبي
عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم القرآن وسورتين في الركعتين الآخرين بأم الكتاب
الحديث فإن ضم السجدة إلى الفاتحة ساهياً يجب عليه سجدة السهو في قول أبي يوسف رحمه
للتأخير الركوع عن محل عقبة الفاتحة وفي أظهر الروايات لا يجب عليه سجدة السهو لأن القراءة فيها
مشروعة من غير نقدير والتقييد بالفاتحة مسنون لأن الإقتصار عليها واجب لكن ينبغي أن
لو اطال ثلثاً على ما في أحد الأوليين سهواً انجبت سجدة السهو مخالفة وما وظف عليه النبي صلى الله
عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد الإجماع وما كذلك فهو واجباً إذا خالف فقد ترك واجباً
ومن ترك واجباً سهواً لم يجر سجد السهو وأما إذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب أو
نفل أو غير الرواتب فينبغي في القيام من التشهد كما ابتدء في الركعة الأولى يعني أنه يأتي بالثناء
والتعوذ أما قال هذا لتلايفهم من التشبيه بالركعة الأولى أنه يرفع يديه أيضاً فإن رفع اليدين
سبب كالحديث أنه يأتي به لكن قول المصنف رحمه وغيره في الاستدلال أن كل شفع من النفل صلوة
عليها يقتضيه أنه يرفعها كما يقتضيه أنه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك التشهد وقد
صرح بالصلوة غير المصنف بقرآن إطلاقه على السنة يشمل الأربع قبل الظهر وقبل الجمعة و
بعد ها أيضاً وقد تقدم في بيان أوقات الكراهة التصريح بأنه لا يصلي فيها في التشهد الأول ولا
يستفتح إذا قام إلى الثالثة وكذلك سائر ما يقتضيه لها صلوة عليها وذكر في القنية أنه لا يصلي
في القعدة الأولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما إذا صلى ناسياً أنه عليه سجدة السهو وأنه لا يسجد

عليه فيها ايضا ولا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعد ها واذا قام الى الثالثة يستقم وفي البو
يصل ويستقم انتهى والاصح انه لا يصل ولا يستقم في سنة الظهور الجمعة على ان صاحب الحديث قال
وهذا قالوا يستقم في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة يشير الى انه غير مرضي عنده لان
كون كل شفيع من النفل صلوة عليه ليس مطرد في كل الاحكام فان لم يطرد في لزوم القعدة الاولى
عند ايجيفة وابي يوسف لم تركها لا تقصد عندها ولم يطرد في سجود السهو عند
الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على راس شفيع لا يبي عليه شفع اخر لان السجود يبطل الوقوع
في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة عليه حيث حكموا بوقوع سجود السهو في هذه
الصلوة في وسط الصلوة واذا كان كذلك مكن ان يقال لا يصل في القعدة الاولى لكونها
قعدة في وسط الصلوة ولا يستقم ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لكونها قيا ما في وسط الصلوة
لا في اولها والحاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليه من جهتين وجهه غير كونه صلوة
عليه في حق القراءة الاحتياط اذ بالنظر اليه يجب القراءة في كل شفيع بالنظر الى ان كل صلوة واحدة لا يجب
فالاحتياط في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين اللزوم
وعدمه لا يلزم بالشك وعلى عدم اللزوم يبنى انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب هو في النفل انه
يقطع على راس الشفع كما تقدم وكذا في بطلان الشفاعة وخيار الخيرة بالشرع في الشفع الاخر
لان كلام الشفاعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان الفسأ
من شفيع الى شفيع اذ لا يحكم بالفساد مع الشك اما في غير هذه الاحكام فلا وان يعتبر كون كل صلوة واحدة
لكونه اصل الاتصال واتحاد التهمة ولذا لا يقال انه صلواتين بل صلوة واحدة ومسئلة الاستفتاء نحو لو ثبت
رواية عن الائمة المتقدمين انما هي من اختيار بعض المتأخرين الله سبحانه اعلم ويقعد القعدة الاخيرة مثل
ما قعدت القعدة الاولى عندنا من غير فرق لما تقدم والمرأة تقعد على اليها اليس في القعدتين الاولى
الاخيرة وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى الايمن لان ذلك استر لها وايسر مبنى امرها على اليسر وليس
ويتشهد اي ويقر بالتشهد القعدة الاخيرة فاذا التمس تشهد الى قوله عبدك ورسولك يصل
على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي رحمه
فرض وقال القاضي عياض وقد شد الشافعي رحمه ولا سلفه في هذا القول ولا سنة
يتبعها وشنع عليه فيه جماعة منهم الطبراني والقشيري وخالفه من اهل مذهبه
الخطابي وقال لا اعلم له فيها قدوة والتشهدات المروية عن ابن مسعود وابن عباس
وابي هريرة وجابر وابي سعيد وابي موسى وابن الزبير لم يذكر فيها شيء من ذلك وما رو
عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل علي ضعفه اهل الحديث كلامهم ولو صح

فصل في الصلوة على النبي
عليه الصلوة والسلام

فنعنا كاملة ولم يصل على عمه ومادره عنه عليه الصلوة والسلام من صلى صلوة
 لم يصل على فيها وعلى اهل بيته لم تقبل منه ضعيف ايضا يجابر الجعفي مع انه قد اختلف
 عليه في رفعه ووقفه على ابن مسعود قال الدارقطني واما الاول فرواه ابن ماجه لا صلوة
 لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذكرا اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا صلوة لمن لا يحب انصاره وفيه عبد المهيمن قال ابن حبان لا يجتمع به واخرجه
 الطبراني عن ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابي عن جده مرقوا بنحوه قالوا حديث ابن
 المهيمن اشبه بالصواب مع ان جماعة قد تكلموا في ابن عباس وروى البيهقي عن يحيى بن اسحاق
 عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عنه عليه السلام اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد و آل محمد
 كما صليت وباركت وترحت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وفيه مجهول
 وبالمجمل ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا ولا خلافا انها تفرض في العمرة
 وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكرخي لا تجب جعل في التحفة قول الطحاوي اصح وهو
 المختار لقوله صلى الله عليه وسلم رغم انك في كل ذكر عندك فليصل على رواه الترمذي
 وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من ذكرته عندك فليصل على رواه ابن
 السني باسناد جيد وقوله عليه السلام بالخيل من ذكرته عندك فليصل على رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح والآحاد يثبت في ذلك كثيرة جدا بعضها امر يفيد الوجوب بعضها وعيد
 وهما يفيدان ايضا وتكرر ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي لم
 يلزمه الامر واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجبه لحفظ سنة التي بها قوام الشريعة
 فلو وجبت الصلوة في كل مرة لافضه الى المحرم غير انه ندب تكرارها بخلاف السجود
 اي سجد التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس التسميت كالصلوة وقيل بل يجب
 التسميت في كل مرة الى التلاوة قال الزاهد في النظم ولو تكرار اسم الله تعالى في مجلس واحد في مجالس
 يجب لكل شئ عكس ذلك ولو ترك لا يبقى ديننا عليه كذا في الصلوة على النبي عليه السلام لكن لو تركها
 يبقى ديننا عليه لانه لا يخلو عن تجد نعم الله تعالى الموجبة للشاء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء
 الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى المختار وفي صفة الصلوة
 عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكره في الكفاية والنراه في القنية وشرح القدوس سئل محمد رم
 عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال لم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما عن
 كعب بن عجرة قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله كيف الصلوة عليكم
 اهل البيت فان الله قد علمنا كيف نسلم عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وليستغفر الله بعد الصلوة على النبي
 عليه الصلوة والسلام اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين و
 المؤمنين فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وتحذرك ويدعو
 بالدعوات الماثورة اي المنقولة عن النبي عليه السلام كما في صحيح عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تشهد احدكم فليستعذ بالله من اربع يقول اللهم اني
 اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شر المسيح الدجال
 وفيه عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكون آخر
 ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت
 وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت
 وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر بن العاص عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه
 قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عني دعاء ادعوني في صلوتي قال قل اللهم اني
 ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني
 انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم وكقوله ربنا اتنا في
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهبيتنا
 وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب وجاء ذلك فان هذه الادعية تشبه الفاظ
 القرآن وليست بقرآن لان لم يقصد به القرآن بل الدعاء حتى جاز الدعاء بهما مع
 الجنابة والحيض ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وهو لا يستحيل طلبه منهم نحو
 قوله اللهم اكسني والهم زوجني فلانة واعطني مالا او متاعا وما اشبه ذلك
 حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة قبل القعود الاخير قد والتشهد تفسد صلواته
 واما بعد التشهد فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة لتترك السلام الذي هو واجب خروجه
 منها يدونه بمنزلة ما لو تكلم او عمل عملا آخر منافيا للصلوة وعند مالك لشافعي رحوان
 يدعوي كل ما يريد من امر الدنيا والآخرة لما ذكره الستة الا الترمذي في حديث ابن مسعود في التشهد
 من قوله عليه السلام ثم ليقرأ احدكم من الدعاء اعجبه اليه في دعائه ربنا اقول عليه السلام ان صلواتنا
 هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس واهم مسلم فيعارض ذلك الحديث بتقديم عليه من مانع

اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد
 كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد

وذلك مبني ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية مما يشبه كلام الناس و صححه الكافي لانه
 يقول رزق الأمير الجيوش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد رجح عدم الفساد لأن الرازي
 في الحقيقة هو الله تعالى نسبتته إلى الأمير مجاز وفي الخلاصة لو قال ارزقني الأصح أنه نفس
 أو قال ارزقني الحج الأصح أنه لا تقصد وفيها أكسني العن فلانا أقض ديوني أغفر لي و خالي
 تقصد ولو قال اغفر لي ولو الداء والمؤمنين والمؤمنات لا تقصد قال ابن الفضل تقصد الأول أوجه
 وارزقني وبيك لا تقصد انتهى كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وسياتي عامر فيما يفسد إنشاء الله
 تعالى وروي عن بعض المشائخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر أنه قال لا يقول في الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ورحم محمد فانه نوع ظن بتقصير الأنبياء عليهم السلام فان
 احدا لا يستحق الرحمة الا بآتيان ما يلام عليه نحن امرنا بتعظيم الأنبياء وتوقيرهم وهكذا
 ذكر شيخ الاسلام في المبسوط واكثر المشائخ على انه يقول ورحم محمد وآل محمد
 للتوارث فيه على ما تقدم في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستغني و
 يكون مغني قولنا ورحم محمد ورحم محمد فالتقصير راجع إلى الأمة من جنس جناية وله
 ابن شيخ كبير فآراد السلطان ان يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس ورحم هذا
 الشيخ الكبير فان ذلك الرحم راجع إلى ابن الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن لا بيان
 بما في الأحاديث الصحيحة أولى وأخرى ويقول فيما اذا أتى بقوله ورحم محمد وآل محمد كما
 صليت وباركت ورحمت لموافقة ورحم ولا يقول وترحمت لانه لم يكن قد قال
 وترحم واما ان قال في ذلك وترحمت باسمكان الراء فهو خطأ اذ ليس في اللغة ترحم يترحم
 ترحمة ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمت بالتشديد أي بتشديد الحاء من الفعل يجوز
 لأن له معنى صحيحا في اللغة يقال ترحم عليه اذا دعاه بالرحمة وذلك من الله سبحانه نفسه
 الرحمة فلا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم ورده في الأحاديث ولو قال
 ذلك لا بأس به أي لا يكره اذ هو زيادة نداء لله تعالى لا ضرر له ولا تغيير فيه للمعنى وان كان الأولى وتركه
 لعدم الورود اذا لا في الحاقطة على الإتيان بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصان
 ويشير بالسبابة اذا انتهى إلى الشهادتين قال في الوقفات لا يشير والأول المختار على ما قدمنا
 فان اشار يعقد أي يضم المختصر والبصر ويخلق الوسطى بالابهام أي يجعلها حلقة وقد ذكرناه
 في بحث التشهد الأول فاذا فرغ من الادعية بعد التشهد يسلم عزيمته ويقول السلام عليكم
 ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام أي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين واليسار وكثرة
 كذا ذكر في المحيط بخلاف السلام الذي في التشهد هو قوله السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته حيث

لا يقول في الصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ورحم محمد وآل محمد
 فان فيه
 نوع ظن بتقصير
 الأنبياء

سبغت

يقوله اتباعا للروضة في الموضوعين آذ في سلام التشهد رد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل
 فان الروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يركع
 يمينه الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يركع يمينه الايسر واهل صحابة السنة
 الاربعة وقالوا للزمنا حديث حسن صحيح ولا يتوهم ان مراده هذا السلام اي السلام الاول
 يقول في السلام الثاني وبركاته كما يقول بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كما في
 الحديث الصحيح وخلاف عمل الامة وفيه تميز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل
 وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن
 يساره كذلك وفي جامع الجوامع ولو سلم تلقا وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه
 الحسن عن محمد بن واتباع الحديث وعمل الامة اولى وينوي بالتسليم الاول فخطابه بعلينكم
 من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلواته دون غيرهم ويفعل في
 السلام عن يساره مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله ويتوب من هو عن
 يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاول للجنة والخروج من الصلوة والثانية للتسوية
 القوم في الجنة ثم قيل الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى ومجرد لفظ السلام يخرج
 ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لابن الهمام واعلم ان الواو لا يقتضي الترتيب كما هو مقرر
 فلا يظن من تقديم الملائكة في الذكر اعتقاد افضليتهم على المؤمنين افضل من سائر
 الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا و آل ابراهيم وآل عمران على العالمين وقوله
 تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية والملائكة داخلون في جملة
 العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة الملائكة افضل من البشر لقوله تعالى اني استنكف
 المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون فان التدرج في مثل هذا الكلام من الادنى
 الى الاعلى كما يقول لزيستكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيده ولان الملائكة رسل الى
 الانبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على اممهم والجواب عن الآية انها دليل للناس
 ما ذكرت لا ومعناه ان المسيح ابعد عن الاستنكاف من الملائكة واولى بالعبودية ومن كان
 ابعد عن الاستنكاف واولى الى العبودية فهو الاقرب بمنزلة واعلى رتبة والاكثر ذوابا عند
 الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية وان كان ما يقتضي الاستنكاف من زيادة
 القدرة على البطش والاعمال الشاقة وسعة العلوم والافعال العجيبة وغرابة التكليف التي
 ظن حقي الجهال من النصارى انها السبب في ترفع المسيح عن العبودية في الملائكة اشده واقوه
 وليس التزاع فيها ووصفهم بالمقربين لا يستلزم كون المسيح ليس من المقربين للجماع على انهم

م
 بل هذا هيب هل السند ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة سائر الانبياء من المؤمنين

مقرب على انه قد سلم ان جملة الملكة المقرين افضل من المسيح لان كل واحد منهم افضل
منه والكلام فيه والآية تفيد الاول والجواب عن قولهم ان الملكة رسل الانبياء ان مطلق
الرسالة لا يقتضي افضلية الرسول وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للتشريع والتعليم و
انقاذ العباد والدعاء الى الله تعالى ما اذا كان مجرد تبليغ الخبر المرسل اليه فلا آية
ان السلطان قد يرسل الخببر مع بواكير الى وزيره ولا يقتضي ان البواب اقربا وصل عند السلطان من
الوزير وكذا حال الملكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر وقد روى التوفيق هذه
عن جماعة منهم ابو حنيفة رضي الله عنهم لعدم القاطع فان مثل العالمين والبرية من العام ومختلف
في افادته القطع وتقويض علم ما لم يحل لنا الجزم بعلم الله اعلم وقال بعضهم
اي بعض العلماء ينوي من الملكة الحفظة الذين وكلوا الحفظة خاصة ولا يعي النية وقال بعضهم
ينوي جميع من معه من الملكة على سبيل العموم من غير تقييد بم بصفة كوفهم حفظة او غير حفظة
لانه في الشأن قد اختلف الاخبار ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا لآخر فقط
لان يفيد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا يتعين العدد فيه قيل ان مع كل مؤمن
خمسة اذ وقع نسخ المائتين خمسا بلا تاء والاولى ان يقال خمسة من الملكة تحوزا من التائين وهذا
القول روي عن ابن عباس رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة
واحد عن يمينه يكتب الحسنات واذا عن يساره يكتب السيئات واحد ما ماله يلية الخيرات
واحد رآه يدفع عنه المكاره واحد عند غاصيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مع كل مؤمن مائة وستون ملكا
اخرج الطبراني في معجمه فروعاً وكل المؤمن مائة وستون ملكا يذون عنه ما لم يقدر له من ذلك
البصر عليه سبعة اماكن يذون عنه كما يذون عن فضة العسل الذي يذون في اليوم الصائف
ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لا تخطفتها الشياطين وذكر ابن راهويه في مسنده والبيهقي
في شعب الإيمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما اثنان واخرج الطبراني في تفسيره عن
قوله تعالى عقب الآيات من حديث اخرد خرا عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اخبرني عن العبد كم مغفر ملك فقال له عليه السلام على عينيك ملك
على حسنتك وهو امين على الملك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة كتبت عشر او اذا علمت
سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول لا اعل ما يستغفره يتوب فاذا قال ثلثا
قال نعم اكتب احسانا الله منه فيئس القرين ما اقل مراقبه لله واقل سخطا منا يقول الله تعالى لفظ
من قول الالديه وفي عتيد وملكاً من بين يديك ومن خلفك يقول الله تعالى معقبات من

قد روى التوفيق
في هذه المسألة

فعدل ومن يكون
مع الانسان من
الملكات

الجميع الصائف
الحق

بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملاك قابض على ناصيتك فاذا تواصت لله تعالى
 وفعلك واذا انجبرت على الله خصمك وملاكك على شفقتك ليس يحفظا عليك الا الصلوة على
 محمد وملاك قائم على فيك لا يدع ان تدخل الجنة فيك وملاكك على عينيك فهو لا عشرة
 املاك على كل ابن آدم يتدا طولن ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل تسود ملائكة
 النهار فهو لا عشرة من ملائكة على كل آدم وابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل ويتوالى المقتدر
 امامه في التسليمة الاولى مع من توفيهما ان كان الامام عن يمينه او بجذائره اي اذا كان الامام
 بجذائره بنو في التسليمة الاولى ايضا وهذا عند ابي يوسف رحمه الله لانه تعارض فيه الجائز في الجمع
 لانه تعالى يحب التيامن في كل شيء وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابني يونس في التسليمة
 لان الجمع عند التعارض اذا امكن لا يضاد الى الترجيح وينو في التسليمة الاخرى اي الثانية ان
 كان عن يساره والامام ايضا يتوالى القوم مع الحفظة في التسليمة هو الاصح لانه يخالفهم بها فينوبهم
 فيها اذ الكلام يعتبر بالنية وقيل لا ينوبهم اصلا لانه يشيرون اليهم وهي فوق النية وقيل ينوبهم بالتسليمة
 الاولى فقط واما المنفرد فلا يتوسل الحفظة لانه ليس معه سواهم وقد تقدم انه لا يتوسل البشر من لا
 يشاركه في صلوة وينبغي للمصلحة من طريق الادب ان يكون منتهى بصره في حال القيام الى موضع سجوده
 لا يتجاوز في حال الركوع الى طرفه ميره وفي حال سجوده الى اربعة اركان في حال قعوده الى حجره بقية الحاء وكذا
 هو على جميع فخذ يره من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان الخاشع لا يتكلم بحركة عينه اريد ما هي
 عليه واذا تركت العين على ما هي عليه يتجاوز نظرهما في الحالات المذكورة الى غير الواضع المذكورة
 وينبغي ان يكون بين قد ميره حال القيام قد اربع اصابع مصنوعة في الخلاء وهو ايضا راجع عدم التكلف
 على ما عليه الخلق السليمة والاملاوكان ان ينبغي ان لا يتكلف غير ما يقتضيه اصل خلقته ولو
 كان اكثر من اربع اصابع اذا اصل في الكل عدم التكلف هذا كله ادب ولو تركه لا ياتر والسنة للامام
 في السلام ان يكون التسليمة الثانية اخفض له اسفل من التسليمة الاولى من حيث الصوت
 وهذا بناء على ان السنة في حق الجهر اذا كان الانتقال جميعا لاجل الاعلام بانتقاله من
 حال الى حال فكذلك ليس له الجهر بالتسليم الا ان التسليمة الاولى للانتقال فلا بد من تمام الجهر
 بها كاستراذكار الانتقال بخلاف الثانية فانها للتسوية مع الاولى والى ذلك على تعقيبها
 اياها فلا حاجة الى زيادة الجهر ومن المشائخ من قال يخفض الثانية كذا وقع في بعض نسخ
 المتن فكان مراده انه يخفيها ولا يجهرها اصلا لما قلنا من عدم الاحتياج الى الجهر لكونه
 الاولى عليها وهذا بخلاف القول الاول لان ظاهره انه يجهرها جهرادون الجهر بالاول وفي
 بعض النسخ ومن المشائخ من قال يخفض الاولى من الثانية اي يخفض الاولى ازيد من الثانية

الملاك على كل ابن آدم
 شفتي المؤمن لا يفتن
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقط

الشيخ في شئ من شئ
 صدر في شئ من شئ
 عقباة شئ من شئ
 بن شئ من شئ
 الشئ من شئ من شئ

غير صحيح ولا ينبغي ان يكون مقول احد من المشائخ بل هو قاصر من المكتبة والاصح القول الاول
 انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان الاولى وان دللت على تعقيب الثانية اياها الا ان القدر
 ينتظرون الامام فيها ولا يعلمون انه ياتي بها او يسجد قبلها اللهم وحصل له لم يشعر بالبر وشعر
 او هو من يكتفي بتسليمته واحدة كالما لكية على انها للتحية ايضا كما تقدم ولا بد من سلام
 التحية من اسماع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلاة الامام فهو مخير ان شاء الله
 عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الله عز وجل وجعل القبلة عن يساره وهذا
 اول ما في مسلم من حديث البراء كذا اذا صليت خلف النبي عليه السلام اجنبا ان يكون
 عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مفهومه ان وجهه عند الاقبال عليهم كان يقابل من عن يمينه
 وذلك انما يكون اذا كان السجدة عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل معناه حتى يقبل علينا بوجهه قبل
 من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لا انه يجلس مخوفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن
 يمينه كما في حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه ما في الصحيحين وغيرهما
 حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوة يراى حقا عليه ان لا ينصرف الا عن
 يمينه لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره لا يعارض ذلك ان فعله صلح لذلك
 تعليم الجواز مع محبة للتيا من اعتياده به وهو اى الجواز مراد ابن مسعود فانه انما افي عن ان
 يرى الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلوة وهو
 القبلة اعم من ان يجلس بعد او لا فلذا قال وان شاء الله حواجه لانه قضى صلوة وقد قال
 الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وامروا بالاباحة كونه في الجمعة لا ينبغي كونه
 في غيرها بل ثبت بطريق الدلالة وان شاء الله استقبال الناس بوجهه له وجلس لما في الصحيحين
 وغيرهما عن سمرة بن جندب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة اقبل علينا بوجهه وفي
 مسلم وغيره عن جابر بن سمرة كان يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من صلاة الا
 صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون في اخذون في امر الجاهلية فيضكون بقبه
 اتهم في هذا اذا لم يكن مجذبا في مجذبا الامام اى في مقابلته عند استقبال القوم مصليا حتى
 لو كان مجذبا مصليا لا يستقبلهم بل ينحرف ثمة وثيرة سواء كان ذلك المصلي في الصف الاول
 قريبا من الامام او في الصف الاخر بعيد عنه اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال له وجه
 المصلي مكروه مطلقا لانه يشبه التشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال من المصلي
 مكروه ايضا للشبه المذكور واعلم ان الانحراف والاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد
 عدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة

فانما انما
 واعلم ان الانحراف
 والاستقبال مطلق

ن كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجم حرمتهم على حرمة القبلة والافال لترجم حرمة القبلة على الجماعة
 فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا نشبه الفاظه الفاظ اهل العلم فضلا
 عن ان يقلد فيما ليس له اصل والحديث الذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 لحرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت
 لغيره بل عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فيلتفت اليهما للاطلاق المذكور والله الموفق لهذا
 لذي ذكرنا من التحيير بين الانحراف والجلوس مستقبل اذا لم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي
 تمها تطوع كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعده كالفجر والعصر كرهه المكث
 فاعل في مكانه مستقبل القبلة انتهى وجه الكراهة مخالفة فعله الذي كان عليه الصلوة
 والسلام يدلوم عليه كما يفيد لفظ كان فيما تقدم من الحديث فان كان بعد هاء اي بعد المكتوبة
 تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل الامقدار ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 اذ الجلال والاکرام ويكره تأخير السنة عن حال داء الفريضة بالكثير من نحو ذلك القديما
 مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم
 لم يقعد الا مقدرا ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاکرام و
 اما ما رو ابو داود عن ابي رزمة قال صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابوبكر وعمر يقومان في الصف المتقدم عن يمينه وكان رجلا قد شهد التكبير
 الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلم عن يمينه وعن يساره
 حتى راينا بياض خديهما ثم انتقل الى رزمة يعني نفسه فقام الرجل الذي ادركه
 التكبير الاولى ليشفع فوثب عمر فاخذ يمنكه فنهض ثم قال جلس فان لم يهلك اهل
 الكتاب لانه لم يكن بين صلواتهم فصل فرفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب
 الله بك يا ابن الخطاب فلا يعارض حديث عائشة رضي الله عنها ولا يعادله في الصحة واما
 ثانيا فلا نزال مخالفة بينهما لان المكث مقدرا اللهم انت السلام الى آخره فصل ولا دليل
 على المكث اكثر من ذلك فيكره لمخالفة ما كان دأبه عليه الصلوة والسلام كما هو مفهوم حديث
 عائشة واما ما روى من الاحاديث في الاذكار عقب الصلوة فلا دلالة فيها على الابتياز بها
 عقب الغرض قبل السنة بل يحل على الاثنين بها بعد السنة ولا يخرجها تخطئ السنة بينهما وبين
 الفريضة عن كونها بعد ها وعقبها الا ان السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها
 فلم تكن اجنبية منها فافعل بعد ها يطلق عليه انه فعل بعد الفريضة وعقبها او قول
 عائشة رضي الله مقدر ما يقول الخ يفيد انه ليس المراد ان كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد ما

فيكره تأخير السنة
 عن داء الفريضة

يسمع ذلك المقدار ونحو ذلك من القول تقر بها فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة أنه عليه السلام كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مائة لما اعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجند الجند وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلوة قال بصوت اعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كرم الكافرون لأن المقدار المذكور من حيث التقريب والتحسين دون التحديد والتحقيق والله اعلم فاذا قام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يخرف يمينا او شمالا ما في ابى داود والترمذي عن المغيرة بن شعبة انه عليه السلام قال لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول او يذهب اليه بيته فيتطوع ثم اى هناك يعني في بيته لانه عليه السلام انما كان يصلي السنان في بيته في صحيح مسلم وغيره سئلت عائشة رضيها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين الحمد ثم الاخبار في ان افضل في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جداً لكن هذا اذا علم انه لا يشغله شاغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاراد ان يصلي ركعتين بعده ان خاف لو رجع الى بيته لشغله شيء اخبرني بها في المسجد ان كان لا يجاف صلاها في المنزل وكذا في سائر السنان حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت صلى الجمعة في الجامع يكون سنة انتهى ومن المشائخ من عيّن الانحراف يمينا وشمالا وقال ان كان الصلوة اماما يتطوع عن يسار المحراب في يسار المحراب هو يمين المصلّي ترجيحاً للتباعد وقال شمس الامّة الحواري هذا يعني ما ذكر من ان اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تاخير الى آخره اذ لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له ورد معتاد يقرأ عقب المكتوبة فان كان له ورد وقد اعتاد ان يقضيه اى ياتي به بعد المكتوبات فانه يقوم عز مصلاه اى عن المكان الذي صلى فيه فيقضى ورده قائماً وان شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما اى كل من قراءة الورد قائماً ومن قراءته جالساً في ناحية المسجد يروي عن الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ويجوز ان يراد بقوله كلاهما القيام الى التطوع بلا تاخير اذ لم يكن له ورد والاشتغال بالدعاء اولاً اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب ما ذكر في ابتداء المسئلة من ان يكره تاخير السنة عن اداء الفريضة دليل على كراهة تاخير السنن عن المكتوبات وما ذكره

شمس الأئمة الحلواني رح دليل على الجواز أي جواز تأخير السنن عن المكتوبة من غير كراهة ذكره
 أي ذكر هذا الكلام وهو أن ما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة وما قاله شمس الأئمة يدل على
 عدمها في المحيط وقد يوفق بان تحمل الكراهة على كراهة التنزيه ويراد بالحلو عدم الاساءة
 فان العبارة المشهورة عن ابنه قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة لا واد والشهور في
 هذه العبارة اطلاقها في ما خلاها في الأولى وهو قريب من المكروه كراهة التنزيه فيحصل منه ان لا
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك حتى اذا صلاها بعد
 الا واد تقع سنة موداة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ثوابها
 اقل فلا اقل من كون قراءة الا واد لا تسقطها وقد قيل في الكلام انه يسقطها والا واد ذكره ابن
 الهمام في شرح الهداية واستدل له بما رواه البخاري وابوداود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فاذ كنت مستيقظة حدثني في الاضطجع حتى يؤذن
 بالصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبرذلي عن الفقيه الميثان القول بان الاشتغال بالبيع و
 الشراء بعد السنة يبطلها مشكل كانه لا رواية فيه وفي القنية الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه وكل عملنا في التهمة ايضا قال في وهو الاصح انه في قولنا السنة بعد الفرض في
 آخر الوقت ذكر في القنية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه
 الاحكام المذكورة كلها في حق الامام ما المتقدم والمنفرد فانهما ان لبثا في مكافأ الذي صليا فيه
 المكتوبة جاز وان قاما الى التطوع في مكافأ ذلك جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر غير
 مكان مكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكره في الخلاصة حيث قال وان كان المصل مقتريا
 او يصلي وحده اذ لبث في مصلاه يد عوجاز وكدان قام الى التطوع
 في مكانه او تقدم او تاخر او الحرف يمينه او يسرة جاز والكل سواء
 لان المراد بقوله والكل سواء أي في اقامة السنة لا في الفضل فان فسر قد صرح بان المنزل
 افضل هذا ولم يظهر الفرق انه صرح في الامام بكرهية تأخير السنة وسكو في غيره بين
 التأخير والوصل الا ان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه الصلوة والسلام لم يكن
 يقعد الامم قد رما يقول اللهم انت السلام ومنك الخ والغالب في حاله عليه السلام الامامة
 عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع
 في مكان الفرض لقوله عليه السلام العجز احدكم اذا فرغ من صلواته ان يتقدم او يتأخر بسجدة
 وكذا يستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الدخول انهم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير
 مخصوص بالامام دون غيره واقتضاه في الحديث شامل للمقتدى وغيره فالجواب

فصل من ان الاول
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة
 ولو فعل لا بأس به

فصل من ان الكلام بعد الفرض
 لا يسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه

في تنبيه الجماعة ان يكون
 الصفوف بعد اداء الصلوة
 بالجماعة

يستحب أن يكون في الصلاة
للصلاة في البيت
يستحب أن يكون في البيت

يقيم

كالعبث

ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير تاخير الا ان الاستحباب يشد حتى
يؤدي تاخيره الى الكراهة لحد يثبت عائشة رضي الله عنها بخلاف المقتدى والتفرد ونظير هذا قولهم
يستحب الاذان والاقامة للمسافر ومن يصلي في بيته في المصرويكه تركها الاول دون الثاني
فعلم به ان مراتب الاستحباب متفاوتة وتكرام السنة والواجب الغرض والله سبحانه اعلم
فصل في بيان ما في الشيء الذي يكره فعله في الصلاة وبين ما لا يكره فعله فيها اخره
عن بيان صفتها لان من العوارض عليها والاصل خلوها عنه والعارض مؤخر عن الاصل
وتقدم على بيان ما يفسد لا نه كالجزم منه من حيث انه اعم اذ كل مفسد مكروه ولا عكس ذلك
لان الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكروه اعني بالمعنى اللغوي وهو ضد
الحبوب المرضي فيقيم الحرام قال يكره للصلاة ان يغشى فاه اعلم ان الفعل ان يتضمن ترك
واجب فهو مكروه كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن تنافوا
في الشدة والقرب من التحريمية بحسب تضمن السنة وان لم يتضمن ترك شيء منهما فان كان
اجنبيا من الصلاة ليس فيه تتميم لها ولا فيه رفع ضرر فهو مكروه ايضا كاللعب بالشباب
وكل ما يحصل بسببه شغل القلب كذا ما هو من عادة اهل التكبر واصنيع اهل الكتاب و
اكثر ذنبا ليس فيه تتميم لها مما ذكر في الخلاصة انه لو لم تمكن العامة من السجود فرفعها بيد
واحدة او سواها بيد واحدة لا يكره لانه من تتمات الصلاة وما ليس فيه رفع ضرر من نحو
قتل الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تغطية الفم اذ لم يكن عن عمد مكروه وكذا
تغطية الانف ذكره قاضيخان وعن ابى هريرة انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدال
في الصلاة وان يغشى الرجل فاه رواه ابوداود والمحاكم وصححه لا عند الثاؤب فانه لا يكره
ان يغشى فاه اذ لم يستطع كظمه والادب عند الثاؤب ان يكظمه اي يمسكه ويمنع من
الاقتحام ان قد على ذلك لقوله عليه السلام اذا تشاؤب احدكم في الصلاة فليكظم ما
استطاع فان الشيطان يدخل في فیه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يكره
فيه لما رواه الترمذي انه عليه السلام قال ان التشاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا تشاؤب احدكم فليكظم
ما استطاع في رواية فليضع يده على فيه وقد دل هذا على ان التشاؤب يكره وكذا يكره التغطى لان قيل ان الغلا
والكسيل ويكره الاعتجار وهو اي الاعتجار ان يلف بعض العامة على راسه يجعل طرفا من راسه من الثوب الذي
لفقه عامه يترك طرفا من العامة شبه العجول كائن للنساء ويلف حول وجهه والعج بوزن منه ثوب تلف
المرة على راسها وقال بعضهم الاعتجار ان يشد حول راسه اي دائر راسه بالسنديل
ونحوه ويترك اي يظهرها من راسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيخان و

الخلاصة وغيرها وهو الموافق لا يجزأ المرأة بالعجز لا تلتف حول راسها وتبما يكون وجبه كراهية
 التشبه بالمرأة وكشف وسط الراس لكونه فعل الجفأة من الاعراب ويكره ايضا العقص لعقوص
 الشعر وهو حنفره وقتله واراد به في الجامع في هذا الموضع ان يجعل شعره على هامته ويشد
 اوان يلفه وايتية تشيئة ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعد هاهمه ممدودة فتدباء موحدة قال
 في القاموس الناصية والمراد هنا خصلنا شعره حول راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات
 اوان يجمع الشعر كله من قبل اليه من جهة الققاء ويمسكه اي يشده بخيط او خرقة كيلا
 يصيب الارض اذ اسجد وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى به تلك الهيئة
 اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة يفسد صلوة لانه عمل كثير بالاجماع وجه الكراهية
 ما رواه الطبراني عن الثوري عن محول بن راشد عن سعيد المقبري عن ابي نافع عن ام سلمة
 عليه السلام ان النبي ان يصلي الرجل راسه معقوص كذا رواه اسحاق بن راهوية قال ان المول بن
 اسمعيل عن سفيان بن سندا ومثنا وزاد قال اسحاق قلت للمول في ام سلمة قال بلا شك اخرج الستة
 عنه عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وفي العقص كف
 الشعر فيكون منهيا ويكره ايضا وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذ اسجد وضعها اي رفع
 الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذ اقام من السجود لمخالفة السنة على ما ترصفه الصلوة الا اذا
 فعل ذلك من عذر فانه لا يكره لان العذر يبيح ترك الواجب فضلا عن المكروه لان الحرج مدفوع
 بالنقص ويكره ايضا ان ينقر المصلي في سجوده نقر الديك اي كنقر الديك في العترة لما فيه ترك واجب
 الطمأنينة ويكره ان يقعي في جلوسه التشهد اوبين السجدة تين اقعاء الكلب اي كاقعاء الكلب
 وهو اي الاقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب فخذييه وساقيه نصبا وقيل هو ان ينصب
 يديه امامه نصبا والاول اصح لانه المناسب لاقعاء الكلب قال في المستصفى واقعاء الكلب يكون بهذه
 الصفة الا ان اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الادحى في نصب الركبتين الى صدره انتهى
 ووجه الكراهية ترك القعود المسنون ويكره ان يفترش في رابعة في السجود افتراشه كافتراش
 الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف رحمه بلفظ الحديث ففي سنة الامام احمد عن ابي هريرة
 رضي الله عنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة عن نقر كنقر الديك واقعاء الكلب والفتات كفتات
 الثعلب وافتراش كافتراش الثعلب في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها كان تعنيه عليه السلام ينهاي
 عقبة الشيطان وان يفترش الرجل في رابعة افتراش السبع وعقبة الشيطان الاقعاء واما ما رواه
 مسلم عن طاووس بن عبيد بن جابر عن ابي القاسم عن ابي القاسم عن ابي القاسم عن ابي القاسم عن ابي القاسم
 بالرجل فقال بل هي سنة نبينا صلى الله عليه وسلم وما روى البيهقي رحمه عن عمرو بن الزبير انهم كانوا

الخلاصة بالضم
 الشعر بضم السين

يقعون فالجواب المتحقق عن ان الاقواء على ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع اليديه على عقبيه
وركبتاه في الارض وهو المروءة عن ابعاد لثقل النسي هو الصنف المتقدم ذكره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكره من الحد يثبت ليس فيه ما يدل على ان المراد القعود في الصلوة
والافوضه الاثني عشر على العقبين في الصلوة مكروه ايضا لما في لفظه الجلس المسنون وهو اقتران الرجل
اليستر ولكن يفهم ان الاقواء بنصب الركبتين مكروه خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيه لانه جلوس
الجفافة بخلاف الاحتياط اذ ليس فيه كراهية خارج الصلوة الفرق بين الاحتياط والاقواء الاحتياط
يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيد او ثوب او غيره وهو ان تجلس بشراف العزم ويكره
ايضا ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع لانه فعل زائد ليس من تمام الصلوة
ما رواه لا يفسد الصلوة خلافا لما رووه مكحول عن ابى جعفر رحمه الله ان يفسد ما لان الفساد انما هو العمل الكثير
وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي ويكره ايضا ان يسدل ثوبه
اي يرسله من غير ان يلبسه وهو السدل ايضا عن ابي الثوب على كتفه ويرسل اطرافه على عنقه
او على صدره وفي القدر وشرح مختصر الكرخي هو ان يجعل الثوب على اسره او كتفه ويرسل اطرافه
من جوانبه وفي فتاوى قاضيان هو ان يجعل الثوب على اسره او على عاتقه ويرسل جانبيه بامره على
صدره والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل في اللغة الانحاء
والارسال ولا بد ان يقيد بعدم البس ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا
ووجه كراهية السدل ما مر عن ابي هريرة انه عليه السلام نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي
الرجل فاه اخرج ابو داود والحاكم وصححه ولا في شغل القلب بحل شيء في الصلوة لا فائدة
فيه ولو صلى في قباء او وسط فبعض الميم وفهم الراء قال في القاموس هو رداء من خزم ريع وذواعلم
او باراني اي مغطى على وزن منبر وهو ما يلبس للطرب وباران بالفارسية هو المطر ينبغي ان يدخل يديه
في كمبيه وان يشد القباء ونحوه بالمنطقة احترازا عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان
لايس شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهية والختار انه لا يكره ولم يوافق
على ذلك احد سوا البراذلي والصحيح الذي عليه قاضيان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في
كمبيه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال الثوب بدون ان يلبسه وعن الفقيه ابي جعفر
الحمد واني انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود او وسط فهو مسيء انتهى يعني ولو
ادخل يديه في كمبيه ينبغي ان يقيد بما اذا لم يزد ازاره لانه يشبه السدل كما اذا زاد ازار
فقد التحق من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقيية الرميته وتجعل لكامها
خروق عند اعلى العنق اذا اخرج المصلي يده من الخروق وارسل الكم فانه يكره ايضا لصدق

السدل عليه لأنه إذا رخص من غير لبس أذ لبس الكم يكون بادخال اليد فيه لأن فيه شغل للقلب
 بمراعاة عن أن يجلس عليه أحد عند مفضلة فتمتدق ولأن فيه تشبها بأهل التكبر إذا لا تكاد
 تسمع نفوس المتكبرين يتكبر وأدخال اليد في الكم لا في الصلوة ولا خارجها على
 ما جرت من عادتهم ولولم يرسل الكم عند إخراج اليد من خرقة بل
 أدخل تحت منطقتة زالت الكراهة لزوال أسبابها المذكورة ويكره أيضا
 أن يكف ثوبه وهو في الصلوة بعقل قليل بأن يرفع من بين يديه أو من خلفه عند السجود
 أو بين فيها وهو مكفوف كما إذا دخل وهو مشتم الكم أو الذيل وأن يرفعه كيلا يتروى لما مر
 من قوله عليه السلام أمرت أن أستمجد على سبعين أعضاء وإن أكتشعرا ولا ثوبا ولأن ذلك نوع تعبد
 ويكره للمصلحة كل ما هو من أخلاق الجبالة عمولاً لأن الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
 وهي تنافي التكبر والتجبر ويكره أن يصلي في أزار واحد وفي السرايل فقط كما في الصحيحين وغيرها
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بين أحدكم في الثوب الواحد ليس على
 عاتقه منه شيء إلا من عذرا بأن لا يجد غيره فإن خرج مدفوع ويكره أن يصلي حاسرا
 أي حال كونه كاشفا رأسه تكاسلا لأجل الكسل سببه بأن اشتغل تعظيها ولم يرتبها سرا
 منها في الصلوة فتذكرها ذلك وهذا معنى قولهم قهاونا بالصلاة وليس هنا الاستغناء
 بها والاحتقار لأن ذلك كفر والعياذ بالله تعالى ولا بأس إذا فعله أي إذا كشف الرأس
 تذلل لا وخشوعا لأن ذلك هو المقصود الأعلى في الصلوة وفي قوله لا بأس إشارة إلى أن الأولى
 أن لا يفعلها وأن يتدلل ويخشع بقلبه فأفهم من أفعال القلب كذلك يكره أن يصلي
 في ثياب البند لتزكس الباء وبالذال المعجمة وهو ما لا يصان ولا يحفظ من الدنس فهو أو
 في ثياب المهنت ككلمة في أوزانها وبفتح الميم والهاء مما وهي الخدمة والعمل تكميلاً للرعاية إلا أنه
 في الوقوف بين يديه تعالى بما أمكنه من تحمیل الظاهر والباطن وفي قوله تعالى خذوا
 زينتكم عند كل مسجد إشارة إلى ذلك وأن كان المراد بها ستر العورة على ما ذكره أهل
 التفسير كما تقدم والمستحب أن يصلي الرجل في ثلاثة أثواب الأزار وقبض وعمامة ولو صلى
 في ثوب واحد متوشحاً به جميع بدن كما يفعل القصار في المقصرة جاز من غير كراهة مع تيسر
 وجود الطاهر الزائد ولكن فيه ترك الاستحباب وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أن كان يلبس حسن
 ثياباً للصلاة والمرأة تصلي في ثلاثة أثواب أيضاً قبض وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قبض و
 الأزار ومقنعة فذكر الأزار في موضع الخمار وهو الأولى لأنها محتاجة إلى زيادة الستر وإذا استحب
 الأزار للرجل فالأولى أن يستحبها وفيها فإز صلت في ثوبين جازت صلواتها يعني

ما كان في
 كبره أن يصلي في
 الأزار واحد وفي
 السرايل فقط

ما كان في
 كبره أن يصلي في
 الأزار واحد وفي
 السرايل فقط

في قميص ومقنعة والقنعة بكسر الميم وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك
 والقناع اوسع منه بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من وراء الخمار اكبر منهما بحيث
 يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصدر ويكوه ايضا للمصلي ان يرسل اسمه وينكس
 وهو في الركوع لخالفته هيئة الركوع السنونة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يعبث بثوبه او بشئ
 من جسده في المستصحب قال الامام بن رالدين يعني الكرد العيب الفعل الذي فيه غرض غير صحيح
 والسفر ما لا غرض فيه اصلا والعيب حرام خارج الصلوة ففي الصلوة اولى ويكره ان يفرقع
 اصابعه بان عدها او يغيرها حتى تصوت لماركوا بن ماجه عن الحارث عن علي رضي عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تفرقع اصابعك وانت في الصلوة وهو معلول بالحارث الاعور
 ولان الفرقة فعل لا فائدة فيه فكان كالعبث وفي المستصحب انه عمل قوم لوط فيكره التشبه
 بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابعه فانه مكروه ايضا لما
 روى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال اذا توضأ أحدكم فاحسن
 وضوءه ثم اخرج يداك الى المسجد فلا يشبك بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا القى عنه حال
 الجلوس في المسجد منتظر الصلوة او حال التوجه الى المسجد لكونه كان في الصلوة حكما من حيث
 الثواب فاذا كان في الصلوة حقيقة كان منهيها عنه بالطريق الاولى ولان فيه ترك الوضع السنونة
 ويكره ان يجعل يده على خصره لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة رضي قال صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الخصر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مختصرا وفي الاخرى عن
 الاختصار في الصلوة وفي تارويحات شهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصرة وفي انها
 نقلا عن المغيرة وهو وضع اليد على الخصر وهو المستدق فوق الورك او على الخصرة وهو ما فوق
 الطفطقة والشراسيف والطفطقة اطراف الصلعة الذي يشرف على البطن انتهى
 وفي القاموس الطفطقة بكسر الطاءين اطراف الجنب المتصلة بالاضلاع والشراسيف
 جمع شرسوف وهو غصن وفروع معلق بكل صلعم او موقعا الصلعم وهو الطرف المشرف
 على البطن وقبل الاختصار ان يصلي متكئا على الخصر وهي العصار قيل ان لا يتم الركوع و
 السجود وقيل ان يختصر الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو المعتمد ويكره
 ايضا ان يقلب المحصى بكل حال لا يحال ان لا يمكن له ان لا في حال عدم تمكين المحصى اياه
 من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقر عليه قد
 الفرض من الجبهة فيسوي مرة او مرتين كذا في فتاوى قاضيان وأشار الى ان فيه روايتين
 وفي اظهر الروايتين ان يسوي مرة ولا يزيد عليها الى اخرج عبد الرزاق عن ابي ذر عن النبي

ف
 تعريف عبث
 وسفه

الفقه عن
 لوط فيكره التشبه

النطق
 نطق

النبي صلى الله عليه وسلم من كل شئ حتى سالت عن سم الحصى فقال واحذ اودع وكذا واداه
 بن ابي شيبة ورد وموقوف عليه قال الدارقطني وهو أصح وهو الستة عن معيقب بن عليه
 الصلوة والسلام قال لا تمس الحصى وانت تصلي فاذ كنت لا بد فاعلا فواحدة ولا تضر على
 العبد الا للمعذرة والمذكور والمركب كافيته في ذلك ويكره ان يترجم في جلوسه لمخالفة سنة الجلوس
 الا من عذر ولا يكره خارج الصلوة مطلقا في الاصح لانه عليه الصلوة والسلام كان يعود في غير
 الصلوة مع اصحابه للترجم وكذا عمر كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس على الكتفين
 اولى لقربه الى التواضع ويكره للمصل ايضا ان يغض عينيه قيل لانه من ضيع اهل الكتاب وقال
 في الاختيار لانه عليه السلام طمى عنه ويكره ان يلتفت بوجهه يمينا وشمالا في البخار عن عائشة
 رضى الله عنها سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الالتفات في الصلوة فقال هو من
 يختلسه الشيطان من صلوة العبد في سنن ابي داود عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يزال الله مقبلا على العبد صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه وروى اليه في
 في شعب الايمان عن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما في صلواتك ومن تناجى ما التفت ورواه الحاكم وصححه وهذا الذي علقه ذو صدره اما
 لو حر في صدره عن القبلة قصد فانه تقصد صلواته قل ذلك واكثر وان كان ذلك بغير اختيار
 فان لبث مقدار ذكرك فسدت والا فلا والحاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه التلفات مفسد وهو
 بالصدر والتفات مكروه وهو بالوجه والتفات غير مكروه وهو بالعين بدون تحويل الوجه
 لما رواه الترمذي والنسائي وابن جابر وصححه عن ابن عباس كان عليه السلام يلحظ في الصلوة
 يمينا وشمالا ولا يلتفت عنقه قال الترمذي عن عبيد بن قال قال ابن القبطان صحيح وان كان غريبا ويكره
 ان يسجد على كور عامر فقد تقدم في بحث السجود وان يتنخم قصد يعني بقوله قصد الاختيار
 من غير ضرورة وانما يكره التنخم اذا كان صوة فقط لا حرفا لانه لك الفتوة وكذا لو كان له
 حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان واكثر فانه يكون مفسدا اذا كان بغير عذر ولذا فسر
 بالاختيار لئلا يتوهم منه انه اذا كان عن سهو وكان معه حرف ولا يفسد لانه اذا كان مع
 حرفان وكان بالضرورة تقصد سواء كان قصد او سهوا لان مفسدات الصلوة لا فرق
 بين السهو وعدمه على ما ياتي انشاء الله تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يعذر فيه بالنسيان
 ما السعير المذموم اي المصطوي اليه فلا يكره وكذا التنخم اذا كان عن ضرورة كما اذا منعه
 ابله من القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والاخسن ان يدفع سعاله ان قدر
 على دفعه من غير ضرر يلحقه رعاية للاداب اما اذا كان يحصل له ضرر او

والالتفات على
 ثلاثة اوجه

شغل قلب يد فعه فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام بالاشارة بيده
 راسه لان جواب معني لو حصل حقيقة يفسد كما اذا رد بلسانه فيكره اذا كان معني فقط
 ولا يشترط ان يكون من غير فائدة ولو صالح بنية السلام فسدت ويكره ايضا ان يحمل
 الصبي او غيره مما يشغله وهو في صلوة وقمار وفي الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام أم
 الناس فامامة بنت ابي العاص على ثقة الحديث مخمول على الابتداء حين كان الكلام وبعض
 الاعمال مباحا ثم نسخ بقوله عليه الصلوة والسلام ان الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين و
 يكره ايضا ان يتختم أي يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في الصلوة قصد اليه
 بغير عذر وحكمه كالالتخيم في تفصيله ويكره ان يضع في فيه دراهم او دنانير او غيرها من المولود
 ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك
 عذراء الحروف وانه الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدي مقدار ما يجوز به الصلوة
 بازسكت او تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا فسد ها لترك الفرض ويكره ان
 يتفخ وهو في الصلوة يعني بالنفخ المذكور لا يسمع صوته وهذا غير مفيد لانه
 لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد
 وانما يفسد اذا شتمل الصوت السموع على حرفين او اكثر كما
 في التخيم بغير عذر ولا يتعلم المصلي ما بين اسنانه اي يكره ذلك ان كان قليلا دون
 قد والجمعة وان كان كثيرا زائدا على قدر المحصة فان صلوة تقصد والتقيد بالزيادة
 على المحصة ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى وغيرها ان قدر المحصة يفسد
 ايضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن ملا الفم وسياق الكلام عليه انشاء الله
 تعالى ويكره للمصلي ايضا ان يجهر بالتسبيحة والتأمين وكذا بالثناء والتغوية مخالفة
 السنة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يتم القراءة
 في الركوع لانه ليس محله ويكره ان يعد الآية بعد الحمد اسم جنس واحد آيتا يكره ان يعد
 الآيات وان يعد التسبيح وان يعد السورة اذا كررها في الصلوة يعني بالعد لكونه بعد الامامة
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف ومحمد رحم لا بأس به اي بالعد لان المصلي يضطر
 الى ذلك لرعاية سنة القراءة والعمل بما ورد به السنة في صلوة التسبيح وغيرها وله ان
 ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة الوضع ومراعات سنة القراءة يمكن بان يعد في
 قبل الشروع ثم يخالفها من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره العد فيه فعلى هذا تكون
 صلوة التسبيح خارجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال بخلافها

هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر الهندو
 الخلاف فيما لا في المكتوبة والتطوع معا فعمل مدين القولين يجاد عن صلوة التسليم
 بان لا ضرورة الى العبد بالاصابع وترك الوضع الميسون لا مكانه بالاشارة برؤس الاصابع
 وهي في مكانها ولذا قال في الفتاوى الخاقانية ان غمز برؤس الاصابع يعني في موضع
 كما هي على الهيئة المسنونة لا يكره وذكر في موضع آخر من الخاقانية انه لو احتاج اليها في التسليم
 يعني الى عدلها كما في صلوة التسليم عدلها اشارة اي من حيث الاشارة او بقلبه لم يحفظها
 وبضبطها بقلبه من غير اشارة فلا ضرورة الى ما قال من العبد بعقد الاصابع ويكره ايضا للصلاة
 ان يتكلم وهو في الصلاة على حائط او على عصا اتكأ لامن عدل اي كائن من غير عدل اما لو
 كان من عدل فلا يكره لما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عدل واما اذا
 كان بعد رفا لا يكره كما اذا سبقه الحث فمشى للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية والعقرب على
 قول السرخسي على ما ياتي انشاء الله تعالى وهذا اي الكراهة فيما اذا كانت الخطوات بغير
 عدل اذا وقف بعد كل خطوة وثنا اذا وقف بعد كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلث خطوات
 متواليات تفسد صلوة لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عدل واما اذا كان بعد رفا لا تفسد
 كما مر آنفا فالجواب ان المشي اذا كان بعد لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عدل فان كان
 ثلاث خطوات متواليات يفسد ولا يكره فقط ولا يفسد ويكره ايضا التماثل في الصلوة على نياه
 مرة وعلى سيرة اخرى لا يفسد من العبث المتأني للخشوع ويكره اخذ القلعة او البرغوث في
 الصلوة وقتله ودفعه وفي الخلاصة قال ابو حنيفة رحمه لا يقتل القلعة في الصلوة ويدفنها تحت
 الحصى وقال محمد رحمه قتلها احب الي من دفنها او كادها الا يأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما
 انتهى وقال قاضيان وثبوته عن يعني ابا حنيفة انه ان اخذ قلعة او برغوثا فقتلها او دفنها
 فقد ساء انتهى والذكي ينبغي ان يؤخذ بقول محمد فيها اذا فرغته فان اخذها لم يكن
 بعد دفعه ضررها لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي فيه
 دفع الضرر لا يكره بل لو قيل ان تركها مكره لم يبعد لما قلنا انه يشغل القلب فكان كذا فتر البول
 او الغائط او الريح وذا اخذها فاما ان يقتلها او يدفنها ولكن دفنها احب ان يفسد لا في
 قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي رحمه لان قشرها نجس مادامت حية هي طاهرة حتى عدم
 قتلها يخرج عن الخلاف لئلا يحل النجاسة المانعة على قول بعض الامم او بقلها في السجد فكان
 احب تحمل الاساءة والكراهة للرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف على اخذها مقصدا من غير عدل
 ولا يأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لما رواه اصحاب السان الاربعين عن ابي هريرة

فصل في
 تفصيل الشئ في
 الصلوة من كونها

فصل في
 تفصيل الشئ في
 الصلوة من كونها

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الاسودين في الصلوة الحية والعقر قال النبي
حسن صحيح قالوا اي المشائخ والمراد به بعضهم اي قال بعض المشائخ لا بأس بقتل الحية والعقر
في الصلوة اذ لم يحتمل المشي الكثير كثرة خطوات متواليات ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات
متواليات فما اذا احتاج الى ذلك تمشى وعالم تفسد صلوة من كالمقاتل انسانا في صلوة لانه عمل كثير
ذكره شمس الائمة السرخسي الميسوث قال لا يظهر انه لا تفضيل فيه لانه رخصته كالمشي سبق الحد
والاستقاء من البير والتوضي يؤيد اطلاق الحديث واعترض عليه بان يلزم مثله في
علاج المارين نيك المصلي اذا حصل فيه عمل كثير فانه مأمور بالنص مع انه مفسد عند الكل فما
هو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو الفساد الامر بالقتال والقتل لا يستلزم صحة
الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف ان المشي فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل
الامر في مثله لا باحة مباشرة وان كان مفسدا للصلوة وعدم الاثم في ذلك بعد ان كان
حراما وهذا كما يباح قطع الصلوة لا غائنة ملهق او تخليص احد من سبب هلاكه كسقوط
من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او غيره على ما ذكر في الخلاصة وغيرها
ثم قيل استثنى من الحيات الحية البيضاء التي تمشى مستوية لانها من الجن لقوله عليه السلام
اقتلوا ذل لطفتين واياكم والحية البيضاء فالحا من الجن وقال في الهداية ويسوي جميع
انواع من الحيات وهو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقيه ابو جعفر الهندواني
وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الامام ابي جعفر الطحاوي فانه قال لا بأس بقتل
الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدين خلوايتهم ولا يظهر وانفسهم فاذا
خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كمال الدين بن الطيام وقد حصل في عهد
عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده الضرر يقتل بعد الحيا من الجن فالحق في الخلاف ثابت و
مع ذلك الاولى الامسك عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهنم وقيل
ينظرها فيقول خلى طريق المسلمين وارجعى باذن الله فان ابت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني
اما لو قاله في الصلوة فانه تفسد ولكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة خوفا للضرر ويكره
ترك الطمانينة في الركوع والسجود لانه ترك واجب في القومة والجلوس لانه اما ترك
واجب ترك سنن كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض وهذا يشمل
تكرارها في ركعة او ركعتين لكن قوله اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى يفيد ان المراد الثاني
اذا المفهوم منه اذ لم يفد على قراءة سورة اخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياج الى
قراءتها وانما تلزم الضرورة في ركعة اخرى فانه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة

باداء الواجب فيها ما في ركعة الاخرى فالواجب لم يؤد بعد فاذا لم يقدر على سورة
 اخرى اضطر الى تكرار السورة التي قرأها في الركعة الاولى والحاصل ان تكرار السورة
 الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض كوفي فتاوى قاضينا وكذا تكرارها في ركعتين منع
 بان قرأها في الاولى ثم كررها في الركعة الثانية بكرة ذكره في القنية لكن هذا اذا كان
 لغير ضرورة بان كان يقدر على قراءة سورة اخرى ما اذا لم يقدر فلا يكره ايضاً انما
 يكره اذا وقع عن قصد ما اذا وقع من غير قصد كما اذا قل في الاول قل اعوذ برب الناس
 ملك للناس فانه لا يكره ان كررها في الثانية ذكر في الخلاصة وغيرها ووجه الكراهة عدم
 وروده فيكون بدعة ليس عليه امره فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة او ركعتين في التطوع لان
 باب الفعل واسع وقد ورد انه عليه السلام قام الى الصباح باية واحدة يكرها في التهجّد
 فدل على جواز التكرار في التطوع وسياتي تمام هذا في المحققان شاء الله تعالى ويكره
 تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان ذلك التطويل
 مروياً عن النبي عليه السلام قولاً او ما ثور اى منقولاً عنه عليه الصلوة والسلام فعلاً او
 ما ثور عن احد من الصحابة رضي الله عنهم وكيف ما كان فلم يرد وفيه شيء بطريق صحيح
 ولا ضعيف الا حديث عائشة رواه اصحابها باللسان الاربعية وابن حبان في صحيحه والحاكم في
 المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بقائحة الكتاب وسيم اسم
 ربك الاعلى وفي الثانية يقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة يقل هو الله احد المغفوتين فان الوتر
 من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقد روي فيه اطالة الاولى على الثانية واما ما روي من قراءة قل
 يا ايها الكفرون في الركعة الاولى من سنة الفجر والمغرب وقراءة الاخلاص في الثانية فليس مما اخذ
 يصدده اذ المراد به التطويل المكره في الفرض وذلك ليس بمكره في الفرض هذا ليس منه لانه
 اطالة بمقدار آية أو آيتين فان قل يا ايها الكفرون ستة آيات والاخلاص خمس واربع
 على الخلاف وليس ذلك بمكره في الفرض كما تقدم هذا في فتاوى قاضينا في
 فصل القراءة في التراويح لو طول الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند
 محمد رحم وعنده ابي حنيفة وابي يوسف في التسوية بين الركعتين كما في الظهر و
 العصر عند هما انت هي تعلم ان ما قال هنا قولها خلافاً للمحمد رحم وتطويل الركعة الثانية
 على الركعة بالاولى في جميع صلوات الفرض والنفل مكره ونقل ابن فرشته في شرح المجمع
 عن جامع المحقق ان الحالة الثانية انما تكره في الفرائض واما في النوافل فغير مكره وعله الاجم
 فيه ان النفل بايه واسم فيغتفر فيه ما لا يغتفر فيه غيره لان التطوع امير نفسه لا يلزمه الا ما

التزم باختياره وقصد بخلاف الفرض لانه مقدّر معين اصلا ووضعافلا يتجاوز فيه ذلك
 وحينئذ فالتنقل لم يلزم التسوية بين الركعتين فلا يلزم بخلاف غيره فان الفارح
 قد حد له فيه حد فلا يتجاوز به فاذا لم تذكر اطالة الثانية في النفل لم تذكر
 اطالة الاولى والاصح كراهة الثانية على الاولى في النفل ايضا الحاقا
 له بالفرض فيما لم يرو فيه تخصيص من التوسعة كجوازه قاعدا بلا عذر ونحوه
 اما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تذكر لانه شفع آخر
 ويكره ايضا في الصلوة نزع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وبضم السين في اليد
 في الداس وكذا يكره لبسه مما اذا كان النزع او اللبس بعمل يسير لانه عمل اجنبى عن الصلوة
 لا يحصل به تكميم شيء من اعمالها وهذا كان مفسدا اذا حصل بعمل كثير بل ان احتاج الى اليدين
 وكان مما لوراه الناظر ظنه ليس في الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو الفصيح ان ينشق
 طيبا بكسر الطاء اى ذارا تحت طيبة لانه اجنبى عن الصلوة كما تقدم هذا اذا قصد ما لو دخلت
 الراحة انغير بقصد فلا او يرمى بزاقة والبراق كغراب الماء الفم اذا خرج منه وما دام
 فيه فوريق والتسمية هنا باعتبار ما يؤل اليه من قتل قتيلا او يرمى بحجارة بضم النون
 وهو بلغم الذي ينفذ الى الحلق بالتنفس العنيفا من الخيشوم ومن الصد وهذا ايضا انما
 يكره اذ لم يكن مد فوعا اليه لانه اجنبى لا فائدة فيه لما لو اخطأ اليه بان خرج بسعال او تخمض
 فلا يكره الرمي لكن الاولى ان ياخذها بثوبه او يلقها تحت سجدة اليسرى اذ لم يكن في المسجد
 لما في البخاري انه عليه السلام قال اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يصبق امامه فانما
 يساجى الله ما دام في صلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصبق عن يساره وقتل
 وفي رواية تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
 ويكره ان يروح اى يجلب الروح بفتح الراء وهو اسم الريح والراحة بثوبه او بمروحة
 بكسر الميم وفتح الواو لانه اجنبى عن الصلوة ومن افعال المترفين هذا اذا روج مرة
 او مرتين فان روج ثلاث مرات متواليات تفسد صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 يرفع كفه اى يشره الى المرفقين وهذا قيد اتفاقى فانه لو شمر الى ما دون المرفق يكره ايضا
 لانه كف للشوب هو منى عنه في الصلوة على ما مر وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع
 في الصلوة وهو كذلك اما لو شمر في الصلوة تفسد لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 لا يضع يده حال القيام او الركوع او السجود والتشهد في موضعها السنون المذكورة في
 صفة الصلوة لمخالفة السنة الامن عند استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قد رآه

اى يكره عدم وضع اليد في موضعها المستنون في كل حال الا في حال العذر رقائه لا يكره لان
 الحرج منفي ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع او سجدة او قعود
 شرعية ذلك وان يترك التسبيح في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحا في الركوع
 والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار الشروعة في الانتقالات متعلق
 بالشروعة بعد تمام الانتقال متعلق بيباقي له ان ياتي بعد تمام الانتقال بالاذكار التي شرع في حال
 الانتقال ايان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى حال الركوع ويقول سمع الله من حمد بعد تمام القيام فهو
 ذلك لان السنة ان يكون ابتداء الف كر عند ابتداء الانتقال وانتهاء عند انتهائها ثم كما تقدم فمخالفة
 ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه في الايتين المذكورتان احد محارمها اى ترك الاذكار
 في موضعها اى في موضع الذكر وهو حال الانتقال والاخرى تحصيل اى تحصيل الاذكار في
 غير موضعها اى في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال والضمير في موضعها يرجع الى الذكر
 المذكور ضمنا في ضمير الاذكار في الموضعين ويكره ايضا للمصلي ان يسمي عرقه او يمسح بالتراب
 عن جبهته في اثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام لانه عمل اجنبى بلا فائدة حتى لو
 كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيولها ونحو ذلك لا يكره لمحصل الفائدة وهي دفع
 شغل القلب المذهب للخشوع بسبب الالم ولا يكره ذلك بعد السلام وقد رواه ابن السني
 في كتابه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلوتك مع جبهة بيده
 اليمنى ثم قال شهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس
 للمتطوع المنفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكر الدار وما هو بمنها من انواع العذاب
 او ان يسأل الله الرحمة عند ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر اى يطلب من
 الله المغفرة عنه عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك روى مسلم عن حذيفة لما قال
 صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت
 يصلي بها في ركعة الحديث الى ان قال اذا مر فيها التسليم سبع واذا مر بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ
 فهذا في التمجيد كما ترى وقوله اذا مر بسؤال اى بما ينبغي ان يسأل وكذا بتعوذ اى بما ينبغي ان يتعوذ
 منه وان كان المصلي المنفرد في الفرض يكره له ذلك لعدم الوجود فيه خلافا للشافعي رحمه
 استدلال بالحدِيث المتقدم وكنا انه في النفل كما مر واما الامام والمقتد فلا يفعل ذلك في
 والتعوذ لا الفرض ولا في النفل الذي يقصد فيه الجماعة كالنواحيج في الامام تقديد كما في
 اقتداء حذيفة عليه السلام اما الامام فلك لا يطول على المقتدي واما المقتدي فلا يطول
 الا نصا الواجب عليه بالنص ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعدا لظاهر

ان التقيد به باعتبار الغالب انه لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله يتجدد لا فائدة نفى
 قول من قال بالكراهة بحضرة المحدثين وكذا بحضرة النائمين وما روي عنه عليه الصلوة و
 السلام لا تصلوا خلف النائم ولا المحدث فضعيف وقد صح عنه عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة
 فاذا اراد ان يوتر فاني تقضي فاوترت روياه في الصحيحين هو يقضي لها كانت نائمة وما في سند
 البزار عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هيت ان اصلي اليك النيام و
 المحدثين مع ان البزار قال لا تعلمه الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات
 يخاف منه التغليظ والشغل وفي النائم اذا خاف ظهور شيء يضحك ويكره ان يصلي اليه وجه
 انسان وهو محمل ما روي البزار عن علي ابن ابي حمزة السلمي راي رجلا يصلي الي رجل فامر ان يعيد
 الصلوة ويكون الامر بالاعادة لانه لا زالت الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة و
 ليس للفساد ولو كان بينه ما ثالث ظهرة الى وجه المصلي لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو
 التشبيه بعبادة الصنم او يصلي اليه ولا يباس بان يصلي وبين يدي يراي قد مرهف معلق
 او سيف معلق وهذا نفى ما اتوه ان السيف لكونه آلة الحرب والباس يكره استقباله في
 مقام الابهتال وفي استقبال المصحف تشبه باهل الكتاب فيكره ووجه عدم الكراهة
 ان كراهية استقبال بعض الاشياء انما هي باعتبار التشبه بعبادتها والمصحف والسيف لم يعبد هما
 احد فيكون في استقبالهما تشبه واستقبال اهل الكتاب المصحف للقراءة منه لا للعبادة وعند
 ابي حنيفة رحمه الله استقباله لاجل القراءة ولذا قيد بكونه معلقا وكون السيف آلة الحرب مناسب
 بحال الابهتال الى الله لا لخال الحجارية مع النفس والشيطان وعن هذا معني المحرابا
 او على بساط فيه نصا ويرجم تصوير وهو مصدر صور وهو من ذكر المصدر واردة
 المفعول كذا كذا الخلق واردة المخلوق اي لا يباس ان يصلي على بساط فيه تصاوير والحال انه لم
 يسجد عليها اي على التصاوير والمراد ما كان منها الذي روي فان الخلافة انما هو فيها فطلق في
 الاصل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد وقيد في الجامع الصغير ان تكون في موضع
 السجود فان كانت في موضع القيام او القعود لا يكره لما فيه من الاهانة واما صورة غير
 ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها او اليها ولا كراهة في عملها ايضا لما لا
 عن ابن عباس انه قال للتصوير حين ظاه عن التصوير وذكر انه الوعيدان كان لا بد فحريك
 بتمثال غير ذي الروح ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير لذي الروح لا نفى فيه
 تعظيمها وتشبيهها بعبادتها ويكره ايضا ان تكون فوق راسه اي راس المصلي في السفرة

خلفه

وان تكون بين يديه اي قدامه قريبا منه وان تكون مجذبة اي في مقابلة ثم ان لم يكن قريبا تصاوير رسومه في جدار او غيره او صورة موصوغة او معلقة لان فيها تنظيمات تشبه عبادتها بخلاف ما اذا كانت وراء لان فيه اهانته ككوفها تحت رجله وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الراس واما اذا كانت مقطوعة الراس يعني برأه لم يكن له خلفه للشخص الصور راس صلا او كان له راس فحماه بحيط ينبغي عليه حتى طمست هيئته او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا تبين اي لا تظهر للناس اذا كان قائما وهي على الارض لا تبين تفاصيل اعضائها فلا تذكره حينئذ ان تكون بين يدي المصل او فوق راسه ايضا لانها لا تعبد فان تنفي التشبيه الذي هو سبب الكراهة فروع في الخلاصة او هي وجه الصورة فهو كقطع الراس بخلاف قطع يديها ورجليها ولو خط على عنقها بحيط لا ترفع الكراهة ثم المختار اذا كانت على سادة او بساط لا بأس له باستعمالها وان كان يكره اتخاذها لكن لا يسجد على الصلوات ولا يصنع على الارز والستر فمكره ويكره التصاوير على الثوب صلى فيه ولم يصل اما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس لانه مستور بثيابه وكذا لو كان على خاتمه وكوراي صوفي بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى وفي عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده اشكال لانها تمنع عز ستره الوضع وهو مكره وبغير الصلوة فكيف بها اللهم الا ان يراد ان يسكنها بل تكون متعلقة بيده ونحو ذلك وكذا في قوله وان كان يكره اتخاذها نظرنا في الناس وصحيح ابن حبان استاذن جبرائيل على النبي عليه السلام فقال ادخل فقال كيف ادخل في بيتك ستر فيه ويركض فابعد فاعلا فاقطع رؤسها او اقطعها وسا ئدا واجعلها بسطا ولم يذكر النساء فقطعها وسا ئدا والبخار في كتاب الظالم عن عائشة انها اتخذت على سبوة لها سترافيه تماثيل فحسبته النبي عليه السلام قالت فاتخذت منه فحين فكانت في البيت يجلس عليه ما زاد احد في مسنده ولقد ائتمرتكنا على احدنا وفيها صنو وفي الهداية لو كانت الصلوة على سادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تدس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانه تعظيم لها ولا بأس بالصلوة على التنافس بغير التاء وكسرها جمع طنفسه مثلثة الطاء والفاء وهو البساط ذو الخلل وكذا لا بأس بالصلوة على اللبود وسا ئر الفرش بضمين جمع فراش اسم لما يفرش عموما اذا كان الشيء المفروش دقيقا بحيث يجيد الساجد عليه حجم الارض والا فلا كما تقدم في بحث السجود ولكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى البتة الارض كالحصير والبوريا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك رحمه الله فان عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصنوا والقطن او الكتان فكان افضل لا بأس بان يكون مقام الامام اي موضع قيامه محل قدميه في السجدة اي خارج المحراب ويكون سجوده في نطاق اي في المحراب لان العبرة لموضع القدم كما في الصيد اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه

خارجة فهو صيد الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قد ساه في الحراب
وعلموا الكراهة بوجهين احدهما بالتشبيه باهل الكتاب في امتياز الامام عن
القوم بمكان مخصوص والآخرة بالتشبيه حاله على من يمينه ويساره فعلى هذا لو كان ينبغي
الطاق عمودان وراهما فرجتان بحيث يطعم اهل الجهتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره
مطلقا قال السرخسي هذا هو الاوجه يعني الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين العام
ولا يخفى ان امتياز الامام مقدر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه
وغاية ما هناك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه يبنى في الساجد المحاربين من
لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم تبين كراهة السنة لن يتقدم في محاذاة ذلك المكان
لان محاذي وسط الصف هو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكروه وغايته
في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب لما يخصون بالمكان المرتفع على ما قيل فلا يشبه
انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على ما
لا مكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقدم دليل
على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المسلمين
متفقين على هذا الحكم بدليل شرعية فكان تشبههم وهو مكروه نعم يرد ما طعن به بعضهم
على ابي حنيفة رحمه الله بان لم يجعل الحراب من المسجد واجاب في الحواشي بان المراد من المسجد هنا
مسجد الناس مصلاتهم والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ويكره ايضا ان
يقدم الامام من القوم في مكان على من مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه لان فيه
التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يخصون امامهم بالمكان المرتفع ولنا اذا كان بعض
القوم مع الامام لا يكره ^{والشبه بزوال التخصيص وان انفرد الامام عن القوم بالمكان}
الاسفل اختلف المشايخ فيه اى ^{فكرهته انفراده قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب}
لانهم لا يفعلونه وظاهر الرواية ^{اهة لان فيه اذراء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه}
بجلافة ما اذا كان بعضهم معه وذكر عن ^{نسب الامم الحلواني ان الصلوة على الفرق في الجامع}
من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة بان ^{امثلا للمسجد لباس يروه هكذا يحكى عن الفقهاء}
الايش في الطاق انه اذا ضاق المسجد عن القوم لا يكره انفرد الامام بالطاق وكذا ذكره في الكفاية عن
جامع الجنوتي ثم قد ارا ارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفرد عن القوم ذكر الطحاوي
انه قد ربيعة الرجل وكذا ذكره عن ابى يوسف رحمه وقيل مقدار ما يقع به الامتياز وقيل عقلا
ذراع اعتبارا بالساق قال في الكفاية فاقل من الجامع الصغير لقاضيها وعليه الاعتماد

والصلوة على الفرق
بجاه من غير ضرورة
مكروه

قال ابن الهمام والوجه الوجيه الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الوجيه وهو الاذني يتيقن
غير مقتدر على قد راع انتهي ولا يخفى ان هذا يختص بما اذا كان الامام اسفل الاجزاء اذا كان
اعلى ثم يقال ان بالارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التشبيه الوجيه للكرهية ازمنت
الهم يخصونه بمطلق ما يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الارتفاع لا يفسد وقوع
الامتياز كل الضبط فان من الناس لطويل والقصير فكان التقدير بالذراع هو الاولى لانه الذي
ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتدر ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد
في الصف فرجة يمكنه القيام فيها القوله عليه السلام اتوا الصف المتقدم ثم الذي يليه فما
كان من نقص فليكن في الصف المؤخر رواه ابو داود والنسائي وفيه الامر بتمام الصف الاول
فالاول وهو يفيد كراهية القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المتقدم وان لم يكن وحده فكرهية
قيامه وحده اولى للمخالفه مع عدم امتثال الامر اذا لم يجد في الصف فرجة فيقبل ان يجذب
واحدا من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي القنينة قيل يقوم وحده ويعذب وقيل يجذب واحدا من
الصف الى نفسه فيقف بجنبه والاصح ما رواه هشام عن محمد انه يخط الى الركوع فان جاء رجل لا يجذب
اليه رجلا قال صلى الله عليه وسلم يعني نفسه للقيام وحده اولى في ما ننا الغلبة الجهل على العوام
فاذا جره يفسد صلوته انتهى وكذا اي كما يكره للمقتدر ان يقف خلف الصف وحده بلا عذر
يكره للمنفرد وهو يعيم المفترض المتأمل ان يقوم في خلاف الصف في اثنا عشر بين المقتدرين فيصلي
صلوته التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود والمخالفه سبب الكراهية لكونها
سببا لتنافر القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امر بقسوة الصفوف على ما رواه مسلم
عن ابي مسعود الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسم منا كبنا في الصلوة وهو يقول
استوا ولا تخلفوا فيختلف قلوبكم ويكره الصلوة في طريق العامة لما رواه الترمذي وابن ماجه
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياتي ان يصلي في سبعة مواطن الزبلة والخبرة
والمقبرة وقاعة الطريق وفي الحمام وفي مواطن الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام ويكره
الصلوة ايضا في الصحراء من غير سترة اذا خاف المصلي الورود من ان يمر احد بين يديه ولا فيها
تسبب لوقوع المار في الاثر بخلاف ما اذا كان سترة على ما ياتي ان شاء الله تعالى وتكره الصلوة
ايضا في مواطن الابل له مباركها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصر ينصر يقال عطن
الابل عطونا اذا دويت ثم بركت وكذا تكره في الزبلة بفتح الميم مع فتح الباء وضمها وهي ملقى
الزبل اي السرقين وفي الخبر بفتح الميم مع فتح الزاء وضمها ايضا موضع الجزارة اي فعل الجزاء
اي القصاب في الغنسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال في الحمام وفي المقبرة لما مر

ف
لا يفسد

صلواته عليه وسلم

من الحديث والعلة كوطها مواضع النجاسة فالحق بها المغتسل قياسا لانه مسبب النجاسات
والاوساخ ويكره ايضا على سطح الكعبة للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم وترك الادب ذكره قاضينا
في الفتاوى قال اذا غسل موضع في الحمام ليس فيه مثال اي صورة وصلي فيه لا يباس به قال وكان
واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى مراده اسمعيل الزاهد ذكره البرزاي قال في الخلاصة بعد ذكر
كلام الفتاوى وفي نسخة الامام السرخسي الصلوة في الحمام منهي عنها والنتي لمعنيين أحدهما انه
مصلب لغسلات فعلى هذا لا يكره في سائرته والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تركه
الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع اول يغسل انتهى الاول ان لا يصلي فيه الا للضرورة
كخوف الغوث ونحوه لا طلاق الحديث وأما الصلوة في موضع جلوس الحماهي فقال قاضيان
لا يباس به لانه لا نجاسة فيه وكذا اي قال في الفتاوى لا يباس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها
موضع احد للصلوة وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالتشبه باهل الكتب وهو متفق فيما
كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير
حد روييد القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما
شيئا لان فيه اعراضا عما شرع فيه ايهام تفضيل غيره عليه اما اذا كان بعد ركاز حصر عابده
ذلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من
غيرها هذا ان انتقل قصد فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في القنينة وان
لم يتذكر فلا كراهة فيه ايضا لعدم القصد ويكره الامام ان يؤتم قوما وهم له كارهون بخصلتي
بسبب خصلته توجب الكراهة اولان فيهم من هو اولي منه بالامامة لقوله عليه الصلوة و
السلام ثلثة لا تجاوز صلواتهم اذ انهم العبد السابق حتى يرجع وامرأة بانت وزوجها عليها
يساخط وامام ام قوما وهم له كارهون ويجعل في الصلوة دبارا والدبار ان ما ياتيها بعد ان
تقوته وجل اعتبد محرة واما اذا كانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم
بغير سبب مجرد اتباع الهوى وهو فسق راجع اليهم لا اليه والحديث محمول على ما اذا كانت بسبب
مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله والبغض لله فالبغض لغيره هو خارج عن
مراده عليه الصلوة والسلام على ما لا يخفى ويكره ايضا الامام ان يشغل عليهم اي على القوم بالتطويل
الرائد عن حد السنة في القراءة وسائر الاذكار لما تقدم في مجتد القراءة ويكره ان يجعلهم
عن اكمال السنة في تسبيح الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم اكمال وهو ترك
السنة مكروه ويكره ان يلجئهم الى الفسخ عليه في القراءة يعني اذا ارجم
عليهم في القراءة ينبغي ان يركم ان كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى

وفي حديث آخر ثلثة لا
تقبل صلواتهم تقدم
قوما وهم له كارهون

لما هو ترك
السنة وترك

آية أخرى ان لم يكن قرءه ولا يجوز القوم الى ان يفتحوا عليه فان احوجهم الى ذلك بان وقف ساكتا ومكررا ولم يركع ولم ينتقل كره ذلك لانه الزمهم بزيادة في صلواتهم ويجب عليه ان يركع ما يسر عليه قراءته من القرآن دون ما هو عليه عالم يحكم حفظه لئلا يحتاج الى الفتح عليه ان عرض له شيء فيما هو ميسر عليه انتقل الى آية أخرى من تلك السجودات من سوا أخرى ويركع ان كان قد قرأ ما يكفي وهو قد ما يجزئ به الصلوة على قول قاضينا وصاحب الحيط ويكره وعند بعض المشائخ القدر المستوي كما قد مناه قال الشيخ كمال الدين بن الطمام انه هو الظاهر من حيث الدليل لا يرى الى ما ذكر انه عليه الصلوة والسلام قال لا يهاقته على مع انها كانت سجدات المؤمنين بعد الفاتحة انتهى ويكره للمصلي ان يمكث في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره وهو قول الحلواني كما تقدم بعد ما سلم في صلوة بعد هاسته كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء الا قد ما يقول اى لا قد قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام براهى بعدم المكث الا هذا القدر ورد الاثر عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حديث عائشة الصحيح وقوله انت السلام اى ذو السلام من كل نقص فهو مصدر وصفه بالصفة كالعدل ومنك السلام اى السلامة من كل شر حاصله منك لا من غيرك وتباركت اى تزهت وتقدست وتعاظمت واكثر خيرك والجلال العظمة وهو جامع بجميع الفضائل والاكرام الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع الفواضل ويكره تقديم العبد للامامة على الغالب لان الغالب عليه الجهل لا يشتغاله بالخدمة عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب ثم سكان البادية من العرب وليحق لهم سكاها من غيرهم كالتركمان والاكراد وغيرهم وتقديم الاعشى لانه لا يمكنه الا حترار من النجاسة وتحقيق القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم مع انه اعشى فخارج عن هذا لانه يوفق بركة النبي صلى الله عليه وسلم ويكره تقديم الفاسق لتساهله بالامور الدينية فلا يؤمن تقصيره في الاتيان بالشرائط وتقديم ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجهل ايضا اذ ليس له من يحمله على التخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب فان لا ذنب له في ابويه ولا تزموا ذنره وفي أخرى وان تقدم مواجازه يعني جاز الصلوة وراءهم مع الكراهة ولا تقسد وفي الفاسق خلافا لك رحمه فان عندنا لا تقصير امامته ولا اقتداء به وكذا عند احمد رحمه في رواية لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل لها ولنا ما رواه ابوداود عن ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب

عليكم مع كل امير يراكان او فاجرا وان عل الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم يراكان
او فاجرا وان عل الكبار وهو من حديث مكحول عن ابي هريرة رضي ورواه الدارقطني بلفظ صلوا
خلف كل برو فاجر وصلوا على كل برو فاجر وجهد وامع كل برو فاجر واعلم بان مكحول لم يسمع من
ابي هريرة ومن دون ثقات وحاصله انه من قبيل الرسل وهو مقبول عندنا وكذا عندك
رح وجهود الفقهاء وقد روى هذا المعنى من طرق متعددة عند الدارقطني والي نعيم
العقيلي كلها مضعفة من قبل الرواة وبذلك يرتقي الحسن عند المحققين ثم الفاسق يشمل البتة
لانه فاسق اعتقادا حيث خالف ما يجب اعتقاده بالبدليل القطعي بتاويل فاسد وبإتي تمام
هذا في المحقق انشاء الله تعالى اذ محمد بقوله يكره تقديم الاعرابي بالاعرابي لانه يكره تقديم
الجاهل دون العالم على ما قرناه ويكره التنفل قبل صلاة العيد مطلقا وكذا يكره بعدها اي
بعد صلاة العيد لكن في الجبابة فقط وهي الصحراء والراد بها قضاء المصلي العبد لصلوة العيد
والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبابة والجمعة ويتنفل في غير الجبابة اما في مسجد اي
مسجد محلة او في بيته لما تقدم من الدليل في بيان اوقات الكراهة ويكره ان يدخل خلف الصلوة
وقد اخذ غائظا او بول لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدلف الانبعاث
متفق عليه المراد في الكمال كافي نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان الاهتمام بالبول و
الغائط يشغله اي يشغل قلبه عن الصلوة ويندب شغوره يقطعها اي يقطع الصلوة ليوثها
على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف ان قطعها ان يخرج الوقت فلا يقطعها
لان التقويت حرام وهذه كراهة فلا يرد من الكراهة الى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وشي
ان قطعها لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قاله من الخلاصة رجل راي على نوبة
لجاسة اقل من قدر الداهم فالافضل ان يغسلها ويستقبل الصلوة وان كان مجال نفوته الجماعة
فان كان مجال مجده جماعة اخرى يقطع الصلوة ويغسل فاذا كان لا يجد او في آخر الوقت يمضي
على صلوة انتهى وقد يفرق بان الصلوة مع مدافعة الاخشاشين مكروه والصلوة مع مادون
الداهم مع الجاسة ترك المستحب والصواب في صورة المدافعة ان يقطع وان فاتت الجماعة لان
ترك السنة اولى من الاثيان بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت الجاسة
قد الداهم فان غسلها واجب الجماعة سنة وفعل الواجب اولى من فعل السنة فيقطع
الصلوة ولو فاتت الجماعة وان مضى عليها اي على الصلوة فيها اذا كان الاهتمام باسالة البول
والغائط يشغله اجزاء اي كفاه فعلها على تلك الحالة وقد اساء وكان اثما لادائه اياها مع الكراهة
التحرية وكذلك الحكم ان اخذ البول والغائط بعد الافتتاح اي افتتاح الصلوة ولم يكن به

في رجل راي على نوبة
لجاسة اقل من قدر
الداهم فالافضل ان
يغسلها ويستقبل
الصلوة

مدافعة فحدث بعد الافتتاح بالحكم انه يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع الاسادة ويكره ان يكون قبلة المسجد الى المخرج اى الخلاء او الى الحمام او الى قبر لان فيه ترك تعظيم المسجد وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حائل وان كان لا يكره وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لان الصلوة الى النجاسة لان جدار الحمام حائل بخلاف الموصلي بين يديه عذرة او غيرها من النجاسة بلا حائل حيث يكره لذلك و يكره المرويين يدى المصلي لما في الصحيحين من حديث ابي النصر عن بشير بن سعيدان زيد بن خالد ارسله الى ابي جهم يسئله ماذا سمع من النبي عليه الصلوة والسلام في المار بين يدى فقال ابو جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيالا من ان يروين يد يه قال ابو النصر لا ادري قال اربعين يوما او شهر او سنة ورواه البزار عن ابي النصر عن بشير بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن خالد فسأه وفيه لكان ان يقف اربعين خيالا وسكت عنه البزار وفيه ان المستول زيد خلافا في الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عيينة في ذلك الخلقية مالكا وليس يمتنع لاحتمال كون ابي جهم بعث بشيرا الى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعث الى جهم بعد ان اخبر بما عنده ليتشبه فيما عنده ومثل عنده ما يخالفه فاخير كل محفوظه شك احدهما وجرم الاخر واجتمع ذلك كله عند ابي النصر فحدث بها غير ان مالكا حفظ حديث ابي جهم وابن عيينة حفظ حديث زيد بن خالد وهذا اذا لم يكن عند اى عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السقرة اى العصاة المكونة امامه او الاسطوانة بضم الهنزة والطاء وهى العمود معربا وسنن وانحوا من شجرة او آدمى او دابة وغير ذلك فانه لا يكره المرويين يدى المصلي اذا كان من وراء الحائل ثم انما يكره المرويين يد يه عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله في الكافي لان من قدمه الى موضع سجوده هو موضع صلوة ومنهم من قد بثلثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم بأربعين ومنهم بمقدار الصفيين او ثلثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال أو صلى صلوة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه موضع سجوده لا يقيم بصره على المار لا يكره وما صح في الكافي مختار الشيخين ما صح في النهاية مختار فخر الاسلام ورجحه في النهاية بانه اذا صلى على الدكان وحاذى أعضاءه أعضاء المار يكره المرويين على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار اسفل وهو ليس موضع سجوده يعني ان لو كان على الارض لم يكن سجوده فيلزم الفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل الرو ضرورة ومع ذلك يشهد الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقصا لمختار شمس الائمة بخلاف مختار فخر الاسلام فانه يمتنع في كل الصور غير منقوض اقول لا يخفى ان ليس المراد اذاعة محاذاة

سنة

اعضاء المار جميع المصلي فاشترى لا ياتي الا اذا اتخذ مكان المرو ومكان الصلوة في العلو
والسفل بل بعض الاعضاء بعضها وهو يصيد ق على محاذة راس المارقدي المصلي وكونه
في مثل هذه الصورة يسمى ماريين يتي المصلي بعيدا ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء
اما ان يصلي في المسجد فلم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره المرو مطلقا وان كان كبيرا
فقليل كالصغيرة لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيها وراء موضع
سجوده وقيل يمر فيها وراء خمسين ذراعا وقيل قد رما بين الصلوة الاول وحائط القبلة
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومنشأ هذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يدي
المصلي فمن فهم ان ما بين يدي يخصص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه
يصدق مع اكثر من ذلك نفاه وعين ما وقع عنده والنتيجة تظهر ترجيح ما اختاره
في النهاية من مختار تحزب الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان
اشترى المرو بين يدي وكون ذلك البيت برقته اعتبر بقعة واحدة في حق
بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحسي من المرو من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى
وينبغي للمصلي بالصحراء ان يتخذ سترة لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه
شيئا فان لم يجد فليضع يده فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما رآه ابوداود
عن ابي هريرة رضي الله عنه ذكر المناوشة عن سفيان بن عيينة انه قال لم تجد شيئا فستر به هذا الحديث
ولم يبيح الا من هذا الوجه كان اسمعيل بن امية اذا احتج به يقول عندكم شيء تشدونه به وقد
اشار الشافعي رحمه الله الى ضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا ينال بمن مروا بذلك ومؤخرة الرجل
بضم الميم وكسر الحاء ومخففة خشبة عن يمينه في آخره فحاذي اس الركبة اذا قال في يتخذ
سترة كذا راع وغلظه اصبع وينبغي ان يقر بينهما المار والحاكم انه عليه السلام قال اذا صلى
احدكم فليصل الى سترة وليدن منها ورواه ابوداود ومن حديث ضبيعة بنت المقداد
بن الاسود عن ابيها قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الى عود ولا عمود ولا
شجرة الا جعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد له صمد وقد اعل بالوحد بن كمال وبجاءه
ضبيعة وبيان ابا علي السكون رواه في سننه عن ضبيعة بنت المقداد بن معاذ عن ابيها
عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم الى عمود او سارية او شيء فلا يجعله نصيب عينييه
ولا يجعله على حاجبه الايسر لكن هذا الحكم مما يجوزنا العمل فيه ومثل هذا لا نه من الفضائل نقلنا
يجزى الغرض اما الالتقاء والخط فاختلاف فيه لا يمكن الغرض فاختلاف في الهداية لعدم لانه لا فائدة فيه

اوفيه لا يقطع الشيطان عنه صلوة وينبغي ان يجعلها على

احد حاجبيه لما رواه ابوداود x

لعدم ظهوره للناس من جوده استدلاله حديث ابى داود المتقدم فان لم يكن معصا فلقد
خطا وقد تم فيه ركن قد يقال انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما مر آنفا ولذا قال ابن الهمام المستر
الوفى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذا المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كما لا ينشأ من قبيح
ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله قال
ابو داود وقال الخط بالطول وقالوا بالهضم مثل الحلال انتهى اما الوضع ففي الكفاية يضعه في موضع
ليكون على مثل الغر ويذكره المار اذا اراد ان يمر في موضع سجود او يبين بين السجدة بالاشارة
لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شيئا وادرا واما استطعم فانما هو شيطان وادرا وادرا
الصحيح من انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احدكم الى شيء يستبرئ من الناس فاداسه ميتا
بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان وروى ابن ماجه عن ام سلمة قالت
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلم وتمر بين يديه عبد الله بن عمر بن ابى سلمة فقال
بيده فوجع فمررت زينب بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فصنت فلما صلى عليه السلام قال
اغلقوا ابوابكم فان ابن اخطان بان محمد بن قيس في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم
وان امره لا يعرف البتة قيل هذا مبني على محمد هذا قال من امره لكن لم يوجد في كتابي ابن ماجه
يقول قاضي عمر بن عبد العزيز وفي الاحكام والتهذيب يخرج له مسلم واستشهد به البخاري
قال في الهدى يكره الجمع بينهما اي بين الاشارة والتسليم لان باحدهما كفاية وسنة الامام
سنة القوم الحديث الى جيفة المتفق عليه انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم بالطحا وروى
يدبر عنزة والرمة والحمار يرون من ورائها ففي هذا ان القوم لم تكن لهم ستره وفيه ان
مرور المرأة والحمار لا يقطع الصلوة وما روى ابو هريرة رضي الله عنه من انه عليه الصلوة والسلام قال
يقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب نفى من ذلك مؤخره الرجل متفق عليه انه عاتشة رضي الله
روى عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وانا معترضة بينه وبين
القبلة اعترض الجنازة متفق عليه ايضا وفي القنية قام في آخر الصلوة من المسجد بينه وبين
باب القبلة فحاصم خالته فالدخول ان يمر بين يديه ليصل الصلوة ولا يسقط حرمة نفسه
فاديا لغيره ان يبين يديه فهو يكره رفع البصر الى السماء لما في البخاري عن انس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم الى السماء في صلواتهم فاشد قوله في ذلك
حتى قال ليكن بينك عن ذلك او التحفظ ابصارهم وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما روى البخاري
المتفق عليه لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدلف الاخشاش وما في ابى داود ولا تؤخر الصلوة لطعام
ولا غيره محمول على تأخيرها عما بينهما من وقتها كذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ويكره رفع الرأس

في القنية قام في آخر الصلوة
من المسجد وبينه وبين
باب القبلة فحاصم خالته
فاديا لغيره ان يبين يديه
فهو يكره رفع البصر الى
السماء لما في البخاري عن
انس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بال
قوم يرفعون ابصارهم الى
السماء في صلواتهم فاشد
قوله في ذلك حتى قال ليكن
بينك عن ذلك او التحفظ
ابصارهم وتكره الصلوة
بحضرة الطعام لما روى
البخاري المتفق عليه لا
صلوة بحضرة طعام ولا هو
يدلف الاخشاش وما في ابى
داود ولا تؤخر الصلوة لطعام
ولا غيره محمول على تأخيرها
عما بينهما من وقتها كذا
قال الشيخ كمال الدين بن
الهمام ويكره رفع الرأس

قبل الامام في الصحيحين عن ابي هريرة عن علي بن الصلوٰة والسلام اما يحسن احدكم اذا رفع
 راسه قبل الامام ان يجعل الله راسه راس حمار ويجعل الله صورته صورة حمار ويكره ان يصلي
 وبين يديه تمويلا وكان ذلك موقدا لا نه تشبه بعبادة النار بخلاف الشمع السراج والقنديل
 لعدم التشبه وذكر في الفتاوى الحجة ان الاولى عدم مواجهتها بالسراج فكانه لما فيه من الجزئية
 ويكره ان يحرق اصابع يديه او يجلية عن القبلة في السجود لتلك السنة وكذا اكل ما فيه
 مخالفة السنة او الواجب في خزانة العقدة ومن المنتهى العداوة والهروكة للصلاة ومن المكره
 مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وتجوذة السهو قبل السلام وقالوا
 سأل القدمين في السجود ذكره ابن الهمام وتعلل رادهم بقصد ذلك لا نه فعل لا يندلج فائدة فيما لو
 وقع بغير قصد فلا وجب لكراهته بل يكره تكلف لاكتشافه اشتغال بما لا فائدة ولا تترك الصلاة
 مستند ودالوسط لان فيه تشمير للعبادة وقيل يكره لان صنيع اهل الكتاب الاول المختار وامان
 صلى وهو مشمر اليكم فذكر في القنية قيل لا يكره لان في كفا الثوب قيل لا قال صاحب القنية و
 هو الاحوط وتعلل مراده مقدار ما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والرفق فانه مكره على ما
 تتركه الصلاة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزرعة ولا واثلي بين الصلاة
 في الطريق وفي ارض الغير فان كانت مزرعة او الكافر في الطريق اولى والا ففى ولا يجيب في الصلاة
 احد ابويه اذا ناداه الا ان استغاب به لم فيقطعها كما يقطع الخوف سقوط اجنبى من سطح
 ونحوه او غرقه او حرقه او سرقته ما قيمته درهم له او لغيره كما مر **فصل في السنن** المراد بالسنن
 هنا ما يسن في الصلاة من قول او عمل ولا جملها من غير افعالها واخرها عن بيان المكرهات
 لان ترك المكره اهم من فعل السنن فقدم بيانها ليحذر وتقدم عليها على الفسادات ظاهرة
 اولها اى اول السنن الاذان وهو في الاصل مصدر اذن كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسما
 للتأذين وهو كثرة الاعلام عموما والاعلام بوقت الصلاة خصوصا والاصل فيه طرؤ الداء
 قطنى بسند في عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عيد الله بن زيد رجل
 من الانصار يعني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى ايت في النوم كان رجلا
 نزل من السماء عليه برد ان خضران نزل على جزم حائط من المدينة فاذا ن مشفى مشفى ثم طس
 قال ابو بكر بن عياش على نحو من اذنا اليوم قال علمها بلا فقال عمر رايته مثل الذئب و
 لكن سبقتني في عبد الرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولد لست يقيين من خلافة عمر فيكون سنة
 تسعة عشرة من الهجرة ومعاذ توفي سنة تسع عشر منها او ثمانى عشرة وهذا عند ناو عند
 الجمهور حجة بعد ثقة الرواة وعيد الله هذا هو عبد الله بن زيد بن عدي بن روى بن داود

يسند فيه محمد بن اسحاق عن عبد الله بن زيد قال لما امرني النبي صلى الله عليه وسلم بالناقص
يُعمل لي ضرب يره للناس لجمع الصلوة طاف بي وانا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا
عبد الله اتبع الناقوس قال ما تصنع به فقلت ندعوا به الى الصلوة قال افلا ادلك على
ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
فساقر بلا ترجيع ثم استاخر عني غير بعيد ثم قال ثم تقول اذا قمت الصلوة الله اكبر
الله اكبر فساق الاقامة وافرد ها وثني لفظ الاقامة قال فلما اصحبت ايت النبي صلى الله
عليه وسلم فذكر باقي الحديث فيه فسمع ذلك عمر وهو في بيته فجعل يحور داءه ويقول والله
بعثك بالحق لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم لله الحمد قال ابن خزيمة سمعت
محمد بن يحيى الذهبي يقول ليس اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اصح من هذا الى
قال وخبر ابن اسحاق هذا ثابت صحيح لان محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من ابيه ومحمد
ابن اسحاق سمعه من محمد بن ابراهيم التيمي وكبير هو مادس بن اسحق وقال الترمذي في حله
الكبير سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عند صحيح انتهى ثم الاذان سنة في قول
عامرة الفقهاء وكذلك الاقامة وقال بعض مشائخنا واجب لقول محمد بن لو اجتمع اهل بلد على تركه
قاتلناهم عليه اجيب يكون القتال لما يلزم من الاجتماع على تركه من استخفافهم
بالدين بخفض اعلامه لان الاذان من اعلام الدين لا ترك نفسه وقد يقال
عدم الترك مرة دليل الوجوب فلا يظهر كونه على الكفاية والام ياتهم
اهل بلد بتركه اذا قام به غيرهم ولم يقاتلوا وفي الدراية عن علي بن الجعد عن
ابي خنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله صلوا في الحضر الظهر والعصر بلا اذان
ولا اقامة اخطوا السنة واتموا وهذا وان كان لا يلزم وجوب الجواز كونه الا انهم
لتركهما معافيكون الواجب ان لا يتركهما معا لكونهما جملة على
انه لا يجاب الاذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات
الخمس داء وقضاء اذا صليت جماعة وللجمعة دون ما سواها ولا يؤذن للعبد
ولا للكسوف لما روى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد
غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن عائشة رضيها خسفت الشمس على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا ينادي بالصلوة جامعة والوتر وان كان واجبا لكن
اذان العشاء اعلام بدخول وقتها والسنن فل تبع الفرائض باعتبار التتميل فلا تخفى باذان

وإذا صليت فانتبهت جماعة يؤذن لها ويقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما كانت صلاة الظهر
غداة ليلة التكريس أمر بلالا بالاذان والاقامة حين قضوها بعد طلوع الشمس وانقضى وقت
العواث اذن للأولى واقيم وفيما بعد ما يقام لكل واحدة واحدة ويجوز الاذان للإجماع وقت كل
بالاول والاقامة لبيان الشروع وهو محتاج اليه عند كل واحدة والا فضل تكرارها في الجميع
لأنه صلى الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار يوم الاحزاب من اربع صلوة الظهر والعصر والعشاء
والعشاء قضاهن على الولاء وامر بلالا ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن هذا في حق الجماعة
كما قلنا واما المنفر فالا فضل له ان يأتي بها ليكون اداه على هيئة الجماعة فان كان
مسافرا يكره له تركها معا وان ترك الاذان واكتفى بالاقامة جاز ولا يكره تركها للمقيم والفرق
ان المقيم ان صلى بلا اذان ولا اقامة حقيقة فقد صلى بها حكايا لأن المؤذن نائب عن
اهل الجماعة فيهما فيكون اذانه واقامته كاذان الكل واذا تمهم واما السافر فقد صلى بدونها
حقيقة وحكايا لأن المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلوة ويستثنى من سببها
للجماعة جماعة العذوين للظهر يوم الجمعة في المصروف اداه بهما مكره روى ذلك عن علي
وكذا جماعة النساء وحدهن واما صفة الاذان فشهوة ولا ترجيع في عندنا خلافا للثلاثة
وهو ان يخفض صوته او لا بالشهادتين ثم يرجع فيمد بها صوته واستدلوا بما روى مسلم
عن ابي محمد ورة ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان الله اكبر الله اكبر
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول
الله ثم يعود فيقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين جي
على الصلوة الحديث والتكبير في اوله مرتان وتب استدل مالك ورواه ابو داود والنسائي
والتكبير في اوله اربع واسناده صحيح وكنائنا لا ترجيع في المشاهير منها حديث عبد الله
بن زيد بجميع طرقه ومنها ما في ابو داود عن ابن عمر قال لما كان الاذان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحدثني ابن محمد ورة يحتمل ان يكون العود
لا تلم يمد بها صوته الذي اداه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فمد بها صوته
قال الطحاوي وغيره ويشكل بما في ابى داود باسناد صحيح عن ابي محمد ورة قال قلت يا رسول
الله علمني سنة الاذان قال تقول الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله
الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله تحفص بها صوته
ثم رفع صوته في الاذان اثبات المعارضة بين روايتي ابي محمد ورة هذه وما رواه الطبراني

المقيم والمؤذن
لا يكره الاذان والمنفر
ولا اقامة
لانها يكون له تركها

محدث غير ان
بول قد قامت الصلوة
ما قامت الصلوة فاذا
ما قامت الصلوة فانا
جنا الى الصلوة

في الاوسط حد ثنا احمد بن عبد الرحمن بن الملك البغدادي ثنا ابو جعفر النعماني ثنا ابراهيم
 بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابي محمد ورة قال سمعت جده عبد الملك بن ابي محمد ورة
 يقول اترسمع اياه ابا محمد ورة يقول القى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرفا
 حرفا الله اكبر الله اكبر الخ ولم يذكر ترجيعا فمساقتا وسيلما قد مناه من المشاهير عن
 المعارضة في ترجيع عدم الترجيع ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
 لما رواه ابن ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتي النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلوة
 الفجر فقيل هو نائم فقال الصلوة خير من النوم مرتين فاقرت في اذان الفجر وروى الطبراني
 في الكبير ثنا محمد بن علي الصانع المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يونس
 بن يزيد عن الزهري عن حفص بن عمر عن بلال انه اتي النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح
 فوجد نائما فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال
 اجعلها في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة ومالك واحمد فاما عندهم فراء
 اللفظ الاقامة عند الشافعي وم احمد استدلوا بها في البخاري امر بلال ليشفع الاذان يوتو
 الاقامة الا الاقامة وفي رواية متفق عليها لم يذكر الاستثناء وبه اخذ مالك ولنا ما دونه
 ابو داود عن ابي ليلى عن معاذ قال صليت الصلوة ثلثة احوال ساق نصري يعني ابن المهاجر
 الحديث بطوله الى ان قال فجاء عبد الله بن زيد رجل من الانصار فذكر الرؤيا الى ان قال
 فاستقبل القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الى آخر الاذان قال ثم اهل هنية ثم قام فقال مثلها
 الا انه قال ناد بعد ما قال حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة وهو
 جهر عندنا على ما تقدم وروى ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بسند قال في الامام
 فجاله رجال الصحيحين قال حد ثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد
 الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام كاذرا رجلا
 قام وعليه بردان احضران فقام على جانب فاذا من مشى مشى وقام مشى مشى ولا بن ما حذر
 قال ابا محمد ورة علمني الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع
 والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الخ وفيه تشيئة التشهدين والهيعة التي قد كانت
 الصلوة والترمذي علمني الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يخفى ان
 استدل لنا به نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع الاحتمال في الكيفية بخلاف
 امران يوتو الاقامة فانه بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة اسم لمجموع الذكروا فكان قيل
 امران يجعل الاقامة التي هي مجموع الذكورة لمرتين وهو محتمل لان يكون باعتبار الفاظها

ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحمد ثانياً لا يكره في أحد من
 الروايتين ووجه الفرق على أحد طهما ان الملاذان شبهاً بالصلوة من حيث
 تعلق اجزائهما بالوقت فشرط الطهارة عن اغلظ الحديثين دون اخفهما عملاً
 بالشبهين وفي الجامع الصغير اذان على غير وضوء واقام لا يعيد والتجديح احب اليه ان يعيد
 وان لم يعيد اجزاه اما الاول فلخفة الحديث واما الثاني فلما غلط وقال في الهداية في الاعادة
 بسبب الجنابة روايتان والآشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كما في
 يوم الجمعة دون تكرارها وقوله ان لم يعيد اجزاه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان
 والاقامة وتكره الاقامة بلا وضوء وللزوم الفصل بينها وبين الصلوة وفي رواية لا تكرر ولا اول شهر
 كذا لو اذنت المرأة يستحب اعادة السكون والمجنون والصبي غير العاقل اذا نوا يجب ان يعاد
 لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على خبرهم وفي الخلاصة خمس خصال لو وجد في الاذان
 والاقامة يعني احدهما يجب الاستئذان فاذا غشا عليه او مات او سبقه الحديث فذهب وتوضاً
 او حصر ولم يلقنه احداً ومرض فانه يجب استقبال الاذان والاقامة اما هو او غيره ولو قدم
 في اذان واقامة شيئاً على محله يعود الى الترتيب لا يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين
 نفس الاذان فانه سنة وبين اعادة واستقبال بعد الشروع فقال الشيخ كالدين بن الحمام
 وقد يقال فيه اذا شرع ثم قطع تبادر الى ظن السامعين انه قطع للخطأ فينتظرون الاذان حتى قد
 تقويت بذلك الصلوة فوجب ان لا ما يقضي الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلاً حيث لا
 ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه او ينصبون مراقباً انتهى وهذا لا يتأتى في السكرا ونحوه
 بل الظاهر ان يقال لوجوب تحقق السنة لنفس الفعل فلا فرق وفي الخلاصة واذن العبد
 الاعمي والاعمى ولدان لا كراهة فيه غيرهم اولى ويكره التحنن عند الاذان والاقامة لانه بدعة كذا
 اطلقوا ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن بعد التحصيل الصوت وتحسينه ولا يمشي في الاذان والاقامة
 مخالفة للتوارث فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس ان كان هو الامام
 وقيل مطلق ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكون ويحد في الاقامة بان يتابع
 بين كلماتها لانه المتوارث ويكره مخالفة ذلك حتى لوطن الاقامة اذا ترسل فيها ثم علم فانه
 يستقبل الاقامة من اوطأ قال قاضيخان في الاحكام لا السنة في الاقامة الحديث فاذا ترسل فقد
 ترك السنة وصار كانه اذن مرتين وانه لا بأس به انتهى ويتبع للمؤذن ان ينتظر الناس وان
 علم بضعيف مستجمل اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايداء لغيره ويكره ان يؤذن
 في مسجدين لانه يكون في احدهما داعياً الى ما يفعل واستحسن المتأخرون التشويب وهو

لو اذنت المرأة
 اعادة السكون
 المجنون والصبي غير
 العاقل اذا نوا
 يجب ان يعاد

في خلاصة مختصر
 لو وجد في الاذان
 والاقامة يعني احدهما
 يجب الاستئذان

في انتظار رئيس المحلة
 لوطن الاقامة اذا
 ترسل فيها ثم علم
 فانه يستقبل الاقامة

في نهج المؤذن ان
 ينتظر الناس ان يعلم
 بضعيف مستجمل
 اقام له
 يؤذن في مسجدين

الاعلام
 لا الاعلام
 والتشويب هو
 واستحسن المتأخرون

العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب تقادق كل قوم لظهور التواني في الامور الدينية وقال
 ابو يوسف رحمه لا اري باسا ان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة
 الله وبركاته جي على الصلوة جي على الفلام واستبعد محمد رحمه الله لاستواء الناس في الجماعة لكن
 ابو ثور خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفوق الجماعة وعلى هذا القاضي و
 المفتي ويتبعني ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلاتها في غير المغرب قال في الزاهد مقدار ركعتين
 واربع في كل ركعة مقدار شتي عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فاتها اما ركعتان كما في الفجر والعصر
 والعشاء ان اختارهما او اربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارها واما في المغرب
 فعند ايجيفة بسكتة قدر ثلث آيات قصار و آية طويلة وقيل قد رما بخطوط ثلث خطوط
 وقال ايجيفة خفيفة والاصل ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوات المارة والزمنا
 عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا اذنت فترسل واذا اقمتم فاحذر
 واجعل بين اذانك واقامتك قد ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والعصر اذا دخل
 لقصنا حاجته وهوان كان ضعيفا لكن يجوز العمل به في مثل هذا الحكم قالوا قوله قد ما يفرغ
 الاكل من اكله في غير المغرب من شربه في المغرب ذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة او
 ما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب لكراهة التطوع قبلها ثم قال ايجيفة
 تحقق الفصل لانها شرعت له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكتة المذكورة لانها قد توجد
 بين كلمات الاذان وابو حنيفة يقول قد رما بتجمل المغرب الفصل بالسكتة اقرب الى التجمل
 المكان هنا مختلف لا ينتقل عن مكان الاذان في الغالب لانها انما يكون في المئذنة او خارج
 المسجد والاقامة في داخله وكذا النغمة فيها مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويوتر الاقامة
 صوتا بخلاف الخطبتين لانها في المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفي الخلاصة
 ولو فعل كما قال لا يكره عندهما فعلم ان الخلاف في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني
 ابا يوسف رحمه رايته با حنيفة رحمه يؤذن ويقيم ولا يجلس انتهى واقاد هذا ان الاولى ان يتولى
 العلماء الاذان لانهم باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غيرهم على ما مر في الخلاصة
 عن واقعات الاوزجندى المؤذن اذ لم يكن عالما بالاقامة لا يستحق ثواب المؤذنين
 انتهى ولا يجوز الاذان للصلوة قبل دخول وقتها لا ترغور وجوزه ابو يوسف رحمه والثلاثة في
 الفجر الحديث المتفق عليه ان بلا لا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يتأذى ابن ام مكتوم وللعلماء
 ابوداود عن شد دمولى عياض بن عامر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم
 لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر هكذا ومد يد عرضا وسكت عليه ابوداود واعلم البيهقي

فصل في المغرب
 الاذان والصلوة عند
 ابي حنيفة بسكتة قدر
 ثلث آيات

فصل في صلاة
 الاذان والاقامة
 في كل صلاة
 يستحق ثواب المؤذنين

بان شداد لم يدرك بلا لا وا بن القطان بان مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن يرقان
 عنه وروى البيهقي انه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطعم الفجر قال في الاما
 رجال واسناد ثقات وروى عبد العزيز بن ابي داود عن قافع عن ابن عمر ان بلا لا اذن قبل
 الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت و
 انا وسان فظننت ان الفجر قد طلع وامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يناد على نفسه لا
 ان العيد قد نام وروى ابن عمر عن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليلى قالوا
 لا اتق الله واعدا ذاك وهذا يقتضي ان العادة الفاحشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت فثبت
 ان اذانه قبل الفجر قد وقع وان عليه السلام غضب عليه وامره بالنداء على نفسه ونهاه عن
 مثله فيجب حمل ما رواه اما على انه من جملة النداء عليه يعني لا تعتمد واعلى اذانه فانه يخطئ
 فيؤذن بليلى مخربا على الاحتراز عن مثله واما على ان المراد بالنداء التحشير بناء على انه هذا
 انما كان في رمضان كما قاله في الامام فلذا قال كلوا واشربوا على التذكير ليوظ النائم ويبرمج
 النائم ولو كان يلفظ الاذان لاكتفاء الغرض وحيث صار معهم عندهم على انه دليل لنا في عادة
 الاذان الواقع قبل الوقت لا لهم في الاكتفاء به وهو محل النزاع هذا والاسامع للاذان يجيب
 فيقول مثل ما يقول الا في الحيعلتين فيقول وعند الصلوة خير من النوم يقول صدق وبرر
 ما الاجابة فظاهر الخلاصة وفتاوى قاضيهان التحفة وجوبها وقال الحلواني الاجابة بالقدم
 فلو اجاب بلسانه ولم يمش لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ليس عليه ان يجيب باللسان حاصله
 نفي وجوب الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانها مستحبة حتى ان قال نال الثواب والا فلا
 اثر ولا كراهة وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع استدلالا باختلاف اصحابنا في
 كراهة عند الاذان خطبة الجمعة ان ابا حنيفة انما كرهه لا انه يلحق هذه الحالة بمحالة الخطبة
 وكان هذا اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة كذا ذكره شمس الامم السرخسي فيما قرأ عليه
 انتهى لكن ظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الوجوب
 اذا نظر قرينة تصرف عنه بل بما يظهر استنكا تركه لا انه يشبه عدم الالتفات اليه والتشاغل
 عنه كذا قال ابن الهمام لكن آخر الحديث وهو قوله عليه السلام صلوا فان من صلى على
 صلوة صلى الله عليه بها عشرة ثم سألوا الله لي الوسيلة فاما منزلة في الجنة لا ينبغي الا
 لعباد من عباد الله وادجوان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة متفق
 عليه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص يصح ان يكون صار فاعن الوجوب لان مثله
 من الترغيب لا يستعمل في المستحب غالبا وقول صاحب التحفة لا ينبغي ان يتكلم ولا يشغل بشئ

حال الاذان لا يفيد حرمة التكلم والاستغفار وفي النهي اية تجب عليهم الاجابة لقوله عليه السلام
 والسلام اربع من الجفاء ومن جملة ما ومن سمع الاذان والاقامة ولم يجيب قال ابن الهمام وهو
 غير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز ان يراد به الاجابة بالاثنيان والالكان جواب الاقامة
 واجبا ولم يعلم في غيرهم الا انه مستحب والله اعلم واذا سمع الاذان غير مرة ينبغي ان يجيب الاول
 سواء كان مؤذن مسجدا او غيره لا نحرث سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت
 فاذا تحقق في حقه فالسبب ياتي بالسبب ثم لا يتكرر عليه فان سمعهم معا اجاب معتبرا
 جواب مؤذن مسجدا حتى لو سبق مؤذن بعد ذلك وسبق تقيد به دون غيره ولو لم
 يعتبر بهذا الاعتبار جاز لكن فيه خلافا لاولي وفي الحيون قاري سمع النداء فالأفضل
 ان يسكت ويستمع وقال الرستغني يمضي على قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته
 فكذلك لم يكن اذان مسجدا واما الحوقلة عند الحيلة فهو وان خالف ظاهر قوله
 عليه الصلاة والسلام فقولوا مثل يقول لكن ورد فيه حد يث سفره واه مسلم عن ابن
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال شهدنا لا اله الا الله
 قال شهدنا لا اله الا الله ثم قال شهدنا محمد رسول الله قال شهدنا محمد رسول الله ثم قال شهدنا لا اله الا الله
 قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فخلوا اذلك العام على ما سوهاتين الكلمتين قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهو اى هذا الحمل غير جار على قاعدة لان عندنا التخصيص الاول ما لم يكن
 متصلا لا يخص بل يعارض فيجوز فيه حكم المعارضة او يقدم العام والحق الاول وانما
 قدم العام في موضع الاقتضاء حكم المعارضة ذلك في خصوص تلك المراضع وعلى قول
 من لم يشترط ذلك انما يلزم التخصيص اذ لم يكن الجمع بان تحقق معارضا للعام في بعض الافراد
 بان يوجب نفى الحكم المعلق بالعام عنها فيخرجها عنه وهذا لم يلزم من وعد عليه السلام لما جاب
 كانه قال عند الحيلة الحوقلة ثم هلل في آخر من قلبه بدخول الجنة نفى ان يجعل للمجيب مطلقا
 ليكون مجيبا على الوجه المسنون وتقليل الحديث المذكور بان اعادة الدعاء الداعي يشبه
 الاستهزاء كما يفهم في المشاهد بخلاف ما هو ذكر شياب عليه قائله لا يتم ادلاها من صحة
 اعتبار المجيب بها ادعيا نفسه مخاطبا بها حشا وحضا على الاجابة بالفعل كيف كان وقد صرح
 بذلك فيما رواه ابو بعل بن الحارث بن موسى ثنا الوليد بن مسلم عن عاتق بن سليم بن عامر عن
 ابي امامة عن عليه السلام اذا نادى المنادى للصلاة فتحت ابواب السماء واستجيب الداء
 فمن نزل يراد به وشدة فليجيب المنادى اذ اكبر كبر واذا شهد تشهد واذا قال حي على الصلاة

واذا نادى المنادى
 للصلاة فليجيب
 المنادى

قال حي على الصلوة واذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة السخية اجابته لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها وامتنا عليها وابغنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء وامواتا ثم يسأل الله عز وجل حاجته وروى الطبراني في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق الهيم بن خارجة فذكر كوشل حديث ابي يعلى وقال صحيح الاسناد ولكن نظريه بضعف ابي عامر غفيرة وقد يقال هو حسن ولو ضعف لمقام يكفي فيه مثله فهذا يفيد ان عموم الاول معتبر قال وقد اينا من مشايخ السلوك من كانت يجمع بينهما فيدعو بنفسه ثم يتبرع من الحلول والقوة ليعمل بالحدتين وفي حديث عمر بن ابي امامة التنصيص على ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة من جملة من ثم الا حديث الواردة في فضل الاباحه والدعاء غفيرة الا ان منها ما تقدم من حديث عبد الله بن عمر وحديث ابن عمر وحديث ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعث مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره والبيهقي زاد في آخره انك لا تخلف الميعاد وحديث سعد بن ابي وقاص عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله رضيت بالله ربا ومجدا رسولا وبالا سلام ديننا غفر له ذنبه رواه مسلم والترمذي عن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله قل كما يقولون فاذا انتهيت نسل تقطر رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه في صحيحه وروى الطبراني في الاوسط والامام احمد عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين ينادي المنادي اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة النافعة صل على محمد وارض عنى فانا لا نخط بعد استجابة الله له فيقول في الكبير من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صل على محمد بلغه دجوة الوسيلة عندك واجعلنا شفا يوم القيمة وجعل لنا شفا في غير ذلك من الاحاديث وفي خصوص اذان المغرب واداءه والترمذي عن ابي سلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول عند اذان المغرب اللهم هذا القبال ليلك ادبار فارك واصوات دعائك فاغفر لي ويسخى ايضا اجابة الاقامة كما اشير فيما تقدم وروى ابو داود عن رجل عن شهر بن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في سائر الاقامة كنحو حديث عمر في الاذان ثم فضل الاذان مشهور قال عليه السلام لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه السلام ثلثة

في احاديث الواردة في فضل الاجابة والدعاء بعد الاذان

بيان ما جاء بعد من طلب الشفاعة وغيره

بيان ما جاء بعد اذان المغرب خاصة

فضل الاذان

مدلى على كتمان السك يوم القيمة عبد دى حق الله وحق مولاه ورجل ام قوموا بهم به راضون
 رجل ينادى بالصلوة الخمس كل يوم وليلة رواه الترمذي وروى الامام احمد عن علي بن السلام
 ويعلم الناس ما في المثل ولتضاربوا عليه السنيون وله باسناد صحيح يغفر المؤذن منتهى
 ذاته ويستغفر له كل طيب يابس ورواه البزار الا انه قال ويجيبه كل طيب ويابس
 يا بوداود وابن خزيمة في صحيحه عندهما يشهد له والنسائي وزاد وله مثل اجر
 من صلى للطبراني في الاوسط بيد الرحمن فوق راس المؤذن وان يغفر له مثل صوت
 ين بلع وكره ان المؤذنين والمليين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن الملبى وتسلم
 المؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة والآحاد يث في ذلك كثير ولكن ذلك الثواب
 ذالم ياخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على
 الاذان والاقامة اجرا وان لم يشاء رطهم على شئ لكنهم اذا عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
 شئ كان حسنا يطيب له ولا يكون اجرا انتهى ثم الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا
 للشافعي رح على ما صححه النووي وغيره من مذهبهم لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليها
 وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون بعده وقول عمر لولا الخليفة لاذنت لا يستلزم تفضيله
 عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها فيفيد ان افضل كون الامام هو المؤذن وهذا
 مذهبنا وعليه كان ابو حنيفة كما تقدم وتكون الائمة ضمنا وعلى ما رواه ابوداود والترمذي عن
 ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة ضمنا والمؤذنون امناء فارشد
 الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يفيد ايضا تفضيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى
 العزامة بل بمعنى انهم متكفلون صحة صلوة القوم واداءها على وجه الكمال بمراعات
 جميع لوازمها وهو امر مشق وافضل الاعمال اجزها اى اشقها بخلاف المؤذنين فانهم
 امناء بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار بالمواقيت فليس عليهم الا مراعاة الصدق
 ولا مشقة فيه ولذا دعا عليه السلام للامة بالارشاد والتوفيق لصعوبة ما لزمهم
 بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للمغفرة التي دعاها للمؤذنين فلا يتوهم
 تفضيلهم بتخصيصهم بالداء والله سبحانه اعلم وثاني السان رفع اليدين عند تكبيرة
 الاقتباس مع التكبير كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابه عند التكبير
 بذلك تكلف ضم ولا تفريح كما تقدم ورابعها جهر الامام بالتكبير مطلقا وكذا سائر اذكار الانتقال
 كالتميم والسلام للتوالت في ذلك كله من لدن عليه السلام حتى الآن وخامسها التثاء
 اى قراءة سبحانك اللهم الخ وسادسها التعوذ وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها

الامامة افضل من
 الاذان عندنا
 خلافا للشافعي

افضل كون الامام هو
 المؤذن

وثامنها التامين وتاسعها اخفاء يمين اي بالادب المذكورة من التناء وما بعد اما ما كان
المصل او مقتديا او منفردا من الدليل وعاشرها وضع اليامين من اليدين على الشمال
منهما وحادي عشر كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة لما تقرر
ثم وثاني عشرها التكبيرات التي يؤتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والنهوض
من السجود والقعود الى القيام وكذا التسميع ونحوه فهي مشتملة على ست سنن كما
ترعى وقد رددنا دليل على ذلك وثالث عشرها تسبيح الركوع ورابع عشرها تسبيحات السجود
وخمس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مفرجا اصابعه و
هي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل
اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والتورك فيها للمرأة على ما تقدم
بيانه وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة
وتاسع عشرها الدعاء في اخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة كما رواها
العشرين منها الاشارة بالمسححة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة
الصلوة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند
قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اولها اشارة عندها
لكونها من غلبة مقارنتها كالشيء الواحد وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين من
القرآن ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب قيل مستحب وقد بيناه
في القراءة وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب
لما روي قيل السلام عن يمينه ويساره سنة وقد تقدم ان الاصح ان كليهما واجب قيل بعض
هذه الافعال التي ذكرناها سنة انما هو ادب والاصح ان جميعها سنن لما تقدم من ادلتها الامامية
هناك انه واجب ما ذكرناه يعني في صفة الصلوة مما سؤ ذلك المذكور هنا من السنن فهو ادب
ومراد ما لم ينص انه فرض او واجب يعني كل شيء لم يذكر انه فرض او واجب قد ذكرنا في صفة الصلوة مما سؤ
ما عينا هذا انه سنة فهو ادب كما خرج اليدين من الكمين وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع
السجود الى آخره ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر فانه من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في
السجود وهو سنة وكذلك ابداء الضيعين ومحاذاة البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة
فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والادب في اول
الكتاب والله الموفق للصواب **فصل** في النوافل هي جميع نافلتها وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع
العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فهي العبادة الزائدة على ما هو لازم في السنن المؤكدة والمستحبة والنظرة

غير الوقتية وإنما ذكر المصريح ما هو موقت منها مؤكدا ومستحبا والمراد ما له وقت معين تفوت سنة بغيره
ولم يستوعبها فإنه لم يذكر صلوة الكسوف وهي من السنن الموقفة اعلم أن السنة قبل الفجر صلو
الفجر ركعتان وأبتدأ بها لأنها أقوى السنن المؤكدة حتى روى الحسن عن أبي خنيفة روى لوصلاها
قاعدا من غير عدد لا يجوز وكذا ركيا والدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن
النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر وروى مسلم عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فيما
صلوها ولو طردتكم الخيل رواه أبو داود ثم اختلف في الأقوى بعد ها قال الحلواني ركعتا المغرب
لأنه عليه السلام لم يدعهما سفر ولا حضرا ثم التي بعد الظهر لأنها متفق عليها ثم التي بعد الصلوة
ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر الحسن واختلاف في أقواها بعد ركعتي
الفجر قيل التي قبل الظهر والتي بعد ها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر أكد
وهو الأصح انتهى قال ابن الهمام لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى بعد سنة الفجر وأربع قبل
الظهر وركعتان بعد ها لما روى عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً
وبعد ها ركعتين رواه الترمذي وقال حديث حسن وعنه عائشة رضي الله عنها قالت كان عليه الصلاة
والسلام لا يدع أربعاً قبل الظهر رواه البخاري وعن أبي أيوب بن صاري كان عليه السلام يصلي
بعد الزوال أربع ركعات وقلت ما هذه الصلوة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة
تفتح فيها أبواب السماء فأحب أن يصعد لي فيها عمل صلح فقلت في كل من قراءة قال
نعم فقلت بتسليمة واحدة أم بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه أبو داود والترمذي
وفي طريقة أبو عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم الضبي الكوفي قال ابن عبد يكتب حديثه
روى عنه الثوري وشعبة وهشيم ووكيع وجريون بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن
الحسين في موطأه ثنا بكر بن عامر الجلي عن إبراهيم والشعبي عن أيوب بن أنصاري أنه عليه
الصلوة والسلام كان يصلي أربعاً إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب عن ذلك فقال
أن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير فقلت في
كل من قراءة قال نعم قلت تفصل بينهن بسلام قال لا ويستحب كثير من أصحابنا الأربع بعد
الظهر لم يسمعوا سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على أربع
ركعات قبل الظهر وأربع بعد ها حرمه الله على النار رواه الخمسة وقال حسن صحيح غريب و
أربع قبل العصر وفي مختصر القندوري وأربعة ركعتين لا اختلاف إلا في ذلك فعن علي رضي
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم

سنة الظهر

سنة العصر

على الملكة المقرين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن
 ومعنى قوله بالتسليم أي بالتشهد ولذا قيد بقوله على الملكة الخ ولو اريد بالتسليم المعنوي لا
 وعن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر ركعتين رواه داود
 وركعتان بعد المغرب لما رواه ابن عمر رضي قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
 بعد المغرب في بيته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله شقيق قال سألت
 عائشة رضي عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر ربعا
 ثم يخرج فيصلي بالناس الظهر ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس العصر ويصلي بالناس
 المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلي ركعتين الحمد وفي
 آخره وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس صلوة الفجر رواه أبو مسلم وأبو داود
 أحمد وعن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة
 سئل المكتوبة يفتي له بيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري وزاد الترمذي رابعا قبل الظهر
 وركعتين بعد ها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وأصحابنا اعتدوا
 على ما في هذين الحديثين فجعلوه مؤكدا دون غيره وعن ابن عباس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال من
 صلى اربعا بعد المغرب قبل ان يتكلم احدا رفعت له في عليين وكان من ادرك ليلة القدر في المسجد
 الاقصى هو خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه ابو نعيم الحافظ ذكره في الامام في المبسوط وان
 تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو افضل لحديث ابن عمر انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب
 بست ركعات كتب من الاوابين وتلا انه كان للاوابين غفورا وورد ازيد من ذلك على ما سألته
 انشاء الله تعالى اربع قبل العشاء واربع بعد ها وان شاء ركعتين اي وان شاء صلى ركعتين
 اما الركعتان فلما روي في حديث عائشة وام حبيبة واما الاربع فلما روي عن البراء بن عازب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العشاء اربعا كما بناه تجد من ليلة ومن صلاها
 بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي
 من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب الموقوف في هذا كالمرفوع لانه من قيل تقديري
 الاثنية وهو لا يدرك الاسماء وفي أبي داود عن شريح بن هاني قال سئلت عائشة عن صلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صلت عشاء قط قد دخل في بيتي الا صلى فيه اربع ركعات
 اوست ركعتا واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام بهذا الحديث على انه ينبغي ان يكون الاربع
 بعد العشاء مؤكدا لما يفيد من مواظبة عليه الصلوة والسلام عليها واما الاربع قبلها فلم يذكر
 في خصوصها حديث لكن يستدل بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن الفضل انه عليه

حديث حسن

الصلوة والسلام نال بين كل اذانين صلوة بين كل اذانين صلوة ثم قال في الثالثة لئن شاء فخذنا
 مع عدم المانع من التنقل قبلها يفيد الاستحباب لكن كونها اربعاً يشي على قول ابي حنيفة رحمه الله
 الافضل عنده فيحمل عليها لفظ الصلوة تحالاً للطلق على الكامل ذاتاً ووصفاً وانما قلنا مع عدم المانع من
 التنقل قبلها لانه يعم مذهبنا في التنقل قبل المغرب مع انه مكره عندنا وعند مالك وكثير من السلف
 خلافاً للشافعي وطائفة حيث استحبه هذه الحديث وما روى البخاري انه عليه السلام قال صلوا
 قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لئن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة ولا يروى داود صلوا
 قبل المغرب ركعتين زاد بن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ولحديث
 ان في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتقدمون
 السواري فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت
 من كثرة من يصليها والجواب للمعارض بمبار وابوداود وعن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل
 المغرب فقال ما رايت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما او يخص في الركعتين بعد
 العصر سكت عليه ابوداود والمنذري بعده في مختصره وهو تصحيح منهما ولا يرجح ما في الصحيحين او احدهما
 بما قيل صحاح الحديث ما اتفقا عليه ثم انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل به على شرطهما
 ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم فان ذلك تحكم لا يجوز التقليد فيه لان الاصحية انما هي
 لا شتمال وانما هي على الشروط التي اعتبارها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث
 لغيرها فلا يكون الحكم باصحية الشروط ما فيها من معين التحكم ثم حكمها او احدهما ان الراوي
 المعين مستكمل تلك ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز ان يكون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم في
 كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فذكر الامر في الرواية على
 اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى من اعتبر بشرطاً والغاه الاخر يكون ما رواه الاخر مما ليس فيه
 ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضته المشتغل على ذلك الشرط وكذا في من ضعف داوداً وثقة الاخر نعم
 تشكك نفس غية المجتهد ومن لم يجتهد امر الراوي نفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار
 الشرط وعدمه والذى اختبر الراوي فلا يرجع الا الى رأى نفسه وحيث صح حديث ابن عمر عارض
 ما صح في الصحيحين ثم يرجع بان عمل اكابر الصحابة كان على وفقه كابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 هي ابراهيم عنهما فيمارواه البخاري عن حماد بن ابي سليمان عن ابنه في عنهما وقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها بل لو كان حسناً كما ادعاه بعضهم ترجح على الله
 الصحيح بهذا فان الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند ظناً ما في الواقع فيجوز غلط
 الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والضعيف

يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السند ان
الضعيف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلنا
من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلنا وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم
مالك بن النخعي وما زاده ابن حبان من انه صلى الله عليه وسلم صلاها لا يعارض ما رسله
التخعي من انه صلى الله عليه وسلم لم يصلها الجواز كون ما صلاه قضاء عن شيء فانهم
الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سالت رسول الله صلى
الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب
قلن لا غير ام سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة
قال نسيت الركعتين قبل العصر فصلية ما الا ان في سوالها له صلى
الله عليه وسلم وسوال الصحابة نساءه عليه الصلوة والسلام كما
يفيد قول جابر سالت ما يفيد انها غير معهودتين من سنة وكذا
سوالهم لابن عمر الذي يظهر ان الباعث على السؤل ظهور الرواية بتمام عدم
معهوديتهما في ذلك الصدد فاجاب نساءه التي يعلن من علمه لا يعلم غيرهن بالنفي عليه اجاب
ابن عمر بنفسه عن الصحابة ايضا والنفي يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليل على ما تقر
في الاصول وهذا النفي كذا بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر
ولا على احد من يواظب الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها في بعض الاحيان من
غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد تقدم في اوقات الكراهة و
انما اعدته هنا مستوفي لزيادة الفوائد وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذلك مستقيم
لا من السنن المؤكدة على ما قد مناه ان المؤكد ما في حديث عائشة وام حبيبة دون ما عد
وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان واذ قد تقر بان المؤكدة بعد الظهر ركعتان
وليستحباب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين بن الهمام قال قد اختلف اهل هذا
العصر هل الاربع غير ركعتين المؤكدة او بها وعلى التقدير الثاني هل تؤدي بتسليمية
واحدة او لا فقال جماعة لا لانه ان نوى عند التخرمية السنة لم يصدق في الشفع الثاني او
المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندنا انه اذا صلى اربع بعد الظهر بتسليمية او
اثنين يقع عن السنة والمند وبسواء احتسب هو المؤكدة منها او لا لان الغاد بالحديث
المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربع مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الركعتين
منها وكونها بتسليمية اولى فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمية على وجه لا يمنع من وقوعهما

سنة وان كان عدم كونهما بتحرمة مستقلة يمنع منه على خلاف فيه كما عرف في سجود السهو
من الهداية فمن قام عن القعدة الاخيرة بظنهما الاولى ثم لم يعد حتى يسجد فانه يتم ستا ولا تنوب
اي الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة عليها بتحرمة مستقلة لثبوت الفرق بين
الحلل والتحرمة فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد منع في
الهداية في باب القران ترجيح الشافعي رحمه الافراد بزيادة الحلق بانه خروج عن العبادة فهو غير مقصود
فلا يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعا لله تعالى فقط او نوى المندوب
بالاربعة او السنة بها اما الاول فلما تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصوم والمحققين
وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معناه سنة كونه مفعولا للنبي عليه السلام
على المواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم اعني السنة حادثة منا اما هو عليه السلام فانما
كان ينوي الصلوة لله تعالى فقط لا السنة فلما واظب عليه السلام على الفعل كذلك سميانه
سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقتة فقد فعل ما سمي بلفظ السنة وسمي تقم الاوليات سنة
لوجود تمام عليتها والاخرى ان نفلها مندوب وهذا القسم من النية مما يحصل به كلالا لمرين و
اما الثاني والثالث فكذلك بناء على ان ذلك نية الصلوة وزيادة فتعذر عدم مطابقة الوصف
للاواقع يلغو فيبقى نية مطلق الصلوة ولها يتأدى كل من السنة والمندوب يقال ثم رأينا في لفظ
الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله لان الاربع افضل يعني بعد العشاء خصوصا عند ابي خنيفة
فانه يرى ان الافضل في النوافل مطلقا اربع بتسليمه واحدة فثبتت الافضلية عنده من وجهين
من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واحدة والالم يكن لقوله خصوصا عند
ابن خنيفة معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يفيد ما قلنا
اذ لا شك في ان الرابطة بعد العشاء ركعتان والاربعة والاتفاق على انها تؤدي بتسليمه
واحدة عنده من غير ان يضم اليها الرابطة فيصير ستا فالنية عند التحريم اما ان يكون بيعة الست
او المندوب وقد اهدر ذلك واجزأت عن السنة والمحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه
الاربعة فلو احتسبت الرابطة انتهض سبيل الموعود انتهى وذكر في المحيط ان تطوع قبل
العصر ياربعة وقبل العشاء ياربعة فحسن لان النبي عليه السلام لم يواظب عليهما اما عدم مواظبته
عليه الصلوة والسلام على ما قبل العشاء فمقرب لم يروا انه صلاها فضلا عن المواظبة واما ما
قبل العصر فلا نه قد لا يفهم من مجرد قول الراوي كان يفعل المواظبة لانه يصدر في كل ركعة الفعل
يدون المواظبة والله سبحانه اعلم والسنة قبل الجمعة اربع ويحد بها اربع بعد ما قلنا
روى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا

فان تطوع قبل العصر
ياربعة وقبل العشاء
ياربعة فحسن
في يوم من سجود قول
الراوي كان يفعل
المواظبة في كل ركعة
عليه السلام صلى الله عليه وسلم

اربعا وفي رواية للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعد ها اربعا والاول يد على الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا يا السنة المؤكدة جمعا بينهما واما الاربع قبلها فلما تقدم في سنة الظهر من مواظبة عليه السلام على الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفعل بينهما وبين الظهر وعند ابى يوسف رحم السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو مروي عن علي بن الله عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين ليخرج عن الصلوة **فروع** لو ترك سنة الفجر التي قبل الظهر والتي بعد ها ونحوها من المؤكدة قيل لا تلحقه الاساءة لان محل سماء تطوعا الا ان يستحقة فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله فحينئذ يكفر وفي النوازل ترك سنن الصلوة ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياتم والصحيح انه ياتم لانه جاء العهد بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان الاثر منوط بترك الواجب وقد قال عليه السلام للذي قال والذي بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا فلم ان صدق نعم يستلزم ذلك لاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استخفاف بل يكون مع رسوخ الادب والتفكير فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال الباعثة على الترك انتهى واما باسحة الضحى له صلوة الضحى وتسمى الصلوة بسحة لحصول التسييم بها لا شتما لها عليه ولكن انما اطلقت في عرف الشرع على التطوع دون الفرض فقد وردت الاحاديث فيها الى في صلوة بسحة الضحى حال كونهما مقدرة من الركعتين **الفصل** عشرة ركعة وهي مستحبة والاحاديث منها حديث ابى ذر قال عليه السلام يُضَيِّحُ على كل سُلَاحِي من احدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل قلية صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعا ويؤيد ما شاء الله رواه مسلم واحمد وابن ماجه وحديث ام هانئ بنت ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بعد ما انقضى النهار يوم الفتح فاتي بثوب فستر عليه فاغتسل ثم قام فركع ثمان ركعات متفق عليه وقال اسحق بن راهويه في كتابه عدد ركعات السنة والتطوع وذكر لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى يوما ركعتين ويوما اربعا ويوما ستا ويوما ثمانيا وتسعة وعشرين وعن ابى ذر قال وصني يا رسول الله قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين واذ صليتها اربعا تكتب من العابدين واذ صليتها ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنب ذاصليتها ثمانيا كتبت من القانتين واذ صليتها عشرة بنى الله لك بيتا في الجنة رواه اليه في وقال

في اسناده نظرو دوى الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف انه صلى الله عليه وسلم قال صلى
الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يهون
العمل به في لقضاء ثل ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس لما قبل الزوال قال صاحب الجوهر وقتها
المختار اذا مضى يوم النهار لم يحدث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة
الاوابين حين ترمض الفصال واه مسلم فترمض بفتح التاء واليم اى تترك من شدة الحر خفافها
ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلاة الضحى والتجديدها
اربع ركعات بتجرمية واحدة وسلام واحد عند اى عند ابي حنيفة رحم وقال ابو يوسف في حديث
الافضل في صلاة الليل ركعتان بتجرمية وقال الشافعي رحم الافضل في الليل والنهار ركعتان بتسليمة
لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل والنهار مثني مثني اخرج اصحاب السنن الاربعة من
حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب بشعبة فيه فرفع بعضهم ووقف بعضهم رواه الثقات
مرفوعا ولم يذكر فيه صلاة النهار وكذا هو في الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث عند خطأ
وقوله في سنة الكبير اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا لان جودة الاسناد لا تمتنع الخطأ من
جهة اخرى دخلت على الثقات ولهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاله
ثقات الا ان فيه علة يطول بذكرها الكلام انتهى ولهما قوله عليه السلام صلاة الليل مثني مثني
متفق عليه ولا يحنيفة ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده ثنا شيكان بن فروخ شاطيب بن سليمان
قالت قال عمرة سمعت ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وما في الصحيحين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل
عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان
ولا في غيره على احد عشر ركعة يصلي اربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعاً فلا تسأل
عن حسنهن وطولهن ثم كان يؤتي بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلاة والسلام كان غالب
احواله في صلاة الضحى وصلاة الليل اربع بتسليمة فكان الافضل ولكن سلم انه لا يدل
على الافضلية فلا اقل من ان يدل على انتفاء افضلية المثني لانه عليه الصلاة والسلام
لا يداوم على ترك الافضل لا كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه عليه الصلاة
والسلام كان يصلي اربعاً كما كان يصلي ركعتين فرواية بعض فعله اعني فعل الاربع لا يوجب المعارضة
بل المعارضة في الافضلية ثابتة والترجيح لم يرجح وهو في الاربع لانها اشق على النفس بسبب
طول تقييدها في مقام الخدومة وقد قال عليه الصلاة والسلام لما اجر لك قد نصيبك فترج
ان الاربع افضل وايضا ذلك الحديث يحتمل الدلالة فان مقتضى لفظة حصر المبدأ في الخبر لانه

حكم على العام اعني صلوة الليل والنهار وليس بمبراد والا لكانت كل صلوة تطوع لا تكون الاثنيتين
 شرعا والاتفاق على جواز الاربع ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر واذا اتفق كون الصلوة
 المباح الاثنيتين ولا تصح الاثنيتين لزم كون الحكم بالخبر المذكور اعني مثني اما في حق الغفيلة بالنسبة
 لو الاربع او في حق الاباحية بالنسبة الى الفرد وتزجيم احد هما المرجح وقد تقدم في حق الاربع انها
 افضل للمشقة فحكمنا ان المراد الثاني اي مثني لا احاد ولا ثلث على ان لنا ان نقول المراد بذلك
 الحديث ان كل مثني من التطوع صلوة على حدة فان مثني معدول من العدد المكرر وهو
 اثنان اثنان فمؤداه ح اثنان اثنان صلوة على حدة ثم اثنان اثنان صلوة على حدة وهما
 جوازا لا م يكره لفظ مثني قال الصلوة مثني مقتصر اعليه فان المعنى الصلوة اثنان اثنان
 هلم جوازا فيدان كل اثنين صلوة على حدة وسبب العدد ولعن اربع اربع وهو اكثر استعجالا واشهر معنى في افادة
 ذلك قصد افادة كون الاربع مفصلة بغير السلام وذلك ليس بالشهد لا مخطوطة من غير فضل وذلك ان
 بعد جعل كل اربع صلوة على حدة والحكم بان تلك الاربع سنن لا بد ان يكون الفصل بغير سلام ولا
 كان كل صلوة ركعتين وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الالفاظ بما يحسن الاستعمال وقوة
 تفسير اعلى ما قلنا وهو ما خرجنا التمسك والتسائي عن ابن الباركة عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن
 سعيد عن عمران بن ابي قيس عن عبد الله بن فافع عن ربيعة عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الصلوة يثنى يثنى ويتشهد في كل ركعتين والله سبحانه الهادي والزيادة
 على ثمان ركعات بتسليمته واحدة ليلا وعلى اربع ركعات بتسليمته واحدة نهارا مكرهة بالاجماع
 من علمائنا على ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القدر وغيره فخر الاسلام قال السروجي في المبسوط
 يعني لشمس الامم السرخسي قال ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمانى ركعات بالليل والاصح انها لا تكون
 لما فيها من وصل العباد وهو افضل انتهى ثم ظاهرا كل امر في المبسوط ان منتهى تحريمه عليه السلام
 ثمان ركعات واقله ركعتان فانه قال روى انه عليه السلام كان يصلي من الليل خمس ركعات
 سبع ركعات تسع ركعات احد عشر ركعة ثلث عشرة ركعة فالذي قال خمس
 ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر والذي قال سبع ركعات اربع صلوة الليل
 وثلث وتر والذي قال تسع ركعات وثلث والذي قال احد عشر ركعة ثمان وثلث و
 الذي قال ثلث عشرة ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر كان يفعل
 ذلك بتسليمته واحدة ثم يفصله هكذا قال حماد بن سلمة انتهى في بيروني على كراهة الزيادة
 قال في الهداية ودليل الكراهة انه عليه السلام لم يزد على ذلك ولو لا الكراهة لزد تعليم الجواز ومن شرع
 صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد ما فعله ففسادها اعلم ان الشرع في فعل العباد

فصل في حكم العباد في فعل العباد التي
 تليها بالليل واليوم والليل واليوم
 في كل ركعة من ركعاتها
 في كل ركعة من ركعاتها
 في كل ركعة من ركعاتها

التي تلزم بالندب ويتوقف ابتداءها على ما بعد ها في الصحة سبب لوجوب اتمامه وقضاءه ان
 افسد عندنا وعند مالك وهو قول ابى بكر الصديق وابن عباس كثير من الصحابة والتابعين كما
 البصر ومكحول والنخعي وغيرهم وقال الشافعي رحمه واحد ليس بموجب الا في النسيكين اعني الحج والعمرة
 لانه متبرع ولا لزوم على المتبرع وروى مسلم عن عائشة رضي دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
 يوما فقال هل عندك شيء فقلنا لا فقال اني اذا صائم ثم اتانا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله
 لنا حيس فقال ادنيه فلقد أصبحت صائما فاكل ولنا ان القدر المؤدى وقم قرينة وطاعة لله
 وصار مسئلا اليه سبحانه فعلا فيجب صيانتك عن البطالان كالمندوب ولما صار لله تقاسمية وجب
 لصيانتك ابتداء الفعل فلان يجيب لصيانتك ابتداء الفعل بقاءه اولى لان صيانتك الفعل الواقعة قرينة من
 صيانتك القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتا بدلالة قوله تعالى
 وليوفوا نذورهم وبالقياس على الحج والعمرة المجمع على لزومهما واخرجه ابو داود والترمذي والنسائي
 عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه فجاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيادرتني اليه حفصة وكانت ابنتي ابيها فقالت يا رسول الله انا كنا
 صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه واكلنا منه قال قضيا يوما آخر مكانه فان قيل اعلاه الترمذي
 وغيره بالا نقطاع قلنا اعلاهم مقتصر على هذا الطريق اي طريق الزهري عن عروة والحدثة طرق
 اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن
 عروة عن عائشة قالت أصبحت انا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث ورواه الطبراني في معجمه
 من خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة وحفصة رض ورواه البزار عن عماد بن الوليد عن
 عبد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال أصبحت عائشة وحفصة واخرجه الطبراني في الوسط
 شاموسي بن هارون شامحمد بن مهران الجاهل قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو عن
 ابي سلمة عن ابي هريرة قال اهديت لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فاكلتا منهما فذكرنا ذلك
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قضيا يومكما ولا تقودا فقد ثبت هذا الحديث بثبوت الامر دلوك
 من هذه الطرق ضعيفا لعدم كثرة مجيئها فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وحمله على انه
 امر ندب يخرج عن مقتضاه بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية
 حال فيحمل انه عليه السلام قضاه على ان النسائي قد صرح بذلك في رواية انه عليه السلام قال
 لكن الصوم يوما مكانه وصححه هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق **تلي** قولنا عبادات تلزم بالندب منج
 للوضوء وسجدة التلاوة وعبادة الرضيع وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالندب لكونه غير مقصود
 لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعد ها في الصحة يخرج لنحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف

على قول محمد ودخل فيه الصلوة والصوم والحج والعمرة والامامة والطواف والاعتكاف
 على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم الله الموفق وان شرع في التطوع بنية الاربع اي بنية ان يصل
 اربع ركعات ثم قطع اي افسد ما شرع فيه قبل تمام شفع لا يلزمه الا شفع اي لا قضاء شفع عند حنيفة
 ومحمد رحم خلافا لابي يوسف رحم فان عندك يلزمه قضاء اربع في رواية وانما قيدنا بقيل تمام شفع
 لانه لو افسد بعد تمامه فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عندك وعندهما لا يلزمه
 شئ وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليها
 والقيام الى الثالثة كتحريمية مبتدأة اتفاقا الا ان ابا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالنذر في رواية
 وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندهما الشروع انما يلزم ما شرع وما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه
 ولا توقف لصحة الشفع الاول من النفل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشروع ومجرد النية من
 غير شروع غير ملزم فعلى هذا اذا نوى اربعاً وشرع لا يلزمه الا شفع فان افسد قبل تمامه يلزمه قضاء
 فحسب ان افسد بعد القعود قد التشهد قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ وان افسد
 بعد القيام الى الثالثة يلزمه شفع وهو الثاني لصحة شروعه ثم افساده وهو ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف رحم ايضا كقولها وقال الزاهدي والصحيح ان ابا يوسف رحم ارجع الى قولهما
 لانه لا يلزم الاربع بنية بل ركعتان فقط قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بلا اضاف
 بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب كسنة الظهر والجمعة اما اذا شرع في الاربع التي
 قبل الظهر او قبل الجمعة او بعد هاتين قطع في الشفع الاول والثاني يلزم الاربع اي قضاؤها
 بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحداً فانها لم تنقل عنه عليه السلام الا كذا فكيف بمنزلة
 صلوة واحدة ولذا لا يصل في القعدة الاولى ولا يستقيم في الثالثة ولو اخبر الشفعين
 بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكمل لا تبطل الشفعة وكذا المخيرة لا تبطل
 خيارها وكذا دخلت عليه امرأته وهو فيه فاكمل لا تنضم المخلوة ولا يلزمه كمال المهر
 لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلاً آخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في
 اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع سنن كان او غيرها ولم يقع في آخر الركعة
 الثانية اي ترك القعدة الاولى فسدت صلوة تلك عند محمد ونفردم لترك فرض وهي
 القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة عليها كما تقدم
 ويقضى الركعتين الاوليين عندها لانها اللتان فسدتا واما الاخرى فان فقد صحتا
 لان صحتهما غير معقدة بصحة الاوليين وقالوا اي ابو حنيفة رحم الله وابو
 يوسف رحم الله لا تقصد صلوة في الصورة المذكورة ولا يلزم

قضاء شيء لأن القعدة على راس الركعتين من النفل لم تفرض لعينها بل
لغيرها ونحو الخروج على تقدير القطع على راس الركعتين فلما لم يقطع و
جعلها اربعاً لم يأت اوان الخروج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لأنها
يكن مقصود لذاته فكان تركها مفسداً وكل ركعتين من النفل اذا افسد هما
فعليه قضاء وهما فحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدهما ما لم يفسد اذا تعلق لكل شفيع
بما قبله ولا بما بعده صحة وفساداً لما تقر بأن كل شفيع صلوة عليه اذ اقام تقدم من
الرواية عن ابي يوسف رحمه الله فيما اذا شرع ناوي اربعاً وافسد ما قبل القعود الاول
حيث يلزمه قضاء اربع **اما المسئلة** المأثرة بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات
وترك القراءة في كلها او بعضها فالتخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء اربع في بعض صورها
وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة اخرى مختلفة بين ائمتنا الثلاثة وهي ان ترك القراءة
في كل ركعتي الشفع او في احد هما يوجب بطلان التحريمية عند محمد بن فالا يصح شروع الشفع
الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده مطلقاً ولا يوجب عند ابي يوسف رحمه وأما يوجب فساد الاداء
فيصح شروع في الشفع الثاني فاذا افسد لزوم قضاءه ايضاً وقول الامام كالا وفي الاول والثاني
في الثاني فحج قوله محمد بن ان التحريمية تنعقد للافعال فاذا فسدت الافعال بترك القراءة يفسد ما عقد
وابو يوسف رحمه يقول القراءة ركن زائد لان للصلوة وجود ابد وفعال حقيقة وحكما في الاخرين لا في
وحقيقة لا حكما في المقتد نعم لاصحة الاداء الا بالقراءة لكن فساد الاداء لا يكون اقوى من تركه
ترك الاداء لا يفسد التحريمية كما لو قعد بعد التحريمية او سكت قائماً طويلاً ففساده اولى ان لا يبطل
لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف فهو اقوى من فائت الاصل والوصف ورد عليه انما
ذكرت تأخير لا ترك واجب بان ترك صورة ورد بان لا نسلم ان مثل هذا الترك لا يكون دونه
الفساد ولا يوجب خيفته ان ترك القراءة في الشفع يجمع على فسادها بخلاف تركها في ركعة منه فانه
لا يفسد عند الحسن ومن وافقه فحكمنا بفساد التحريمية في حق وجود القضاء اعمالاً لا بدليل
فرضية القراءة في ركعة واحدة فقط احتياطاً في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الاصل قوله بعدم
ركنية القراءة لخالفته الدليل للقاطع اذا تقر هذا فاعلم ان المسئلة وان ذكرها في الهداية وغيرها
على ثمانية اوجه لكن باعتبار تدخل احكام بعض صورها في البعض تنتهي الى ست عشرة
صورة لكن صورة منها ليست مما يلزم فيه قضاء شيء وهي اذا قرء في الجميع فبقى الصور
المبنية على القواعد المذكورة الائمة في لزوم القضاء وخمس عشرة من ترك القراءة في الجميع
يقضي ركعتين وعند ابي يوسف اربعاً قرأها في الاولى فقط يقضي اربعاً وعند محمد بن ثنتين

قرأها في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الأولى والثانية كذلك تركها في الأولى والثالثة يقضي اربعا وعند محمد رح ثنتين تركها في الأولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والثالثة يقضي ركعتين وعند أبي يوسف رح اربعا تركها في الأولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الأولى والثالثة والرابعة يقضي اربعا وعند محمد رح ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التحريم والله الموفق ولو افتمت التطوع قائما ثم قعد بعد ماصلة بعضه او قبل ذلك من غير عند ربيع للقعود في النفل جاز قعوده وصحة صلوة عند خفيفته رح خلا فلهما وقد مر تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يبني صلوة ولم يقل في نذره انه يبني قائما او قاعدا يلزمه اداها قائما صرفا للمطلق الى الكامل وان صلى قاعدا قيل يجوز ويسقط عنه قياسا على عدم النذر فانه كان له ان يبني ان شاء قائما وان شاء قاعدا فكذا اذا نذر ولم يلزم في نذره صفة القيام قال في الكافي لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتصبيص عليه كاللتابع في الصوم وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثالا افضل من صلوة اربع ركعات وهكذا القيام لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي ذكره خلافا في سنة الفجر وكذا في سائر السنين هو ان لا ياتي بها خلفا للصف بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلفا للصف من غير حائل وان ياتي بها اما في بيته وهو الافضل او عند باب المسجد ان امكن ذلك بان كان ثمة موضع يليق بالصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل او في الدار ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجدان صيفي واشتوي وان كان المسجد واحدا فمخلفا لسطوانته ونحو ذلك كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونه حائلا فالاستيان بها خلفا للصف من غير حائل مكروه ومخالف للصف كما يفعله كثير من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة وهذا الحكم المذكور اذا كان استيانها بعد الشروع اي شروع الجماعة في الفريضة لما قلنا واما قبل شروعهم في الفريضة فياتي بها في اي موضع شاء لا تنفاه علة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان المصنف رح قيد سنة الفجر لان غيرها من السنين لا تؤدى بعد الشروع في الفريضة اصلا على ما قيل لقوله عليه الصلوة والسلام

فمن كان في السنة
خلفا للصف من غير حائل مكروه

اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة واما خالفناه في سنة الفجر لشدة تأكيدها على
 ما مر على انها لا تقتضي بعد والتحديث المذكور قد وقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن
 سلمة على ابى هريرة ولما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت
 الصلوة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضور حذيفة وابي موسى قد مرهما
 اوقاف الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادللة اخر عارضت حديث ابى هريرة ورجحت عليه
 فبقى غيرها من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض ونقل السروجي في شرح الهداية
 عن التحفة واما بقية السنن فان امكنه ان ياتي بها قبل ان يركع الامام ياتي بها خارج المسجد
 شرع في الفرض معه فيجوز فضيلة السنن والفرض ونفي التهمة عن نفسه وان خاف فوق ركعة
 شرع معه بخلاف سنة الفجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في التقييد الا ان يقال ان الادراك على
 وجه المذكور نادرا فلم يعتبر لانه انما يجوز في غير الفجر اذا علم ادراكه قبل ركوع الركعة الاولى
 ولا شك ان صلوة اربع ركعات او ركعتين فيما بين شروق الامام الى ان يركع الركوع الاول مع
 تمام الواجب والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذا علم انه يريد ركعة في التشهد
 وعند محمد رحمه الله اذا علم انه يريد ركعة للثانية كذلك ببناء على الاختلاف في الجمعة فانه يفهم منه ان
 محمد رحمه الله لا يعتبر ادراك ما دون الركعة قال ابن الطمام والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين
 هنا يعني فيما اذا علم انه يريد ركعة في التشهد ولا شك ان اتمام الركعتين خفيفتين مع مراعاة
 السنة فيما قبل اتمام ركعتي الفجر مع مراعاة السنة فيه ليس بنادر بل في غاية الكثرة واما
 اذا لم يعلم انه يريد ركعة لو صلاها فانه تركها ويقتدى لان فضيلة صلوة الفجر بالجماعة
 افضل من فضيلة ركعتي الفجر لاها تفضل الفرض مع الانفراد بسبع وعشرين ضعفا لا يبلغ
 ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة اشد منه على ترك ركعتي الفجر على ما يعرف
 في موضعه واذا تركها فعندهما لا تقتضي اصلا لا قبل طلوع الشمس لكراهة النقل فيه ولا
 بعد لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد في
 قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال كما في عدة ليلة التعريس ولم يرد قضاؤها
 اذ فاتت وحدها ولا اذ فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد رحمه الله ان يقضيها
 اذ فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روي عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه ينبغي
 ان يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعهما اليك القضاء فيقضيها بعد الفرض دفعة شمس الائمة
 السنن حسي بان ما وجب بالشرع ليس اقوى مما وجب بالنذر وقد نص محمد رحمه الله في السنن ولا يؤيد
 بعد صلوة الفجر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة بقصد ان يقطعها وهو امر غير

مستحسن في الشرع كذا ذكره امام الترمذي في قاضيهان وقال في المحيط والاحسن ان يقال يرفع
 في السنة ويكبرها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبير من السنة ويصير شارعا في
 الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل وفيه ايضا نظر لان المجاوزة من
 عمل الى آخر لا تنافي في فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكنز في باب يفسد افتتاح
 العصر والتطوع بعد ركعة من الظهر فانه صريح في ان الظاهر يفسد بالشرع في غيره وكيفية
 شعري الى ضرورة تدعو الى هذه التكلف وقد باه له الشرع تركها لحرارة فضيلة الجماعة واي فائدة
 فيه وان لا يباح قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس ما بعد طلوعها فان اراد
 النافلة فلا حاجة في جواز النقل فيه الى هذه التكلف وكذا ان اراد ان يوقع النافلة ولجبان
 الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى تكلف المذكور وان اراد انها تقع سنة الفجر
 فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي ولا رواية عن احد الائمة الثلاثة و
 لا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي القنينة صلى سنة الفجر وفاته الفجر لا يعيد السنة
 اذا قضى الفجر ولا خلافة سائر السن غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت اذ فانت
 وحدها واختلف فيما اذا فانت مع الفرض فالاصح انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع في الذخيرة والمحيط
 لا يقضى الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على انه يقضيها وهو مروي عن ثمانية الثلثة وهو
 الصحيح ثم عن اخيصة رح انها تكون نفلا مبتدأ وقيل تكون سنة وهو قول صاحب جيبه وهو الاظهر كذا
 في الذخيرة ثم عند ابى يوسف رحمه يقضيها بعد الركعتين وهو قول اخيصة رحمه وعند محمد رحمه
 قبلها وقيل الخلاف على عكسه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي المصنف بتعشر ارجح
 اكثر جعل قوطها بتاخير الاربع بناء على انها لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد رحمه
 تقع سنة فيقدمها على الركعتين قال والذي يقيم عندي ان هذا من تضرع المصنف
 فان المذكور في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع واما الخلاف في تقديمها وتأخيرها على
 الركعتين في الاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها سنة لا ترى لهم ما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد
 طلوع الشمس سنة او نفلا مبتدأ حكوا الخلاف في انها تقضى ولا فلو كانا يقولان في سنة الظهر انها تكون
 نفلا مطلقا لجعلوها خلافة في اصل القضاء فالتشكك فيهم اذا قالوا تقضى ولا معناه انها تفعل بعد
 ذلك الوقت وتقع سنة كما هو في ذلك الوقت ولا تقع سنة قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى
 قاضيهان في باب التراويم اذ فانت التراويم لا تقضى بجماعة وهل تقضى بالجماعة قيل نعم ما لم يخل
 وقت تراويم اخر وقيل ما لم يمض مضان وقيل لا تقضى قيل وهو الصحيح فان قضاها وحده كان
 فعلا مستحبا ولا تكون تراويم انتهى فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة بانفاذهم وان

نقل الخلاف عن بعضهم في انها تقع نفلا مبتدأ كما ذكره عن الذخيرة لكن الخلاف ثابت في
تقديمها وتأخيرها كما مر ثم رجع في الكافي تقديم الاربعة لافانته وقلة وقتية فيقدم الفاتحة
على الوقتية وذكر خواهر زاده في شرح المبسوط على قول اخيفتر رح يصلي ركعتين ثم يقضي
الاربعة قال هو الصحيح وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الطمام الاولى تقديم الركعتين لأن الاربعة فانت عن
الموضع المسنون فلا يفوت الركعتين ايضا عن موضعها فحصل بلا ضرورة انتهى هذا ليس بقول
لأن لقائل ان يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الاربعة وموضع الاربعة قبل الفرض قبل الركعتين
وقد اخبره عن الفرض لحر از فضيلة الركعة الاولى مع الامام بالاجماع فلا تؤخر عن الركعتين بلا سبب
ثم حديث عائشة رضي الله عنه عليه السلام كان اذا فاتته الاربعة قبل ان يظهر قضاها بعد الركعتين رواه
الترمذي وقال حسن غريب يصلي دليل لا للتقدم الركعتين هذا والسنة في سنة الفجر ايضا
التخفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة قل يا ايها الكافرون في الثانية الاخلاص الاول فليقول عائشة رضي الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعة الفجر فيخفف حتى يقول قد قرأ فيهما بام الكتاب متفق عليه عن حفصة قالت كان رسول الله اذا
طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين رواه مسلم واما الثاني فلما رواه ابو هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد رواه مسلم ايضا
وآخلف هل الافضل تأخيرهما او تقديمهما قيل لتأخير افضل للقرب من الفرض وقيل
التقديم وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكنت المؤذن من صلوة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطلع على
شقير الامين حتى ياتي المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا صلى ركعة الفجر فاذ كنت مستيقظا من حديثي والاضطلع متفق وعنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر متفق عليه ايضا الى غير ذلك
من الاحاديث واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد تحسن وتطوع بها
في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويح وتحية
المسجد الافضل فيها المنزل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن
والوتر في البيت على ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنه حين سألها عبد الله بن شقيق عن صلوة
عليه السلام وغيره من الاحاديث وفي الصحيحين ان عليه السلام احتج حجر في المسجد من
حصير في رمضان الحديث الى ان قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرء في بيته
الا المكتوبة وفي سنن ابوداود والترمذي والنسائي انه عليه السلام اتى مسجد عبد
الاشهل يصلي فيه المغرب فلما قضوا صلواتهم راىهم يسجدون اى ينقلون فقال هذه

هذا السنن في المسجد
فضل الوتر في البيت

فصل في تراويح
جاء التراويح

صلوة البيت ورواه ابن ماجه من حديث يافع بن خديج وقال فيه اركعوا هاتين الركعتين
في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد انه قال ^{الفتي} ليت الناس في زمن عمر بن الخطاب اذا
انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كانهم لا يصلون بعد المغرب
حتى يصيروا الى اهلهم وكذلك كره بعض المشائخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الهمام
عن الزاهد وفي شرح الآثار يأتي بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وما
سواهما لا ينبغي ان يصل في المسجد وهو قول البعض والبعض بقول التطوع في المسجد حسن
وفي البيت احسن كما قال المصريح وبراقتي الفقيه ابو جعفر رحمه قال الا ان يخشى ان يشغل
عنها اذا رجع فالأفضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويجة سميت بها كل باع
ركعات من قيام رمضان للاستراحة بعد ما غالب على ما سياتي انشاء الله تعالى هي سنة
مؤكدة روى الحسن عن اخي فقه رحمه ان التراويح سنة لا يجوز تركها اي لا ينبغي قال الصدر
الشهيد هو الصحيح وفي جوامع الفقه التراويح سنة مؤكدة وكذا في الفتاوى وغيرها قال في
الهداية لا نه واظب عليها الخلفاء الراشدون والشيخ عليه السلام بين العذر في ترك الواظبة
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فيه تغليب اذ لم يؤد كل الخلفاء الراشدون بل عمر عثمان علي رضي
وهذا لان ظاهر المنقول ان مبدئها من زمن عمر رضي وهو ما روي عن عبد الرحمن بن عبد القادر
قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل
لنفسه ويصلي الرجل بصلوته الرهط فقال عمر اني اري لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد
لكان امثل ثم غزم فجمعهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى فلما الناس يصلون بصلوة
قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها افضل يريد آخر الليل وكان الناس
يقومون اوله رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدك رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقال عليه السلام
ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه فمن صامه اقامه ايمانا واحسابا خرج
من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه النسائي وابن ماجه احمد وقد بين عليه السلام العذر في تركها و
هو خشية الافتراض في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انه صلى في المسجد فصلى بصلوته
ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج اليهم فلما اصبح قال قد ايت
الذي صنعت فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان و
اقامتها بالجاعة سنة ايضا وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابي يوسف رحمه ان امكنه وقاها
في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشباهها فليصلها في بيته كذا في البسوط قال وهو قول مالك رحمه

والشافعي رحم في القديم وربعته وان افضل ومثله في جوامع الفقهاء عن أبي يوسف رحم الان يكون
 فيها يقتدى به في حضور الجماعة ترغيبا للناس فالا يصلها في بيته ومصرع هؤلاء ما من
 الأحاديث في فضيلة التطوع في البيت وقال عيسى بن ابان والزني وابن عبد الحكم وابن حنبل
 والجماعة احب افضل وهو المشهور عند عامة العلماء قال صاحب المبسوط وهو الاصح والوثق
 وادعى علي بن موسى القتي في الاجماع ولم يكتسب يرد فيها على اصحاب الشافعي رحم والجواب عما
 استدلوا به اجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان سندهم كون النبي عليه السلام صلى من
 اقتدى به بعض الليالي بين العدي في ترك المواظبة على ذلك هو نحو الافتراض فيه اشارة الى انه
 لو لا ذلك لاستمر على صلواتهم على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاته عليه السلام زال
 المانع ويؤيد حديث جبير بن نفير عن ابي ذر قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في السادسة وقام
 بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا بقية ليلتنا هذه فقال
 ان من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلث من الشهر فصلى
 بنا في الثالثة ودعا اهله ونساءه فقام بنا حتى يخفنا ان يغفرتنا الفلام فقلت وما الفلام
 قال السحور رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد وقال الترمذي حديث
 صحيح فقد ثبت انه عليه السلام صلاها بالجماعة على سبيل التداعي ولم يجزها جري سائر
 النوافل فاما عدم المواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متى شرعت كانت افضل من الانفراد
 الان الجماعة فيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل المحلة كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم
 فقد تركوا السنة وقد ساوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف
 عنها رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة قال في المبسوط
 لو صلى انسان في بيته لا ياتمه فقد فعله ابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فقد فعل
 هؤلاء على ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن عمر ومن معه ترك السنة و
 هذا هو الصواب وقول من افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم ان كان من يقتدى به
 به لا ينبغي له ان يتخلف وصرح به قاضيان وغيره واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا
 يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلي وابن
 مسعود وغيرهم بالنظر الى زمن يتخلف كل واحد منهم وان صلى واحد في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة
 فضيلة المسجد وتكثير جماعته واظهار شعار الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الفرائض لو صلى جماعة

في جماعة التراويح في المسجد
 على سبيل الكفاية

في البيت على هيئة الجماعة في المسجد فالوافضيلة للجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن
 لم ينالوا فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالأصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيفضل
 لما اشتمل عليه من شرف المكان وازهار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وايتلاف قلوبهم و
 يتبعني ان يقيد هذا بما اذا تساوت الجماعتان في استكمال السنن والادب وما اذا كانت الجماعة في
 البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يحل بشئ من السنين مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة
 البيت افضل فكيف اذا كان امام المسجد يحل ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله الشاهد
 والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او يتو قيا المليل او يتو سنة الوقت او قيا رمضان وانما
 كان الاحتياط ذلك لان المشائخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النقل ومطلق الصلوة
 قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول احنيفة رحم وقال بعض المتأخرين بل عامتهم
 يجوز كن صلي ركعتين بنية صلوة الليل ثم يتبين اي ظهر او علم فان تبين يستعمل لازما بمعنى ظهر
 ومتعد يا بمعنى علم فعلى الاول يكون قوله انه كان الشان قد طلع الفجر فاعلا وعلى الثاني يكون
 مفعولا سادا مستمدا مفعول علم قال بعضهم اي بعض المتأخرين وهو اكثرهم ينوب ذلك في
 صلاه عن سنة الفجر وهو اي قول بعض المتأخرين يجوز اداء السنة بنية النقل قولها اي قول
 الى يوسف ومحمد رحم وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا كما هم وتلك الرواية عن ابي حنيفة رحم شاذة
 غير ظاهرة وقد تقدم ما هو التحقيق من ذلك في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو في
 الخروج من الخلاف بما ذكر وان شك بعد ما صلي الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر
 اي لم يتيقن ولم يغلب على ظنه انه قد طلع ام لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالا اتفاق
 من الائمة والمشائخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله والاحتياط في النية
 الى قوله بالاتفاق موجود في بعض النسخ وليس بموجود في بعضها بل الوجود ما بعد ما حفظ وهو
 قوله وان نوى التراويح صلوة مطلقة فحسب اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة
 فقد قالوا اي المشائخ والمراد بعضهم الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضيهان على ما بيناه
 في بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما ذكرنا هناك ووقته اي وقت
 التراويح وتذكير الضمير باعتبار الفعل والنقل المذكور وهو ذلك اختلف المشائخ في وقت
 التراويح فقبل الليل كله وقتها قبل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد كلها سميت قيا الليل
 فكان الليل كله وقتها وهو قول الامام اسمعيل الزاهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء
 والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز كما عرفت بفعل الصحابة
 وهم لا يصلونها الا في هذا الوقت وهو قول عامة مشائخ بخاري وقال القاضي الامام ابو علي

الاحتياط في النية
 التراويح ان ينوي
 الليل ويقرأ قيا الليل

النسفي الصحيح ان وقتها بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافلة سنة بعد العشاء يقول الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وكذا المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم فكانت تبعاتها كسنتها ونقد يوم الصحابة لها على الوتر لا يفيد عدم جوازها بل لاحتمال البناء على استحبابها خيره مطلقا من يامين فواته واستحبها جعله آخر صلوة الليل فيجوز ادائها بعده كما يجوز اداء غيرها من قيام الليل وقت الاستحباب خيره الى ثلث الليل ونصفه كما في العشاء واختلف في ادائها بعد النصف فقيل يكره لكونها تبعات للعشاء كسنتها على ما مرو الصحيح انه لا يكره لانها صلوة الليل والا فضل فيها الآخرة ويتبني على انها تبع للعشاء لا يجوز قبلها انه لو صلى العشاء بامام اى مع امام او مقتديا بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه يعيد العشاء لفسادها ويعيد التراويح تبعاتها كما يعيد سنتها ولا يلزمه اعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند اخيقتهم لاستقلاله وعدم تبعية العشاء عنده وانما يلزم تقديمها عليه للترتيب فاذا فات الترتيب من غير قصد لا تلزمه الاعادة لكن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظهر وقت فاسد فانه يقضيها فقط ولا يلزمه اعادة العصر كذلك هذا وعندنا الوتر ايضا تبع لله فتلزم اعادتها اعادتها كسنتها وهو مبني على وجوبه عنده لا عندنا ويتبني على انها تجوز بعد الوتر ام لا انه ان فاتت مع الامام تروحية او ترويحتان واكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكروا في الذخيرة فقال اختلف مشائخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات من التراويح احتراز الفضيحة الوتر بالجماعة مع ان التراويح تجوز بعده وقال بعضهم يصلى التراويح المتر وكثيرا تروية بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد بالحكم المذكور لزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تاخير الوتر اولى وان فاتت الجماعة فيه فان انفراد به اولى على قول الجمهور كما سياتى ان شاء الله تعالى واما الاستراحة في اثناء التروية فيجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة اى بين كل اربع ركعات مقدار اربع ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو مخير ان شاء الله تعالى هلل او سجد او قراء صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب عند اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعتي الطواف عادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وقد روي اليه بقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بين كل ترويحتين ومقدار ذلك الفصل وهو مقدار ترويحة فكان مستحبها لان ما آاه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وان استراح على خمس تسليمات اى عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اى

فانما هو التراويح فان
فاتت الجماعة فيه فان
الجماعة بدار على كل
قول اربع ركعات

منه في الصلاة
منه في الصلاة

لا يكره وقال أكثر المشايخ لا يستحب في ذلك مخالفة عمل أهل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن
الكراهة التزهية لا نه فعل ما ليس بعبادة وأدخل ما ليس بعبادة في العبادة مكره ومن للكره
ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين لأهلب عتمة مع مخالفة الإمام ذكره السروجي من غير أنه
الفقر والأفضل للإمام تعديل القراءة أي تقديم ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة
والعدل لئلا يكون أحد الركعتين أطول من الأخرى قال قاضي خان وتو خالف لا بأس
به أما في التسليم الواحدة يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر
الصلوات ولو طول الأولى على الثانية فلا بأس ببريل المختار ذلك عند محمد بن وعنده
حنيفة وأبي يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى
أما كان الأفضل كون ذلك لتعديل بين التسليمتين الثلاثين ليشغل قلبه بالفكر في ذلك
هو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة والحال أنه قد تعدل على رأس كل ركعتين
منها قد والتشهد جاز ذلك عن التراويح واحتسب له بعشرين ركعة على قول العامة وهو الصحيح
من مذهب حنيفة ومحمد بن كل ركعتين عن تسليم واحدة وعند البعض يجوز الكل عن تسليم واحدة وفي ظاهر
لرواية عنه يجوز عن أربع تسليماً بناء على أن الزيادة على الثمان بتسليم واحدة يكره ووجه الصحيح أنه
جمع المتفرق ولم يخل بشئ والنقصان بسبب الكراهة لا يرجع إلها ذات فصم الأداء وعندها يقع الكل
عن التسليمتين بناء على أن الزيادة على الأربع بتسليم واحدة يكره عندهما وقول المصنف رحمه ولا يكره
لأنه أحمل مخالفاً ذكره في الخلاصة وغيرها أنه يكره والكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها
اتباع السنة وهو المرام بخلاف الأعمال الحمها ولم يروها عليه السلام زاد على ثمان بتسليم واحدة
فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكرهاً وإن كان مشقاً وهذا هو الأصل فكم من فعل يسير يزيد
ثوابه بما فيه من اتباع السنة على فعل أشق منه بإضاعة الخلوه عن اتباع نعم إذا وجد لا اتباع في كمال
الفعلين فالأشق أفضل كما في الأربع بتسليم واحدة وتسليمتين على ما عرفت أو لم يقعد على رأس كل ركعتين
قد والتشهد لم يجز إلا عن تسليم واحدة عند حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد بن وزفر ومحمد بن
عن تسليم واحدة أيضاً بالتفرد على ما من أن ترك القعدة على الركعتين من النفل فيما إذا صلى أربعاً يفسد
فكذا ما زاد على الأربع وإذا شكوا أي الإمام والقوم في أنهم هل صلوا تسليماً ثماناً في عشر ركعات
أو عشر تسليمات ففيه أي في حكم هذا الشك اختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليم
أخرى جماعة لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما تتركه إذا اتقنت أنها زيادة وهمنا ليست
متيقنة لأحقالها تراويح فلا تتركه وقال بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليم أخرى احترازاً
عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح أنهم يصلون بتسليم أخرى ضمن يصلون معنى يكملون

فعله بالباء أى يكملون التراويح يقينا بصلوة ركعتين فرادى للاحتياط في الموضعين
 اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن التثقل الزائد عليها بالجاعة هذا اذا تقق الكل على
 الشك فان اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجح اذا ادعى كل فريق اليقين وكذا اذا كان
 الامام وحده في طرفه هو متيقن على بما عنده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك على
 بقوله وان اختلف القوم ولم يكن للامام يقين ياخذ بقول من هو صادق عنده وان لم
 يترجح عنده صدق احد الفريقين فهو بمنزلة ما لو شك الجميع اى يصلون ما وقع فيه الاختلاف
 فرادى تنبيه علم من هذه المسئلة ان التراويح عندنا عشرون ركعة بعشر تسليما وهو مذهبه الجمهور
 وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجاجا بعل اهل المدينة ولجمهور ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن
 بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلي مثله وفي المطا
 عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون بمضات ثلاث وعشرين ركعة وفي الغزى عن علي
 ان امر رجلا ان يصلحهم في رمضان بعشرين ركعة قال هذا كالا جماع قال البيهقي والثلاث في حديث
 ابن رومان هي الوتر ولكن لم يدرك عمر فيكون منقطعا وهو حجة عندنا وعند مالك وبالحجة
 من عمل اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون فردي بين كل تزويجتين اربع ركعات في مقابلة
 طواف اهل مكة اسبوعا بين كل تزويجتين وذلك غير ممنوع على ما مر والكلام في ما هو المشهور
 سنة بالجماعة لا فيما عداه والله اعلم وذكر في الملتقط انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤدي الى
 تغيير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة
 فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب قال قاضيان هذا غير صحيح
 لان هذا القدر لا يحصل الختم والختم في التراويح مرة واحدة سنة واحدة وكذا قال صاحب الشهد
 وقال بعضهم يقرأ قد رما يقرأ في العشاء لانهما يتبعهما وقال في الفتاوى نقلا عن بعضهم يقرأ في كل
 ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات هذا معنى ما في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو قول
 القاضي الامام الحسن الروزي لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كما جاءت به السنة انه
 شهر اوله رحمة واوسطه مغفرة وآخره عتق من النار وروي البيهقي باسناده عن ابي عثمان
 الهندي قال عا عمر ثلثة من القراء فاستقر ائمه فامروا سرعهم قراءة ان يقرأ الناس ثلاثين آية
 في ركعة واوسطهم بخمس وعشرين آية وابطاءهم بعشرين آية قال قاضيان وقال بعضهم وهو
 رواية الحسن عن احنيفة رح يقرأ في كل ركعة عشرايات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على
 الناس وبه يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسماية
 وآيات القرآن ستة آلاف وشي فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم والفضيلة في الختم مرتين

واما ما جاء
 عن النبي صلى
 عليه وسلم في
 ركعة من الوتر
 كما جاء في
 الصحيحين عن
 عائشة رضي الله
 عنها قالت ما
 كان رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم يوتر
 رمضان طاعة
 في غيره من العبادات
 عشرة ركعة الى
 آخر الحديث
 في نسخة اخرى

وينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح عاد الى منزله وهو يقرأ القرآن ان يصله عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات احراز الفضيلة وهي الختم مرتين انتهى وفي الهداية اكثر الشائخ على السنة فيها الختم فلا يتركه لكسل القوم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قوله ولا يترك لكسل القوم تأكيد في مطلوبية الختم وانته تخفيف على الناس لا تطويل كما صرح به الهداية وان كان امام مسجد حيدر ولا يختم فله ان يتركه الى غيره انتهى ومنهم من استحباب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء ان ينالوا ليلة القدر ثم اذا ختم قبل آخره لا يكره له تركه التراويح فيما بقي لانها شرعت لاجل ختم القرآن مرة قاله ابو علي النسفي قيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة واذا اقترب هذا فلا يخفى ما في نقل المتن عن الفتاوى من التساهل ولعل لفظ ثلثين وقع سهوا من الكاتب وانما هو عشر آيات فان ظاهر قوله حتى يقع به الختم يدل عليه الا فوقع الختم ليس موقفا على قراءة الثلثين لحصوله بالعشرة والله سبحانه اعلم ثم الذي ينبغي في هذا الزمان ان يفعل كما قال قاضيخان لئلا يحرم ثواب السنن ان كسل عن احراز الفضيلة مرتين قال قاضيخان والزهاد واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليال وعن اخيفة رحم انه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلثين في الليالي وثلثين في الايام وواحدة في التراويح وعنده انه صلى ثلثين سنة الفجر بوصوة العشاء انتهى والمشهور عنه انه صلاها كذلك اربعين سنة وقال ايضا ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات فان كان القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم وقد ذكرنا ان السنة هو الختم في التراويح وعن ابى ابراهيم الاسكاف انه سئل يجعل الامام للمفريضة قراءة حلقة او يخلط فيقرأ البعض الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ايزيد عليه ام يقتصر قال ان علم ان لا يثقل على القوم يزد من الصلوة والاستغفار وان علم انه يثقل على القوم لا يزد ويلقى بالشاء في كل شفع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره في شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها فرض لله عند الشافعي رحم او سنة اى عندنا ولا يترك السنن للجماعة كالسجدة واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ ما بعد ها فالمستحب له ان يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون على الترتيب قالوا لا ينبغي للقوم ان يقدر موا في التراويح الخوضون ولكن يقدر موا الدرس يخون فان الامام اذا كان يقرأ يصح حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك لو كان غير اخف قراءة واحسن الكل في فتاوى قاضيخان ولو ام رجل في التراويح ثم اقتد به آخر في تلك الليلة ايضا لا يكره له ذلك كما وصلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها متفلا بامام آخر وهذا لان صلوة النقل غير التراويح ونحوها بالجماعة انما تكره اذا

يجعل الامام الفريضة
قراءة حلقة او يخلط
فيقرأ البعض في الفريضة
والبعض في التراويح

كان الامام والمفتي معاً متفقين به وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جمع كثير فوق الثلاثة
 حتى لو اختلف واحد واثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف المشائخ وفي الاربع يكره اتفاقاً ذكره في الكافي
 وغيره وكوام في التراويح مرتين في مسجد واحد كره وكذلك لو صلاها مرتين ما موصى في مسجد واحد
 وان صلى في مسجدين اختلف المشائخ فيه حكى عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز تراويح اهل
 المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابو نصر يجوز لاهل المسجدين جميعاً كما لو اذن وقام
 وصلى في مسجدين جميعاً فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولم يصل فكذلك في التراويح وايضا
 ان هذا بناء على صحة التراويح بنيت النفل الطلق وعدمها وقد علم في موضعه ذابلق الصبي
 عشر سنين قام البالغين في التراويح يجوز قال نصير بن يحيى لان يومين بالصلوة ويضرب عليها
 فكان حكم البالغ من هذا الوجه الا انه لا يصح اقتداءهم به في الفرض لان صلواته تقع نفلاً فتكون
 اقتداء المفترض بالنفل بخلاف اقتداءهم في النفل وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز
 ان يؤم البالغين في التراويح ايضاً وهو المختار وقال شمس الاثمة السرخسي هو الصحيح ذلك
 لان نفل البالغ اقوى لان نصير لا زما عليه بالشرع بخلاف الصبي فيلزم من اقتداءهم به بناء القوي على
 الضعيف وهو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة والحال انه لم يقعد على ركعتين منها
 قد رالتشهاد تجزئ الاربع عن تسليمة واحدة اي عن ركعتين عند حنيفة وابي يوسف وهو
 المختار واختاره الفقيه ابو جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال قاضيان هو الصحيح لان الفتى على راس
 الثانية فرض التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلواته اصلاً كما هو قول محمد وزفر وهو
 هو القياس وانما جاز على قول حنيفة وابي يوسف استحساناً فاخذنا بالقياس في فساد
 الشفع الاول بالاستحسان في حق بقاء التخرمية واذا بقيت شروعه في الشفع الثاني قد اتم
 بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمتين والصحيح الاول لو
 قعد على راس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد ينظر بفكره ان
 علم انه ان زاد عليه شغل على القوم لا يزيد الدعوات الماثورة وفي تخصيص الدعوات اشارة
 الى انه يزيد الصلوة على ما قد مناه الا انه يقتصر فيها على قول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 لانه هو المقروض عند الشافعي رحمه الله تعالى وبه تنادي السنة عندنا فلا يزيد الى تمامها ان كان يشغل
 عليهم ولو تركوا التسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما صلى صلواته واختلف المشائخ
 في انهم هل يصلون تلك التسليمة بجماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون
 تلك التسليمة بجماعة لانها فاتت عن عملها والجماعة انما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها
 قال الصدوق والشهيد يجوز ان يقال يصلى تلك التسليمة بجماعة لان وقتها باق لان الليل كله بعد

العشاء وبعد الوتر وقبله سواء على المختار كما تقدم وقوله يجوز ان يقال شارة الى انه لا يؤتى
 عن الاثر في هذه المسئلة وانما هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا والظاهر قول الصديق الشهيد
 لا بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على راس ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح
 ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشائخ البخاري يقتضي الشفع
 الاول لا غير لان كل شفع صلاوة علمية وقد خرج من الشفع الاول بشروع الشفع الثاني فلا يفيد
 ما بعد الشفع الاول فلا يلزمه الاضاؤه وقال مشائخ سمرقند عايد قضاء الكل له كل التراويح لفساد
 كلها لان ذلك السلام لا يخرج من حرمة الصلوة لكونه سهوا فاذا قام الى الشفع الثاني صح شرعه
 فيه وكان قصده فيه على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء على السهول الاول فلم يخرج من
 الصلوة ويصح شرعه في الشفع الثالث وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا وهكذا
 الى آخر الاشفاغ فقد ترك القعدة على الركعتين في الاستغناء كلها فقصده باسرها وقيد بالسلم
 ساهيا لا نه لو سلم عدا وفعل بعد سلامه سهوا فاعلا منافيا للصلوة من كلام ونحوه لا يلزم الاثنا
 الشفع الاول اجماعا لخروجه من تحريمه بذلك وصحة استيناف ما بعده وقهم من التوجيه المذكور
 الحكم مقيد بما اذا لم يتذكر انه سلم في الاول على راس الركعة الى ان تم التراويح حتى لو علم انه ساهيا
 وسلم على ركعة واحدة صح ما صلاها بعد لعلم شوكر كعتين لكون سلامه بعدهما عدا لا سهوا
 فكان محرجا عن الحرمة وان كان على وتر فليتامل **فروغ** فانتة تر وحة وتر وحيثان قائم الامام
 الى الوتر ذكر في واقعات الناطق عن عبد الله الزعفراني انه يترجم مع الامام ثم يقضي ما فاتته ولا
 لم يصل الفرض مع الامام فعن عين الامة الكريسي انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا
 لم يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال ابو يوسف اللباني اذا صلى مع الاوام شيئا من
 التراويح يصل مع الوتر وكذا اذا لم يدرك معه شيئا منها وكذا اذا صلى مع غيره له ان يصل
 الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال ظهير الدين المرخني لو صلى العشاء وحده فله
 ان يصل التراويح مع الامام وهو الصحيح حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح
 فانه يصل الفرض ولا وحده ثم يتابع التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم
 ان يصل التراويح جماعة لا فائتة للجماعة تام القندى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام
 ولم يدرك العين ينهي امامه فانه يتشهد ويسلم ويتابع فيه ابقى وليس عليه شيء مالم يعلم بقوت ولو صلى
 التراويح قاعدا من غير عذر قيل لا يصح ولا يكون تراويح ركعتي الفجر والصحيح الجواز في التراويح
 بخلاف سنة الفجر ولكن لا يستحب بلا عذر فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد ركعة او غير ذلك وواقف وابتعد قبل الخلق
 فيها قال بعضهم لا يصح عند محمد بن يحيى عند محمد بن يحيى عند محمد بن يحيى عند محمد بن يحيى

فانتة تر وحة وتر وحيثان
 قائم الامام الى الوتر الاخر

لو قعد واحص اقتداء بهم عند ايضا فاذا قاموا كان ولي ثم اختلف في المستحب قال بعضهم المستحب
 يقعد احترازا عن صورة الخرافة وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يستحب لهم القيام في
 قوتها والقعود في قول محمد بن اذكر ابو سليمان عن محمد بن ابراهيم عن رجل ام قوما قاعدا
 في شهر رمضان يعني في التراويح ايقوم القوم قال نعم في قول اخنيفة وابي يوسف رحم فقال
 بعض المشائخ انها خصا بالذكر لان عند محمد لا يصح اقتداء بهم بالقاعد وقال بعضهم
 بل لان المستحب لهم عند ان يقعد واو قال قاضيان ويكره للمقتد ان يقعد في التراويح و
 اذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التذلل والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا
 قاموا الى الصلوة قاموا كسالى كذا اذا غلب النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينشأ حتى يستيقظ
 لان في الصلوة مع النوم قسا وناوغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على سطح المسجد من شد الحر
 اى يكره لقوله تعالى قل نار جهنم اشد حرا لو كانوا يفقهون انتهى في القنية امام يصلي التراويح
 على سطح المسجد اختلف في كراهته الاولى ان لا يصلي عليه عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتداء
 به على من ان من التراويح فاذا هو وترتبه معه ويضم اليها رابعة ولو افسد هالك شي عليه
 والوتر ثلث ركعات انما ذكر الوتر مع النوافل لانه مثلها من حيث الثبوت بالسنة وملحق بها في كثير
 من الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ويخو ذلك وذكره عقيب
 التراويح لمناسبة لها في ادائه بالجماعة في رمضان والكلام فيه في مباحثه الاول في صفة
 وهي انه واجب عند اخنيفة رحم وذكر في المحيط عنه ثلث روايات في رواية انه فرضته وهو
 قول زفر رحمه وقال ابو بكر الغزالي في المعارضة مال سبحانه واصبغ من الماء الكثرة الى جوبه يريد
 الفرض وحكى عن ابي بكر انه واجبه فرض وحكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود
 حذيفة والتخمي انه واجب على اهل القرآن دون غيرهم والمراد بالوجوب الفرض واختار
 الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ انه فرض وعمل فيه جزء وساق الاحاديث الدالة على فرضية
 ثم قال فلا يرقاب ذو فهم بعد هذا الفالحقت باصلوات الخمس في المحافظة عليها وفي
 المغني عن الامام احمد من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء ولا ينبغي ان تقبل شهادته و
 الرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قوتها وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه
 واجب وهي آخا قوله قال في المحيط وهو الصحيح وقال قاضيان هو الاصح قال في
 التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة ثم رجع وقال واجبا استدلالا اكثر بمجديث
 الاخرابي هل على غيرهن فقال عليه السلام لا الا ان تطوع فانه ينفي الفرض والوجوب
 وقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله عليكم الحديث ويقعله عليه السلام اياه

على الرحلة وهو ما خرجاه في الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام كان يوتر على البعير والفرس
لا تؤدى على الرحلة من غير غنود وبمعاملته معاملته السنن من انه لا يؤذن له ولا يقام بها
ولا يحنيفة رح ومن وافقه حديث ابن عمر انه عليه السلام قال جعلوا آخر صلواتكم بالليل
وتر متفق عليه امر وهو عند العراء عن القرينية للوجوب قوله عليه السلام الوتر حق فمن لم
يوتر فليس مني رواه ابو داود من حديث ابن المنيب عبد الله العتكي عن بريدة عن ابيه و
رواه الحاكم وصححه وقال ابن المنيب وثقة ابن معين ايضا وقال ابن حاتم سمعت ابي يقول صل
الحديث وانكر على البخاري دخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان قال ابن عبد
الله بن عبد لا باس به فالحديث حسن واخرج البزار عن حكام عن عنبسة عن جابر عن ابي
عن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم
وقال لانعله يروى عن ابن مسعود الا من هذا الوجه فان قيل الامر قد يكون للنسب والحق هو
الثابت وكذا الواجب لغته فوجب الحمل عليه فعلا للمعارضته ولقيام القرينية اما المعارضة فان تقدم
من حديث الاعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه السلام الى اليمن
وقال له فيما قال فاعلم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم واللييلة متفق
عليه قال ابن حبان وكان قتل وفاته عليه الصلوة والسلام بايام يسيرة وفي الموطأ انه عليه
السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات واوتر اتمظروه من القابلة فلم يخرج اليهم
فسالوه فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر واما القرينية الصادقة للوجوب الى اللغوي فما
في السنن سوى الترمذي انه عليه السلام قال الوتر حق واجب على كل مسلم فمن احب ان
يوتر بخمس فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة فليوتر
رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما فقد خير بعد الحكم بالوجوب فلو كان واجبا
لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة على ما عرفت في الواجب للخير وقد اجمعا على عدم وجوب
الخمس فليزم صرفه الى الوجوب اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا يلزم منه الوجوب شرعا
فالجواب عن حديث الاعرابي وما بعده وحديث معاذ بانه يجوز ان يكون قبل وجوب الوتر
وانه وجب بعد سفر معاذ وان كان قبل موته عليه السلام بقليل فلا تعارض عن حديث الرحلة
انه واقع حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك لعذر فان الفرض يجوز على الداية لعذر الطين ونحوه
ويجوز ان يكون قبل وجوبه ايضا وقد روى الطحاوي وعن حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر ان كان
يصلي على رحلته ويوتر بالارض ويترجم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فدل ان وتره ذلك كان
اما حاله عدم وجوبه وللعذر وعن حديث الموطأ بانه ايضا يجوز ان يكون قبل وجوبه ثم وجب

بعد أو الترتيب بالوتر المجموع من صلات الليل المحتمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر
لان المجموع فرد بل هذه الارادة ظاهرة من نفس الحديث فان عليه السلام صلى الله عليه وسلم ثمان
ركعات واوتر ثم تاخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة وعلل تاخره عن ذلك
بخشية ان يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهرا الصلوة التي فعلت محتمة بالوتر ويؤيد
ما صرح في رواية البجلي لهذا الحديث من قوله خشية ان يكتب عليكم صلوة الليل والجواب عن القصة
ان ذلك قبل ان يستقر امر الوتر فيجوز كونه كان اولى كذلك وفي مسلم عن عائشة ان عليه السلام
كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة بوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها فدل
ان الوتر كان خمسا وقد اجمعنا على كل ركعتين وهو يفيد خلافا وفي الدارقطني انه عليه السلام
قال لا توتر بثلاث وتوتر بخمس اوسبع والايتار بثلاث جائزا عما فعلنا ان هذا وما شاكله كان
قبل ان يستقر امر الوتر وكيف يحل على اللغوي وهو مخوف بما يؤكده مقتضاه من قوله عليه السلام
فمن لم يوتر فليس مني مؤكدا بالتكرار ثلثا وعدم الاذان والاقامة كوز الغالب فيه الافراد مع
ان وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه وكزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط
لتردد الواجب بين السنة والفرض فبالنظر الى الاول تجب جميعه بالنظر الى الثاني لا تجب حياطا
هذا وقد اولى في الكافي وغيره ما روى عن الامام انه فرض بانه فرض على ابي يعلى بفعل الفرض
في انه مستقل غير قابع للعشاء فلا يلزم عنده اعادته للزوم اعادتها اذا سلاها ثم ظهر فسادها
دونه وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لو تدكر صاحب الترتيب في صلوة
فرض ان عليه الوتر تفسد تلك بتدكره عنده وكذا لو تدكر فاسته وهو فيه يفسد ويلزم قضاء
تلك الفائتة ثم اعادته عنده وأولو ما روي عنه انه سنة بان المراد بثبوت وجوبه بالسنة وآما
من حيث الاعتقاد فالصحيح انه واجب فيفسق تاركه غير المتناول ولا يكره جاحده لان استخفاف
ه حقا على المعنى الذي مر في السان الموضع الثاني في قدره وهو ثلث ركعات اسلام واحدا عندها
وعلى ابن مسعود وابي قيس عباس عليه السلام وعمر بن عبد العزيز واختاره الثوري وابن المبارك
وهو قول سفيان
قول مالك في كتابه
سعيد بن المسيب وعند
قالت ما كان رسول الله صلى
عشرة ركعة يصلي اربعا فلا تسأل عن
يا رسول الله اتنام قبل ان توتر قال يا عائشة
مسلم والترمذي وقال حديث صحيح فلو كانت الثلث
ان عيني تنامان ولا ينام قلبي رواه البخاري
تسليمتين لقالت ثم يصلي ركعتين

ثم واحدة لهما فصلت وعنها انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن رواه الفسائي ولمحمد
ولقظه كان لا يسلم في ركعة الوتر قال النووي اسناده حسن قال رواه البيهقي في السنن الكبير واسناده
صحيح وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب سبع اسم ربك
الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله احد الموعودتين رواه اصحاب السنن الاربعة و
ابن حبان صحيح والحاكم في المستدرک وعن ابى بن كعب انه عليه السلام كان يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك بالاعلى
وفي الثانية بقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن واما نحو قوله عليه السلام
صلوا الليل مثني مثني فاذن في احدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتمها قد صلى فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة
بجرمة مستقلة اذ يحتمل ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقيم الصرائح التي ذكرناها وغيرهما مما يطول ذكره
مع ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوي ثنا ابو بكر ثنا ابو خالد قال سالت ابا العالى عن الوتر فقال علمنا انما
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبد الله بن
مسعود الوتر ثلاث كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن باسناد مضعف
يحيى بن ابى الجواب فينه الذي فعه عن الاعمش عن ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام قال قيل سلنا ذلك
لكن لا يدل على النفي صحة الواحدة بل انما يدل على فضلية الثلاث وانتم تدعون عدم اجزاء الواحدة فلا
يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن التبريد
وعن ابن مسعود ما اخبرته دكة رقط واوتر سعد بن ابى وقاص بركعة فانكر عليه ابن مسعود وقال ما
هذه التبريد التي لا نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عمر انه لما راى سعدا يوتر بركعة قال
ما هذه التبريد التي لا نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عمر انه لما
راى سعدا يوتر بركعة قال ما هذه التبريد لتشفعها اولاد ذينك وما ورد عنه عليه السلام من الوتر
بخمسة سبع ونحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قبل الاستقرار وعلى فصل التبريد
الرابع ونحوها عن الثلاث وبان المراد من الوتر مجموع صلوة الليل مع الوتر على ما مر مما يظهر يادى
تامل في سياق الكلام الموضع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال يقرأ لفاتحة والسورة في جميع
ركعاتها وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والمستحب قراءة سبع اسم في الاول وقل يا ايها الكفرون في
الثانية وقل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها ان فيه في الثالثة قل
هو الله احد والموعودتين ولم يعمل اصحابنا بتلك الزيادة فخرذا عن اطالة التثنية على الثانية
اخذوا برواية ابى بن كعب المتقدم وبما روى ابو حنيفة رحم في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في القراءة بسبع اسم
ربك بالاعلى في الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد والموضع الرابع في

في بيان الوتر بثلاث
ركعات

في بيان
الوتر

قنوته وهو ما قال ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي وخلافه
 في موضعين الأول كونه قبل الركوع فان عنده بعد والثاني كونه في جميع السنة فان في النصف
 الاخير من رمضان فقط له في الأول ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت ابا بكر
 عمرو وعثمان وعليهما يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوقت وكانوا يفعلون ذلك
 وما روى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن
 في وترى اذ رفعت راسي لم يبق الا السجود اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره وسند كره افتشاء
 الله تعالى ولنا ما رواه النسائي وابن ماجه ثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان
 عن زبيد الياحمي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي عن ابي عن كعب بن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوتر فيه ثلث قبل الركوع اللفظ لابن ماجه واللفظ للنسائي كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى
 سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع
 وزاد في سنته فاذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن يعني صورة انتهى و
 كون الاخمشن وشعبته وعبد الملك بن ابي سليمان وجريدين حازم رواه هذا الحديث عن زبيد الياحمي
 ولم يذكر هذه الزيادة وهي يقنوت قبل الركوع لا يقيد فيه لان سفيان ثقة وزيادة الثقة مقبولة
 وقد اخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثنا ابو الحسن احمد بن محمد الاهوازي انا احمد بن محمد
 بن سعيد ثنا احمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور بن ابي بريقة عن شريك عن منصور
 عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل
 الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه واخرج ابو نعيم في الحلية عن طاهر بن مسلم ثنا العلاء
 بن المسيب عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عباس قال اوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنوت
 فيها قبل الركوع واخرج الطبراني في الاوسط ثنا محمود بن محمد المروزي ثنا سهيل بن عباس التميمي
 ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر
 ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع فقد حصل تطاير كثير بطرق كل منها اما احسن او صحيح وما
 روى عن انس انه عليه الصلاة والسلام قنت بعد الركوع فالمراد منه ان ذلك كان شهرا فقط بدليل
 ما في الصحيحين عن عاصم الاحول سال انس عن القنوت في الصلاة قال نعم فقلت كان قبل الركوع
 او بعده قال قبله قلت فان فلانا اخبرني عنك قلت بعده قال كذب انما قنت عليه السلام بعد
 الركوع شهرا انتهى وعاصم ثقة جدا واخرج ابن ابي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن هشام بن عمار
 عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقننون في
 الوتر قبل الركوع فهذه تعارض رواية الدارقطني ويسلم الباقي عن المعارضة واما حديث الحسن

فليس فيه دلالة على العموم فيحتمل ان يكون التعليم كان في ذلك الشهر الذي ذكره نزل الله سبحانه
اعلم وكنه في الثاني ما روى ابو داود ان عمر جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشرين ليلة
من الشهر يعني رمضان ولا يقنت رح الا في النصف الثاني فاذا كان العشر الاوخر تخلف فصل
في بيته واخرج ابن عسك بطريق ضعيف عن انس كان عليه السلام يقنت في النصف الاخير ولما
ما اخرج اصحاب السان الاربعة عن يزيد بن ابي حريز عن ابي الجوزاء عن الحسن بن علي قال
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما أقولهن في الوتر وفي لفظ قنوت الوتر اللهم اهدني
فيمن هديت الم واخرج الاربعة ايضا وحسنه الترمذي عن علي انه عليه السلام كان يقول
في آخر وتره اللهم اني اعوذ بك برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك
منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفيها تقدم من الخلافة قبلها ما هو ارجح
الدلالة على المواظبة فارجم اليه والقنوت فيما استدل به فيجمل طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا
لنصف الاخير بزيادة الاجتهاد على ان الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري ان عمر جمع الناس في آخره الحسن
لم يدرك عمر بل ولد لسنتين بقيتا من خلافة والثاني ضعيف باي عاتكة ضعيف اليه في قولنا هو
قول ابن مسعود والحسن والفتح وابن المبارك وابي ثور وعامة اهل العلم حتى قال الطحاوي ولم
يقبل بالقنوت في النصف الاخير من رمضان فقط الا الشافعي رح والليث لكن نقل السروجي انه مروى
عن علي وابي واين سيرين ورواية عن مالك واحمد رح ثم اذا اراد القنوت كبير ورفع يديه عندنا
وذكر ابو نصر الاقطعي في شرح القدرى ان المزني قال زاد ابو حنيفة رح تكبيرة في القنوت لم تثبت في
السنة ولا دل عليها قياس قال وهذا خطأ منه فان ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب
والقياس يدل عليه فان التكبيرة للفصل والاشغال من حال الى حال وحال القنوت مخالف
لحال القراءة وقال احمد اذا قنت قبل الركوع كبير قال ابن قدامة في المغني قد روى عن عمر انه
كان اذا فرغ من القراءة كبير وفي النخبة رفع يديه حذاء اذنيه وهو مروي عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابي عبيد واسحاق وقد تقدم والقنوت قيل ليس فيه عاء موقت اي
معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجري على اللسان من غير احضار قلبك صدق رغبته
فلا يحصل به المقصود والصحيح ان ذلك اي عدم التوقيت انما هو فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا
عليه لانه مما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذ لم يوقت والدعاء روى بالفاظ مختلفة
واحسبها انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتي
عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلم ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد
والك نصلي ونسجد واليك نسبي ونخضع ونرجوا رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك

بالكفار ملحق وفي الآذكار عن عمر اللهم انا نستعينك الخ واخرج ابو داود في الراسيل عن خالد بن ابي عمران قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر اذ جاءه جبرائيل فاوى اليه ازاسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبأيا ولا لعاونا وانما بعثك رحمة ليس لك من الامر شئ الا اية ثم علمه القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد الخ الا انه ذكر موضع نخشى تخاف والاولى ان يضم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة اقولها في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت بارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت رواه الاربعة وحسنه الترمذي كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقي وزاد فيه بعد واليت ولا يعز من عاديت وزاد النسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي وقال النووي سنده صحيح او حسن ورواه الحاكم وقال فيه اذ رفعت راسي ولم يبق الا السجود كما قد مناه وما عدا هذين فلا توفيت فيه فنه ما تقدم من رواية الاربعة انه عليه السلام كان يقول اللهم اني اعوذ بك من سخطك الخ ومنه ما من عمر انه كان يقول بعد ان عذابك الحمد بالكفار ملحق اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والقلوب فاصلي ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرا اهل الكتاب الذي يكذبون رسلك ويقا تلون اوليائك اللهم خالف بين كلهم وازلزل اقدارهم وانزل عليهم باسك الذي لم يرد عن القوم المجرمين وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي يكرها ثلثا وقيل يقول يا رب يكرها ثلثا ذكره في الذخيرة تنبيهه لا يقنت في صلاة غير الوتر عندنا وهو مروي عن عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وابي درداء وقال مالك واحمد والشافعي رحم يقنت في الفجر وهو قول الحسن بن ابي ليلى انه ما روى عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا قال النووي ورواه الحاكم في كتابي الاربعة وقال حديث صحيح وقال الحازمي في الناسخ والمنسوخ انه يروي عن القنوت في الفجر عن الظاهر الاربعة وغيرهم كعمار بن ياسر وابي بن كعب وابي موسى الاشعري وابن عباس في صلاة الفجر والبراء بن عازب وانس وسهل بن سعد الساعدي ومعاوية بن ابي سفيان وعائشة وذهب اليه اكثر الصحابة والتابعين ذكره جماعة من التابعين انتهى كنما اخرج ابو خيفة رحمه عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يبق قبل ذلك ولا بعده وانما انت في ذلك الشهر يدعو على الناس من المشركين وهذا حديث صحيح لا غبار عليه ما استدلوا به من حديث ابن عمر عن رسول

من لا يحسن القنوت يترك
ربنا اتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب
النار

الطبراني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان قال
كنت عند انس بن مالك شهر بن فلم يقنت في صلوة الغداة واذا تعارضن وايتا قول انس وفعلاه
سلم ماروينا من المعارضة ويحل ذلك اما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه
ايضا كما في الصحيح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت ولا شك ان صلوة
الصبح اطول الصلوة قيا ما او يحل على قنوت النوافل كما اختار بعض اهل الحديث انه عليه السلام
لم يزل يقنت في النوافل وكيف لا يحل على ذلك وعلى الغلط وقد روى شيبان عن قيس بن
الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا واحدا يدعو
على احياء من المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله الانصاري
ثنا سعيد بن عروبة عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا علق
اودع عليهم وهو سند صحيح قاله صاحب تنقيح التحقيق واما ما اخرج فيه عن انس فقد شنع
عليه ابو الفرج بن الجوزي بسببه يبلغ فيه الغاية ونسبه الى ما ينبغي ذكره بسبب انه يعلم انها
باطلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عني بعد
يروي انه كذب فهو واحد الكاذبين وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعوا على قوم من العرب
ثم تركه واخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن سلمة عن ابى هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلوة الصبح الا ان يدعوا لقوم او على
قوم وهو سند صحيح وعن ابى مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي
عليه السلام فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت
خلف علي ولم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وقال
حديث حسن صحيح ولفظ ابن ماجه عن ابى مالك قال قلنا لابي يا ابت انك قد صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان وعلى بالكوفة نحو من خمس سنين
كانوا يقنتون في الفجر قال اي بني محمد وبهذا ظهر خطأ نقل الحازمي القنوت عن الخلفاء
الاربعة وقال حافظ بن مندة رواه يعني حديث ابى مالك جماعة من الثقات منهم ابو عوانة
وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص بن غياث واخرجه ابو مسعود الرازي في اصول
السنة وجعل اول حديث من باب من قال ان القنوت محدث وانه عليه السلام قنت شهرا
ثم تركه وقال الترمذي والعل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الحازمي ان القنوت
مذهبي اكثر الصحابة والتابعين وقد خرج ابن ابى شيبة عن ابى بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم

كانوا لا يقنتون في الفجر وأخرج عن علي أنه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال ستقنوا
 علي عدوفاً وقياً انكر ان كان منكراً عند الناس وليس الناس اذ ذلك الا الصلابة والتابعين
 وأخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير انهم كانوا لا يقنتون في صلاة
 الصبح اى الفجر وأخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما اسند البخاري
 عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما انه قنت مع ابيك لكنه نسي لم اسند
 عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا ايتوا سعيد بن المسيب فسلوه ان صم فهو ظاهر
 الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والا فكل يتوهم عاقل ان امر من امور الصلوة يفعل كل يوم
 ينساه ابن عمر ويقول ما شهدت وما علمت او من هو ادنى منه يراى بل انما يطرق النسيان
 الى ما يكون فعله في بعض الاحيان ووقوعه في بعض الاوقات وبهذا يقطع كل عاقل تأويله
 للتعصب القنوت لو كان سنة رابتة يفعل عليه السلام كل صبح يجهروا من خلفه كما قال الشافعي
 وليس به بحيث يقطع القراءة الجهرية ويلبث ملياً كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يحقق
 فيه هذا الاختلاف بل كان وسيلة ان ينقل كنف جهر القراءة وخفايتها ونحو ذلك وان جميع
 ما ورد من قنوت وقنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل
 فانه محل الاجتهاد وان حديث الشان عليه الصلوة والسلام لم ينزل يقنت حتى فارق الدنيا
 ونحوه مما عن الصحابة يشبهه فانه روى عن ابي بكر انه قنت عند محاربة سليمة وكذلك قنت
 عمر وكذلك علي ومعاوية عند محاربتهم اوحديث ابي حنيفة روى وغيرهم انه عليه السلام قنت شهراً
 لم يقنت قبله ولا بعده ينفيه فوجب كون بقاء القنوت في النوازل امر اجتهاد فيه ذلك انه لم يؤثر
 عنه عليه السلام انه قال لا قنوت في نازلة بعد هذه بل مجرد عدم بعد ما في صحة الاجتهاد بان
 يظن ان ذلك انما هو لرفع شرعيته ونسخته نظراً الى سبب تركه عليه السلام وهو انه لما لم يكن
 لك من الامر بشئ ترك او انه لعدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعد ما فتكون شرعية مستمرة
 وهو محل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه السلام وهو من هبنا وعليه
 الجمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فاذا وقعت
 قنوت او بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوة كلها عند
 النوازل فلم يقل به الا الشافعي به وكانهم حملوا ما روى عنه عليه السلام انه قنت في الظهر
 والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم
 ورود المواظبة والتكرار الوارد في الفجر من عنده عليه السلام والله سبحانه اعلم بالوضع
 الخامس اداثر بالجماعة والاجماع على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصلي اى الوتر جماعة الا في شهر

رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لانه نقل من وجه لانه لم ينقل عن النبي عليه السلام ^{والله}
 ولا عن احد من الصحابة فتكون بدعة مكروهة وامافي رمضان فلا خلاف في
 نفي كراهة الجماعة فيه ولكن اختلف في الافضل ففي فتاوى قاضيخان الصحيح ان الجماعة افضل
 لانه لما جازت الجماعة كانت افضل اعتبارا بالكتابة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال ولقد
 علمنا ان يوتر في منزله لا يجمعه لان الصحابة لم يجمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما يجمعوا
 على التراويح لان عمر كان يومهم فيه في رمضان ابي بكر كان لا يؤمهم انتهى قال ابن الهمام وانت
 علمت مما قد مناه الله عليه السلام كان او ترجم ثم بين العذر في تأخيرها عن مثل ما صنع فيها ^{عما}
 مضى فكما ان فعل الجماعة في النقل ثم بيان العذر في تركها واجب سنيتها فيه فكذلك الوتر
 بجماعة فان الجاري فيه مثل الجاري في النقل بعينه وكذلك ما نقلناه من فعل الخلفاء يفيد ذلك
 فعل من تأخره عن الجماعة فيه ايجاب ان يصلي آخر الليل فانه افضل كما قال عمر والتي ينامون عنها
 افضل وعلم قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتاخره لذلك فلا يدرك ذلك على
 ان الافضل فيه ترك الجماعة لمن احب ان يوتر اول الليل كما يعطيه اطلاق جواب هؤلاء الوضع
 السادس في بقاء مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والمجهر به وغير ذلك المسبوق
 في الوتر يقتضيه مع الامام ولا شك ان هذا على القول بان المقتدى يقتضيه الصحيح مما سبق ^{تعية}
 فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى فاذا قنت مع الامام لا يقتضيه بعد ها اي بعد اربعة التي قنت
 فيها مع الامام لانه قنت في موضعه لانه آخر صلوة وما يقضيه او لها حكم في القراءة وما يشبهها
 وهو القنوت واذا وقع في موضعه بيقين لا يكره ان تكرر غير مشروع وان شك انه في الركعة
 الثالثة من الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يترجم ظنه باحد الامرين فانه ينبغي على الاقل فيصلي
 الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية يقتضيه مرتين ^{ينبغي}
 مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة
 وتلك كانت ثانية وذلك لان تكرار القنوت في موضعه مكروه كما مر في المسئلة الاولى لو كرهه كان ذلك
 تكراره في موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع احد هما في موضعه كذا في بعض النسخ و مراده ان احدهما
 وقع في موضعه احد هما لم يقع في موضعه والعبارة لا تساعد وفي بعضها لم يقع الا احدهما في موضعه
 وهو المناسب للمراد وكذا الحكم لو شك انه في الاولى والثانية يقتضيه في كل ركعة تجعل لها ثالثة وهذا
 لكن قولهم في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكرار في غيره موضعه فيكره غير سديد لان الركعة التي قنت فيها
 لسبوق مع الامام هي آخر صلوة في موضع القنوت وغيرها ليس موضعه فلو كرر لا يكون تكرار في
 وضعه بل احدهما في موضعه فحسب ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه في موضعه مكروه بخلاف ما اذا لم

فانك

تعية

لا يكره

يحتمل

يعلم بوقوعه في موضعه فانه دار القنوت التأخر بين ان يكون واجبا يتقديران الاول لم يكن في موضعه
 وتبين ان يكون مكروها يتقديران الاول موقع في موضعه ما دار بين كونه واجبا وبين كونه مكرها
 اخذ به احتياطاً بخلاف ما دار بين كونه سنه او مكرها فانه يترك وذكر في الذخيرة انه ان قنت في
 الاولى او في الثانية ساهي لم يقنت في الثالثة وكذا في فتاوى قاضيان وهو مخالف لمسئلة الشك
 لكن بينهما فوق وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت ولا يتكرر بخلاف الشاك الا ان هذا
 الفرق غير مفيد ذل لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأه واذا كان الشاك بعيدا لاحتمال ان الواجب يقع
 في موضعه فكيف لا يعيد الساهي بعد ما يتقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدق الشهيد انه
 قال في المبسو لا يقنت ثانيا وفي الساهي يقنت ثانيا فان كان ما في الذخيرة رواية فغني عن موافقة للرواية
 وتعليل قاضيان بان تكرار القنوت غير مشروع منقوض بان الشاك اللهم ان يختار في الشاك ايضا ان يقنت
 في الاول مما شك فيه ثم يعيد كما اختار في قوله لا يحتاج الى الفرق صلا لان المختار ما قاله ابو حفص الكبير
 وابو علي النسفي رحمه من ان الشاك يعيد في كل ركعة يجتمعا لها ثالثا وكذا الساهي على ما اختاره الصدق
 الشهيد والله سبحانه اعلم وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم ام لا قال الفقيه
 ابو الليث يصلي لها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بهما من طريق النسائي في حديث
 قنوت الحسن بن علي قال ابن الهمام ولا ينبغي ان يعدل على هذا القول وذكر في بعض الفتاوى بلفظ
 لا بأس فقال لا بأس بان يصلي وهو غير بعيد عن قول أبي الليث فالمراد بلا بأس انه الاول في نظر
 الى الدليل لكن في فتاوى قاضيان وغيره انه اذا صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا
 اذا صلى في التشهد الاول سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لم يرو عن الائمة المتقدمين و
 ليس لقائله دليل يعتمد عليه كلام قاضيان يشير الى عدم اختياره له حيث قال اذا صلى
 على النبي عليه السلام في القنوت قالوا لا يصلي عليه في القعدة الاخيرة ففي قوله قالوا الشارة
 الى عدم استحسانه له والى انه غير مروي عن الائمة كما قلنا فان ذلك هو المتعارف في
 عباداتهم لمن استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخاف فقال
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل يخاف كذا جرت العادة بالمخافة في مسجد الامام ابي حفص
 الكبير تلميذ الامام محمد بن الحسن البخاري والظاهر انه مختاره وفي المحيط والامام يجهر به
 عند محمد رحمه وعند أبي يوسف رحمه لا يجهر وهو الاصح لانه دعاء وذكر وذكر في الذخيرة الخلاف
 على العكس وقال بعض المشائخ يجهر الامام به لشبهه بالقرآن وقال صاحب الذخيرة
 برهان الدين استحسنوا اي المشائخ والمراد بعضهم الجهر بالقنوت في بلاد الجهم ليتعلموا
 فان هذا اختيار بعض المشائخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهر به

ليتعلموا ولا يخافتوا ذكر في الشرح يعني شرح الاسبيجاني يكون ذلك الجهر الذي يجهل الامام
 في القنوت دون جهر القراءة فرق بين الركن وغيره في الصفة واعلم ان تحليل الجهر بان يتعلموا
 ليس بقوى لان الصلوة ليست محل التعليم فلذا اختار صاحب الهداية وغيره من المحققين الاخفاء
 وصححه صاحب الحيط وغيره على ما مر لان الجهر يشوش للمقتدين لانهم يتابعونه على ما هو
 المختار ولا تذكروا دعاء واختار فيها الاخفاء كما في التشاء والتأمين وسائر الادعية ولا كما
 قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال الله تعالى واذكروا ربك في نفسك تضرعا وخفية
 دون الجهر من القول وقال عليه السلام خير الذي كثر الخفي هذا في حق الامام واما المنفرد فذكر
 الاسبيجاني ان شاء جهر واسمع نفسه ان شاء اسمع غيره وان شاء خافت قال الشيخ كمال الدين
 بن المهام والذي يقتضي اختيار الاخفاء في حق الامام يقتضي اختيار في حق المنفرد بادي
 قائل انتهى وذلك لما قلنا من الأدلة وانعدام العلة التي علل بها من اختار الجهر لاجل التعليم وانما
 خيره الاسبيجاني لان المختار عند الامام يجهز به دون الجهر بالقراءة كما تقدم واما المقتدي
 فهو مخير بين ثلثة اشياء قد اختلف فيها ان شاء قنت مخافة وهو مختار صاحب الحيط
 واكثر المحققين وان شاء امن وان شاء سكنت كل اى كل المذكور من الاشياء الثلاثة مروى
 على وجه الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد رحم قد ذكر في الحاوى عند ابو يوسف رحمه يقر
 وعند محمد رحمه لا يقر بل يؤمن وفي الذخيرة لا يقر على قول محمد رحمه ويقر على قول ابى يوسف رحمه
 ان شاء سكنت وان شاء قرع وان شاء امن وفي فتاوى قاضيان عن ابى يوسف رحمه ان شاء قنت
 وان شاء امن وعنه في رواية يقنت الى ان عذابك بالكفار ملحق ثم يسكت عند محمد رحمه رواية
 يسكت الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء ثم يؤمن انتهى المقتدي بمن يقنت في
 الفجر لا يتبعه في القنوت عند الخفيفة رحمه ومحمد رحمه بل يقف ساكنا في الاظهر يتابعه فيما يجب
 متابعتهم فيه وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للخالفه وقال ابو يوسف رحمه يتبعه لا يجتهد فيه
 وعليه متابعت الامام في المجتهدين كما في تكبيرات العيدين وهما انه منسوخ ولا متابعت في المناسك
 كما لو كبر للجماعة خمس لا يتبعه الخامسة فمن اختلفا فهم في هذا يعلم ان الصحيح هو المتابعة في قنوت
 الوتر كذا في الكافي وغيره وان قنت المقتدي او امن لا يرفع صوته بالاتفاق لئلا يشوش غيرهم وان
 الاصل في الدعاء الاخفاء على ما تقدم **فروعه** او ترك قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا الحمد
 طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وترين في ليلة رواه الترمذي وقال حديث حسن
 غريب وقد ثبت انه عليه السلام شفع بعد الوتر فروى الترمذي عن ام سلمة انه عليه السلام كان
 يصلي بعد الوتر ركعتين وزاد ابن ماجه خفيفتين وهو جالس وروى الدارقطني عن ثوبان عنه عليه السلام

كما مر

التعلم

لا يتابعه

يقول

سائر الصلوة أو يحل على أنه عليه الصلوة والسلام لما طال الركوع من المعهود جداراً فربما من خلفه على توهم رفعه فرفع الصف الذي وراءه فلما رأى الأولون أنه عليه السلام لم يرفع فربما انشغلوا على احتمال أن يدركهم فلما يتسوا من ذلك رجعوا إلى الركوع فظن من خلفهم أنه عليه السلام كركوع الركوع فركعوا كذلك وكذلك يحل روايات الثلث والأربع وغيرها على تكرار الرفع من متقدم فراه للتأخر فلما أنه منه عليه السلام سيما وهو حال فحول ودهشة بحصول الأمر المفزع مع زيادة الأمانة والله سبحانه أعلم ويقولنا قال النخعي والثوري وابن أبي ليلى وهو مذاهب عبد الله بن الزبير ورواه ابن شبيب عن ابن عباس أنه فعله وهو أمير على البصرة ورواه الطحاوي عن المغيرة بن شعبه وبه أخذ داود وصحاحه قال ابن خزم يعدر رواية حديث عبد الله بن عمر وابن العاص أخذ بهذا الطائفة من السلف منهم عبد الله بن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات قال فان قيل قد خطأ أخوه عروة قلنا عروة الحق باخطأ لأن عبد الله صاحب علم بعروة ليس بصاحب ذلك وانكر ما لم يعلم انتهى بقرينة القراءة هو الأفضل لما في الأحاديث ولا يكره التحقير لأن السنون استيعاب الوقت للصلوة والدعاء إذا خفف أحدهما طول الآخر وأما الإخفاء والمجهول مما في الصحيحين عن عائشة قالت جهر النبي عليه السلام في صلوة الكسوف بقراءة وللجاري من حديث أسماء جهر عليه السلام في صلوة الكسوف ورواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى صلوة الكسوف فحرف فيها بالقراءة ولا يخيفه رحم ما تقدم من حديث سمرة ورواه أحمد وأبو يعلى في مسندهما عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم اسمع منه حرفاً من القراءة وفيه ابن طهيرة ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الواقدي عن ابن عباس قال صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة ورواه البيهقي في المعرفة من الطريقتين ثم من طريق الحكم بن أيان كجاءوا ما الطبراني ثم قال هؤلاء وإن كانوا لا يحتج بهم لكنهم عدّدوا روايتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن عباس في الصحيحين أنه عليه الصلوة والسلام قرأ نحواً من سورة البقرة قال الشافعي رحمه الله فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ أو لم يسمع لم يقدره ويوافق أيضاً رواية محمد بن إسحاق بإسناد عن عائشة رضي الله عنها قالت فحزرت قراءة وإذا حصل التعارض وجب الترجيح بأن الأصل في صلوة النهار الخفية ويقول البخاري في حقه قال مالك والشافعي رحم وأما يصلون فرادى لم يحضر امام الجماعة فحزرت عن الفتنة بالاختلاف في التقديرات كما في الجمعة وفي الذخيرة للجماعة فيها سنن وفي المحيط للجماعة أفضل ويحوي فرادى عن حنيفة رحم وإنشاء واصلوا ركعتين وإن شأوا صلوا أربعاً وإن شأوا أكثر وقد ورد بمعناه حديث نفعان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ويسأل حتى تجلت واه أبو داود والنسائي

قال ابن شبيب
والقاضي
والكشاف وضحاها
بالحجة آية

والنقد

باسناد صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم الدعاء الى ان تنجلي وهو
 مخير ان شاء دعاء مستقبلا جالسا او قائما او يستقبل القوم بوجهه يدعو ويؤمنون قال الحولاني
 وهذا احسن ولا خطبة فيها عندنا واية قال مالك واحمد وعند الشافعي رح تسن خطبتان بعد
 الصلوة لما في الصحيحين عن عائشة انه عليه السلام انقضى وقد تجلت الشمس فخطب الناس
 فحمد الله واشنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا
 يحيون فاذا رايتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا ثم قال يا امة محمد لو تعلمون ما علم
 لضحكتكم قليلا ولبكيتم كثيرا قلنا لم ينقل عنه عليه السلام انه خطب خطبتين على الهيئة المعروفة
 وانما فعل ذلك لردمهم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام ولا حاجة
 في خسوف القمر للحرج فيها وكذا في كل امر مفرع كالريح والظلمة الشديدين والزلزلة واستمرار المطر
 والثلج ونحو ذلك للحرج في الاجتماع في جميع ذلك ومن النوافل صلوة الاستسقاء اذا دام
 انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا يسن فيها الجماعة عندنا بخيافة رح بل يصلون وحدانا ان
 احبوا والاستسقاء عندنا انما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الاسلام يجوز لصلوات الجماعة
 لكن ليس بسنة فهذا يفيد ان الجماعة فيها غير مكروه بخلاف النفل المطلق وعند محمد رح ليس ان
 يصلي الامام او نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمعة يجر بالقرأة في رواية وفي رواية لا ولم يذكر قول ابى يوسف
 رح في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع ايجنيقة رح وذكره الطحاوي مع محمد رح وهو لا يصح
 روى ابن كاس عن محمد رح انه يكبر فيها زوائد كما في العيد والمنشور عدم التكبير ويخطب بعدها
 خطبتين عند محمد رح كما في العيد وهو لم يشهور عن ابى يوسف رح وعنه في اية خطبة واحدة
 ويقوم على الارض لا على المنبر ويتكأ على قوس وسيف وعصا ويقلب الامام رداءه على قول
 محمد رح ولا يقلبه على قول ايجنيقة رح واختلف الرواية فيه على قول ابى يوسف رح واقفوا
 على ان الستة الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان خارت السقيا مشاة في ثياب رثة
 متدللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقد تلو التوبة ورد المظالم ويقدمون
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبل ثلثة ايام استدل محمد رح ومن
 وافقه على سنينة الجماعة والخطبة بما في السنن الاربعة عن اسحاق بن عبد الله بن كنانة قال
 ارسلني ليدي بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس رضي الله عنهما استسقاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتدئ لا متواضعا متضرعا حتى اتي المصلي فلم يخطب
 خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد
 صححه الترمذي وقال المنذري في مختصره في رواية اسحاق يعني المنذري عن ابن عباس والي

الح

هم

الاجماع
 صفة الاستسقاء
 سلاسل

هروية مرسله وأخرج الستة من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصلي بهم ركعتين وحول داءه ورفع يديه فدعا واستسقى واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيها ما بالقراء عنة عائشة قالت شكوا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حجاب الشمس فقعده على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتني جدي يا ركم واستنخار المطر عن أبان زماني عنكم وقد أكرمكم الله عز وجل ان تدعوه ووعدهم ان يستجيب لكم قال الحمد لله رب العالمين ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت الغني فحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلاغا إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدأ به المطر ثم حول إلى الناس ظهره وقلب وحول داءه وهو رفع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فأنشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت بأذن الله فلم يات مسجده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكبر ضحك حتى بدت نواجذ فقال اشهد ان الله على كل شيء قدير واني عبد الله ورسوله ولا يجنيقة ما في الصحيحين عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان له في دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم في خطب فاستقله ثم قال يا رسول الله هلكت الماشي والاموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال انش فلا والله ما ترى بالسما من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلم من بيت ولا دار قال فطعنت من ورأته سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت قال فلا والله ما راينا الشمس سبوتا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في خطب فاستقبل قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يسكننا عناء فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام والضراب بطون لا ودية ومنابت الشجر قال فانقلعت وخرجنا نمشي في الشمس عن ابن عباس قال جاء الاعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لقد جئت من عند قوم لا يتردد لهم راع ولا يخطر لهم فحل فصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا مرييا طيبا غدا عاجلا غير راث وزاد الطحاوي نافعا غير ضار ثم نزل فما ياتيه احد من الوجوه الا قالوا قد احببتا رواه ابن ماجه وذكره الشافعي في الامام عن ابن عمر فقد استسقى عليه السلام ولم يصلي ولم يخطب وما استدلو به شاذ فيما تقدم به البلوي حيث عمل الصحابة بخلافه ومحمول على الجواز في السفر فمن انش

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

ان عمر كان استسقى بالعباس فيقول اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبيينا فاستسقيناه وانا نتوسل اليك بعم
 بنينا فاستسقيناه فيسقون دواه الجناري وغيره وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فصعد
 فقال استغفروا ليكم ان كان غفارا يرسل السماء عليكم منارا ويميد دكم باموال وبنين ويجعل
 لكم جنتا ويجعل لكم انهارا استغفروا ليكم ثم ثوبوا اليه يرسل السماء عليكم منارا ثم نزل فقال كل
 يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا فقال لقد طلبتكم بمجاريم السماء التي يتنزل بها التطر دواه
 ابو بكر بن ابي شيبه في سننه والبيهقي وروى ابن ابي شيبه عن ابي مروان الاسلمي عن ابيه
 قال خرجنا مع عمر فاستسقى فماد على الاستغفار فقد صرح عن عمر انه لم يصل ولم يخطب في الاستسقاء
 فلو كانت الصلوة سنة لما تركها مع شدة اتباعه لسان النبي عليه السلام ولما سكت الصحابة وروى
 فيما ذكره ما يدل على انه خطب الخطبة التي يدعونها فقد صرح ابن عباس في حديثهم الاول بقوله لم
 يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لهم انكم شكوت الى اخرة على ان في الخراج
 المنبر وهم لم يقولوا به فالحاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجه يصح فيه
 السنة لم يقل ابو حنيفة رحمه بسنيةها ولا يلزم من عدم قوله بسنيةها قوله بانها بدعة كما نقله
 عنه بعض المشفعين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كما تقدم واستدلوا على قلب الرءاء بما تقدم
 حديث عائشة وليس فيه ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه السلام في غيره
 من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كعمر وغيره وهو محمول منه عليه السلام في تلك
 المرة على التفرار بانقلاب الحال على ما صرح به المستدل من حديث جابر وصححه قال وجوزاءه ليحلقن في رواية
 الطبراني من حديث انس وقلب له لكي ينقلب القبط الى الخصب في مسند اسحاق ليقول السنة من الجيد الى الخصب
 من قول وكيم والاحسن في صفة التحويل ما قال في المحيط ان يمكن ان يجعل اعلاه اسفل جعله والا جعل منتهى على
 يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن ان يراد به جعل ما يلي البدن مما يلي السماء وجعل ما يلي الرجل مما يلي الارض
 وكل منهما جائز ولكل منهما قائل ويستحب الدعاء بما ورد منه عليه السلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا
 هنيئا مريئا مريئا غدا فجعل الاعا فاطبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان يا بالبلاد
 والعباد واخلق من اللاواء والضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم اثبت لنا الزرع وادرننا الصرع و
 اسقنا من بركات السماء وابنت لنا من بركات الارض اللهم انا نستغفر لك انك كنت غفارا فارسل السماء
 علينا منارا فاذا مطروا قالوا اللهم صيبنا فافعا ويقولون مطرا بفضل الله ورحمته فاذا دام المطر حتى
 الضر قالوا اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام الى آخرها تقدم في حديث الصحيحين عن انس في الغيث
 عن ابي يوسف رحمه ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه المسجتين والرفع هو
 الموافق لما تقدم في الحديث ويخرجون الصبيان اليهم لانهم يزداد رجاء الرحمة وفي الحديث

لولا صبيان رضيع وبهايم رقع وعباد الله ركع لصب عليكم العذاب صبا وفي الحديث ان بنيان
الانبياء استسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجوا هذا سجيلكم من اجل
البنملة رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه السلام قال وهل تنصرون
وتزقون الا بضعفاءكم وعن ابن عمر انه عليه السلام قال لهم ينقص قوم الكيال والميزان الاخذوا
بالسنن وشدة الموت وجود السلطان ولولا البهايم لم يطروا رواه ابن ماجه لا يحضر معهم اهل الكفر
عندنا وير قال اصيب من الماكية وهو قول الزهري لان الاستسقاء لا يستنزى الرحمة وانما لا تنزل عليهم
الا اللعنة واورده عليه ليس المراد الا الرحمة العامة الدنياوية وهو المطر والرزق ويتم من اهلها ولذا قالوا
الصواب ان يمنحوا من الاستسقاء وحدثكم لاحتمال ان يسقوا فيقتنع بضعفاء العوام والله سبحانه اعلم ومن
النوافل السجدة ركعتا شكر الرضى قد تقدم ذلك في اداب الوضوء ومنها ركعتا التحية للسجدة قال عليه السلام
اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه في مختصر البحر ودخول المسجد
بنية الفرض والاقتداء بنوب عن تحية المسجد وانما يوم مرتبة السجدة اذا دخله لغير صلوة
ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا يتكرر بتكرار الدخول ومنها صلوة الاوابين بعد المغرب قد تقدم
بيان فضيلة الاربع والست وعن عائشة عن النبي عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين
ركعة بنى الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي ومنها صلوة الاستخارة عن جابر بن عبد الله
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة
من القرآن يقول اذا امام احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
اِنِّي اسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَاسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ واسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ
تَقْدِرُ رَوْحًا وَتَقْدِرُ رَوْحًا وَلَا اعْلَمُ وَانْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ اِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي
فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي اَوْ قَالَ عَاجِلُ أَمْرِي وَأَجَلُهُ فَأَقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ
لِي فِيهِ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي اَوْ قَالَ عَاجِلُ أَمْرِي
وَأَجَلُهُ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ ارْضِنِي بِهِ قَالَ وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ
رواه الجماعة الا مسما وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امرى عاجله واجله و
الاستخارة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل واذا استخار
معنى لما يشرح له صدره وينبغي ان يكررها سبع مرات لما روى ابن السني عن انس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هممت بامر فاستخربك فيه سبع مرات ثم انظر الى
الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه منها ركعتا السفر عن معظم بن مقدم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عنده اهل افضل من ركعتين يركعهما عند ثم حين يريد سفره

وقول السجدة بنية الفرض
الاقتداء بنوب عن
تحية المسجد

في

ينبغي ان يجمع بين الروايتين
فيقول وعاقبة امرى
عاجله واجله
اي عند ثلث هذه
الاصناف الثلاثة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرامته
وأنه لا اله الا هو
الغني عن كل شيء
الذي لا يلهي عنه شيء
والذي لا يذل له شيء
والذي لا يذل له شيء
والذي لا يذل له شيء

تشیخ اولیٰ مرکبہ

五

فانفتح الكتاب

۲. بیع مرکبات

ندفقه لاسوانيت ساجل عشم واداءه في الادعاء - الكلب واداءه

التمنى عن ابن ابي عمير مشكوة للمصنف

روای ابن ماجہ

رواه الطبراني ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا نهرا في الضحى فاذا قدم يد بالسجدة فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم ومنها صلوات التسليم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عمه ايا اعطيك الا تمنحك الا اخبرك الا افعل بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك عفا الله لك ذنوبك وله وآخروه وقدميه وحديثه وخطاه وعنده وصغيره وكبيره وسره وعلايته ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة بقراءة الكتاب سورة فاذا فرغت من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمسين عشرة مرة ثم ترك فققولها وانت راكع عشر ثم ترفع راسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تطوى ساجدا فتقولها عشرا ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها عشرا ثم ترفع من السجود فتقولها عشرا قبل ان تقوم فذلك خمس سبعون في كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات اربع فان استطعت ان تصلها في كل يوم مرة فافعل وان لم تفعل ففي كل جمعة فان لم تفعل ففي كل شهر فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي عمرتك مرة رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال الترمذي ثنا احمد بن عبد ثواب بن وهب قال سألت عبد الله بن المبارك عن الصلوة التي يسبح فيها قال يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة الكتاب سورة ثم يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يكبر فيقولها عشرا ثم يرفع راسه من الركوع فيقولها عشرا ثم يسجد الثانية فيقولها عشرا ثم يصلي اربع ركعات على هذا فذلك خمس سبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عبد الله بن المبارك انه قال يبدا في الركوع بسبحان رب العظيم وفي السجود بسبحان رب الاعلى ثلاثا ثم يسبح تسبيحات وقيل لابن المبارك ان سهي في هذه الصلوة هل يسبح في سجدة السهو وعشر اشعار قال لا انها هي ثمانية تسبيحة وهذه الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرني مختصر البحر وهي الموافقة لما ذهبنا اليه الاختيار فيها الى جلسته الاستراحة اذهي مكرهته عند فاعلى ما تقدم في موضعها ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليشن على الله وليصل على النبي عليه السلام ثم يقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العلمين اسالك مجيبا رجوتك وغاث

مغفرتك والغنمة من كل بر والسلافة من كل شر لا تدع في غنمنا الا غفرتة ولاهما الا فوجتة ولا
 حاجتك فيما رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين والترمذي وضعفه وعن عثمان بن خثيف ان
 رجلا ضرب بالبصر في النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى ان يعافيني قال ان شئت
 صبرت فهو خير لك قال فادع امره ان يتوصنا فيحسن وضوءه ويدع هذا الداء
 اللهم اني اسالك واتوجه اليك بنبيك محمد بنينا لرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجت
 بك الى ربّي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في روياه ايضا وقال الترمذي حسن صحيح
 ومنها صلوة الضحى وقد قدمت ومنها قيلم الليل والاحبار فيها اكثر من ان تحصى بعد ذلك
 فالصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة اعلم ان النفل بالجماعة على سبيل التداعي مكروه على ما
 تقدم ماعدا التراويح وصلوة الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلامنا من صلوة الرغائب ليلة ثلث جمعة
 من رجب صلوة البراءة ليلة من النصف شعبان وصلوة ليلة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان
 وغيرها بالجماعة بدعة مكروهة قال حافظ الدين البرازي شرع في نفل وافسد واقتد احد هما
 بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب كذا اقتداء الناذر بالناذر ولا يجوز نوع عن هذا كونه لا يقتدى في صلوة
 الرغائب صلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد التذلل الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة بعد
 الخروج من العدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام مالم يكن في الصد الاول كل هذا التكلف
 لا فائدة له مكروه وهو اداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلو ترك امثال هذه الصلوات قارء يعلم
 الناس انه ليس من الشعائر بحسن انتهى وهذا لان حديث صلوة الرغائب البراءة قد حكم عليها بالاثمة والوضع
 قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم محمد بن حبان ان محمد بن الحنفية
 يضع الحديث على عهد رسول الله صلعم وحديث انس فيها موضوع لان فيه براهيم بن اسحاق قال ابو حاتم
 كان يقلب الاخبار ويسرق الحديث فيه وهب بن وهب القاضي كذا بالناس كره في العلم المشهور قال ابو الفرج
 ابن الجوزي ابو بكر الطرطوشي صلوة الرغائب موضوعة على رسول الله صلعم وكذا عليه قد ذكرنا
 لكراهتها وجوها منها فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص سورة الاخلاص بالقدر
 ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد رد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بقيام
 ليلة بقيام ومنها ان العامة يعتقدون انها سنة من سنة النبي عليه السلام فيكون فعلها سببا
 لكذا هم عليه صلى الله عليه وسلم قلت بل كثير من العوام ببلاذ الروم يعتقدونها فاضاؤا كغيرهم فيكون
 الفرائض ولا يتركونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان فعلها يعزى قاصدا وصحة الاحاديث
 بالوضع والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان الاشغال بيد الله تعالى في الحج والعمرة
 والتدبر وهو مخالف للسنة ومنها ان في صلوة الرغائب ليلة القدر سنة في تحصيل البر ومنها ان مسجدتها

مردوه ابن ماجة
 تقضيها

والصلوة بالجماعة
 مالم يلزم منها ارتكاب
 كراهة

وجوبها
 الرغائب

مكروهتان اذ لم يشرع التقرب بسجدة منفردة بل اركوع غير سجدة التلاوة عندا يجتنبه ومالك
وعند غيرهما وغير سجدة الشكر ومنها ان الصحابة والتابعين من بعدهم من الائمة المجتهدين لم ينقل عنهم
هاذان الصلوتان فلو كانتا مشروعتين لما فاتتا عن السلف واما ما حدثنا بعدنا في حال ابو محمد عن
الدين بن عبد السلام القدسي لم يكن في بيت المقدس قط صلاة الرغائب في رجب ولا صلاة نصف شعبان فحدث
في سنة ثمان واربعمائة ان قدام علينا رجل من تلبليس يثريان يحيى وكان حسن التلاوة فقام فصلى
السجدة الاقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجل ثم انصنا ثالث ورابع فاختتم الا وهم جماعة كثيرة
ثم جاء في العام القابل فصلى مع خلق كثير وانتشرت في المسجد الاقصى ويوم الناس من اذ لم تستقرت
كاهنا سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ محي الدين النووي هاتان الصلوتان بدعتان فامرونا منكرتان
قيمتان ولا يعتبر بذكرهما في كتاب قوة القلوب والاحياء وكيس الاحداث يستدل على شرعية ما يمارسونه عليه السلام
انه قال الصلوة غير موضوع فان ذلك يختص بصلوة لا تخالف الشرع بوجه من الوجوه وقد صحم النبي عن الصلوة
في الاوقات المذكورة انتهى اما صلوة ليلة القدر فلا ذكر لها بين العلماء واصلا وليس فيها حديث صحيح فيها
في كتاب من الكتب المعتمدة فهي اولى بالكرهية منها والله سبحانه الهادى فائدة قال في مختصر العبر لو اراد
ان يصلي نوافل يندرها ثم يصليها كما هي قال شرف الائمة المكي ان اداء النفل بعد النذر افضل من اداء
دون النذر **فصل فيما يفسد الصلوة** قد مر على سجود السهو لا خلا له بفرائض الصلوة واخلاقا وجبة
سجود السهو بواجباتها فكان بيانها هم والفساد والبطالان في العبادات واحد قد اريد بكل منهما
خروج العبادات عن كونها عبادات بسبب فوات بعض الفرائض وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء
الفرائض من الشروط والاركان بالكرهية بخلاف العاملات على ما عرفت في الاصول واذا اكتم الصلوة في الله
بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوة فليس المراد من الكلام الكلام الغوي بل اللفظ المركب
حرفين او اكثر حتى تلفظ بكلمة واحدة تفسد ولا فرق بين العهد والنسيان عندنا وعند الشافعي رحمه
تفسد بالنسيان لا اذا طأ عند مالك واحمد رحمه الكلام ناسيا او لاصلا الصلوة لا يفسد بقوله عليه
السلام ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان ما استكوهوا عليه وآه ابن ماجه وابن حبان والحاكم
وقال صحيح على شرطهما واقتطعت الحديث هو هذا واما لفظ رفع كما اشتهر في عبارة الفقهاء فانه
لم يوجد في شيء من كتب الحديث قال ابن الهمام وحديث ذي اليمين فانه عليه الصلوة والسلام
الصلوة بعد ما تكلم ناسيا لو تكلم ما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بين
انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عطس رجل من القوم فقلت يرحمك فرماني القوم
يا بصارهم فقلت واكمل اماء ما شانكم تنظرون لي فجعلوا يضربون بايديهم على افخاذهم فلم
رايتهم يصمتونني سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا في هو وادى

من سجدة في الصلاة
على عدة اقسام ليس سجدة
السجود هي كل سجدة
الصلوة وثانيها سجدة
التلاوة ولا خلاف فيها
ثالثها سجدة الرغائب
الصلوة بظاهر كلام الكثرين
انها مكروهة ودرجتها
لشكر على حصول النعمة
ليست فيها اعتناء
واهم سنة وهو قول محمد
ولا خلاف في كونها مكروهة
في ذلك عندنا في حصة
ومالك ليس يستعمل في كبره
هم يقولون ان المراد
بالجدة الواحدة من الله تعالى
والان الصلاة في غيرها
بالسجدة وذكره الطحاوي
على الكل او يوسن في الروي
قبل يصليها كما هي الروي
باجتماعه

هرة لو كلبا أو ساق حمارا أو وقفه بلغته أهل الرستاق من مجرد صوته ليس مع حروفه فجاءه لا تقصد
 وفي الخلاصة أيضا بمعناه وكذا قوله أو يكون مصححا وإن لم يسمع مع هذا فلما ذكره في الحقائق من أن
 لوصف الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا وقد تقدم ما يؤيد من أن تصحيح الحروف من غير سماع
 لا يعتبر كلاما على الصحيح فعلم أن السماع من غير تصحيح الحروف وغير مفسد لأنه مجرد صوت
 كذا تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لأنه مجرد إيماء إلى الحروف بالعضلات على ما مر
 إنما المفسد حصول كلاما من مع تصحيح الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح وإن نام المصلي
 في صلوة فتكلم أو ضحك وهو نائم تفسد صلوة هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر هو
 المختار واختار فخر الإسلام عدم الفساد لأنه ليس بكلام لصدوره من الاختيار له والضحك
 بمنزلة الكلام وإن لم يكن قهقهة ولذا قال أو ضحك لأنه إذا فسد وهو دون القهقهة فالفساد
 بها أولى وقد تقدم الكلام على قهقهة النائم في نواقض الوضوء وإن الصحيح أنها لا تفسد
 الوضوء ولا الصلوة فالضحك والكلام أولى لأنها أدنى منها وإن أن المصلي في صلوة يبان قال بقصر
 الهمة المفتوحة أو تارة يبان قال أوه بفتح الهمة وتشد يد الواعظ مفتوحة أو يضم الهمة واسكان الواعظ
 بيد الهمة أو بكى فيها فارتفع بكاءه أو حصل منه صوته موع أن كان ذلك الأنين أو التاوه أو البكاء
 من ذكر الجنة أي بسبب تذكري الجنة والنار أو نحو ذلك مما هو من الأمور الآخرة لم يقطعها إلى أن تفسد
 صلوة لأنه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو فكانه قال يا رب ارحمني وأدخلني الجنة أو يخرجني من النار ولو
 صرح بذلك لم يقطع صلوة فكذا إذا أتى بصوت يدل عليه وإن كان ذلك الأنين ونحوه من وجع
 حصل له من بدنه أو مية أصابته في أهله أو ماله يقطعها لأنه بمنزلة الشكاية فكانه قال لوجع
 برضني أو حصل لي ثوب ولدي أو لم أو تلف أو نحو ذلك ولو صرح به تفسد صلوة فكذا إذا دل
 عليه بصوت ولو أن القسم الأول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة والثاني يدل
 على الجزع وعدم الصبر والتأسف على فائت الدنيا الدنية فيناسب فيها صرح وعن محمد أنه إن كان
 شديدا لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله أوه وبين قوله
 آه بالقصر أي الأنين عند إيجيقته رجم ومحمد رجم وهو قول أبي يوسف رجم أو لا وهو ظاهر الرواية عنه وقال أبو
 يوسف رجم آخره لا تفسد صلوة في نحوه وأبو توفيق رجم وهو مشتمل على حرفين كالألف والهمزة من حروف الزيادة
 العشرة التي يجمعها قولك سالتهم عنها السنين والهمزة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والهاء
 الألف فقوله اه حرفان فإن كلاًهما من الزوائد قوله ف حرفان أحدهما منها الميم والثاني ثلثة الحروف الزوائد
 غيرها أو حرفين من غيرهما اتفاقا أنه إن كلاًهما العربي يتركب من ثلثة حروف كان الحرف الأول
 الجملة فكانه ليس من كلامهم وكذا الحرفان إن كان أحدهما زائداً لأنه واحد باعتبار الأصل والآخر غير معتبر

ما اذا كان الحرفان اصليين فان الأكثر موجود وله حكم الكل وطمان الكلام تابع لوجود الحاء وفيه
 المعنى لا فرق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما يزداد
 على الاصول في الكلمات انما يكون منها الا انها تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلمات التي تكون جميع
 اصولها من حروف الزيادة لا نهاية لها في الكلام مثل اوه ويوم ومنا ان سالتونيها وقد نظم ابن مالك
 بيتا جمع فيه الحروف الزوائد اربع مرات ليس فيه حروف غير ها وهاء هاء وتسليم تلا يوم انسه
 لنهاية مسئول امان وتسهيل فعدم اعتبار الحرف الكاش من هذه الحروف في الفساد مع اعتبار
 غيره مع عدم الفرق بينهما في ان كلا يقع في اصول الكلمة لا اصل بل هو مجرد تحكم واما قوله عليه السلام
 في صلوة الكسوف لم تعد لي لا تغد بهم وانا فيه محمول على زمان اباحة الكلام في الصلوة
 فلا دليل فيه على عدم فساد التافيف وذكر في الملتقط ان الصلوة اذا سعت الحية فقال بسم الله
 الرحمن الرحيم تنفس صلوة عند محمد بن وفي الخلاصة عند هاهنا خلافا لابي يوسف رحمه وفي فتاوى
 قاضيان واولئك عقر في اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل تنفس صلوة
 لانه بمنزلة الانين ومكذرا عن ابي حنيفة رحمه وقيل لا تنفس لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح
 لها تنفس عند هاهنا عند ابي يوسف رحمه لانه ليس من كلام الناس فها ان بمنزلة البكاء بالفتور من جرم
 والانين نظر الى الباعث والجرة بالعزيمة لا باللفظ والمادة والا لما فرق بين ما هو بسبب الاخوة
 وبين ما هو بسبب الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم وروى عن محمد بن قيس انه قال ان كان الرضيع
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان او تاؤه لا تنفس صلوة وكذا
 عن ابي يوسف رحمه ايضا لان ما لا يمكن الامتناع عنه يكون معفو كما لو تحشى او عطش فارتفع
 صوته وحصل به حروف حيث لم تنفس صلوة بذلك اجاعا لعدم مكنة الامتناع عنه ذكره في فتاوى
 الخانية النسوية الى قاضيان وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب وقال بسم الله لما يلهو من
 الشقة اى الالم لا تنفس صلوة ولم يذكروا خلافا والاصح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف رحمه
 عند هاهنا تنفس ولو اجاب الصلي من قال مع الله الم بلا اله الا الله او اخبر الصلي بما يسره او بما
 يسوئه او بما يعجب فقال جوابا بالخبر بما يعجب سبحانه الله او قال جوابا بالخبر بما يسره والحمد لله
 او قال جوابا بالخبر بما يسوءه لا حول ولا قوة الا بالله فهو لفظ مشوش تنفس صلوة
 عند هاهنا خلافا لابي يوسف رحمه بناء على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول انما تكلم
 ذكر بصيغة فلا يتغير بعزيمة لان الفساد للصلوة الملفوظة لا بعزيمة القلب حتى لو تفكر
 قريب في نفسه كلاما او شعرا لا تنفس ما لم يذكر لسانه وكذا لو كان كلاما بصيغة لا يصير ذكرا
 ونساء بعزيمة وكذا لو قصد علامته في الصلوة لا تنفس مع انه قصد به فادة معنى لم يوضع له

وهما يقولان انه اخرجهم عن الجواب وهو صالح له لان يستعمل في موضع عرفا فجعل جوابا
كتسميت العاطس والكلام بيتي على قصد المتكلم كما لو دخل عليه من اسمه يحيى وكان بين
يديه كتاب فقال وهو في الصلوة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابه او من اسمه موسى وفي
يمينه شيء فقال له وما تلك بيمينك يا موسى واراد سؤالا او كان في سفينة وابنه خارجها
فقال له يا بني اركب معنا حيث تفسد صلوة في ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين بن القيم
واقرب ما ينقض كلامهما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه فهو قرآن وقد تغير في
الفساد به بالعزيمة انتهى ما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسليم ونحوه فقد خرج بقوله عليه
السلام اذا نابت احدكم نائبة وهو في الصلوة فليسيم الحديث اخرج الستة لانهم يتغير بعزيمة
فينبغي ماوراءه على المنع عما هو من كلام الناس الثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه وسائط كونه
كلام الناس كونه لفظا فيد به معنى ليس من اعمال الصلوة لا لكونه وضع لا فائدة ذلك هذا كذلك ذكر
القادر الامام محمد بن حاتم الجاهل الصغير قوله اي قول محمد اجاب يعني قيل هل له في الله فقال
لا اله الا الله ولو اراد اعلام انه في الصلوة لا تفسد وقد بينا ذلك ولو اخبر بوقوع مصيبة تقا
جوابا ان الله وانا اليه راجعون قيل تفسد صلوة اتفاقا والاصح انه على هذا الخلاف ولو عطل المصلي
فقال الحمد لله لا تفسد صلوة لانهم يتغير بعزيمة عن كونه شاء ولا خطاب فيه عن ابجنيقة رحمه ان
هذا اذا حرك نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسد والاول هو الظاهر ثم الذي ينبغي
للعاطس ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطس جل آخر فقال المصلي الحمد لله حال كونه يريد اي يريد
استفهاما اي طلب الفهم لذلك العاطس اي يريد ان يفهم الحمد وينكره اياه لا تفسد صلوة
الحامد لقصد التفهيم والخطاب وهذا في الفلما ذكره في الهداية وشروحه من انها لا تفسد
لان له يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى قال قاضي خان وان عطس المصلي فقال له رجل في الصلوة
الحمد لله روى عن محمد انه قال لا تفسد لانهم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى وفي القنية الحمد لله
لعاطس غيره لا تفسد وعن ابجنيقة رحمه انها تفسد انتهى والاصح انها لا تفسد لما ذكرنا من عدم
تعارف جوابا بتجاذل جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثم وأما لو قال المصلي للعاطس يحمدك
الله فاما تفسد بالاتفاق الادوية شاذة عن ابى يوسف رحمه لمحمد بن معاذ بن الحكم ولا يقال انه عم
لم يامر بها عادة تلك الصلوة لانا نقول امره باعادتها لا بد منه ولا يشترط نقله صريحا ولا نقدر تكلم
بكلام آخر عند الاقصد صلاح صلاته وهو مفسد بالاجماع ولو عطس رجل في الصلوة فقال له اخرجك
الله فقال المصلي العاطس امين تفسد صلوة لانه اجابة ولو كان يجنب المصلي العاطس صلى آخر فلا عطس
فقال له رجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال المصليان امين فسد صلوة العاطس لانه اجابة ولا تفسد صلوة

غير العا لحسن لانه قاسينه ليس يجوز كذا في فتاوى قاضيان ان فتم المصلي على من ليس معه في الصلوة
سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه ليشمل فتحه على مفتد معته صلوة ايضا فتد
لانه تعليم وتعلم هو من كلام الناس في قوله اشارة الى انه قصد الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة دون الفتح
فحصل بها الفتح للقارى ولا تنفس شرط في الاصل في الافساد ان يتكرر الفتح بان يفتح مرة بعد اخرى لان
المرة قليلة فيعفى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح لانه فلا فرق بين قليله وكثيره وان فتح
على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقدرا ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاقم وان اخذ
الامام تفسد صلوة الكل وهو القياس لكونه تعليمات وتعلما من غير ضرورة والصحيح انه اى الشأن لا يفسد
صلوة الفاقم ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لما رواه عنه عليه صلوة والسلام في
الصلوة سئل المؤمنين فترك كلمة فلما فرغ قال لم يكن فيكم اى قال بلى قال هلا ففتح على وقال
ظننت انها نسخت فقال عليه السلام لو نسخت لا علمتكم وعن علي اذا استطعت الامام طهر
اى اذا استطعت ذاقه عليه ولان المقتدى محتاج الى اصلاح صلوة ولفتحه على امامه منه لانه
ربما جرح على لسان الامام ما يفسد صلوة فكان من صلوة حكما وان كان منافيا لها حقيقة
كن سبقه الحد لا تفسد صلوة بالشئ وان كان منافيا حقيقة لكونه لاصلاحها ثم قيل يتوهم
على اساس التلاوة والصحيح انه يتوهم من التلاوة اذ قراءة المقتدى خلف الامام منهى عنها وفتح على امامه
غير منهى عنه فلا يدع نية ما رخص له فيه يتوهم شيئا منهى عنه هذا اذا رخص على الامام ولم ينقل الى آية اخرى
فتح الموت عليه وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه الموت بعد لا تنتقل تفسد صلوة الفاقم وان
اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهذا قول بعض المشائخ لانتفاء الحاجة فصارت تعليمات وتعلما
من غير ضرورة وعامة المشائخ على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفساد قال الكافي والصحيح ان لا تفسد
بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه السلام لا يى هلا ففتح على مع انه لا يعلم ترك الآية
الا بعد لا تنتقل الى آية اخرى ثم في الهداية ويتبعى للمقتدى ان لا يعمل بالفتح والامام ان لا يلجئهم
اليه بل يركع اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كمال الدين بن الإمام اجله اى اجل او
ان الركوع ولم يقل كما قال غيره بل يركع ان قوم مقدرا ما يجوز به الصلوة للخلاف فيه فان قاضيان
وصاحب المحيط وبكر اعتبروا وان الركوع بعد قراءة ما يجوز به الصلوة قال بعضهم ينبغي ان لا
يلجئهم اليه بل ينتقل الى آية اخرى ويركع اذا وى المستحب صونا للصلوة عن الزوائد قال وهذا هو الظاهر
من جهة الدليل لا يرى الى انه عليه السلام قال لا يى هلا ففتح على مع انها كانت سئل المؤمنين
بعد الفاتحة انتهى لكن هذا انما يصلح دليلا لجواز الفتح بعد قراءة مقدرا ما يجوز به الصلوة وبعد انتقال
الى آية اخرى ولا دليل فيه على ان ما رخص عليه بعد قراءة مقدرا ما يجوز به الصلوة الاولى ان لا يركع

يلجئهم الى الفتح ليقر القدر المستحق له عليه الصلوة والسلام لم يرتقم عليهم وبيتوقف بل سعى عن ذلك
الكثرة واستمر ما ضيا على قرائته بدليل قول ابي ظننت لها ففجعت وم فالاولى عند لا رجحان ولا اضطراب
الاتقال ان تيسر والا فالركوع ان قرء قد الواجب والتوقف قليلا لاجاء التذكروا الفهم ان لم يقر
قد الواجب لشدة تأكد الواجب وقربه من الفرض وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح
تفسد صلوة لا نه تعلم وهو على كثير وان اكل المصلي في صلوة ثم رآه يركع او يركع في الصلاة ففتنه
صلوة لا نه عمل كثير لا نه عمل اليد الفم ولا يعذب بالنسيان لا نه هيئته منه كونه في الصلاة لا فوق بين القليل
والكثير اذ لم يكن بين ايمنه حتى لو ابتداء سمعته من الخارج فستد أم لو كان بين ايمنه في عفي
مادون الحصة وقد تقدم الكلام علي وكذا يفسد العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولا اطلاقها
وكل عمل لا يشك بسببه الناظر الى المصلي انه في الصلاة بل فطرة فلنا غايتها ان ليس في الصلاة
فهو على كثير وما كان دون ذلك يان يشتبه على الناظر ويتردد في كونه في الصلاة ام لا فهو قليل
وقال بعضهم كل عمل باليد ين عرفا وعادة فهو كثير ولو كان في الصلاة ين عرفا وعادة
بيد واحدة فهو قليل بالم يتكرر ولو وقع له عمل باليد ين عرفا وعادة فهو كثير من العمل
اليدين والاولى عم وهذا القول هو اختيار الشيخ الامام ابي بكر عثان بن الفضل وذكر في الملتقط انه لا
يعتبر في فساد الصلوة على اليدين اي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة وهذا لا يخالف ما قبله
في المعنى لانه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه نفى كون ما يعمل باليد ين معتبرا في كونه هو الكثير
المفسد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير في نفس الامر ام لا وذلك يمكن بان يكون باحد الطرفين
المتقدمين اما باعتبار غلبة ظن الناظر انه ليس في الصلاة وستراة باعتبار انما يان عرفا ويقام باليد ين في
العرفا وببيد واحدة وقيل يفرض الراي الصلي ان استكثر ففتنه ولا تلو وعامة المشائخ على
الاول وقال الحلواني ان الثالث اقرب الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله لان مذهب التفويض
الى الراي المبني في كثير من الواضع ولكن هذا غير مضبوط فهو يصير شكلا في الاعوام ولا ينبغي
واكثر الفروع اوجمعيها مخرج عن الطريقة بين الاولين والظاهر ان ثابته ليس خارجا عن الاول لان
ما يقام باليد ين عادة يغلب على ظن الناظر انه ليس في الصلاة وكان من اعتد بال تكرار الى الثالث
متواليته في غيره فان التكرار يغلب الظن بذلك فلذا اختار جميعهم وباشائهم ولو ادهن المصلي
يد من اخذه من الاناء او كان في يده فاخذ بيده الاخرى وادهن يدها في يده من يدها واسر وجبته
او موضع الفم من جسده او سرح شعرة شعرة شعرة راسه او حبيته تفسد صلوة لان ذلك عمل
كثير وكذا لو اكل او جعل ماء الو وعل ليسه قيل هذا اذا تناول القيمة او القارورة ففعل
يد ولو كان الدهن او خفه في يده فليس به بأس او موضع اخر من جسده من غير ان ياخذ

ف
تفسيرات العمل
الكثير

باليد لاخرى لا تقصد صلوة لانه على قليل وان حملت المرأة في الصلوة صبيا فادخلته تقصد
 صلواتها لانه على كثير وان حصن صبي ثدي المرأة تقصد اي المرأة ينظر ان يخرج بمصر منها اللابن
 تقصد صلواتها لانه اضعاء وهو على كثير وفعله انتقل اليها على انه لا يشترط فيها يفسد الصلوة الا ان
 فان من دفع فشيء ثلث خطوات بسبب الدفم من غير ان يملك نفسه تقصد صلوة وكذا لو حل
 رجل المصلي فوضعه على الدابة واخرج من مكان الصلوة والاي ان لم ينزل منها اللابن فلا تقصد صلواتها
 هذا اذا مضى مضى او مضى مضى فلو مضى ثلث خطوات تقصد وان لم ينزل ذكره في الخلاصة وفتاوى قاضنا
 وان مضى المصلي احد بيده حال كونه يريد بتلك الصلحة السلام تقصد صلوة بناء على القول الاول
 في هذا الكثير ولو رفع العمامة او القلنسوة من راسه ووضع على الارض او رفع من الارض ورفع على
 اوتنع القميص او تغمى وفعل كل واحد من الافعال المذكورة بيده واحدة من غير تكرار يفسد الصلوة
 صلوة لكن يكره ذلك الفعل اذا كان بغير عن راسه في رفع العمامة ووضعها فظاهر لانه قليل وامتنع
 القميص فمكروه ذكره وهو شك لا يحتاج الى عمل اليدين في الغالب سيما اذا كان اليدين الكفين
 كذا من راه يظهر انه ليس في العمامة واما التغمى فمكروه في الفتاوى ان يرفع تقصد صلوة لانه
 لا يصل بيده واحدة وكذا المرأة اذا تغطت وان تقبض كور عمامة فسواء مرة او مرتين لا تقصد
 يحصل بيده واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا على هذا وانما قيدنا الكراهة بعد العذر لانه اذا كان
 في ذلك عذر لا يكره كما اذا خشي من البرد والحر ان يضره فوضعه العمامة على راسه اصلا في رفعه او عمامة
 بخاسته فتدفع لاجلها حيث لا يكره بل ذكر في فتاوى اللجنة ان وضع العمامة او القلنسوة على قليل لا
 سقطت فصل مع كشف الرأس بخلاف صلوات الخلع العمامة او احتاج في رفعها الى عمل كثير
 ويوجز بانسان بيده واحدة من غير ان يصر به بسوط ونحوه تقصد صلوة كذا في المحيط
 وغيره لانه خاصية او ناديب او ملاحظة وهو على كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور
 ذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة اذا ضربها لاستخرج السيراى لطالب برعة سيرها تقصد صلوة
 واخلف وهو يتناول المرأة الواحدة قياسا على ضرب الانسان بعض المشايخ قالوا اذا ضرب امرأة او ضرب
 لا تقصد صلواته وانما يحيا ثلث مرات متواليات اي في كثر واحدة هذا في كثر واحدة تقصد
 ذكر في الخلاصة وفتاوى قاضنا ان يصر به بسوط ونحوه تقصد صلوة كذا في المحيط
 اخبرنا الشيخان في مسئلة او نحوها في كذا في ضرب الانسان فان الضرب في حق عمارة التعليم او
 الاثم وهو يفسد به ضار فان قالوا اذا كان معه سوط فمضى في شطها او غيره كذا في السيرة
 في كثره ونسب في الضرب بدانها فيها ما به وهو يقول في معنى هشها لان معناه اصلها
 في كثره ونسب في الضرب بدانها فيها ما به وهو يقول في معنى هشها لان معناه اصلها

موافق للقول قبله ولو هتك يداي بالسواي شتد لها بالأيماء به الى الطريق اي حرله ذلك
 ومنه سميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك ايضا تنفس صلوة لان فيه تعليمها وضربها
 عيالا كثيرا وان حرك المصل الركبة رجلا واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل خرة او مرتين
 الركعة الواحدة لا تنفس صلوة وان حرك كلتا رجليه معا تنفس اعتبار العمل الرجلين بعمل اليدين
 وقال بعضهم ان حرك رجليه معا نحو كذا قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدرك الغير الا بتأمل لا تنفس
 ينبغي ان يقيد بعدم التكرار المتوالي الا بالتكرار يجعل القليل في حكم الكثير وروى عن ابي بكر انه
 اجاب فيمن اي في مسئلة من قال لا للمصلي كم صليتم فاشاد اليه المصلي بيده باصبعين فيهما
 اثم صلوات ركعتين او ثلث الى اثم صلوات ثلثا ونحو ذلك لا تنفس صلوة لانه عمل قليل ونحوه رؤ
 عز عائشة رضي الله عنها واكتب المصلي ما يستبين اي يظهر حروفه باز كتب بعدد على كغذ
 او خرة او باصبعته ونحوها كعود على التراب ونحوه ان كان اقل من ثلث كلمات لا تنفس صلوة
 لانه عمل قليل وكذا ان كتب نحوه ما لم يستبين حروفه باز كتب على هواء او ماء او بنحو اصبعته من غير
 مداد ونحوه على ثوب او حجر او جلد لا تنفس لانه ليس بعمل بل بكرة لانه عبث هكذا اطلقه قاضيان
 وغيره مع انه اذا كثرت يغلب على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابة ما تستبين
 حروفه على ذلك المذكور وهو مادون ثلث كلمات باز كتب ثلاثا او اكثر تنفس صلوة لانه عمل
 كثير وقال في الملتقط ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تنفس صلوة اي اذا قصد به الجواب
 جواب المؤذن وفيه خلافا في يوسف في الآتي وقال في الفتاوى الثانية اذا اذن في الصلوة يريد به اي
 حال كونه يقصد بتأذنيه الاذان والاعلام بدخول وقت الصلوة تنفس صلوة عند الجحيفة
 وقال ابو يوسف لا تنفس ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح له في المسئلتين ان سؤ
 الجميعتين ذكر فلا يفسد بخلافهما فانها خطاب بقوله اقبلوا على الصلوة اقبلوا على الفلاح فيفسد
 ولا يجنفتهم ان قصد الجواب في الاولى فصار كالجواب بالحي لله ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام
 في الثانية ففسد لان العبرة بالقصد على ما تقدم ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله
 نحو ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي عليه السلام ان اراد اي قصد بذلك الثناء والصلوة واجابة
 اي اجابة ذكر الاسم لا تنفس صلوة لقصد ذلك وان لم يريد به الجواب بل قصد ثناء او صلوة على
 سبيل الاستيناف لا تنفس لان نفس تعظيم الله تعالى الصلوة على النبي عليه السلام لا ينافي الصلوة
 فلا يفسد ها ولو انشأ اي تبث نظم شعر او خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه لا تنفس صلوة
 لانها لا تنفس بافعال القلب لم يقادها فعل الجوارح ولكن قد ساء لمخالفة مقتضى الامر الخشوع
 والتفاتة بقلبه الذي هو محل النظر الحق فيه شيء آخر وهذا غاية في سوء الادب معه سبحانه وتعالى

يدى كبير من كبار الدنيا لراعى محل نظره اليه كل الرعاية من ان يحصل منه التفات الى شئ آخر
مع انه عبد مثله بل لو التفت مناجيه حال مناجاته الى الغي لا شئت غضبية عليه قال
الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ نائية * نَصِيَّ بلا قلب صلوة
يمثلها + يكون الفتى مستوجبا للحقوة + تظل وقد اعتقد غير عالم + تريد احتياطا ركعة
بعد ركعة + فويلك تدرى من تناجيه معرضا + وبين يدي من تخنى غير محبت + مخاطبا ياك
نعيد مقبلا على غيره فيها بغير ضرورة + ولورد من ناجاك طرفه + تميزت من غيظ وغيرة + اما
تستحي من مالك الملك ان يثر + صدورك عن باقيل الروة + وقد روى ان الله تعالى اوحى الى موسى
عليه السلام يا موسى اذا ذكرتني فاذا ذكرتني وانت تنقض اعضاؤك وكن عند ذكرى خاشعا مطمئنا
واذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك واذا قلت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وتاجني
بقلب جلي ولسان صادق قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركم الا وقلبك خاشعا ومتواضعا على
موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا ثقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر
من الله تعالى ولا ثقل وجهت وجهي الا وقلبك متوجه وجهه الى الله تعالى ومعرض عن غيره و
لا ثقل الحمد لله الا وقلبك طامع بشكر نعمة عليك فرح مستبشر ولا ثقل اياك نعيد واياك
نستعين الا وانت مشعر ضعفك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى غيرك من الامر شئ وكذلك
في جميع الاذكار والاعمال انتهى وبالحاجة فالتفكر في الصلوة بغير ما يتعلق بها الحال كان ينوب
فهو مكروه اشد الكراهة بل مفسد عند اهل الحقيقة لغواة الركن الاصل المقصود بالذات وان كان
اخرويا فهو ترك الاولى فان الاشتغال في الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور الآخرة فانها
ساوت ذلك الغير في كونها من امور الآخرة وقد ترجحت بان الوقت محلها فاعلم ذلك راشدا وباللهم
وكورد المصلح السلام بيده او براسه او طلب منه شئ فاوى براسه وعينه او حاجبه اى قال
نعم ولا فان صلوة لا تقصد بذلك وكذا لو اراد انسان ردها وقال الجيد هو فاوما ينعم ولا يعلم العمل
الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلح قال الله تعالى فنادته للمثكة
وهو قائم يصلي في المحراب لا يتهافت في احكام القراءة للحوائى به ولا بأس للمصلح ان يجيبه براسه كونه
لنا هك و ذكر عن كتاب النجاشي لو قيل للمصلح تقدم فقدم او دخل فخرج الصلوة ساعة ثم
يتقدم برايه قال يعنى نفسه فالاجابة بالراس او باليد مثله انتهى وقد يفرق بالها ليس مثال امر
ولو قال في الصلوة اللهم اكرمى او قال اللهم انعم على او قال اصلي امرى او قال اللهم ارزقنى
لعافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد لصلوة في جميع ذلك
لا لو قال اللهم اغفر لوالدي اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاضيان والاصل

ان جميع ما يستحيل طلبه من الناس وكان في القرآن وما نزل به من انفس وفي الجماع الصغير لم ينظر
 كونه في القرآن ولا كونه ما نزل به بل قال ان كان يستحيل سؤاله من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل
 سؤاله من الخلق يفسد وجعل في الهداية قوله رزقني مما لا يستحيل سؤاله من الخلق بقوله
 رزق الامام الجند قال ابن الهمام وقد رجع عدم الفساد لان الرزق في الحقيقة هو مجازة وبسته
 الى الامير مجازاته انتهى وهذا لان الرزق المطلق عند اهل السنة هو ما يكون غذا للحيوان و
 يستعمل المطلق ما يعطى مجازا وايصال ما يكون غذا للحيوان ليس في وسع المخلوق طلبه في وسع
 ايصال ما يكون سببا لذلك كالمال ولذا لو قيد بان قال اردقني ما لا يفسد بلا خلاف
 اذا تقر بهذا فقوله اكرمني انعم عليّ انك انما تستحيل سؤاله من الخلق اذ يقال اكرم فلان
 فلانا وانعم فلان عليّ فلان فكان ينبغي ان يفسد لان صاحب الحبيطة ذكرها عن اصل من جملة
 ما لا يفسد وانما اعتبر ان يكون معناه في القرآن وهذا مما معناه في القرآن مثل واذا انعمنا على
 الانسان فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربك فاكرمته ولا يرد عليه اللهم ذوجني مع ان معناه في
 القرآن اذ ليس في القرآن تزويج مطلق الانسان كما في الاكراه والابناء فليشامل في هذا ايضا فان قوله
 طلب ما لا يستحيل طلبه من الخلق يفسد ليس على إطلاقه فلو قال لا يفسد عليه جنة ما قاله اصفهان
 انما اذا جاءها جاء في الصلوة او في القرآن او في المأثورة لا يفسد صانعها وان لم يكن في القرآن ولا في
 المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد وعلى هذا فلو قال اللهم ادني مني ما لا يفسد بخلاف
 اللهم اردقني ما لا واما قوله اصلي امرى فب النظر الى اطلاقه انه لا يستحيل طلبه من الخلق وان كان
 يستعمل طلبه منهم مقيدا اما صريحه او دلالته فانه لا يفسد واما اطلب عايبه والخفة فظاهر
 عدم الفساد سيما في ما هو موجود في القرآن ولو قال اللهم اغفر لي خفيته فغيره خفيته في المتأخرين فقل
 يفسد لانه ليس في القرآن الدعاء بالخفة الاخر وقد روي في القرآن مع عدم التغير لا يفسد
 هو اختيار شمس الأئمة رحمه الله وهذا لا يظهر وقال الأئمة نعم انهم في عمالي ونحو ذلك ما لم يرد في القرآن
 تفسد اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في كلامهم استحال طلبه من الخلق لو قال اللهم اردقني ما لا يفسد
 او جيتك لا تفسد لا يستلزم طلبه من الخلق في ما نزل به من انفس وما نزل به من انفس وما نزل به من انفس
 اللهم اردقني ما لا يفسد لا يستلزم طلبه من الخلق في ما نزل به من انفس وما نزل به من انفس وما نزل به من انفس
 اللهم اقض عني تفسد لعدم استحالة طلبه من الخلق في ما نزل به من انفس وما نزل به من انفس وما نزل به من انفس
 او محرابا وغيره وقيل ما فيه ان النظر اليه هناك كونه صغيرا في الآخرة غير قاصد انهم ما فيه
 الا تفسد صلواته بالاجماع لان النظر غير مناف له بل هو في قوله تعالى وقوم المعنى في القلب ان نظره
 مستغنى عما اى قاصد منهم ما فيه فقد ذكر في المستقط تفسد ما صار به عن غير وجهه في الاجناس

فونظر الى كتاب

لا تقصد صلوة عند أبي يوسف ثم وبه أخذ مشائخنا وفي الهداية الصحيح انه لا تقصد بالاجماع
وفي الكافي قيل على قول محمد رم تقصد وعلى قول أبي يوسف لا تقصد قياسا على مسئلة اليمين
فان من حلف لا يقرأ كتاب فلان فظرفيه وفهم حنث عند محمد رم وعند أبي يوسف لا و
الصحيح انها لا تقصد اجماعا بخلاف مسئلة اليمين لان المقصود منه الفهم والوقوف على سر فلان وهذا
الفساد يتعلق بقراءة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى ولا شك ان النظر غير مفسد وقصد
الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعر ونحوه وقد تقدم انه غير مفسد لكنه مكروه لتغل القلب
بغير الصلوة وان قرء المصلي القرآن من الصحف او من الحراب تقصد صلوة عند أبي يوسف بخلاف
لها فان عند هؤلاء لا تقصد لان عبادته انضمت الى عبادة لكن يكره لما فيه من التشبه بهل الكتاب وعند
الشافعي يكره ايضا لما روى ان ذكوان مولى عائشة كان يوم بها في شهر رمضان من المصحف قلنا
ان صح فهو محمول على ان كان يراجعه في صلوة ليكون بذلك اقرب الى الجنيقة طريقا احدها
ان تقايل الوراق عمل كثير وعلى هذا فلا يوجب تقصد وكذا المكتوب في الحراب والآخر
ان التعلق من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين ما اذا قلب
الاوراق ولم يقابل بين المصحف والحراب ونحوه قال في الكافي هو الصحيح ولم يفرق في الكتاب
بين القليل والكثير وقيل لا تقصد ما لم يقرأ قد راها تحت وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه
مقدار ما يجزى به الصلوة عنده وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا لا تقصد
بالاجماع لعدم التعلق ولو اخذ المصلي حجرا فرمى به طائرا او نحوه تقصد صلوة لانه عمل كثير
ولو كان حجر فرمى به طائرا او نحوه لا تقصد صلوة لانه عمل قليل ولكن قد اساءوا لا شغاله
بغير الصلوة ولو رمى بالحجر الذي سحر انسانا ينبغي ان تقصد قياسا على ما اذا ضرب به بسوطا ويده لما
فيه من الخصوصية على ما روي وقال في الاجناس ان رمى بالطرفا لصابع واحد الى حجر واحد وكذا
لو رمى بحجرين لا تقصد لانه قليل في الفتاوى ان رمى بسهم فسدت صلوة لانه عمل كثير
قالوا هذا اذا اخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان القوس في يده و
السهم على الوتر فرمى به لا تقصد صلوة انتهى ولا شك ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين
ومن رآه ظن في غير الصلوة والحكم فيه بعدم الفساد مشكك فلهذا اتى به قاضينا وغيره
بلفظ قالوا الدال على عدم الرضى به ولو حرك المصلي جسده مرة او مرتين متواليين لا تقصد
صلوة للقلته وكذا لا تقصد اذا فعل ذلك الحرك مرارا غير متواليات بان لم تكن في ركن واحد
ولو فعل ذلك مرارا متواليات في ركن واحد تقصد صلوة لانه كثير هذا اذا رفع يده
في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تقصد لانه حرك واحد كذا في الخلاصة ثم قيد في

ولو حرك المصلي جسده
مرارا متواليين

لخلاصة التوالى هنا بالكون في ركن واحد وقيد في ضرب الدال بتركون في ركعة واحدة
ولا يظهر بينهما فرق ولا ظهر اعتبار الركن في الموضوعين لانهما المعتبر في مواضع كثيرة من
لنوع وذكر في الاجناس اذا قتل القبله مرات اى يقتلات متعددة او قتل قتلات متعددة
ان قتل قتلا بمدركا بان لم يكن بين كل قتالين قد ركن تفسد صلوة وان كان بين القتلات
فرصة اى مهلة قد ركن لا تفسد صلوة ولكن الكف عن افضل وقد تقدم انه كره قتلها في الصلوة
عند الجنيقة ربح ولا يكره عند محمد وكذا لا تفسد الصلوة لو روح المصلي عبر وصلة او شبهة
رتين ولو روح مرات متوالية تفسد على نسق ما تقدم ولو تخفى المصلي يريد به علامة له
علام الطالب له واضمه لانه معلوم عادة انه في الصلوة ومع هذا سمع حروفه اى حروف
لتخفى وكذا اذا سمع منه حرفا نحو اوح بالفتح والضم او تخفى لتحسين الصوت متعمدا بان لم
يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التقييد به بعد قوله لتحسين الصوت تفسد صلوة
عند الجنيقة وابي يوسف ربح كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند ابي حنيفة ومحمد ربح وكذا
هو في جميع الكتب فان عند ابي يوسف ربح لا تفسد بحرفين أحدهما من الزوائد على ما ذكره
السهوم من المصنف ومن صاحب الاجناس ثم الفساد بما ذكر من التخفى قول اسمعيل الزاهد
واليه مال صاحب الهداية وقال غيره لا تفسد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو
الصحيح ونقل في الكفاية عن مبسوط شيخ الاسلام ان كان التخفى لتحسين الصوت فذلك
ايضا يعني لا يفسد لانه يفعله لا صلاح القراءة فيكون من القراءة معني الا يرى ان المشي للبناء
لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلاح الصلوة فصار من الصلوة معني
تهى وان كان بعد ركن كان مدفوعا اليه اى مبعوث الطبع لا يفسد اتفاقا لعدم مكان التخرز
كذا ان كان لاجماع البزاق في حلقه ولو استاذن رجل المصلي اى طليعه منه الاذن في الدخول
كذا لو ناداه فجهر المصلي بالقراءة ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر
لا تفسد صلوة وكذا لو سمع لاجل الاعلام لقوله عليه السلام من ناب عن شئ في صلوة فليس بمتفق
عليه وقال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء متفق عليه ايضا ولو عكسا قالوا لا تفسد
وقد تركا السنة وقبحا اشكال فان صوت المرأة عورة فينبغي ان تفسد صلواتها بالجهر بالتسبيح كما جهز
القراءة وينبغي ان يقيد التصفيق بما دون الثلاث للتواليات وكذا لو سمع لتنبيه الامام على
تفسد لكن لا يفعل لو قام الامام عن القعود الاول لانه لا يجوز له الرجوع على ما سياتي انشاء الله تعالى
ان قبلت الصلوة امرأته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلوة قائمة لعدم المنا في لو
تبل هو اى المصلي امرأته بشهوة او بغير شهوة فسدت صلوة لانه من رآه ظن في غير الصلوة

وقال الشيخ كمال الدين
لو تخفى لتحسين الصوت
الصحيح انه لا تفسد الصلوة

ولو قبل المصلية زوجها بشهوة او بغير شهوة تفسد صلوته كما في الخلاصة قال ابن الهمام والله اعلم بوجه الفرق يعني بين تقبيلها اياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين تقبيل اياها في الصلوة بشهوة او بغير شهوة حيث تفسد صلوته لا صلوة وتو صاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان تقبيله في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فالتيان يدواعي الجماع في معنى الجماع ولو جاء ولو بين الفخذين تفسد صلوته كما في ما ذكره قبل ذلك فكذا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعي شهوة كذا مسها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتيان دواعيها في معنى ما لم يشتهي الزوج في الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجعا بشهوة يصير رجعا ولا يفسد صلوته رواية وهو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه في جماعها هو من دواعي الجماع ولذا صار له بها وهي في معنى الان يقال فساد الصلوة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفسد ان مطلقا على ما لم يعد مكان التحريم منها بخلاف فعل سائر الجوارح المصلي اذا وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من امور الآخرة لا تفسد صلوته وان كان في امر من امور الدنيا تفسد كذا ذكر في الذخيرة لان الوسوسة الم فكا نه حوقل بسبب الم اخرى في الاول وبسبب الم دنيوى في الثاني فصار كما لو ارتفع بكاه اذا العبارة عند التلطف بما قصد باللفظ المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا عن الصلوة فقال السلام فقد ذكر انه في الصلوة قبل قوله عليكم فسكت تفسد صلوته تلفظ به على قصد الخطاب ما تلفظ به على قصد الخطاب الجواب من الاذكار يلحق بكلام الناس فينبغي ان لا تفسد عند اي يوسف لم لان ذكره لا يتغير بالقصد عند كذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان في الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير منحرف عنها لا تفسد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه لاحق لبعض من غير هلمة ولم يخرج من المسجد اذا كان يصلي فيه وان كان في الفضاء اي الصحراء لا تفسد غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي عن الصفوة يعني اذا مشى في صلوته الى جهة القبلة مشيا غير متدارك باز مشى قد وقف قد ركن ثم مشى قد صف آخر هكذا الى ان مشى قد صفوف كثيرة لا تفسد صلوته الا ان خرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت الصلوة في الصحراء فان مشى متلاحقا بان مشى قد صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء ففسدت صلوته وهذا بناء ان الفعل القليل غير مفسد ما لم يعكر متواليا وعلى الاختلاف المكان مبط للصلوة ما لم يكن لا صلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع الصفوف في الصحراء كالجمعة هذا اذا كان قدامه صفوف اما لو كان اما ما مشى حتى جاوز موضع سجوده فان ذلك مقداره ما بينه وبين الصف الذي يليه تفسد وان كان اكثر فسدت وان كان منفردا فاما اعتبار موضع سجوده

ان جاوزه فسدت ولا فلا والبيت للمرأة كالسجدة عندنا في على النسي في كالصبراء عند غيره وبعض الشافعي
قالوا رجل راي فرجة في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه هو الذي قد لم يرس
بينه وبينه صف فحشي اليها اي الى تلك الفرجة فسد ها لا تقصد صلوة ولو مشي الى الصف الثالث
بالنسبة الى صفه فسد فرجة فيه تقصد صلوة وهذا القول ان حمل على اطلاقة اي سواء كان
مشيه الى الثالث متلاحقا او لم يكن كان مخالفا لما قيل وان قيد بكون المشي في مقام متلاحقا فلا
التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستدبرا القبلة بان مشي قد مر او يمينا او يسارا او الى
ورائه من غير تحويل واستدبار واما الاستدبار القبلة فسدت صلوة سواء مشي قليلا او كثيرا او لم يمش
لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده مفسد كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رجع
او سبقه حدث آخر ثم تبين انه لم يكن رجع ولا حدث فان صلوة قد فسدت بالاستدبار
وان لم يمشي ولو لم يخرج من المسجد لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فكان
مفسدا ولو مضى العلك او مضى الهليلج في الصلوة تقصد صلوة وان لم يتعلل في قده في الخلاصة
بما اذا اكثر ولا بد منه لانه عمل كثير حيث تد وتقدر به بالثلاث المتواليات كما في غيره وان لم يمشي الهليلج
لكن دخل حلقه منه شيء ليسير لا تقصد ولو كان في فمه سكر او فانيذ فابتلع ذوبه تقصد ان لم
يمضغه لانه يוכל كذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك زائدا على قدر الحصة
تقصد صلوة كما يقصد صومه وان اقل من قدر الحصة لا تقصد صلوة ولا تقصد صومه وقد
قد منا الكلام عليه في فصل ما يكره ولو اكل حلا او بقي في فمه طعم الحلاوه وهو الصلوة وابتلع ريقه لا تقصد
لان ليسير جدا **فروعه** ولو نغم في الصلوة ان كان غير مسموع لا تقصد كالنفس وان كان
مسموعا بان كان له حرث ومهجة كافية فهو بمنزلة الكلام تقصد وان عطس فحصل به حرث وكاهن
مخوة لا تقصد لانه اضطراري وكذا لو حشيت فحصل به حرث كذا اطلقه قاضينا وصاحب الخلاصة قال
في الكافي ان كان مد فوعا اليه لا تقصد وان لم يكن مد فوعا اليه تقصد ولو تاء فحصل به حرث ولا يقصد
ذكره قاضيان ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد به الاذ فسدت وكذا لو قيل له من اين
جئت فقال ويتر معطلة وقصر مشيدا وقيل ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجوار تقصد
وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة تقصد لانه من كلامه
والا فلا لانه قرآن ولو كان بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرع من الانجيل و
التوراة وهو يحسن القرآن ولا يحسنه ففسد اذا لم يكن ذكر او لو انشد شعرا تقصد وان كافيه ذكر
ولو ابتلع ما خرج من اسنانه لا تقصد ما لم يكن ملا الغم وكذا لو قاء اقل من ملا الغم فعاذ الى حرثه
هو لا يملك امساكه ولو رقع القليلة من السراجه لا تقصد وكذا لو تردى برداء او حمل شيئا خفيفا

في كل حال وفي كل وقت
طعم الحلاوه وهو في
الصلوة والقيام بغيره
لا تقصد ولا يفسد
جاء فلا تقصد

في كل حال وفي كل وقت
لو نغم في الصلوة
مسموعا بان كان له حرث ومهجة كافية فهو بمنزلة الكلام تقصد وان عطس فحصل به حرث وكاهن

في كل حال وفي كل وقت
لو رقع القليلة من السراجه لا تقصد

تدخل

بيد واحدة أو حمل صبيًا أو ثوبًا على عاتقه لا تقصد ولا تتركب الذنبة تقصد ولو لبس القميص تقصد
ولو تعلق أو خلع نعليه ولو لبس الخف تقصد إلا أن يكون واسعًا يلبس بيد واحدة وكذلك لو خلعه
لحم الذنبة أو سرجها أو تزج السرج تقصد وأن أمسكها أو خلع اللجام لا وأن شد الأزار أو السراويل
فصد وأن خلعهما لا وكل ذلك مبني على العمل القليل والكثير قد قيل في الحديث في الصلوة ومن سبق
حدث سماوي من بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره وقوضاً من غير أن يشغل
غير ضروري في وضوءه ويبني على صلوة عندئذ إن لم يعرض له ما ينافيها خلافاً للمثلثة لهم ما روى
الترمذي وحسنه أبو داود والنسائي عن علي بن طلق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فسا
أحدكم في الصلوة فليستطره وليتوضأ وليعد الصلوة ولأن الحديث مبني في الصلوة التفويت شرطها
الافرق بين الأيتاء والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والكسوة والخوف فيعدانها أيضاً فصار كالحدث
الحدث كئنا ما تقدم في فواقض الوضوء من حديث عائشة رضي الله عنها قال عليه السلام من أصاب رقي أو رعا
أو قلنس أو مثاقيل فليستطره فليتوضأ ثم ليبن على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
ثم ليبن على صلوة ما لم يتكلم وصحح اليه في إرساله وأخرج ابن أبي شيبة نحوه موقفاً على البكر وعمر وعلي بن
عمر وصالحان الفارسي عن التابعين عن علقمة وطائفة من سالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي
النفخي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضوان الله عليهم أجمعين كفي لهم قدوة على أن صحة إرسال
الحديث حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء الأئمة ووجه فيجوز ذلك الحديث على العبد ويحمل
القياس المذكور ولكن الاستيناف أفضل للبعد عن شبهة الخلاف فوقيل ذلك في حق المتقدم وأما الإمام
والمقتدى فالبناء أفضل في حقهما أحراز الفضيلة الجماعة وعلى هذا فلو أمكنهما الاستيناف بجماعة
فهو أفضل في حقهما أيضاً ثم الكنفرة إن شاء الله تعالى في مكان وضوءه إن أمكن أو أقر بالموضع اليه إن لم يكن
تحرزاً عن زيادة الشيء وإن شاء رجع إلى مصلاه ليؤدي صلوة في مكان واحد والمقتدى يعود إلى
مكانه البتة إن لم يفرغ إمامه وكوائمه في غيره لا يصح إذا كان بينهما وبين إمامهم يمنع صحة الاقتداء
وإن كان إمامهم قد فرغ تخيير الكنفرة والإمام حكمه حكم المقتدى لا أنه يصير من جملة المقتدين فإنه يختلف
غيره إذا سبقه الحدث ويصير هو مقتدى ياب ثم استخلاف الإمام غيره إذا سبقه الحدث جاز اجتماعاً
فقد روى الأثر بسند عن ابن عباس قال خرج علينا عمل صلوة الظهر فلما دخل في الصلوة أخذ
بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع يخرق الصفوف فلما صليت إذ نحن يعمر يصلي خلف سارية فلما قضى
الصلوة قال لما دخلت في الصلوة رأيت شيئاً فليست بيدي فوجئت بلة ثم جاز البناء مقيد بأمور
منها أن ينصرف على فوره فأن مكث بعد الحدث في مكانه قد ركن فسدت إلا إذا اختلف في النوم
فمكث زماناً ثم أتبعه لأن فسادها بالمكث لوجود أداء جزء منها مع الحدث وللتأني حال نوم غير مؤد

في حق النفس الاستيناف
في حق الإمام والمقتدى
البناء أفضل

جواز البناء مقيد
بأمور

حديث بالنوم

شيئا وكذا لو قوم ذاهبا أو آتيا تفسد على الصحيح لأدائه كتمامه الحدث أو الشئ وأما تفسد القراءة
 ذاهبا لا آتيا وقيل بالعكس الزكر لا يمنع البناء في الأصح لأنه ليس من الأجزاء ولو احدث ركعا فرفع
 ستمعا لا يفتي لأن الرفع محتاج اليه لا انصراف فيجوده لا يمنع فلما اقترن به التسميع ظهر قصد
 الأداء وعن أبي يوسف لو احدث في سجوده فرفع مكبرا أو يا التمام أو لم ينو شيئا فسدت إلا أن
 نوى الانصراف **ومنها أن يكون الحدث سهما أو يافلا يبنى لقهرهته وكذا لشجرة أو عضة ولو**
منه لنفسه استأنف وكذا لو أصاب نجاسة ما نعت من غير سبق حدث خلافا لأبي يوسف
وأن كانت من حدث بنى اتفاقا والفرقة هما أن ذلك غسل ثوبه أو بدنه ابتداء وهذا تبعا
للوضوء ولو أصابه من حدث أو غيره لا يبنى ولو اتحد محلهما أو كذا يبنى
لسيلا أن دمل غمرها فان سال السقوط شيئا من غير مسقط فمقيل يبنى لعدم صنع العباد
وقيل على الخلاف واختلاف فيما لو سبقه العطاسة والأظهر أن لا يبنى لكونه سهما أو يافلا وكذا
يتحققه والأظهر أن لا يبنى ولو سقط الكر سفع عنها بغير صنع مباو لا بنت بالاتفاق ولو بغيرها
فإنه خلاف وهذا بناء على تصوير بناءها كالرجل خلافا لابن رستم ومنها أن يكون الحدث ما
يخرج عن بدنه فلا يبنى باغاء وجنون ومنها أن يكون موجبا للوضوء دون الغسل فلا يبنى للاختلاف
ومنها أن لا يشتغل بفعل غير ضروري بأن جاوز ماء يقدر على الوضوء منه إلى بعد من فكر
أن يتوضأ ثلثا في الأصح ويأتي بساؤس من الوضوء ولو وجد في الحوض وضعا للتوضي ف تجاوز
إلى موضع آخر كان بعد ركضيق مكان الأول يبيح الأقدام وتقصيد الحوض في منزله ماء أو يمينه
إن كان البعد قد صفين لا تفسد وإن كان أكثر فسدت وإن كان عادة التوضي من الحوض ونسي الماء الله
في بيته وذهب الحوض يبيح لو كان الماء بعيدا أو يقر به يبر ماء ويترك البير لأن المنع يمنع البناء على
المختار وقيل لا يمنع أن عدم غيره ومنها أن لا يعرض له ما ينال في الصلوة من كلام ونحوه أو كشف عورة
حتى لو كشفت رأسها للمسيء وداعها للغسل تفسد ولا يفتي في الصحيح وكذا لو كشف الرجل والراة
الاستنجاء بل يستنجي من تحت الثياب كذا تغسل النجاسة وتسم رأسها وتغسل في داعيها بالاكشف
أن أمكن والألزم الاستئنا في ذلك كله وعن القاضي أبي علي الأنسفي أن لم يجد منه بد لا تفسد
وإن وجد يأن تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القيص مع ذلك أبدي عودته فسدت وفي
شرح الكثر جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر المذهب والسنة أن ينصرف محد وب الظهر
أخذ بانقاره يومه أنه رفق الاستخلاف للإمام أن يأخذ بثبوت رجل إلى الخراب ويشير إليه وله
أن يستخلف ما لم يخرج من المسجد ويجاوز الصفوف في الصمراء فإن لم يستخلف يستخلف يوم
حتى جاوزا وخرج بطلت صلاة القوم أن لم قبل خروجه وفي بطلان صلوة روايتان و

الظاهر عدم اليطمان لانه في نفسه كالمنفرد ولا فرق بين ان يكون الصفوة متصلة خارج
 المسجد ولم يجاوزها او منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تقصد ما لم يجاوزها لان
 الواضع الصفوة في حكم المسجد كما في الصحراء ولها ان القياس بطاها لا يجرد الانحراف لكن
 ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة صالحا امامته ولو سبقا
 ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للامامة و
 الايان كان صديقا وامرأة فقيل بتعيين ففسد صلوة وترويض الامام لانه صار مقتديا به
 والاصح انه لا يتعين ففسد صلوة فحسب نقر بركات الاستخلاف كثيرة مذكورة في الفتاوى
 وغيرها وللضرورة الى التطويل بذكرها للضرورة وقومها بل لعدم مكان العمل بها في هذا الزمان والاشتغال
 بما يفيد اولى والله الموفق ولو حصل سبق الخد في ركوع او سجود تجب اعادة قها في البناء لان
 الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف
 ما لو تذكر قها سجدة فيسجد ها حيث لا يجب اعادة قها بل تسجد لان الانتقال مع الطهارة قد وجد
 والاستحباب الخروج من الخلاف لان عند زفر والشافعي رح تجب عادة وعن ابي يوسف اعادة
 الركوع بناء على ان القوة بين الركوع والسجود فرض عند الله سبحانه وتعالى اعلم فصل في
 سجدة السهو كان الاكثياب ان يصل بحيث زلة القاري بما يقصد الصلوة لانه من جملة ايجازة
 كانه قصد جعل بحيث القراءة خاتمة الكتاب تيمنا ثم افرده السجدة في الترجمة في قوله سجدة السهو
 واجبة لا وجب له بل الصواب ان يقال سجود السهو او سجد تا السهو بلفظ التثنية لان الاضافة
 فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه والحكم الواجب بالسهو انما هو سجدتان لا واحدة الا ان الصدوق
 اذا لم يقصد به العدد يطلق على القليل والكثير وكانه اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الواحد ثم
 سجد السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب ذكره في البسوط والمحيط والذخيرة والبدائع واستدل
 الكرخي رح عليه بقول محمد رح اذا سها الامام وجب على الوتر السجود فقد نص على الوجوب وجهه
 انه شرع لجبر النقصان واداء العباد بصفة الكمال واجب فوجب ركع السهو وقال القدوري سنة
 عند عامة علمائنا استدلالا بانه لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والواجب
 ان سجدة التلاوة انما ترفع القعدة لان حملها قبلها كالصلية بخلاف سجود السهو لان حملها بعد القعدة
 فكيف يرفعها واذا قهره انه واجب فليعلم انه لا يجب الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب
 بترك السنن والمستحب كالنعوذ والتسمية والثناء والتأمين وتكبيرات الانتقال والتسبيح
 ولا يترك الفرائض لان تركها لا يجبر بسجود السهو بل هو فساد لم يتدارك فيسجد او يتأخر في اي
 بتأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا نسي اي كتركه وقت

كذا في السجدين ٣١

نسيان قراءة القنوت في الوتر أو التشهد في كلتا القعدتين الأولى والأخيرة فانه واجب فيهما
 اظهر الروايات وهو الصحيح وان ذكر في بعض الروايات انه سنة في القعدة الأولى واجب في
 الأخيرة وكما اذا نسي تكبيرات العيدين لما تقدم انها واجبة وكما اذا جهر الامام فيه بالخفاة ونما
 فيما يجهر لان الجهر محله والخفاة في محله واجب كل منهما على الامام واما المنفرد فهو مخير فيما
 يجهر فلا يجب عليه بالخفاة فيه واما ان جهر فيها يخاف ففي ظاهر الرواية لا يجب ذكر في المحيط لانه
 لم يترك واجبا لان الخفاة انما وجبت لنفي الخاطئة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تؤدي على
 سبيل الشهرة والنقد يؤدي على سبيل الخفية انتهى وبني على هذا شمس المنة السلواني انه اذا كان يصلي
 وحده وليس ثم احد فلا سهو عليه في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي
 منفردا كان عليه السهو وفي الكافي على عدم الوجوب بان جهره بقدر سماع نفسه هو غير
 منهي عنه فعلى هذا الوجه كجهر الامام يجب السهو وقد ذكر نحوه ابو سليمان في نوادره ان المنفرد
 اذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن انه امام فجهركا يجهر الامام يسجد للسهو وذكر في المحيط ان رواية
 النوادر عليه السهو وميل الشيخ كمال الدين بن الهمام الى ان الخفاة واجبة على المنفرد في موضعها فيجب
 بتركها السهو وهو الاحتياط واللاء اعلم وذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب بستة اشياء فيجب
 بتقدم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل غير واقع في محله لان الركوع قبل
 القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض عليه اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع
 على ما مر من ان الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض واذ لم يقع ذلك
 معتد به لا يكون فيه تقدم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو لتأخير الركن
 بسبب الزيادة التي فادها فليتامل ويجب بتأخير ركن هذا هو الثاني من الستة نحو ان يترك
 سجدة صلبية بضم الصاد وسكون اللام بعد باء موحدة ثم ياء النسبة والمراد بسجدة
 الصلوة نسبت الى الصلبة اختصاصها بصلية الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة
 السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا فتركها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيما
 بعد ها فسجد ها فقد اخرج ركنها عن محله او يؤخر القيام عطف على يترك اي تأخير الركن
 نحو ان يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى جلوسه
 قبل ان يقوم كما هو مذاهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر ومن ضعفه او جمع او يؤخر
 القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجيئ ان شاء الله
 تعالى في تكرار الركن هذا هو الثالث من الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات ويجب
 بتغيير الواجب من صفة الى صفة وهو الرابع من الستة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخالف فيه

بها أو يخافت فيما يجر فيه ويجب بترك الواجب سا وهو الخامس من الستة بخوان يترك
 القعدة الأولى أو القنوت أو تكبيرات العيد أو غير ذلك من الواجبات ويجب بترك
 الستة المضافة إلى جميع الصلوة وهذا هو السادس بخوان يترك قراءة التشهد في القعدة
 فإنه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تشييم الركوع فإنه يضاً إلى الركوع
 لا إلى الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكافي
 لأن القعدة الأخيرة لما كانت فرضاً كانت قراءة التشهد فيها واجبة والقعدة الأولى
 لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لأن الأقوال زين الأفعال فكانت حظ
 زينة منها وقال بعض المشائخ التشهد في القعدة الأولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه
 المحققون لمواظبة عليه السلام عليه من غير ترك وقد تقدم قال القاضي صد الدين جوب
 بثبني واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لأن الوجوه
 فيه كلها تخرج عليه أما التقدير والتأخير فلأن مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرار
 الركن يوجب تأخير الركن الذي بعده وأداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون
 من أصحابنا والجهر والمخافة في محله واجب كما عرفوا وجهه أمام فيما يخافت أو خافت فيما يجر
 قد ربما يجوز به الصلوة يجب سجود السهو عليه وهو أي التقدير بما يجوز به الصلوة هو الأصح
 والإي وان لم يكن ذلك مقدراً بما يجوز به فلا أي فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في
 ظاهر الرواية بين الجهر والمخافة وذكر في رواية النوادر أنه ان جهر فيما يخافت فعليه سجود
 السهو قل وأكثر وان خافت فيما يجر ان خافت الفاتحة أو أكثرها أو خافت من السورة
 ثلاثيات قصار أو آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب سجود السهو عند
 أي عند الإحتمال فيهما خلافاً لما ففرق في النوادر بين الجهر والمخافة وذلك لأن الجهر في
 موضع المخافة أشد والمخافة في موضع الجهر أخف لأن المخافة مشروعة في صلوة
 الجهر كالغروب والعشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس على الأصح
 فاعتبر القليل منها لا منه فرق أيضاً بين الفاتحة وغيرها حيث شرط أكثرها وهو أكثر من ثلاث
 آيات قصار لأن فيها معنى الدعاء وان كان قرأنا حقيقة ولو كانت دعاء لم يجب السهو بتغيير
 هيئة فلذا خفف حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما يجوز به الصلوة من غير تفرقة لأن القليل
 من الجهر في موضعه المخافة عضو أيضاً ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه السلام
 يقرأ في الظهر في الأيوبيين بأم القرآن وسورتين وفي الأخرين بأم الكتاب يسمعنا الآية لحيانا
 والفاتحة قرآن حقيقة وكوفاً شاء صيغة لا أثر لافرق بينهما وبين غيرها ثم ادنى الجهر ان يسمع

فما يجزئها
 بترك الستة المضافة
 إلى جميع الصلوة

غيره وادنى الخافعة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة
 ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة وقعد بعد رفع راسه من السجود في الركعة
 الثالثة او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر وقعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع
 الصلوات يجب عليه سجود السهو ويجرد القيام في صورة ويجرد القعود في صورة لتأخير الواجب وهو
 التشهد والسلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود وان خفض الركعة الثالثة
 ساهيا ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوي قائما ينظر ان كان الى القعود اقرب يقعد
 لانه بمنزلة القاعد في وجوب سجود السهو عليه في اختلاف بين المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل لا يجب له غيره يجب له ان يقعد ما اشتغل به من القيام آخر واجبا ولا يصح عدم الوجوب لان
 الشرع لم يعتبر فعله قيا ما فكا من معتبرا قعودا ضرورة فلا يوجب التأخير الموجب للسهو ولا يرق في
 هذا الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب انما يكون الى القعود اقرب
 اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط وفي المنافع قال يد رالدين يعني الكردي اذا انصب
 النصف الا سفلى الى القيام اقرب وان لم ينتصب النصف الاول يكون الى القعود اقرب هذا هو الذي
 اختاره في المكافي وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه ولم ينتصب النصف الا سفلى يصير كالحال القضا الحاجة
 ولا يعد قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرع ركم في هذه الحالة من غير عدل لا يجوز له ان ليس
 بقائم فاذا كان الى القيام اقرب لم يقعد بل بمعنى على صلواته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام وسجد السهو
 تركه الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف في اختارها مشائخ
 بخاري ما في ظاهر الرواية فحالم يستوقا ثم يعود وان استوى قائما لانه اذا استوقا ثم اشتغل
 بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوقا ثم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 وهو الاصح والتوفيق ما روى انه عليه السلام قام فسبح الى فرجع وما روى انه لم يرجع بالحمل على سالتى
 القوم من القيام وعد من ليس باولى منه بالحمل على الاستواء وعد من انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء
 وعد من اولى لان الواقع في الروايتين لفظ القيام فحمل مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها او
 من حمل مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ويؤيد ما رواه ابو داود انه
 عليه السلام قال اذا قام الامام في الركعتين افذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوقا ثم
 فلا يجلس وسجد سجدتين للسهو ومثله في سنن ابن ماجه ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقول
 قيل تفسد صلواته وقال ابو علي الجرجاني لا تفسد وقال اللوزي في شرح القندور ان عاد فمعد
 يكون مسيئا ولا تفسد صلواته ولا يخفى ان هذا كله انما يتأتى على رواية ابي يوسف لا على ظاهر الرواية
 ولو عاد بعد ما استوقا فمفسد صلواته لتكامل الجناية برفض الفرض بعد الشروع فيه لا بـ

وكان الشيخ ظهير الدين المرغيناني يقول لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه
 أمّا المعتبر مقدار ما يودى فيه ركن وقد تقدم الكلام عليه بحث التشهد وان سكبت في الركعتين
 الآخرين من ماء فقد ساء وان سكبت ساهيا يجب السهو بناء على رواية وجوب الفاتحة في الآخرين
 وقال أبو يوسف ح لا سهو عليه وهو بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في بحث القراءة
 وان قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الأخيرة لا سهو عليه لأنه محل الشاء والدعاء والقرآن
 يشتمل عليه ما وان تذكر القنوت بعد الركوع وهذا يشتمل ما اذا تذكر في السجود وبعد ملغ من
 الركوع قبل ان يسجد لم يعد الى قراءة القنوت اى يمضى على صلوته ولا يقنت لغوات محل ما في السجود
 فظاهر وما قبله فلان القنوت بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام قاله قاضي خان ان تذكره
 بعد في الركوع ففيه اى في القعود وايتان احدهما لا يعود ولا يقنت والاخرى يعود الى القيام و
 يقنت ويعيد الركوع والذي في فتاوى قاضي خان والصحيح لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فاذا
 عاد الى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد صلوته لان ركوعه قائم لم يرفض قال الناطقي سواء عاد
 او لم يعد يسجد للسهو في الخلاصة وعليه السهو عاد او لم يعد قنت او لم يقنت انتهى ولا بد من القنوت
 على ما هو الصحيح من انه لا يعود ولو عاد وقنت لم يرفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة والشرع
 اذا تذكرها في الركوع فانه يعود ويقرؤها ويعيد الركوع وايتة واحدة ولو عاد وقرء يرفض الركوع
 لو لم يقن تفسد صلوته بل لو قام لأجل القراءة ثم يدله فسجد ولم يقرء ولم يعد الركوع قال بعضهم
 تفسد لانها انتصفاً للقراءة او تفسد ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد لان الرفض
 لأجل القراءة فاذا لم يقن صار كأنه لم يقم مع ان الكل واجب بيان الفرق اما اولها فبان وجوب القنوت
 دون وجوبها اذ اكثر العلماء لا يقولون به بخلافها فان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء والشرع
 واجبة باتفاق ائمتنا فلذا يجب العود لأجلها ويرتفع الركوع بدون القنوت واما ثانياً فبان
 اذا عيد تاقتعان فرضين والقنوت اذا عيد يقع واجبا بان ذلك ان القراءة وان انقسمت
 الى فرضين واجب سنته الا انه مما اطال القراءة تنفع فيها وكذا اذا اطال الركوع والسجود على
 ما هو قول الأكثر والاصح لان قوله فاقروا ما تيسر من القرآن لوجوب احد الامرين الآية فما فوقها
 مطلقا الصديق ما تيسر على كل فرد فهم ما قرء يكون التمرج من سعة الاقسام المذكورة ان جعل الفرض
 مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله ذوق ذلك الى حد كذا سنة لا انه يقم اول
 آية يقرؤها فرضا وما بعد ها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة وذلك لاننا
 ان اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضمنا اليها انقلب الفرض واجبا واعتبرناه منفردا
 الواجب بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجبة وكذا الكلام فيما بعد الواجب الحد السنة فليعلم

فان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء

لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العيد مشكل حيث ذكر وان لو تذكروا انه تركها وهو في
 الركوع يعود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما ياتي انشاء الله تعالى وكذا في تلخيص الجامع
 الكبير وصرح به في شرحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز رفض ركن لم يتم لأجل واجب
 لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لانه لم يتم لان تمامه بالرفع لأجل تكبير العيد لانه
 واجب لم يفت محله من كل وجه لان الرأى قائم حكما فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار
 من تعرض للفرق والذي يظهر ان يكون تكبير العيد واجبا مجمعا عليه دون القنوت والله
 اعلم وان سلم على ركني في الظهر على ظن انهما ثم تذكروا انهما صلي ركعتين فقط بينهما
 ويسجد للسجدة لان سلم على ظن انهما ثم تذكروا انهما صلي ركعتين على ظن
 انهما صلي ركعتين او فجر استأنف صلوة لانه سلم عالما بانهما صلي ركعتين فوق سلامه عدا فيكون
 قاطعا فلا ينبغي ان سماع القعدة الأخيرة في ذوات الأربع وقام الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يسجد
 للخامسة لانها فرض فرفض لأجلها عند التمكن من اصلاحها ما هو محل الرفض وهو ما دون الركعة تشهد
 ويسلم ويسجد للسجدة وتأخير القعدة وان قيد الركعة الخامسة بالسجدة بطل فرضه تحولت صلوة
 بقاها عند ايجافه واني يوسف في بطلان اصلاحها عند سجدة لم تنغير عند الشافعي به ولا يلزم ضم شيء
 بنا على ان هذه الركعة عند عبث لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عند وكذا اصابة لفظ السلام
 والنفل لا يشرع قبل الفراغ من الفرض فيصير عبثا منافيا والمنافي يعفى السهو عنه والحمد لله رب العالمين
 عقدت للفرض قصدا ولا حصل الصلوة ضمنها فاذا بطلت الفرض بطل ما في ضمنها وانما ان الفرض مشتمل
 على الاصل والوصف فاذا بطل الوصف بما يخصه من المناقيا لم يبطل الاصل لان عدم الوصف لا يستلزم
 عدم الوضوء وعليه ان يضم اليها الى الخامسة ركعة سادسة عند هذا خلافا للحدود لم يصير مستقلا
 بست ركعات لان النفل لو تغير وشرع عندنا وقوله وعليه يفيد ان الضم واجب فلو ظن كل امام حجة
 حيث قال وضم بالاخييار وهو يفيد الوجوب قال في الكافي انه يضم السادسة فندبها حتى لو لم يضم فلا شيء
 عليه انه مطلق وهو غير مضمون خلافا لفران الشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزما اما الوضوء
 مسقطا فلا اذا الضمان بالالزام او بالالتزام انتهى ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة
 عند ابي يوسف لان السجود يتم بالوضوء عند وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع راسه لانها لا تتم الا بالرفع عند
 لابي يوسف ان السجود عبارة عن الانخفاض وقد حصل بمجرد الوضوء فمن شرط الرقم فقد زاد على
 النص بالرأى لحدود ان تمام كل شيء باخيه واخر السجدة الرقم ولذا الوجه قبل ما مر فادرك امام فيه
 جاز ولو تمت بالوضوء لما جاز لان كل ركن ادى قبل الامام لا يعتد به كذا في الكافي وغيره ولكن هذا لا يفتقر
 به على يوسف لان ما سجد بعد سجد الامام معتد به وان بقي ما قبله قالوا وقول

محمد هو المختار للفتوى وتظهر فائدة فيها لو سبق حدث بعد ضم جهته قبل الرفع فرفع
 للوضوء كان له ان يعود الى القعدة وتصح صلوة لانه لم يسجد الخامسة وهذا المسئلة تلقى بمسئلة
 زه بكسر الزاء ويسكون الهاء وهي كلمة تقوطها الاعاجم عند استحسان الشيء وذلك لانه لما عرض
 محمد فيها على ابي يوسف قال زه صلوة فسدت يصلحها الحدث وانما قال ابو يوسف رحمه على سبيل التكم
 والتجبه هذا وقال السروجي ينبغي ان يكون الخلاف على العكس لان الطائفة والقعدة بين السجدة
 فرض عند ابي يوسف رحمه وعند محمد رحمه ليس بفرض بل ذلك سنة او واجب النص عن ابي يوسف
 على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه ويطمئن قائما وعند محمد رحمه يتم بنفسه لا خفاء وان لم يرفع
 راسه انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق واما مجرد افتراض الرفع و
 الطائفة وعدا من فلا يستلزم العكس لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون الرفع فرضا مستقلا
 لاجزاء منه قوله ويسجد للسجود هو قول بعض المشائخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا قال ابن القيم
 الصحيح انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا ينبغي بالسجود وقد يقال الفساد لصفة القرصية لا لاصل الملتصق
 فيجوز النقصان الواقع في اصلها الترك الواجب بهما بالسجود وان قعد في آخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان
 يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ليخرج عن الفرض بالسلام لانه واجب لا يسلم قائما لانه غير مشروع في الصلوة
 المطلقة وامكنه الاقامة على وجهه بالعود الى القعدة ويسجد للسجود لانه اخرجوا به والسلام بسبب فعل ذلك
 لم يلحق بالصلوة بخلاف ما اطلال الدعاء بعد التشهد لانه يلحق بها فلا يعد تأخير اذان سجد الخامسة
 كان فرضه تاما لتمام اركانها اذ لم يبق منه الا السلام وهو واجب وينتم الى تلك الركعة ركعة اخرى
 ويكون الركعتان نافلة لربناء على صحة النقل بتحرمة الفرض كما تقدم وهل تنوبها تان الركعتان
 عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح انه لا تنوبان لان السنة بالمواظبة عليها من عليه
 السلام بتحرمة مبتدأة وان لم يحجج الى قصد السنة في قوعها بخلاف ما قد مناه في الاربع بعد
 الظهر فانه بتحرمة قصدة للنفل ابتداء فلذلك يقع الاوليان منها سنة والكلام في القيام الى الركعة في الفجر
 والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام الى الخامسة في الرباعيات به الحكم المذكور وهو انضم في الظهر والعشاء
 والمغرب كالام فيه بعد كراهة النفل بعد ما في الظهر والفجر فقد قيل لا يضم بينهما في الصلوات
 لكراهة النفل بعد ما وكذا لا يضم في الفجر في الصلوات الاولى ايضا لكراهة النفل بعد طلوع الفجر بخلافها
 في العصر لانه يصير متنفلا بسبب كعاقرة باداء فرض العصر ولا كراهة فيه في قيل يضم مطلقا وهو المختار لان
 النبي انما هو عن النفل القصدة لا الواقعة من غير قصد وكذا لو تطوع آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان
 الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعة الفجر لانه لم يتنفل بعد الفجر باكثر من ركعة قصد ويسجد للسجود واستسما
 والقياس ان لا يسجد اكثر من صلوة غير التي سمها فيها ومن سمها صلوة لا يسجد الاخر وجه الاستحسان

هل تنوبها تان
 الركعتان عن سنة
 الظهر والعشاء

ان التقصان دخل في فرضه عند محمد بترك الواجب هو السلام وهذا النفل بناء على التحريم
الاولى فيجعل في حق السهو كفاصله واحدة لمن صلى ستا تطوعا وسهوا في الشفع الاول يسجد في
الاخر وان كان كل شفع عليه بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة اتحاد الترخيم وعند أبي يوسف في التقصان
في النفل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب ان يوجب ان يشرع في النفل بتجريم النفل وهذه كانت
للغرض سهوا لا امام بوجوب السجدة عليه اصالته وعلى القوم تبعاله فان ترك الامام لا يسجد ها
للوتم لئلا يصير مخالفا امامه ولم يلزم الاداء الامتثال به وهو الموت لا يوجب السهو على الامام
لان متبوع لا تابع ولا عليه ولا على الموت لان سجدة واحدة كان مخالفا امامه وان سجد
الامام معه ينقل الابل يصل تبعان سها عن السلام يعني بالسهو عن السلام ان طال القعة الاخيرة
ساكتا قدر ركن او اكثر على ظن ان خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم يسجد للسهو لتأخير
الواجب وان سلم من وجب عليه السهو وحال كونه يريد بسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد حال السلام
سجدة السهو اي يسجد للسهو بل غزم ان لا يسجد له ثم بدأ له بعد ما سلم ان يسجد للسهو فله
ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فوضعه لا موضع لم وهو غير فصيح
والحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد لا تتم وجوب السجود ما لم يعرض بعد السلام ما ينافي
الصلوة لانها تغيير للمشروع فلا تعتبر ومن شك في حال القيام انه هل كبر بالافتتاح ام لا فتفكر في ذلك
وطال تفكره مقدرا داء ركن وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر او ظن في الصلوة المذكورة اي غلب على
ظنه بعد لتفكر انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم
تأخير الواجب هو القراءة وكذا ان شك انه في الظهور او في العصر مثلا او شك انه صلى ثلثا او ربا
وشغله عن التسليم او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ وطال تفكره يجب عليه سجد السهو
ثم الاصل في حكم التفكر انه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء
واجب كالقعود يلزمه السهو لا استلزام ذلك ترك الواجب وهو الاثنان بالركن او الواجب
في عمله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو
وقال بعض الشافعية وهو الامام الصغار ان منعه التفكر عن القراءة او عن التسليم يجب عليه سجد السهو
وان كان لا يمنع بان كان يقرأ ويتفكر او يسجد ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو فعلى هذا القول لو شغله
التفكر عن تسليم الركوع وهو راكع مثلا يلزمه السجد وعلى القول الاول لا يلزمه لان لم يمنع عن ادائه
لا واجب عن الصغار ان شك في صلوة صلاها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهذه الصلوة
السهو عليه وان شغله تفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب ان شغله تفكره لا يريد ان شغله
التفكر عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجدة السهو بالاجماع ولكن اراد به شغل قلبه بعد

وضع لا موضع لم غير طبع

ان يكون جوارحه مشغولة بآداء الأركان كذا في التاتارخانية وان سلم المسبوق ساهيا
مع امامه اي على اثر التسليم في الأولى كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقتد به
المقتدي لا يوجب السجود وان سلم اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو ولو وقع
منه بعد صير وركعة منفردة او في المحيط ان سلم في الأولى مقدارنا لسلامه فلا سهو عليه لانه
مقتد به وبعد يلزمه لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراى بالمعينة حقيقة ما هو في الوقوع وذكر في المسئلة
ان المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر تكبيرا للتشريق مع امامه سهوا فاعليه السهو وذلك لما قلنا
ان صدور السهو منه حصل بعد صير وركعة منفردة والمنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على
ان عليه ان يسلم فهو سلام على ما ينم البناء المسبوق يتابع امامه سجود السهو وان كان وقوع
السهو منه قبل اقتداءه لان سجود السهو يقع في حرمة الصلوة وما دام الامام في الصلوة فالتابعة
لازمة على المسبوق كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد متابع المسبوق ثم علم
ان لا سهو عليه ففيه روايتان وبناء عليهما المختلف الشافعي واشبهه ما فساد صلوة المسبوق
وقال ابو حفص الكبير لا وبه اخذ الصدوق والشهيد والاول بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة
الركعة مفسد والحق انها لا تنفسد بزيادة سجدتين لان اللاحق لو سجد مع الامام للسهو لا تنفسد
مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لانه لا يجزئ به ما يل عليه ان يسجد لذلك السهو في
آخر الصلوة بل الموجب للفساد الاقتداء في موضع لزوم فيه الانفراد وان قام المسبوق
قبل سلام الامام وقعه وركعه ولكن لم يسجد بعد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق فيه
ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه لان انفراجه لم يستحكم فتلزم متابعتة واذا عاد الى المتابعة
ارتفع صافعله لظهور وقوعه قبل صير وركعة منفردة لان ما تلى به دون الركعة حتى لو بنى
عليه من غير اعادته فسدت صلواته وان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام
في سجود السهو لاستحكام انفراجه وان عاد وسجد معه فسدت صلواته لان الاقتداء في
موضع الانفراجه مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود
السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان
ما يقضي به اول صلواته حكما وسجود السهو انما شرع في آخر الصلوة وجبه الاستحسان انه
آخر صلواته حقيقة وانما رجم السجود قبله في الآخر الحكمي لاجل متابعتة الامام فاذا فات المتابعة
كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي وان سها في ما بقي يقضى بعد فراجع الامام يسجد لانه ايضا
لانه منفرد والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام للسهو ثم سها هو
ايضا كقصة سجدتان عن سهوه وسهوا امامه لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنايات

الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنائيات متعددة من جنس واحد
يكتفي فيها بجزء واحد إذا تأخر عنها كمن أفطر عدل في رمضان مرارا كفته بعد ما كفارة واحدة
ونظائره كثيرة وههنا كذلك لأن الجزء الذي هو سجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو
ضرورة كونه في آخر الصلوة وكذلك لو سجد سهوا ما مر ثم سهوا فيما يقتضي بسجدا أيضا تقدم
الجزء على السهو الثاني ولا ينبغي للمسبوق أي لا يباح له أن يقوم إلى قضاء ما سبق به قبل سلام الإمام
بل يكره تحريما نهيه عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الإمام بقوله إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا
تختلفوا عليه الحديث لأن يكون القيام لضرورة صون صلوة عن الفساد كما إذا خشى أن تنظره أن
تظلم الشمس قبل تمام صلوة في الفجر أو يدخل وقت العصر للجمعة ويمضي مدة مسح أو يخرج الوقت
وهو معد وراويده الحديث أو يخاف من رد الناس بين يديه ويخو ذلك فلا يكره أن يقوم
قبل سلامه بعد قعوده قد التشهد ولا يقوم قبل قعوده قد التشهد أصلا فإن قام قبل أن
يفرغ الإمام من التشهد أو قيل إن يقعد قد التشهد فالمسئلة على وجه مناهة على أن ما
يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود قيل قعود الإمام قد التشهد لا يعتد به لوقوعه منه قبل صيرورة
منفردا إذ لا يصح انفاده قبل تمام الإمام صلوة ولا تتم ما لم يقعد قد التشهد في القعدة الأخيرة وإن
ما يقضيه أول صلوة في حق قراءة وإذا تقر بهذا فلا يخلو المسبوق من أنه ما إن كان مسبوقا
بركعة أو بركعتين أو بثلاث ركعات أو بأربع ركعات فإن كان مسبوقا بركعة ينظر أن وقع من قرائته بعد
فراغ الإمام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة على الاختلاف بين الإيجافرة وصاحبها جازت
صلوة لو مضى على ذلك لأن ذلك المقدار وقع معتد به فيتأدى به فرض القراءة فالحال عليه
فرض لكون ما سبق به ركعة واحدة هي أول صلوة حكما في حق القراءة والآية وإن لم يقع بعد قراءة
بعد فراغ الإمام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة فسدت صلوة مضى على ذلك لم يعد
القراءة لأن قيامه وقراءة قبل فراغ الإمام من التشهد لا تعتبر على ما رواه القراءة فرض عليه في
الركعة التي يقضيها إذ لم يبق من صلوة مما يمكن تدرك القراءة فيه ففسد لتدرك الفرض وكذا
الحكم إن كان مسبوقا بركعتين لا فتراض القراءة عليه فيما وعده ما يمكن تدركها فيه بعدها
بخلاف ما إذا كان مسبوقا بأكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلوة لعدم وقوع مقدار ما يجوز به الصلوة
من قرائته بعد فراغ الإمام من التشهد لم تكن من تدركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين
مما يقضيه مقدرا ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الإمام من التشهد ومضى عليه تفسد
صلوة أيضا وأعلم أن المسبوق هو من وقع شرعه مع الإمام بعد ما فاتت الركعة الأولى بعد واللاحق من شرع
معه قبل فواتها ثم فاتت شيئا فيما بعد ولذلك من لم يفتر مع الإمام شيئا من الركعات فنجمته أحكام المسبوق

ما ذكره من جملتها انه فيما يقضى كالمنفرد الا في ربيع مسائل احدى لا يجوز اقتدائه ولا الاقتداء به
 لانه بان من حيث الحرمة اما الوشي احدى المسبوقين المتساويين كهيئة ما عليه فلا خط صاحبته
 القضاء من غير اقتداء صح ثانياً انها لو كبرنا ويا للاستيناس يصير مستانفاً قطعاً لا اولى بخلاف
 المنفرد فانه لو كبرنا ويا لا اولى يصير مستانفاً ما لم ينو صلوة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق تأنيهاً بقدر
 انه لو سجد ما لم يسهو بعد ما قام لقضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة يعود ويسجد معه ولا يسجد
 بعد فراغه بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعاً انها تبقى بتكبير التشريق اتفاقاً
 بخلاف المنفرد فانه لا يجب عليه عند ايجافته ربح ومن جملتها انه لو قام حيث يصح قيامه وفرغ
 قبل سلام الامام وتابعه السلام قيل تقصد صلواته والفتوى على ان لا تقصد وان كان اقتداء بعد
 المفارقة ففسد الوقوع بعد الفراغ فصار كتحديد الحد في هذه الحالة ومن جملتها انه لو تذاكر امام
 سجدة تلاوة فسجد ها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع
 الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للسهو ان سجد على القول بوجود السهو ولتاخير سجدة التلاوة و
 لم يتابعه فسدت صلواته لان عود الامام الى سجدة التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود الى سجود السهو او رفض القعدة
 في حق الامام وهو لم يصير منفرداً بعد لان ما اتى به دون ركعة ترفض حقه ايضا ولا يجوز له والانفراد ولو
 كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفراده ولو تابعه فسدت صلواته رواية واحدة وان
 لم يتابعه فسدت ايضا في رواية كتاب الصلوة ولا تقصد في رواية النوادر وجهر رواية الاصل ان العود
 الى سجدة التلاوة يرفض القعدة قتيبن انه انفراد قبل ان يقعد الامام وجهر رواية رابي سليمان انها
 القعدة في حق الامام لا يطر في حق المسبوق لانه بعد ما تم انفراده خرم عن متابعتها من كل وجه فلا
 يتعدى حكمه اليه كما لو ارفضت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان ارتد الامام والعياذ بالله بعد
 اتمامه الى صلي الظهر يوم الجمعة بجماعة ثم راح الى الجمعة ارفض ظهره في حقه لا في حقه الا يرى ان
 مقبهاً لواقته بمسافر وقام قبل سلامه لتمام فتوى الامام الاقامته حتى تحول فوضه ببعافان لم يكن سجدة
 عاد الى متابعتها الامام وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها وان لم
 لا تقصد كذا هذا ولو تذاكر الامام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قيد
 ما قام اليه بالسجدة تفسد الروايات كلها عدا اوله لم يعد لانه انفراد وعليه ركنان السجدة والقعدة و
 هو عاجز عن متابعتها بعد كمال الركعة ولو انفراد وعليه ركن فسدت وهذا اولى والاصل ما تقدم
 ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه فسد ومن جملتها ما اشرنا اليه انه يقضي اول صلواته في حق
 القراءة وآخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة
 والسورة ويقعد في اولها الا في الثانية ولو لم يقعد جاز استحساناً لا قياساً ولم يلزمه سجود السهو لو

سَهْوُ الْكُوفَةِ أَوَّلَى مِنْ وَجْهِهِ وَلَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الرَّابِعَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ رَكْعَةً وَيَقْرَأَ فِيهَا الْقُرْآنَ
وَالسُّورَةَ وَيَقْعُدُ لِأَنَّهُ يَقْضِي آخِرَ صَلَوتِهِ فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ وَهِيَ ثَانِيَةٌ وَيَقْضِي رَكْعَةً وَيَقْرَأُ فِيهَا
كَذَلِكَ وَلَا يَقْعُدُ فِي الثَّانِيَةِ تَخْيِيرًا وَالْقُرْآنَ أَفْضَلَ وَلَوْ أَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ يُلْزَمُهُ الْقُرْآنُ فِيمَا يَقْضِي
وَلَوْ تَرَكَهُمَا فِي أَحَدٍ مَافَسَدَتْ لَأَنْ مَا يَقْضِي أَوَّلَ صَلَوتِهِ وَلَوْ كَانَ إِمَامَهُ تَرَكَهَا فِي الْأَوَّلِينَ وَ
قَضَاهَا فِي الْآخَرِينَ وَإِذَا دُرِكَ الْمَسْبُوقُ الْآخَرِينَ فَالْقُرْآنُ فِيمَا يَقْضِي فَرَضَ عَلَيْهِ أَيْضًا لِأَنَّ ذَلِكَ الْقُرْآنَ
تَلَحُّقٌ بِجُلُومِهَا مِنَ الشَّفْعِ الْأَوَّلِ فَقَدْ دُرِكَ الثَّانِي خَالِيًا عَنِ الْقُرْآنِ حَكْمًا وَمِنْ جُلُومِهَا أَنْهَ قِيلَ إِنَّهُ إِذَا
فَرَغَ مِنَ التَّشَهُّدِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ يَكْرَهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَقِيلَ يَكْرَهُ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ وَقِيلَ لَيْسَ كَذَلِكَ وَقِيلَ
يَأْتِي بِالصَّلَاةِ وَالِدَعَاءِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْتَرْسِلُ لِيَفْرُغَ مِنَ التَّشَهُّدِ عِنْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَكَذَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ
لَا يَأْتِي بِالتَّشَاءُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْدِيَّةِ حَتَّى يَقُومَ إِلَى الْقَضَاءِ وَأَمَّا الْمُقْتَدُّ إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ
فَرَغِ الْإِمَامِ فَانْهَ يَسْكُتُ قَوْلًا وَاحِدًا ذَكَرَهُ فِي الْقِنِيَّةِ وَمِنْ جُلُومِهَا أَنْهُ لَوْ قَامَ إِمَامُهُ خَامِسَةً فَتَابَعَهُ
فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَعْدَ عَلَى الرَّابِعَةِ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ لِأَقْتِدَائِهِ فِي مَوْضِعِ الْإِنْفِرَادِ وَأَنْ لَمْ
يَقْعُدْ لَا تَفْسُدُ مَا لَمْ يَقْعُدِ الْخَامِسَةَ بِالسَّجْدَةِ وَمِنْ جُلُومِهَا أَنْهُ لَوْ أَبْتَدَأَ بِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ قِيلَ
تَفْسُدُ صَلَوتُهُ وَلَا صَحِيحٌ أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ وَلَكِنْ تَكْرَهُ وَأَمَّا الْإِلَاحِقُ فَقَدْ يَكُونُ سَبَدًا فَإِنَّهُ لَيُؤْمَرُ بِالسُّبُقِ
الْحَدِّ وَالِاسْتِغْفَالِ بِالْوَضُوءِ أَوْ زَجْرَةٍ بِحَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا وَحَكْمُهُ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَابِعُ الْإِمَامَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَرَغَ مِنْ خِلَافِ الْمَسْبُوقِ وَلَا يَقْرَأُ وَلَوْ بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ خَلْفُ الْإِمَامِ حَكْمًا
وَكَيْلًا أَوْ سَهْوًا لَا يَسْجُدُ لِلْمَسْهُوكِ الْمُقْتَدِي حَقِيقَةً وَإِنْ تَجَدَّدَ الْإِمَامُ لِلْمَسْهُوكِ وَهُوَ لَمْ يَقُمْ صَلَوتُهُ لَا يَسْجُدُ
مَعَهُ بَلْ يَسْجُدُ بَعْدَ فَرَغِهِ وَلَوْ كَانَ مَسَافِرًا وَإِمَامُهُ كَذَلِكَ فَتَوَلَّى الْقَامَةَ لَا يُصِيرُ صَلَاةً رَابِعًا
مِنْ خِلَافِ الْمَسْبُوقِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى مَا عَرَفْنَا فَرُغَ سَبْقُ رَكْعَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَتَأَمَّنْ فِي
رَكْعَتَيْنِ يَصِلِي أَوَّلًا مَا تَأَمَّنَ فِيهِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ مَا سَبَقَ بِهِ فَيَصِلِي رَكْعَةً هَا نَامَ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ
وَيَقْعُدُ مُتَابِعَةً لَهَا ثَانِيَةً لِمَا مَرَّ بِصَلَاةِ الْآخَرَى هَا نَامَ فِيهِ لَا يَقْعُدُ لِأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ ثُمَّ يَصِلِي الْقُرْآنَ
أَنْتَبَهَ فِيهَا وَيَقْعُدُ مُتَابِعَةً لِمَا مَرَّ بِهَا رَابِعَةً كُلُّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لِأَنَّهُ مُقْتَدٌّ ثُمَّ يَصِلِي الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَ
بِهَا بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ وَيَقْعُدُ لِمَا مَرَّ بِهَا الْأَصْلُ أَنَّ الْإِلَاحِقَ يَصِلِي عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ إِمَامِهِ الْمَسْبُوقِ
يَقْضِي مَا سَبَقَ بِهِ بَعْدَ فَرَغِ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُودِ وَنَاظِرٌ خِلَافَ الْوُجُودِ
حَتَّى لَوْ صَلَا أَوَّلَ الرَّكْعَةِ الَّتِي أَدْرَكَهَا مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ نَامَ فِيهِ ثُمَّ مَا سَبَقَ بِهِ أَوْ صَلَا أَوَّلًا مَا سَبَقَ بِهِ
ثُمَّ نَامَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ عَكْسَ جَائِزٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَلَا تَفْسُدُ صَلَوتُهُ عِنْدَ خِلَافِهِ وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ وَذَكَرَ فِي الْفَتْاوَى الْحَاقِقِيَّةِ فَقَالَ رَجُلٌ صَلَّى فَلَمْ يَدْرَأْ ثَلَاثًا صَلَّى أَرَبْعًا قَالَ كَذَلِكَ
أَوَّلَ مَا سَهَا أَسْتَقْبِلُ وَخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ قِيلَ وَلَوْ مَا سَهَا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ وَقِيلَ فِي سِتَّةِ

لو أدرك مع الإمام
رَكْعَةً مِنَ الْمَسْبُوقِ

إذا فرغ المسبوق من
التشهد قبل سلام
الإمام يكبر من سجدة
وقيل لا

المقتد إذا فرغ
من التشهد قبل
فراغ الإمام
فلا يركع

وقيل بعد بلوغه وقيل يقضى اول ماسها في عمره وعليه اكثر المشائخ وان لقي ذلك الشك اى
 ووقع له غير مرة يتجرى اى يطلب له هو الاخرى بالعل فان وقع تحريمه على انه صلى ركعة يعنى في
 صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين
 في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريمه على شئ اخذ بالاقل
 لان المتيقن ومعنى الاخذ بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين
 يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض وانما
 في فيقعد غير واقعة في محلها الا ان النسخ هكذا ثم الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث ففي
 مسند ابى شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً ام اربعاً يعيد حتى يحفظ وفي صحيح
 البخاري انه عليه السلام قال اذا شك احدكم في صلوة فليتحرك الصواب فليتم عليه اخرج الترمذي
 وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سها احدكم
 في صلوة فلم يدرك واحدة صلى او ثنتين فليبين على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى او ثنتين فليبين
 على ثنتين فان لم يدرك ثلثاً صلى او اربعاً فليبين على ثلث ويسجد سجدة تين قبل ان يسلم قال الترمذي
 حديث حسن صحيح فحملوا الاول على ما اذا كان اول ماسها والثاني على ما اذا وقع تحريمه على شئ وغلب
 ظنه عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريمه على شئ ولم يزل تردده جمعاً بين الاحاديث
 وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها اى الركعة التي عرض الشك فيها هل هي الركعة
 الاولى او الثانية يقعد على باس كل ركعة اذا لم يقع تحريمه على شئ فيجعل تلك كانت الاولى فيصليها
 ويقعد لاحتمال انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها هي الثانية باعتبار
 ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى
 ويقعد لانها آخر صلوة باعتبار ما اخذ به فيجعل بالاحتياط في جميع ذلك وفي تساوى الامام الفقيه
 اذا دار بين تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل
 هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت
 ثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولذا قيدنا الشك بان في القيام
 اما لو شك قبل القيام فانه تقعد لاحتمال انها الثانية الا في المغرب والوتر فانه اذا شك بعد القيام
 ايضاً يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى
 لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية او الثالثة او في
 المغرب او في الوتر لانها الثالثة ام رابعة او في الرابعة لها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم
 يقوم فياتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو شك في كونه رابعاً او بعد قبل تقييدها بالسجدة اما

لو شك في سجوده فان كان في السجدة الاولى أمكنه اصلاح صلوته على قول محمد بن لا تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تقصد عنده لأنه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما لو سبق الحد فيها فيرضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية وقبلها بعد رفعه من الاولى بطلت صلوته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد كملت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخيرة مفسدة كما تقدم فتأمل والله الموفق وان بدء المصل بالسورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وازعم حرافا واحدا كذا في الخائنة فانه قال فيها اذا بدت بقراءة السورة في الركعة الاولى والثانية فقرأ حرافا ساهيا كان عليه السهو وفي الظهيرية عن الفقيه ابى الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرافا واحدا والوجه فيه تاخير الواجب لم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غال بخلاف الجهر والاسرار في غير المحل فانه ما يغلب فيه السهو ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو اي سجود السهو سجدة ان يسجد بها بعد السلام ويتشهد بعدها ويسلم ويعلم من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد اما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة اذا تذكر واحد منهما بعد القعدة فسجد بها حيث ترتفع القعدة حتى يفترض القعدة بعد ذلك وتقصد الصلوة بتركها بعد لان محلها قبلها بخلاف سجود السهو وعلى هذا لو سلم بمجرد رفعه من سجود السهو يكون تاركا للواجب هو التشهد ولا تقصد صلوته ثم كون سجود السهو بعد السلام مذهبا وعند الشافعي رح قبل السلام وهو قول احمد رح وعند مالك رح ان كان بزيادة فيعده وان كان ينقصا فليس له وهو رواية عن احمد رح للشافعي رح ما في الكتب الستة واللفظ للجباري عن عبد الله بن يحيى انه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام للناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم والاك هذا الحديث فان فيه نقصانا في الصلوة بترك القعدة الاولى قد سجد فيه قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ساهيا وسجد سهوا بعد لسلام فثبت انه عليه السلام سجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعده ولنا ما روى المغيرة بن شعبة ان النبي عليه السلام قام من ثنتين ولم يجلس ثم سجد سهوا بعد السلام رواه الثرمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام للنقصان بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره لما تعارضت روايتا فعله عليه السلام بقى التمسك بقوله وهو ما في الجباري من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك

أحدكم في صلوة فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدتين بعد التسليم وعن عبد الله بن
جعفر بن أبي طالب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوة فليسجد سجدتين بعد
ما يسلم رواه أبو داود وفيه اسم عيل بن عياش وثقه ابن معين وغيره سيما وثابته روايته
برواية البخاري وعن ثوبان قال عليه الصلوة والسلام لكل سهو سجدتان بعد ما سلم رواه
أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد ولكن في السجود قيل السلام قول أيضا وهو ما رواه مسلم
وغيره من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شك أحدكم
في صلوة فلم يدركم صلى ثلاثا ثم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما يتقن ثم يسجد سجدتين
قبل أن يسلم فقد تعارضت روايتا قوله عليه السلام أيضا وأعمل هذا هو السرفي أن الخلافا إنما
هو في الأفضلية حتى يسجد قيل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية لأن الأحاديث تدل
على جواز كلا الأمرين إلا أن المعنى يرجح التأخير عن السلام لأن السجود لما تأخر عن
سببه إلى آخر الصلوة أجماعا كان تأخيرها عن جميع فرائضها وأجباها أولى والسلام
من واجباتها فإن قيل إنما آخر لاحتمال أن يتكرر السهو فيكفي سجد واحد للكل ولا يحتاج
إلى تكراره لكل سهو فالحج قلنا يرد ذلك بأن ذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فانه يحتمل
أن يؤخر السلام باطللة الفكر وأنه هل صلى ثلاثا أو أربعا ونحو ذلك أو ظن الخروج
من الصلوة على ما تقدم فكان الأولى التأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو
غير مشروع أو تقدم المحكم على سببه أن يتكرر إذا وقع السهو بعد السجود قبل السلام وانما نظر
في السبب فيما هو من الجواب والاجزئية فإن سجد السهو وإن كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة
معنى العقوبة فليتامل ثم قيل يسلم تسليمة واحدة ويسجد السهو وهو قول الجمهور منهم شيخ الإسلام
وفخر الإسلام قال في الكافي الصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور والنية أشار في الأصل
لأن الحاجة إلى السلام ليفصل بين الأصل والزيادة الملاحقة به وهذا يحصل بتسليمة واحدة
ولأن السلام للتحلل والتخية والمقصود هنا التحلل عن أصل الصلوة دون التخية لأنها قطع التحريم
فصار ضم الثاني إلى الأولى عبسا انتهى لأن مختار فخر الإسلام كونهما تلهاء وجهه من غير أن يختار
الاختلاف للتخية والتمرد هنا مجرد التحلل وقيل يأتي بالتسليمتين وهو مختار شمس الأئمة وصلة الأسانيد
أخي فخر الإسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام أي المذكور في الحديث إلى النهي في
الصلوة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون السلام من الجانبين في الظهريّة والمفيد المينايي قال في
السلام أنه لو يسلم تسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك لأنه بمنزلة الكلام وأما التشهد بعد سجد
السهو فلا بد من عمران بن حصين أن عليه الصلوة والسلام صلى بهم فسمي تسجد سجدتين ثم تشهد وسلم

أو
تقديم
والتداخل
بيان الاختلاف في
سلام سجود السهو
واحد أو اثنتان

اختيار

رواه ابو داود والترمذي وقال احسن غريب ياتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كلتا القعدة
 قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال قاضيان انه لا حوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الامته
 فعند ابى حنيفة وابى يوسف ربح يصلي في قعدة الصلوة وعند محمد ربح في قعدة السهو بناء على ان
 سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عند ما فيكون القعدة الاولى ختما فيصلي فيها ويدعو ليكون خروج
 بعد اكمال الفرائض الواجبة والمستحبة جميعا قال في الغني وهو الصحيح وعند محمد ربح لا يخرج
 فكانت قعدة السهو الختم فيها بما ذكره وقال الكرخي ياتي بالصلوة والادعية في قعدة السهو
 وقال في الهداية هو الصحيح لان الدعاء موضع آخر الصلوة انتهى هذا هو الوجه لا نه وان خرج
 بالسلام من الصلوة على قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح لكن يعود اليها بسجود السهو على ما ياتي ان شاء
 الله تعالى فيكون قعدة السهو آخر الصلوة حينئذ بالاتفاق واعلم ان الاختلاف في الاتيان
 بالصلوة والادعية سواء لان الصلوة سنة والدعاء فرق المصنفين في الخلاف يقول ياتي بالصلوة
 في كلتا القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم ياتي بالادعية فيهما لم اعثر عليه كلام واحد
 والله سبحانه اعلم فوالله صلى ركنين تطوعا فهي فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يبنى على تلك
 التحريمة اخريين ليس له ذلك لثلا يبطل ما ادى من السجود بالضرورة لانه يقع في وسط الصلوة
 وانما شرع في آخرها وكل تشفع من التطوع وان كان صلوة عليه لكن التحريمة متحدة فيقيم سجود
 السهو في وسط التحريمة بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسها فيهما وسجد للسهو ثم نوى الاتيان
 فانه يتم صلوة لان نية الاقامة صحت لصدوره من الاهل والوقت باق ولم يفرغ بعد ولو لم
 يبين لبطلت صلوة لانهما صارت اربعا وفي بطلان صلوة بطلان سجود السهو ولو بني لبطل
 سجود السهو فحسب فتحل بطلان سجود السهو من بطلان الصلوة وبطلان معافصا والبناء
 اولى وفيما تقدم لا يبطل شيء من صلوة ان لم يبين وان بني يبطل سجوده فصاعدا ببناء وطاعة
 هذا لو بني صح لبقاء التحريمة ويعيد سجود السهو الصحيح لانه بطل كذا في الكافي نسي التشهد في آخر
 الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقرأة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل تمام التشهد فسد
 صلوة في قول ابى يوسف ربح لان قعوده الاول ارتفض بالقعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل تمام التشهد
 فسد وقال محمد ربح لا تفسد لان قعوده ما ارتفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ
 لم يرتفض اصلا لان فعل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعند
 اختلاف المشائخ في مسئلة لا رواية لها اذا نسي القائمة او السورة فتذكرها في ركوعه فانتصب قائما
 للقراءة وسجد ولم يعد للركوع قال بعضهم تفسد صلوة لانه لما انتصب للقراءة ارتفض ركوعه فاذا

كل قعدة في آخرها
 سلام ففيها صلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 لكن
 اخذوا صلواته
 قعدة السهو في
 الصلوة بالاتفاق
 فوالله

لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرفع كل الركوع اوله يرفع صلا لا يرفع
 كان لأجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه لم يكن كذلك في فتاوى قاضي خان جهر فيما يخافون فتاقيما يفتن
 في بعض الفتاوى بعيد الفاتحة كان في صلوة الجهر لا يؤدي إلى الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة
 كذلك في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قراءها فقرئ سؤ قبلها لا يلزم السهو
 بسلام من عليه السهو ويخرج من الصلوة خروجاً موقوفاً عند ابجنيقة رحم ولى يوسف
 فان سجد السهو عاد اليها ولا فلا وعند محمد رحم لا يخرجها اصلاً ويتبني على هذا مسائل
 منها انه لو اقتتد برأى بعد السلام يصح اقتداءه مطلقاً عند محمد رحم وعندهما ان سجد السهو
 صح ولا فلا ومنها انه لو كان مسافراً فتوى لاقامة بعد السلام تصير صلوة اربعاً عند محمد رحم
 مطلقاً حتى لو مضى لم يتمها تفسد وعندهما ان سجد للسهو فذلك لا فلا حتى لو مضى ولم
 يسجد للسهو لا تفسد صلوته ومنها انه لو اقتتد برأى متطوعاً في هذه الحالة فتشكك في ذلك التفتد
 عمل عملاً منافياً للصلوة يلزمه قضاء تلك الصلوة عند محمد رحم مطلقاً وعندهما ان سجد الامام السهو
 والا فلا ومنها الوضوء في تلك الحالة قهراً ينقض وضوءه عند محمد رحم وعندهما لا ينقض
 ولو سجد للسهو فلا يصح سجوده للسهو للتناهي اذ صحته موقوف على عدم استفاض الطهارة وعدم تنقضها
 موقوف على عدم صحته فلو صح لا تنقضت ولو انتقضت لم يصح فليست امل محمد رحم ان سجد السهو جبراً
 للنقصان الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمتها لان القائم بجبرها ما ينقض فلا يمكن جبراً
 من ضرورة سقوط صفة التحليل عن السلام وحده علة بحمل حكمها السقوط حتى اذ لم يقصد التحليل
 لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولما ان السلام وضع للتحليل
 فلا تستمر الحرمة اذ العلة للوضوء حكم لا يسقط حكمها مع وجودها الا لما تم ولا مانع هنا الا
 الحاجة الى الحاق ما يجزى بالاصل وهذه الضرورة انما هي عند اداء السجود فوجب الوقوف فان ادعى بطلان التحليل
 من الاصل والانه حاصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم فصل في بيان احكام
 زلة القاري الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة
 عن الاختلاف كما يتوهم انه ليس له قاعدة يبتنى عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع
 من الفروع المذكورة في الكتب انه على اي قاعدة هو مبني ومخرج وامكن تخرج ما لم يذكر
 فنقول والله المستعان ان الخطأ في القرآن اما ان يكون في الاعراب اي الحركات والسكون
 ويدخل فيه تخفيف المشدود وقصر الممدود وعكسهما او في الحروف بوضع حرف مكان آخر او
 زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره او في الكلمات او في الجمل كذلك او في الوقف ومقابله
 والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كقرا يفسد في جميع ذلك سواء كان

احمد

نقص

ينقض

هذا عليه

الحالة

من

الممدود

من

في القرآن اوله يمكن ان لا ما كان من تبدل اللفظ مفصولا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك
 فان الاصل قبيح في الزلل والخطا ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى
 اي والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ القرآن به تغييرا فاحشا
 قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تنفسد صلواته ايضا كما اذا قرء هذا القبار مكان قوله
 هذا الغراب كذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم بالبعد من المعنى القرآني وبعد
 كما اذا قرء يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان الراء في السرائل وان كان مثله في القرآن والمعنى
 اي معنى اللفظ الذي قرءه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا
 باللفظ المقر تغييرا فاحشا تنفسد ايضا عند ايجيفته ومحمد بن وهب وهو لا حوط وقال بعض
 المشايخ لا تنفسد لعموم البلو وهو قول ابي يوسف وح وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير
 به المعنى نحو قيامين مكان قوامين والخلاف على العكس تنفسد عند ابي يوسف ولا تنفسد
 عندهما فالاعتبار في عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيرا وجود التثنية في القرآن عند الموافقة
 في المعنى عندهما فانه قواعد الامثلة المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرين لمحمد بن مقاتل و
 محمد بن سلام واسماعيل الزاهد ابي بكر بن سعيد البلخي والهندواني وابن الفضل والهندواني فاتفقوا
 على ان الخطا ان كان في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان في الاعتقاد ككفر لان اكثر الناس لا يميزون
 بين وجود الاعراب قاله قاضيان واما قوله المتأخرون اوسع واما قوله المتقدمون احوط لانه
 لو تعدد يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلما بكلام الناب الكفار
 وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو كفر انتهى ان كان الخطا
 بابدال حرف بآخر فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الطاء بان قرء
 الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم يكن الا بمشقة كالطاء مكان
 الصاد والصاد مكان السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا فاكثرهم على عدم الفساد
 لعموم البلوى وعن ابي منصور العارفي يعتبر الفصل بين الحرفين وعد من عند كل كلمة
 فيها عين او حاء او قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرا احدهما مكان الآخر لا
 تنفسد وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخرج وعد من عند مخرج الفروع غير منضبطة على شيء من
 ذلك فالاولى الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم احوط واكثر
 الفروع المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه ولا يقاس مسائل لذة القادي بعضها مما
 ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين او المتأخرين على بعض مما هو مذكور لا يعلم كماله في اللغة
 والعربية والمعاني وهو ذلك مما يحتاج اليه النفس ليعلم ما يكون اعتقاده ككفر او ليس كذلك

التزل

يتغير

بالصدا المعنى

شغير

مع

وما معناه بعيد بعد فاحشا او غير فاحش او قريب او متجدد لم يكن القياس على قول المتقدمين
 وليعلم مخارج الحروف فيتميز بين قريب الخبز وبعيد الحروف التي يجوز ان يبدل بعضها من بعض
 والتي ليست كذلك لم يكن القياس على قول المتأخرين ونحن نستعين الله تعالى في استقراء ما
 ذكره من الفروع غير منسوب الى قاعدة من قواعد المتأخرين على قواعد الأئمة المتقدمين بحجة
 الله عليهم اجمعين والاصنف ذكر بعضها مع بعض الاختلاف فقال ان بدل القاف في الصلوة
 حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اي في ذلك التبدل ان كان بينهما اي بين الحرفين المبدل
 والمبدل منه قرب بالمخارج كالقاف مع الكاف او كان من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تفسد صلوة
 وزاد في المحيط قيد لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر والا فهو منقوض بمسائل كثيرة
 كما سيأتي انشاء الله تعالى كما اذا قرء فاما اليتيم فلا تنكح بالكاف مكان القاف في تقرأ وذلك
 على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابي حنيفة رحم ومحمد لان الكفر في اللغة بمعنى القهر وان لم يكن في
 القرآن وكذا اذا قرء لا يلا فكريش مكان قريش اما اذا قرء مكان الذال المعجمة الظاء معجمة او
 قرء الظاء المعجمة مكان الصاد المعجمة او على القل مثل الاول والواقع لو قلنا ان العين مكان تلذ
 ومما ظم مكان ذرم ومثال الثاني المظروب مكان المعضوب ومثال الثالث تضعف الحيرة
 مكان ضعفة فتفسد صلوة وعليه اي على القول بالفساد اكثر الأئمة للتغية الفاحش البعيد لان
 اللفظ معناه للزوم والالحاح وهو بعيد من معنى اللذة وظلم معناه يابس من اليرد وهو بعيد
 جدا ايضا من ذرا وكذا لك غطب بالظاء ليس له معنى وكذا لك الظعف بالظاء ليس له معنى
 ولان هذه الحروف لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الظاء والذال من مخرج واحد وروى عن
 محمد بن سلمة انها لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاضي الامام الشهيد الحسن
 يقول الاحسن فيه اي في الجواب في هذه الابدال المذكورة ان يقول ان اللفظ ان جرى ذلك على
 لسانه ولم يكن مميزا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في غير ان راي الكلمة على وجهها لا تفسد
 صلوة وكذا اي مثل ما ذكر المحسن روى محمد بن المقاتل عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة انه يفتي في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز كقول
 محمد بن سلمة اختيار الاحتياط في موضعها والرخصة في موضعها ونحوه ما ذكر في الذخيرة انه
 اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد الخرج ولا قرب الا ان فيه اي في ابدال احدهما من الآخر يلوي عامة
 نحو ان ياتي بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرم كيدهم في قدليل مكان تضليل ونحو ان ياتي بالواو
 المحض او الخالص مكان الذال المعجمة او الظاء اي ان ياتي بالظاء المعجمة مكان الصاد المعجمة
 لا تفسد عند بعض المشائخ وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه بالولي العامة

الحرفان المتخفين
 والصبر بينهما
 ما بينهما

تفسد لبعد الأذقناك بالصناد المعجمة مكان الذال تفسد لبعد المعنى ضعف الحياة بالظاء المعجمة
مكان الصناد تفسد لعدم معناه أن يتبعون إلا الظن وإن الظن بالصناد المعجمة مكان الظاء تفسد
لبعد المعنى إذا عاوبه بالصناد المعجمة مكان الذال لا تفسد لصحة المعنى من يضل الله بالظاء المعجمة
مكان الصناد لا تفسد لصحة المعنى له يبقيه في الكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظاء المعجمة
مكان الصناد تفسد إذا لمعنى جميع حاذرون بالصناد المعجمة مكان الذال لا تفسد لقر بالمعنى
أي حاضر والبال أنما ضللنا بالظاء المعجمة مكان الصناد لا تفسد لصحة المعنى أي استمرنا وذننا
وهي قراءة ذكرها في الكشاف عن علي وابن عباس رضي الله عنهما فرض فيهن الج بالظاء المعجمة
مكان الصناد أو بالذال تفسد إذا لمعنى لهما وذر وأظاها الاسم بالظاء المعجمة مكان الذال
أو بالصناد المعجمة تفسد لبعد المعنى لأن معنى وظهمن معنى وظوا السهم وهما في غاية البعد عن معنى الترك
وجعلوا الله مما ذرأ بالصناد المعجمة مكان الذال أو بالظاء المعجمة تفسد لبعد المعنى لأن ضره معناه
نفي وظهمن معنى لنجد ويبس من البرد وهما في غاية البعد من الذي الذي معناه البس وليس في
القرآن وتلك الأعين بالصناد المعجمة مكان الذال أو بالظاء المعجمة تفسد لأن الأول ليس معنى
والثاني بعد على ما سبق هذا ما ذكره قاضيان من أبدال هذه الأحرف الثلاثة بعضها من بعض
وكله مخترج على قواعد المتقدمين كما أريناك والله الهادي أما أبدال الذال المعجمة بالراء المحض
فلم يذ كر له مثالا والذي ينبغي أن يكون التفصيل فيه ما في الألف على ما يأتي إن شاء الله تعالى وما الحكم
في قطع بعض الكلمة عن بعض لا نقطاع نفس ونسيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال
فان قطع نفسه ونسي الباقي ثم قال الحمد لله أو لم يتركه فترك الباقي وانتقل إلى كلمة أخرى
فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك ويرى أن بعض المشائخ ولكن
عامة المشائخ قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا لو فصله قصدا
ينبغي أن تفسد وبعضهم فصل فقال ينظر إلى الكلمة إذا كان كلها يوجب الفساد فذكر بعضها يوجب
والأفلا قال قاضيان وهو الصحيح وذكر أنه لو قرأ حتى مطلع الفجر فلما قال الفجر انقطع نفسه فركم
لم تفسد صلواته وقرن الشيخ نجم الدين في الخصائل بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد وفي
الفعل كان أراد أن يقر ويشكر ون فقال يشكر ترك الباقي تفسد لأن الاسم في الاسم زائد بخلاف
الفعل لكن هذا الفرق إنما يستقيم فيما إذا قال الحمد لله مثلا وترك الباقي وأما إذا قال الحمد لله وترك الباقي
وكما تقدم أنقاع قاضيان فيمن قال الحمد لله فانقطع نفسه فلا يستقيم ومن المشائخ من قال إن كان
للغرض المذكور وجه صحيح في اللفظة ولم يتغير به المعنى ولا يكون لغوا لا تفسد ولا تفسد كذا
ذكره في التناظر خاتمة عن الحيثية الأولى والأخيرة يقول العامة في انقطاع النفس عن الشيء بما

قاضينان وبهذا التفصيل الأخير في العمل بالعموم البلوى في محله وبالاختياط في محله ما الوقف في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة ايضا العموم البلوى اي بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العجم واكثر العوام وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقسدا من تغيير المعنى تغييرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله الا الله ووقف وابتدأ بقوله لا اله الا هو وهذا مثال الوقف او قرء ولقد وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ بقوله واياكم ان تقولوا الله او قرء يخرجون الرسول ووقف وابتدأ وقرء واياكم ان تؤمنوا بالله وبكم الى غير ذلك من الامثلة كما يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بقوله ثم يان قف على قال اليهود وابتدأ عزيز بن الله او يد الله مغلولته او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدأ ان الله هو المسيح بن مريم وان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم وان نظم القرآن واما اذا كان فيه قبح من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء نحو ان يقرأ من يعمل مثقال ذرة خيرا يلقه ثم يقول يره او على الموصوف وابتدأ بالصفة بان قرأ ان كان عبدا ووقف ثم يبدأ بقوله شكروا وعلى المبتدأ وابتدأ بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتدأ بقوله لله ونحو ذلك فانه لا تقسدا صلوة اجماعا ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين او قرء انا اعطيناك الكوثر بوصل كاف انا اعطيناك بلا م الكوثر او قرأ اذا جاء نصر الله بوصل همزة جاء بنون نصر الله وما اشبه ذلك فان صلوة لا تقسدا على قول العامة من العلماء قال قاضيان وان تعبد ذلك وفي شرح التهذيب وهو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال قاضيان في فتاوى الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اياك ثم يقول نعبد واما الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين انتهى فلا اعتبار لمن يفعل ذلك السكت من الجهال المتفهمين بغير علم وعلى قول بعض المشائخ تقسدا صلوة لانه اخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا وحدها وكنعبد وحدها لا معنى لها وايضا ان هذا الاختلاف امانا هو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم وبعض المشائخ فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف هو اي علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تقسدا صلوة لان الوصل وقع في النظم دون المعنى ان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية تقسدا صلوة لان ما قرء ليس بقرآن نظر الى ما اراده وعلى هذا ينبغي انه اذا لم يكن له نيية ولا نظر الى المعنى ان لا تقسدا وهذا ايضا بناء على ما تقدم من السكت والاف معنى القرآن لا يتغير

بالارادة عند تساق نظره والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات باردة لا ينبغي الالتفات اليها وذكر في المنقطة انه لو قرع في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحاء او قرع كل هو الله احد بالكاف مكان القاف والحال انه لا يقدر على غده كما في الاترك ونحوهم يجوز صلوة ولا تقصد كذا لو قال الحمد لله بالحاء المعجمة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاوه ان الترك ليس لغتهم جاء انما لغتهم خاء فاذا تركي مكان الحاء خاء لم تقصد صلوة لانه لا يمكن اقامة الحاء الا بمشقة فصارت هذه لغته وكذلك في كل المعجم لا يمكن اقامة حرف الا بمشقة وجهد انتهى الذي ينبغي ان يكون الحكم فيه بالحكم في الالتهغ انه يجتهد في اصلاح لفظه ولا تقصد صلوة مادام على الاجتهاد ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم عموما هذا الحكم في كل من لا يمكن النطق بحرف على ما سياتي انشاء الله تعالى وفي فتاوى قاضيان لو قرع فصل لوبك واخر بالهاء مكان الحاء تقصد صلوة وذلك لبعده المعنى على ما هو دأى المتقنة وفيها لوقر انه كان خفيا مكان حفيا لا تقصد هذا ايضا يمكن ان يخرج على قول المتقدمين لصحة المعنى اى خفى لطفه واحسانه في اجابة دعائهم لو قال قل اعود بالذال المهملة مكان المعجمة او قرأ فساء صباح المنذرين بكسر الذال لا تقصد صلوة لصحة المعنى فيهما اما الاول فلان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى كما في قوله تعالى حكاية وقد احسن بي الى فيكون معناه ارجع الى ربك الفلق ملتحيا من شر ما خلق واما الثاني فلانه يكون معناه فساء صباح الانبياء اى تصبيحهم على قومهم المكذبين ومثل الاول ما ذكر قاضيان لو قرع يعودون برجال بالذال يعنى المهملة لا تقصد ومثل الثاني لو قرأ فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر الذال اى في نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرع الالتهغ لب باللام مكان زب بالراء لا تقصد الالتهغ بالشاء الثلاثة بعد اللام من الالتهغ بالتحريك وهو الالتهغ بضم اللام وسكون الشاء وهو تحول اللسان من السين الى الشاء او من الزاء الى الغين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف كذا في القاموس ثم اختلفوا في حكم الالتهغ قد كوفي واقعات الناطقي عن ابي شجاع انه قال في الالتهغ قرع مكان رب لب او ما الشبه ذلك يجوز صلوة وذكر صاحب المحيط والمختار المفتوى في جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد في اداء الليل والطارف والماء في التقصير ولا يقدر عليه فصلوة جائزة وان ترك جهده فصلوة فاسدة وان ترك جهده في بعض عمره لا يسعه ان يتركه في باقى عمره ولو ترك تقصد صلوة انتهى قال صاحب الذخيرة انه مشكل عند لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر فتاوى اللجنة ما يوافق صاحب المحيط فانه قال وما يجري على السنة النساء والارقاء من الخطأ الكثير من اول الصلوة الى آخرها كالشيطان والامين واياك فابدا واياك نستأين السراة اقامت فعلى جواب الفتاوى المحسامة ماداموا

وفي التصحيح والتعلم والاصلاح بالليل والنهار ولا يطاوعهم لسانهم جازت صلواتهم كسائر الشرائع
 اذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه
 اذا حصل العجز عنها جازت صلواتهم كذا هنا اما اذا تركوا التصحيح والجهد فسدت صلواتهم كما
 اذا تركوا سائر الشروط وانما جازت صلواتهم لعجزهم عن الاصلاح فصار تلك الالفاظ لغتهم و
 لسانهم فكانهم قرأ القرآن بلغتهم انتهى وبمعناه في فتاوى قاضين فان قال وان كان الرجل
 ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجتهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه لم يجز
 آية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوة ولا يؤم غيره انتهى فالْحاصل ان اللغو يحل عليهم الجهد ثم
 و صلواتهم جائزة ما داموا على الجهد ولكنهم بمنزلة الاميين في حق من يصح الحروف الذي عجزوا عنه
 لا يجوز اقتداء بهم ولا يجوز صلواتهم اذا تركوا الاقتداء بهم مع قد رقم وانما يجوز صلواتهم مع قراءة
 تلك الحروف اذا لم يقدروا على قراءة ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه تلك الحروف اما لو قد روي
 هذا قرأ وتلك الحروف فصلواتهم فاسدة ايضا لان جواز صلواتهم مع التلفظ بذلك الحروف ضرورة
 فينعلم بانعدام الضرورة هذا هو الذي عليه الاعتماد ولهذا اجبت من سألني انه صلى خلف امام
 فقرأ اما ينعمه ربك فحدث بالسئين مكان الشاء بان صلوة فاسدة هذا في النوازل روي عن
 ابي القاسم يعني الصفار انه قال اهتد الذي لا يقسم بالقراءة فسكوتة احب الي من قراءة في الصلوة
 وقيل لهذا القاري اجر لو قرأ في غير الصلوة قال ان كان عند تبديل الحروف يصير كلاما اخر من
 كلام الناس فلا ينبغي ان يقرأ فان قرأ في الصلوة تفسد صلواته وهو بقراءة ذلك يعني في غير الصلوة
 غير ما جاز وفي الواو والجمجمة بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو المختار فينبغي ان ينظر
 الى تغيير المعنى بسبب ذلك الحرف وان كان فاحشا تفسد وان صح معناه ولم يبعد كثيرا من المعنى
 المراد لا تفسد وصرح قاضيان بانه لو قرأ ثنتا ولا نوم بالشاء مكان السئين لا تفسد صلواته
 وهو بناء على ما قلنا والله اعلم وعن ابى حنيفة رحم فيمن قرأ واذا بتلى ابراهيم بثب بضم اليم وفيه الباء
 او قرأ الخالق البارئ المصور بفتح الواو او قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني
 انه لا تفسد صلواته صريح الرواية عن ابي حنيفة رحم في الآية الاولى قال في النصاب عن حنيفة
 ومحمد رحم فيمن قرأ واذا بتلى ابراهيم ونصب به لا تفسد انتهى وفي الملتقط ولو قرأ الخالق
 البارئ المصور بنصب الواو فعن ابي الفضل الكرماني انه افق بالفساد والحاصل انه
 تقدم ان مذهب المتأخرين عدم الفساد بالخطأ في الاعراب هو اوسع ومذهب المتقدمين
 انه اذا كان فاحشا مما اعتقاده كفر بفسد وهو الاحوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك
 اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح بعدمه والتحقيق في العمل بصحة المعنى

بوجه عاقل و عدمها كما قرأنا ان قاعدة تمام الغير المنخرمة فتقول قال في الكشف قرأ ابو حنيفة
 وهي قراءة ابن عباس واذا بتلى ابراهيم ربه برقع ابراهيم ونصب ربه والمعنى انه عاده
 بكلمات من الدعاء فعل المختار هل يجيبه اليهن ام لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد و
 اما الخالق الباري المصنوع فان نصب الرأ لا تفسد لا انه يكون مفعول الباري والمعنى
 بسم المصور وهو معنى صحيح وان رفع الرأ وخفضها فسد لا زاعقاده كقولهم وان سكنها
 لم تفسد لاحتمال النصب غيره فلا تفسد بالشك واما هو يطعم ولا يطعم فقد روي عن
 يعقوب انه قرأ به ذكره في الكشف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى الغياش
 انه افق عامة الامم بمرقند بالفساد فيبلغ ذلك السيرا في فاخبر بانها قراءة الاعشى و
 ذكر ترجيحها فاخبر وابتدأ فخرجوا هذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روي من الحكم
 بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما اشبه ذلك مما يصح تحريجه على معنى صحيح يحل على
 الجواب نظر الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات وان زاد القارى في الصلوة حرفا
 فانظر ان لم يتغير المعنى بان قرء وأمر بالعرف وانتهى عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ بعد الهاء
 او قرء ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله من ناراً بزيادة ميم الجمع لا تفسد
 صلوة اتفاقا وان غير المعنى بخوان يقرء والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو و
 كذا لو قرء وان سعيكم لشتى ونحو ذلك فقد قالوا تفسد صلوة لان جعل جواب القسم
 قسما كما ذكره قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرهما وفي المحيط قال بعض المشائخ لخاف
 ان تفسد صلوة انتهى فهذا مع انه ليس يقطع بالفساد فيفيد ان البعض يقولون
 لا تفسد فلذلك قال المصنف ينبغي ان لا تفسد وجهه انه ليس بتغير فاحش لعدم
 كوز اعتقاده كفرامع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسما يصح ويكون الجواب
 محذوف فان حذفه قد ورد كما في قوله تعالى والنازعات غرقا الى اخره فان جوابه محذوف
 ولو نقص حرفا ان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابى حنيفة وعمر بن محمد كما
 لو قرء همارزقناهم بحذف الراء والراء او قرء وليقولوا اد رست بغير دال او خلقنا بغير خاء
 او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من اصول ولكن حذف يودي الى ما اعتقاده كفران حذف
 الواو من وما خلق الذكور والانثى تفسد وقالوا على قول ابى يوسف لا تفسد لان المقروء موجوب
 في القرآن اما اذا كان المحذف على وجه الترقيم الجائز في العربية بخوان يقرأ يا مال محذوف
 الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة كما اذا قرء الواقعة بغير هاء وكذا اذا
 كان من اصول ولم يتغير المعنى كان يقرء تعالى جدر بنا باللام مع حذف الياء في تعالى تفسد بالاتفاق

وذكر في كتاب زلة القاري للشيخ الامام حسام الدين ابي سعيد بن سعد النسفي انه لو قرأ الله
 السميد بالسين مكان الصاد لا تقسده صلوة وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص
 النسفي وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الافساد فيها اذا كان المخرج
 قريبا او متجدا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافساد بقراءة الالف ومنه معناه من العجم
 كالهود والاثراك وقد تقدم التحقيق فيهما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذلك
 لصحة المعنى على انه مشتق من سميد بمعنى علا وتكبير واعلم ان الصاد والسين لزاما من مخرج واحد
 وكثير ما يدل بعضها من بعض قلند كما اورد قاضيان من ذلك مثالا على قاعدة المتقدمين
 قوله اذا جاء نصر الله بالسين او يعوق ونسرا بالصاد لا تقسدا اما الاول فلان من جملة معاني
 القطعة من الجيش ويتقدم يره يصح المعنى فان جيش الله وهم للثلاثة مستلزم للنصر واما
 الثاني فلانه لا محذور في تغيير اسم الصنم ولا يعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنصرون بالاصنام
 بعض الاصنام اسمه نضر ففتح الصاد مشددة وهو الذي سمي به نجت نصر اسم بالسين قال الشاعر
 السرخسي في عبد الواحد لا تقسده وتقدم انفا اصا طيرا بالصاد مكان السين لا تقسده لان
 الصطر بمعنى السطر خاسئا وهو حصير بالصاد مكان السين في حصير لا تقسده لصحة المعنى
 على انه فعيل بمعنى مفعول من المحصر وهو الحبس اى ممنوع عن روية الفطور لا انقصام لها بالسين
 تقسده لعدم المعنى فهل عصبية بالصاد مكان فهل عسيتم لا تقسده لوجوده في القرآن وبعد ليس
 بفاحش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عسوك بالصاد لا تقسده لان بعد ليس بفاحش
 للمخاتئين خسيما بالسين مكان الصاد تقسده لعدم المعنى سددناكم بالسين مكان الصاد لا
 تقسده لصحة المعنى على سددنا عقولكم عن فهم الهدى ونحو ذلك تسطلون بالسين مكان الصاد لا
 تقسده لقرب السلي من الصيلة في ان كلامهما يحصل بالنار يثنى بنفس بالصاد مكان السين لا تقسده
 لان النخس قلع الهين فيناسب النخس الذي هو النقص صريا مكان سريا بالسين تقسده لان الصنم
 اللين الحامض فهو بعيد المعنى من المراد جدل مع انه ليس في القرآن نصبا بالصاد مكان السين
 تقسده لبعده المعنى جدا وينبغي ان لا تقسده على قول ابي يوسف في الوجود في القرآن مع اعتقاده
 ليس بكفر السخنة بالسين مكان الصخرة بالصاد تقسده للبعد الفاحش بخسفات بالسين مكان
 بنخسفات تقسده للبعد الفاحش صورة اترلناها بالصاد مكان السين لا تقسده لصحة المعنى اذ
 معنى الصورة النظم البديع العجب صوط عذاب بالصاد مكان السين تقسده للبعد الفاحش لان
 الصطونوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء عذاب من قصورة بالصاد مكان من قسوة بالسين
 تقسده للبعد الفاحش لان القصورة هي الجملة التي يسكن فيها وقسوره هو الاسد والرواة وبينهما

غاية البعد أقسم مني لسانا بالسين مكان الصاد لا تقصد لصحة المعنى وقرب ليسا بالصادقين عن
 سد قهم بالسين فيهما مكان الصاد لا تقصد وقية نظره ان سدد بالسين لا معنى له فكان ينبغي
 ان تقصد والظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا يسرون على الجنب بالسين مكان الصاد لا تقصد
 لصحة المعنى فكونه في القرآن قولاً صديداً بالصاد مكان السين تقصد للبعد الفاحش لا غير
 سجا بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش مع عدمه في القرآن رجلة الشئ والسيجف
 بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش جاصداً اذا حصد بالصاد مكان السين فيما لا يقصد
 لصحة المعنى باطلاق السبب على السبب لان الحسد بالسين يحصد الحسنات عموماً ويسموا بالسين
 مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لنسفاً بالناسية ناسية بالسين فيهما مكان الصاد لا تقصد
 لصحة المعنى اي بالناسية الناسية لله وكذا لنسفاً بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة المعنى لناسية
 الصفح لتلك الناصية الخبيثة ثمانية ايام حصوماً بالصاد مكان السين قال ابو عصمة سعد بن معاذ
 المروزي تقصد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الخصم الضراط ليناخا بالسين مكان الصاد
 لا تقصد وكذا صائغاً بالصاد مكان السين لا تقصد والظاهر انها على قول المتأخرين والا فالعنى
 بعيد جداً قل كل متر بص فتربوا بالسين فيهما مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لان الربط الضم
 باليد شحفاً منشرة بالسين مكان صحفاً بالصاد تقصد للبعد الفاحش لان الشحف قسط الشعر
 عن الجلد والله سبحانه اعلم ولو قرع عتي بالعين المهملة مكان حتى بالحاء لا تقصد صلوة لا تقصد
 فيها ولو قال سمع الله لمحمد باللام مكان النون يرجى ان لا تقصد لقرب المخارج الظاهر انه مبني
 على الجواب في الالتم وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط لوقد الدال مكان الدال او على العكس او ذكر
 الغين مكان القاف واللام مكان النون وعلى العكس تقصد بالاتفاق انتهى وهذا مبني على قول من
 اعتبر صحة الابدال وعدمها والا فقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تقصد على قول المتقدمين
 لصحة المعنى ولو قرع يدع اليتيم بتسكين اللام او بضم الدال وترك التشديد في العين لا تقصد صلوة
 لعموم البلوى قد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصاً في الاول ولذا حكم قاضيان بالفساد فيهما ياتي
 قريباً انشاء الله تعالى لكونه عكس المعنى المراد اذا دعاء يناقض الدفع واما ترك التشديد فيه فلا يغير
 المعنى فلان لا تقصد ولو قرع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقفوا بعد الوقوف التام اولئك اصحب
 الجحيم اولئك هم شر البرية او قرع اولئك الذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحب الجحيم فيها
 خلدون وما اشبه ذلك مما فيه تغيير حكم الله تعالى على احد الفريقين بضد لا تقصد لصيرورة
 الكلام الثاني مبتدأ بغير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالصند ولو لم يقف ووصل قال عامة
 المشايخ ان تقصد صلوة لا يقرأ اخبر بخلافه اخبر الله تعالى به ولو اعتقد يكون كفراً وعز عبد الله

بن المبارك وابن حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من الراوية جمع مروية نسبة
 الى حماد وهو بلد بفارس زادوا زاء في النسبة اليه على غير القياس انه زاء الشان لا تقسد لان فيه
 بلوى وضروية سبق للسان وكذا افق ابو نصر الماتريدي قال قاضيان الصحيح هو الاول ولو
 قدم الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقسد عند المتأخرين لما تقدم انهم لا يحكون
 بالفساد للخطا في الاعراب وما عند المتقدمين فقد ذكره قاضيان من جملة ما تقسد عندهم
 مما اعتقده كفرة هذا بناء على كون الجرفية بالعطف على المشركين كما يتبادر اليه الفهم على ما حكى
 ابن اعرابي اسم رجلا يقره كذلك فقال ان كان الله بريئا من رسوله فانا منه بريئ فليتب الرجل الى
 عمه فحكى الاعرابي قراءته فعند هاهنا عمر رضي الله عنه بتعليم العربية لكن نقل في الكشاف انها قراءة
 وجهها بالجر على الجوار وان الواو للقدم فيلزم هذا ينبغي ان لا تقسد على قول المتقدمين
 ولو قرئنا كما منذرين بفتح الذال تقسد قطعا على قول المتقدمين وكذا الوقوم وانت خبير بالمتأخرين
 بفتح الزاء او قرء نحن خلقنا بفتح القاف وقد رتبنا بفتح الراء وجعلنا واتزلنا بفتح اللام فيها وقرء ومن
 يغفر الذنوب الا الله او وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء فيها ولا يغفرنكم بالله الغوريين والراء
 كل ذلك مما اعتقده كفرة فيفسد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم وذكر في فتاوى قاضيان
 ولو قرء يدع اليتيم بتسكين اللام تقسد صلوة وقد قد منا وكذا ذكر فيها الوقوم يتخلون بالنا
 مكان الدال في يد خلون تقسد صلوة لانه لا معنى له لو قرء نحن خلقنا في اعناقهم اغل الا مكان
 انا جعلنا او قرء اياك نعبد بترك التشديد لا تقسد صلوة عند المتأخرين هـ
 فضلات الاول ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن انا وخلقنا مكان جعلنا والاصل انه ان
 تقارب الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تقسد اتفاقا وان تقاربتا ولكن لا تكون البديلة في القرآن
 فكذلك عند هاهنا وعن ابي يوسف رحمه روايتان وان لم يتقاربا والبديلة في القرآن تقسد على قياس
 قولها ولا تقسد على قياس قول ابي يوسف رحمه وان لم يكن للبديلة مثل في القرآن وليس هناك تماثل
 كقر تقسد اتفاقا ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن ولكن مما اعتقده كفرة وصل تقسد توافقا
 عامة الشائبة عنهم الله وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف رحمه لا تقسد وتبركان يعني
 والصحيح من مذهبي ابي يوسف انها تقسد مثال اول العليم مكان الحكيم والتجبر مكان اليقين جميع
 مكان العليم ومثال الثاني آياه مكان اواه والتباين مكان التوايين ونحو ذلك ومثال الثالث
 سلحت مكان نصبت وبالعكس خلقت مكان رفعت وبالعكس مثال الرابع الغياض مكان البساتين
 ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقوله نحن خلقنا من القسم الاول وسألا
 يفسد اتفاقا ولا وجه للتقادم في المتأخرين انما غلب المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم ذكره

ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحب الجحيم الفصل الثاني تخفيف الشد وتشد يد
 الخفف لا اصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا تقتيلوا ويقتلونك عز الساعة وكذا يدرككم
 الموت وادوه اليك ونحوه لا تفسد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في
 ضللتنا عليهم الغمام او في ان النفس لامارة بالسوء فاختيار عامة المشائخ انها تفسد كذا في
 الخلاصة وقال قاضيها قال القاضى الامام يعنى ابا على النسفى لا تفسد كذا بترك الشد دال على
 قوله رب العالمين واياك نعبد ومامة المشائخ على ان ترك التشديد والمد بمنزلة الخطأ
 الاعراب لا تفسد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فعلم ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين تقدم
 انه الاحوط وتخصيص الصنف المتأخرين هنا واقع في محله ثم ان حكم تشديد الخفف حكم عكس
 الخلاف والتفصيل وكذلك اظهر المدغم وعكسه فالجميع فصل واحد فلنذكر ما اورده ^{منها} _{فانها}
 متفرعا على احد هذين الفصلين منزلا على التفصيل المذكور للمتقدمين والله المستعان
 افعيينا بالتشديد لا يفسد لعدم التغيير اهدنا الصراط يا ظهار اللام لا تفسد لعدم التغيير
 وكذا ما يشبهه تذكرون العاجلة مكان قحيون تفسد على قولها وينبغي ان لا تفسد على قول ابي
 يوسف لان من قسم الثالث بينهم من البيان مكان ينهم لا تفسد وينبغي ان يكون خلافا لريضا
 لان من القسم الثاني وما اهلكهم من كتاب مكان وما اتيناهم تفسد لان من القسم الرابع ^{انهم} _{انهم}
 مدمر ما هم فيه مكان متبر لا تفسد لان من القسم الاول قوسرة او قوسرة مكان قوسرة تفسد
 لان من القسم الرابع وما ياتيه من رزق مكان من رسول لا تفسد لان من الاول ما كونه في
 القرآن فظاهروا متقارب المعنى فمن حيث اطلاق اسم السيد على السيدان الرسول سيدود
 الرزق او تيت من كل نفس مكان كل شئ لا تفسد لان من الاول حتى تكون حرضا او تكون
 لجاهلين مكان لها لकिन تفسد وينبغي ان لا تفسد عند ابي يوسف لكونه من الثالث ما
 ودعك بالتخفيف لا تفسد لعدم التغيير لم يردك يتيها مكان يحدك لا تفسد لهجة المعنى
 كفسف مأكول مكان كعصف تفسد لان من الرابع من الغافرين مكان الغافلين تفسد عندهما
 لان من الثالث لنكون من الشاكرين مكان الخامس من تفسد لان من الخامس حتى اذا فرغ بالراء
 والغين المعجمة مكان الزاء والعين المهملة لا تفسد لان من الثالث وهي قراءة يسطر الناس
 مكان يصدر الناس تفسد للبعد الفاحش لو قرئ يسطر لا تفسد لهجة المعنى لانهم لا يسطرون
 كفرهم فمن يرد الكافرين من عذاب اليم مكان يجبر لا تفسد لان من الاول ما كونه من القرآن فظاهروا
 واما تقارب المعنى فلازم معناه فمن يجتار الكافرين مباحدا اياهم من عذاب فهو ذلك كذبوا لك
 الامثال مكان ضربوا لك لا تفسد لان من الاول فسقاه الى بلد ميت فاحيينا ببر الماء مكان

فآثرنا اختلافوا فيه قال بعضهم لا تقسّد لان من الاول لان الماء حي الارض الطيبة ما تنسخ
 من آية او فوفا مكان نفسها لا تقسّد وينبغي ان يكون هذا على قول ابي يوسف وم وان تقسّد
 عند هذا لا تقارب بين الاشياء والانساء فستعرض لخرى مكان فسترضع لا تقسّد لتقارب ^{الغنى}
 لان الاعراض لا اقبال عليه اي فستقبل على الارض اخرى وان كنت لمن الساجدين مكان الساحل
 يقسّد لان من الثالث فسوف يضل عليه اجراء عظيمها مكان نوتيرة لا تقسّد لان من الاول اذ في
 الاصلاء معنى الاشياء الرحمن مكان الشيطان او بالعكس وادريس مكان بلليس بالعكس وما
 اشبه ذلك تقسّد لان من القسم الثالث ^{تثنية} ومن هذا القليل اي من ذكر كلمة مكان
 كلمة تغيير النسب فلو قرع عيسى بن لقمان تقسّد لان من الخامس لان من نسبة الى الاب و
 اعتقاد ان له اباً كقرع لوقر موسى بن حريم لا تقسّد لان كليهما في القرآن وليس فيه نسبة
 من لام له من الام ولا دليل قطعي على ان امه ليس اسمها حريم ولو قرع موسى بن عيسى لا تقسّد على
 قول ابي يوسف لان من الثاني وعليه عامة المشائخ وكذا لوقر موسى بن لقمان ولو قرع عيسى بن ماز
 تقسّد لان من الرابع وكذا لوقر حريم بنت غيلان والله اعلم ولو قرع ما اضطررت بالراء وبالطاء
 او بالذال المجتمعتين مكان الضاد تقسّد صلوة للبعد الفاحش فجميع ذلك ولو قرع ما اضطررت
 بالطاء المشائخ من فوق مكان الطاء لا تقسّد لان الطاء يبدل من التاء في مثل هذا على ما عرف
 في الصرف بلا تغيير المعنى ولو قرع الامز خطف الخنقة بالتاء مكان الطاء فيهما تقسّد لعدم
 المعنى ولعلم ان هذا فصل آخر هو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها
 من بعض وقد علمت ان المتقدمين لا اتحاد ^{المجتمعتين} الخروج ولا قرب خلافا للمتأخرين فلنورد
 ما ذكره قاضيان من ذلك قرع الطحيات والذات بالطاء والذال مكان التاء قال
 القاضي الامام يعني ابا علي النسفي لا تقسّد لان الطح والذو من افعاله تعالى وكل مطروح
 فهو له لان من جملة ملكه بديل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت او بالعكس تقسّد للبعد
 الفاحش وعند الوجوه بالذال مكان التاء تقسّد للبعد الفاحش لانتم اشد رهبطا بالطاء
 مكان التاء لا تقسّد لان التغيير في تاء التانيث لا يحل بالمعنى لافاء حنة التغيير والحذف
 بنقش البتشة الكبرى بالتاء كان الطاء فيها تقسّد لعدم المعنى ظم واتقى بالتاء مكان
 الطاء لا تقسّد لصحة المعنى التغي الضمك العالي وهو من صفات الكفار كانوا من الذين
 آمنوا ايضاً يكون ومستلزم للفرح والمرح الصارت بالتاء مكان الطاء تقسّد لعدم المعنى فخرجوا من
 ديارهم بتر بالتاء مكان الطاء لا تقسّد لصحة المعنى له لاجل انقطاعهم عن الخير طلعها
 هضم بالتاء مكان الطاء لا تقسّد لاتحاد ما خذ اشتقاقها لان تلغ النهاو بمعنى طلع

امتزاج عليهم متزا بالتاء مكان الطاء فيها تفسد للبعد الفاحش لان المتر المقطع فترة
 الله بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش وكذلك كل ما هو مثلها في الاشتقاق والتأثر
 وكتاب بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى ولو قرع مستور بالتاء مكان الطاء لا تفسد
 لصحة المعنى لولا ان ربنا بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش لان الرب التريية لو ت
 بالتاء مكان لوط بالطاء وهو مشكل لان بعد فاحش لان لا ت بمعنى اخبر بغير ما شئ عنه
 الا ان يقال لا بعد في اشتقاق علم من هذا الفعل لانه لا يشترط مناسبة العلم لما وضع له وما يتفق
 عن الله بالتاء مكان الطاء لا تفسد لانه لغة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان التاء لا تفسد
 ان يكون بمعنى جمع الحوطة بالضم وهي اسم للاخذ في الحزم لم يجد له بالتاء مكان الدال تفسد
 لعدم المعنى ولا يسطي سطون بسون بالطاء مكان التاء لا تفسد لان التاء الزائدة قد لا يدرك
 الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى بحالة الحب بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى حلة الشط
 بالطاء مكان التاء تفسد للبعد الفاحش لانه مصدر وشطى الميث بكسر الطاء اذا رفعت يده و
 رجلاه آمنط طائفة بالطاء مكان التاء لا تفسد لان التاء الساكنة تدغم في الطاء فيلزم قبلها طاء و
 لو قرع تائفة بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش لانه من تاف بصره يستوي تاء كاذبة خاتمة
 بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى لانه من خطا الرجل تحت اذا انكسر من خوفه عرض او
 فزع هل طوى بالطاء مكان التاء ومن فتور بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى على ان طوى
 الطريق بمعنى الحدو اي هل حدث وعلى ان الفتور للبصر والاستفهام للتقرير اي هل ترى
 يبصره بعد رجعه من فتورام لا اي انك ترى ذلك والتمين بالطاء مكان التاء تفسد للبعد الفاحش
 لعلى انهم كان اطلع لا تفسد لما تقدم ان تلغ لغته في طلم فتان عليها تائفة بالتاء مكان الطاء
 فيها تفسد للبعد الفاحش كما تقدم يحتلون بالتاء مكان د خلون تفسد لعدم المعنى فهذا انما هو على قول
 المتقدمين ادعى قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تفسد في شيء من ذلك فادى الى التفصيل والفرق
 والله سبحانه اعلم ولو قرأ قبل عصية بالصاد مكان السين لا تفسد تد تقدم ولو قرع الشان بالتاء مكان الطاء لا
 تفسد تد تقدم ايضا ولو قرع قل هو الله الحق بالتاء مكان الدال تفسد لعدم المعنى وكذلك لو قرع لم يلبث
 ولم يلبث بالتاء مكان الدال فيها للبعد الفاحش ولو قال اللهم سبي الى محرابي سين مكان الصاد
 لا تفسد لصحة المعنى بان يكون من المسلمين وعلى بمعنى الباء كرا في قوله تعالى حقيقى على ان
 لا اقول على الله الا الحق اي اعطاه اولا بغير من غيره من تعاقبات الباء في ذلك لو قرع
 ما ودعت بترك التثنية لا تفسد لعدم تغيير المعنى ولو تاء لانه لا يفسد في الرب تفسد لعدم
 المعنى وقد تقدم ولو قرع لم يجعل كيدهم في تظليل بالطاء مكان الصاد تفسد ولو قرع بالذال

العجبة مكافأ لا تقصد للبعد الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قرء جملة الخطب
 بالتاء مكان الطاء تقصد وقد تقدم ولو قرء من الجنة والناس بفتح الجيم لا تقصد لان التغير
 في الاعراب اذا لم يكن اعتقاده كفر لا تقصد بالافتقار مع ان ما خذ لا اشتقاق واحد فوايد
 لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصفا وسرخ مكان خسريفسد ان
 غير المعنى قد تقدم منه جملة في ابدال الكلمة بكلمة وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كالقول
 وما تدري نفس ما تكسب غدا وترك ذالوقرء ولأن ابتعت هواهم من بعد ما جاءك من العلم
 وترك من أقرء وجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تقصد ان تغير المعنى بان قرء
 فما لهم لا يؤمنون وترك لا أقرء واذا قرئ عليهم ليسجد ون لو ترك لا فانه تقصد صلوة عند العلة
 لانه خبر بخلاف ما أخبر الله تعالى واعتقاده كفر وقيل لا تقصد لان فيه بلوى ضرورية والصحيح هو
 الاول وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرء لا تقصد ون لا الله
 وبالوالدين احسانا وبر اذى القرء او قرء ان الله كان غفورا رحيما عليهما او قرء وان تغفر
 لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصد بالافتقار وان تغير المعنى ولكنها في القرآن بان قرأ
 من امن بالله واليوم الاو عمل صالحا وكفر فاهم جرمهم عند ربهم او قرء اما من يجمل واستغنى و
 آمن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر معتقده تقصد صلوة بالخطأ فيه وكذا ان لم يكن في القرآن
 وتغير المعنى ما ان لم يكن في القرآن فلا يتغير المعنى بان قرء من ثمرة اذا اثمر واستحصد او قرء فيها
 فاكهته ونخل وتقام ورومان لا تقصد صلوة لانه ليس فيه تغيير المعنى بل هي زيادة تشبه القرآن وما يشبه
 القرآن لا يفسد الصلوة من ذلك عن ابجنيقة ربح كذا في فتاوى قاضيان واذا تأملت فيما ذكرنا من اول
 الفصل الى آخره علمت انه اذا اخطأ بما يتغير تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر تقصد صلوة وطلقا وان لم
 يكن التغيير كذلك فان كان في هيئات الحروف من الاعراب التشديد والتخفيف واللفظ لا تقصد ان يكون
 التغيير فاحشا وان كان نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسببها معنى لها او لها معنى بعيد جد عن المراد
 تقصد والا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندهما وعند ابى يوسف
 لا يفسد اذا كانت الكلمة المغيرة في القرآن وكذا الكلام في الخطأ بذكر كلمة او آية مكان آية الا انه
 اذا وقف وقفا تاما وكان الآية والكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان مما يكفر معتقده على تقديره ولو
 لزوال ذلك بالفصل وهذا ملخص قاعدة المتقدمين وهو الذي صححه المحققون من اهل الفتاوى و
 القاضيين وغيره وقرءوا عليه الغرض فافهم ترشد واما من هذا المتأخرين فقد ذكرنا كالا في موضعه فاعلم ان
 تقتاروا الاحتياط اولى سيما في امر الصلوة التي هي اول ما يحاسب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق
 ولهادي ثبات فيما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة

فوايد

في زيادة تكسب غدا

فيما ذكرنا من الترتيب في الصلوة

الفتاوى تاتارخانية وفيه في الخلاصة راقية سؤ وقصد سؤ اخرى فلما قرأ آية آيتين اورد
ان يترك تلك السورة وينتقم التي ارادها يكره انتهى واذا قرأ في الاخرة قل اعوذ برب الناس في
ان يقرأها في الثانية ايضا قال البرازي لان التكرار هو من القراءة متساو وفيه العجبة من
يختم القرآن في الله لموة اذا فرغ من العودتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ
الفاتحة تكتب شي من ردة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال القرآن في
الفتح انتهى وذكر في فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجه في الفرائض على التوبة والتسليم
حد فاحرقا وفي الزاوية بالملازمة بين التوبة والسعة وفي التوبة في الليل بالزيادة
ان يقرأ كما يفهم ذلك سبب لا يرى ان ابا حنيفة لم كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة
واحدة وفيها ايضا قراءة القرآن بالقراءة السبع والروايات كلها بائنة لكن ارى ان السبب
ان لا يقرأ بالقراءة العجبة في روايات الغيبة لان بعض السهلاء بما يقعون في الانشودة يقولون
ما لا يعلمون ولا ينبغي للايمان ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم ودينهم وسحران فيهم
عقباهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهال واهل القرى والجمال مثل قراءة ابن جعفر المديني ان
على حمزة والكسائي صياغة ثلثينهم فلم يعلم يستحقون ويحكمون واذا حكمها عجيبة فيهم
طيبة ومثالثتنا اختاروا قراءة الى عمرو وحفظ عن صاحب الامم انه ذكر ذلك كله في كتابه في
وبقية ابحاث القرية في الصلوة تقدمت في كذا المصوم واما القراءة حادهم الصلوة فاما ارات
حفظ ما يجوز في الصلوة في عين على كل حفظ واكثر الكتاب في سؤ واجب وحفظه في
فرض كفاية وسنة عين نافذة من صلوة النفل وقراءة القرآن من المصنف افضل لانهم بين عبادة التوبة
والنظر في المصنف ويستحب ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لا سيما الحسن ثيابه اكمل الله عليه السلام
ويستعين ويسمى التوبة يستحب مرة واحدة مالم يفصل بين يومين حتى لو د السلام او اجاب
المؤذن او سمع او همل ليس عليه عادة التوبة ذكره في فتاوى الحجة وذكر في النوازل مثل محمد بن ابي
عن ابتداء سورة يرافقه ولم اسم قال خطأ قال ابو القاسم السمرقندي الصحيح ما قال محمد بن
ترك التسمية في سورة برة اذا كتبها او وصلها بسورة الانفال اما اذا ابتدأها فليتعوذ بها لئلا يترك
انتهى وهذا هو الفاعل عليه السلام السبعة وغيرهم من القراء وذلك لان استلف سيدنا
كتابة الصلوة في براءة فعن علي بن عباس رضي الله عنهما ان بسم الله امان وسورة براءة راب
الامان وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة او آية قال الحمد لله
في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ان
كان قصتها مشبهة بقصة الانفال لان فيها ذكر اليهود وفي البراءة نبذ اليهود فلذلك قرنت بينهما

في كتاب الفرائض
في سبعة اوجه
في كتاب الفرائض

في كتاب الفرائض
في سبعة اوجه
في كتاب الفرائض

في كتاب الفرائض
في سبعة اوجه
في كتاب الفرائض

وقيل اختلاف الصحابة فقال بعضهم الانفال وبراءة سورة واحدة نزلت في القتال قال بعضهم
 هما سورتان فتترك بينهما فترجى لقول من قال هما سورتان وترك البسملة لقول من هما سورة
 واحدة فمن نظر الى الوجه الاول لم يبطل مطلقا ومن نظر الى الوجهين الآخرين بطل عند ابتداء
 الاها وان كانت مع الانفال سورة واحدة فالبسملة عند ابتداء الاخرى مسنونة ايضا ولم
 يبطل عند الوصل لاحتمال كونها سورة واحدة وعلى تقدير كونهما سورتين فالوصل بينهما
 من غير بسملة اولى عند قراء المدينة والبصرة والشام بقيل الاولى ان يختم القرآن في كل أربعين
 يوما وقيل ينبغي ان يختم في السنة مرتين روى عن ابن جنيقة رحمه الله انه قال من قرأ القرآن في السنة
 مرتين فقد قضى حقه وقيل اذا اراد ان يقضى حقه فليختم في كل اسبوع وقيل في كل شهر مرة وبه
 اثنى ابو عصمة قال عبد الله بن المبارك يعني ان يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل
 والوجه فيه امتداد زمان صلوة الملكة ففي مسند الدارمي عن سعد بن ابي وقاص قال فوافقي
 ختم القرآن اول النهار صلت عليه الملكة حتى يمسي واذا وافق ختمه اول الليل صلت عليه
 الملكة حتى يصبح ولا يستحب ان يختم في اقل من ثلاثة ايام لما في سنن ابى داود والترمذي والنسائي
 عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفقر من قرأ القرآن في اقل من
 ثلث وقرأة قل هو الله احد ثلث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال الفقيه
 ابو الليث هذا شيء استحسنته اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة
 فلا يريد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا ضم رجله لما ورد من الآثار في فضيلة قراءة بعض
 الآيات والسور عند اخذ المضجع منها ما روى الترمذي عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما من مسلم يأوى الى فراشه فيقرأ سورة من كتاب الله تعالى حين يأخذ مضجعه
 الا وكل الله عز وجل به ملكا لا يدع شيئا يؤذيه حتى يموت متى هبّ وضم الرجلين لمراعاة التعظيم
 بحسب المكان وسئل الباقى عن قراءة القرآن في الاوقات التي لم يقرأ فيها الا افضل ام الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء والتسبيح افضل والقراءة ما شيا وهو يعمل عملا اذ كان منتهيا لا يشغل قلبه المشي والعمل
 جائزة ولا تترك والقراءة في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا يجوز فيها
 وخفية وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تتركه القراءة في المسلمو
 الختلى ومما وضع النجاسة وتكره عند القبور عند ابى حنيفة رحمه الله عند محمد رحمه الله ويقول اخذ
 المشايخ في رواية الاثار به منها ما روى البيهقي ان ابن عمر استحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول
 سورة البقرة ثم يقرأ الفاتحة ثم يقرأ سورة البقرة ثم يقرأ سورة البقرة ثم يقرأ سورة البقرة

لوقرء على السطح في الليل جهدا والناس ينام يا ثم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن انظر حتى يقرب البيت
 واهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افقتوا العمل قبل القراءة والافلا وكذا
 قرائة الفقير عند قراءة القرآن وتوكان القاري في المكتب واحد يجنب على المارين الاستماع و
 ان كان اكثر ويقطع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك
 الاستماع والانصاف قيل لا بأس به الكل في القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرء فرض كفاية لا
 لا قامة حقير بان يكون ملتفتا اليه غير مضنيع وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان
 لرعاية حق المسلم وكفى فيه البعض عن الكل الا انه يجب على القارئ لاحترامه بان لا يقرء في الاسواق ومواضع
 الاشتغال فاذا قرء فيها كان هو المضنيع لمضنيع فيكون الاسم على القاري دون اهل الاشتغال فضلا عن الموضع
 ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لو قرء مثل يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لا نه اذا ايم ترك الاستماع
 لضرورة المعاش الدينوي فلان يباح لضرورة الامر الذي اولى فيكون الاثم على القاري هذا اذا سبق
 التدريس على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل الدرس فالاثم على المتأخر وقرئ بين هذا وبين موضع
 الاشتغال حيث يكون الاثم على القاري وان ابتدأ قبل اخذهم في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم
 يعسر عليهم الانتقال عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القاري للقادم تعظيما اذا كان مستحقا للتعظيم
 ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع لا نه يقيم فرضا وفرضا
 افضل من النفل والمجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين صالم بخلاف رياء وتعلم المنة والقرآن
 من المرأة افضل من تعلمها من الاعلى الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صولها عورة كذا ذكره
 في كتيبة الفتاوى ولا بأس بتعليم القرآن الكافر او الفقير رجاء ان يهتد لكن لا يمس المحبة بياض فيقتل
 وهذا قول محمد وعن ابى يوسف فيهم انه لا يمس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه ياتمه لقوله عليه
 الصلوة والسلام عرضت على جوارم حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على نوباني
 فلم اذ ذنبا اعظم من سورة من القرآن واية او تيمها رجل ثم نسيها رواه ابو داود والترمذي
 وقوله عليه الصلوة والسلام من قرء القرآن ثم نسيه اتي الله يوم القيامة اجزا من رواه
 ابو داود والدارمي والنسائي ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرء ويلحن يجب على السامع
 ان يردده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضعن والا فهو في سعة من تركه
 لان كل معروف تفهم من منكر اسقط وجوبه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند علمته
 المشائخ لا نه يشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا خلاف
 ويكره تصغير المصحف وكتابتها بقلم دقيق لا نه فيه شبهة التحقير وخطته في اللغة او الراجح
 ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابتها على الجدران والمحاريب غير مستحسنة ولا بأس

لو كان القاري في
 المكتب واحدا يجب
 امارتين الاستماع و
 ان كان اكثر وقيم
 الخلل في الاستماع
 لا يجب عليهم

فصل في استماع
 القرآن فرض كفاية

فصل في قيام القاري
 لا بأس بقاء القاري
 للقادم اذا كان
 مستحقا للتعظيم

فصل في استماع القرآن
 من تلاوته
 والحمد للقرآن افضل
 ان لم يكن غسلا
 المشغولين
 لا بأس بتعليم القرآن
 الكافر
 فكل من قرء من كتاب
 سقط وجوبه

عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكنا ايضا ما مودين بالاعتقاد
 وحينئذ فيحمل قوله ليس من غرائر السجود على انه ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع لما فيه من
 الاحتمال فيفيد في الغرضية لا الوجوب على ما هو قولنا والسنية على ما هو قول الشافعي رحمه
 الامام احمد وابو نعيم واللفظ له عن ابي سعيد الخدري قال لقد رايتني في المنام كافي اكتب سورة فاتيت
 على السجدة فوجدت كل شيء رايته اللوح والقلم والادواة فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فامرنا بالسجود فيها ففعلنا
 صريح في الامر بها فلا يعارضه المحتمل واما ما لك رحمه فانزى يقول الثلث لا واخره هي النجم والاشتقاق
 والعلق ليست منها الماروي ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام لم يسجد في شيء من المفصل منذ
 تحول الى المدينة قلنا اسناده ضعيف ضعيفه البيهقي فلا يصح ناسخ المارواه البخاري والمروني ومحمد
 عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام يسجد في النجم ويسجد مع المسلمون والمشركون والجن لا تسجد مع
 لما في الصحيحين عن ابي رافع الصائغ قال صليت خلف ابي هريرة العترة فقراء السماء انشقت فوجدت
 فيها فقلت ما هذه قال يسجدت لها خلف ابي القاسم صلى الله عليه وسلم فاذال يسجد فيها حتى القا
 ومارواه الجماعة الا البخاري عن ابي هريرة انه قال يسجد فاسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشقة
 واقرب باسم ربك مع ان المثبت اول من الثاني واما اشتراط شرائط الصلوة فيها لا الجماعة والقرينة
 ليست بشرط بل التكبيرتان مستحبتان حتى لو تركهما صححت ولذا لا يرفع يديه لانه عليه السلام لم يفعل
 ولا تشهد فيه ولا تسليم لعدم التحريم ويجب على الثاني وعلى السامع اما الثاني فلما تقدم وكذا
 السامع لعدم الفصل فيه وقد رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه قال انما السجدة على من سمعها والبسوط
 عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلي من سمعها وسواء قصد
 السماع او لم يقصد لا طلاق الادلة وجب على المؤتمرة بتلاوة امامه وان لم يسمعها الوجوب بالتابعة
 حتى لو لم يسجدوا امامه لا يسجد وان سمعها لانها مأمورة بالتابعة وعدم المخالفة وتلاوها المؤتمرون
 تجب ولا على من سمعها ممن هو معه في تلك الصلوة خلافا لما ذكره فانزى يقول يسجدونها بعد الفراغ
 من الصلوة لزوال المانع اذ ذاك وهو لزوم المخالفة ان لم يسجد امامه وقلب التسبوع تابعا ان يسجد
 وكما انه مجبور عن القراءة بالنظر الى الصلوة التي التزم المتابعة وتقرر المجبور غير مجتنب بخلاف المجنب
 والمخاض اذ اقر حيث تجب على من سمعها وكذا تجب على المجنب ايضا لانها منهيان وتصرف
 المنهي معتبر كما في البيع عند اذان الجمعة وتجب على من سمعها منه من ليس في صلوة تجمعا لعدم
 الحجر بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلوة في حقهم ولو سمعها الصلي من ليس في صلوة تجمعا
 بعد الصلوة ولا يسجد ها في الصلوة لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن من قراءتها ولا
 يدخل في الصلوة ما هو اجنب منها وان كان من جنسها لاستلزامه تاخير ججزه عنها وهو من غير الضرورة

فصل في بيان التكبيرتان في سجدة التلاوة مستحبتان حتى لو تركهما صححت

فصل في بيان سجدة التلاوة لا يسجد بها الا على السامع حتى لو لم يسمعها

فصل في بيان سجدة التلاوة لا يسجد بها الا على السامع حتى لو لم يسمعها

ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة فلو كان
اجنبية لكن السبب غير اجنبي قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة
ولو سجد ها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة اما الاول فلان لما نهى عن فعلها في الصلوة
لما تقدم كان ادائها فيها ناقضا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كمالا لا يتأد مع النقص
واما الثاني فلانها من جنس الصلوة والصلوة لا تفسد بفعل هو من جنسها ما لم يستلزم تفويت فرض
من فرائضها وتجب على من سمعها من حائض او نفساء او كافرا وصبي او مجنون وكذا من نائم في الصحيح
لتحقق السبب في حقه وهو السماع وعدم المانع الذي هو فيه من عدم التكليف بالصلوة ولو سمعها
من الطائر والصدك لا تجب لانها قارة وليس بقراءة ولو نجيها لا تجب عليه لا على من سمعها لانه قد اد
الحرف وليس بقراءة ولذا لا يجزى به في جواز الصلوة وكذلك لا تجب بالكتابة والنظر من غير تلفظ لان لم يقرب
ولم يسمع واذا تلاها او سمعها راكبا جاز ادائها بالاياء وان تلاها او سمعها غير ركب لم يجز الاياء
بها راكبا الا من عذر يسمع الاياء راكبا بالفرض على ما مر في موضعها ولا تلاها وهو صحيح قادر على
السجود فيه فلم يسجد ها حتى مرض وعجز عنه يجوز الاياء بها ولا يلزمه عاقلها اذا صح كما في قضاء الصلوة
ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الخوض وفي الظهيرة انه يستحب القيام بعد
الرفع منها ايضا ويستحب ان يقدم التالي ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا آشيئها بالصلوة ولا يكره
مخالفة ذلك بان يسجد واحيث كانوا ولو قد مر او يسجد واو يرفعوا قبله لعدم الاقتداء حتى لو طار
سجدة التالي لا تفسد سجدة ثم وكذا لو لم يسجد التالي وذهب يسجد السامع ويستحب للتالي اخفاؤها
اذا لم يكن السامع متميها للسجود وان كان متميها يستحب جهرها ولا تجب على الفور حتى لو سجد
لها بعد سنته او اكثر ثم قدم اداء لا قضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط نية السجود للتلاوة لا للدين
حتى لو كان عليه سجدة متعدي فعلية ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لاية
كذا وهذه لاية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من القهقهة والتكلم والحديث وهذا مبني على قول محمد
ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرفع وهو الاصح على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن سمعها من
مصلي واقتدى به قبل ان يسجد الصلوة بها يسجد معها وان اقتد بعد ما يسجد ها فان كان اقتداؤه في
الركعة التي تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك معها الركوع لانه انما القراءة التي قد تحلها الامام عنده في
تلك الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة او لم يقتد لا تسقط فلا بد من سجودها لعدم المسقط وكل
سجدة وجبت في الصلوة لم تؤد فيها سقطت اى لم يسبق السجود لها شرعا لفوات محله اذ لو سجد خارج
الصلوة يكون مؤديا لها انقص مما وجبت وما وجب كمالا لا يتأد ناقضا ولو اداه في صلوة اخرى فكذلك
لو اداه اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف تنصور المسئلة وسجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة

ف لو سمعها من
الطائر لا تجب

ف لو سجد من القيام
سجدة التلاوة
فلا يسجد من

ف لو يستحب ان يقدم
التالي ويصف
السامعون خلفه
ولا يرفعوا قبله

ف لو يستحب ان يتأدى
قراءة بسجدة

ف لو سجد وجبت
في الصلوة ولم
تؤد فيها سقطت

وان لم ينوها لانا نقول ذلك اذ لم يقر بعد هاتلث آيات او اكثر على ما ياتي اما اذا قرم فلا تتأد بمسجة
 الصلوة فتصور وتوكلت بالعربية تجب على من سمعها ولم يفهمها من العجم اذا خبرها اجماعا ولو
 تليت بالفا رسيته تلام على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر عنها ايحيى فترج خلافا لما ولا تجب على من لم
 يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من الحصر كلام ابن عمر فيقول فيها ما يقول في حدود الصلوة
 وهو الاصم لانه المعهود في جنسها وقال الشيخ كمال الدين ابن الطمام وينبغي ان لا يكون ما يصح على غير
 ان كانت السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفلا يقول ما شاء ما ورد
 كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذخرا واعظما
 بها الجرا وضع عني لها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من داود ورواه الترمذي بسند حسن
 لحاكم وما روت عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجدة بهي للذي
 خلقه وصورة وشق سمعه وبصره يحول وفقرته قال الترمذي حديث حسن صحيح زاد الحاكم قبولك
 الله احسن الخالقين وصح هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال ما شاء من كل ما اثر من ذلك
 عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك سجد سوادى وبك من فوادى اللهم ارزقني علما ينفي عملا
 يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا واختاره بعض المتأخرين
 اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائلية سجودهم عند تلاوة القرآن وتوكر تلاوة آية في مجلس واحد
 كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا استحسان وجهه لانه
 الاجماع والضرورة اما الاول فان التالي السميع لا يجب عليه السجدة واحدة بالاجماع ان التلاوة
 سبب عليها حتى لو تلاها الاصم ولم يسمعها تجب عليه والسمع سبب عليها واما الثاني فان تكرار القرآن
 محتاج اليه للتعليم فلو تكرار الوجوب لزوم الجرح وهو مد فوج فوجب القول بالتدخل خلته هو تدخل في
 السبب اي جعل الاسباب المتعددة سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلتحق ما تاخر منها عن الحكم
 بما تقدم عليه ان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اي جعل الاسباب المتعددة موجبة حكم واحد
 وابقاء تعددها فلا يلتحق ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل في التدخل ان يكون في
 الحكم ثبت بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام ولا اعتبار الثابت مستغنى
 ثابت بعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت لكانا لوقلنا في العبادات كما في العقوبات لبطل لان العبادات
 اذا دارت بين الوجوب عد مر تجب احتياطا لان مبناها على التكرير لا نأخذنا لاجلها بخلاف
 العقوبات فانها اذا دارت بين الزوم والسقوط تسقط درم لها لان مبناها على الراء والعنف وقتلنا
 بالتدخل هنا في السبب ليتحقق ولا يبطل ولان المتحقق قاتل المجلس جميع الاسباب الاحكام على ما في
 البيوع وغيره وهذا التدخل مقيد بالمجلس فناسب ان يكون في السبب فائدة الفرق نظر فيها لورني

فكرت تلاوة القرآن مجلس
 واحد كفته سجدة واحدة

فقد تكرر في فانه بعد ثانيا سوام تبدل المجلس او لا لا تداخل في الحكم ولو تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
ثانيا ان لم يتبدل المجلس والاية لا تداخل في السبب ما لو تبدلت الاية فلا تداخل لان التداخل
انما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه وكل آية كجنس على حدة ولعدم الضرورة المذكورة
فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه اربعة عشرة سجدة وكذا الحكم في تبدل
المجلس عند اتحاد الاية تجب لكل تلاوة سجدة لان التداخل في السبب انما يصح عند جامع مجمع لا سببا
ويجهاها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل حقيقة وتحدد
الاقدام المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب السجدة
بالتلاوة واعلم ان كلاما من تبدل المجلس واتحاده حقيقي وحكمي والتبدل الحقيقي كان ينتقل من مكان
الاول في نحو الصلوات او اكثر والتبدل الحكمي كان يشرع في عمل آخر بان اكل ثلاث لقمات
او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو
الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالسجدة والبيت والحائوت وكذا مشى اقل من ثلاث
خطوات في نحو الصلوات اذ عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار آية السجدة حقيقة وحكما وجد
التداخل وكفت سجدة واحدة والافلا فمن ثم قالوا ومشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب
جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى او رد سلا ما او شمت عاطسا
تكررها كفته سجدة واحدة بخلاف تشديد الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى
غصن وكذا لو تكلم بكلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة
واحدة فان مجلس الاكل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس البيع ونحوه وان اتحد حقيقة ولو طال المجلس
بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشئ آخر ثم كررها لا يتكرر الوجوب لو كررها كبايتكرر
ان لم يكن في الصلوة لان سبب الدابة ايضا والركابها حتى يجب عليه ضمان ما اتلفت فاعتبر
مكانها مكانه لا ظهرها ولو في صلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكانا واحدا ولا
ذلك لما صح صلواته لاختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية بين كوز التكرار
في كفة واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابى يوسف رحمه وهو الاصح خلافا لما في فان عند تكرار الوجوب
بتكرارها في كعتين قال لان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاء احد الركعتين عن القراءة فيفسد
قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقيا
في حق جواز الصلوة وقد افاد تحليل محمد ان خلافا فيما اذا كررها في موضع افتراض القراءة
حتى لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع من التداخل
عند تعدد حيث نشأ مع وجود مقتضى السفينة كالبيت لان جواها غير مضاف الى الركاب

فان تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
ان لم يتبدل المجلس
وان تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
في السبب

فان تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
ان لم يتبدل المجلس
وان تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
في السبب

فان تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
ان لم يتبدل المجلس
وان تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
في السبب

بخلاف الدابة وتوتيدل مجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب على السامع اجماعا وتوتيدل
مجلس التالي دون السامع تكرر على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقها
لكن بشرط السمع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حق السامع وصح في الكافي الاول في هذه
وفتاوى قاضيه الثاني قال في الينايع وعليه الفتوى قال الفقيه ابو الليث و به تاخذوا علم
ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها كحكم السجدة في عدم
تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لما تقدم من ذكرنا العلة في سجدة التلاوة من لزوم المحرم لان تكرار
اسمه عليه السلام واجب لحفظ سنة التي بها قوام الشريعة فلو وجب في كل مرة لا فني
الى المحرم غير انه يندب تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة عليه الصلوة و
السلام يتقرب بها مستقلة وان لم يذكركم بخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير
تلاوة وتوقر آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد هاتم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل
المجلس وقمها فيها وسجد هاتم هذه السجدة عن التلاوة وتين وهذه المسئلة من
جزئيات التداخل لا اتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشروع فيها
عمل قليل لا خصصت بعدم استتباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة و
استتباع الضعيف القوي عكس المعقول ونقص الاصول فلذا افردوها بالذكور وان لم يسجد
للاولى ولا للثانية حتى خرج من الصلوة سقطت الامر من ان التلاوة في الصلوة اذ لم يسجد لها
فيها تسقط والاولى قد اندرجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقطت
ما اندرج فيها ولم يعكس لان دراج الحرفا هذا جواب الجامع الكبير وعامة الكتب في نوادر
ابي سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد لها خارج الصلوة فاذا لم يسجد لها عند التلاوة
يلزمه ان يسجد لها بعد الصلوة سواء كان يسجد للثانية او لا والصحيح ما في عامة الكتب وتو
تلاها في الصلوة او لا ويسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفي الاولى قيل
ان لم يتكلم بعد السلام قبل قراءتها تكفيه الاولى لان السلام على يسير كالشروع وان تكلم لا تكفيه
لان الكلام مع السلام يصير كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلامين وكلام آخر فيتبدل المجلس كما لو
قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقطعها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة سقطت عنه
الاولى وكذا في فتاوى قاضيه الثاني وتوقر سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر ولم
جرأفتة سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة ولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يتكرر الوجوب اذا
وقعت تلاوته وسماعه معا وهو الصلوة كذا في الخانية ايضا والسبب في ذلك ان السجدة هاتم ثم قرأها
يقضي لا يسجد على ما يقتضيه قول ابي يوسف خلافا للحمد رح وتو لم يسجد هاتم الامام وقرأها فيها يقتضي سجدة تعاقلها

وتوتيدل مجلس السامع
دون التالي

حكم الصلوة على النبي
عليه السلام عند ذكر
اسمه كحكم سجدة التلاوة
في التقدير

بيان بعض مسائل
التداخل من نوادر
المجتمعات خارج الصلوة
ولم يسجد لها ثم قرأها
في الصلوة ثم قرأها
ثانيا

تكتفي بقول

فان كان سجدة واحدة
نودي ما كان في الصلوة

لا ينقطع

اصح

او

ان سجدة التلاوة تؤدي بالركوع في الصلوة وركوع الصلوة اذا نواها وبسجدة الصلوة مطلقا
وقيل بشرط نيتها ايضا ويشترط في ذلك كله ان لا ينقطع الغور بل يكون الركوع والسجدة متتابعين
او بعد آيتين او آيتين فان قرأ بعدهما اربع آيات انقطع الغور بلا خلاف وان قرأ ثلاث آيات قيل ينقطع اليه
ما لم يشيخ الاسلام خاھر زاده وقال لا واليه مال شمس الائمة الحلاوتی وهو الاصح وايتيه فان محمدا ذكر
في الصلوة قلت رايت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلوة والسجدة في آخر السجدة الايات بقية من السجدة
بعد آية السجدة قال هو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد بها قلنا ان اراد ان يركع بها ختم السجدة ثم
ركع بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلو ما بعد ما من
السجدة هو آيتان او ثلث ثم يركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها ستواخر انتهى فهذا نص على ان
الثلث ليست قاطعة للغور وانما مخير بين ان يتم السجدة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة او يخرجها
وبين ان يسجد لها عند قراءتها ثم يقوم ويتم السجدة ولكن هذا هو لافضل اللتان بها مستقلة
ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعد هاتين السجدة او كانت الآيتين
في وسط السجدة او ختمها او بقي الختم آيتين او ثلث لان يصير بانها الركوع على السجدة فينبغي ان يقرأ
ثم يركع فان كانت ختم السجدة ايات من ستواخرى وان بقي منها آيتان او ثلث كسورة بني اسرائيل
والانشقاق فكذلك ينبغي ان يصل بها ستواخرى وان لم يصل لا يكره وعلل في البدائع افضلية وصل
السجدة بما يقتضي قصره على اذ كان الباقي آيتين حيث قال لان الباقي من السجدة من السجدة وثلاث آيات
فكان الاولى ان يقرأ ثلاث آيات كيلا يصير بانها الركوع على السجدة هذا فاعلم ان اداء سجدة التلاوة
بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكره في الاصول قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فان
قلت قد قالوا ان تاديتهما في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس مقدم الاستحسان
فاستغنى بكتشاف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي تطلبها الحكم
ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الظاهر
بل هو عام منه فحق يكون الاستحسان بالنص قد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذ كان قياسا
متبادرا ولا خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت ان
سمى الاستحسان في بعض السور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار النسبة بسبب
كون القياس المقابل مظهرها بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام
سجدة التلاوة لان الركوع لا يسقط السجدة بالسجدة اذ ظاهره فكان هو القياس وفي الاستحسان
لا يهون لان سجدة السجدة ائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم مقام
انفسه وسنة صالحة يوم آخر هو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان لان لا فقيام

الركوع مقامهما فان القياس يابى الجواز لان الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حيث
من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة الشائخ على ان الركوع هو القائم مقامها كما ذكره في
الكتاب فانه قال قلت فان ارد ان يركع بالسجدة نفسها هل يجزئ ذلك قال احاط بالقياس فالركعة
في تلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي ان يسجد بالقياس باخذ
وهذا لفظ محمد وجه القياس على ما قال محمد رحمه ان معنى التعظيم فيها واحد فكانا في حصول التعظيم
بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى ما اقتدأ بمن عظم واما هنا الفتر لمن استكبر فكان الظاهر
هو الجواز وجبة الاستحسان الواجب هو التعظيم بحجة مخصوصة وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على
الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا تجوز ثم اخذ وبالقياس لقوة دليله
لهما روي عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم انهما اجازا ان يركع عن السجود في الصلوة ولم يرو
غيرها خلافا فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للحق مخفاه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح
على ما اقتزن بهما من المعاني فمضى قوي الخفي اخذ وابى والظاهر اخذ وابى غير ان استقراءهم اوجد
قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعارض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان
في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول انتهى ما ذكره الشيخ كمال الدين هو تحقيق الان قوله عامة الشائخ
على ان الركوع هو القائم مقامها بالحصر مما لا ينبغي فانه يفيد ان السجود لا يقوم مقامها عند العامة و
ليس كذلك على ما عرف بكونه للامام ان يترك آية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في الجمعة والعيد لانه
ان ترك السجود لم يفتقد تركه واجبا وان سجد يشتهر على المقتدين لان يكون السجدة في آخر
السورة او قريبا منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها على ما ذكره ان يقرأ سورة في صلاة
او غيرها ويترك آية السجدة لانه يشبه الفراد عن السجدة والاستئذان عنها ولا ليس من اخلاق
المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يقرأ آية السجدة من السورة ويترك سائرهما لانه مبادر الى السجدة
وقراءة آية من بين آيات قراءة سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل من قرأ آية
السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله تعالى ما هم ويستحب ان يقرأ مع السجدة من السورة
آيات وفي فتاوى قاضيه ان يقرأ معها آية او آيتين فهو احب كذا في الذخيرة ليكون دفعا
لوهم تفضيل آية السجدة على غيرها مع ان الكل من حيث هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان
لبعضها بسبب يشتمل على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لان الذكر
وحاصله ان ما يوهم تفضيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف اذن منه مكره ويجوز
ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه باذنه سبحانه وذهب في
البداية في تحليل كل ركن ترك آية السجدة من السورة الى انه لا جمل ان فيه قطع النظم القرآن و

فان قيل من قرأ آية السجدة
كلها في مجلس وسجد
لكل منها كفاه الله تعالى ما هم
ما

تغيير التاليف مع اتباع النظم والتاليف ما ربه قال الله تعالى فاذا قرأناه فابتع قرآنه أي تاليفه
فكان التغيير مكررها قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهة قراءة أي السجدة كلها في مجلس واحد
وفيه نظر لأن تغيير التاليف إنما يحصل باسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بد كرو
كلمة أو آية منها على ما مر أن قراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور فكما لا يكون
من قراءة سورة متفرقة من أثناء القرآن مغير للتاليف والنظم لا يكون قراءة آيات من كل سورة
مغير له نعم يقتضي أنه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب
البدائع أيضا في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة إلى أنه لأجل أن يكون أدل
على مراد الآية ولتحصل يعني وجوب السجود بحق القراءة لا بحق إيجاب السجدة إذ القراءة للسجود ليست
مستحبة فيقرأ معها آيات ليكون قصده إلى التلاوة لا إلى إيجاب السجود قال الفقير واذ قد انبسطنا
الفرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المصنف ثم فقد أثرنا أن تلحق بها ملحقا خلا عنها ولا بد
منها وهي مباحث الإمامة وأدراك الجماعة وقضاء الفرائض والعبيد وصلوة المسافر وحكاية
السجود والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان **فصل** في الإمامة وفيها مباحث
الأول في موضع الجماعة من الأحكام فقولنا فرض عين لا من عذر وهو قول أحمد رحمه وداود في
عطاء وأبي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد رحمه في الأصل أعلم أن الجماعة سنة مؤكدة ولا يضر الترتيب
الأبعد مرضا وغيره وأول هذا الكلام يفيد السنية وآخره يفيد الوجوب وهو الظاهر في الغاية
قال عامة مشايخنا أنها واجبة وفي المفيد أنها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي
البدائع تجب على العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تدل
على الوجوب منها ما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي هريرة أنه عليه السلام قال لقد نعتني بأن
بالصلوة فقام ثمان رجال فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم خرقة من حطب إلى قوم يشهدون
الصلوة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار وليس المراد ترك الصلوة أصلا بل ليل ما في مسلم وغيره
عن أبي هريرة عنه عليه السلام أنه قال لقد هممت أن أمر فتيي فيجمعوا إلي خروما من حطب أتني
فوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم فقيل ليزيد هو ابن الأصم الجمعة عفا وغيرها
فقال صمتا أذناي أن لم أكن سمعت أبا هريرة ياثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا
جمعة ولا غيرها وإنما قالوا ليزيد ذلك لأنه روى عن ابن مسعود نحوه إلا أنه قال يتخلفون عن الجمعة
رواه مسلم أيضا قيل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح يؤيده ما في رواية
البخاري مما يدل على أن المراد العشاء وهو قوله عليه السلام في آخره والذي نفسى بيده لو يعلم أحد
أنه يجحد عرقا سمينا أو مائتين حسنتين لشهد العشاء وما في مسلم أيضا عن ابن مسعود قال

المسألة

لقد رأيتنا وما يتخلف عن صلوة الجماعة الا منافق قد علم نفاقه او مريض ان كان
 المريض كيمشي بين رجلين حتى ياتي الصلوة وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا
 سنان الهك وان من سنان الهك الصلوة في المسجد الذي يؤذن فيه وفي رواية قال من
 سره ان يلقي الله تعالى غدا مسلما فليحفظ على هؤلاء الصلوة حيث ينادي بهن فان الله شرع
 لتبيك سنان الهك والهن من سنان الهك ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في
 بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور
 ثم يبعد الى مسجد من هذه المساجد الا كتب الله له بكل خطوة حسنة ورفع ربه درجتين وحط
 عنه بها سيئة ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به
 يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف فمذه الا دلالة في ما ثبت بها الوجوب تسمية
 محمد لها سنة لا ينافيه لانه يطلق السنة كثيرا على ما يجب بالسنة كما اطلق على صلوة العيد لها
 بقوله عيد الحاجة معاني يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة فان اراد بالاول العيد والثاني
 الجمعة فقد اطلق على صلوة العيد لها سنة مع انها واجبة على الاصح لان وجوبها بالسنة ودل عليه
 بما عقيه به من قوله ولا يترك واحد منهما كما عقيه بها بقوله لا يرخس الترك وكذا تسمية ابن
 مسعود لها سنة المراد وجوبها بالسنة ويدل عليه قوله ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وكذا الاحكام
 على الوجوب من ان تاركها من غير عذر يغزو وترد شهادته وياتي الخبران بالسكوت عنه على الوجوب مقيد
 بالمدامته على الترك كما هو ظاهر قوله عليه الصلوة والسلام لا يشهدون الصلوة وفي الحديث الاخر
 في بيوتهم كما يعطي ظاهرا اسناد المضارع مخوفو فلان ياكلون البراء عدا تم فيكون الواجب المحذور
 احيا نا والسنة المؤكدة التي تقرب من الواظبة عليها وح فلا مناة بين ما تقدم وبين قوله عليه
 السلام صلوة الرجل في الجماعة تفضل على صلوة في بيته او سوقه سبعا وعشرين ضعفا والله
 الهادي الثاني في الاعذار التي تبطل التحلف عن الجماعة فمنها المرض الذي يبيح التيمم وكونه مقطوع
 اليد والرجل من خلاف او مفلوجا او مستخفيا من سلطان او غيرهم وهو معمر ولا يستطيع المشي
 كالشيخ الفاني العاجز وغيره وان لم يكن بهم الم وفي شرح الكنز والاعمى عند ابي حنيفة رحمه قال ابن
 الطهام والظاهر انه اتفاق والخلاف في الجمعة لا الجماعة ففي الدراية قال محمد لا تجب الا على لكن
 في جامع الجوامع والخلاصة وغيرهما ما يؤيد قول شارح الكنز فانه قال لا تجب الا على ان وجد
 قائد عند ابي حنيفة رحمه وقال لا تجب وانما عدم الخلاف في القعد على ما صرح في الخلاصة وقاضيهان
 وغيرها في باب الجمعة ومنها الطرد والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وعن
 ابى يوسف رحمه سالت ابا حنيفة رحمه عن الجماعة في طين وردت فقال احب تركها وقال محمد في

والله اعلم بالصواب فانما تسمى بالسنة في الحديث وفيها الاحكام المذكورة في السنة

فانما الجماعة غرضها
 تبيح وترد شهادته وياتي
 الخبران بالسكوت عنه

بيان الاعذار التي
 تبطل التحلف عن الجماعة

الموطا الحديث رخصة يعني قوله عليه الصلوة والسلام لاذ التلثت النعال فالصلوة في الرجال وتباعد
عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله اني ضرير يشاسم الدار ولى قائدا لا يلا يمنى فهل يقدر لي رخصة
ان اصلي في بيتي قال اتسمع النداء قال نعم قال ما اجد لك رخصة رواه ابو داود واحمد والحاكم
وغيرهم معناه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها الا لاجاب
على الاعنى فانه عليه الصلوة والسلام رخص لعبتان بن مالك على ما في الصحيحين يأتي تمام هذا
في الجمعة انشاء الله تعالى الثالث في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة
الموعود في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة على ما رواه
في الصحيحين يحصل باذراك اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك آخر القعدة الاخيرة قبيل السلام
لا على قياس قول محمد رحمه فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه قبل دفع راسه من ركوع الركعة الاخيرة
حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
رواه مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه السلام اذا تيمم الصلوة فلا تاتوها وانتم تسعون
واستروا عليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فامتموا متفق عليه ولقظ ما يشغل في جزء
وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة ويتبغى للمسبوق ان يشرع
مع الامام في اي جزء ادركه فيكبر قائما ثم يسألك في الفعل الذي هو فيه من غير ان يقضي طين القيام
وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا باذراك الامام في ركوعها لقوله عليه الصلوة والسلام
اذ اجسدت الى الصلوة ونحن سجد فاسجد واوا لا تعد وه شديدا ومن ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتى احدكم والامام على حال فليصنع كما
يصنع الامام رواه الترمذي اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردا في مسجد ثم اقيمت تلك الصلوة
في ذلك المسجد اي شرع الامام فيها بجماعة فليس المراد شروع المودن في الاقامة فان كانت تلك
الصلوة ثنائية او ثلثية يقطعها ويقتدى احرار الفضل ^{بها} ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة
فان قيدها فلا لان القطع لا ذراك فضل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة وبعد تقيد
الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الشائبة بتمام ركعتيها والثلاثية بوجود اكثرها وان كانت
الصلوة رباعية ولم يتم شفعها بعد فان كان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع ولا يتم
شفعا على ما اختاره فخذ الاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم
الصلوة فكان محل الرفض لخيار شمس الامنة السرخسي انه يتم شفعا لذلك الجزء وقم قوته
فوجب صيانتها ما امكن بالنص وتدارك الغرض على الوجه الاكمل لا يسلب قدرة صوته
عن البطلان لا مكان الجمع بينهما بتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا يعارض

الثالث في استدراك
فضل الجماعة

اجمع العلماء على ان
فضل الجماعة يحصل
باذراك اقل الصلوة
مع الامام ولو كان
آخر القعدة الاخيرة

حرمه ابطال العمل مالم يفوت الاثبات بالفرض على الوجه الاكمل واجيب بانه وان كان ابطاله
صورة فهو لكما لمعنى ويرد عليه انه كان ينبغي ان يستوى التقيد بالسجدة وعدمه وان
قيد الركعة بالسجدة يتم شفعا بالافتاق ويقطع ويقتهى وان كان قد صلي شفعا يقطع و
يقتهى مالم يقيد الثالثة بالسجدة ثم هو مخير حينئذ ان كان قد قام الى الثالثة انشاء
عاد الى القعود وسلم ولا يسلم قائما لانه لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائما يتوالد خول في
صلوة الامام وفي المحيط يقطعها قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لانه قطع وليس تجل كذا
ذكوه السروجي في شرح الهداية وذكر شمس الامم السرخسي انه يعود لاجل لانه اواد الخروب
عن صلوة معتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة
قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفي التشهد
الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير كان لم يوجد اصلا وعند بعضهم تسليمه
واحدة لان الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة بسجدة لا يقطع
بل يتم صلوة لاستحكاها بوجود الاكثر ويقتهى منتفلا ان كان في الظهر والعشاء لما رو
ابوداود والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم
جمعة فصليت معه صلوة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلوته اذا هو برجلين في اخرى
القوم لم يصليا معه فقال علي رضي الله عنه بهما فجيئ بهما ترعد فرائضهما قال ما منعكما ان
تصليا معنا قال يا رسول الله انا كنا صلينا في حالنا قال فلا تفعلوا واذا صليتم صليوا
ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لم تافلتا قال الترمذي حسن صحيح لان النبي
النفل بعد الصبح والعصر وعدم شرعية النفل بالوتر ومخالفة الامام اللازم احدهما في المغرب
عارض اطلاقه ومورده فقي في الظهر والعشاء سالما عن المعارض فيعمل به هذا وانما قيدنا في
هذه المسئلة الشروع بكونه في المسجد والاقامة بكونه في ذلك المسجد لانه لو شرع في بيته فاقمت
في المسجد او شرع في مسجد فاقمت في آخره لا يقطع مطلقا ذكره المرعيني في هذه المسئلة خاتمة
عن قاعدة محمد بن صفرة الفرصية متى بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعدة انما هي اذا لم يتمكن
من اخراج نفسه عن العهد بالمضي كما اذا ترك قعدة الرابعة وقيد الخامسة بسجدة اما اذا كان
متمكنا بالمضي لكن اذن الشرع في تركه فلا فافهم الرابع في الامامة ومن تكرر ولا تقم امامته
الصحيحين واللفظ لمسلم قال عليه السلام يؤم القوم اقومهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء
فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فافهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فافهمهم
اسلاما ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبته الا باذنه قال الشيخ في واية مكان

مفكاست هاتين هي القعدة الاولى وقيل الثانية فيها وليس تسليم الثانية

سناورواه ابن حيان والمحكمة الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم بالسنة فاذا قرأهم فقها فان كانوا
في الفقر سواء فأكبرهم سنا وهي لفظة غريبة واسنادها صحيح فابو يوسف رحم اخذ بهذا
الترتيب وابو حنيفة رحم ومحمد رحم خالفاه في حق الاقراء والاعلم فقالوا الاولي هو الاعلم فان
تساوا في العلم فالاقراء واجاب من اختار من هيهما كصاحب الهداية واكثر الشافعي بان الاقراء
كان اعلم لانهم كانوا يتلفون القرآن باحكامه ونظروا في رواية الحاكم وبأنه يكون معناه
حيث يؤم القوم اعلمهم بالقراءة واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب
سواء فاعلمهم بالسنة وهذا يقتضي في رجلين احدهما متبحر في مسائل الصلوة والاخر
متبحر في القراءة وسائر العلوم ومنه العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقديم لكن النص
في الفروع عكس بعد احساب القدر والمسئول وتعليقهم يفيد حيث قالوا العلم يحتاج اليه
في سائر الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا بان النص يكون ساكتا عن الحال بين من
انفرد بالعلم عن الاقرئية بعد احسان القدر والمسئول ومن انفرد بالاقرئية عن العلم حيث لم يكف
في التقديم بالا علم فقط على ذلك التقديم بل من اجتمع فيه الاقرئية والاعلية على ان الاعلية لاكتنا
لاستلزام العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يكره فيها ويخوذ ذلك من الفروع والشعب مع انه
هو الاعتبار في اولوية التقديم قال ولذا استدل جماعة لما يرواه الحاكم يوم اقدمهم هجرة فان كانوا
في الهجرة سواء فافقههم في الدين فان كانوا في الفقر سواء فاقراءهم للقرآن ولا يؤم الرجل في
سلطانه ولا يقعد في بيته على تكومته الا باذنه وهو معلول بالحجاجة بن اوطاة والحق ان عبادهم
فيه لا تفش لكن لا يفتوى قوة حديث ابي يوسف رحم واحسن ما استدل به لهما حديث وابو بكر فليصل
وكان ثم من هو اقرب منه لا اعلم ليل الاول قوله عليه الصلوة والسلام اقرءكم ابي بكر ودليل الثاني قول
ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا وهذا آخر الامر من رسول الله صلعم فيكون المعول عليه انتهى ملخصا و
المراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة قال في الخلاصة ان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم
يكن له حفظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا كلهم على العلم ان تساوا في القراءة والعلم والاورع لولي
فوضعهما الورد مع مكان الهجرة بعد ما كثرا لاسلام وانتسخ التفاضل بالهجرة وصار بالورد وهو القدر من
الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هجر ما في الله عنه لقوله عليه الصلوة والسلام لا يسل بالورد
شيئا يعني الورد فان تساوا في الاوصاف الثلاثة قدم الاكبر سننا كما في الحديث المذكور ولان التقديم لامة من
باب الكرامة وقد ندم على احواله بقوله ان من اجل الله اكرام ذي الشبهة المسلم الحديث وقوله عليه السلام ليس
مناس من لا يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فان تساورا في الاوصاف لا يرفع قدم احسنهم خلاقا لقوله عليه السلام
ان من احبكم الي احسنكم اخلاقا وفي رواية من خياركم احسنكم اخلاقا والكرام بحسن الخلق المحسن

والرفق والحياء ثمران تساو وافقيل صبحهم وجهها وقيل السبهم فان تساو واقع بينهم وعلم من هذا
الترتيب ومن كراهته تقديم الفاسق على ما ياتي ان العالم اولى بالتقديم اذ كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اورد من ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحد هما اقر فقد صا
الاخر اساء او لا ياثمون فالاساءة لترك السنة وعدم الانتم لعدم ترك الواجب لا فهم قد صا
صالحا كذا في فتاوى الحجة وفيه إشارة الى الفهم قد صا فاسقا ياثمون بناء على ان كراهته تقديم
كراهته تحريم لعدم اعتنا به بامر دينه وشاهله في الايتان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال
ببعض شروط الصلوة وفعل ما يتا فيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه ولذا لم تجز الصلوة خلفه
اصلا عند مالك رحمه ورواية عن احمد الا اذا جوزناها مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا
خلف كل يرو فاجر وصلوا على كل يرو فاجر وجاهدوا مع كل يرو فاجر رواه الدارقطني واعلم
بان مكحول لم يسمع مع ابى هريرة ومن دونه ثقات وحاصله انه مرسل وهو حجة عندنا وعند
مالك وجهه والفقهاء فيكون حجة عليه وقد روى بعدة طرق للدارقطني وابى نعيم والعقيلي
كلها مضعفة من قبل بعض الرواة وبذلك يرتقى الى درجة المحسن عند المحققين لئلا ذكر في المحيط
انه لو صلى خلف فاسق او مبتدع احرز ثواب الجماعة لكن لا يحرز ثواب المصلي خلف تقى كيف وقد
صلى الصحابة والتابعون خلف الحجاج وفسقه ما لا يخفى لكن قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى
به الا في الجمعة للضرورة فيها بخلاف سائر الصلوات للتمكن من التحول الى مسجد آخر فيما شو الجمعة
وعليه عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذا فينبغي ان تترك الجمعة اذا تعدد المجموع
كما في ما سألنا مكان التحول اذا الفتوى على جواز التعدد على ما سألنا في انشاء الله تعالى وتكره ايضا تقديم
العبد والاعرابي ولد الزنا والاعمى فينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق لانها
ام محتمل غير محقق ولا غالب هو الاخلال ببعض الشروط بناء على الجهل الغالب في العبد لا اشتغال العبد
السيد وفي الاعرابي لعدم العلم غالبا فيهم لبعدهم عن اهله وفي ولد الزنا لعدم من يشفق ويؤدبه
يحمله على التعلم الذي هو مكره النفس مخالف هو ابناء على الضرورة في حق الاعمى لا يرى النجاسة
ليتحرز عنها وقد يخرف عن القبلة وهو لا يشعر واذا قام لنا وجدنا سبب الكراهة في الاعمى اخف
من غيره ولذا لم يكره تقديمه عند الائمة الثلاثة وذكر في المحيط لا بأس بان يؤم الاعمى البصير في
في لا نفع ذكر الامام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمى اذا كان غيره افضل منه
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم يوم الناس هو اعرج واه ابوداود ويكره
تقديمه للمبتدع ايضا لان فاسق من حيث الاعتقاد وهو اشد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق من
حيث العمل يعترف بان فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف المبتدع والمراد بان المبتدع من يعتقد شيئا

والعلم والحياء ثمران
اذا كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اورد من
ذكره في المحيط

على خلاف ما يعتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يكن ما يعتقد يوجب
 الى الكفر عند اهل السنة اما لو كان مؤديا الى الكفر فلا يجوز اصلا كالغلاة من الروافض الذين يدعون
 الاوهية على رضى الله عنه وان النبوة كانت له فغلط جبرائيل ونحو ذلك مما هو كفر وكذا من
 يقدر بالصدية او ينكر صحة الصديق او خلافة او يسب الشيعين وكالجمية والقدرية والشبهة
 القائلين يا نر تعالى جسم كالأجسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او عذاب القبر والكرام الكاتبين
 واما من يفصل عليا فحسب فهو من المبتدع الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول
 انه تعالى جسم كالأجسام ومن قال انه تعالى لا يرى بجلاله وعظمته وتولى محمد عن ابى يوسف
 وابى حنيفة رحم ان الصلوة خلف اهل الاهواء لا تجوز كان بنا على ما عني ابى يوسف انه قال
 لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهند والى رح يجوز ان يكون مراده من ينظر كذا قائل علم
 الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة رحم حين راي ابنه جادا ينظر في
 الكلام فنهاه فقال رايك تناظر فيه فقال كنا ننظر وكان على رؤسنا الطير مخافة ان يؤذي صاحبنا
 وانتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبه فقد راد ان يكفر فلو قد كفر قبل صلته
 ونحوهم مع ما ثبت عن ابى حنيفة رحم والشافعي من عدم تكفير اهل القبلة من المبتدع عن كلامهم محمله
 ان ذلك المعتقد نفس كفر فالقائل به قائل بما هو كفر وان لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن
 استقراخ وسعه مجتهد في طلب الحق لكن جزاهم ببطان الصلوة خلفهم لا يصح هذا الجمع ان يراد
 بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة والا فهو مشكل هذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وعلى هذا يجب
 ان يحل النقول على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان امثالهم لم يحصل منهم بذل وسع
 في الاجتهاد فان يقول بان عليا هو الاله او بان جبرائيل غلط ونحو ذلك من الخفا انما هو متبع
 محض الهوى وهو اسوء حالا من قال ما نعيدهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يتأتى من مثل الامامين
 ان يحكم بانهم من كفر الكفر وانما كلامهم في مثل من له شبهة فيما ذهب اليه وان كان ذهب اليه
 عند التحقيق في حد ذاته كفر كمنكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فانه فيه انكار حكم النصوص المشهورة
 والاجماع الا ان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكذا خلافة
 الشيعين والسابليهما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم ينكرون حجة الاجماع باتمامهم
 الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرا بطلان بالنظر الى الدليل فيسبب تلك
 الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدهم كفر احتياطا بخلاف مذكورنا
 من الغلاة فتأمل واما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي رح فيجوز ما يعلم منه ما يفسد الصلوة
 على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع وانما اختلف في الكراهة قيل بكرة وقيل لا يكره حتى قالوا لو شاهد

لا يكره الاقتداء
 من يعتقد في شيئا
 من

في الجمع بين تكفير
 بعض اهل الاهواء
 وبين هذا القول ان
 اهل القبلة لا يكفرون

في الاقتداء بالخالف
 حكم الفروع

الاهواء
 من يعتقد في شيئا
 من

الاهواء

الاهواء

من الشافعي رحمه الله ان قصد ثغاب عنه ثم راه يصلي يجوز له الاقتداء اما لو علم منه المقتد
 ما يفسد الصلوة في اعتقاد الامام كما لو راى الشافعي من ذكره او امرأته وصلي ولم يتوضأ هل
 يجوز له الاقتداء به قال اكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهند والى وجاعة منهم صاحب النهاية
 عدم الجواز لان اعتقاد الامام انه ليس في الصلوة ولا بناء على العدد ومقلنا المقتدى يرى جواز
 المعتبر في حقته راي نفسه لا راي غيره والله اعلم الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به في حق
 بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله السلام اخرهن من حيث
 اخرهن الله تعالى وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل
 لاحتمال ان المقتدى رجل والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الفرض وغيره
 وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى للزومها ولا يجوز بناء القوي على الضعيف وهو اصل
 يخرج عنه كثير من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمعتوه ولا مقتداء القاري بالاحمي
 والاحمي بالآخرس والكسبي بالعاري وغير الموهي بالموهي والموهي قاعد بالموهي مستلقيا
 والطاهر بصاحب العذر للاصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بمن هو مثل
 حاله واقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لا اقتداء
 طاهر بعذر ومن جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة العدم وعذره غير معتبر في حق غيره فان قيل
 في العذر جواز اقتداء لحدهما بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك العذر في حق كل منهما غير معتبر
 وكذا لا يقتدى المفترض بالتفعل لما قلنا وما في الصحيح عن معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى
 ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلوة فليس فيه ان كان يصليها معهم عليه السلام فرضا وما
 وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطق له قومه فيصليها بهم هي له تطوع ولهم فريضة
 ادراج من الشافعي رحمه الله بناء على اجتهاده وهذا لا تصرف تلك الزيادة لاس جهته ولا يقتدى
 من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر لان الاقتداء بشركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهذا الشافعي
 يصح في جميع ذلك لان الاقتداء اداء على سبيل الموافقة وعندها معنى التضمن يراد فانه عليه
 السلام جعل الائمة ضمنا راي لصلوة المقتدين ولا ضمان في الذمة اذ صلوة المقتد لا تقيد
 واجبة على الامام فثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة المقتد اي صارت صلوة المقتد
 في ضمن صلاته صحة وفساد فاذا ثبت هذا والشيء لا يتضمن ما هو فوقي ولا ما يغيره
 ثبت ما قلنا ولا يقال النفل بغير الفرض فكيف يصح اقتداء المتفعل بالمفترض لانا نقول
 ممنوع بل النفل مطلق في الفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره فلهذا يصح اقتداء
 المتفعل بالمفترض وكذا اذا افسد المتفعل صلوة بعد اقتداء به لعدم المغايرة فان قيل

في الخامس فيمن لا يصح
 الاقتداء به

في الاقتداء بالخنثى
 المشكل بالمشكل

في الاقتداء بعذر
 عند رجب صاحب عذر

القراءة فرض على المقتدي في الآخرين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة لا فوضوا ولا فلكا
وكذا فعدة التنفل على راس الركعتين تصير نفلا لصيرة نفلا وبطلان الفعدة انما
تلتزم اذا اراد الخرج اما اذا لم يرد فلا كذا في الكافي لا يصح اقتداء الناذر بالناذر للتغايرة بغير
السبب لان السبب في حق كل منهما الميرجع اليه وهو نذر وهما متغايران فتغاير اسبابها
الاذا قال بعد نذر صاحب نذرت تلك المندورة التي نذرها فلان في يجوز اقتداء
احدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء الحالف بالحالف لان الواجب هو البر فبقيت الصلواتان
نفلا في نفسه ما وكذا اصح اقتداء الحالف بالناذر دون العكس ومصليا ركعتي الطواف
كالناذرين لان طواف هذا غير طواف الآخر وهو السبب لو اشتراك في نافلة فافسداها
صح اقتداء احدهما بالآخر في القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسداها بعد الشرع وغير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر للتغاير ولو صليا الظهر ودوى كل امامة
الآخر صحت صلواتهما لان الامام منفرد في حق نفسه فهو نيبة الانفراد حينئذ فلو دوى كل
الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها
كذا سنة العشاء بالتراوية للاتحاد في النعمية اما اقتداء من يرى الوتر واجبا فيه من براءة سنة
تجوزه الامام ابو بكر بن الفضل لان كلا يحتاج الى نيبة الوتر فلم يختلف نيتهما فاذا اختلف
الاقتداء في صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النيبة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لكن قد يشك
اطلاقا بما ذكر في التجنيس وغيره من ان الفرض لا يتبادى بنية النقل ويجوز عكسه في عليه
عدم جواز صلوة من صلى الخمس سنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاد ان منها فوضا
ومنها نفلا فاما ان حرم معرفة اسم الصلوة ونيته لا يجوزها فان فرض المسئلة ان صلى الخمس
وبالتقديان من الخمس فوضا ونفلا وهذا فرع تعيينها عند اسمائها من صلوة الظهر وصلوة
العصر الى آخره ولان جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا انما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية
النقل اعم من ان يسميها او لا فانه اذا سماها بالظهر واعتقاده ان الظهر نقل فهو نيبة الظهر بناء
نفلا مخصوصا فلا يتبادى به الفرض فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفى اقتداء بوتر الشافى بناء
على انه لم يصح شرعه في الوتر لانه بنية اياه انما نوى النقل الذي هو الوتر فلا يتبادى الواجب
بنية النقل وحسب فالأقتداء به فيه بناء على المعدوم في زعم المقتد نعم يمكن ان يقال لو لم يخطر
بخطره عند النيبة من السنة وغيره لم يجز الوتر نيته في المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة التجنيس
يقضي انه لا يجوز وان لم يخطر بخطره نفليته بعد ان كان المتقار في اعتقاده نفليته وهو غير بعيد
المانع انتهى قد يفرق بان اعتقاد الظهر مثلا نفلا كثر وصلوة الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد

فقد استقفا على راس
الركعتين تنفلا بسبب
الاقتداء بالناذر
لا يصح اقتداء
الناذر بالناذر

في
يجوز اقتداء الحالف
بالناذر

في
ولو صليا الظهر ودوى
كل امامة الاخر صحت
صلواتهما ولو دوى كل
الاقتداء بالآخر فسدت

في
يصح اقتداء من يصلي
سنة العشاء بمن يصلي
الترأوية

في
على هذا ينبغي ان لا يجوز
وتر الحنفى خلف الشافى

الوتر سنة وعكس في مختصر البحر جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولو اتوا بالقرأة
 في جميعه وفيه نظرك لا نريد عليه ركعتا الطواف والنفل الذي افسد بعد الشروع
 فليتنازل ويجوز اقتداء غاسل الرجلين بالماسح على الخفين لكمال طهارتهما بخلاف صاحب
 العذر اذا طهرا رتبة ناقصة ولذا تنقض بخروج الوقت وفيه اجماع واما اقتداء المتوضي بالمتيمم
 فيجوز خلافا للمحمد بناء على ان طهارته ضرورية عند وعندهما هو بمنزلة الماء وعند عند
 في جواز الصلوة واعلم ان في طهارة المتيمم جهة الاطلاق باعتبار عدم توقيتها وجهته
 الضرورية باعتبار ان المصير اليها انما يكون عند الضرورة بعدم القدرة على استعمال الماء
 واعتبر محمد رحمه جهة الضرورة في نفي جواز اقتداء المتوضي بالمتيمم جهة الاطلاق في
 الرجعة اذا انقطع الدم في الحيضة الاخيرة دون العشرة حيث قال بانقطاع الرجعة بمجرد
 التيمم وان لم يصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وهما اختار جهة الاطلاق في الصلوة لان
 اعتبارها طهارة كالماء ليس من اجلها وجهته الضرورة في الرجعة حتى قال لا تنقطع الرجعة اذا
 تيممت ما لم تصل لانهما لم تشترع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها ما لم تصل بها الصلوة
 التي هي المقصود من شرعيتها ويجوز اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافا للمحمد
 ايضا وقوله القياس لان فيه بناء القوي على الضعيف اذا القعود لا يجوز الا عند الضرورة اتفاقا على
 انها يجوز استحسانا بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت
 على عائشة فقالت لا تجد شيئا عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى ثقل رسول الله
 صاعم فقال اصلي الناس قلنا لا هم ينتظرون الصلوة قال صنعوا الماء في الخضب فقلنا فاغتسل
 ثم ذهب لينوء فاعققتهم فافاق فقال صلى الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله هكذا
 ثلثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صاعم لصلوة العشاء الاخرة قالت فارسل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابي بكر رجلا رقيقا فقام
 يا عمر صل انت فقال عزمت احق بذلك فصلى بهم ابي بكر ثم قرآن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده
 في نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابي بكر يصلي بالناس فلما
 راه ابي بكر ذهب ليتاخرا فواهي اليه ان لا يتاخروا قال لهما اجلسا في جنبه فاجلساه الى جنب
 ابي بكر فكان ابي بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصيرون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم
 فاعد الحديث وما رواه الترمذي عنها انه عليه السلام صلى في مرضه الذي توفي فيه
 خلفه ابي بكر قاعدا وقال حسن صحيح واخرج النسائي عن انس آخر صلوة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلف ابي بكر فاو لا لا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي

لا تقارض فالتى كان فيها اما صلوة الظهر يوم السبت والاخذ التى كان فيها اما الصبح
يوم الاثنين وهى آخر صلوة صلاها كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام واما قوله صلى الله عليه وسلم
اذا صلى جالساً فصلوا جالساً ونحوه فهو منسوخ بمحدث عائشة رضيت الله عنها هذا فانه آخر
العهد منه صلعم قال البخارى وغيره اما اقتداء القائم بالاحد باذ بلغت حد وثبات الركوع فالصحيح
انه يجوز عندهما الا عند محمد بن اسمعيل ان صلوة راضع عن صلوة القائم لان تلك الحال لا يجوز
الا عند العجز عن الاستواء فكان كالقعود وعندهما ما جازت صلوة القائم خلف القاعد بالحدث
جازت خلف الاحد ببدلته ولو لم يكن له حد الركوع فالصحيح الجواز اتفاقاً لانه في حكم القيام
لقربه منه ولا من رآه لا يظن رآه كالعاجى الاول ويجوز امامة المقتضى المشكل للنساء وكذا امامة
المرأة لكن يكره ان يصليان وحدهن بمجاعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن
بل تقف وسطهن كما اذا لم العارى العرة فانه لا يتقدم عليهن بل يكون وسطهم تحزناً عن وقوع
نظرهم على عورتهم ويجوز اقتداء الاخرس بالامى دون العكس لقوة حال الامى لقدرته على تكبيرة
الاقتداء دون الاخرس والاخرس مع الامى مع القارى وذكر المرتاشى يجب ان لا يترك الامى
اجتهاده اثناء ليله ونهاره ليتعلم قد رما يجوز به الصلوة فان قصر لم بعد رعد الله تعالى
وفي المحيط ان القارى ان كان على باب المسجد ويجوز المسجد والامى في المسجد يصلى وحده
ان صلواته جائزة بخلاف وكذا اذا كان القارى في صلوة غير صلوة الامى جاز للامى
ان يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارى بالاتفاق اما اذا كان القارى في ناحية المسجد و
الامى في ناحية اخرى وصلواتهما متوافقة فقد ذكر القاضى ابو حازم ان على قياس قول
ابى حنيفة لا يجوز هو قول مالك بن نافع ورواية انه يجوز ووجه تحريمه انه لم يظهر من القارى
رغبة في أداء الصلوة بالمجاعة انتهى والقول الذى قاس عليه ابو حازم هو انه لو اقتضى قارى
وامى باحى فصلوة الكل فاسدة عند ابى حنيفة رحمه وعندهما تفسد صلوة القارى فقط
لان تارك فرض القراءة مع القدرة وابى حنيفة رحمه يقول ان الاميين ايضا تركها مع
القدرة عليها اذا كان قارين على تقديم القارى حيث حصل الاتفاق في الصلوة وبغية
في المجاعة السادسة الموقف لا يجوز تقديم الموتى على الامام عند نافي الصلوة خلافا لما لاك لمواضبة
عليه السلام على التقديم على المؤمنين والتساوى من غير ترك مع انه بيان الجمل ومقتضاه لا فرق
فكان عدم التقدم على الامام شرط الصحة لاقتداء والمفتقر اليها هو الموتى فاذا فقد شرطها فقد
وفسد الاقتداء واذا فسد فقد بطل صلوة عليه تفسد صلواته لفساد ما بنيت عليه بخلاف
الامام فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم يشترط نيته امامة لصحة الاقتداء فلا تفسد صلوة

فقتل القائم
بالاحد ب

فجوز اقتداء
لاخرس بالامى

بالحديث

السادس في الوقف

الامام بفساد الاقتداء لعدم بنائها عليه والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقتدى هو المصلي
 بحيث يقوم سجوده قدام الامام لكن قد مر غير متقدم عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى
 وكان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قد مر اطول تقم اصابعه قدام اصابعه
 فجوز ومن صلى مع واحدا قام عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه بالحديث جابر
 قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عزوة فقام فصلى فحُتَّتْ عن يساره فاخذ
 بيده وادارت عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذ فابيد يديه جميعا ففنا
 حتى اذا متا خلفه رواه مسلم وعن ابن عباس قال بت عند خالتي يموتة فقام النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي من الليل ففقت عن يساره فاخذ براسي فاقامني عن يمينه متفق عليه عن
 محمد بن ابي الواحد يجعل اصابعه عن عقب الامام ولكن ظاهر الحديث المساواة وهو ظاهر
 لرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يتوسط الاثنين لما روى مسلم ان علقمة والاسود دخلا على
 عبد الله فقال صلى من خلفكما اقلان نعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه والاخر عن شماله
 لحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والجواب انه فعله لضييق المكان
 وفيقابينه وبين حديث جابر وانه منسوخ فان فيه ذكر التطبيق في الركوع واقتراش
 لدواعين وهو منسوخ فان كان بمكة وجابر انما شهد الشاهد التي بعد بد رخص
 متاخر وغاية الامر ان الناس يخفي على عبد الله بن مسعود ولا بعد فيه ولم يكن دابة عليه صلوة
 السلام الا امامة الجمع الكثير دون الاثنين الا في النادر كقصته الجابر وحديث انس ان جنة
 ملكية دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فاكل منه عليه السلام ثم قال
 قوموا فلاصل لكم قال انس ففقت الى حصير لنا قد اسود من طول ما ليس ففقت بهاء
 لتمام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفتنا واوالتيم وراءه العجوز من ورائنا فصلينا
 كعتين ثم انصرفوا به مسلم وايضا قال في الهداية هذا دليل الافضلية والآثر يعني اثر ابن
 مسعود دليل الاباحة انتهى وهذا يدل على انه لا يكره توسط الامام الاثنين واختاره المحيط وذكر
 في الفتاوى العتابية ان الامام لو قام في وسط القوم او قاموا في ميمنته او ميسرته فقد اساءوا
 واور بما يحل هذا على ما اذا زادوا على الاثنين فلا مخالفة واما الواحد لو قام خلفا وعن يساره فقليل
 لا يكره وذكر في الهداية انه مبيح لان مخالفة السنة وهو الظاهر السنة ان يصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 لما مر من حديث انس والخنثى المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف معهن لاحتمال ان رجل ولا مع
 الرجال لاحتمال ان امرأة ثم الترتيب بين الرجال والصبيان مستوفى هو الصحيح اما بينهم
 وبين النساء ففرض عندنا حتى لو جازت امرأة او صبوية مشتهاة تعقل الصلوة رجلا او تقدمت

في الترتيب بين الرجال
 والصبيان سنة لا فريضة

عليه قدر ركن وصلواتها مطلقة مشتركة تحرمية واداء واتخاذ المكان والجهة بلا حائل و
 نوبت امامتها قبل صلوة الرجل فشروط المحاذاة المفسدة عشرة الاول كونها بالغتر وصية
 مشتهاة وهي بنت تسع مطلقا او ثمان وسبع اذا كانت عبلة وسبعة فلو لم تكن كذلك
 لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فاذا كانت لا تعقلها لا تقصد لثالث
 ان يكون المحاذات قدر ركن عند محمد رحم واداء الركن معها عند أبي يوسف رحم على ما مر الرابع
 تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
 الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريمية بان تبني المرأة تحريمية على تحريمية الرجل وبنيان
 تحريمية على تحريمية ثالث فلا تقصد المحاذاة فيما اذا صليا صلوة واحدة منقذين ومقتدين
 احدهما امام يقتد الآخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون اماما لها او كاهن
 لها امام فيما يؤدىانه تحقيقا للمقتدين او تقديرا كالأحقين بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذاة
 اذا كانا مسبوقين فاما اذا قضاء ما سبقا لانهما وان اشتركا من حيث التحريمية لكن لم يشتركا
 من حيث الاداء كما انزلوا وقت كل منهما امام غير الذي اقتد به الاخر في صلوة واحدة وان اشتركا
 من حيث الاداء على التفسير المذكور لا يصدق عليه لان اماما فيما يؤدىانه لكن لم يشتركا
 من حيث التحريمية فاضمحل اعتراض صدر الشريعة بان الشراكة في الاداء لا توجد بدون الشراكة في
 التحريمية فلا حاجة الى ذكر الشراكة في التحريمية فتأمل السابعة اتخاذ المكان حتى لو كان احدهما على مكان علو
 قامة والاخر على الارض لا تقصد صلوة الثامن اتخاذ الجهة فلو اختلفت جهتهما بان كانا يصليا في نحو
 الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الاخر تقصد المحاذاة وكذلك في الظلمة التاسعة عدم الحائل
 بينها حتى لو كان بينهما اسطوانة ونحوها لا تقصد والفرجة التي تسمع انسانا كالحائل العاشر
 ان ينوي الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشراكة فانه اذا لم ينو
 امامة النساء لا يصح اقتداء بها فلم توجد لشركته وذلك لان نية امامة النساء شرط في صحة اقتداء
 هن عندنا خلافا للفرقة لانهم يزعمون فرض ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلاته فساد من جهتها
 فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصد كما ان المقتدى لما كان بحيث يلحقه فساد
 الصلوة اذا فسدت صلوة الامام بسبب الاقتداء توقف ذلك على التزامه بقصد اذ لا ولا يتردد
 على احد الا بالتزام وفي رواية انما تشترط نية امامتها اذا اقتد بها فدية لرجل فان اقتد به محاذية
 يصح اقتداء بها فان حازت في خلاها ينقلب سدا لعدم ادخال الضرر اذ لم توجد منها محاذاة
 وعند الثلثة المحاذات غير مفسدة وهو القياس الا ان ائمتنا استحسنوا بالحديث وهو اخرون
 من حيث اخرهن الله فان لم وهو يقتضي الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان المقام والصلوة

فصل في شروط المحاذاة
 المفسدة فان

ان
 خلف

فصل في الامام الذي يسمع
 انسانا كالحائل
 تمنع المحاذاة

يجل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه مفسد الترك فرض المقام ولا تقصد صلواتها وان كان
 مأمورة بالتأخير منها ويحرم عليها تركه فقاين القصد والضمي كان وزانه معاقبة تركه
 تقدّمه وتأخيرها وزان المأموم مع الامام في لزوم تأخره وتقدّمه الامام فكما ان المأموم لا يجوز له
 التقدم ويفسد صلواته والامام لا يجوز له التأخر ولكن لا يفسد صلواته كذلك الرجل لا يجوز له التأخر
 على المرأة ويفسد صلواته والمرأة لا يجوز لها المحاذاة ولكن لا تقصد صلواتها الا انه ذكر في المحيط
 حكى عن مشائخ الهراق في المحاذاة صوّت يفسد صلوة المرأة دون الرجل وهي اذا شرعت بعد شريع
 الرجل محاذية لانها اذا كانت حاضرة وقت شروعه فقامت بجذبة امكنه التأخير بالتقدم
 عليها خطوة او خطوتين اما اذا احاذت بعد ما شرع فلا يمكنه ذلك لانه مكروه في الصلوة وانما
 تأخيرها بالاشارة ونحوها فاذا فعل فقد وجد منه التأخير فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا
 من فرض المقام ففسد صلواتها قال هذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبني على كون الحديث
 المذكور مرفوعا الى النبي صلعم ولم يثبت ذلك وانما هو موقوف على ابن مسعود في مسند عبد الزريق
 قال خبرنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن ابي عمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء
 في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليها فتواعد خيلها فافا
 عليهم الحيض فكان ابن مسعود يقول اخروهن من حيث اخرهن الله تعالى قيل فما القالبان قال
 رجل من خشب يتخذها النساء يتشرفن الرجال في المساجد في الغاية عن شيخه يرويه
 الحزام الخبائث والنساء حبا للشيطان واخروهن من حيث اخرهن الله ويعزوه الى مسند
 رزين قيل وذكر في لائل النبوة للبيهقي وقد تتبع ولم يوجد هناك وقد شذ بعضهم وقال
 بافساد محاذاة الامر ولا تمسك له في الرواية فان الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الدراية
 لتصريحهم باز الفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل الفرض ترك المقام الثابت بالحديث
 ولذا لم يعرّوا بين المحاذاة والاجنباء وليس ذلك في الصبي ومن تساهل وعلل بعروض الشهوة
 صرح بغيره من عبادهم اشتهاؤه وحاصله ان مظنة الشهوة الانثوية وباعتبار المظنة ثبت
 الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في الميتة والبهيمة ولا عبرة به قالوا ان
 اشتهاؤه الذي يكون عن الخراف الزايم وقد سمعنا من كثير من السلف الفاضل ان اشتهاؤه الانثوي فانه
 الطبع السليم السابع في المنافع من الاقتداء بغيره لا يقتداء الاتحاد مكان الامام والمأموم حكما
 فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير زائد على
 ما بين الصفيين لا يمنع لعدم الاشتباه والافان كان فيه بابا او قوة يمكن الوصول الى الامام منه
 هو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او الكوة صغيرة ولا يمكن النفوذ منها او مشبكة

فمن السئلة عجيبه

وقال شذ بعضهم وقال
 بافساد محاذاة الامر
 ولا تمسك له

ترك فرض

السابع في المنافع من
 الاقتداء

فان كان لا يشتبه عليه حال الامام بروية وسمع لا يمنع على ما اختاره شمس الائمة الحلواني رحمه
قال في المحيط وهو الصحيح وكذا اختاره قاضيان وغيره وان كان الحائض على خلافه كذا كان
عريضا طويلا وليس فيه ثقب يمنة وان لم يكن بينهما حائض ولكن بينهما اوبين المقتد وبني الصف
الذي قد مر بعد فان كان اقل ما يمكن فيه صفه ثم فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد ما يقوا
فيه صف فان كان المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنة لان يقوم فيه ثلثة فانهم صف
يحصل به اتصال من وراءهم بمن قد امهم بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لابي يوسف
فان الاثنين عنده كالثلثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جهة الامام معهما وفي حكم جهات
النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانما تقصد صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
واحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كن ثلثة تقصد صلوة واحد عن يمينهن
واحد عن يسارهن وثلثة ثلثة ورائهن الى اخر الصفوف بالاتفاق واما الثلثة فتقصد صلوة
واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين ورائهما فقط عندهما كما في الواحدة وعند تقصد صلوة
اثنين اثنين ورائهما الى اخر الصفوف كما في الثلث فالحاصل ان الثني عنده كالجمع كونه صفا وفي
انعقاد الجمعة خلافا لهاله ان في الثني معنى الاجتماع فيعطى حكم الجمع كما في الوصايا والوارث ولهما ان
الجمع والثني متغايران صيغتهما في الامة فيتغايران حكما الا ما قام فيه دليل الحاق كما في الوصايا والوارث
ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا كسجد بيت المقدس المشتمل
على الساجد الثلاثة وقام المقتد في قصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز ان يكون المسجد ان كبره
يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم وجامع القدس الشريف اعلى ما يشتمل على الساجد الثلاثة
الاقصى والصفحة والبيضاء انتهى ولو اقتد على جدار بيته متصلا بالمسجد لا يخفى عليه حال الامام
جاز بخلاف ما لو قام على سطح حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة التخلل و
اختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف بيت لانهم يتخلل المسجد اذا كان فيه ثقب ولا يشتبه
عليه الحال وباتصال الصفوف صار مع المسجد كقيام واحد وكذا لو صلى في دكان خارج المسجد ان
اتصلت الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام والمقتدي في الجامع او غيره نهرفان كان صغيرا
لا يمنة وان كان كبيرا يمنة واختلفوا في الصغير فقل ما لا يمكن الثني في بطنه لضيقه وقل ما يشبه
القوى من غير كلفة وقل ما لا يكون طريقا مثله في الضيق والصحيح ان لا يمكن فيه سير الزوق فهو
صغير لا يمنة وما يمكن فيه فهو كبير يمنة لكن ذكر في التاثير الحائض عن التفتي للحاكم الشهيد انه انما
يمنع في هذه الحالة اذا كان الناس يمرون فيه فان كانوا لا يمرون لا يمنة انتهى ولا يتخللوا عن نظره لانه حيث
هناك الطريق الذي تمر فيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي ان يمنة هذا ايضا مطلقا ولا يمكن كونه

اختلاف في الصف

فصل في ما يتبع
الشافعي في الصلاة
التي فيها يتابع
الشافعي في الصلاة

القياس أحد من أصحاب الفتاوى كقاضينان وصاحب الخلاصة وغيرهما ومقتضى العيد له حكم
المسجد وقد مر حكمه الثامن فيما يتبع المقتضى فيه الإمام وما لا يتابع فيه لا يختلف في لزوم المتابعة
في الأركان الفعلية اذ هي موضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه السلام انما جعل الإمام يؤتم به
فلا تتلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا فاذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد انما سجود
فالسجود وارواه البخاري ومسلم واختلف في المتابعة في الركن القولي هو القراءة فعندنا لا يتابع
فيها بل يسيتم وينصت مطلقا أي سواء السرية او الجهرية ووافقنا مالك واحمد في الجهرية
قال الشافعي تلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خافت الركعة لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوا
من لم يقرأ بأم القرآن متفق عليه قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن
فهي خدعة ثم ثلثا فقليل لا يهريه انا نكون وراء الامام قال اقرها في نفسك الحديث رواه مسلم
وغيره ولنا قول عليه السلام اذا صليتم فاقموا صفوفكم وليؤمكم احدكم واذكروا كبروا واذا قضا
تمتموا فقلوا آمين فقولوا آمين بحسبكم الله فاذا كبر وركع فكبروا واركعوا واركعوا
قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد سمع الله لكم وزاد مسلم في واية واذا قرأها فاقصروا
ولا يلتفت الى تضعيفه في اود وغيره هذه الزيادة بعد صحة طريقها وثقة قرا وقوله عليه
السلام من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة فان قيل دفعه ضعيف الصحيح انه مرسل
قلنا لا اثر في سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور رجحتم كيف وقد دفعه ابو حنيفة رحمه بسند صحيح
مع احتياطه وتضييفه في الرواية الثانية حتى انه بشرط ما لم يشترط غيره لم يواز الرواية وهو
التذكرة وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطأه ثنا ابو حنيفة ثنا ابو الحسن
بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف امام
الحديث وقول من قال ان الحفاظ كالسفيا نين وابي الا حوص شعبة واسرائيل وشريك وابي
خالد الدالاني وجريرو عبد الحميد وزائدة وزهير رواه عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله
بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلوه غيرهم قال احمد بن حنبل في مسنده ناها
الازرق ثنا سفيا ن وشريك عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهو صحيح على شرط الشيخين و
رواه عبد بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح بن هشام عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم قد كره واسناده صحيح على شرط مسلم على ان تفرد الثقة بزيادة الرفع كذا للقبول
خصوصا من كان مثل أبي حنيفة كيف قد وافقه سفيا ن وشريك وابو الزبير واخرج ابن عبد
عن أبي حنيفة في ترجمته وذكر فيه قصته وها اخرج ابو عبد الله الحاکم في حديثه ابو محمد بن بكر

بن محمد بن أحمد الصيرفي ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي ثنا مكي بن إبراهيم عن أبي عبيدة عن
 موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شاذان بن الهادي عن جابر بن عبد الله بن النبي صلعم صلى
 ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهيه عن القراءة في الصلوة فلما
 انصرف قبل عليه الرجل وقال انتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا
 حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف إمام فاقراءة
 الإمام له قراءة وفي رواية لا في حنيقة رحمه الله ان ذلك كان في الظهر والعصر فاومى إليه رجل
 فنهاه فلما انصرف قال انتهاني الحديث وهذا يقتضي أن أصل الحديث هذا إلا أن جابر قد وثقه
 محل الحكم مرة والمجموع آخر ويتضمن رد القراءة خلف الإمام مطلقا لا يخرج تأييد النبي في ذلك الصحابي
 في السيرة فيعارض ما استدلل به الخصم مما تقدم وحديث مالى انازع في القراءة ثم قال ان
 كان لابد فالناقحة وحديث لعلمكم تقرؤن خلف إمامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة
 الكتاب فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها حتى يحضر على الإباحة مطلقا عند التعارض لقوة السند
 فالحديث من كان له إمام أصح وقد عارض بمذهبي الصحابة ففي موطن مالك عن نافع
 عن ابن عمر قال إذا حكم خلف إمام فحسبه قراءة الأولى وإذا صلى وحده فليقرأ قال وكان ابن عمر
 لا يقرأ خلف الإمام ورواه الدارقطني مرفوعا وقال رفعه ويمن لكن إذا صبح حل على السماع فيؤيد
 رفعه وروى الطحاوي في شرح الآثار ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن ولبة أخبرني
 حيوة بن شريح عن بكر بن عمر وعن عبيد الله بن مقسم أنه سئل عن عبد الله بن عمر زيد بن ثابت
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوة ورواه محمد بن الحسن بن موطأ
 موطأ عن سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل قال سأل عبد الله بن مسعود عن
 القراءة خلف الإمام قال انصت فان في الصلوة شغلا ويكفيك قراءة الإمام وروى عن داود بن
 قيس القزالي في قال أخبرني بعض ولد سعد بن أبي وقاص أن سعدا قال وددت أن الذي يقرأ خلف
 الإمام في فيه جمره ورواه عبد الرزاق إلا أنه قال في فيه حجر وروى محمد بن يعقوب عن داود بن قيس عن ابن عمر
 أن عمر بن الخطاب قال ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجرا وأخرجه عبد الرزاق وأخرجه الطحاوي
 عن حماد بن سلمة بن أبي حمزة قال قالت لابن عباس اقرأ والإمام بين يدي قال لا وروى
 أبي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الإمام أن جهر ولا أن خافت وأخرجه هو وعبد
 من قول علي من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة وطعن النصوص كراهة أبو حنيفة وأبو يوسف
 قراءة المأموم في السيرة أيضا وهي كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما كراهة لما فيه
 من الوعيد فإن إطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم سيما إذا استدلل عليها بما فيه وعيد المراد

ما تقدم من قول عمر بن الخطاب سعد بن ابى وقاص علي بن ابى طالب رضي الله عنهم وازكاه
 مستحسنه عند محمد فان الاصح قولها لما مر من الادلة وفيما عد لقراءه من الاذكار يتابعه
 اى ياتي به المقتدى كما ياتي به الامام ويتبني على لزوم المتابعة في الاذكار ما ذكر في الخلاصة
 وغيره من الفروع وهي ان المقتدى لو رفع راسه من الركوع والسجود قبل تسليم المقتدى ثلثا الميم
 ان يتابع الامام لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد
 واجب وان لم يتم وقام جاز وكذا في القعدة الاخيرة ولو سلم قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه
 يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل ان ياتي المقتدى بالصلاة والدعاء فانه يتابعه
 لانها سنة والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تاخير واجب فان
 عارضها واجبا لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل ياتي به ثم يتابع لان الايتان به لا يفوت
 المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطع تفوته بالكلية فكان تاخير احد الواجبين
 مع الايتان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلافه اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى
 من تاخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل ان يتم المقتدى التشهد يتم
 ويسلم بخلافه لو احدث الامام عدل في هذه الحالة فانه لا يتم لان الكلام كالسلام في جواز
 بقاء المقتدى في التحريم بعد بخلاف الحد العهد فانه لا يبقى في حرمة الصلاة بعد و
 حينئذ فان كان المقتدى قد قد ما يمكن فيه قراءة التشهد صحت صلوته والا فلا
 وتوركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه لان القنوت ليس بمقدور ولا معين اما
 ان كان لم يقرأ شيئا من القنوت في حينئذ ينظر ان خاف فوات الركوع بقراءة شئ منه يركع
 ويتركه والا يقرأ مقدارا ما لا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نظم الزندبستى خمسة اشياء
 اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة
 التلاوة وسجود السهو واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجد او زاد
 على احوال الصحابة في تكبيرات العيدين وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلافه ما اذا كان
 يسمع من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الاربعة في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة
 ساهيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قد عد الى الرابعة ينتظره المقتدى قاعدا
 فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى ولم
 وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان قيد الخامسة فسجد صلواتهم جميعا
 ولا يفيد المقتدى تشهد وسلاما وحده وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم
 رفع اليدين في التحريمة والثناء ما دام الامام في الفاتحة فان شرع في السجدة لا يفعل المقتدى ايضا

فيسلم الامام قبل
 ان يتم المقتدى
 التشهد فانه يتم
 ثم يسلم

فيسلم المقتدى اذا لم
 يفعلها الامام لا
 يفعلها القوم
 فاربعة اشياء اذا فعلها
 الامام لا يتابعها القوم

فيسلم المقتدى اذا لم
 يفعلها الامام لا
 يتركها القوم

عن محمد بن خلف الأبي يوسف في سجدة الركوع والتسليم فيها والتسليم في آية
التشهد والسلام وتكبير التشريق فلو ترك الإمام شيئا منها لا يتركه المقتدر ولا يحصل منه
النوع الأول وجوب متابعة الإمام في الواجبات فعلا وكذا تركها كانت فعالية أو قولا لا يلزم
من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني أن ليس له أن يتابع البدعة والفسوخ وما لا يتعلق به
بالصلوة وفي الثالث عدم المتابعة في السنن فعلا فكذلك تركها وكذا الواجب القوي الذي لا يلزم من
فعله المخالفة في واجب فعله كالشهد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبير الآيات
أذ يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الإمام بقى أن يقال كان ينبغي أن يتكبر
العبد في الركوع لأنها مشروعة فيه بالإتيان بها حيث لا يكون مخالفا له في واجب فعله كإتيان
التشهد ويمكن أن يجاب بأن تكبير العبد إنما شرعت في الركوع تخصيصا لمتابعة الإمام إذا كان
قد أتى بها ولا يلزم منه شرعية فيها فيحصل مخالفة بخلاف التشهد فإن القصص عليه السلام لا عليه
هذا في تكبيرات الركعة الثانية وما تكبيرات الركعة الأولى ففي الإتيان بها ترك الاستماع و
الانصات والله سبحانه أعلم **فصل** في قضاء الفوائت من ترك صلاة لزوم قضاءها
سواء تركها بعد غير مسقط أو غير عدد خلافا للاحد فان عنه إذا تركها بعد غير عدد لا يلزم
قضاؤها لكونه صار مرتدا والركعة لا تؤمر بقضاء ما تركه إذا أتى بركعة عند الجمهور لا يصير مرتدا فيجب
بالقضاء ويقدمها على صلاة الوقت لأن الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط
عندنا وقيل قال الفخري والزهري وربيعة ويحيى الانصاري والليث ومالك وأحمد وإسحاق
رحمهم الله وقال الشافعي مستحب وهو قول طائفة من الحسن وأبي ثور لأن كل من ترك أصل نفسه
فلا يكون شرطا غيره هذا هو الأصل أما أخرجه دليل كالأيمان فإنه أعظم الأصول وهو شرط لكل
العبادات ولنا أن الكتاب يجعل في حق أوقات الصلوة مطلقا أداء وقضاء وإنما ثبت الأوقات
بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله صلوا كما رأيتموني أصلي لا يشك أن بيان الجمل العقيد للفرضية
يجزئ الواحد مفيد للفرضية ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام تقدم صلوة على ما قبلها إذا
ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر أنه عليه الصلوة والسلام صلى العصر يعني يوم الخندق بعد ما
غربت الشمس فصلى المغرب بعد ما وعنه إلى جمعة حبیب بن سباع أنه عليه السلام صلى المغرب
الأخرى فلما فرغ قال هل علم أحد منكم أني صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فأمر المؤمنين
فأقام فصلى العصر ثم أعاد المغرب وأه أحمد ذكره أبو الفرج بإسناده وقال أبو حفص بن شاذان
يترجمون أنه ذكرها وهو في الصلوة والالما أعادها وأخرجه الدارقطني والبيهقي عن أسعيل بن إبراهيم
الزياتي عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلاته فاذا فرغ من صلاته فليعد
 التي نسي ثم يلي بعد التي صلاها مع الامام ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصحح الدارقطني
 وغيره وقهرتهم من نسب الخطأ في دفعه الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب الى الترجي
 وهذا خارج عن القاعدة المجمع عليها وهي ان زيادة الثقة مقبولة والرفع زيادة وسعيد وثقه
 ابن معين امام الجرح والتعديل وذكره في توثيقه عن جماعة وكذا الترجي قال ابن معين
 وابوداود واحمد باس يروى لا فرق بين من لم يذكر الزيادة ارجح من ذكرها ولا فلا يردان سعيد
 لا يقاوم مالكا ولو كان الترتيب مستحبا لتركه عليه السلام مرة وانما الى تركه مرة ولم ينقل ولا نقل
 ايضا عن احد من الصحابة قوله ولا فعلا وليس هذا كخبر الفاشحة لان ذلك ليس لبيان المحل
 بل هو زيادة على مطلق الكتاب هي بخبر الوالد حد غير جائزة وهذا سقط ما بحثه الشيخ كمال الدين
 بن الهمام وبني عليه ولو يتر قول الشافعي رحم ولم ادر من تعرض من مرض له نعم كان ينبغي على هذا
 ان لا يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت الا انه سقط لادلة اخرى
 لما النسيان فلقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
 فان ذلك وقتها متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان
 وقتا لها فكان وقتا لما صلا له لعدم الراحة فلزم منه سقوط الترتيب ما ضيق الوقت
 فلا إجماع على حرمة تأخير الصلاة عن وقتها قصدك ومستند الكتاب والسنن وآيد
 الدليل العقلي فرج على دليل اشتراط الترتيب وأما الكثرة فلان الحرج مدفوع بالكتاب
 وعليه الإجماع ايضا واشتراط الترتيب ذاك يستلزمه ايضا وبما افضى الاشتغال
 بالترتيب الى تفويت الوقتية وهو حرام كما مر فسقط اذا تقر هذا فنقول لو صلى فرضا
 ذكر ان عليه فائتة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند ايحيى فترحم وباتا عندهما
 ومعنى الوقف عنده انه لم يقض الفائتة حتى صلى ستا وهو ذكر الفائتة عاد الكل صحيحا مثاله
 فانه صلاة الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني هو ذكر الفائتة في كل
 واحدة منها فانه الخمس فاسدة فسادا موقوفا عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاء
 صحت الظهر والخمس التي قبلها وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني انما يفسد الخمس صحت الظهر
 هذا ما يقال صلاة تصح خمسا وصلاة تفسد خمسا فالتى تعجز في ظهر اليوم الثاني اذا دعا قبلها ايضا
 والتي تفسد هي الفائتة اذا قضاها قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي انه اذا دخل
 الظهر من اليوم الثاني عادت الخمس صحيحة لصيرورتها مع الفائتة الاولى ستافوائتة بعد خروجها
 ان قضى الفائتة قبل الظهر اليوم الثاني لا تفسد الخمس ايضا وعندهما الخمس هامة وما يسليها

يثبت

صحيح وان كان ذكر الفائتة لصيرورة الفوائت ستا وجه قولها وهو القياس ان سقوط الترتيب
حكم ولا كثرة علت له وانما ثبت الحكم اذا ثبت العلة في حق ما بعد ها لا في حق نفسها كما ذكرنا
يبيع فسكت يثبت الاذن فيما بعد هذا البيع لافيته وكذا صيرورة الكلي مع ما يترك الاكل ثلثا
يجل ما صار به بعد الثالثة لا ما صار به فيها ووجه قوله وهو الاستحسان ان السقوط لكثرة وهي قائم
بالكل ولذا اجمعنا على سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صار ستا لا فيما بعد ها فحسب
وعلى ان لو اعيد الخمس في مسئلتنا بالترتيب صح وهذا لان المانع من الجواز قلتهما وقد نال وتوقف
حكم على امر ايتيم ام لا ليس ببدع كتوقف الزكاة العجلة على تمام النصاب عند حمله في الحول فان حال
وهو تمام وقعت فرضا والا فلا وتوقف المغرب في طريق الزدلفة فان اعادها قبل الفجر بطلت
فرضيتها والا فلا وصحة صلاة المعد وراد انقطع العذر بعد ها على معاودة في الوقت
الثاني فان عاد صحته والا فلا وكون الزائد على العادة حيضا على انقطاع عشرة او اقل وصحة صلاة
من انقطع دمها دون العادة فاغتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام ولا يخفى على المتأمل ان التعليل المذكور يوجب صحة مؤديات بمجرد دخول وقت
سادسها التي هي سابعة المتر وكذا لان الكثرة ثبتت ح وهي المسقط من غير توقف على اتمامها كما
هو المذكور في التصوير في مسائل الكتيبة انتهى وسياتي ما يؤيد قريب انشاء الله تعالى والتذكر
في خلال الصلاة كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلمت الصلاة
اتفقا لسقوط الترتيب بالنسيان ان بقي من الوقت ما لا يسمع الفائتة والوقية معا بل كان بحيث
لو صلى الفائتة يخرج قبل اتمام الوقية يسقط الترتيب ويقدم الوقية ولو كان الفائتة
الزمن من صلاة والوقت لسمع بعضها مع الوقية دون كلها فلا بد من تقدير ذلك البعض
حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسمع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند
ايخفيفه ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه
لم يصلي الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسمع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي العصر
ثم يقضى الفجر بعد الغروب وان بقي قدر ما يسمع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدي العصر ثم
الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاؤه مع عدم تفويت الوقية فان
امكنه الترتيب فيما بينها ايضا راعاه كما في هذه الصلوات الاخيرة والا فلا كما في اللتين قبلها ثم اعتبر
حقيقة اتساع الوقت لا غلبة الظن فقد ذكر الزاهد في شرح القدر من عليه العشاء فظن
ضيق وقت الفجر وصلاها وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس فرضه ما يلي الطلوع وما
قبله نظوع وقيل يشترع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح فجره والا فلا انتهى هو يدل على ما قلناه

سائر

ولو قدم الفائتة عند ضيق الوقت صح لان النهي عن تقديمها ليس لمعنى في عينها بل لما فيه من
تقوية الوقتية ولهذا ينهى عن التطوع والنهي متى لم يكن لمعنى في عينها لا يمنع الجواز كالنهي عن الصلوة
في الارض المغصوبة ثم المراد بتضييق اصل الوقت لا الوقت المستحب عند الحسن بن زياد وهو
رواية عن محمد بن محمد رحم الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو
اشتغل بقضائها تقع العصر الوقت المكروه يسقط الترتيب عندنا وعندنا فيلزم ان يصلي الظهر في
الوقت المستحب وقع العصر في الوقت المكروه عندنا وعندنا يصلي العصر ويؤخر الظهر الى بعد
الغروب ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامه سقط الترتيب بالاتفاق لعدم جواز الظهر في
المكروه ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذكرنا للظهر ثم غربت وهو فيها اتمها وطلع في عيسى بن
ابان فقال بل يقطعها ثم يسيد بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب هو ذكر للظهر وهو
القياس وجه الاستحسان انه لو قطعها يكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان الوجه
ثم العبرة لوقت الاقتحام حتى لو اتم الوقتية اول الوقت وهو ذكر للفائتة واطال حتى تضيق وخرج
لم تصح لان شروعه في الوقت سعة مع التذكر لم يقع صحيحا فان جد الشروع عند التضييق
صح قال الزاهد ي ويراى الترتيب وان يقدر على أداء الوقتية الا مع التخفيف في قصر القراءة و
الأفعال يقتصر على اقل ما تجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت
ستأخر خروج وقت السادسة وعن محمد بن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة لدخول في حد التكرار
بذلك وجه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان تكرار المؤد إلى الحرج ان يكون عليه ظهرا قضاء
مثلا مع ما بينه ما لا ان يكون عليه ظهرا قضاء وظهرا أداءا بالمغايرة في الوصفين وللتكرار
والا يحصل بالصلوتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسئلة الخمس اذ بدخل وقت السادسة
يقسم الخمس لان دخول وقت السادسة بالنظر إلى الخمس هو خروج وقت السادسة بالنظر إلى ضم الفائتة
اليها ودخول وقت السابعة بل وفرض ان الفائتة كانت الفجر ينبغي ان تصح الخمس بخروج وقت
الخامسة وهي الفجر من اليوم الثاني لان السادسة بضم الفائتة إلى المؤديات فليتامل ثم الفوائت
نوعان قد يمتد واحدة فالحد يث تسقط الترتيبا قاعدا لكثرة واختلاف في القيمة كمن
ترك صلوة شهر ثم ندب وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى اكر
للفائتة الحديثة لم يحجزه البعض جعل الماضي من الفوائت كان لم يكن فجاءه من التهاون وجوز
الاكثر من وعليه الفتوى لان القيمة ابطلت الترتيب لكثرة ما بالحد يث اذ ادت الكثرة في تارك
السقوط ولو قضى بعض الفوائت حتى نالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة
شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية ذكرنا لما بقي لم يحجزه عند هؤلاء ولا العلة هي

الكثرة ولم يتق والاصح انه لا يعود لانساقط لا يحتمل العود كقليل ماء نجس دخل عليه ماء
 جارحتي سال فعاد قليلا لم يعيد نجسا بخلاف النسيان وضيق الوقت لان الجواز ثم للعجز
 وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء الفائتة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كما
 في الكافي لو ترك صلاة يوم وليلة وصلى من الغد مع كل وقتية فائتة فالفواتت كلها صحيحة
 قدمها واخرها واما الوقتيات فان بدء بها فكلها فاسدة وكذا ان آخرها الا العشاء اما فساد
 الكل في التقدير فلا ينبغي ادى شيئا منها صارت سادسة الفواتت فاذا قضى تركه بعد
 عادت المتركات خمسًا ثم لا يزال هكذا واما فساد غير العشاء في التأخير فلا ينبغي كما صلى
 فائتة ما دت الفواتت اربعًا فسدت الوقتية ضرورة واما عدم فساد العشاء فمحمول على ما
 اذا كان جاهلا لا انه صلاها وعنده ان قد صلى جميع ما عليه فصارت كالناسي فان كان عالما
 لم يجز العشاء ايضا لا نه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا في الكافي ايضا رجل ترك
 صلاة من يوم وليلة ونسيها ولم يقع تحريمه على شيء يعيد صلاة يوم وليلة لم يخرج عما
 عليه يتيقن وفي شرح التهذيب لو صلى صلاة من غير تحرجا في الحكم وسقط عنه
 المترك والاول هو المروي عن ابي حنيفة رحمه وهو لا يحوط قال الفقير ابو الليث وبه
 نأخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلاة يومين للاحتياط كذا رواه
 ابو سليمان عن محمد بن محمد وعلي هذا اذا نسي ثلاث صلوات من ثلثة ايام يعيد صلاة ثلثة
 ايام رواه ابراهيم عن محمد بن زكريا في التاتارخانية ولم يذكر ما زاد وذكره قال عمر بن ابي
 عمرو سالت محمد بن عمن نسي السجدة الصلوتية ولم يدرك من اي صلاة هي قال يعيد الخمس
 فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة خمسة ايام ولو ترك ظهر او عصر ولا
 يدري الاولى منها فعند ابي حنيفة يقضى واحدة ثم الاخرى ثم يعيد التي قد بها يخرج عما عليه
 يتيقن وعندهما الا يارمه اعادة التي قد بها السقوط الترتيب بالنسيان فاما الحاق الناسي بالترتيب
 الفائتين بناسي الفائتة وهو الحق بناسي التعيين على ما مر فبين ترك صلاة من الخمس نسي
 صلوة هي قال قاضيان والفتوى على قولهما قال ابن الهمام كانه لاجل التحفيف على الناس
 والا فذلك لما لا يترجم على دليله انتهى ويؤيد ما قال في الوقفات ويقول ابي حنيفة رحمه
 نأخذ وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم آخر قيل لا يسقط الترتيب
 عنده فيصلي مثلا الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد تلك التي
 صلاها قبلها كما صلاها فتصير سبعة ولو ترك العشاء من يوم آخر كذا يصلي السبع
 على ان الترتيب قد يصح في العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجمعة خمس عشرة ولو ترك الفجر

لو ترك صلاة يوم وليلة
 وصلى من الغد مع كل وقتية
 فائتة فالغداة كلها
 صحيحة فانها لو أخرها
 واما الوقتيات فان كان
 بها فكلها فاسدة وكذا
 ان آخرها الا العشاء
 اما فساد الكل التقدير

سن يوم آخر كذا لك يصل الخمس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصل الفجر ثم يعيد ما صلى
 قبلها على ترتيب فيكون المجموع احدى وثلاثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا
 يلزم الترتيب عند ايصافهما زاد على الصلوتين قال في الحقائق وهو الاصح لان عادة ثلث
 صلوات في وقت الوقاية لاجل الترتيب تستقيم اما لاجاب سبع صلوات في وقت واحد
 فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى وقيل مبني على ان الكثرة هل تعتبر في
 الفوائت مع ما بينهما من المؤديات ام في الفوائت نفسها فقط فمن اعتبر الاول قال لا يتاخر
 الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال يتاخر الخلاف ما لم تضر الفوائت نفسها
 ستاوالحق ان المعتبر هو صيرورة الفوائت نفسها ستاوالمعنى الاعتبار وجود اوقات لا فوائت
 فيها السقوط الترتيب اذا السرى سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدي الاشتغال بفعلها على
 الترتيب الى تقويت الوقتية فجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له وانما العلة في عدم الخلاف فيها
 زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لان الترتيب في اسقطت
 صلواته من الافضاء الى تقويت الوقتية فسقوطه بسبع اولى والطائفة الاخرى لم
 يعتبروا الا تحقق فوائت ست وليس بالوجوب ولهذا اقتصر في المنظومة على ذكر الصلوتين
 صبي صلاة العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزم اعادةها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها بالبيعة
 رح فاجابه بذلك فقضاها وفي الخلاصة رجل فاته صلاة في الصحة فرضه من اقصاها
 بالتيم والاياء جاز ولا يلزم اعادةها اذا فاتت صلاة ينبغي ان يقضيها في البيت لا في
 المسجد سأل الذين به وتقديره شك في صلواته نزلها ام لا ان كان في الوقت يصلها
 وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن مات
 وعليه صلوات فاوصى بماله عين يعطى لكفارة صلواته يعطى لكل صلاة كالغزاة والوتر كذا
 وكذا الصوم كل يوم و" تنفيذها من الثلث وان لم يوص بتبع به بعض الورثة جاز وان كانت
 الصلوة كثيرة والخطبة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلاة يوم وليلة مع الوتر مثلا ثم ينفقها
 الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل من اراد حق يتوعد الصلوة
 ويجوز اعطاء الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار ولا غنى ولا غنى
 عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التاتارخانية ومن اراد ان يقضى صلواته اداها ان كان لاجل
 نقصان دخلها او كراهة فحسن والا فليل يكره وقيل لا يكره لانه لا يحد بالاحتياط الا بعد الفجر
 والعصر لانه نقل ظاهرا وهو مكره فحصل في صلاة المسافر وفيها الجاهات الاول
 في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط

في وقت الوقاية لا يكره
 في وقت الوقاية لا يكره

في وقت الوقاية لا يكره

وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث
وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشائخ قد رواها
بالفراسخ فقييل احد وعشرون فرسخا وقييل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى
وقال العتابي في خواص الفقهاء وهو المختار وقييل خمسة عشر فرسخا واختار صاحب الهداية
الاول لشموله السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة
ثلاثة ايام وعند الشافعي رحمه اقلها مرحلتان ستة عشر فرسخا وهو رايه عن مالك وبه قال
احمد لما في البخاري عن ابن عباس وابن عمر انهما كانا يقصران في اربعة يروا استدلالا للناس
بما روي في الصحيح على الخفين من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة
ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وجه الاستدلال ان اللام في المسافر ليست للعهد
اذ لا معهود فتى للاستغراق فتعم كل مسافر ولو كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجد مسافر
لا يمكنه المسير ثلاثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعترضه ابن الهيثم بان قد يقال للزاد
المسافر اذا كان سفره يستوعب ثلاثة ايام قال ولا يقال انه احتمال يخالف الظاهر فلا يصح
البيد لا نأقول قد صار لي فيما اذكر المسافر في اليوم الاول ومشى الى وقت الزوال فبلغ المرحلة
وتول وبات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك في اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الزوال
فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره السرخسي رحمه ولا يمكنه المسير تمام ثلاثة ايام فظهر انه انما يمسير ثلاثة
ايام اذا كان سفره ثلاثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلاثة ايام
ثم اقام او بدا له ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يقرخص مقدرا مسارا فقط فقد صدق
عليه في ذلك المبدأ انه مسافر ومعه هذا لا يمكنه شرعا ان يمسير ثلاثة ايام والاولى ان يستدل بأشارة
هذا الحديث بأشارة حديث الصحيحين ان المسافرين ثلاثة ايام مع ما ذكره وهو محرم وفي لفظ البخاري
ثلاثة ايام ان السفر الذي به تغيير الاحكام لكونه مظنة المشقة المقتضية للتخفيف هو الثلاثة
على ان الاخذ بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرع هذا العدد في احكام كثيرة وبما ان الرخصة لمرارة
الغربة ومشقة الوحدة وكما لها ان يكون لا يخرج عن غير الابل والنزل في غير الابل وذلك
في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلاثة ايام والثلاثة اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز القصص في قليل
السفر فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لا حد له وما روي عن ابن عباس وابن عمر فعل
صحابي وليس بحجة عند الشافعي رحمه على انه قد عارضه فعل صحابي فانما ذهبنا مذهب
عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابي قلابه وشريك بن عبد الله
من الصحابة وبه قال الشعبي والنفعي والثوري والحسن بن حي وسعيد بن جبيرة وابن سيرين من

بيان المسافر الذي لا يحصى
للقصر في السفر
بما يربط بعضها

١٣
١٤
١٥

التابعين وما روي عنه عليه السلام انه قال لا تقصر وا في اقل من اربعة برد من مكة الى عسفان
ضعيف برويه اسمعيل بن عباس هو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه
قال يحيى واحمد ليس بشئ وقال الثوري كذاب قال النسائي متروك الحديث فلا يصح الاحتجاج
به **الثاني** فيما يصير به المقيم مسافرا والمسافر مقيما في حكم السفر من فارق بيوت موطنه
هو فيه من مسرا وقرية تاويا الى هاب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة
صار مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج حتى لو
كان ثمحلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو
جاوز عمران من جهة خروج يصير مسافرا اذا معتبر بجانب خروج وان كانت هناك
قرية متصلة برض المصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بفنائد ووزن
لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما فناء المصر فان كان بينه وبين اقل من غلوة وليس بينهما
منزعة تعتبر مجاوزتها ايضا والا فلا والاصل في هذا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاء والعصر يذى الحليفة ركعتين متفق عليه فدل ان مجرد
النية لا يصير مسافرا والا يصلي الظهر بالمدينة ركعتين وما روي البخاري قال خرج على قصر
وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها فدل انه بالخروج
يصير مسافرا وان لم يغيب المصر عن بصره وعنه انه لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذا
الخص لقصنا فالخص كان اما مشر جانبا وخروج رواه البيهقي وكان لا يصير مسافرا
بالنية حتى لو خرج لطلب آبق او غريم لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا ما لم ينو المسافة
المذكورة وكان صاحب الجيش اذا طلب عدوه ولا يعلم اين يدركه وفي العود بهم مسافرون
ان كان بينهم وبين مقرهم مسافة السفر ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم
كباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد
والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضه في كل منهما ركعتان القصر
لازم عندنا وهو مذاهب عمر وابنه وعلي وابن مسعود وجابر وابن عباس وبه قال الثوري
وحامد بن ابي سليمان وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والحسن بن يحيى والحسن البصري
وهو رواية عن مالك واحمد قال هي السنة البغوي وهو في اكثر اهل العلم وقال الشافعي كل
من القصر والامتنام جائز وبه قال مالك واحمد لان الامتنام عزيمته والقصر رخصة كالفطر في
الصوم ولكنهم يروون حديث عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الضحى ركعتان و
صلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد م وقد خاب

فجاءوا الى عمران من
جهة خروج

ذكر

فخرج لطلب آبق او غريم
لا يكون مسافرا ولو
طاف الدنيا ما لم ينو
المسافة المذكورة

من افتري رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي باسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة
 قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السجود زيد في صلوة الحضرة متفق
 عليه وعن حفص بن حاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم جاء
 رجل وجلس فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يسبحون فقال لو كنت سبحا
 لانتمت صلوتي صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد علي ركعتين في السفر ولا يكثر في الصلاة
 كذلك متفق عليه لفظ البخاري صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزيد علي
 ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ركعتين
 ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صدرا من خلافة ثم صلاها
 اربع فيها بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقبلا بالجاهل على ملازمة الامام احمد وابو بكر بن شيبه
 وابو عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمكة اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال
 ايها الناس اني تاهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من تاهل في بلد فليصل صلوة المقيم والاثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض
 ركعتان وان الاتمام منكر ولو كان جائز الفعل عليه الصلوة والسلام مرة تعليم الجواز
 كما في الصيام فان قيل قال اشركنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سافرتنا الصائمت
 ومنا المفطرون منا يتم ومنا من يقصر وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كل ذلك
 يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وافطر وقصر الصلوة واتم قلنا في طريقها زيدا
 لنهي وطحة بن عمر قال ابن عبد البر لا يحتملها وقال ابو الفرج وابن الجوزي المعروف
 الصائم ومنا المفطرون والزيادة من قول زيد الغني ولم يصح الا تمام احد من اصحاب الكتب الستة
 ولا من غيرهم سواء الدارقطني وتعصبه لمذهب الشافعي معروفة كما صحح الجوزي بالاسم
 فلا اقيم عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وليس المراد من
 قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة هذا القصر
 لان هذا القصر غير مقيد بالخوف اجما عايل المراد قصر هيتهار فعلها وقت الخوف والا
 لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن امية قلت لعمر بن الخطاب
 انما قال الله تعالى اذا تقصروا من الصلوة ان خفتهم فقدما من الناس قال عمر رضي الله عنه عجب
 مما عجبتم منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 صدقة رواه مسلم واصحاب السنن الاربعة والتصدق بما لا يحتمل القمليكم ممن لا تلزم طاعة
 اسقاط محض لا يقبل الروك العفو عن القصاص فمن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد ولان لا يقبل

الرد ويكون اسقاطا محصا وقد علم من هذا القصر عند ناعزيمة وقد يطلق البعض عليه اسم
 الرخصة ومواده انه رخصة اسقاط ولا فرق بينها وبين العزيمة في المعنى ولهذا يكون الامتثال
 عند ناحتي روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال من اتم الصلوة فقد ساء وخالف السنة وان اتم
 فاقعد في السنة قد رالتشهد اجزأته والاخران نافلت له ويصير مسيئا لتأخير السلام
 ولكونه بنى النفل على تحريمه الفرض ان كان ذلك جائزا عندنا وان لم يقعد في الثانية
 يطل فرضه لا زال القعود على الثانية فرضا لا نه آخر صلوة كما في الفجر والجمعة ولو ترك القراءة
 في احد الاوليين بطلت لذلك ثم لا يزال المسافر على السفر حتى يدخل وطنه او يتيواقامة
 خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه فعلم بهذا انه يصير مقيما بدخول
 وطنه وان لم يتيواقامة واما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا بنسبة الاقامة واقل الاقامة عندنا خمسة
 عشر يوما وعند مالك والشافعي يوم اربعة ايام وهو رواية عن احمد يوم وعشرة وخمسة وعشرة
 اثنان وعشرون صلوة وجعله في المعنى هو المذهب استدلال مالك والشافعي بما رواه عليه
 السلام اذن للمهاجر في الاقامة ثلثة ليال لما عسى ان يكون له حاجة ولا حاجة فيه كما لا يخفى
 واحتج احمد بن حنبل عليه الصلوة والسلام قصر احد وعشرين صلوة حين دخل مكة الى ان
 خرج الى منى وهو حجة على من قد المدة باقل من ذلك لا على من قد باكثر منه مسكوت عنه ولنا
 ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر بن عباس قال اذا قدمت بلد وانت مسافر وفي نفسك ان
 تقم خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تقعن فاقصرها وقال احمد
 في كتابه الاثار ثمانية وخمسة عشر يوما في مكة عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت
 مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فاتم الصلوة وان كنت لا تدري متى
 تقعن فاقصرها ولا تفر في مثل هذا كالحج اذا لم يدخل للري في التقديرات الشرعية والوقوف
 فيه كالمرفوع فعلنا به لان من ثبت لزيادة سكت عنهما ما استدلوا به ولم ينافوا فلو نوى اقل
 من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر كذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن بموضعين
 لا يصير مقيما الا ان نوى ان يكون بيتوته في احدهما وان كان يقول خدا اخرج او بعد
 خدا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنين
 وليس لك لهاية ابد وقال الشافعي يقصر الى ثمانية عشر يوما ثم يتم وفي قول الى
 سبعة عشر يوما ثم يتم لما روى ابو داود ان النبي عليه السلام اقام على حرج وهو اذن
 ثمانية عشر يوما يقصر الصلوة وروى انه عليه السلام اقام سبعة عشر يوما يقصر
 عام الفم قال ابن عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زنا تمنا والاول ضعيف والثاني

عشر
يوماً

صحيح واضح منه انه عليه السلام اقام بها تسعة عشر يوماً وان اقلنا اكثر اتمنا رواه البخاري قلنا ليس فعله عليه السلام ما يدل على نفى القصر في الزيادة كما لا يخفى كيف وقد رواه ابو داود ايضا والبيهقي باسناد صحيح انه قام بتبوك عشرين يوماً يقصر واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي اجمعوا اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامته ومثله قال ابن المنذر وعن عمر قال صلى صلاة المسافر ما لم يجمع مكثاً و اقام الصحابة بمرامهم من تسعة اشهر يقصرون وروى البيهقي في المعرفة باسناد صحيح ان ابن عمر قال اربع علينا الثلج ونحن باذريجان ستة اشهر في غزاة فكننا نصل ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختيار اكثر الصحابة راجح على اختيار ابن عباس وحده وفي الغياثة المسافر اذا دخل مصر وهو على غير اهله متى حصل غرضه لا يصير مقيماً وان لم يبق الاقامة انتهى ولا تصح نية الاقامة من العسكر في دار الحرب لانهم بين ان يهزموا او يهزموا فيقرروا وحالهم هذه مبطله عزيمتهم لتردها في الاقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم ولو كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المدد له باوجود مكيدة من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع الجزم وعن ابى يوسف رح انكنا في المدينة في البيوت تصح منهم وان كانوا في الخيام لا تصح وهذا بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاخصبية حتى لو حاصر العسكر عدواً في الصحراء من دار الاسلام ونوا الاقامة لا تصح لما تقدم واما اهل الاخصبية فتصح منهم نية الاقامة فيها لانهم لم يمتزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونواها وعندهم من الماء والكلام ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونواها الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والافلاك كافر اذا سلم في دار الحرب لم يتعصوا له فهو على اقامته لعدم ما يزيلها ولو خاف فقر منهم يريد سفر ثلاثة ايام لم تعتبر نيته هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضيان ولعل المراد تعتبر نية الاقامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجي عن الذخيرة ان الاسير اذا نقلت من العدو وفوطن نفسه على اقامة نصف شهر في غارا ونحوه قصر لانه محارب للعدو وكذا المسلم فهدب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هارباً مسيرة السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بانه يقصر في السا قارخانية بعلامة المحيط فتعين حمل تلك العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم المعتبر في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع اجيره والاستاذ مع تلميذه وفي القنية نية السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت مهرها يعني المجل

اجمع
لم يبق في نية الاقامة
في دار الحرب
فان دخل مصر
او غيرها
فان حصل غرضه
لا يصير مقيماً وان
لم يبق الاقامة
انتهى ولا تصح
نية الاقامة
من العسكر في دار
الحرب لانهم بين
ان يهزموا او يهزموا
فيقرروا وحالهم
هذه مبطله عزيمتهم
لتردها في الاقامة
ولا بد في تحقق
النية من الجزم
ولو كانت الشوكة
لهم لان احتمال
وصول المدد له
باوجود مكيدة
من القليل يهزم
بها الكثير قائم
وذلك يمنع الجزم
وعن ابى يوسف
رح انكنا في المدينة
في البيوت تصح
منهم

فان اسير اذا نقلت
من العدو وفوطن
نفسه على اقامة
نصف شهر في غارا
ونحوه قصر

والأفاليها وكذا الجند ان كان يترقب من الأمير والأفلا انتهى والأوجه الثابتة مطلقا فانها
 اذا خرجت معه الى السفر لم يبق لها ان تختلف عنه وكذا الجند اذا كان رزقه من بيت المال
 وقد مره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة ان المتطوع بالجهاد
 لا يكون تبعاً للوالي وهو ظاهر وكذا قاعد الاعلى اذا كان باجر فهو تابع له كغيره من الاجراء
 والأفلا وكحل رجل رجلا ظملا ولا يدري للجمول أين يذهب به ذكر الحاكم الشهيد المتقي
 انه يتم الصلوة حتى يسير ثلثا ثم يقصر ويتبغى ان يكون اذا ساله فلم يجبه وذكره في
 المنتقى ايضا ان المسلم اذا سره العدو وان كان مقصداً ثلثة ايام قصر وان لم يعلم ساله فان لم
 يجز وكان العدو ومقيما اتم وان كان مسافرا قصر ويتبغى ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر
 والا يكون كن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلثا وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع يسأل
 متيسوعه فان اخبره عن مجبهه ولا يعمل بالأصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق
 خلافة وقيل اذا كان سفره محققا ولم يعلم من متبوعه نية الاقامة عند دخول مصر او قرية
 يلزمه الاتمام وعلى الأصل الذي ذكرنا لا يلزمه وهو الأصح لان المتيقن لا يزول بالشك وتعد
 للمسؤل بسبب من الأسباب بمنزلة المسؤل مع عدم الاخبار والمديون ان حبسه غريمه ان كان
 معسرا يقصر لانه ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فاما ان
 عزم ان لا يقضيه فانه يتم لانه بمنزلة الاقامة كذا في المحيط وذكر في الذخيرة عن ابن سماعة
 عن ابي يوسف انه ان كان معسرا يتم وكذا ان كان موسرا الا لوطن نفسه على دائره والعبد
 بين شريكين احدهما مسافر والاخر مقيم ان قضيئا في خدمته اتم في نوبة المقيم وقصر في نوبة
 الآخر وان لم يقضيا فرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من
 وجهه مقيم من وجهه وعلى هذا لا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا وقد يفهم من
 التمثيل بالخليفة في اول مسئلة التبع ان الخليفة والسلطان كغيره في انه اذا نوى السفر
 يصير مسافرا ويقصر فقليل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته والأصح انه لما فرغ
 لما تقدم من فعل النبي صلعم والخلفاء الراشدين انهم قصر واحين سافروا من المدينة الى
 مكة وغير ذلك وورد من قال اذا طاف في ولايته لا يقصر هو ما صرح به حافظ الدين البرازي
 في فتاويه انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد ميسرة
 سفره حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفره لا اعتبار من علل بان جميع الولايات بمنزلة مصر
 لان هذا التعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمي كافر خرم قاصدا
 مدة السفر فاسلم في اثناء الطريق وقد بقي بينه وبين مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي

فصل رجل رجلا ظملا
 ولا يدري للجمول أين يذهب به

اذا خرج مع ابيه فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي الى مقصد اقل من ثلثة ايام كذا قال ابو بكر
 بن الفضل وقال غيره من المشائخ الجواب كذا في الصبي اما الكافر فيقصرك ان نية الكافر للسفر
 بخلاف نية الصبي قال في الخلاصة هو المختار وقيل يقصر ان والحائض اذا طهرت وقد بقي بينها
 وبين مقصد ها اقل من ثلثة ايام تتم الصلوة هو الصحيح ذكره في الظهيرية **الثالث** في اعتبار حال
 الصلوة في التغير وما يبتنى عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلوة مادام وقتها
 باقيا في قابلية للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تؤد فاذا خرج تقررت في الذمة على
 ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قد رما
 يسمع قوله الله اكبر وعند زفر قد رما يسمع في رداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول
 ثم اعلم ان صلوة المسافر تتغير من الركعتين الى الاربعة مادام في الوقت بنية الاقامة كذا في التغير
 بالاعتداء بالمقيم ان تم الاعتداء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت
 صح وزهر الاقام لما قلنا انفا وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقررت في
 زمنه ركعتين فلا تتغير بالاعتداء بالمقيم كما لا تتغير بنية الاقامة فيلزم اقتداء المقرض
 بالمتفضل في حق القعدة على راس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت
 قبل تمامها لان حين اقتد صار فرضه اربعاً للتبعية مع قبول الصلوة للتغير فصار
 كالقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت وكذا لو دام خلق الاما
 حتى خرج الوقت او سبقه الحدث بعد اقتداء فاشتغل بالوضوء فخرج الوقت واخذت البناء فانه
 يتم اربعاً لان خروج الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعاً بالاعتداء اما لو افسد صلوة بعد ما
 اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لزم الالاعتداء بخلاف ما لو اقتد متفلاً بالغير
 المقيم حيث يصلي اربعاً لو افسد لانه تتم التزم صاوة الامام وهذا لم يقصد اسقاط فرضه غير
 انه تغير ضرورة المتابعة وقد زالت ولو اقتدى المقيم بالسافر صح سواء كان في الوقت او خارجه
 لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين بسلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بتغير قراءة في الاصح وقيل
 يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو لو سها واجه الاصح انه بالنظر الى كونه مقتدياً
 تحريمية حيث ادرك اول صلوة الامام تركه للقراءة تحريماً وبالنظر الى كونه غير معتد به فعلا
 وقد سقط عنه فرض القراءة فتسحب له القراءة واذا دار فعل بين كونه مستحباً او حراماً رجحت
 الحرمة بخلاف مسبوق فانه ادرك قراءة نافلة وكوفرض ان امامه لم يكن قرأ في الاوليين فاما
 قرء في الآخرين ملحق بالاوليين ويخلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر لية قراءة
 اصلاً اذ ذلك قد دارت قراءة بين ان تركه تحريماً بالنظر الى الحرمة او تكون كسناً بالنظر الى الفعل

في وقتي المقيم بالسافر
 على الامام السافر
 ركعتين ويسلم ويقوم
 المقيم فيتم صلوة بتغير
 قراءة وقيل بالركعة

فالأحياط هو الاثنان بالفرض اذ يلزم من تركه الفساد ولا يلزم من فعله المكروه ويستحب
 للمسافر اذا سلم ان يقول لهم اتموا صلواتكم فانما قوم سفر لاحتمال ان يكون خلفه من يعرف
 حاله ولا يتيسر له الاجتماع به بسبيله فيحكم بفساد صلوته بنفسه بناء على ظن ان امامه مقيم فسد
 صلواته بسلامه على ركعتين وهذا جهل ما في فتاوى اذ اقتتل بامام لا يدرك مسافره وهو مقيم لا
 يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء بحجة انتهي لا شرط في الابتداء لما في المبسوط وجعل صلى الله عليه
 الظهور ركعتين في قرية وهم لا يدرون مسافره او مقيم فصلواتهم فاسدة سواء كانوا مقيمين
 ام مسافرين لان الظاهر من حال من في موضع الإقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب يتبين
 خلافة فان سالوه فاخبرهم انه مسافر جازت صلواتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عثمان
 بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين
 يقول يا اهل مكة صلوا اربعاً فانما قوم سفر صححة الترمذي ولو اقام المقتد المقيم قبل سلام الامام
 فنوى الامام الإقامة قبل تقيد ما قام اليه بالسجدة لزوم الرفض ومتابعة الامام فلو لم يفعل
 فسد صلواته لانه ما لم يسجد لم يستحكم خروجه عن صلوة الامام قبل سلام الامام وقد بقي
 على الامام ركعتان بنيتا ما وجب عليه الاقتداء بهما فاذا انقذت فسد بخلافه ما لو تبعه تقيد
 بالسجدة فانه قد استحكم انفراده حتى لو رفض وتابع تفسد صلواته لاقتدائه في موضع الانفراد
 ويتبنى على ما ذكرنا في اول هذا البحث ان من فاتته صلوة وهو مقيم قضاها اربعاً مقيماً او مسافراً
 ومن فاتته صلوة في السفر قضاها ركعتين مسافراً او مقيماً ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج
 الى السفر في وقته ثم دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم تدكر شيئاً في منزله فرجع اليه لم يخرج
 وقت العصر ثم خرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزوم قضاء الظهر ركعتين و
 العصر اربعاً بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت مالم تؤد وان المعتبر آخر الوقت
 وقد كان في آخر وقت الظهر مسافراً ولم تكن اديت وفي آخر وقت العصر مقيماً حيث رجع الى
 منزله فتقرر ان الظهر ركعتين والعصر اربعاً الرابع في الوطن قالوا الاوطان ثلثة وطن اصلي و
 وطن اقامته ووطن سفره فالاصلي هو بلد الانسان او موضع تاهل به ومن قصده التعيش به لا
 الارتمال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنه وفي
 المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل فيه فقله او توطن فيه يتناول ما عزم القرار فيه
 عدم الارتمال وان لم يتاهل فعلى هذا لو عزم من له ابوان في بلد على القرار فيه ترك الوطن الذي
 كان قبله ليكون وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فقله لا يصير مقيماً او قيل يصير مقيماً
 وهو لا وجه لما من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلد تبين فاته ما دخلها صار مقيماً وانما

اذا اقتتل بامام
 لا يدرك مسافره
 او مقيم

صلاة
 الإقامة

زوجة في أحد كحما وبقي له فيها دور وعقاد قيل لا تبقى وطنه اذ المعتبر الاهل والدار والكلهم
 ببلد واستقرت سكنى له وليس له فيها دور وقيل تبقى ووطن الإقامة ما ينوي فيه الإقامة
 خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مؤلدا ولا له به اهل ويسمى وطن السكني ايضا والمحققون
 على عدم اعتباره ولذلك لم يذكره صاحب الهداية لأنه فيه يوصف السفر فهو كالقارة ثم الأصلي
 ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن أصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى
 لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاهتمام ما لم ينو الإقامة لما مر من أنه عليه السلام وأصحها بالهاجرة
 قصر وبمكة مع أنها كانت وطنهم الأصلي لكونهم استوطنوا المدينة فقلت وطئته مكة ولا ينتقض
 بوطن الإقامة ولا بالسفر لأن الشيء لا ينتقض بما هو دونه وأما وطن الإقامة فينتقض بوطن
 إقامة آخر وان لم يكن بينهما مسافة وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطأ عليه في وطن إقامة آخر فضعف
 وطنيته ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الأصلي بالإجماع وكذا الثبوت بطن الإقامة في
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه شرط لثبوت وطن الإقامة أن يتقدم سفره يكون بينه وبين ما صار
 إليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصره لا قصد السفر فوصل إلى قرية ونوى إقامة خمسة
 عشر يوما بها لا يصير تلك وطن إقامة له وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو
 قصد السفر فقبل أن يسير مدته أقام بقرية خمسة عشر يوما لا يصير وطن إقامة له وعلى ظاهر
 الرواية تصير تلك القرية وطن إقامة له في صورتين الخامسة في مسائل متفرقة يخص
 للمسافر ترك السنن على قول البعض قال الفضلي لا يترخص في الميسر أشمل من أن لا قصر
 في السنن وتكلموا في الأفضل قيل الترك ترخصا وقيل الفعل تقر به أو قال الهند واني الفعل أفضل
 حالة النزول والترك في حالة السيرانته وهذا هو العدل اذ لم تكن مشقة حالة النزول
 وقد تقدم عن ابن عمر لو كنت مسجلا لمت وقال هشام رأيت حمدا كثيرا لا يتطوع في السفر
 قبل الظهر ولا بعد ها ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب وما رأيت يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء
 كذا في شرح الهداية للسروجي المعاصي والطبيع في سفره في الرخص سواء عندنا وبه قال
 الأوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقالت الثلثة ليس للعاصي بسفره
 كالأبقا وفي سفره كقاطع الطريق أن يترخص بالرخص المشروعة للمسافر لأنها نعم فلا ينالها
 المستحق للنعم وقياسا على عدم جواز صلوة الخوف للبعثاء وقاطع الطريق بالإجماع قلنا قياسا
 بمقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعد من أيام
 الآخرة إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة الآية وإن كنتم مرضى أو على
 سفر الآية وقال عليه السلام يمسح المقيم يوما ويبيته والمسافر ثلثة أيام ولا فصل في هذه النصوص من

قال هشام رأيت حمدا
 كثيرا لا يتطوع في
 السفر قبل الظهر ولا بعد ها

ومسافر على ان الله تعالى لم يمنع نعمة من عباده في الدنيا المعصية لهم والالما باباح النكاح لهم
والبيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيتها من نعمة ولا يقال ذلك للضرورة
كاكل الميتة ونحوها لا نقول ان يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الزائد كاكل الميتة ولا
فائل به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبغاة وقطاع الطريق غير صحيح لان المعصية
في حقهم في نفس الصلوة اذ قصدتم بها تحمارة الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه
فيما تعلقت به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصار كالصلوة عند التطوع مع الصلوة
في الثوب المخصوص كالزنى في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليتامل ولا يجوز الجمع
عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وهو
قول ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين ومكحول وجابر بن زيد
وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال الشافعي واحمد رحم ومالك في الشهور
عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعد السفر والمطر
تاخير بان يؤخر الاولى الى وقت الثانية فيصليهما فيه وتقيها بان يقدم الثانية الى وقت الاولى
فيصليهما فيه اما التأخير فلم فيه احاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله عليه السلام
ليس في النوم تفریط انما تفریط في القيظة بان تؤخر صلوة وقت اخرى وهو محرم وتلك مسيئة
والمحرم يرجع على المبيح عند المعارضة على ان الجمع على صحة ليس دليل على الجمع في وقت واحد
بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل باداء الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها واما
ما روى يحيى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء
بعد ما يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع
بينهما فقال الامام ابو جعفر الطحاوي لم يذكر ذلك احد من اصحاب نافع غيره لا عبد الله ولا
مالك ولا اللبث على انه يجوز ان يراد انه صلى العشاء التي يحصل بها الجمع بعد ما غاب الشفق
مع صلوة المغرب في آخر وقتها ويبدل عليه رواية اسامة بن زيد قال خبرني نافع ان ابن
عمر جد به السير حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما فقال في طريق آخر حتى اذا كان في آخر
الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء وقد توارى ثم اقبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل هكذا اذا عجل به امرو في طريق آخر حتى كاد الشفق ان يغيب نزل فصلى المغرب وغاب
الشفق وصلى العشاء وقال هكذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جد بنا السير للتقدم
فليس لهم حديث صرح فيه الامار وقتيبة بن سعيد عن اللبث عن سعد بن زيد بن ابى
حبيب عن ابى الطفيل عامر بن واثله عن معاذ بن جبل انه عليه السلام كان في غزوة تبوك

والجمع بين الصلوات في وقت واحد

من صحيح مسلم
الكتاب ١٢

إذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر إلى العصر فيصليهما جميعا وإذا ارتحل بعد زيف الشمس
 صلى الظهر والعصر ثم صار وكان إذا ارتحل قبل المغرب حتى يصليهما مع العشاء وإذا
 ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاهما مع المغرب قال أبيه في هذا حديث محفوظ صحيح هكذا
 قال لكن قال الترمذي تفرد به قتيبة بن سعيد وهو غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا شاذ
 الأسناد والماتن وأئمة الحديث إنما سمعوه قهجا من أسناده ومنه قال فطرنا فإذا الحديث موضوع
 وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون قال الحاكم يسند إلى البخاري قال قلت لقتيبة مع من كتبت
 سنن أبيه حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل قال كتبت مع خالد المدايني قال البخاري كان
 خالد يدخل الأوطاس على الشيوخ وقال الحاكم ولم تجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية
 ولا وجدنا هذا الماتن بهذا السياق عن أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد مما روى عن معاذ
 بن جبل وخالد مازوك الحديث انتهى وعن أبي داود قال ليس في تقديم الوقت حديث ثبت
 ذكره في الكتاب هذا الحديث ذكره أبو داود والترمذي والصحيح فيه ما خرجه في الصحيحين
 أنه عليه السلام إذا ارتحل بعد ما تزيف الشمس صلى الظهر ثم ركع ركعتين يجوز إبطال الصلاة إذا جفت
 عليه الأمت من كون الوقت شرطا أو سببا لا يجوز تقديم الصلاة عليه بمثل حديث شاذ هذا
 مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة قط إلا لوقتها الاصلوتين جمع بين الظهر والعصر يعرفه ويدين المغرب والعشاء
 بجمع وإنما يصح بمثل حديث الجمع يعرفه والمزدلفة لكونه في غاية الصحة والشهرة وأما الجمع في الظهر
 فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب
 والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في المطر ولكن رد ظنه هذا بما خرجه مسلم
 وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال إن التحريم أمته ولم يقتل
 أحد منهم بظاهرة فتعين الحل على الجمع فعلا كما قلنا واضطرارهم أيضا إليه وإلى التقدير بعيد
 لا دليل عليه وهو قول بعضهم المراد ولا مطر كثير أو مستدام أو مطر ينزل عليه بل كان مستظلا
 لسقف وليس لهم حديث يصرح بأنه عليه السلام جمع بين الصلوتين في وقت واحد
 لأجل المطر فليت شعري أي ضرورة دعت إلى هذا التقدير السبع الذي يحجر كل طبع سليم
 والله الهادي إلى الصراط المستقيم فصل في صلاة الجمعة أعلم أن صلاة الجمعة فرض عين على
 كل من استكمل شرائط وجوبها دل على فرضيتها الكتاب هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
 فإنه أمرهم بطلاقة يقتضي الوجوب والنهي عما كان مباحا فيقتضي حرمة والسنة وهي كثيرة منها

آخر المغرب

عن أبي داود قال ليس
 في تقديم الوقت حديث
 ثبت

أي مزدلفة

قوله عليه السلام لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم احرق على حال يتخلفون عن
الجمعة بيوطم رواه مسلم واحمد رحم وقوله عليه الصلوة والسلام لينتهين اقوام عن ودعهم
الجمعات وليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه البخاري ومسلم والنسائي
واحمد وقوله عليه الصلوة والسلام من ترك ثلث جمع لها ونا طبع الله على قلبه رواه الخمسة
وقوله عليه الصلوة والسلام رواه الجماعة واجب على كل محتمل رواه النسائي باسناد صحيح على
شرط مسلم وغير ذلك من الاحاديث ويأتي بعضها ايضا انشاء الله تعالى واجماع الامة على فضيلتها
عينا حكاها ابن المنذر وغيره حتى قال ابو بكر بن العربي يطلب على فضيلة الجمعة دليل فان اجماع
من اعظم الادلة اذا اتفقت هذا فاعلم ان ههنا ابحاثا الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان الجمعة
شروطها للوجوب ائدة على شروط سائر الصلوات من الآسالم والعقل والبلوغ والطهارة
من الحيض والنفسا وشروطها للاداء ائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها
كما ذكرنا شروط الوجوب فستة اولها الذكورة فلا تجب على المرأة لمدوى طارق بن شهاب
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الا اربعة عبد مملوك وامرأة او صبي او مريض
ابوداود والثاني الإقامة فلا تجب على مسافر لقوله عليه السلام الجمعة واجبة الا على صبي ومملوك
او مسافر رواه البيهقي عليه اجماع الائمة الاربعة وجهود العلماء خلافا للظاهرية الثالث الحرية
فلا تجب على العبد لما مر من الحديث وعليه اجماع ايضا وفي الفتاوى للملوك ان يمنعه عبده عن الجمعة
والجماعات والعديد من المأذون المولى لعهده في الجمعة ذكر في المنيعة تجب عليه وذكر للرغيباني
انه يتخير وفيها اذا حضر باب الجامع لحفظ الدابة خلافا للاحكام ان يصلي اذا لم يحل بالحفظ والكتابة
تج عليه وكذا معتق البعض ولا تجب على العبد المأذون في التجارة ولا على العبد الذي يؤد
الضريبة وقال الشيخ ابو حفص الكبير للمستاجر ان يمنعه الاجير عن حضور الجمعة وقال على
الدقاق وليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجرة قد راشتغاله ان كان بعيدا وان كان
قريبا لا يسقط عنه شيء وان قال الاجير حط ريع الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلوة لم يكن
له ذلك الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب
الى الجامع او يقدر الا انه يخاف ان يزيد مرضه ويبطى برءه بسببه لما مر في الحديث والشيخ الكبير
الضعيف عن السعي كالمريض الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمى وان وجد قائدا
عند الجنيقة رحمه وعندهما ان وجد قائدا تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على
المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله بالانفاق والفرق لما بين وبين الاعمى ان الاعمى
قادر على السعي عند وجود القائد والمقعد وابو حنيفة رحمه قاصدا ان القدرة بالغير لا تعد قدرة

فان كان يمنعه عن
الجمعة والجماعات
والعبد

فان قال الاجير
وان قال الاجير
ريعه الاجير بمقابلة
اشتغاله بالصلوة
لم يكن له ذلك

على ما جاز هو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قيل هو على الخلاف كما لم يقل لا يجب عليه
 بالاتفاق كالمقعد والاولى ان لم تقصره الحركة فكلا لا معنى وان تقصره فكلا لقعد والمريض كالمريض
 ان بقي المريض ضائعا بذهابها على الاصح فالقصر على هذا الوجه من جملة الاعذار التي
 تقيم عدم التوجه الى الجمع والجماعات وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل و
 نحوها وانما اختصت الجمعية بهذه الشروط لعدم تاديها في اى مكان كان واختصاصها
 بما كان وصفر يحصل بها الحرج كالمشقة بسبب العجز والضعف في المريض ونحوه وبسبب قوة
 مصلحة نفسه ومولاه في حق المسافر والعبد والحرج مدفوع رحمة من الله ولطفه فالتجسس هو لا
 وان لك وكفائهم اداء الظهر ولو حضروا وصلوا بالجمعة اجزئهم ولم يلزمهم الظهر لا نسقوط
 الوجوب عنهم للرقق بهم فاذا تحملوا المشقة وقعت فرصنا واجزئتهم كحج الفقير واما شروط
 الاداء فستة ايضا الشرط الاول المصرا وفناءه فلا تجوز في القرى عندنا وهو مذهب
 علي بن ابي طالب حذيفة وعطاء والحسن بن ابي الحسن والنخعي ومجاهد وابن سيرين والثوري
 وسحنون خلا فاللائمة الثلاثة لما روى ابن ابي شيبة عن علي رضي الله عنه قال لا جمعة
 ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة وصحة ابن خزم في الحلي
 وروى مرفوعا وهو ضعيف لكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة
 وهي من احكام الوضوء ولا مدخل للوائى فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعة جمعت
 بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجواثا قرية في البحرين فلاينا في المصرية
 اطلاق الصدرا الاول اسم القرية اذ القرية يقال في عرفهم وهو لغة القرآن واضرب لهم
 مثلا اصحاب القرية اى انطاكية وقالوا لا انزل هذا القرآن على رجل من القرينتين عظيم
 اى مكة والطائف وفي الصحاح جواثا حصن بالبحرين فهى مصر على ما ياتي في تفسيره وما
 روى عبد الرحمن بن كعب عن بيبه كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنا في حرتي بنينا
 اسد بن ذرارة وكان كعب كلما سمع النداء نوح على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين
 فكانت مقدمة النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكر اليه في وكثير من اهل العلم فلا يلزم حجة لا
 كان قبل ان تفرض الجمعة وبغير علمه عليه الصلوة والسلام على ما روى في القصص انهم قالوا لليهود يوم
 يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلنجعل يوما يجتمع فيه تذكرا لله تعالى ونصلي فقالوا يوم
 السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى المسجد فمضى لهم وذكر
 هم وسهم ويوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولو
 سلم فذلك الحجة من افنية المهمة فسلم حديث علي عن المعارضة والقاطع للشغب ان قوله تعالى

فاسعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا يجوز في البرارى اجماعا فهم قد روالقرية و
 نحن قد روال مصر وهو اولى لمحدث على سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين
 فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع في الامصار ثم اختلفوا في تفسير مصر اختلفا
 كثيرا والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعية من زمرة عليه الصلوة والسلام
 الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر فكل تفسير لا يصدق على احد منهما غير معتبر
 حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرهما وهو
 ما لو اجتمع اهله في ابر مساجد لا يسعهم فانه منقوص بهما اذ كل منهما يسع اهله زيادة
 ولم يعلم ان مكة والمدينة في زمن النبي عليه السلام والصحابة الكبر جما هي لان ولا ان مسجد هما
 كان اصغر مما هو الآن فلا يعتبر هذا التعريف بالاولى لا يعتبر تعريف بما يعيس فيه كل محترف
 بحرفة او يوجد فيه كل محترف فان هو وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا و
 مع هذا في كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما
 اختاره صاحب الهداية الذي له امير وقاض بنفذ الاحكام وقيم الحد ودون تزييف
 صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اخذ الحد المتقدم ذكره لظهور
 التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحد ود في الامصار فترى بان المراد القدرة
 على اقامة الحد ود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة رحمه الله بل قد كبره
 فيها سكك واسواق ولها رساتيق وفيها دال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمة
 وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى الا
 ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والوساتيق بناء على الغالب ذ الغالب الامير والقاضي
 شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحد ود لا يكون الا في بلد كذلك فالخلاص
 ان اصح الحد ود ما ذكره في التحفة لصدقة على مكة والمدينة وانها هما الاصل في
 اعتبار المصرية وفي الفتاوى الغياثية لوصلي الجمعة لبنا المسجد ولم يبنوا وهو قول
 ابي قاسم الصفار وهذا اقرب الاقوال الى الصواب انتهى هو ليس بعيد عما قبله والسجدة
 الجامع ليس بشرط وهذا اجمعوا على جوازها بالمصلي في فناء مصر وهو ما انقل
 بالمصر معد المصالح من رفض الخيل وجمع العساكر والمناصلة ودفن الموتى وصلوة
 الجنائز ونحو ذلك لان له حكم مصر باعتبار حاجتها اهله اليه وقدره محمد رحمه الله بالغلوة
 وقال قاضيخان والاعتماد على ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله كل موضع بلغت ابنته ابنته منى فيمقتى
 وقاضى يقيم الحد ود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي لمرغبنا اني ان هذا ظاهر الرواية

فاسعوا الى ذكر الله
 ليس على اطلاقه
 اتفاقا اذ لا يجوز
 في البرارى اجماعا
 فهم قد روالقرية و

فاسعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا يجوز في البرارى اجماعا فهم قد روالقرية و نحن قد روال مصر وهو اولى لمحدث على سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع في الامصار ثم اختلفوا في تفسير مصر اختلفا كثيرا والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعية من زمرة عليه الصلوة والسلام الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر فكل تفسير لا يصدق على احد منهما غير معتبر حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرهما وهو ما لو اجتمع اهله في ابر مساجد لا يسعهم فانه منقوص بهما اذ كل منهما يسع اهله زيادة ولم يعلم ان مكة والمدينة في زمن النبي عليه السلام والصحابة الكبر جما هي لان ولا ان مسجد هما كان اصغر مما هو الآن فلا يعتبر هذا التعريف بالاولى لا يعتبر تعريف بما يعيس فيه كل محترف بحرفة او يوجد فيه كل محترف فان هو وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا و مع هذا في كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية الذي له امير وقاض بنفذ الاحكام وقيم الحد ودون تزييف صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اخذ الحد المتقدم ذكره لظهور التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحد ود في الامصار فترى بان المراد القدرة على اقامة الحد ود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة رحمه الله بل قد كبره فيها سكك واسواق ولها رساتيق وفيها دال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمة وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى الا ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والوساتيق بناء على الغالب ذ الغالب الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحد ود لا يكون الا في بلد كذلك فالخلاص ان اصح الحد ود ما ذكره في التحفة لصدقة على مكة والمدينة وانها هما الاصل في اعتبار المصرية وفي الفتاوى الغياثية لوصلي الجمعة لبنا المسجد ولم يبنوا وهو قول ابي قاسم الصفار وهذا اقرب الاقوال الى الصواب انتهى هو ليس بعيد عما قبله والسجدة الجامع ليس بشرط وهذا اجمعوا على جوازها بالمصلي في فناء مصر وهو ما انقل بالمصر معد المصالح من رفض الخيل وجمع العساكر والمناصلة ودفن الموتى وصلوة الجنائز ونحو ذلك لان له حكم مصر باعتبار حاجتها اهله اليه وقدره محمد رحمه الله بالغلوة وقال قاضيخان والاعتماد على ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله كل موضع بلغت ابنته ابنته منى فيمقتى وقاضى يقيم الحد ود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي لمرغبنا اني ان هذا ظاهر الرواية

يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد رح ان كل موضع مقرة الامام فهو مصر حتى انه لو بعث
الى قرية نائبا لاقامة الحدود والقصاص نصير مصر فاذا عزله تلحق بالقرى ووجبة ذلك
ما صح انه كان لعثمان عبد اسود امير له على الريدة يصلي خلفه ابودر وعشرة من الصحابة الجمعة و
غيرها ذكره ابن حزم في المحلى وقبولا قامة بها بمضى ايام الموسم اذا كان الامير الحجازا وكان الخليفة صا
عند ايجيفة وابى يوسف رح خلافا للمحمد رح ولا نهاتمه تصرا ذاك فان لها سكا ويصير لها باليوم
اسواق بخلاف عرفات لانها لا ابنتها وبخلاف ما ذالم يكن الامير الموسم اى امير الحجاز لم
يفوض اليه اقامة الجمع ولا يصلى العبد بها بالاتفاق لالعدم التمسك لكن للاشتغال فيه بامور الحج
الرمي الذبح والحلق وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلواتها فعلى هذا ينبغي ان تسقط الجمعة
عن اهل مكة اذا خرجوا الى الحج وانتفق ان العبد يوم الجمعة للحج المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين او
الكثرت من مصر واحد في جوامع الفقهاء عن ايجيفة رح روايتان والاظهر عنه عدم جوازها في موضعين
الا ان يكون بينهما مظهر فاصل فيكون كل جانب كصلاة ان اقامة الجمعة من اعلام الدين فلا يجوز
تقليدها وفي اقامتها بالكثرت موضعين تقليدها وطها ان الشرط المصر الجامع وهو موجود
كل طريق ولان في المحصر موضع او موضعين حرجا في المدن الكبيرة وهو مدفوع وقد يكون
فيه قيم الفتنة كان بين اهل مصر اختلا فحيث ثور الفتنة باجتماعهم وقد مرنا بتسكينها
ثم على قول ابو يوسف رح لو تعددت فالجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السبق
بالفراغ والصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا واشتبه الامر فسدت صلوة الكل وذكر في لتفريد و
الافضل هو الجامع الواحد وذلك للخروج من الخلاف والخروج عن الهدى بيقين وعن هذا
وعن الاختلاف في المصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلى اربع ركعات
وينوى بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهد فرض الوقت بيقين كذا في
الكافي قال في فتاوى الحجة هذا في القرى الكبيرة وآما البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفرية
قال والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربع ركعات الجمعة ثم ينوى سنة الجمعة اربع ركعات يصلى
الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صحت الجمعة فقد ادى سنتها على
وجهها والا فقد صلى الظهر مع سنة قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر او بنية اقر بصلوة
على ليس لاصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصباء انتهى وهذا الذي
قاله من حيث كون الموضع مصرا وآما من حيث جواز التعدد وعدمه فالاولى هو الاحتياط
لان الخلاف فيه قوى اذ الجمعة جامعة للجماعات ولم تكن في زمن السلف تصلى الا في موضع واحد
من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى

فان اقامة الجمعة في
موضعين او اكثر
من مصر واحد

فريق

فان تعددت الجمعة
لو تعددت لمن سبق
فان الجمعة لمن سبق
على قول ابو يوسف

فان احتياطا في القرى
ان يصلى السنة اربع ركعات

وذكر في فتاوى هو ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة التي تصل بعد الجمعة بنية الظهور
 ديارنا فان وقع فرضا فقرأ السورة لا تضر وان وقع نفلا فقرأ السورة واجبة انتهى والاحسن
 في النية ان ينوي آخر ظهر ادركت وقتها ولم يسقط عني بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه
 ظهر يسقط عنه والا فتقل ومكان مقيما في اطراف مصر ليس بينه وبين مصر فرجة من الزرع
 والمراعي فالجمعة عليه ان كان يسمع النداء والغلو والميل والاميال ليس بشي كذا في الفقيه
 ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو اختيار شمس الامنة الحلواني كذا في فتاوى قاضينا وان
 دخل القرى والمصريوم الجمعة فان تولى المكث الى وقتها تلزم ولو تولى الخروج بعد دخول وقتها
 تلزمه وقال الفقيه ابو الميثم لا تلزمه كذا في الخلاصة ولم يذكروا صيحا لانهم لم يذكروا اذ انوى
 الخروج في يومه قبل الوقت او بعد كما اختاره الفقيه فعلم انه المختار عنده لانه اذا انوى قامة ذلك
 اليوم في مصر التحق باهله بخلاف ما اذا لم ينو الشرط الثاني في كون الامام فيها
 السلطان او من اذن له السلطان لقوله عليه الصلوة والسلام فمن تركها وله امام عادل او
 جازر فلا جمع الله شمله ولا يارك له في الحديث واهل بن ماجه وغيره فقد شرطوا عليه الصلوة
 والسلام الامام وهو السلطان لا لحاق الوعيد بتركها وقال الحسن بن ابي الحسن البصري رابع
 السلطان فذكر منها الجمعة وقال جيب بن ابي ثابت لا تكون الجمعة الا يامير وهو قولنا
 ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان او من بها امر فاذا لم يكن
 ذلك فصلوا الظهر ولا منها اتقام بجمع عظيم اذ هي جامعة للجماعة المتفرقة في المساجد في غيرها
 وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وفي التعجيل والتأخير فلا بد من له الولاية العامة
 والكلمة الفاضلة حسب المنازعة المفضية الى العداوة والفتنة والى تقويت الجمعة غالبا وعلى
 هذا كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان عليا رضي الله عنه انما جمع ايام محاصرة
 عثمان بامر ولو قلدا لعبد عمل ناحية فصل بهم الجمعة جازلما من حديث عثمان المتفق
 لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان بذلك تثبت السلطنة
 فيحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا صاحب الشرطة
 وعن ابي يوسف ان لصاحب الشرطة ان يصلي دون القاضي فان مات وفي مصر فصل
 بهم خليفة قبل اتيان وال اخر صرح وكذا لو صلى القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن احد
 من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصل بهم جاز ومعه وجود احد منهم لا يجوز الا باذن
 للضرورة هناك وهناك ولو مات الخليفة وله امرأ وولاية على اشيء من امور العامة
 كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يغزوا

والاحسن في النية ان
 ينوي آخر ظهر ادركت
 وقتها

ان دخل القرى المصر
 يوم الجمعة

فان لم يكن احد من
 هؤلاء فاجتمع الناس
 على واحد فصل بهم جاز

ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شروعه المرأة إذا كانت
سلطانة يجوز أمرها بإقامتها لإقامتها والمأمور بالجمعة أن يستخلف غيره وإن لم يؤذن له
في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستخلاف وإن لم يؤذن له فيه كذا في أن الجمعة
موقته تفوت بتأخيرها فالأمر بإقامتها مع العلم بأن المأمور بعرضه من الأعراض المؤدية
إلى التقويت أمر بالاستخلاف ولا لغيره بخلاف القاضي لأن القضاء غير موقت قال شراح
الهداية في كتاب أدب القاضي إنما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط أن يكون المستخلف قد سمع
الخطبة أما إذا لم يكن سماعها فلا لأنها من شرائط اقتسام الجمعة بخلاف ما لو سبق الحث فاستخلاف
من لم يشهد الخطبة لا الخطبة لأن الخطبة شأنها وليست بمقتمة والخطبة شرط الاقتسام وقد وجد في حق
الأصل بخلاف المستعير فإن له أن يعير لأنه يملك المنافع لنفسه فكان له الحكم والقاضي
إنما أذن له ليحل غيره وهذا إما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون إقامة غيره مقام
نفسه ومن قام مقام نفسه كان له إقامة غيره مقام نفسه فقام بعض الفضلاء من هذا
أن الاستخلاف إنما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته أن الاستخلاف
لا يجوز للخطبة أصلاً ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الإمام إذا كان ما ذونا من
السلطان للاستخلاف اعتماداً منه على التقييد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وأنستجيز
الاطلاق وفرقه المذكورين المأذون في الجمعة وبين القاضي يفيد إطلاق الاستخلاف في الخطبة
والصلوة غاية ما في الباب إنما إذا خطب وأراد استخلاف الصلوة لا يجوز أن يستخلف من لم يشهد
الخطبة إلا إذا كان بعد الشروع وسبق الحث وأما القاعدة المذكورة فنقول بموجبها ولا نسلم
أن المأذون في الجمعة قام مقام غيره لغيره بل لنفسه بخلاف القاضي ذلك لأن القاضي إنما قام
مقام السلطان لأجل الرعية خاصة ولأن لا يجوز حكمه لنفسه بل ولأن هو بمنزلة نفسه من لا
تقبل شهادته له وأما المأمور بالجمعة فإنه ما قام مقام السلطان لأجل الناس فقط بل لأجل
نفسه أيضاً فإن الصلوة المأمور بإقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له أيضاً فقد قام
فيها مقام غيره لنفسه ولغيره إلا أن الغير تابع له ونفسه أصل في ذلك القيام فكان من القسم
الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخلاف كما في المستعير وعلى هذا عمل الأئمة
من غير تكثير فليتامل والأذن في الخطبة أذن في الصلوة بالعكس ففي الواقتات أحث الإمام
وقال لو أحث خطب ولا تنصل لهم أجزاءهم أن يخطب ويصلي بهم الشرط الثالث الوقت
وعموماً كان شرطاً لسائر الصلوات إلا أن الجمعة تقتصر بانها لا تصح لأغير بخلاف سائر
الصلوات فإنها تصح بعد أيضاً وقتاً وقتاً الظاهر لما في البخاري عن أنس كان عليه السلام

فقط
بغيره ونفسه

يصل الجمعة حين تميل الشمس في مسلم عن سلمة بن الأكوع كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس الحديث وهو المتوارى من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وهو قول جمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يجوز قبل الزوال إلا في قول أحمد بن حنبل وليس له متمسك لأحد من حديث مسلم عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الجمعة ثم يذهب إلى جالسا فترى بها حين تزول الشمس قال اليه في يعني النواحي ولا دليل فيه إذ غايته الأخبار بان الصلوة والرواح كان حين الزوال لأن الصلوة قبله فإن قيل قوله حين الزوال لا يسم هذه الجملة قلنا المراد ما يدل على الزوال لا حقيقة فإنها لا تسم إلا راحة أيضا كونه أيضا لطيفا جادا ولا تقم بعد دخول وقت العصر خلافا لما لا يسم ان وقت الظهر والعصر عند واحد وكذا ان شريعة ما على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فيراعى فيها جميع الخصوصيات التي وردت في الشريعة بها ولم يرد في الصلاة والسلام صلاة بعد دخول وقت العصر وكذا من بعد إلى يومنا فلا يجوز من ولو خرج الوقت وهو فيها يلزم استيناف الظاهر ولا يبين عليها عندنا خلافا للشافعي ثم لا يتقدم ما تقدم في الإقامة فإنهم الشرط الرابع للخطبة ويجوز بناء أحد الفرضين على الآخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم في الإقامة فإنهم الشرط الرابع للخطبة وعليه الجمهور خلافا للإمامية فإنهم يجوزون أداءها بلا خطبة وقد شذوا فان لم يروا عليه السلام أو أحد من الخلفاء الراشدين فمن بعدهم صلاة هابذ ونها في من جملة الخصوصيات التي لم يروا إسقاط الركعتين إلا مع مراعاتها فكانت شرطاً وشروط الخطبة كوفها في الوقت لا تقم قبله لأنه من جملة الخصوصيات المفيدة بها فلو محضرة الجماعة فإن خطب وحده ثم حصة الجماعة فليس لهم لا يجوز للتواتر المذكورة لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وهو يشتمل الخطبة والصلوة فكأن الصلوة لا تجوز بدون الجماعة على ما يأتي إنشاء الله تعالى فكذا الخطبة وذلك لأن الآية وإن دلت على وجوب السعي بعبادتها فقد دلت على توقف ذلك كونه انتهى السعي المستند إلى الجمع اليد بإشارتها ولا يشترط لصحتها كوفها موقوف لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد وأغنى وأولوا وكانوا صما جزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده إذا لم يكن مانعاً وركنهما مطلق ذكر الله تعالى بنيتها عند الحقيقة ثم وعند هذا ذكر طويل لسمي خطبة وأجبهها كوفها مع القياس ستر العورة وستنها كوفها خطبتين يجلس بينهما ما يشتمل كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة على النبي م والأولى على تلاوة آية على الوعد أيضاً والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض الوعد وهذه كلها فرض عند الشافعي ثم لما أنها من جملة الخصوصيات التي لم ينقل إسقاط الركعتين إلا معها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذلك فيما لا يلزم منه زيادة على النص بخبر الواحد وفي افتراض هذه الأشياء وذلك لأن الثابت بطريق التواتر والشهرة إنما هو مطلق الخطبة في الوقت ولم يثبت أن كل فرد من أفراد خطبة عليه السلام كان مشتملاً على جميع ذلك لا يستلزم اسم الخطبة

فإن قول أحمد بن حنبل يجوز الجمعة قبل الزوال

فإن قول الشافعي وجوبها وسنتها

قلادليل على اقترانه فكان واجبا او سنة وكرة تركه فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلوة والسلام
 لم يخطب قط بدون ستروطهاارة قلنا نعم ولكن يكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا دليل على انه
 انما فعله مخصوص الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام الركعتين فيشترط لهما ما يشترط لهما الا اننا
 نقول لا نسلم والا لما ايج الاستدبار فيها ونقطعها الكلام العهد على ان مسلما روى انكسب بن عجرة
 دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم يخطب قاعدا فقال انظر والى هذا الحديث يخطب قاعدا
 والله تعالى يقول واذا راوا تجارة او طوا نفقوا اليها وتركوا ما هم عليه ولم يحكم هو ولا غيره
 الصحابة الموجودين اذ ذاك بفساد الصلوة وانما انكر عليه لتركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر ذهابه
 واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الى الشافعي رحمه ان الجلوس بينهما سنة ولا شيء على من تركه ولا يثبت
 وعهد رحمه ان الشرط هو الخطبة وهي انما تطلق على كل طويل واقله قد رالتشهد ومادون ذلك لا تسمى خطبة
 في العز ولا في اللغة ولا في حنيفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كون ذكر الطويل وقصيرا
 فكان الشرط المذكور بالاعم بالقطعي غير ان الماثور عنه عليه الصلوة والسلام اختيارا احدا لفردين اعني الذي
 السمي خطبة والموافقة عليه فكان ذلك واجبا او سنة لا ان الشرط الذي لا يجزئ غيره اذ لا يكون بيان
 لعدم الاجمال في لفظ المذكور وذكر في المبسوط والمحيط وملتي البحار وشرح البحار لابن بطال وشرح مسلم
 الدين الخالطي والثوريون ان عثمان بن عفان رضي الله عنه اول جمعة ولي الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله فاقم
 عليه فقال ان ابايكم وعمركم انا بعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فعال حوج منكم الى امام قول وسيا
 الخطب بعد واستغفر الله لي ولكم ونزل وصلى ولم يتكلم عليه احد فكان اجماعا منهم على الاكتفاء بهذا
 القدروان الطول المسمى خطبة في العراق ليس بشرط فكان الشرط مطلق الذي كقولوا الحمد لله وسبحان
 الله ولا اله الا الله او نحو ذلك اجزاه لكن لا بد من كون ذلك على قصد الخطبة فلو عطس فجد لا يجزئ
 عن الخطبة ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل اولى ولو خطب
 ففقر من كان حاضرا او جاء آخرون فصلى بهم اجزاهم لان خطبة القوم حصون وصلوا والقوم حصون
 لو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فصلى تجاوز ولو نكس في جامع فاعتسل استقبال الخطبة
 ذكره في الواقع او منية المفتي لا نر ليس من عمل الصلوة وفي الرغيبنا في لو رجع الى منزله فتعد اجزاه
 ولو خطب وهو جنب فذهب فاعتسل استقبال ذكره هذا كله السروجي في شرح الهداية والله اعلم
الشرط الخامس الجماعة على شرطيتها الاجماع من غير مخالفة وانما اختلفوا في اقل
 عدد هم فعد ايجيفة وعهد رحمه وزفرهم ثلثة رجال مكلفين سواء الامام وعندنا في يوسفهم اثنا
 سواء الامام وعند الشافعي رحمه اربعون رجلا احرار اقيمين لا يطعنون صيفا ولا شتاء ولا طعن جماعة وهو
 ظاهر هذا عند احمد رحمه وعند مالك رحمه من يقرى بقرية ولم يجد عددا وركبوا من الحبيد عنه المحدثين

الجلوس بينهما سنة
 ولا شيء على من تركه

لما روى أبو محمد الأسدي رسالة إذا اجتمع ثلثون بيتا ليأمر وأرجل يصلي بهم الجمعة والجواب ان
 الأسدي مجهول فلم يجتز به وللشافعي ما روي في بحث المصنوع حديث سعد بن ذرارة وانهم كانوا
 ولا حجة فيه لا دلالة فيه على انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روي عن جابر وصنت السنن في كل ثلثة
 اماما وفي كل اربعين فما فوق ذلك جمعة فقال في شرح المهذب بضعيف واه البيهقي وغيره باسناد ضعيف
 قال البيهقي وهو حديث لا يجزئ بمثله انتهى ولا يبي يوسف ان منى الجماعة متحقق في الاثنين وكون
 الجمعة أقله ثلثة لا يمس ما نحن فيه إذ الشرط جماعة هي ليس مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع
 بلفظ لا نفس في الاثنين ذلك ويجوز ان الشرط جماعة هي مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسعوا فان
 طلب الحصو متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو والى ذكر يستلزم ذكر افلازم ان الشرط ان يكون مع الامام
 هو منى لفظ الجمع الذي هو جمع م ويشترط كونهم رجالا عقلاء فلا تتخذ بالنساء والصبيان ولا
 يشترط كونهم احرارا مقيمين بل تتخذ بالعبد والمسافرين وتصح امامتهم فيها ايضا وكذا الرضى
 ونحوهم من العذرين خلافا لفرع فانه لا تقم امامته عن لا يجب عليه الجمعة فيها عند سقوطها
 عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس لما نحن فيه بل للتحقيق عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص فهم كغيرهم فيجوز
 امامتهم كما يجوز امامة غيرهم ويشترط بقاءهم الى السجدة الاولى عند ايجافهم فلو نفرقوا قبلها
 او انفضوا يستقبل من بقي الظاهر وعندهم ايشترط بقاءهم الى التيممة فلو نفرقوا بعد هاتين من بقي
 من الجمعة وعند زفر يشترط بقاءهم الى تمامها بالوقوف قد لا تشهد فلو نفرقوا قبل ذلك يستأنف من بقي الظاهر
 لان الجماعة شرط فلا بد من دوامه كالوقت وكما انها شرط لانعدام فلا يشترط دوامها كالخطبة و
 ابو حنيفة رحمه يقول نعم هي شرط لانعدام لكن انعقاد الصلوة وتحقيق تمامه موقوف على وجود تمام اركان لان
 دخول الشيء في الوجود بدخول جميع اركانه فاما يسجد فيها الا يسمى صلوة ولذا لا يجزئ بها الوطء لا يصلي فكان
 ذهاب الجماعة قبل السجود كذا هم قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق معنى الصلوة بخلاف الخطبة
 لانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة ولا عبادة ببقاء النوان والصبيان لانها
 لا تتعقد بهم ابتداء فكذا بقاء بخلاف العبد وغيرهم من سائرهم لا يجب عليهم ما تقدم الشرط
السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان والامير اغلقوا باب قصره وصلى فيه بمشعر لا يجوز
 جمعة وان فتحه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا وذلك لما مر غير مرة انها شرعت
 بخصوصية لا تجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من جملة تلك الخصوصية فلا يجوز
 بدونه **البحث الثاني** في صفاتها يستحب التأكيد اليها الحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم من
 اغسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكما نما قرب بدتة ومن راح في الساعة الثانية فكما نما قرب بقرة
 ومن راح في الساعة الثالثة فكما نما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكما نما قرب جاجرة ومن راح

اذا غلق

الساعة الخامسة فكانا قريبين من بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون ذلك رواه البخاري
 الابن ماجه قيل المراد هذه الساعات اوقات متقاربة في ساعة واحدة وهي بعد الزوال واليه هب مالك
 واختار لها صفى حسين وامام الحرمين وتمسكوا بلفظ الرواح فانه يستعمل بعد الزوال وهو ما يستعمل
 في مطاق الذهاب يقال راح القوم اي ساروا وذكروا بغوى وانكر الاذهرى اختصاص الرواح بما بعد الزوال وغلط
 قائله وقال هو عبارة عن السير ليلالونها او ذكروا في القاموس راح للمعنى ويراح راحة واخذت له خفة راحة
 بالفتح لكذا خفت ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية الحديث لم يرد راح النهار
 بل المراد خفف اليها انتهى فكانه عليه الصلوة والسلام قال من تشط الى الجمعة في الساعة الثانية والجمهور
 ان المراد الساعات النهارية وان المقرب للبعد نتم من راح في اول النهار من طلوع الشمس هو الاظهر من
 طلوع الفجر على اختلاف في ذلك ورده القفال بانه لو كان المراد ذلك لايستوي الجاشي في الفيلة في ساعة
 واحدة مع تعاقبهما في الجيبي وبانه لو كان كذلك لاختلاف الامر باليوم الشتائي والصاوي لجمعة في اليوم
 الشتائي لمن جاز في الساعة الخامسة والجواب عن الاول اننا لانسلم الاستواء لان كلامنا من الانواع المذكورة يختلف
 الاحاد فيمكن ان يهتد شخصان كل منهما بدينه ومع هذا يدنهما احداهما افضل من بدينه الا
 بدرجات وهذا في غاية الظهور وعن الثاني بانه عليه السلام ذكر ذلك على تقدير الاعتدال بين الليل
 كما هو دأبه في النظر الى الوسط الذي هو خير الاول هذا ان اعتبر ساعات اهل الحسناء وهو ليس
 بل الظاهر ان مراده عليه السلام تقسيم هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة ستر اجزاء في شط
 الشتائي والصايف ويؤيد مذهب الجمهور شدة التفاوت بين انواع القرابين المذكورة فانه يدل على
 شدة التفاوت وبين الساعات لمن قامل اذ في قامل وحديث جابر عن النبي عليه السلام قال يوم الجمعة
 اثنا عشر ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا اتاه الله والتسوية اخر ساعة
 بعد العصر رواه ابو داود والنسائي وسئل ابن عمر عن اروح الى الجمعة فقال اذا صليت الغداة فوم اثنت
 وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ذكره في الكشاف فاما حديث ابن هريزة في الصحيحين
 قال قال رسول الله صلعم ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ثم كالذي يهدي بقرة لحيد فالمراد بالمهجر المبكر
 المحمل توفيقا بينه وبين قوله عليه السلام من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب زاد من الامام
 واسمعه ولم يبلغه كان له بكل خطوة على ستر اجر صيامها وقيامها رواه الترمذي وقال حديث حسن وصححه
 الحاكم وقال في القاموس والتجويد في قوله عم المجرى الى الجمعة كالمهدي بدنة وقوله لم يعلون في التجويد
 الاستيقوا اليه بمعنى الشكر في الصلوة وهو المعنى في اول اوقاتها وليس من المهاجرة انتهى ويستحب ليس احسن ما يجد
 من الثياب لقوله عليه السلام ما على احدكم ان وجد ان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة شو ثوب منته رواه ابو داود
 النسائي ويستحب السواك والتطيب لقوله عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدين

رواه ابو داود في صحيحه
 سنن ابى داود في صحيحه
 سنن ابى داود في صحيحه
 سنن ابى داود في صحيحه

والسعي ترك الاشتغال
بالاذان الاول

من دهنه او عيس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا
غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفضل ثلثة ايام رواه البخاري وتجب السجدة وترك الاشتغال بالاذان الاول
لقوله تعالى فاسمعوا للذي كواله وة والبيع واختلاف في المراء بالاذان الاول ففيل الاول باعتبار المشروعية
وهو الذي بين يدي المنبر لا الذي كان اولي في زمنه عليه السلام ومن ابى بكر وعمر حتى اشد عثمان
الاذان الثاني على الزوراء حين كثر الناس لاصح الله الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة
بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة لما تقدم من كراهتها عند
وجوب ترك الكلام ايضا عند ايجافته وقالا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثعلبة بن مالك ان
جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا عن الزهري لان الكراهة للاختلاف في
الاستماع ههنا بخلاف الصلوة فانها قد تمتد لا بجنيقة روح ما ذكر ابن ابي شيبة مصنفه عن علي بن عباس
ابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ولان الكلام ايضا يمتد طبعاً فان الكلام يجب
الكلام فكان النعم احوث ان الاستماع والانصات واجب عندنا وعند الجمهور حتى ان يكره قراءة القرآن و
نحوها ورد السلام وتسميت العاطس وكذا لكل الشرع وكل عمل الخير الستة عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت الامام فخطب لغوت هذا
يفيد بعبارته منع الامر بالمعروف مع انه واجب بدلالة منع صلوة النفل والقراءة والاذكار لانه اذا منع الواجب
فانفل اولى بالمنع ويرجع على سائر الاحاديث الدالة على جواز تحية المسجد وابطاحه الكلام لانه محرم و
الحرم يرجع على المييم ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لانا نقول ذلك اذا كان السلام ماذوناً فيه
وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب فاعله انما اذا قرأ الامام ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فمن
ايخيفه ومحمد انه ينصت وعن ابي يوسف رحمه الله انه يصلي سراً ويأخذ بعض الشائخ رحمه الله ان ينصت
في الجمعة لو سكت فهو افضل لتحقيق الانصات وعن ايخيفه رحمه الله اذا عطس محمد الله في نفسه لا يهرقه للصحيح
وكذا لو شتمته ورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار براسه وعينه او يده عند روية المنكر ولم يتكلم
بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب ان نصت الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجب حينئذ ولذلك
لما من الحديث ولقوله عليه الصلوة والسلام احضروا الذي كروا دنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتبعه حتى
يوخر في الجنة وان دخلها رواه ابو داود والحاصل ان الدنو فصيحة فلا تترك لاجل ما يجاورها من
معصية غيره كاتباع الجنازة التي معها ناهية هذا وقد احتجوا بالتأخر في البعيد عن الامام فمحمد بن سلمة
اختار السكوت في حقه ايضا ونصير بن يعقوب اجاز القراءة ونحوها وعن ابي يوسف رحمه الله اخبار السكوت في حق
يطرف في كتابه ويصلي بالقلم ولا منافاة بينهما فافظ طلب السكوت والانصات وان كان للاستماع لانه لو كان الكلام
القراءة للبعيد الذي لا يسمع الامام قد يصل الى اذن من يسمعه فتشغل عن فهم ما يسمع وعن السماع

في بعض الاماكن ان القارئ افضل
من المصلي في الصلاة

في بعض الاماكن ان القارئ افضل
من المصلي في الصلاة

بخلاف النظر في الكتاب والكتابة لكن الافضل هو الانصات لقول عثمان للمنصت الذي لا يسمع
 من الحظ مثل ما للمنصت السامع وعليه اكثر الشائهم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين
 يديه الاذان الثاني للتوارث وفي البسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن
 المجنفه رحمه الله ان كان اذا فرغ المؤذن من اذانه اذاد وجهه الى الامام وعن علي بن ثابت كان عليه الصلوة و
 السلام اذا خطب استقبله اصحابه بوجوههم ذكره ابن بطال في شرح البخاري لكن الرسم الآن انهم يستقبلون
 القبلة للحرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي فاذا فرغ من الخطبة اقاموا
 الصلوة وصلى بالناس كعتين على ما هو المتوارث المعروف وفي التحفة وغيرها يقر فيها قد رايقر
 في الظهر لا نهابدل منه وان قرء بسورة الجمعة واذا جاءك تنفقون او يسبح اسم ربك وهل اشك عندك
 الغاشية تبرك بالما ثور عنه عليه السلام على ما مر في صفة الصلوة كان حسنا لكن يتركه احيانا كالثلاث
 يتروهم العامة ووجوب البحث الثالث في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله
 وبني عليه الجمعة لما اخرج الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتميت الصلوة
 فلا تاركها وانتم تسعون واتوها تمشون وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وهذا
 مطلق يشمل اذا اذرك بعد التشهد وفي سجود السهو وهو قول المجنفه رحمه الله يوسف بن محمد قال
 محمد بن ادرج صغر ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه فيها بعد ذلك بنى عليها
 الظهر لا نه جمعة من وجبر ظهر من وجبر لفوات بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعا اعتبارا
 للظهر ويقعد لا محالة على راس الركعتين اعتبارا بالجمعة ويقعد في الاخيرين لاحتمال الغلطة فيها
 انه مدرج بالجمعة في هذه الحالة حتى اشترط بينة بالجمعة وهي ركعتان ولا رجة لما ذكرناه فمغلفا
 لا يبنى احدهما على تحريم الآخر كذا في الهداية الخطيب اذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا
 وبه قال مالك رحمه الله قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه ثانيا وقال الشافعي رحمه الله واحمد
 يسلم عليهم لما دوى انه عليه الصلوة والسلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجوههم
 ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس بقوي قال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو من قال
 واستد ابو احمد من حديث ابن طهيرة وهو معروف في الضعفاء ولا يحتج به انتهى كل بلد فتم بالسيف
 يخطب فيها بالسيف كسكة المعطرة وكل بلد اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بالسيف كسكة في روضة
 العلماء وفي آيسابيع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة وصف السلاطين بما ليس
 فيهم لان فيه خلط العباد بالمعصية وهي الكذب وربما يود كعبه ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتا والتاات
 في كتاب الردة سئل ابو القاسم الصفا عن الخطباء الذين يقولون السلطان العادل لا كرم شهنشا
 الاعظم مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف هل يجوز قال لا لان بعض الفاظ كافر وبعضها

معصية وكذا يقال بومنصوم من قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر واما شاهدنا
فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك قال لا يتم فهو
كذب محض انتهى قال حافظ الدين البذازي في فتاواه فلذا كان ائمة خوارزم يتباعدون عن المحرم
يوم العيد والجمعة حتى لا يمتنعوا مدح الخطباء الذين تقرض شفاههم لذكورهم يابهم على منبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم في المسجد انتهى اشار بقوله تقرض شفاههم الى ما رواه انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
رايت ليلة اسرى بي رجلا تقرض شفاههم بمقدار يرض من نار قلت من هؤلاء يا جبرائيل قال هؤلاء
خطباء وملوك يامرون الناس بالبر وينشون انفسهم ذكره الامام البغوي في شرح السنن وفي التصانيف هؤلاء
على اثر نهيمهم عن المنكر ياتون به علينا على اس المنبر فالى الله المشتكى وبه المستعان احوالنا في هذا الزمان
ومن نوى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عند له تحت ظهره عندنا وان كان رحمه لا يقيم
وهو قول الثلثة لان الفرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظهر يدل عن الامام ما يبادر بالجمعة تعاقب بتركها
ومسئ عن اداء الظهر ولا يجوز البدل مع القدوة على الاصل قلنا فرض الوقت في هذا اليوم هو الظهر يعني كسائر الايام
ولذا لو خرج الوقت لا يقتضي الا الظهر بالاجماع الا انما ما يوجب اسقاط الظهر بالجمعة فاذا لم يفعل كان عاصيا
صالحا ولو لاينا في الصحة كما وصلاتها في ارض مغمومة مع ثوب جريد وذهب نحو ذلك من المعاصي التي لا تقبل
بشيء من شرائطها واركانها ثم اذ ابدل ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجب لها قبل الفراغ منها بطلت ظهره
التي صلاحها بجود السعي سواء ادرك الجمعة ولم يدركه عندنا بخيفته روح حتى انه يجب عليه عادة الظهر اذا
لم يدرك الجمعة او يدركه الرجوع فرجع وقال لا تبطل ظهره ما لم يشترع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة لان
السعي دون الظهر لا نرحس لمعني في غيره بخلاف الظهر ونقص الظهر وان كان ما موبه لكنه ضرورة اداء
الجمعة اذ نقص العبادة قصد بلا ضرورة مرام فلا ينتقض دون ادائها وليس السعي اداء لا في خيفته
ان السعي من خصائص الجمعة لا اختصاص فعلها وهو الذي يجتمع شرائطها فيه بخلاف سائر الصلوات
فانه يجوز ادائها في البيت ونحوه فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينتقض جاز لان ما موب
بعد تمام الظهر ينقضها بالذهاب الجمعة فذهابها اليها شروع في طريق نقصها الماموبه فيحكم بنقضها به
احتياطاً لرفع المعصية ولو كان صلى الظهر بعد وراك المسافر ونحوه فسعي اليها لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا
على هذا التوجه الثاني لكون فعل غير معصية وعلى التوجيه الاول لا فرق بينه وبين غير المعدد وهو الصحيح من
الذاهل لو كان في الجامع لا يقصد لها فصل الظهر جاز ظهره ولا ينتقض ذكره قاضينا لان لم يرغب في الجمعة فصار
كما لو خرج من بيته وينبغي لا يقصد كذا ذكره السروجي يظهر من التعليق ان المراد اذ لم يشترع بعد ذلك في الجمعة لما لو شرع
فينبغي ان ينتقض ظهره فان ادركه المعدد وبعد صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره عندنا بخلاف الزفر هو يقول ان الغرضية الظهر
قد رآه في وقت فلا يبطل غيره ولذا ان المعدد وانما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يتخصص الترخص بغيره وبغيره

على خلاف في الاصل

على خلاف في الاصل

بمكان

للمعدورين والمسجونين اداء الظهر بمجاعة في المصرد يوم الجمعة سواء كان قبل الفرج من الجمعة او بعده لان
 الجمعة جامعة لها ما فينبغي ان لا تكون جماعة غيرها في المكان الذي هي فيه ولا يتطرق الى الاقتداء بهم غيرهم بخلاف
 القري لان الجمعة عليهم فكان هذا اليوم كغيره في حتم من الايام وتستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ
 الامام من الجمعة لرجاء البر في كل ساعة خطيب واحد وصلي واحد جاز ولاولى ان يصلي غير من خطب لان
 الصلوة والخطبة كشئ واحد اذا قصر للخطبة فلا يقيمها اثنان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب
 يقطعها ويقضي الفجر ان كان في الوقت سعة وان فاتت الجمعة صلى الظهر هذا عندنا بحنيفة وابي يوسف و
 محمد بن ابراهيم فوات الجمعة لا يقطعها فالعذر في عدم قطعها عند خوف فوات الوقت الوقت له ان فرض الوقت
 الجمعة فاذا خاف فواتها سقط الترتيب ولهما ان فرض الوقت الظهر فاذا لم يخف فواته وجب الترتيب في الكافي
 وهذا بناء على قول محمد بن ابراهيم وجمعه معهما في خلافة زفر بناء على قوله الاول فانه وافقهما فيه
 على ان فرض الوقت هو الظهر ثم خالفهما آخره وقال الفرض احد هما غير عين وانما يتعين بالظهر
 والجمعة اكد من الظهر ذكره السروجي عن الذخيرة فيوجه ما استدلل به في الكافي على هذا لانها
 قد تعينت بالشروع فيها فصارته هي فرض الوقت عندنا على ان السروجي ذكر عن المفيد قال
 ابو حنيفة وابو يوسف فرض الوقت الظهر لكن امر غير المعد وربا سقاطها بالجمعة حتما والمعد
 خصته وقال محمد فرض الوقت الجمعة لكن رخص له اسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط
 وفي الينابيع هو اصح اقواله ثم قال السروجي قلت لو رخص له في ذلك لما اثم بترك الجمعة اذا صلى
 الظهر انتهى ويمكن ان يقال الضمير في رخص له يعود الى المعد وراوان المراد رخص له في الحكم بجمعة
 الظهر وهو لا ينافي الا اثم وذكر السروجي في الاستدلال للخلاف في مسألة تذكر الفجر مسلكا آخر وهو ان
 يقول الترتيب ثبت بمنجز الواحد والجمعة بالاضمار المتواترة فلا يجوز ان يترك ما ثبت بالتواتر
 لما ثبت بمنجز الواحد وهما يقولان ان الفوات الى خلف اواصل وهو الظهر كلا فوات فعلي هذا الاحتجاج
 الى الجواب عن موافقة محمد لهما في خلافة زفر الامام اذا منع اهل مصر ان يجزوا قال الفقيه ابو جعفر
 انهما لم يجتهدا بسبب من الاستئثار اذ ان يخرج ذلك الموضع عن ان يكون مصر اصح فغيره وليس لهم
 ان يجزوا بعد ذلك لانهم كانا لان مصر موضعا فلان يخرج موضعا عن ان يكون مصر او انها
 متعنتا واضرار اياهم كان لهم ان يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة لان مسعة هذه الوجبة معصية
 ولا طاعة ^{لا بد} للمعصية حضر المسجد ما لان ان تحظى يؤدي الناس لا يحظى وان كان لا يؤدي احدا
 بان لا يطأ ثوبا ولا جسدا لا بأس بان يتخطى ويدن من الامام وذكرنا فقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا بأس
 بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويدن من الحجاب اذا الامام
 في الخطبة ليسمع المكان على من يجيء بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد

ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام
 فيخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيئة تقدمه على حال الخطبة ورؤسها
 عن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بالتحطى ما لم يخرج الامام او يوذى احد كذا في فتاوى قاضيها وقد علم
 منه ان التحطى جائز بشرطين احدهما ان لا يوذى احد لان الايداء حرام والردن مستحب وتلك الحرام
 مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لان تحطيه ثم على وهو ايضا حرام
 في حال الخطبة فلا يتركه لاجل امر مستحب ولذا قال صلى الله عليه وسلم للذي راها يتخطى الناس
 ويقول اشعوا اجلس فقد اذيت لانه قد تحطى وقت الخطبة واذاى وهو محل ما روى الترمذي عن
 معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحطى رقبا للناس اتخذ جنسرا
 الى جهنم وينبغي ان يقيد بما اذا وجد به اما اذا لم يجد بان لم يكن في الورداء موضع في القدم موضع
 فله ان يتخطى اليه للضرورة وبكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على ثلثين من طول الفصل لاسيما
 في ايام الشتاء وبكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال لعدم وجوبها
 قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعد هذا هو الصحيح والله اعلم فصل في صلوة العيد
 اعلم ان صلوة العيد واجبة على من تجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب تسمية عيد
 اياها سنة في الجامع الصغير حيث قل عيدان اجتمع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا
 يترك واحد منهما الكونها واجبة بالسنة لا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر به الله
 والاخبار في عبارات الائمة والسناخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب لتكملة
 العدة ولتكبير والله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاول اشارة الى صلوة
 عيد النحر والاسنة هو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلوة العيد
 من حين شرعية ما الى حين توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاها الخلفاء
 الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الامام
 الذي قال هل علي غيرهن لا ينافيه لان الاعرابي لا تجب عليه اذ من شرائطها للصلاة بشرط جميع ما
 يشترط للجمعة وجوبها واداء الا الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعد ما النقل المستفيض
 بذلك ثم يستحب العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب لبس احسن الثياب
 والتكبير الى العمل الا انه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التطيب اظهار النعمة والتمسدة
 وذكر السروجي عن الجواهر قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله اجزاه ويتطيب بازالة الشعر وقلم الاظفار
 ومس الطيف قالت المالكية والشافعية يستوى في ذلك الذهاب الى الصلوة والقاعد لان يوم الزينة
 بخلاف الجمعة قال السروجي هذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلوة لما روى عن النبي صلى

يوم الجمعة

على السائبة اشارة الى صلوة العيد

صلوة

فصل في العيد
 بعد الفجر وان عمل
 قبله اجزاه

الله عليه وسلم لا يغد ويوم الفطر حتى يأكل ثم استويأكلهم ونزارواه البخاري فلذا ينبغي ان يكون
 المأكول ثم ان وجدها ولا فشيئا حلوا واستحب يوم الاضحية تأخير الأكل الى ما بعد الصلوة لما في الترتيب
 كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من ينبغي
 الا في حق غيره والا اول اصح والاصح انه لا يكره الأكل قبل الصلوة هنا ولا تركه في الغد نحو استحباب يوم الفطر
 اداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلي ما شيا
 ان قدر لا نأقرب للتواضع ولا يكره الركوب قال المرغيناني لباس بالركبة في الجمعة والعيدين والمشى
 افضل ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا للاجماع واما يوم الفطر فقال ابو حنيفة
 لا يجهر به وقال لا يجهر وعن ابي حنيفة كقول ما لعله تعالى واتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم و
 روى الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر اخبره ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر
 من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلي ولا يجنفتان رفع الصوت بالذكور بعد عترة عاتق الامم في
 قوله تعالى واذكرك ربك في نفسك تضربها وخفية ودون الجهر الا ما خص بالاجماع والجواب عما استدل به
 اما الآية فيانها يحتل ان يراد بها التكبير في الصلوة او يراد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم
 على انها لا دلالة لهما على الجهر واما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن طاهر الملقب
 بشريك الاضحية فيه ايضا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روى الدارقطني موقفا عن نافع ان ابن عمر
 كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلي ثم يكبر حتى ياتي الامام وقال
 البيهقي الصحيح وقسره على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن
 ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائده اكبر الامام قيل لا قال افجن الناس اذ كنا مثل
 هذا اليوم النبي صلى الله عليه وسلم فما كان احد يكبر قبل الامام فيبقى مغادا الآية بلا معارض
 على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا في
 كراهيته وعدمها فعندهما يستحب الجهر وعنده الاخفاء افضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلي وابي امامة والياهي والنجعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابي ليلى وابان بن عثمان
 والحكم وحامد ومالك واحمد وابي ثور ومثله عن الشافعي رحمه ذكر ابن المنذر في الاشارة وقال الفقيه ابو جعفر
 والذي عندنا انه لا ينبغي ان يمنع العامة عن ذلك لقلته رغبتهم في الخيرات وبه نأخذ يعني انهم اذا
 منعوا عن الجهرية لا يفعلون سرافينة قطعون عن الخير بخلاف العالم الذي يعلم ان الاسرار افضل
 ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي سواء في الفطر او على القول بالجهر والاضحية وقيل لا يقطع علم
 بغير الصلوة ويكره التنقل قبل صلوة العيد وقد تقدم الكلام عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل
 وقت الصلوة بارقناع الشمس وخروج وقت الكراهة على ما بيننا في موضعنا يصلي الامام بالناس

فلا يصح ان لا يكره الأكل
 ولا يصح ان لا يكره الأكل
 قبل الصلوة هذا ولا
 ترك في الفطر
 فلا يصح ان لا يكره الأكل
 ولا يصح ان لا يكره الأكل
 قبل الصلوة هذا ولا
 ترك في الفطر
 فلا يصح ان لا يكره الأكل
 ولا يصح ان لا يكره الأكل
 قبل الصلوة هذا ولا
 ترك في الفطر

ركعتين بلا اذان ولا اقامة لما في الصحيحين سئل ابن عباس شئت صلاة العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال نعم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ثم خطب ولم يذكر اذانا ولا اقامة ولا نذر المتوارث
 وعليه الاجماع في تكبير تكبيرة الاحرام ثم يصنع يد يده تحت سترته ويثنى على ما مر ثلاث تكبيرات يفصل
 بين كل تكبيرتين بسكتة قد رثلت تسبيحا لئلا يؤدي الاتصال الى الاشتباه على البعيد يرفع يده
 عند كل تكبيرة منهم ويرسلهما في اثنائهما ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرء الفاتحة
 وسورة كذا في الجمعة ثم يكبر ويكبر فاذا قام الى الركعة الثانية بيثني بالقراءة ثم يكبر بعد ثلاث
 على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويكبر فالزوائد في كل ركعة ثلاث والقراءة في الاولى بعد التكبير
 وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلاة العيد عند علماءنا وهو قول ابن مسعود ابى موسى الاشعري
 وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير وابى مسعود المكي والحسن بن سيرين والثوري
 وهوداد بن احمد وحكاية البخاري في صحيحه من هب لابن عباس في الخبر جعل قول عمر بن الخطاب
 ايضا وزاد المرغيناني ابا سعيد والبراء وقال مالك واحمد رحم في ظاهر قول يكبر في الاولى سنا وفي
 الثانية خمسا ويقرء فيهما بعد التكبير وهو من هب الزهري والاوزاعي قال الشافعي يكبر في الاولى
 سبعا وفي الثانية خمسا ويقرء فيهما بعد التكبير وهو مروي عن ابن عباس قال شريك بن عبد الله ابن
 حي يكبر في الفطر في الاولى اربع زوائد بعد القراءة وفي الثانية كذلك في الاضحية واحدة زائدة في كل
 ركعة بعد القراءة فيهما وفيها تسعة اقوال اخذ ذكره السروجي في شرح الهداية والاحاديث المروية
 وفي هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في الاولى يسبح
 وفي الثانية بخمس قبل القراءة سورة تكبيرة الركوع رواه ابو داود وابن ماجه وابن الحاكيم وقال
 تغرد ابن طهية الثاني عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية والقراءة بعدهما كلتيهما رواه ابو داود وابن
 ماجه قال الترمذي في العلل سالت البخاري عنه فقال هو صحيح الثالث عن كثير بن عبد الله
 بن عمرو بن عوف المدني عن ابيه عن جد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في
 الاولى سبعا قبل القراءة وفي الاخرى خمسا رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث
 حسن وهو احسن شيء روي في هذا الباب قال في علل الكبرى سالت محمد بن عبد الله بن
 فقال ليس في هذا الباب أصح منه وهذه ادلة الشافعي رابع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا
 موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطر
 فقال ابو موسى اربعاً تكبيرة على الجنائز فقال حذيفة صدق ابو موسى كذلك كنت اكبر في البقرة
 حينئذ اكنتم عليها رواه ابو داود وسكت عليه سكونه بخمس من كماله من شرطه وكذا سكت

النذري في مختصره صح مختصره وتضعيف ابن الجوزي له بعبد الرحمن بن ثوبان نقلا عن ابن معين
الامام احمد معارض بقول صاحب التتبع فيه وثقة غير واحد وقال ابن معين ليس به بائس لكن ابوانه
في سندك قال ابن القطان لا اعرف حاله لكن قال الحاكم ابو عاصم هو موثق سعيد بن العاص سمع باهريق
وابا موسى اشعري وحذيفة بن اليمان ورو عنه مكحول ولو سلمت في كل من تلك الاحاديث الثلاثة
مخوذك من التضعيف اما الاول فما في ابن طهية من الكلام مع شدة اضطرابه سنداً واما الحديث
الآخران اللذان يليان فقد منع اقول بتصحيحهما الاول بعبد الرحمن الطائي ضعيف ابن حنبل
ويحيى قال النسائي ليس يقوى وعن ابي حاتم انه مثل عبد الله بن المؤمل هو ضعيف والثاني با
كثير بن عبد الله متروك قال احمد لا يثبت شيئا وضرب على حد يشر في المسند وقال ابن معين
ليس حد يشر بشئ وقال النسائي والدارقطني متروك وقال ابو زعرة واهي الحديث واقطع السند
فيه القول وقال احمد بن حنبل ليس في تكبير العيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح
انتهى واذا كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكابرهم على ان فيه قلة المخالفة
لسائر الصلوة بقلّة الزيادة اولى وطريق الروى عن الصحابة هو ما اخرج عبد الرزاق اناسفيا
الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والاسودان ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا قبل
القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعاً ثم ركع انا معمر عن ابي اسحاق عن علقمة و
الاسود قال كان ابن مسعود جالساً وعند حذيفة وابو موسى الاشعري فسألهم سعيد بن العاص
عن التكبير في يوم الفطر والاضحى فقال ابو موسى الاشعري سئل عبد الله فانه قد منا وعلنا فاسأله
فقال ابن مسعود يكبر اربعاً ثم يركع ثم يكبر فيركع ثم يقول في الثانية فيركع ثم يكبر اربعاً ثم يركع
وروى ابن ابى شبيبته حد ثنا هشايب ابنا خالد عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله
بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الاخيرة ويؤلى
بين القراءتين وروى محمد بن الحسن ابنا ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن
عبد الله بن مسعود وكان قاعداً في مسجد الكوفة ومعه حذيفة بن اليمان ابو موسى الاشعري
فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابي معيط وهو امير بالكوفة يومئذ فقال ان هذا عيدكم فكيف
اصنع فقالوا اخبره يا ابا عبد الرحمن فادركه عبد الله بن مسعود ان يصلي بغير اذان ولا اقامة
ان يكبر في الاولى خمساً وفي الثانية اربعاً ان يؤلى بين القراءتين ويخطب بعد الصلوة على راحته وقال
الترمذي وقد روى ابن مسعود انه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الاولى خمساً قبل
القراءة وفي الثانية يبدئ بالقراءة ثم يكبر اربعاً مع تكبيرة الركوع وقد روى عن غير واحد من
الصحابة فهو هذا انتهى وهذا اثر صحيح قاله بحضرة جماعة من الصحابة وشمل هذا العمل على الرفع

هشيم
مخالف

لأنه كنفل أعدد الركعات فان قيل موى عن أبي هريرة وابن عباس ما يخالفه قلنا غاية المعارضة
ويترجم المروى عن ابن مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض موى عن ابن عباس في شعبة ثنا
وكيع عن ابن جريح عن عطاء ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة سبعا في الاخرة وقال حدثنا
يزيد بن هرون نا حميد عن عمار بن ابي عمار ان ابن عباس كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعا
في الاولى وخمسا في الاخرة وقال حدثنا هشيم نا خالد الخذاء عن عبد الله بن الحرث قال صل
بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الاخرة ووالى بين القرائتين
ورواه عبد الرزاق وثار فيه فصل المغيرة بن شعبه مثل ذلك فاضطرب المروى عنه واثرا بن مسعود
سالم من الاضطراب وبه يترجم المرفوع الموافق له ويترجم الموالاة بين القراءتين بالمعنى ايضا
وهو ان التكبير ثنا وشرعيته في الاول قبل القرائة كدعاء
الاستفتاح وحيث شرع في الاخرة شرع بعد القراءة كالقنوت فكذلك التكبير في حال الصلاة غير
ان عمل العامة اليوم يقول ابن عباس لا يربيع الخلفاء بالعمل في صلاة العيد يقول احدهم الا ان الشافعي
حمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلما ثنا حملوها على الزوائد والاصليا بحيث علوا بمكة
يكبرون في كل ركعة خمس زوائد علما بالرواية الاولى وخمسا في الاولى اربع في الثانية علما بالرواية الثانية
وذكر في المحيط ان الاولى لا تحت بالرواية الاولى في الفطر والثانية في الاضحية علما بالروايتين وتخصيص
الاضحية برواية النقصان لا شغل الناس بالقرائتين والمروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمر بن حزم وهو بمكة
يعمل الاضحية في الفطر وقد علم بهذا ان عملنا بمكة ابن عباس حيث عملنا به خلافا للشافعي ان المذاهب عندنا
الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجم به والذي ذكره وامن عمل العامة يقول ابن عباس لا يربيع الخلفاء بذلك
كان في زمنهم ما في ما ننا فقد نال ذلك خلاف الآن والذي يكون بمصر فاما هو خليفة اسمعلا معنى لا شغل
بعض شروط الخلافة فيه على ما لا يخفى على من له في علم بشر وطها فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا لكن حيث
لا يقع الالتباس على الناس والله اعلم ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر
احكام صلاة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة
ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الا ياب في طريق الذي هابلاد و ابو هريرة رضي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد
في طريق رجع في غيره رواه الترمذي وقال جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري
ولان فيه تكثير الشهود اذا مكنته القرية تشهد لصاحبها ومن فاتته صلاة العيد مع الامام لا يقضيها لاقتصا
بشرائط قد فاتت وان حدث عن منعه الصلاة يوم الفطر صلواتها مع الغد قبل الزوال وان منع عن الصلاة
في اليوم الثاني لم تصل بعد بخلاف الاضحية فانها تصل في اليوم الثالث ايضا ان منع عن في اليوم الاول والثاني وكذلك ان
اخرها بلا عن في اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاساءة فالاحاصل ان صلاة العيد الاضحية تجوز في اليوم الثاني والثالث

في الاول وستا

قبل الزوال

في

سواء اخرت بعد او بد ونه اما في صلوة الفطر فلا يجوز الا في الثاني بشرط حصول العتق في الاول ولا نصليا
 بعد الزوال على كل حال الاصل فيهما وان ركبا جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم راوا طهالا بالامش لمريم
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يفطروا وان يخرجوا الى عيد ثم من الغد واه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني زادوا الركعة
 جاؤا اخر النهار قال الدارقطني استاده حسن صحيح عبد الحق والبيهقي ورواه الطحاوي وشا عبد الله بن صالح حدثنا
 هشيم بن بشير عن ابي بشر بن جعفر بن اياس عن ابي عمر بن مالك اخبرني في عمومته من الانصار ان طهالا
 خفي على الناس في ليلة من شهر رمضان ثم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صيا ما فجا ركبة شهدوا عند رسول الله
 بعد زوال الشمس منهم راوا طهالا ليلة الماضية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالاعتكاف فافطروا تلك الساعة
 وخرج بهم من الغد وصلى بهم صلاة عيد فدل على عدم جوازها بعد الزوال ولما اخرها صلى الى الغد والفرق
 بين الفطر والاضحية ان عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاضحية الذي اختلف اليه ثلث ايام
 لانها كلها ايام الاضحية بالاجماع فالصلوة فيما سوا ذلك من ايام لا تسلم صلاة العيد الا ان التقلد ردها
 عند العتق في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فاقصر عليه لله سبحانه
فروع الخروج الى المصلي وهي الجبانة سنة وان كان يسعهم الجامع عليه عامة المشايخ
 لما ثبت انه عليه السلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية الى المصلي فارتفع القوم عن الخروج امر
 الامام من يصلي بهم في المسجد روى ذلك عن علي وفي جامع الفقهاء ومنية المفتي والذخيرة
 يجوز اقامتها في المصر فثان وفي موضعين وبه قال الشافعي واحد ولو خطب قبل الصلوة
 جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك الامام ركعا كبيرا للاحرام بثمة للعيدان ظن انه يدرك في الركوع
 لان محل التكبيرات القيام ويكره برأي نفسه لا يرى امامه لانه مسبوق وهو منفرد فيها
 يقضى وفائت الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف فائت الفعل وان خاف انه لا يدرك الركوع
 مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن ابي يوسف فرك التكبير ويسم تسبيح الركوع لان
 التكبيرات عن محل التسبيح في محل وهما ان التكبير واجب التسبيح سنة والوجود يرجع
 الى الذات والكون في المحل الى الحال والنجس بالذات اقوى والركوع قيام من وجبه بخلاف ما لو تذكر
 الامام في الركوع انه ترك التكبيرات لقد رتب على الايتان بها في محلها الاصل وهو القيام كذا في الكافي
 ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه لان الوضع سنة في محله والرفع سنة لا في محله فيترجم الوضع
 واذا رفع الامام واسد سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا يثمها لان المتابعة تقم فرضا والتكبير
 واجب لا يثمها في القومة لانها تشترع الا للفصل فلا يمضي فيها شيء ويتبع امامه في التكبير
 وان خالفه لا يكره لان حكمه على نفسه بالافتاء وليس التكبير كالقنوت المنسوخ فبطل
 ما يرويه ابيه الا ان جاؤا قول الصحابة وهو يسلم مع تكبيره فانه لا يتبعه حينئذ لانه مخفي

ابي عمير

لو خطب قبل صلاة
 العيد جاز ويكره

ييقين فان لم يسمع تكبيره بل سمع المبلغ يتبعه وان جا وزلا قول لاحتمال كون الخطأ بالمبلغ
 لكن ينوي بكل تكبيرة الدخول في الصلوة لاحتمال انه كبر قبل الامام وكذا لا يحق يكبر برأى ماله
 لانه خلفه حكمًا بخلاف السبوق ونسي التكبير في الاولى حتى قرأ بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر
 يكبر ولا يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب والسنة فلا يقبل النقص بالراى وفي آعادتها
 بعد التمام نقصها بخلاف الوجهين الاولين لانها لم تتم فكان لم يشترع فيها فيعيد رعايته
 للترتيب يسبق بر كعتريقرء في قضاء ما سبق ولا ثم يكبر وقد ذكر في النوادر انه يكبر ثم يقرء لان
 يقضى اول صلوة في حق الاذكار وجهاً اول وهو ظاهر الراية ان البداء بالتكبير يؤدى الى الوالة
 بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقاً للعل على ما مر من مذهبه انه
 يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين النساء ان اردن ان يصليين صلوة الطمحي يصلين
 ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تأخير الصلوة في الفطر وتجيلها في الاضحية للحديث المتقدم
 وفي القنية تقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة و صلوة الجنازة على الخطبة وفي الضمير عن
 ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق الراس في العشر قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا
 يجب التأخير انتهى وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر وارد
 بعضكم ان يصحى فلا يأخذ ن شغراً ولا يفتلن ظفراً فهذا محمول على الندب دون الوجوب بالاجماع
 فظهر قوله ولا يجب التأخير الا ان نفى الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً الا ان استلزام
 الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهايت مادون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاظفار و
 نحوها فوق الاربعين قال في القنية لا فضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته ويتلف
 بدنه بالاعتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه والاربعين
 فالاسبوع افضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر في ما وراء الاربعين
 ويستحق الوعيد واختلف في قول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابى امامة
 الباهلي وثلاثة بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد صحيح روى
 روى مثله عن مليش بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكر هذه المسئلة في القنية واختلاف العلماء
 فيها ولم يذكروا الكراهة عن اصحابنا رحم وعين لك انه كرهه وقال هو من فعل الاعاجم وعن الاوزاعي
 انه يبدعه ولا يظهر انه لا بأس به لما فيه من الاثر والله اعلم والتعريف الذي يفعله بعض الناس
 من الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعوا ويتشبهون بأهل عرفة
 قيل ليس بشئ اى ليس بشئ مندوب ولا مكروه وذكر في النهاية عن ابى يوسف ومحمد بن محمد في غير
 رواية الاصول انه لا يكره لما رواه ابن عباس فعل ذلك بالبصرة وهذا يفيد ان مقابلته من رواية

نسي التكبير في الاول
 حتى قرأ بعض الفاتحة
 او كلها ثم تذكر
 سبق بر كعتريقرء في
 قضاء ما سبق ولا
 ثم يكبر الخ

تقدم صلوة العيد
 على صلوة الجنازة

فصل في القنية
 والتعريف الذي يفعله
 بعض الناس من
 الاجتماع عشية

فمن
البدعة التي كانت
سنة في خلافة

الأصول الكراهية ويدل عليه التعليل بان الوقوف عهد قريب في مكان مخصوص فلا يكون قربة
في غيره والروى عن ابن عباس محمول على انه مجرد اللفظ لا للتنبيه باهل الموقف عن مالك انه
سئل عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما مفايق هذه الاشياء البدع انتهى و مراده بالناس
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم فهو بدعة والبدعة اذا لم تستلزم سنة
فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى
وهذا هو المعتمد والله سبحانه اعلم وتكبير التشريق عقيب الصلوة قيل سنة عندنا ولا كثر في
انه واجب لمواظبة عليه السلام عليه من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحابة بشرط الاقامة
والحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة لمجاعة مستحبة في المصير كل عند ابي حنيفة رحمه فلا يجب
على مسافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن تجب عليه ولا تجب عقيب العاجب كالوتر وصلوة
العيدين ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعتد ولا الذين صلوا الظهر يوم الجمعة بمجاعة ولا
على اهل القرى وعندهما يجب على كل من يصلي المكتوبة ان يتبع لها وله ان يجهر بالتكبير خلاف
السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط فيقتصران بالاقتداء بحبيب بطريق التبعية وابتداء
فجر عرفة عندنا وهو قول احمد والظاهر عن الشافعي على ذكره النووي في قوله الآخر وهو قول مالك
ظهر يوم النهر و آخره عصر يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه وعصر آخر ايام التشريق عندهما وهو قول احمد
والظاهر عن الشافعي رحمه في قوله الآخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه والناس
يتبع للمجاهد وهم يقطعون التلبية يوم النحر ويتدعون التكبير من صلوة الظهر وينتهي بتكبيرهم
بصلوة الصبح آخر ايام التشريق والناس يتبع لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسلمون
اصول في هذا الحكم ولا ييوسف ومحمد ومن وافقهما مارواه ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي
عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر
ايام التشريق ورواه محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم الفخري عن علي بن ابي
طالب فذكره ولا ييخفيته مارواه ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن الاسود قال
كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والله اكبر الله اكبر لله الحمد فالحاصل ان المسئلة مختلفة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين فاخذ ابو يوسف ومحمد بالاكثر للاحتياط في العبادة خصوصا في الذكر لا بد من كثرة وورد
عليهما تكبيرات العيد حيث وافق على الاخذ فيها بالاقل واجيب بانها تؤتي بها في الصلوة
وهي تصان عن الزائد وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنص فاذا فرغت فانصب
والى بك فارغب الكثار الا ذكر في مظانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر

فانه انما غوب فيه في كل الاحيان بل في الجهرية وهو يد عترة لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية الا
ما استثناه الشرح فاذا انقارضت الادلة في مقدار الاستثنى فلاحذ بالاعمال والعمل فيما وراءه
بالاصل هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الادلة وتبينها بغيرها لا وجوب جعل الفتوى على قولها وصفة
التكبير ان يقول بعد اسلام مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فهو تكبيرتان
قبل التمهيل وتكبيرتان بعد لما مر عن ابن مسعود وسند جيد واخرج ابن ابي شيبة ايضا شاذله
بن هارون ثنا شريك قال قلت لابي اسحاق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن مسعود قال كانا
يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقال شاذله بن مسعود
عن ابراهيم قال كانوا يعنى الصحابة يكبرون يوم عرفة واحدا ثم مستقبل القبلة في الصلاة
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فعم النقل فيمن الصحابة وهو المأثور
عن الخليل واسماعيل جبرائيل فان الخليل لما اراد الذبح ونزل جبرئيل بالقداء نادى من الهوى
الله اكبر الله اكبر فسمع النبي فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم الله اكبر والله الحمد
كذا في لكشافه المذكور في كتب الفقهاء ان ابراهيم سمع اولا فقال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذي بعده
فقال الله اكبر والله الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التمهيل ثلثا كما قال الشافعي لا ثبت له امام
نسى التكبير وقام وذهب فمالم يخرج من المسجد يعود ويكبره لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج
لا يعود ولا يكبر ولكن يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والاقتداء به لا يكبر وحده
لا يؤدي في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعد ولا يصح الاقتداء به فكان الامام في مستقبل الاحتماء
في سجود التلاوة فيتابعد ان اتي به والا تقرب به لان المتابعة انما تجب فيما تؤد في حرمة الصلوة
كسجود السهو والامام شرط الوجوب عنده لا شرط الاداء ترك صلوة في ايام التشريق
فقصناها فيها من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها فقصي فيها او بالعكس
لا يكبر وكذا لو ترك فيها وقصنا فيها من عام آخر لان السنن الوقتية لا تقتضي تغيير وقتها
والقضاء على وفق الاداء بحيث لا يكبر في الاداء لا يكبر في القضاء احد في سقط التكبير
لا تقطاع حرمة الصلوة ولو سبقه كبر بلا وضوء لبقاء الحرمة ولو اجتمع سجود والتكبير والتلبية
بها بالسهو ولا يؤدي في حرمة الصلوة ثم بالتكبير لا يربط الصلوة متصلا بها ثم بالتلبية لانها
تؤدي خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم التكبير بسجود السهو لا نه لا ينافي الصلوة ولو قدم
التلبية سقط التكبير والسجود لانها كلام يقطع الوصل فذكر كله في الكافي في فصل في الجنائز
وفيها الجنائز الاول فيما يفعل بالمحضر وهو من حضرته ملائكة الموت والموت وعلا ما من ان
تسترخي قد ما ولا تشبهوا ويتعجب ان روي عن صفه انه يستحب ان يوجه الى القبلة لما

ثلاث نزل تكبير
تشريق

فان نسي التكبير وقام
وذهب فمالم يخرج
من المسجد يعود

فان نسي سجود السهو
والتكبير والتلبية
بالسهو فلا يركع التكبير
ثم بالتلبية

ردوى انه عليه السلام لما قدم المدينة سئل عن البراءين معروف فقال توفي واوصى بثلثه لك
 واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر فقال عليه السلام اصابا بالفطرة وقد رددت ثلثه على ولدك
 الحديث رواه الحاكم وقال صحيح والسنة ان يكون على شقة الايمن كما هو السنة في النوم والحيط
 الاسبيجاني وغيرهما ان العرفان يوضع مستلقيا وقد ماها الى القبلة قالوا هو ليس بخبر صحيح
 ولم يذكروا وجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتجربة نعم هو سهل عندكم بالاستمسك كما في الطفل
 وينبغي ان يرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة لا يروى الجماعة الا
 البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد من قول
 الموت كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر بها بل تذكر عند الموت كروا ما التفتون
 بعد الدفن فقل بقل بفعل الحقيقة ما روينا وقيل يؤمر به ولا ينبغي عنه كذا ذكره ابن الهيثم والذي عليه
 الجمهور ان المراد من الحديث مجازة كما ذكرنا حتى ان من استحباب التلقين بعد الموت لم يستدل
 به الا على تلقينه عند الاحتضار مع انهم قائلون بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما لا ينبغي عن
 التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكرة على ما ورد في الآثار
 ففي صحيح مسلم عن عثمان بن العاص قال اذا دفنته فاني اقيموا عند قبري قد ما يخرج من رويهم
 لحما حتى استأنس بكم وانظر ماذا اراجع رسل بني وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاهليكم واسئلو الله له التثبيت فان ذلك
 ليس لبواه ابو داود والبيهقي باسناد حسن واذا مات يستحب ان تغض عيناه لما روت سلمة
 قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد شق بصره فاغمضه ثم قال ان الروح
 اذا قبضت تبصر البصر ولا تترك يبق فطيع المنظر وتشد لحياه عويضة من فوق راسه كذا
 الفصناعة ولشلايد خل شي من الهوام وقد اطراف لك لا تبقى متقوسة ويقول مغضبه لسم الله
 وعلى صلة رسول الله اللهم يستر عليه امره ويسهل عليه ما بعده واسعد بلقائك واجعل ما
 خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخلف ثيابا به لا نهال حتى يسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سرير
 اولوح لثلا تغيره ندوة الارض ويوضع على بطنه سيفا وشي من حديد لثلا ينفق وهو في
 عن الشئ الشعبي ولا يوضع على بطنه المصحف الا كما للمصحف وتكره القراءة عنده حتى يغسل
 ويسرع في تجهيزه ذكره السروجي في شرح الهداية وفي التاتارخانية بعلامة الحيط ولا بأس بجلوس
 الخائف المحجب عند الميت انتهى الثاني في غسله يستحب ان يضعوه على سرير اولوح قد جهز
 اى ابر الجمر بالجور حوله وتراثالا ثا او خسا او سبعا قال في المبسوط البدائع والمرثية ان يوضع
 على التخت طولا الى القبلة كما في صلوة المريض بالائمة وقال الاسبيجاني لا روايته عن اصحابنا

فالتلقين بعد الدفن
 فقل بقل بفعل الحقيقة
 روينا قبيلا يؤمر
 به ولا ينبغي عنه

٢
 واذن الزاد
 عليه

والعرفان يوضع على قفاه طولاً نحو القبلة هذا اتسع المكان والا فلا يصح ان يوضع كما تيسر
قال صاحب البدائع والمرغيناني ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك وهو ظاهر الرواية
عن احمد وعن الشافعي هم ان السجدة يغسل في قميصه لحديث عائشة رضي الله عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعليه قميصه يصبون الماء عليه ويد لكونه من فوق القميص واه ابو
داود قلنا ذلك مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما رواه ابو داود وايضاً ثم قالوا تجرد
كما تجرد موتانا من ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة رضي من وجه صحيح و
روى انهم غشيهم نعاس سمعوا ها نفاً يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي رواية اغسلوا في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن دحية في الشهور فذلك هذا
ان عادة قديم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمرة عليه السلام ولان التجريد اشد تمكناً
من اقامة السنة في الغسل والتنظيف واعتبار اجمال الحيوة وتستر عورته الغليظة فقط
على ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وعلى رواية النوادر يجب ستر عورته كلها من البسرة
الى الركبة كما في حال الحيوة ولم يذكر غيره في المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الكرخ
وصححه صاحب المحيط وصاحب الهداية وهو المأخوذ لقوله عليه الصلوة والسلام على الاشتر الى
فخذ جي ولا ميت ولان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز مسرحته لو ماتت امرأة بين الرجال
الا جانباً يقيمها رجل بخفة ولا يمسها ولا يجب في استنجائه ان يلف الساقل على يد خرقه عند
ابي حنيفة رحم ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم لا يستنجي الميت صلاة ثم يوضئه فيد اغسل وجهه
ولا يغسل يديه او لا الى الرسغين لان ذلك كان في الحيوة لكونها آلة تطهيره والآن آلة تطهيره
يد الغاسل فلا فائدة في غسلها ولا لانه يغسلها بعد الوجه الى المرفقين ولا يعمقه ولا يستشق
عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يحق يعلقان قياساً على ضوء الحى قلنا المضمضة اذارة
الماء في داخل الفم حتى يبلغ كيشه ثم اخرج الاستنشاق ادخاله في الانف وجذب به بالنفس
الخيال شيم ثم نشره وذلك متعذر في حقه والسكبة فائدتها الغالب الذي هو كالحق ان
الماء يسبق منها الى الحلقة فيكون ايجاداً واسعا طاماً مضمضة واستنشاقاً واستحق بعض العلماء
ان يلف الغاسل على اصبعه خرقه يمسح بها السنانه ولها ترو شفتيه ومنخره وعليه عمل
الناس في صلوة العصر انه لا يمسح راسه المختار وهو ظاهر الرواية وصححه شيخ الاسلام في شرح
المبسوط انه يمسح راسه اذ لا فاصل بينه وبين الحى فيه ولا يؤخر غسل جلته كما في الحى اذ الغسل
على لعم وهو قال الحلواني وما ذكره من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يغسل الصلوة وما

لا قبل الصلوة في غسل ولا يوضأ لأنه لم يكن بحيث يصلي وهذا التوجيه ليس بقوي اذ يقال ان
 هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا تعلق بكون الميت بحيث يصلي ولا كما في الجنون
 ثم يغسل بالسر ويحيطه بالخطي العراقي من غير تصريح ثم يفيض عليه ماء مغلي بسد الوضوء
 وهو الاثنان قبل لحنه او بصابون ان تيسر شيء من ذلك والا فمخض قراح طلبا للمباقة في
 التنظيف ما امكنه وتغسل ثلثا اعتبارا بسنة الغسل حال الحياة يجمع اول مرة على شفا الأيسر
 شقرا الايمن حتى يصل الماء الى تحت ثم على شقرا الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكسب وجهه
 ليغسل ظهره كذلك ذكره السروجي ثم يقعد بعد المرة الاولى ويسند على صدره او يده او كتفه
 حسب ما تيسر ويمسح بطنه مسحا رقيقا وفي المحيط يمسح بطنه بعد المرتين فان خرج منه شيء ازاله
 وعن أبي حنيفة رجم في غير رواية الاصول انه يمسح بطنه او لا قبل الغسل وهو قول الشافعي رجم
 الاول هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا وضوءه لاجل ما خرج لانه خرج عن التكليف
 بنقض الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقها بمنزلة نجاسة اصابت المتوضي من الخارج
 فانه يكفيه غسلها وقال في البدائع يغسل في المرة الاولى بالماء القراح هو الذي لا يخالطه
 شيء ليبطل بدن النجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء السد او ما جرحه او في الثالثة
 بالماء القراح وشيء من الكافور وقال ابن الهمام في شرح المهدية الاولى ان يغسل الاوليان
 بالسدر كما هو ظاهر الكتاب يعني المهدية وتخرج ابو داود عن ابن سيرين انه كان ياخذ
 الغسل عن ام عطية يعني التي غسلت نذير بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل
 يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور وسند صحيح انتهى وروى الجماعة
 عن ام عطية دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال اغسلنها
 وترا ثلثا او خمسا او سيعا بماء وسدر واجعلن في الآخر كما فوراديل هذا على جواز الزيادة
 على الثلثة عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وترا ذكره في شرح مختصر الكرخي ونذا في المفيد
 ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا ظهره ولا يحنن لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها
 انكرت ذلك فقالت علام تنصون ميتكم رواه مسلم اي تاخذون ناصيته يقال نعوت
 اي اخذت ناصيته ولا السنة ان يدفن الميت بجميع اجزائه لا احترامه ولان ذلك في
 الحى يفعل للزينة والميت قد فارق الزينة واهلها والمرغينا في لو انكسر ظهر الميت فلا بأس
 باخذه قال المرغينا في وليس في غسله استعمال القطن وفي الروضة لا بأس بان يحشى فيه
 ومسامعها بالقطن وان يجعل على وجهه وقيل لا بأس بان يحشى مخارقه كانفه وقمره
 ويجوز بعضهم في دبره واستفجه مشا فحنا واذا تم غسله نشف بثوبه لئلا يتبل

فان يغسل من شعر
 الميت ولا يحنن
 فلا بأس باخذه
 القطن
 القطن

ألفانه ويجعل المخطوط على رأسه ولحيته وهو ما يخلط من إحناف الطيب لأجل الموت
خاصة ولا بأس بجميع أنواع الطيب فيه غير الزعفران والورس في حق الرجال ولا بأس بهما
في حق النساء ذكره في التحفة فدخل فيه المسك وبه قال أكثر العلماء وكرهه بعضهم و
استعمله في جنوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد خرج الحاكم عن أبي وائل قال كان
عند علي مسك فأوصى أن يحنط به قال هو أفضل جنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم و
ابن أبي شيبة والبيهقي وقال النووي أسناده حسن وجعل الكافور على مواضع سجود وهي
جبهته ورائته ويداؤه وركبته وقد ما رواه البيهقي عن ابن مسعود أنه يطرد الهموم فيه
تخفيفه وحفظه عن اسراع التغير والفساد ومواضع السجود أولى بهذه الكرامة لشرفها وقال
الشيخ رحمه الله يوضع المخطوط على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم غسل الميت و
تكفينه والصلوة عليه ودفنه فرض كفاية بالأجماع واختلف في سبب وجوب غسله والجمهور
من مشائخنا على أنه نجاسة بالموت لأنه كسائر الحيوانات يتنجس بالموت ولذا يتنجس
البشر بموته فيها ولو حمله أحد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلوة ولو كان سببه
حد تأحل بالموت كما قال البعض لجازت كن حمل محدثا وكرامة الأدي للسلام فطهارته
بالغسل بخلاف غيره من الميتات وقوله عليه السلام المؤمن لا يتنجس إلا بالحد الذي دل
عليه سياق الحديث وهو جنابة أي هريرة أي لا يصير نجسا بالجنابة كالتجاسات الحقيقية
التي ينبغي إبعادها عن المحتر كالنبي عليه السلام والأفلاحيات أنه يتنجس بالتجاسات الحقيقية
أما أصابته وهل تشتط في غسله النية قال ابن القيم في شرح الهداية الظاهر أنه تشتط لاستقامته
وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته هو لا نأمرنا بالغسل لأننا لم نقض حقه بعد قالوا في
التفريق يغسل ثلاثين في قول أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله في رواية أن ينوي الغسل عند الإخراج من
الماء يغسل مرتين وإن لم ينو فثلاثا جعل حركة الإخراج بالنية غسله وعند غسل مرة كأنه ذكر في
هذا القول الواجب انتهى ليس فيما ذكر ما يفيد اشتراط النية لاستقاط الوجوب بل يفيدان الفرض
وجود فعل الغسل له من أحواله حتى لو غسله لأجل تعليم الغير فيسقط الوجوب يكون أداء الحقة قول أبي يوسف
يغسل ثلاثين ما يفيدان الغسل الحاصل من الفرق لا يعد غسلا فيغسل ثلاثا أقامته السنة لأن المقصود
الغسل المقتضى لنا ولا يفيد أنه لا يسقط الرجوع عنا إلا بالنية وكذا الروي عن محمد بما ذكره النية ليس حركة الإخراج
غسلة مضادة لنا لا لأجل النية شرط سقوط الوجوب عند فعلنا فليست أملا وقد علم من
الأصول أن ما وجب لغيره من الأفعال الحسية بشرط وجوده لا وجوده قصد كالسعي
إلى الجمعة والظهارة ولا ترد صلوة الجنابة لأنها من الأفعال الشرعية نعم

فلا بأس بجميع أنواع
الطيب غير الزعفران
والورس في حق الرجال

واختلف في سبب
وجوب الغسل

هل تشتط النية
في غسله

فإن قيل يغسل ثلاثين
فإن قيل لا يفيدان

فلا يلزم الغسل
بكون اقرب الناس

لا ينال ثواب العباد ببدن النية اما ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب المترتب على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الغسل فاهل الامانة والورع ويتبغى للغسل وليس حضرا اذ ارى من الميت شيئا مما يجب الميت ستره ان يستروا ولا يحكى به لانه غيبته هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب المحلثة بالموت كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا بأس بذلك كتحوز للناس من بدعته وان راي حسنا من امارات الخير كاصناء الوجه والتبسم ونحو ذلك استحباب اظهارها ليعلم بالترحم عليه ويحصل الحث على مثل عمله الحسن الثالث في تكفينه السنة ان يكفن الرجل ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة والمرأة في خمسة اثواب درع وخمار وازار ولفافة ونحوه يربط على يديها والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها ازار وخمار ولفافة والفرق في حقها ما ثوب يستال بدن هذا مذهبنا وقال مالك السنة ثلث لفاضة وقميص وقال الشافعي واحدا من ثلث لفاضة لما روت عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بمانية بيض سحولية ليس فيها عمامة ولا قميص متفق عليه فحمله مالك على ان القميص ليس من جملة الثلثة ولما روى ابن عدي في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ربح عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حطة بمانية وقميص واخرج عبد الرزاق نحوه عن الحسن بن سلا ايضا وروى ابو داود عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحلة بمانية فهذه الاحاديث وان كان بعضها لا يورى بعضها لا يورى حديث الصحيحين لكن تأيدت بان الحال انكشف على الرجال من النساء لانهم يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد ذو الكمين والياخافان قميص الكفن ليس له دخا ريش ولا كان حتى لو كفن في قميص قطع حبيب ولبته وكماه كذا في جوامع الفقهاء ثم اللفاضة من الفرق الى القدم وكذا الازار والقميص من النكبة الى القدم والدرع هو القميص الا انه يغتم حبيب على الصدر والقميص يغتم حبيب على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال والدرع من عادة النساء في الحياة فكذا في الموت وعرض الخرق من اصل اللثدين الى السرة وقيل الى الركبة وهو استر وصفة التكفين ان يبط اللفاضة على لياط او حصيرا ونحوه ثم يذرع عليها الطيب ثم يبط عليها الازار ويذرع عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالشوب الذي ينشف فيه ثم يحفظ ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفاضة كذلك ويربطان ان خيف انتشاره والمرءة تقص ثم يجعل شعرها صغيرتين على

صفة الاكلان موطع
العادة من الصدر

صد رها فوق الدرع ثم يوضع الخمار على اسها كالمنفعة منشورا فوق ذلك تحت الاذار ثم
 يعطف الاذار واللفافة كما مر ثم يربط الخرقه على يديه فوق الاكفان كيلا تنتشر عليها الكفاهان
 الامه كالحرة وفي المحيط والغلام المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يراهق يكفن
 خرقتين زاروراء وان كفن في زار واحد اجزاه وفي اللينابيع ادنى ما يكفن فيه الصغير ثوبا صغيرا
 ثوبان وقال قاضيان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ
 ان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلف في خرقه والتحنى المشكل كالانثى ميتا طاب الوعد
 والغسيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كذا في البدن والميتة والميتة عاتشة رضى قالت نظر ابو بكر
 الصديق الى ثوب تمرض فيه فقال غسلوا هذا وزيد واعليه ثوبين كفنوني فيها قالت هذا
 خلق قال الحق بالجديد من الميتات ما هو للمهتد واه البخاري والمستحب فيه البياض لحدث
 ابن عباس رضى الله عليه السلام قال لبسوا من ثيابكم البيضاء فان من خير ثيابكم وكفنوا فيه
 موتاكم واه الخمسة الا النسائي ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام لم
 تكن تماثيل ويكره للرجال الرغفر والعصفر والحري ولا يكره للنساء اعتبار الحال الحية فان لم يوجد الرجل
 الا الحرير يجوز الكفن به ولكن لا يزداد على ثوب للضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل
 ملبوسه في الجمعة والعيدين وللمرأه ما تلبس في زيادة اهلها وقيل يجزى باوسط ما يلبس في الحيوة
 وفي المرغيناني لو كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكفن اولى السنة وان كان العكس فكفن الكفانية
 ولى مع جواز كفن السنة وفي جوامع الفقهاء ليس لصاحب الدين ان يمنع من كفن السنة وهو
 يشمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيامة وتجوز الاكفان قبل ان يدبر الميت فيها وتلا
 رة او ثلثا او خمسا والمحرم كغيره في التكفين عندنا وبه قال مالك رضى وقال الشافعي واحد رضى
 بغطى راسه ولا يمس طيبا ما في مسلم ان رجلا وقصته راحلته وهو محرم فمات فقال عم غسلوه بماء
 وسدروكفونوه في ثوبيه ولا تجروا وجهه ولا راسه فانه بيعت يوم القيمة ملبيا ولنا قوله عم
 ذامات الانسان انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية وعلم يتقم به او ولد صالح يدعوله
 واه الخمسة الا البخاري واحرام من عمله فانقطع والجواب عن حديثهم انه ليس بعام لفظا لانه
 في شخص معين ولا معنى لان لم يقل بيعت ملبيا لانه مات محرما فلا يتعد حكمه غيره بديل وهو
 يطعم من خواص الخلق على انعامه فيخص حكمه به وفي حديث عطاء رضى الله عليه الصلوة والسلام
 سئل عن محرقات فقال خمر واداسه ووجهه لا تشبهوه باليهود وعن ابن عباس رضى الله عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحرم يموت خمره ولا تشبهوه باليهود واه الدارقطني وفي
 لموطا عن عائشة رضى الله عنها صنعوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الموطا ان ابن عمر

فكان لم يراهق يكفن
 في خرقتين زاروراء

السقط والمولود
 ميتا يلف في خرقه

ليس لصاحب الدين
 ان يمنع من كفن السنة

لما مات ابنه واقد وهو محرم كفنه وخمر رأسه ووجهه وقال لولا انا محرم لحظنا الدنيا واقد
 لكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا ان تكون التركة عبدا جانيا او شيئا
 بهونا فان حق ولي الجناية والمهرقن مقدم على التكفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من يملك
 نفقته في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند أبي يوسف وفي شرح السراجية لمصنفها والكرامة
 اذا لم يكن لها مال فكفنها وموتها على الزوج عند أبي حنيفة وابتني وقال محمد الشافعي ان على من
 تلزم نفقتها من وى انسا بها انتهى فتد ضم قول أبي حنيفة الى قول أبي يوسف وقيد اذ لم يكن لها مال
 وفي المنظومة قيد بالاعسار ايضا لكن خص الخلاف بأبي يوسف ثم يذكروا كونه ابا حنيفة وكذا في
 عامة الكتب في الفتاوى لم يعقيد بالاعسار بل قالوا تجهيزها على الزوج وان تركت ما لا عند أبي
 وعليه الفتوى انتهى والاولى حيث جعل الفتوى على قول أبي يوسف فان بقيه بما اذا كانت مسرة
 لان غاية ما وجهه به ان العزم بالغنم ولو تركت ما لا يرثه الزوج فيكون غرامته تجهيزها
 عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخص بل تعم ساثر الورثة وتقتضيها ان تكون
 على الورثة بالخصص حال الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده حال اليسار
 فان قيل باعتبار ان نفقتها عليه وحده حال الحيوة يقال كانت في مقابلة اعتبارها واقد
 زالت بالموت بخلاف ما يجب على القريب فانه للقربة وهي باقية بعده فاذا قاملت
 وجدت التوجيه يرجع قول محمد رحمه الله اعلم ولو كفن من يرثه يرجع به في تركته
 وان كفنه من لا يرثه من اقارب به بغير امر الوارث لا يرجع سواء شهد بالرجوع او لم
 يشهد **الرابع في الصلوة عليه** وهي فرض كفاية كما مر وعليه الاجماع و
 شرطتها شرائط الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارة ووضعه امام المصلين وبها
 القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة وغيرها باختلاف المكاتب
 ولا موضوع تقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك لان
 صحة الصلوة على الصبي ونحوه افادت انه لم يعتبر اماما من كل وجه كما انها صلوة من
 الوجوه ولذا لو دفن بلا صلوة او بلا غسل ولم يكن اخراجا بالنبش سقط هذا الشرط
 او الشرطان وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم يهل الاثراب بعد فانه
 يخرج ويغسل ويصلى عليه ولو صلى عليه بلا غسل ودفن واهل الاثراب فساد
 الاولى وقيل تنسبا الاولى صحيحة لتحقيق العجز فلا تعاد واما صلوة عليه الصلوة والسلام
 على النجاشي فاما لانه رفع سريره له حتى رآه بحضوره فتكون صلوة على ميت يراها الامام
 بحضوره دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن

الميت كان الميت
 مال فكفنه من
 يجب عليه نفقته

روى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن حصين انه عليه
 السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة
 السلام فصنفوا خلفه كبار رجلا ومم لا يظنون ان جنازته بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع
 فلا فظنهم لانه هو فائدة المعتد بها فاما انه سمع منه عليه السلام او كشفه واما ان ذلك
 مرخص به النجاشي فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خزيمة مع شهادة الصديق
 فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال ان جبريل يتبول فقال
 يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات احب ان اطوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضرر بيننا
 على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفا ثم
 رجع فقال عليه السلام يجبريل به ادرك هذا فقال جبريل شوقا له هو الله احد الخ وقاعة اياها جليا
 وذاها وقائما وقاعد على كل حال واه الطبراني من حديث ابي امامة وابن سعد الطبراني عن
 انس وكذا صلى على زيد وجعفر لما استشهد بمؤتة على ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن
 صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال
 لما التقى الناس بمؤتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بين يديه من
 الى معتركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد صلى عليه دعاله وقال استغفر
 له دخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب حتى استشهد صلى عليه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفر له دخل الجنة فهو يطير فينا نحن احيين حيث شاء قلنا انما
 ادعينا الخصوصية بتقدير ان لا يكون رفع سريره ولم يكن مرثياله وما ذكر بخلاف ذلك على اربعة
 ضعيفة فاما في المغازي مرسل فاما في الطبقات ضعيف بالعلاء بن زيد ويقال ان زيدا تفقوا على ضعفه
 وفي رواية الطبراني لقبة بن الوليد وقد عتقه ثم ذليل الخصوصية انه عليه السلام لم يصل على طائفة
 سواه هؤلاء ومن عند النجاشي صرح فيه بان رفعه له وكان يبرأى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا
 في الغزاة وغيرها ومن غير الناس عليه السلام ولم يؤثر قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم
 وكان على من توفي من اصحابه شديد الحوص حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني به فان صلي
 رحمة له وركبتها القيام فلا يجوز قاعد بلا عذر وكذا ركبا والتكبيرات تسوا الاولى فانها شرط
 والدعاء الا انه يحتمل الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك
 الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحي ثم الاول
 ترتيب الارث وانه اذا نزل لغيره اذ انتهى الحق اليه وليس لغيره الذي كورين ان يتقدم بالاخر
 فان تقدم فلان بعيدا من ان صلى هو فليس بغيره ان يصلي بعده من السلطان فمن جونه

روى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن حصين انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة السلام فصنفوا خلفه كبار رجلا ومم لا يظنون ان جنازته بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع فلا فظنهم لانه هو فائدة المعتد بها فاما انه سمع منه عليه السلام او كشفه واما ان ذلك مرخص به النجاشي فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خزيمة مع شهادة الصديق فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال ان جبريل يتبول فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات احب ان اطوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضرر بيننا على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفا ثم رجع فقال عليه السلام يجبريل به ادرك هذا فقال جبريل شوقا له هو الله احد الخ وقاعة اياها جليا وذاها وقائما وقاعد على كل حال واه الطبراني من حديث ابي امامة وابن سعد الطبراني عن انس وكذا صلى على زيد وجعفر لما استشهد بمؤتة على ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى الناس بمؤتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بين يديه من الى معتركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد صلى عليه دعاله وقال استغفر له دخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب حتى استشهد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفر له دخل الجنة فهو يطير فينا نحن احيين حيث شاء قلنا انما ادعينا الخصوصية بتقدير ان لا يكون رفع سريره ولم يكن مرثياله وما ذكر بخلاف ذلك على اربعة ضعيفة فاما في المغازي مرسل فاما في الطبقات ضعيف بالعلاء بن زيد ويقال ان زيدا تفقوا على ضعفه وفي رواية الطبراني لقبة بن الوليد وقد عتقه ثم ذليل الخصوصية انه عليه السلام لم يصل على طائفة سواه هؤلاء ومن عند النجاشي صرح فيه بان رفعه له وكان يبرأى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزاة وغيرها ومن غير الناس عليه السلام ولم يؤثر قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان على من توفي من اصحابه شديد الحوص حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني به فان صلي رحمة له وركبتها القيام فلا يجوز قاعد بلا عذر وكذا ركبا والتكبيرات تسوا الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يحتمل الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحي ثم الاول ترتيب الارث وانه اذا نزل لغيره اذ انتهى الحق اليه وليس لغيره الذي كورين ان يتقدم بالاخر فان تقدم فلان بعيدا من ان صلى هو فليس بغيره ان يصلي بعده من السلطان فمن جونه

فالتكبيرات في صلوة
 صلاة الجماعة ركعتين
 الاولى في ركعة واحدة

والأصل ان الحق في الصلوة للولي ولذا هو مقدم على الجميع في قول أبي يوسف رحمه وهو رواية
عن أبي حنيفة رحمه وبه قال الشافعي لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالأنكاح فيكون الولي مقدما
على غيره فيه إلا ان الاستحسان تقديم السلطان ونحوه لما روي ان الحسين قدم سعيد بن
العاص لما مات الحسن قال لولا السنة لما قد متك وكان سعيد واليا بالمدينة ولأن في التقديس
عليهم اذ راء بهم وتعظيم اولى الامر واجتبأ امام الحجة فقد تم مستحب لا يرضى به اماما حال
حيوته ينبغي ان يصل عليه بعد وفاته كذا وجهه ففعل هذا الوعلم انه كان غير راض به حال حياته
وينبغي ان لا يستحب تقديمه في فتاوى قاضيه ان قال الفقير ابو جعفر رحمه اذا حضر السلطان
يقدم من الاولياء وان حضر والى المصر والقاضي فالولي اولى ان يقدم وان لم يحضر والى والقاضي
حضر صاحب الشرع وامام الحجة صاحب الشرع اولى ان يقدم وان كان لوالى المصر خليفة فلم يحضر والى
حضر خليفة فخليفة اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرع وان لم يحضر احد من المذكورين
وحضر الاولياء وامام الحجة ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحجة وان لم يحضر امام الحجة وحضر المؤمن فليس
على الاولياء تقديمه وان حضر والى او خليفة والقاضي صاحب الشرع وامام الحجة والاويله فابى
الاولياء ان يقدموا احد من هؤلاء واراوا ان يتقدموا من شاء واقلهم ذلك ولهم ان يقدموا
من شاءوا ولا يتقدم هؤلاء الا باذنه وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه وزفر رحمه
أخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة غيره اولى بعد من هبنا وبه قال مالك وقال الشافعي
لن لم يصل ان يصل وكذا في إعادة من صلى قوله ان اصحها استحباب بعد ما الر حدى يش
ابن عباس انه عليه السلام لم يقبره فن ليلا فقال حتى دفن هذا فقالوا ليا رحمة قال افلاذا تم
قالوا دفناه في ظلمة الليل فكهنا ان نوقظك فقام فصففنا خلفه فصلى عليه متفق عليه و
لان الصحابة صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم افراد الا يومهم احد وروى انه عليه السلام اؤ
ذلك بذكوه البزاذى والطبرانى ولنا انه فرض كفاية وقد سقطها الاولين فاذا صل بعد
سقوطها كانت نفلا ولو شرع المتفعل لها يصل على قبره عليه السلام الى يوم القيمة ولا نه الا ان
كما وضع لان الارض لا تاكل اجساد الانبياء لما اجمع الامم على تركها والجواب عن الحديث الاول انه
كان عام هو الولي لا نه اولى بالمؤمنين من انفسهم وعن الثاني بانه مخصوص به لا لاجماع الله
ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام الصلوة على قبره وهي اربع تكبيرات
يقتردها الاستفتاء عقيب الاى كما في سائر الصلوات ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم عقيب
الثانية كما بعد التشهد لان القضاء والصلوة عليه عليه السلام سنة الله وتيد عول نفسه
وللميت ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة وتسلم عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظلم

الرواية واستحسن بعض المشائخ ان يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقناعتا بالنار وقيل يقول سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين ويتنوى بالتسليمتين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن
 الهمام وذكر السروجي عن الرافضين ان لا يتنوى الميت وكذا في فتاوى قاضيان وذكر الاسيوطي
 انه يتنوى في التسليمات الاولى لا غير اما كونه اربعاً فعليه الأئمة الاربعون عن النبي عن آخر صلوة
 صلاها على النجاشي كبر اربعاً وثبت عليها حق توفي وان ابا بكر الصديق صلى على النبي عليه
 السلام فكبر اربعاً وصلى عمر على ابي بكر فكبر اربعاً وصلى صهيب على عمر فكبر اربعاً وصلى الحسن على علي
 فكبر اربعاً قال ابو عمر بن عبد البر ان عقد الاجماع على الاربع فلو كبر الامام خمساً لا يتبعه القدر
 بل يقف ساكتاً حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة ولا متابغة في المنسوخ
 كما في قنوت الفجر وليس فيها قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر ابنه وعلي وابي هريرة وغيره قال
 مالك وقال الشافعي وحده يقرأ الفاتحة في الاولى وهو روى عن ابن عباس انه صلى على جنازة
 فقرأ فاتحة الكتاب قال لتعلموا انها سنة رواء الترمذي وغيره ولنا ما قد مناه من قول
 عمر وغيره ولو قرأ الفاتحة بنية الشاء والدعاء جاز وصفت الدعاء ان يقول اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وخائنا وصغيرنا وكبيرنا وزكوانا وثاننا اللهم من
 احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا
 الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرحنون اللهم تحسنا فزد في حسنة
 وان كان مسيئاً فمحا وزعه ولقمه الامن والبشرى والكرامة والزلفى برحمتك
 يا ارحم الراحمين وتبين الدعاء موقت والروى عنه عليه السلام هذا الدعاء الى قوله
 فتوفه على الايمان رواه ابو داود واحمد وثاد البعض بعد اللهم اغفر لي ولوالدي و
 لجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيننا
 وبينهم بالخيرات انك لمحبي الدعوات ومازل البركات ودافع السيئات ومقبل العثرات
 انك على كل شئ قدير وزاد بعض شراح القدر اللهم آتسجدت وارجع غيبته وبرده فمخبطه
 ولقنته حجتة ووسع مدخله واكرم نزهة وتقبل حسنة واعف عفوكم سيئة اللهم انزل بك
 انت خير منزول به وانك فقير الى عفوك وغفرانك وجودك وامتنانك وانت غني عن
 عذابك اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركتك يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم
 الترمذي والنسائي عن عوف بن مالك رح انه عليه السلام صلى على جنازة رجل فحفظت
 من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزهة ووسع مدخله واغسله بالماء

والثلث والبرد ونقمه من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس وأبدا له دار خير من
داره وأهلا وخيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعد من عند القبر
النار قال عوف حتى تمنيت أن أكون ذلك السبت وإن كان غير مكلف يقول جد قوله من
توفيته منا فتوفه على الإيمان اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم
اجعله لنا شافعا مشفعا ثم لا دعا له وللمؤمنين وفي المفيد ويعدو له يلهي والله
الطفل وقيل يقول اللهم ثقل به موازينها وعظم به أجورها اللهم اجعله في كفالة إبراهيم
والحق به صال المؤمنين والنجوت كالطفل ذكره في المحيط وينبغي أن يقيد بالجنون الأصلي
لأنه لم يكلف فلا ذنب له كالصبي بخلاف العارض فإنه قد كلف وعرض الجنون لا يجوز ما قبله
هو كسائر الأمراض ورفع التكليف إنما هو فيما يأتي لا فيما مضى والمسبوق وهو من لم يحضر
لأن التكبير إذا حضر لا يشرع ما لم يكبر إلا ما م تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة
سبقه إلا ما بها فإنه لا ينتظر لأنه ضروري إذ لا يمكن المقارنة إلا بحج وهو مدفوع وهذا عند
الحنيفة ومحمد بن وهب وقال أبو يوسف يكبر المسبوق أيضا كما حضر تكبيرة الافتتاح قباسا على سائر
الصلوات ولهما أن كل تكبيرة بما زلت ركعة فكما أن المسبوق لا يأتي بما فات من الركعات قبل
فراغ الإمام بل يتابعه فيما بقي ويقضى ما فات بعد سلامه فكذلك هنا لا يأتي بالتكبيرات التي مضت
قبل فراغ الإمام بل يتابعه فيما بقي منها ويقضى ما مضى بعد سلامه قال في الكافي لا
يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مخرج
تخصيصها برفع اليد عند الانتهاء وهذا منه يفيد ترجيح قول أبي يوسف وهو ظاهر ولو لم
ينتظر وكبر لا تفسد صلوة عندهما لكن تلك التكبيرة غير معتبرة بل الاعتبار ما كبر بعد هاء
الإمام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا سواها فسدت صلوة وإن جاز بعد ما كبر الرابعة فاتته
الصلوة عندهما وعند أبي يوسف يكبر فإذا سلم الإمام قضى ثلث تكبيرات وذكر في المحيط
أن عليه الفتوى وذكر أيضا أن محمد بن معمر هنا لا ينتظر تقوية الصلوة بخلاف ما لو أدركه
قبل ذلك ثم المسبوق يقضى ما فات من التكبيرات بعد سلام الإمام متواليين من غير دعاء
لأنه لا يرفع قبل فراغه فبطل صلوة فاذا وضعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لأنها باطلت
وقبل وضعها على الاكتاف لا يطل وإن رفعت عن الأرض وعن محمد بن عيسى إن كانت إلى الأرض
أقرب يأتي بالتكبير وإن كانت إلى الاكتاف أقرب فلا وقيل لا يقطع حتى ترفع على الاكتاف
والأول أصح ولا ترفع إلا يد في صلوة الجنازة إلا في التكبيرة الأولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ
بلغ اختار الرفع عند كل تكبيرة وفي الحاوي مثل أبو القاسم عن ذلك فقال أنا فعل وأقضى ثانيا

الجنون كالطفل

السوق يعني من لم
يحضر عند أول
التكبير إذا حضر
يشرع ما لم يكبر إلا ما

ففي تكبيرة الافتتاح
معنيان

يقضى ما فات من
التكبيرات بعد سلام
الإمام متواليين

ياوله لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة وعبد الله بن مبارك ومحمد بن اذهر وعصام بن سيف
 ورجل يرفعون وتصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل وبما يرفعان وبما لا يرفعان وفي جوامع الفقهاء المختار
 تركه وهو قول مالك وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي واحمد بن حنبلنا حديث ابن عباس و
 حديث ابى هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم
 لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع في شيء من تكبيرات
 الجنازة الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في الصلوة بالانص قال السروجي والتجيب النووي
 انه يدي عن ان الرفع في كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر مع ان الرواية عنه مضطربة ويقوم
 الامام بحذاء صدق الميث ذكر اركان اوائتي في ظاهرها الرواية وروى الحسن عن ايمنيفته انه
 يقوم بحذاء وسط المرأة وفي رواية يقوم بحذاء وسط الرجل وبحذاء راس المرأة والمختار هو ظاهر
 الرواية لان الصدق جل الايمان فيكون القيام عند اشارة الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان ما
 روى عن انس انه قام من الرجل عند راسه من المرأة عند عجزها ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
 معارض بما رواه احمد بن حنبل ان قال اخبرنا غالب قال صليت خلفا للنس على جنازة فقام حيال صدره
 وبما في الصحيحين انه عليه السلام صلى على امرأة ماتت في تقاسمها فقام وسطها والوسط لا ينافي
 الصدر فان الصدر وسط باعتبار توسط الاعضاء فوق رقبته وراسه تحته بطنه ورجلاه
 ويسحب ان يصفوا ثلثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلثة
 وراهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط لقوله عليه السلام من صلى عليه ثلثة صفوف فخطب له
 رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي القتيبة افضل
 صفوف الرجال في الجنازة اخرها وفي غيرها اولها اظهار للتواضع لتكون شفاعته ادعى للقبول
 انتهى وكذا خطأ وعند الوضع فوضعوا راسهم على يسار الامام جازت الصلوة وان تدبوا فقد
 اساءوا وجازت كذا في التاتارخانية وتركه الصلوة على الجنازة في مسجد جماعة عندنا وبه قال مالك
 وقال الشافعي واحمد بن حنبلنا لباس بهما الماروان سعد بن ابى وقاص لما توفى امرأته باء خال جنازة
 المسجد حتى صلى عليها الزواج النبي عليه السلام ثم قالت هل عاب الناس علينا ما فعلنا فقبل نعم
 فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء الا في المسجد
 رواه مسلم ولنا ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابن ابى ذئب عن سالم مولى التؤمة عن
 ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وروى فلا شيء
 له ومولى التؤمة قال ابن معين ثقة لكنه اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت
 حجة وكلامه على ابن ابى ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة واقعة حال

في الجنازة ثلثة صفوف

افضل صفوف الرجال

في الجنازة اخرها

في الجنازة عند الوضع

لواخطأ وعند الوضع

فوضعوا راسهم على

يسار الامام جازت

الصلوة

قال الشافعي لا بأس

بالجنازة في المسجد

الاعموهم لها الجواز كون ذلك لضرورة ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون ليل
انه استقر الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عند أبي هريرة هذا الخبر لم يراه ولم يسكت
بان غاية ما في سكوتهم مع علمهم بكونه مسوخ الاجتهاد والانكار الذي لا يجوز للسكوت عليه
ما يكون معصية وما أدى اليه راي المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يجب الانكار عليه
بسببه ومما روي ان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد ومعلوم ان عامة الصحابة شهدوا الصلوة
عليهما ليس صريحا في ادخالها المسجد فيجوز انهما وضعا خارجا في موضع دفنهما واصلى الناس
في المسجد وهو غير مكروه عندنا في رواية ويدل عليه اسناد عبد الرزاق قال: الثوري
ومعمر بن هشام بن عروة قال: اى كجلا يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة فقال ابيهم
هؤلاء والله ما صلى على ابي الا في المسجد هذا وفي جوامع الفقهاء لو وضعت الجنازة على باب
المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشائخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض
القوم معها والباقي في المسجد الصفوة متصله لا يكره وأعلم ان لفظ حديث أبي هريرة محتمل لكل
من الكراهة في هذه الصلوة وعدمها فان الجار والمجور وان تعلق بالفعل اقتضى الكراهة وان تعلق
بصفة النكرة لم يقضها وكذا تعليلهم للكراهة يكون المسجد لم يبين لها يقتضى الكراهة وتعليلهم
بخوف التلوين يقتضى عدمها والى عدمها مال في البسوط والحيط وعليه العمل وهو المختار ولا يجوز
الصلوة عليها اذ كبا الامن عند القياس الجواز لانها دعاء والركوب لا ينافي وجبة الاستحسان انها
صلوة من وجبة شرائط الصلوة بالاجماع وكذا التكبير فتشادك سائر الصلوات
في حكم القيام وعليه الاجماع الامن شد من المالكية قال ابن قدامة لا علم فيها خلافا ولا يجوز
والبيت على دابة او على الايدي او الاكتاف لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء
ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه تقنن لما مر من صلوة عليه السلام
على القبر ولا يعتبر التقدير بالايام في التقنن وعدمه على الصحيح والمعتبر غلبة الظن لان ذلك
يختلف باختلاف الحال من السمن والهزال وباختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان
كون الارض سبعة او غيرها وكوشك في التقنن لا يصل عليه ايضا ذكره في الزيد والمفيد وجوامع
الفقه وغيرها ولا يصل عليه بعد التقنن لما سياتي قريبا من عدم جوازها على العضو عندنا وما
روى البخاري عن عتبة بن عامر انه عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير
محل النزاع اذ قد قرنا انه لا يعتبر بالتقدير بالزمان بل بغلبة الراي بالتقنن وكونهم كانوا قد تقننوا
غير مسلم فان اجسادهم لم تبلى فلما اراد معاوية ان يحرق العين التي باحد عند قبور الشهداء اصابته
المسحاة اصعب خمره فانقطرت دما ولا يصل على غائب قد مره لا على عضو ولا اصل فيه ان الصلوة

فلا يجب في الصلوة
عليها اذ كبا

فلا يصح
ومن دفن ولم يصل
عليه صلى على قبره

على الميت من الأحكام التي لا مدخل للعقل فيها إذ ليست بصلوة من كل وجه ولا محض دعاء
 كسائر الأدعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الآثار ولم يصح بالصلوة على العضو
 الثابت ما روي أن عمر صلى على عظام بالشام وإن أبا عبيدة صلى على رأس أسلمين في الأثراف
 لم يصح ذلك عنهما وإذا لم يرد أثر بالصلوة على العضو لا يصح عليه إلا إذا كان في حكم الكل بأن جدد
 أكثره والنصف مع الرأس إذ لا أكثر حكم الكل وكذا النصف مع الرأس لا شمله على أكثر الأجزاء
 الرئيسية بخلافه ما لو وجد نصفه مشقوقاً طويلاً فإنه لا يصح عليه لئلا يؤدي إلى تكرار الصلوة
 على ميت واحد فإنه غير مشروع فإن قيل قد تقدم أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بعد
 ثمان سنين مع أنه كان قد صلى عليهم عند استشهادهم وهو تكرر قلنا قد قيل المراد من
 الصلوة عليهم بعد ثمان سنين الدعاء ولأن سلم أنها الصلوة المعتادة فليس فيه ما يدل على
 أنه صلى على من كان صلى عليه ولا فيحتمل أن بعضهم كان لم يصل عليه فصل عليه بعد تلك المدة
 ومع الاحتمال لا يصلح للاستدلال ولا يصح على باغ ولا قاطع الطريق إذا قتل حال الحرب ولا يضاد
 زجر على مثل فعلهما وهو مذهب علي رضي الله عنه يغسل البغاة من أهل النهروان ولم يصل عليهم
 فقيل لهم أكتفأهم فقال لاخواننا بغوا علينا أشار إلى أنه ترك ذلك عقوبة ليكون زجر الغير
 وقطاع الطريق مثلهم في السعي بالفساد بل الشد وإن قتل البغاة بعد وضع أوزارها يصل عليهم
 وكذا قطاع الطريق إذا خذلهم الإمام ثم قتلهم يصل عليهم ذكره قاضيان والوجه فيه أن فيه
 احتمال التوبة ولأن الآثار إنما وردت فيمن قتل حال المحاربة فبقي ما عداه على قياس موتى المسلمين
 حكم المقتولين بالمعصية والمكابر في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل أحداً يوجب له
 يصل عليه أهاته له ذكر في جوامع الفقهاء ولا يصل على من قتل نفسه عمداً يوجب يوسف واختاره
 علي السفدي لأنه باغ على نفسه وعندهما يصل عليه واختاره شمس الأئمة المحلواني لأنه لا زجر
 هدر فصار كالميت حقت نفسه ولا نه مسلم عاص غير ساع في الأرض فساداً فلا يقاس على
 البغاة وقطاع الطريق قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف
 عن جابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه انتهى
 والجواب أنها واقعة حال تقتضي العموم لاحتمال أنه عليه السلام علم منه أمر يمنع الصلوة عليه
 على أنه ليس فيه أنه منع الصحابة عن الصلوة عليه فيحتمل أنه امتنع عنها كما امتنع من الصلوة
 على الديون للزجر لأنها ممنوعة مطلقاً فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه الصلوة والسلام
 ومن علم بحياته عند ولادته باستهلال أو حركة غسل وصل عليه وكذا لو خرج أكثره حياً ولا غسل
 ولم يصل عليه كما روي جابر بن فروة الطفل لا يصل عليه لا يرث ولا يورث حتى يستهل أخراً

فصل في الصلوة على
 السلام على قتلى الحرب
 بعد ثمان سنين

فصل في الصلوة على
 من علم بحياته عند
 ولادته باستهلال أو
 حركة غسل وصل عليه

الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والمحاكم وآن سبي صبي مات ولم يسب
 معه احد ابويه يصلي عليه لانه مسلم يتبعه للسباي ان كان مسلما ولان كان ذميا وان سبي معه
 احد ابويه لا يصلي عليه الا ان اسلم احد هما او اسلم الصبي نفسه وكان يعقل الاسلام لانه اذا كان
 معه احد ابويه ذوبتم له فيكون كافرا واذا اسلم احدهما يتبعه الاسلام لان الولد يتبع خيره
 الابوين دنيا واسلام الصبي العاقل صحيح عندنا لانه نفع محض وقد علم ان عليا بن اسلم صبيًا وصححه
 النبي صلى الله عليه وسلم الخامس في الحبل والتشيعيم السنة في حمل الجنابة عندنا ان يحملها اربعة
 نفر من جوانبها الاربعه وبه قال مالك والاكثرون خلافه للشافعي ثم لما روى عبد الرزاق وابن ابي
 شذيبه ثنا شعبة عن منصور بن العنبر عن عبد الله بن قسطاس عن ابي عبيدة عن ابي هريرة عن
 عبد الله بن مسعود عن قال من اتم الجنابة فليأخذ بجوانب السري الاربعه ورواها ايضا شاذان
 عن ابي عطاء عن علي اللاذري قال رايت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السري الاربعه وروى عن عبد
 الرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور اخبرني ابو الميزان عن ابي هريرة قال من حمل الجنابة
 بجوانبها الاربعه فقد قضى الذي عليه روى محمد بن الحسن انا ابو حنيفة ثنا منصور بن العنبر
 قال من السنة حمل الجنابة بجوانب السري الاربعه ورواه ابن ماجه ولقظه من اتم الجنابة فليأخذ
 بجوانب السري كلها فانه من السنة وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فعمل ان هذا هو السنة
 فتقويه التخفيف على الحلة وصيانة الميت عن السقوط والبعد من تشبه حمله بحمل الاضحية
 ولا انتقال ولذا كره حمله على الظهر والذابة ما روى من الحمل بين العمودين فحمل على حاله من
 ضيق الطريق او الازدحام او قلة الحاملين او غيره ذلك توفيقا بينه وبين ما رويناه من اذنيه اليه الجود
 وما روي انه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ضعيفا لاسناد قال الثوري
 ليس في حملها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يحملها من كل
 جانب عشر خطوات لما روي عنه عليه السلام انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه
 اربعين كبيرة رواه ابو بكر البخاري وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها
 كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي البسط حمل الصبي على الايدى احب من حمله
 على الذابة وفي الينا بيع الرضيع والفتيم او فوق ذلك قليلا لايأس ان يحمل رجل واحد على
 يديه او يحمل على يديه وهو راكب قال ابو حنيفة رحمه لايأس ان يحمل الصغير في سقطا وطبقوا
 بالقاء من آلات النساء يجعل فيه الطيب غيره ويستند عارللتابوت الصغير كذلك في شرح الهداية
 للسروجي وينبغي الاسراع في الشئ بهما دون الغيب وهو ضرب من العذود والعنق وهو
 الخطو الضيق فيسرعون اسراعا لا يصل على احد العنق والعذود وفي الحقيقة الاسراع بالميت سنة وفي البذل

ورد

ويستحب ان يحملها
 من كل جانب عشر
 خطوات

فصل في حمل الميت
 على الصبي على اليد
 احب من حملها على
 الرضيع والفتيم او فوق
 ذلك قليلا لايأس ان
 يحمل رجل واحد

وجوامع الفقهاء يسرع باليت بحيث لا يضطرب على الجنائز والأصل فيه ما رواه الجماعة من حد
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سرعوا بالجنائز فان كانت صالحة قربتموها الى
 الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعوفه عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سألنا نبينا صلى الله عليه
 وسلم عن المشي بالجنائز فقال ما دون الجنب واه ابوداؤد والترمذي عن ابي موسى قال
 مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تمتحض محض الرق فقال عليه الصلوة والسلام عليكم
 بالقصد ولا يكره المشي قدامها ولكن مشي خلفها افضل وهو قول علي بن عمر وابن مسعود وصحاح
 والاواني لثوري واسحاق وغيرهم رضى الله عنهم وروى عن علي بن ابي طالب انه كان يمشي
 خلف الجنائز وابوبكر وعمر وميثيان امامها فقال علي رضى الله عنهما ان فضل الماشي خلفها على الماشي
 امامها كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة على صلوة الفرد فلما يعلم
 ولكنهما يسهلان على الناس رواه سعيد بن منصور والحافظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في
 سننه الكبرى ولم يذكر له علة وعلى التسهيل يحمل ما رواه عنه عليه الصلوة والسلام انه كان
 يمشي بين يديهما فان رويه ابن عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فواى
 معها نساء توقفن ثم قال ردهن فانهن قنتن الحى والميت ثم مضى وشمى خلفها قلت يا ابا عبد
 الرحمن كيف المشي فى الجنائز امامها ام خلفها فقال اما ترى انى مشى خلفها رواه الطحاوي
 وما كان ابن عمر يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع شدة حرصه على اتباع علمه بانه عليه السلام
 انما فعله لعذر وان الافضل عندك عليه الصلوة والسلام مقابلة فتبعه فيه لذلك وفي صحيح
 البخاري عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاتباع الجنائز قال علي الاتباع لا يقم
 الا على التالى ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع وتحمل الامر على الذب عن الوجوب للاجماع على انه
 قال قدما بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكيرة وعبرة وما قيل الفم
 شفعاء فالاولى بهم التقدم قال ابو نصر البغدادي هو باطل بالصلوة عليه فانهم شفعاء فيها
 وقد تاخر واعنه لان الشفاعة فى الصلوة عليه لا فى تشييعه ولان الشفيع انما يتقدم خوفا من
 بطش الشفوع عنده فيمنعه منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يبق الا تقدم ثم تسليم اليه
 وطلب عفوه ورحمته والراكب يسير خلف الجنائز ولا يتقدمها الا لاضرر الناس باثارة الغبار
 الا ان يكون بعيدا على ما روى في النوادر عن ابي يوسف قال ليت ابا حنيفة رحم يتقدم امام
 الجنائز وهو راكب ثم يقف حتى ياتي به فقوله ثم يقف ليل على انه كان يبعد عنها والمشي افضل
 الكونه اقرب الى التواضع واليق بحال الشفيع وفي حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم تبع جنازة ابن الدحلح ماشيا ورجع على فرس رواه الترمذي وقال حديث حسن

فكر المشي قدامها
 من مشي خلفها افضل

ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا ارادت يتبعها وعليه الجمهور وصحوا في الاحاديث الصحيحة
 من القيام لها منسوخ بها ورد عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامر بالجلوس رواه ابو داود وابن ماجه
 واحد والطحاوي من طرق وعن علي بن ابي طالب قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قد رواه
 ابو داود والنسائي والترمذي وصححه المسلم بمعناه وقال قد كان ثم نسف ولا ينبغي ان يرجع
 من جنازة حتى يصلي عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن هكذا ذكره في عامة كتب الفتاوى و
 غيرها وفي المحيط قيل الرفق ان يسعه الرجوع بغير اذنهم اقول هذا هو الموافق للاحادث
 وعليه الجمهور ولا اعلم لهم في المنع ماخذ الا ان حصل الوحشة لاهل الميت بسبب الرجوع
 فينبغي ان يراعى ذلك والافق الصحيح ان من ابتع جنازة المسلم حتى يصلي عليها فله ان يرجع
 من الاجر ومن ابتعها حتى تدفن فله قبضان والقبض مثل احد واذا منع من الرجوع
 بغير اذنهم فيما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها فيترك الصلوة ايضا
 فيحرم من اجرها وهذا مما لا يعقل وينبغي لمتبعي الجنازة ان يكون متحشعا متفكرا في ما لم تعظا
 بالموت وما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحادث الدنيا ولا يضحك وبهم ابن مسعود بعلا
 يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة لا اكلمك ابد رواه سعيد بن منصور
 وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالاذن كرو قراءة القرآن ذكر في فتاوى المحصر
 انها كراهة مخبرية واختاره محمد الائمة الترجاني وقال علا والدين التاجري ترك
 الاولى ومن اراد ان يكره القراءة فليذكر وليقرأ في نفسه قال قيس بن عباد كان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند ثلث عند القتال وفي الجنازة
 وفي ذلك ذكره ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة ذكره في البداية
 والبرغيناني والاسيبيجي وعليه الجمهور عن ام عطية رضيها عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا
 متفق عليه وقولها ولم يعزم علينا معناه ان النهي نهي تنزيه والذي ينبغي ان يكون التنزيه
 مخافة ما يرمونه عليه السلام حيث كان يباح من الخروج للمساجد والاعيان وغير ذلك ان يكون
 في نعمتنا للتحريم لما في خروجهن من الفساد وفي كفاية الشعبي سئل القاضي عن جواز خروج
 النساء الى المقابر فقال لا تنسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما سئل عن مقدار ما يطبقها
 من اللعن فيه واعلم انها كلها قصدة الخروج كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت لحقتها
 لشياطين من كل جانب واذا انت القبور يلعنها روح الميت واذا رجعت كانت لعنة الله
 ذكره في التاتارخانية وقد روى عن علي بن ابي طالب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم

القيام للجنازة منسوخ

في الرجوع بغير اذن اهل الميت

ينبغي ان يطيل الصمت

في رفع الصوت بكرة رنم الصوت فيها بالاذن وقراءة

لا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة

فاذا انشؤ جلوس قال ما يجلسكن قلن تنظر الجنائز قال قلن قلن لا قال هل تحنن قلن
 لا قال هل تدلين فيمن يدلي قلن لا قال فارجعن مازورات غير ما جورات رواه ابن ماجه
 باسناد ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كرهه
 حضور الجمع والجماعات الذي اشارت اليه عائشة رضي الله عنها بقولها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
 ما أحدث النساء بعدكم لمنعن كما منعت نساء بني اسرائيل واذا قالت عائشة هذا عند نساء ما هنا
 فما ظنك بنساء زماننا **وليجرم النوح** وشق الجيوب وخش الخدود ولطمها وفوقها من
 الأفعال لما في الصحيحين ليس من لم يطم الخدود وشق الجيوب دعا يدعو الجاهلته وعن
 أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصالقة والمخالقة والمشاقة رواه البخاري والصلوة
 شدة الصلوة وفي صحيحه اثنتان في الناس هما كفر الطعن في النسب البينة على الميت أي من أفعال
 الكفر ولا بأس بالبكاء برسالة الدموع في الجنائز وفي المنزل لقوله إن الله لا يعذب بدينه العزيز
 ولا يجزن القلب لكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه ويرحم متفق عليه ان كان مع الجنائز صائفة
 او فلانة تزجر وتمنع وان لم تنزجر لا يترك اتباع الجنائز وتشيعها للملحقين به من البدع غير تلك بقلبه
 واذا انتهت الجنائز إلى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق لأن القصد من حضوره في الميت
 الكرام وفي جلوسهم قبل وضعه ازدراء به ولا نه قد يقع الحاجة إلى التعاون والقيام امكن فيه واذا
 وضعت عن الاعناق يجلس ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة
 على ما لا يخفى السادس في الدفن الحمد القبر افضل عند الامم الاربع ان امكن والا فالشق
 كما ذكره السروجي وفي فتاوى قاضيان والسنن في القبر الحمد وان كانت الارض رخوة فلا
 بأس بالشق انتهى والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا رواه ابو داود
 والترمذي وروى ابن ماجه عن انس رضي الله عنه في النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدية حمل
 بالحمد وآخر يوضح قالوا نستخير ربنا ونبعث اليهما فإيهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبقهما
 الحمد فلمد والنبي صلى الله عليه وسلم وأخرج مسلم عن سعد بن أبي وقاص انه قال في
 مرضه الذي مات فيه الحمد ولي الحمد وانصبوا على اللابن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم وروى ابن حبان في صحيحه عن جابر انه عليه السلام الحمد وتصب عليه
 اللابن نصبا ورفع قبره عن الارض نحو شبر والحمد ان يحفر في جانب القبلة من القبر
 حفيره فيوضع فيه الميت وينصب عليه اللابن والشق ان يحفر حفيرة كالنهر وينبني
 جانبها باللابن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللابن والخشب
 ولا يمس السقف الميت واستحب بعض الصحابة ان يرمس في التراب رمسا

فثلثان في الناس كفر
 الطعن في النسب البينة

اذا وضعت الجنائز
 عن الاعناق يجلسون
 ويكره القيام بغير حاجة

روى النوفلي

يروى ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص وقال ليس أحد جثني أولى بالتراب
 من الآخر وقال صاحب النافع اختاروا الشق في ديارنا الرخاوة الأرض فيتعذر
 اللحد فيها حتى أجازوا الأجر ورفوف الخشب واتخاذ التابوت ولو كان من حديد
 ومثله في البسوط ويكون التابوت من راس المال إذا كانت الأرض رخوة
 أو ندى يترمع كون التابوت في غيرهما مكرها في قول العلماء قاطبة وفي قاصيخان
 ينبغي أن يفرض فيه التراب يطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف
 عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد في المحيط واستحسن مشائخنا اتخاذ التابوت
 للنساء يعني لو لم يكن الأرض رخوة فإنه أقرب إلى السرور والتجوز عن مسهل عند الوضع
 القبر ومقدار عمق القبر قد نصف قامت ذكره في الروضة وفي الذخيرة إلى صدر الرجل
 أو وسط القامة فإن زاد وأهوا أفضل وإن عمقوا مقدار قامت فهو أحسن فعلم هذا أن
 الأول في نصف القامة والأعلى القامة وما بينهما أو يوضع الميت في قبره وصنع من جهة
 القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسئل سلا عند ذاهو من ذهب على رضى الله عنه
 وابنه محمد بن الحنفية وإسحاق بن راهويه وإبراهيم النخعي وابن حبيب وقال الشافعي رحمه
 واحد من يستحب السئل بأن يوضع عند رجل القبر ثم يسئل من قبل رأسه منحدرا
 وخير ما لك رحمه والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى
 من قبل رأسه رواه الشافعي رحمه وعن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصارى الصحابي أن صلى
 على جنازة النجاشي ثم أدخل من قبل رأسه وقال أنه من السنة رواه أبو داود وقال البيهقي
 أسناده صحيح وكنا ما دأبنا أبو داود في المراسيل عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي لا يمتنع
 فإن حماد إنما يروى عن النخعي صرح به ابن أبي شيبة فقال عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أدخل القبر من قبل القبلة ولم يسئل سلا وذا ابن أبي شيبة ورفع قبره حتى يعرف
 وروى ابن ماجه عن أبي سعيد أنه عليه السلام أخذ من قبل القبلة واستقبل استقباله
 فقد تغارض رواه حماد عنه عليه السلام وهو من فعل الصحابة وكذا ما صح عن علي أنه
 أدخل يزيد بن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية رحمه أنه أدخل ابن عباس من قبل القبلة
 أخرجهما ابن أبي شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويتجمل فعل علي يعلى بفعل رسول الله
 صلعم نفسه وهو ما عن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل قبر اليفلا فاسرج له سرا
 وأخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي والترمذي وقال حديث حسن عن ابن عباس
 وابن مسعود أنه مع رسول الله صلعم وهو في قبر عبد الله ذي النجادين وابوبكر و

استحسن مشائخنا
 التابوت للنساء

لا يسئل سلا عند ذاهو

عمر يقول أدينا مني خا كما احتي اسند في لحد واخذ من قبل القبلة رواه الخالد في
جامعه واستعقاب النور وتحسين الترمذي لحديث ابن عباس فيكون من رواية الحجاج بن
ارطاة وانه ضعيف باتفاق اهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين انه صدوق
الا انه مدلس لا شك ان المدلس اذا كان عدلا لا يضره التدليس اذا قال حدثني واخبرني
كان عينه والثوري وغيرهما وكذا قال ابو ذرعة وابو حاتم انه صدوق مدلس فاذا قال
حدثني عن الثقة كان مقبولا يوثق بصدقه وحفظه وقال ابن حبان انه اعاد الناس عليه
تدليس عن الزهري وغيره اما ان يتعد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه وقال ابو بكر الخليل
هو احد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة وغيره من الائمة واكثر ما اخذ عليه
التدليس وروى له مسلم مقرنا بعبد الملك وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا
تعديل له من هؤلاء الائمة فكيف يقال انه ضعيف باتفاق اهل الحديث هذا على ان لجهة القبلة
شرفا فكانت افضل وكذا وجه الاخذين تكون الى القبلة فكان اولي ويقول واضع لبيم الله
وعلى ملته رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام انه كان يقول اذ اوضع ميتا في قبره رواه
ابوداود والترمذي وقال حديث حسن اي باسم الله وضعتك وعلى ملته رسول الله
سلمناك ولا تعين في عدد الواضعين وفي الذخيرة لا يضر وترا دخله او شفع لان الاعتبار
حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولي بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب
ذكره في المحيط وفي الوبري والمحرّم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا ولا كافرا في قبره
القد ورد في شرحه والعتابي في جوامع الفقهاء سواء كانت الميت ذكر او انثى ويستحب
التسبيحة قبر المرأة بثوب حال ادخالها القبر حتى يسأل الله ونحوه على الحد ولا يستحب
حق الرجل عند المار وروى عن علي انه يقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذب به
وقال انما يصنع هذا بالنساء وشهد دفن ابني زيد الانصارى فحضر القبر بثوب فقال عبد الله
بن انس ارفعوا الثوب انما تقهر النساء وانس شاهد على شفيع القبر ولم ينكر عليه وفيه
خلاف الشافعي رحمه وقد تمسك بحديث ضعيف اعترف بضعفه النووي وتوجه
الميت في القبر الى القبلة على جنبه الايمن ولا يلقي عن ظهره وتخل العقدة روى فلانك
عن الشعبي والنخعي وروى عنه عليه السلام انه لما اوضع نعيم بن مسعود في القبر نزع الخلعة
يفيه وروى ابوداود والنسائي ثم قال ان رجلا قال يا رسول الله ما الكبراء قال هي شتم
فذكر منها استحلال البيت الحرام قبلتكم احياء وامواتا وفي البيضايع السنة ان
يفرش في القبر التراب يعني في الارض النزهة والسجدة قال السروجي في كتب الشافعية

فوالله المحرم اولي
بوضع المرأة فان لم يكن
فاهل الصلاح

ويجوز للميت في القبر
الى القبلة

والحنابلة يجعل تحت راسه لبنية او حجر ولم اقف عليه من اصحابنا انتهى ويكره
 ان يوضع تحت مضرية او محدة ذكره الرغينا الى وكرة ابن عباس ان يلقى تحت الميت
 شيء رواه الترمذي وعن ابي موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه
 جعل في قبره عليه السلام قطيفة قيل لان المدينة سبحة وقيل ان العباس عليه السلام
 لها فسطها شقران تحت لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويفترشها
 فقال شقران والله لا يلبسك احد بعد ابد فالتقاها في القبر ويسند الميت من ورائه
 بتراب او نحوه لئلا يتقلب ويسو اللابن على اللحد اي يقيم اللابن عليه من جهة القبلة
 وتسد شقوقه كيلا ينزل التراب منها على الميت واستعمال اللابن مجمع عليه لاباس بالقصب
 الطن الحزمة وفي الوتر يستحب اللابن والقصب والحشيش في اللحد قال الشعبي جعل في اللحد النبي
 صلى الله عليه وسلم طن قصب وحكي عن شمس الائمة الحلواني هذا في قصب لم يجعل امام القصد
 العموم وهو بالفارسية بوريا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره
 يعني جعله فوق اللابن ويكره الآجر والخشب لانها الاحكام البناء والزينة والقبر مكان
 البناء والبناء وقد وصي الاسود بن يزيد ان لا تجعلوا على قبره آجر وقال ابراهيم النخعي كانوا
 يكرهون الآجر في قبورهم وقيل لاباس به عند رخاوة الارض وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل يجوز استعمال فوق الخشب واتخاذ التابوت في بخاري وقد تقدم ثم قال التراب
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لاباس بها والاول رواية
 الحسن عن ابي حنيفة رجع ويستحب حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة ان النبي عليه
 السلام صلى على جنازة ثم اتى القبر فحشي عليه من قبل راسه رواه ابن ماجه قال محمد ولا يجر
 برش الماء عليه باسا ويسنم القبر ولا يسطح عندنا ويرى الشوري الليث ومالك واحمد
 والجمهور وقال الشافعي التسطيع اي التزيين افضل لما روى ابو داود عن القاسم بن محمد قال
 دخلت على عائشة فقلت يا اماء اكشغني عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه
 فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوطة ببطحاء العرصة الحمراء والجمهور ما
 روى البخاري عن سفیان التمار انه رأى قبر النبي عليه السلام مسنما وحدث القاسم
 لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا نصريح فيه بالتسطيع فان قوله
 مبطوطة يجوز كونه صفة مؤكدة للالطئة اي ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا لاطئة
 زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوطة لا صفة بالارض بل هي بين ذلك ويحتمل ان تكون
 مبطوطة يعني مسطحة من قولهم بطح المسجد تبطي اي القى فيه البطحاء اي الحصا الصغار وهو

يكره الآجر والخشب
 لانها الاحكام البناء

ويسنم القبر

الموافق لقوله ببطحاء العرصة الحمراء التي عليها بطحاء العرصة الحمراء وليس في شيء من ذلك ما
 ينافي التسليم كيف قد روي عن القاسم التصريح بأنها مسنمة رواه أبو حفص بن شاهين
 في كتاب الجنائز ثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث ثنا عبد الله بن مسعود ثنا عبد
 الرحمن الحارثي عن عمر بن سمر عن جابر قال سألت ثلثة كلهم له في قبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أي سألت أبا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن أبي بكر وسألت
 سالم بن عبد الله قلت أخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة فكلم قالوا والله استمر
 وأما روي عن أبي الهيثم الأسدي قال قال لي علي أبعثني علي ما أبعثني عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته فالمراد ما كانوا يفعلونه
 من تعلية القبور بالبناء الحسن الرفيع وليس مما نحن فيه فان التسليم المستقيم وما يرد
 يتميز عن الأرض به وفي المحيط وتسليم القبر قد رابع أصابع أو شبر وفي قاضيه
 وفي البدائع أو أكثر قليلاً فلم يكن حديث مسلم منافياً لما اختزنه من التسليم فان كان
 علي أن ليس المراد منه التسوية بالأرض ويكره تخصيص القبر وتطيينه وبه قال الثوري
 الثلثة لما قال جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وإن يكتسبها
 وأن يحنى عليها ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه هي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يخصص القبور وأن يكتسب عليها وأن يحنى أن يحنى وأن يحنى عن الحسن بن مسعود
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت يسمع الأذان ما لم يطين قبره ذكره
 في المغني وفي منية المفتي المختار أنه لا يكره التطيين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء
 من بيت أو قبة أو نحو ذلك لما مر من الحديث أنفاً وكذلك يكره وطئه والجلوس عليه لأنه
 وكره أبو يوسف الكتابة أيضاً والله أعلم **السابع** في الشهيد والمراد به الحكمي
 الذي يتعلق به نوع مخصوص من أحكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا وأما الشهيد
 الحقيقي الذي وعد الله تعالى الثواب بخصوص فليس من يتعلق به الأحكام الجارية على
 المكلفين غير الاعتقاد بأنه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله أعلم أن قتل في سبيل
 ثم الأحسن في تعريف الشهيد الحكمي على قول أبي حنيفة رحمه الله أنه من كان طاهراً مسلماً
 قتل ظالماً قتلاً لم يجب به مال ولم يرتث وعلى قوله ما يترك قيد التكليف والطهارة فهذا
 شامل لقتل أهل الحرب في أهل البغي بأي شيء كان وبأي سبب كان ولقتل غيرهم إذا
 لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب أصلاً كقتل الأسير مثله في دار الحرب وعند أبي حنيفة
 وقتل السيد عبد الكل أو وجب لعارض كقتل الأب ابنه والصالح عن العبد

قالوا والله استمر
 وأما روي عن أبي الهيثم
 الأسدي قال قال لي علي
 أبعثني علي ما أبعثني
 عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن لا تدع
 تمثالا إلا طمسته ولا
 قبراً مشرفاً إلا سويته
 فالمراد ما كانوا
 يفعلونه من تعلية
 القبور بالبناء الحسن
 الرفيع وليس مما نحن
 فيه فان التسليم
 المستقيم وما يرد
 يتميز عن الأرض
 به وفي المحيط
 وتسليم القبر
 قد رابع أصابع
 أو شبر وفي
 قاضيه وفي
 البدائع أو
 أكثر قليلاً
 فلم يكن حديث
 مسلم منافياً
 لما اختزنه من
 التسليم فان كان
 علي أن ليس
 المراد منه
 التسوية بالأرض
 ويكره تخصيص
 القبر وتطيينه
 وبه قال الثوري
 الثلثة لما قال
 جابر رضي رسول
 الله صلى الله
 عليه وسلم عن
 تخصيص القبور
 وإن يكتسبها
 وأن يحنى
 عليها ما رواه
 مسلم وأبو داود
 والترمذي
 وصححه ولفظه
 هي رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم أن يخصص
 القبور وأن
 يكتسب عليها
 وأن يحنى أن
 يحنى وأن يحنى
 عن الحسن بن
 مسعود قال
 قال رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم لا يزال
 الميت يسمع
 الأذان ما لم
 يطين قبره
 ذكره في المغني
 وفي منية المفتي
 المختار أنه لا
 يكره التطيين
 وعن أبي حنيفة
 يكره أن يبنى
 عليه بناء من
 بيت أو قبة أو
 نحو ذلك لما
 مر من الحديث
 أنفاً وكذلك
 يكره وطئه
 والجلوس عليه
 لأنه وكره أبو
 يوسف الكتابة
 أيضاً والله
 أعلم **السابع**
 في الشهيد
 والمراد به
 الحكمي الذي
 يتعلق به نوع
 مخصوص من
 أحكام الشرع
 الجارية على
 المكلفين في
 الدنيا وأما
 الشهيد الحقيقي
 الذي وعد الله
 تعالى الثواب
 بخصوص فليس
 من يتعلق به
 الأحكام الجارية
 على المكلفين
 غير الاعتقاد
 بأنه الذي قتل
 في سبيل الله
 ومن الحق به
 والله أعلم
 أن قتل في
 سبيل ثم
 الأحسن في
 تعريف الشهيد
 الحكمي على
 قول أبي حنيفة
 رحمه الله أنه
 من كان طاهراً
 مسلماً قتل
 ظالماً قتلاً
 لم يجب به
 مال ولم يرتث
 وعلى قوله
 ما يترك قيد
 التكليف
 والطهارة
 فهذا شامل
 لقتل أهل
 الحرب في
 أهل البغي
 بأي شيء
 كان وبأي
 سبب كان
 ولقتل غيرهم
 إذا لم يجب
 بنفس القتل
 مال سواء
 لم يجب
 أصلاً كقتل
 الأسير مثله
 في دار الحرب
 وعند أبي
 حنيفة وقتل
 السيد عبد
 الكل أو وجب
 لعارض كقتل
 الأب ابنه
 والصالح عن
 العبد

ذلك وخرج من الحد من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتلة به
 او قصاص لانهم لا يقتلوا ظاهرا وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله ما لا يقتل غير
 العمد على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال
 بنفس القتل شرعا وهذا بالاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت
 فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال لان
 يعلم انه قتل مجدي ظاهرا وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظاهرا بل بسبب يمين القتل وان كان
 تعليقه لوجوب الغسل بوجوب القسامة والداية يشير الى انه اذا لم يجب فيه القسامة
 والدية لا يغسل كما اذا وجد في الشارع الاعظم والجامع او في برية ليس بقرية ترك
 الوجوه ما ذكرنا من احتمال السبب المبيح للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب
 كسائر الموتي بالنسبة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس
 فلا بد من تحقق وجوب الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه عند الاحتمال يحمل
 بالاصل وخرج منه الصبي المجنون والجنب والمجانن النفساء على قوله بالبحينة رحم وبه
 قال احمد وسحنون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عند بل يغسلون
 كسائر الاموات وعندهم لا يغسلون وهو قول الشافعي رحم واشهب من المالكية قياسا
 على غيرهم لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في
 غير المكلف لا ينافي كرامته سقوط الغسل فان سقوطه لا يقاء اثر المظلمية وغير المكلف
 اولى بذلك وكذلك عدم الطهارة في الحيوة لا يوجب الغسل بعد المات لان وجوبه في
 الحيوة لوجوب ما لا يصح الابه وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة
 قد قيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يغسل اصلا ولا ببحينة رحم في غير المكلف
 ان الغسل انما سقط عن الشهيد لان القتل صادر كفارة له ولا ذنب لغير المكلف ليكون
 القتل طهر له فالقتل في حقه وحقق الموت سواء في غسل والتكريم في جعل القتل طهرا
 اظهر منه في بقاء اثر الظلم او هو غير موجود مع اصلا اذ الحاكم علام لا يحتاج الى شاهد
 وله في غير الظاهر ما رواه ابن حبان والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل خطلة بن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم خطلة تغسل
 الملائكة فسالوا صاحبته فقال خرج وهو جنب لما سمع الها تفت فقال صلى الله
 عليه وسلم لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا نص مستقبل
 على التصريح بان الملائكة غسلت خطلة لاجل انه جنب فلا اعتبار للقياس في

مقابلته والحق الحيض والنفس بالجناية بطريق الدلالة سواء كانا قد انقطعوا ولا في
الصحيح لحصول الانقطاع بالموت وكذلك يخرج عن الحد من ارتكبا اتفاقا ائمتنا ائمة والاشياء
افتعال من رث الثوب يرث اذا صار خلقا وتسمى الشهيد الذي حصل له رفق من
مرافق الحيوة رثا تشبيها للشهادة بالثوب الرث حيث لم يبق على حدتها وحيثها
التي كانت في شهيد واحد الذين هم الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بان ياكل ويشرب
او ينام او يبي او ينيقل من المعركة حيا او يا ويرخيتم او يخوها وهو حي او يمضي عليه
وقت صلوة وهو يعقل والاصل ان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق
سائر اموات بني آدم فيراعى فيه جميع الصفات التي كانت في المقيس عليه وبم شهد
احد وغيرهم ممن استشهد في زمنه صلى الله عليه وسلم والضابط في حكمهم انه يصل
لهم بعد وجود سبب القتل شيء من مرافق الدنيا ولا يخطبوا بحكم جديد من احكامها و
مضى وقت الصلوة مع العقل خطاب بحكم جديد من احكامها لان الصلوة صارت دينيا في وقت
اما مطلق وان قد رعى الايمان بالراس على ما مر الكلام عليه في صلوة المريض وقد روى اليه في
في شعب الایمان من ابی جهم بن حذيفة العدوي قال نطلعت يوم البرموك لطلب
ابن عبي معي شنة ماء فقلت ان كان به رفق سقيته ومسحت وجهه فادبر نهدي
فقلت اسقيك فاشارة ان نعم فاذا الرجل يقول آه فاشارة ان عبي ان نطلق اليه فاذا هو
هشام بن العاص اخو عمرو بن العاص فأتيت فقلت سقيك فسمع آخر يقول آه فاشارة اليه
هشام ان نطلق اليه فجنته فاذا هو قد مات فرجعت الى هشام فاذا هو قد مات فرجعت
الى ابن عبي فاذا هو قد مات وكواوصي بشيء فان كان من امور الدنيا فهو رثا اتفاقا
وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابی يوسف رحمه وقال محمد بن علي بن رثا اتفاقا
من احكام الاموات ثم رثا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فاجواب ابی يوسف وقع فيما اذا
اوصي بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصي بامور الآخرة ومن رثا اتفاقا ان يبيع او
يشترى وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب ما قبل انقضاءها فلا يصير رثا بشيء مما
يتقدم ذكره ابن الهمام في شرح الهداية لان ما ينال من المرافق لم يصلح ان يكون للاستغانة
على القتال فلا يؤثر في الشهادة نعم ان حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه
وشبابه التي قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن لقوله نعم في شهيد واحد زملوهم بكومهم و
دماءهم رواه احمد رحمه وعن ابن عباس امر بقتل احد ان يزرع عنهم الحديد والجلود وان يدفوا
بثيابهم ودماءهم رواه ابو داود وعلى هذا الائمة الاربعة وجهه والعلماء خلافا للسعيد
كما في حياي وما ليلة فهو رثا وان لم يعقل لا

مورد الدنيا في رثا اتفاقا وان كان من امور الآخرة فلا يكون رثا اتفاقا

سورة التوبة
سورة الاحزاب
سورة المائدة

بن السبيث الذي ليس من جنس الكفن كالسلاح وآلة الحرب من الحديد ونحوه والجلود كالقرو والخف والذغل والحشو كالقلنسوة والجبة المحشوة وفي الذ خيرة السراويل مما ليس من جنس الكفن ايضا فان كان ما عليه ناقصا من كفن السننيزاد عليه بان لم يكن فيه ازار ولفاقة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه واعلم ان امره عليه السلام ان يدفنوا بشياهم ليس عايدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان الا ان يقال لظاهر من كلامهم انهم لم يكن عليهم من الثياب ازيد من مقدار سنته الكفن بل هو الغالب في كل حال ان لا يلبس اكثر من ثلاثة اوثاب زائد على الحشو وآلة القتال فورد الامر على ما هو الغالب في زياد فلا يدل على المنع فيما عسى ان يوجد على سبيل الندرة وبهذا يجاب في نزع الحشو بان ظاهر الحديث لا يدل على منعه لكن لبس لم يكن معتادا في ديارهم فورد الامر على الغالب ويصل على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر وجهوا التابيين ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي رحم واسحاق لا يصل على عليه الحديث جابر بن عبد الله انه عليه السلام امر به فن شهداء احد في مائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والترمذي وصححه وكنا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة حين فاء الناس من القتال فقال رجل رايت عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلما راه وما مثل به شقيق وبكى فقام رجل من الانصار فرفع يده عليه ثم جئ بحمزة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون الى جانب حمزة فيصلى عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة حتى صلى على الشهيدء كلهم وقال صلى الله عليه وسلم حمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيمة مختصروا وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه واسند احمد ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النساء يوم احد خلف المسلمين فجهزت علي جرحي المسلمين الى ان قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حمزة وحيي برجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه ورفع الانصارى وترك حمزة ثم جئ بالآخر فوضع الى جنب حمزة فصلى عليه ثم رفع وترك حمزة فصلى عليه يومئذ سبعين صلاة وخرج الدارقطني عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون من قتل احد الى ان قال ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فكب عليه عشرة اثم جعل يجاء بالرجل فيوضع وحمزة مكانه حتى صلى عليه سبعين صلاة وكانت القتل يومئذ سبعين الى غير ذلك من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة فليس ينال عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد منها لم يبلغها فرضا فجميعها مرتق اليها

قطعها وتح يعارض حديث البخاري وترجم عليه بانها مشبهة وهو ناف على ما عرفت
 في الاصول من ترجيم المثبت على النافي اذ لم يعرف بدليله وهذا كذلك فان جابر
 لم يكن مراعياما فعله عليه السلام في ذلك اليوم لا اشتغال قلبه وخزنه بقتل ابير وعنه
 على ما ذكره البخاري واليه بقي انهما قتلا في ذلك اليوم فلم يشعرا ابتداء بما فعله عليه الصلوة
 والسلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بد فنهزم بد ما هم كحاشم فقام
 عليه السلام لم يصل عليهم فرواه ثور لما علم بصلاته عليه السلام وكيفية تها رواها ايضا كما
 في رواية الحاكم والله سبحانه اعلم **الثامن في مسائل متفرقة** ولا بأس بالاذن
 في صلوة الجنائز لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقدم غيره وفي بعض النسخ لا
 بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا حقه كذا في الهداية قال ابن
 الحمام سيما اذا كانت الجنائز يترك بها ولي ينتفع الميت بكثرة ففي صحيح مسلم وسنن الترمذي
 والنسائي عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يصلي عليه امة من الناس
 يبلغون مائة كلام يشفعون فيه الا شفّعوا فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه الا ذفرة
 والاسواق لانه يشبه نعي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذ لم يكن مع تنوير بذكره وتخصير
 بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان
 فيه قصد الدوران مع الصريح والنيابة وتعداد الاوصاف وهو المراد بدعوى الجاهلية
 قوله عليه السلام ليس هنا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعاء عابد نحو الجاهلية مات
 للمسلم قريب كافليس له ولي من الكافر يغسله غسل الثوب الجس يلفه في خرفة ويحضر
 له حفيرة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك لما روى ان ابا طالب لما هلك جاء
 على فقال يا رسول الله ان عمك الصنال قد مات فقال له اذهب فغسله وكفنه و
 رواه الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى ان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي
 آخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازته من بعيد
 وهذا كله اذ لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان مرتدا فيلقيه في حفرة كالكلب فعلا ذم
 عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل اليه ولو مات المسلم
 وليس له ولي الا كافر لا ينبغي للمسلم ان يخلو بينه وبينهم بل يتولون امره لما روى ان يهوديا
 آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه السلام لا صحابة تولوا اياكم و
 لم يخل بينه وبين اليهود مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه يجب كفنه على الناس
 بطريق الكفاية فيجب بيت المال فان لم يكن او منع ظلماسا لو امن الناس لا لا يقدر

فصل في غسل الميت
 من يجب غسله
 رفته على الناس

فصل في الميت وهو
نفس ميتة
طوي كفن ثانيا
من جميع المال

السؤال بنفسه بخلافه الى اذ لم يجد ثوبا لا يجب على الناس ان يسالوا له لان قادر على السؤال فان فضل مما سألوا شيئا صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت آخر تصدق بربنقش الميت وهو طوي كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل وافترض الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يمكنه خرجه من الميت شيئا بعد ما ادبر في كفنه ذكر في الروضة لا يغسل منه شيئا عندنا يجوز ان تغسل المرأه وجهها بالاجماع اما غسله ذواته فغير جائز عندنا وهو قول الثوري والا وراعي خلافا للثلاثة اعجبوا بهديث عائشة قلنت واز أسأه لصدلج بي فقال عليه السلام وأنا واداساه يا عائشة ما ضرك ان مت قبلي فغسلتك وكفنتك الحديث رواه احمد رحم والدارقطني وغيرهما بسناد ضعيف قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى البيهقي وابو الفرج عن عائشة انها قالت لا اسمي بنت عميس يا اسماء اذا مت فاغسليني انت وعلى فغسلها قال ابو الفرج في اسناده عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشي وقال النسائي متروك وروى احاديث آخر ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت لم يكن فيه دلالة لان الغسل مما يقضي الى السبب اضاقته مشهورة تقر بيمين الحقيقة في كثرة الاستعمال والشهرة يقال فلان غسل فلان وكفنه وجهه ولم يصد ر من فلان من ذلك شيء الامباشرة الاسباب والقيام عليها قال النووي والمعتمد عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرق ان علائق النكاح فيها باقية وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها ثم طلقها لا تغسله في العدة هكذا اجاب في الام قال السرخسي قلت قياس العدة الواجبة بالطلاق قبل الموت غير سديد لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسله في الطلاق والموت فحمازا ان يبقى الحل الثابت عنده لا ينسفي عنده الا ترى انها تراث هنا لانها كانت انتهى ولا يخلو هذا الحل من اشكال فان الموت ان اوجب قطع الوصلة وثبات المحرم فلا فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وجانبه والا فلا فرق بينهما وبينه في جواز الغسل وقد يجاب بانهم يميزون الطلاق الرجعي في توقف قطع الوصلة وثبات المحرم على انقضاء العدة وذلك انما يكون حيث توجد كما في جانبها الا حيث توجد كما في جانبها لو كانت حاملا فوضعت اثر موته لا يجوز لها ان تغسله لانقضاء عدها خلافا لما لك الشافعي رحمه وكذا لو بانته منه قبل موته او ارتدت قبله او بعد او قبلت ابنة او اباه او وطئت بشبهة قال في النيط في رواية الحسن هي الاصح يحرم عليها غسله خلافا للزفر رحم والمطهرة الرجعية

فغسل ربه
سيد ها

تغسله ويرى قال احمد رحمه خلافا للشافعي رحمه وعن مالك رحمه روايتان ولم يولد لا تغسل
سيد ها وان كانت في العدة لان عدتها للعتق لا للوثة فصارت كما لو اعتقتها ثم ماتت وهي في
العدة وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط وفي البدائع في ام الولد روايتان
عن ابي حنيفة رحمه في قوله الاول تغسله كقول زفر ومالك واحمد رحمه وفي قوله الثاني لا تغسله
وهو الاصح عند الشافعي رحمه وكو غسل البيت وكفن ونسوا عضوالم يصيبه الماء ينقض الكفن
ويغسل العضو وتعاد الصلوة وكذا لو علوا بذلك بعد وضوء القبر قبل ان يمال التراب
ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادت الصلوة عليه الجواز وفي المبسوط
سقط غسله ويصلي قبره لان الصلوة الاولى لم يصح انتهى هو الاظهر وكذا لو لم يغسل
اصلا او لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل التراب لان الغسل والكفن مأمور والنش منهي
واللهي راجع على الامر وتو بعيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن عند ابي حنيفة رحمه وابي
يوسف رحمه لاحتمال الجفاف بعد الغسل وقال محمد رحمه ينقض ويغسل على كل حال وكو
علم ذلك قبل التكفين غسل بالاتفاق وكودفن بثوب او درهم للغير او في ارض مخصوبة
او اخذت بشقعة يخرج لانه حق العبد وان وقع في القبر متاع فعلم به بعد ما اهيل التراب
ينش ايضا ويخرج ولا يجوز نبش القبر لغير ذلك وفي المنتقى مات ولم يجرد واله ما قيمه
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا لا تقاض تيممة في المرغيناني
وفي واية لا تقاد الصلوة قال السرخسي هو موافق للاصول يعني ان الاصل ان لا يغسل
بالتيمم ثم وجد الماء لا يجب اعادة الصلوة ولو في الوقت فكذا هذا وكلا الروايتين عن
ابي يوسف رحمه حي وميت بينهما ثوب او ثوب مباح فالحي اولى به وفي المرغيناني ان كان
للحي فهو اولى وان كان للميت فهو اولى وان كان الحي وارثا للميت فالتكفين مضطر اليه
ليرد او لسبب يخشى منه التلف قدم على الميت كما لو كان للميت ماء وهذا مضطر
اليه لعطش قدم غسله بخلاف ما لو كانت حاجته للحي الى السترة للصلوة او الى الماء للطهارة
فان الميت اولى بملكه لبقائه فيما هو محتاج اليه الحي يمكنه ان يصلحها باثابتهما الوجه العذر
ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والمحنابلة حيث جوزه
عند الضرورة لما روى انس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتل واحد في الثوب الواحد
قال الترمذي حسن غريب قلنا معناه انه كان يقسم الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد
بعضه للضرورة وان لم يستر الا بعض بدنه وليس المراد ان يلاصق بدنها لان فيه
مباشرة عودة احدها والاخر ولا يجوز ان يدفن اثنان او اكثر في قبر واحد لا عند الضرورة

فغسل الميت
ونسوا عضوالم يصيبه
الماء ينقض الكفن ويغسل
العضو وتعاد
الصلوة

فالجسم بين
الحي والميت في كفن واحد

فالجسم بين
الحي والميت في كفن واحد

وحق يجعل بينهما حاجز من التراب أوصى ان يصلى عليه فلا رق الوصية باطلة وليس له
 ان يتقدم الا برضاء الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وبه قال المشافعي رحمه
 وروى ابن رستم انها جائزة ويؤمن ان يصلى عليه وبه قال احمد بن حنبل والاول هو
 المشهور وتوصل النساء وحدهن على الجنازة سقطت بها الفريضة ويستحب ان يصليهن
 منفردات معا ويجوز جماعة وتوابع جمعت الجنازة جاز ان يصلى عليهم صلاة واحدة ويجعلون
 اسدا خلف واحد ويجعل الرجال مما يلي الامام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية
 نقلا الصبيان ثم الخنثى ثم النساء كما في سائر الصلوات وان شاءوا جعلوهم صفا واحدا
 قال المرغيناني الوجهان سريان في ظاهر الرواية وجاز ان يصلى على كل واحد على حدة
 وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه ولو كبر على الجنازة فحجي باخرتهم الاولى يستقبل الاخرى
 واذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قيل علامة
 المسلمين الخنثان والخنثاء لبس السواد وقص الشارب لكن الخنثان انما يكون علامة
 اذا لم يكن فيهم يهود وامال لبس السواد فكثير في الكفار من الفريخ ونحوهم فلا يكون علامة
 واما قص الشارب فينبغي ان لا يكون عدمه علامة الكفر كما ذكر في التاتارخانية انه ينبت
 للغاذي في دار الحرب الى توفير الشارب وتطويله ليكون اهيب عين العدو وان لم توجد
 علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم ويتوكل المسلمين وان كان الكفار اكثر غسل
 ولم يصلى عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى عليهم وقيل لا واما الدفن فقيل يدفنون في
 مقابر المسلمين وقيل مقابر المشركين وقيل يتخذ لهم مقابر على حدة وتسوى قبورهم ولا تميز
 وهو قول ابى جعفر الهند والى اصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم مات حبلى لا يصلى
 عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر
 المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر واثلة بن اسقع
 يتخذ لها مقابر على حدة وهو احوط وفي بعض الكتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه
 الحنين الى ظهرها قال السرخسي رحمه وهو حسن ولو وجد قتيل في دار الاسلام فان كان عليه
 سيما من رجا وان لم تكن ففيرة وايتان في رواية يغسل ولا يصلى عليه الصحيح انه يصلى عليه لانه
 مسلم فيما للدار وان وجد في دار الحرب لا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار وتوحيشت
 الجنازة في وقت المغرب تقدم صلاة المغرب ثم يصلى الجنازة ثم سنة المغرب قيل تقدم
 السنة ايضا على الجنازة وتوحيشت وقت صلاة العيد قد مات العيد عليها ثم هي على
 الخطبة والقباس تقدم بينهما في الزبد لكن استحسنوا تقدم يوم العيد مخافة التشويش لئلا

حكم الجنائز المتعددة
 في الصلوة

فصل في
 احوال الجنائز المتعددة

في الجنائز المتعددة
 في الصلوة

يظن البعيد أنها صلوة العيّد وتوَجَّهَ البيت صبيحة الجمعة بكرة تأخيرها إلى وقت الجمعة ليصل عليه جمع عظيم بعد الجمعة أما الوخا فوافوت الجمعة بسبب دفنه أخرا دفنه واتباع الجنائز أفضل من النوافل إن كان جوادا وقربة أو صلاح مشهور والأف النوافل أفضل ذكر ذلك كله السروجي في شرح الهداية وذكر قاصين إن يجوز الاستيجار على حمل الجنائز وحضر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشائخ يجوزوا ذلك أيضا ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك القوم وإن نقل قبل الدفن قد ميل أو ميلين فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد يدل على أن نقله من بلد إلى بلد مكروه لأن مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة فغير ضرورة ولا ضرورة في نقله إلى بلد آخر وقيل يجوز ذلك ما دون السفر لما رواه سعد بن أبي قاص مات في قرية على أربعة فراسخ من المدينة فحمل على عناق الرجال إليها وقيل لا يكره في مدة السفر أيضا وأما بعد الدفن فلا يجوز إخراج جرحى حتى قالوا إن امرأة ماتت ولدها ودفن ببلد غير بلد هاو هي لا تغير وإرادت ينشئه ونقله إلى بلد ها لا يباح لها ذلك ولا يباح بنشئه بعد الدفن أصلا إلا لما تقدم من سقوط مال فيه أو كون الأرض حق الغير وح إن شاء سوا القبر وزرع فوقه وجوز لبعض النقل بعد الدفن استدلالا بما نقل عن يعقوب عليه السلام بعد ما مضى عليه زمان نقل من مصر إلى الشام مع أبائه والأصح الأول لأن شرع من قبلها إذا يقضيه أو رسوله علينا من غير تغيير لا يكون شرعا فلا يجوز الاستدلال به وفي التقنية بلغ إليها حطم جيون لا يجوز نقلهم إلى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا أو كبيرا لأن ذلك خاص بالأنبياء ولا يحفر قبر لدفن آخر ما لم يبل الأول وبين الآخر حاجر من تراب من مات في سفينة ليس بقبرها أرض غسل وكفن وصل عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه وقطع النبات الرطب من عليه دون اليابس وتوراي طريقا وظن أنه محدث وإن تحته قبر أكره المشي فيه بكرة النوم عند القبر وقضاء الحاجة بالأولى وكل ما لم يعهد في السنة والتعمش منها ليس لازياتها والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا انشاء الله بكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية وأختلف في اجلاس القادرين ليقرأ عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب نهار المرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على رايهم أن يحيى يشق بطنها أما الوابتع لؤلؤة أو مالا لأنسان ثم مات ولا مال له ففي التجنيس أنه لا شق بطنه

فوتحت الميت صبيحة الجمعة بكرة تأخيرها إلى وقت الجمعة

الجنائز أفضل من النوافل إن كان جوادا وقربة أو صلاح مشهور

الأف النوافل أفضل ذكر ذلك كله السروجي في شرح الهداية

وذكر قاصين إن يجوز الاستيجار على حمل الجنائز وحضر القبور

ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشائخ يجوزوا ذلك أيضا ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات فيه

في مقابر أولئك القوم وإن نقل قبل الدفن قد ميل أو ميلين فلا بأس به

قيل هذا التقدير من محمد يدل على أن نقله من بلد إلى بلد مكروه لأن مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة

فغير ضرورة ولا ضرورة في نقله إلى بلد آخر وقيل يجوز ذلك ما دون السفر

لما رواه سعد بن أبي قاص مات في قرية على أربعة فراسخ من المدينة فحمل على عناق الرجال إليها

وقيل لا يكره في مدة السفر أيضا وأما بعد الدفن فلا يجوز إخراج جرحى حتى قالوا إن امرأة ماتت

ولدها ودفن ببلد غير بلد هاو هي لا تغير وإرادت ينشئه ونقله إلى بلد ها لا يباح لها ذلك ولا يباح بنشئه بعد الدفن أصلا إلا لما تقدم

من سقوط مال فيه أو كون الأرض حق الغير وح إن شاء سوا القبر وزرع فوقه وجوز لبعض النقل بعد الدفن

استدلالا بما نقل عن يعقوب عليه السلام بعد ما مضى عليه زمان نقل من مصر إلى الشام مع أبائه

والأصح الأول لأن شرع من قبلها إذا يقضيه أو رسوله علينا من غير تغيير لا يكون شرعا فلا يجوز الاستدلال به

وفي التقنية بلغ إليها حطم جيون لا يجوز نقلهم إلى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه

سواء كان صغيرا أو كبيرا لأن ذلك خاص بالأنبياء ولا يحفر قبر لدفن آخر ما لم يبل الأول وبين الآخر حاجر من تراب من مات في سفينة ليس بقبرها أرض غسل وكفن وصل عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر

وطئه وقطع النبات الرطب من عليه دون اليابس وتوراي طريقا وظن أنه محدث وإن تحته قبر أكره المشي فيه بكرة النوم عند القبر وقضاء الحاجة بالأولى

وكل ما لم يعهد في السنة والتعمش منها ليس لازياتها والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا انشاء الله بكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية

وأختلف في اجلاس القادرين ليقرأ عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب نهار المرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على رايهم أن يحيى يشق بطنها أما الوابتع لؤلؤة أو مالا لأنسان ثم مات ولا مال له ففي التجنيس أنه لا شق بطنه

وفرق بينه وبين مسئلة الاولى هناك ابطال حق الميت وهو الاذى لصيانة الادنى
 فيجوز وهذا ابطال حرمة الاعلى هو الاذى لصيانة الادنى وهو المال بناء على ان حرمة
 الميت كحرمة الحي ولا يشق بطنه حياً لوابتلع ذلك فكذلك بعد الموت وذكر في الاختيار
 ان عدم الشق فيه رواية عن محمد بن حمران الجرجاني روى عن اصحابنا انه يشق
 لان حق الاذى مقدم على حق الله تعالى وعلى حق الظالم المتعدى قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهذا اولى والجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول
 بتعديه انتهى وانما لا يشق في حال الحياة لاقتضائه الى الهلاك لا بمجرد الاحترام
 ولا كذلك بعد الموت وفي فتاوى قاضين خان حامل مائة واثني على حملها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رايت في المنام تقول
 ولدت لا ينبتش القبر لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتاً وفيها ولا تكسر
 عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين
 لانها حرم ايداءه في الحياة يجب صيانتها عن الكسر بعد موته انتهى ويستحب
 زيارة القبور للرجال وتكره للنساء لما قد مناه ويد عوقا لما مستقبل القبلة
 وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي رحمه وكذلك الكلام في زيارته
 عليه السلام وفي القنية قال ابو الليث لا تعرف وضع اليد على القبر سنة ولا
 مستحب ولا نرى باسا وقال علاء الدين التاجري هكذا وجدناه من غير تكبير
 من السلف وقال شرف الائمة بدعة وعن جابر الله العلامة مشائخ مكة
 ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب في احياء علوم الدين انه من
 عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لا سنة فيه ولا اثر عن صحابي ولا عن
 امام من يعتمد فيكره ولم يعهد الاستلام في السنة الا للجر الاسود والركن
 اليماني خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره
 في المسجد ويستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفان لقوله عليه السلام
 من عزى اخاه بمصيبة مثل اجره كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجه
 وقوله عليه السلام من عزى مصابا فله اجره رواه الترمذي وابن ماجه والتعزية
 ان يقول اعظم الله اجره واحسن عزاك وغفر لبيتك ان كان الميت مكلفا والا
 فلا يقول وغفر لبيتك وروى ان خضر عليه السلام عزى اهل بيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك

في زيارة القبور
للرجال

في زيارة القبور
قال ابو الليث لا تعرف
وضع اليد على القبر
سنة ولا مستحب
ولا نرى باسا

في التعزية ان يقول
اعظم الله اجره

في خضر عليه السلام
عزى اهل بيت النبي

ودركا من كل فائت فبالله فتقوا واياه فارجو فان للصاب من حرم الثواب رواه
 الشافعي رحمه في الامام وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الخضر حي وهنول اكثر
 العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه
 شرع في السرور ولا في الحزن قالوا وهي بدعت مستقيمة لما روى الامام احمد وابن
 ماجه باسناد صحيح عن جريبن عبد الله قال كنا نعد لاجتماع الى اهل الميت
 وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لجيران الميت والاباء الاباعد طهيته طعام
 لهم لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة
 الترمذي وصححه الحاكم ولا نبر معروف ويستحب ان يعلم عليهم في الاكل لان الحزن
 يمنعهم من ذلك فيضعفون ذكره كله ابن الحمام وفي فتاوى البزازي انه يكره
 اتخاذ الطعام في اليوم والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم
 واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للحفم او قراءة سورة الانعام
 او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها
 في كتاب الاستحسان وان اتخذوا طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن
 نظر لانه لا دليل على الكراهة الا حديث جريبن عبد الله المتقدم واما يدل على
 كراهة ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه ما رواه الامام احمد بسند صحيح
 وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل بجليه اوسع من قبل راسه فلما رجع
 استقبله داعي امراته فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمته في فيه ثم قال لئن اجد لحم شاة اخذت بغير اذن
 اهلها فاستلث المرأة تقول يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع اشترى شاة فلم يجد
 فارسلت الى جاري قد اشترى شاة ان يرسل اليه بتمنها فلم يجد فارسلت الى امرأته
 فارسلت بها الى فقال صلى الله عليه وسلم اطعميه الاسارى فهذا يدل على اباحة
 صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفي الفتاوى جعل ارضه مقبرة فبني رجل
 فيها بيتا لوضع النعش واللبن ونحوها ان كان في الارض سعة فلا بأس به
 ولا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبره فاراد آخر دفن
 ميت فيه ان كان المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان كانت

يستحب لجيران الميت
 والابناء الاباعد
 طهيته طعاما لهم

ضيقة جاز لك يضمن ما اتفق الاول وهذا كن بسط بساط او مصل في مسجد او
 مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه قبر اقل
 باس به ويوجر عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما ذكره في التاتارخا
 وذكر في القنية يكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وعن ابي بكر رضي الله عنه
 مسحة يريد ان يحفر لنفسه قبر الا تعد لنفسك واعد نفسك للغير انتهى والذي
 ينبغي ان لا يكره طهيئة نحو الكفر لان الحاجة اليه متحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى
 ما تدري نفس باي ارض تموت وفي فتاوى البرازي ذكر الامام الصفار لو كتب على
 جبهة الميت او عمامة او كفنه عهد فانه يرجي ان يغفر الله سبحانه وتعالى في كفاية الشعبي
 حكى عن بعض المتقدمين انه اوصى ابنه اذ امت وغسلت فاكتب في جبهتي و
 صدرى بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رايت في المنام وسالت عن جله
 فقال اوضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما راؤ مكتوبا على جبهتي و
 صدرى بسم الله الرحمن الرحيم امت من العذاب ذكره في التاتارخا خاتمة والله
 سبحانه اعلم **فصل في احكام المسجد** قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من
 امن بالله واليوم الآخر الآية العارة تتناول البناء وقد قال صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجدا لله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتناول دمه ما استمر منها
 وكسبها وتطيفها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها واعتيادها للعبادة والذكر و
 صيانتها عما لم يكن له من احاديث الدنيا واشتغالها ويقل عليه قوله عليه السلام
 اذا رايت الرجل يتعاهد المسجد فاشهد والبر بالامان فان الله تعالى يقول انما يعمر
 مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر رواه الترمذي وابن ماجه فهذا يدل
 على ان المراد بالعمارة المعنى الثاني وهما الجهات الاول فيما تصان عنه المساجد
 يجب ان تصان عن ادخال الرائحة الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم و
 البصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
 بنو آدم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن البيهق والبراء واشتاد الاشعار و
 اقامة الحد وادنشاد ان الضال والمرتد فيها غير ضرورة ورفع الصوت و
 الخصومة وادخال المجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها لما روي عن ابن شبيب
 عن ابيه عن جدك قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد
 وان تنشد فيه الاشعار وان تنشد فيه الصناعات وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلوة

رواه الخمسة غير ان النسائي لم يذكر نشدان الضالة وفي صحيح مسلم قال عليه السلام
 من سمع رجلا ينشد في المسجد ضالة فليقلل ردها الله عليك فان المساجد
 لم تكن لهذا وروى الترمذي في السنن والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من رايتموه يبيع او يشتاع في المسجد فقولوا
 لا ابرح الله تجارتك ومن رايتموه ينشد ضالة في المسجد فقولوا لا ردها الله عليك
 قال الترمذي حديث حسن غريب ورواه ابن ماجه في صحيحه والحاكم وصححه
 روى ابن ماجه انه عليه السلام قال خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا يشتر
 فيه بسلاح ولا يقبض فيه يقوس ولا ينثر فيه تبل ولا يمر فيه بلح في ولا يضر فيه
 حد ولا يتخذ سوقا وروى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد الله عن مكحول عن
 معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيانكم و
 محانيثكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حد وذكركم سل سيفكم
 واتخذوا على ابوابها المطاهر وجروها في الجمع والراد بالبيع والشراء ما كان التجارة والكسب
 كما هو الظاهر من الاحاديث اما ما ليس كذلك فيباح للمعتكف للحاجة والراد من الشد
 الشعر ما كان من حديث الدنيا مما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم فيه
 ما اتفق عليه عن سعيد بن المسيب ثم غمر في المسجد وحسان ينشد فليحظ اليه فقال
 كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال انشدك الله
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب عنى اللهم ايد بروح القدس قال
 نعم قال حاصل ان المساجد بنيت لأعمال الآخرة مما ليس فيه توهم اهانتها وتلوينها
 مما ينبغي التنظيف ولم تكن لأعمال الدنيا ولولم يكن فيه توهم تلويثها وهانت على ما
 اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان المساجد لم تكن لهذا فما كان فيه نوع عبادة
 وليس فيه اهانة وتلوين لا يكره ولا كره ولهذا نشر عليه الصلوة والسلام ما لا اتاه
 من الجورين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه امتهان بمجلة اقامة الحد ونحوها
 لان فيه امتهاننا وعلى هذا الأصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انه
 يكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك لانه مستثنى من كذا
 الحياطة تتركه الا اذا كان لضرورة حفظ عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب معلم الصبيان فان
 كان باجر يكره وان كان حسيبة فليل لا يكره والوجه ما قال ابن الطحان انه يكره التعليم ان
 لم تكن ضرورة لان نفس التعليم ومراجعة الاطفال لا يخلوا عما يكره في المسجد من الحديث

المراد بالبيع والشراء
 ما كان التجارة والكسب

ص بن ثابت

مهم ما تقدم

ولا يترك على حيطان
المسجد ولا على أرضه

وعلم مما تقدم حرمة السؤال في المسجد لأنه كنفش دان الضالة والبيع ونحوه وكراهة الاعطاء
لأنه يجمل على السؤال وقيل لا إذا لم يتخط الناس ولم يربين يدي مصل والاول احوط
ولا يترك على حيطان المسجد ولا على أرضه ولا على البواري وكذا الخياط مكن يأخذ بطرف
ثوبه ويد لك بعضه ببعض قال عليه السلام البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها
دفنها متفق عليه والمتبادر من الدفن بتراب المسجد وأرسله وقيل المراد إخراج
من المسجد ولا يكفي دفنه بترابه وفي المحيط فان فعله فعليه ان يرفعها لأن تنزيه
المسجد من القدر واجب وان اضطر إليه دفنه تحت الحصى فوق البواري اخف
لأنها ليست من المسجد حقيقة وان كان لها حكمه في اليسر وكذا يكره مع الرجل
ونحوها من الطين بمحاطة المسجد أو اسطوانته وان مسح بتراب مجموع فيه أو نجاسة
موضوعة فيه فلا بأس وأن مسح بقطعة حصير أو لقاء فيه لا يصلح عليها فلا بأس
أيضا والأولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به لأنه بمنزلة أرضه
ولا يجزى في المسجد بترصاء لأنه لا يؤمن من دخول النساء والصبيان فيه فتدبر
حرمة المسجد ومهابته ولو كان البئر قد يما يتركه كبير زمرم ويكره غرس الشجر في
المسجد لأنه تشبيه بالبيعة وشغل لمكان الصلوة إلا ان يكون فيه منفعة للمسجد
بان كانت أرضه نزهة لا تستقر الأساطين فيغرس الشجر لنقل التراب إليها ولا بأس ان يتخذ
في المسجد بيت يوضع فيه الحصيد ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر وان تطوق
المسجد بلا عذبة ثم ندب فليرجع اعدا ما لها جنى ويكره ان يطين بطين نجس ويصير فيه
بدن نجس الكلام المباح فيه مكروه وياكل الحشيش كما تاكل البهيمة الحشيش كذا ذكره
حد يشا صاحب الكشف والنوم فيه لغير المعتكف مكروه وقيل لا بأس للغريبان
ينام فيه والأولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ذكره السروجي في شرح
الهداية قال النووي في شرح المذهب لا يحرم للانسان ان يخرج الرجم من دبره
فيه قال السروجي هذا عندنا مكروه ولا بأس للجلوس فيه لغير الصلوة إلا للصبي
فانه يكره وكما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا **الثاني** في افضل المساجد فضلها
المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم
الأقدم فالأقدم ثم الأعظم فالأعظم ذكره محمد بن سعد البخاري في اجناسه قال عليه الصلوة
والسلام لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجد هذا
متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه

الا المسجد الحرام رواه البخاري وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي المسجد
 كل سبت ماشيا وراكبا فيصلي فيه ركعتين ثم الاقدم افضل لسبقه حكاه الا اذا كان الحادث
 اقرب الى بيته فانه افضل له لسبقه حقيقة وحكما كذا في الوقعات وذكر قاضيان وصاحب
 منية المفتي وغيرهما ان الاقدم افضل وان استويا في القدم فالاقرب افضل ولو استويا
 في القدم والقرب وقوم احدهما اكثر فان كان فقيهها يفتدي به يذهب اليه الذي له الجماعة
 اقل تكثيرا لها بسببه وغير الفقيه يتخير والا فضل ان يختار الذي امامه صلح وافقه فان
 الصلوة مع الافضل افضل اخرج الطبراني عن مرثد بن ابى مرثد الغنوي قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان سركم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماؤكم فانهم وقد كرم
 فيما بينكم وبين ربكم ورواه الحاكم وسكت عليه الا انه قال فليؤمكم خياركم ومسجد حبه
 وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه فان كانت الجماعة في مسجد حبه فان اتى
 مسجدا آخر يدركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا
 في مختصر الجرويني ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا لان الصلوة في الجماعة تفضل صلاة
 الفرد بخمس وعشرين او سبع وعشرين درجة والصلوة في احد المساجد الثلاثة تزيد
 على ذلك زيادة كثيرة فانها في المسجد الحرام بمائة الف وفي مسجد عليه السلام بالف
 وفي المسجد الاقصى خمسمائة وان لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد حبه اولى
 قضاء لحقه وهذا لو لم تحضر جماعة يصلي المؤذن وحده فيه ولا يذهب الى مسجد
 آخر فيه جماعة كما ان الجماعة لو غاب الامام لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم
 عوضه وكذا لو فاتت احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكن ادراكها في
 غيره لا يذهب اليه لانه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حقه وفي فتاوى
 صاعد امام محلة يصلي العشاء قبل غياب البياض فالافضل ان يصليها وحده
 بعض البياض وفي النظم ومسجد استاذ له درس او سماع الاخبار افضل بالاتفاق
 وفي فتاوى قاضيان اذا كان الامام الحلي زائنا واكل الربوا له ان يتحول الى مسجد آخر
 وكذا ينبغي اذا كان فيه خصلة تكره بسببها امامته لان التحرز عن الكراهة اولى
 من الاتيان بالفضيلة فان دخل مسجد واقم في مسجد آخر لا يخرج من الاول
 حتى يصلي لتأكد حقه بدخوله ويكره الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصل الصلوة
 التي اذن لها القول عليه السلام لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا من اذن له
 اخرجته حاجته وهو يريد الرجوع رواه ابو داود وفي المراسيل عن سعيد بن المسيب

في مسجد حبه وان قل
 جمعه افضل من الجامع
 وان اكثر جمعه

في اذا كان الامام الحلي زائنا
 او اكل الربوا له

الا اذا كان ينتظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر فلا يكره له
 الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا المسجد وكذا يكره ان يخرج بعد ما
 صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء لانه يتهم بالخروج وقت الاقامة
 بالرفض مع ان التنفل مقتديا بمباح في هذين الوقتين فيقتدى متنفلا اذالة
 للهمة بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر او العصر او المغرب فان كراهة التعرض للهمة
 قد عارضها كراهة التنفل مطلقا بعد الاوليين ومقتدا بعد الاخرة بوترافعة
 الامام وكلاهما مكروه ولا شك ان كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقيق
 سببها فترجحت على كراهة التعرض للهمة لعدم تحقق سببها الثالث
 في مسائل متفرقة تتعلق بالمسجد مصلى العيد والجنائز له حكم
 المسجد عند الفقيه ابي الليث والاصح عند من عند السروجي رحمه الله وقاسنيان
 فقال له حكم المسجد عند اداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف
 متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة الدخول للجنب والحائض وقضاء
 المسجد له حكم المسجد حتى لو اقتدى من غير الامام يصح اقتدائه وان لم يتصل
 الصفوف ولا المسجد ملأن وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجنب
 ونحوه وقنائه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والمساجد التي على
 قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها ذكر فيها مسجد
 ان كانت لو غلقت كان للمسجد جماعة من فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه
 فهو مسجد جماعة ويثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
 الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له
 جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلوة فيه ذكره قاضيها يعني
 يكون بمنزلة مسجد الطريق يثبت فيه الاحكام سوا جواز الاعتكاف كواحد في بيته
 موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا باس بترك سراج المسجد الى ثلث
 الليل لان لهم ان يؤخر الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك من ذلك الا اذا شرط
 الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بجنوته قبل الصلوة
 وبعد ما دام الناس يصلون فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن رابطة فلا يكره تكرار
 الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل ذكره قاضيها ان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم
 فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة رحمه الله لو كانت الجماعة الثانية

قضاء المسجد له حكم
 المسجد حتى لو اقتدى
 من غير الامام يصح
 اقتدائه

بيان تكرار الجماعة

أكثر من ثلاثة بكثرة التكرار والآفلاوعن أبي يوسف في حرم على الهيئة الأولى لا يكون
وهو الصحيح وبالعدل عن المحراب يختلف الهيئة كذا في فتاوى البرازي رجل بني
مسجد في أرض غصب لا يأس بالصلوة فيه ذكره في لأجناس وذكره في الوقعات
رجل بني مسجد على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لأنه حق العامة فلم يخلص
لله تعالى كما ينبغي في أرض مقصوبة قال السروجي وهذا يخالف ما ذكره في لأجناس
والظاهر أنه لا مخالفة لأن لا يأس عند عدم القرينة يدل على خلاف الأولى و
يمكن حل لا ينبغي عليه لكن قول صاحب الوقعات بعد ذلك ولو فعله بإذن الإمام
ينبغي أن يجوز فيها لأضر وفيه يعني في مسجد السور لأنه نافع لهم يدل على أن المراد بالأ
ينبغي عدم الجواز بمعنى الكراهة فيقع المناقاة وفي المحيط ضاق المسجد على
الناس ويجنبه أرض لرجل يؤخذ أرضه بالقيمة كرها قال وقد صرح عن عمر
والصحابه رضوانهم أخذوا أرضين يكره أصحابها وزادوها في المسجد الحرام حين
ضاق بهم رجل بني مسجد وجعل الله فهو حق بموته وعمارته وبسط البواري
والحصير والقنادير والأذان والأقامة والإمامة فيه ان كان أهلا لذلك
وان لم يكن فالراي في ذلك اليه وكذا ولد الباني وعشيرة من بعده أولى من غيرهم
وان تنازع الباني في نصب الإمام والمؤذن مع أهل المحلة فان كان من اختاره
أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباني فاختيار أهل المحلة أولى لأن ضرره ونفعه
عائد إليهم وان كانوا سواء فاختار الباني أولى كذا في البرازية والخلاصة وفي المحيط
سئل أبو القاسم عن اشترى الدهن أو الحصير للمسجد أيهما أفضل قال هما سواء قال
أبو الليث ان كان المسجد محتاجا إلى أحدهما فهو أفضل وان كانا سواء في الحاجة كانا
سواء في الثواب ويكره أن يغلق باب المسجد كذا في الجامع الصغير لأنه يمنع مساجد
الله أن يندكر فيها اسمه لكن هذا في زمانهم وأما في زماننا فقد كثرت الفساد فلا
يأس به في غيرا وإن الصلوة صيانا المتاع المسجد احتراز عن سرقة كذا قاله
قاضيخان عن مشائخه في زمانهم فضلا عن زماننا الذي مشاهد نافية بعض
المساجد كسرت أخلاقها وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة ولا بأس بنقش المسجد
بالجص السياج وماء الذهب ونحوه كما لا يأس بتجليه المصحف يعني أنه لا يأس بفعله لكن
تركه أولى وفي الجامع الصغير لقاضيخان من الناس من استحسن ذلك ومنهم
من كرهه وجبر من استحسنه أن فيه تعظيما للمسجد وإجلالا للعالم بالعبادة وفيه

اجلال الدين ووجبر الكراهة قوله عليه السلام ان من اشترط الساعة ان تزين المساجد
وقال ابن عباس لتزخر فيها كما زخرت اليهود والنصارى والاصح ما تقدم انه لا بأس
به وجعل الكراهة التكليف بد قائق النقوش ونحوه خصوصاً في جدار القبلة لانه
يلهي قلب المصلي هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف
الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للبقاء ضمن كذا في الغاية
والله اعلم **فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة**
الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضها ونقلها في قول عامة اهل العلم خلافاً لما لك
في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهراً الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان بهم
او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه تركه المواجهة بلا حائل وان كان
ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجهاً الى جهة توجب الامام عن يمينه او
يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه واذا صلى الامام خارج
الكعبة في المسجد الحرام وتعلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون
اقرب اليها منه لانه كان في جهته لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجهة و
الصلوة فوقها يجوز عند نامع الكراهة وقال مالك رحمه لا يجوز اصلاً وقال الشافعي
احمد رحمه لا يجوز ما لم تكن بين يديه سقوة دليلاً ان القبلة هي الكعبة عرصةها وهو
الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في زمن الزبير والحجاج لم يترك
الصحابه والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا قدماً من ستر افعلم ان القبلة هي
العرصة والهواء وكذا لو صلى على ابي قبيس جاز بلا خلاف وان كان لائناً بين يديه
والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه السلام سبع مواطن لا يجوز
الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والجذرة والحمام والعطن الا بل
ومحجة الطريق رواه ابن ماجه السجدة اربع وخمسة صليتها وهي فرض سجدة
السهو وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة نذ وهي واجبة بان قال الله على
سجدة تలాوة وان لم يقيدها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافاً لابي يوسف
وسجدة الشكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه انه قال لا اراه شيئاً قال ابو بكر الرازي
معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بد عترو عن محمد رحمه انه كرهها ولكنها
نستحبها اذا اتاه ما يشتره حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي رحمه فيكون مستقبل
القبلة ويسجد ويحمد لله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه ما يغير سبب فليس

ولا بد من الكراهة في وجهه الى وجهه جاز وكذا لو كان متوجهاً الى جهة توجب الامام عن يمينه او يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتعلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لانه كان في جهته لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجهة والصلوة فوقها يجوز عند نامع الكراهة وقال مالك رحمه لا يجوز اصلاً وقال الشافعي احمد رحمه لا يجوز ما لم تكن بين يديه سقوة دليلاً ان القبلة هي الكعبة عرصةها وهو الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في زمن الزبير والحجاج لم يترك الصحابة والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا قدماً من ستر افعلم ان القبلة هي العرصة والهواء وكذا لو صلى على ابي قبيس جاز بلا خلاف وان كان لائناً بين يديه والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه السلام سبع مواطن لا يجوز الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والجذرة والحمام والعطن الا بل ومحجة الطريق رواه ابن ماجه السجدة اربع وخمسة صليتها وهي فرض سجدة السهو وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة نذ وهي واجبة بان قال الله على سجدة تలాوة وان لم يقيدها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافاً لابي يوسف وسجدة الشكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه انه قال لا اراه شيئاً قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بد عترو عن محمد رحمه انه كرهها ولكنها نستحبها اذا اتاه ما يشتره حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي رحمه فيكون مستقبل القبلة ويسجد ويحمد لله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه ما يغير سبب فليس

بقربة ولا مكره ما يفعل عقيب الصلوة فمكره لان الجهال يعتقدونها سنة
او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكره انتهى في الحجة قال ابو حنيفة رحمه لا يجزئ سجدة
الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق
او محمد رحمه يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الهداية عندى ان قول ابو حنيفة
محول على الايجاب قول محمد رحمه محول على الجواز والاستحباب فيعمل بها لا يجب لكل نعمة
سجدة كما قال ابو حنيفة رحمه ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بشر بنعمة فشكرها
بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن
النبي عليه السلام فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد عليه
الفتوى انتهى وفي المصنف في قول صاحب المنظومة وليس للسجود شكر اعيرة
قيل لم يريد به نفى مشروعيتها قربته بل راد نفى وجوبه شكرا وقال الاكثر ان لها ليست
بقربة عنده بل هو مكره لا يثاب عليه وتركه اولى وقالاهو قربة ثاب عليه وعليه
يدل ظاهر النظم وثمره الاختلاف تظهر في انتقاض الطهارة اذ انام في سجود الشكر
وفيما اذا تيمم لسجود الشكر هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجود
الشكر وما صرح به الزاهد كراهة السجود بعد الصلوة بغير سبب واما ما ذكره في التاتار
عن المصنف ان النبي عليه السلام قالت لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن لا مؤمنة
يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس مرات سبح قدوس بنا ورب الملائكة والروح
ثم يرفع راسه ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس بنا
رب الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له واعطاه
ثواب مائة حجة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب الشهداء ويعت اليه الف ملك يكتبون
له الحسنات كما اعتق مائة رقبة واستجاب الله دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين من
اهل النار واذا مات مات شهيدا فحديث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا
نقله الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعية ويدل على ضعفه كثرة
المبالغة الغير الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر المشقة شرعا وعقلا وفضل
الاعمال احزمها واما قصد بعض المحدين بمثل هذا الحديث افساد الدين اضلال الخلق
واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد في العبادة فيغتر به بعض من ليس له خبرة
بعلوم الحديث وطرقه ولا ملكة يميز بها بين صحيح وسقيم قال الربيع بن خثيم ان
الحديث ضوؤه مثل ضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره قال ابن الجوزي ان

الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم وينقرضه قلبه في الغالب انتهى ومن لم
يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوْرًا فإله من نور والله سبحانه هو العصمة والتوفيق وفي فتاوى
قاضي خان ولا بأس بأن يصلي على الفرش البساط واللبود والصلوة على الأرض مما تنبت
الأرض أفضل إذا كان يصلي في بيت غيره فالأفضل أن يستأذنه وإن لم يستأذن فلا
باس به كذا في الخلاصة والبرازية ولو صلى في بيت رجل يوم باذن من له السكنى رفع من
الركوع والسجود قبل الإمام عاد لتزول المخالفة بالموافقة معه ثوبه يباح طاهر وثوب
كرباس فيه قد رما يمتنع من النجاسة وليس عندك ما يزيلها يصلي في ثوبه البياض لأنه
مكروه وذلك مفسد شرع منفرد في صلوة جهريّة فقرأ الفاتحة بخافتة ثم أتم بها سجدة
بجهريّة بالسورة أن قصد الامامة والأفلاذ لا يلزمه جهري المنفرد في موضع المخافتة
يكون مسيداً ولكن يلزمه السهول وسهواً ويكره الجهر في نواقل النهار أيضاً وفي كفاية
الشعبي يخافت الأمان عند وهو أن يكون هناك من يتحدث أو يغلبه النوم فيجهر لدفع
النوم ورفع الكلام وفي فتاوى المجتهد يكره أن يذب بيده أو كفه الذباب والبعوض إلا
عند الحاجة بجعل قليل وفيها الصلوة في النعلين تفضل على صلوة الحافي ضعافاً
مخالفة لليهود انتهى سها الإمام فخافت بالفاتحة في الجهرية ثم قد كرهها بالسورة ولا يعيد
ولو خافت بآية أو أكثرية بها جهراً لا يعيد خاف أن قرأ الفاتحة والسورة أن يخرج الوقت
جأز أن يقصر على ذن الفرض وخص فخر الإسلام هذا بالفجر لأنها تفسد أصلاً بخروج
الوقت بخلاف غيرها وقيل يراعى سنته القراءة في غير الفجر وأن خرج الوقت والأظهر أن
يراعى قدر الواجب في غيرها لأن الإخلال أنه مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج
الوقت أمام قراءته فانتقل إلى موضع آخر فذكر كلمة أو كلمتين مكان غيره فمخون قرأ مكان
أهلكم تشكرون قليلاً ما تشكرون ينبغي أن يعود إلى الترتيب الأول وكذا إن كان آية أو أكثر
أن انتقل إلى ما فرقه والأفلا وقيل يعود إلى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية أصلاً
وجمع سن لا يطيقه إلا بامساك الماء في فيه أو يأخذ دواء بين أسنانه وضاق الوقت
فأنه يقتد بإمامه فإن لم يجد يصلي بغير قراءة ويعذر كما في القنية أيضاً شك قبل قراءة
السورة أنه قرأ الفاتحة أو لا قيل يقرأ السورة فقط وقيل يقرأ الفاتحة ثم السورة وهو
الأظهر بخلافها لو شك بعد قراءة السورة في قراءة الفاتحة حيث لا يفيد إلا أن الظاهر
أنه قرأها وإن كان له رأي عمل به فلا سجد وسجد فظن المؤمن أنه رجع فركع وسجد
لم تفسد صلواته وإن سجد والآخرى فسدت لزيادة ركعة تامة هنا لا هناك

الصلوات
وما تنبت الأرض
أفضل

فمن ركع
رفع من الإمام
السجود قبل الإمام
عاد

الصلوات
في الغالب تفضل على صلوة الحافي ضعافاً بخافة اليهود

الاشتغال بالجماعة لتلايفوتة ركعة او اكثر افضل من ابلاغ الوضوء ثلثا والوضوء
 ثلثا افضل من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع
 وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا ياتي بالطائفة لا يعذر في الاقتداء به ويقصد
 بمن ياتي به نسي القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع راسه وقت ودركه وتابعه
 فسدت صلواتهم لانهم اقتدوا في الركوع مفترضين بمن تنفل انتهى الى الامام وهو
 في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها
 لا يمشي الكل من القنية وقوله ان قام في الصف الاخير يشير الى انه لو كان
 بحيث لو قام وراء الصف وحده يدركها ولو مشى الى الصف لا يدركها انه يمشي
 الى الصف ولا يقف وحده اذا كان في الصف فرجة لكراهته وترك المكروه اولي
 من ادراك الفضيلة وفي القنية ايضا امام يترك الامامة لزيارة اقاربه في
 الرستاق اسبوعا او نحوه او اصابة او لاستراحة لابس به ومثله عفو في العادة
 والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في سنة مرة تبيين للامام انه صلى
 بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال صاحب القنية
 وهذا اصح اخذ بقول الشافعي رحمه فان عندك لا تنفس صلوة المقتدي اذ ظهر
 ان صلوة الامام وقعت فاسدة واليه اشار ابو يوسف رحمه حين اخبر بان
 الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في يده فارة فقال نأخذ بقول اخواننا
 من اهل المدينة خاف ان يصلي سنة الفجر على وجهها ان تغوته الجماعة ولو قصر
 على الفائتة وعلى تسبيحة في الركوع والسيجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك
 السنة لا يدرك الجماعة اذا جاز فترك سنة لسنة اولي على هذا ترك الشاء والتعذر
 وكذا في سنة الظهر اذا لم يسمع وقت الفجر الا الوتر والفجر والسنة والفجر بوتر وترك
 السنة عند ابى حنيفة رحمه وعندهما السنة اولي من الوتر اقام المؤذن ولم يصل
 الامام ركعتي الفجر يصليهما ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم
 يقطعها قاطع من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة
 شرع في النقل على ظن ان في الوقت سعة ثم ظهران انتم شفعوا يفوت الفرض لا يقطع
 كما لو شرع في النقل ثم خرج الخطيب اذ لا يجوز قطع العبادة الا كما لها افتت
 التطوع قائما ثم قعد ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يحسن القضاء
 الا قائما ذكره في الحاوي قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة

قد وقع في يده فارة فقال نأخذ بقول اخواننا اهل المدينة خاف

لا يجوز قطع الصلاة
 الا كما لها

يظهر وعن البردوي انه لا يعود وقيل هذا قول ابى حنيفة رحمه والاول قول حماد
 ويسجد للسجود على كل حال وان لم يكن نوى اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعد نفسه
 كذا في القنية وفيها ايضا اذ لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعد
 وقيل القضاء اولى في الحالين انتهى قد قد من ان كل صلاة ادبت مع النقصا تجب اداؤها
 ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الفوائت صلى خلف امام يلحن ينبغي ان
 يعيد انتهى لم يجد العاري الاجل الميته غير مدبوع لا يستربه للنجاسة الاصلية حتى لم
 يجزيعه بخلاف الثوب النجس لان نجاسة عارضته ولذا تجزيعه ويجوز ان يحمل الى نعله
 في الصلوة ان نجاسه ان لم يكن فيه نجاسة مانعة والا فضل ان يضع نعله في الصلوة قد مر
 لئلا يشغل قلبه به شرع في الصلوة باخلاص ثم خالطه الريا فالعبدة للسابق
 ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب امكنه النظر في العلم بهار والصلوة
 في الليل فعل والا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل
 الصلوة لا رضاء المخصص لا تقيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا خصمه يؤخذ
 حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان عفا لا يؤخذ به في الفائدة ثم الكل في البرازية وفي
 الظهيرة ولو ترك تكبيرة القنوة لا رواية لهذا فقيل يجب سجود السهو اعتبارا
 لتكبير العيد وقيل لا وفي الحجة الاشتغال بقضاء الفوائت اولى واهم من
 النوافل الا السان المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسبيح والصلوات التي رويت
 في الاخبار فقتلك بنية التفل وغيرها بنية القضاء في فوائد المفكردي ان تلا
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وتترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ
 الحرف الذي فيه السجدة فاقرا ما قبله او بعد اكثر من نصف الآية تجب السجدة
 والا فلا وفي المحيط قال المشيخ ابو جعفر رحمه اذا قرأ حرف السجدة ومعها غير ما قبلها
 وبعد ما قبلها بالسجدة سجد وان كان بدون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب
 وفي الملتقط تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا انه عليه في المحيط وهل
 يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وذكر الطحاوي
 مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجة ويستحب للتالي السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول
 سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى في العتاسية الامام القروي اذا لم
 الناس في القرية ثم سعى الى المصر للجمعة فاخبره رجل في الطريق ان الامام قرع من الصلوة

مع في الصلوة
 لخالص
 ماله الويا
 والعبدة السابق

کتاب بزرگ تفسیر و حدیث و لغت و صرف و نحو و غیرہ بدکان تاجران نامی فقیر اللہ و عبد الغریب ابن محمد حاجی سورت دوست

فہرست ابواب و فصول بعض فی ایک کتاب بکیر شرح المصیبت علی معرفت غنیۃ المستمل

صفحہ	مضمون کتاب	صفحہ	مضمون کتاب	صفحہ	مضمون کتاب	صفحہ	مضمون کتاب
۱۲	ذاتیاتی و واجبات	۲۴۳	اذا تمیزت الصدوق اصلہ و غیرہ	۲۴۳	اذا تمیزت الصدوق اصلہ و غیرہ	۲۴۳	اذا تمیزت الصدوق اصلہ و غیرہ
۱۳	طہارت کبر سے و طہارت صغیر	۲۴۳	اوقات التلاوت اثن عشر	۲۴۳	اوقات التلاوت اثن عشر	۲۴۳	اوقات التلاوت اثن عشر
۱۵	روزہ و حوائج و سکر و بار بار	۲۴۱	جہنم صلوٰۃ و غیرہ	۲۴۱	جہنم صلوٰۃ و غیرہ	۲۴۱	جہنم صلوٰۃ و غیرہ
۲۷	آداب الوضو	۲۴۷	مکالمہ فی رکوع و سجود و غیرہ	۲۴۷	مکالمہ فی رکوع و سجود و غیرہ	۲۴۷	مکالمہ فی رکوع و سجود و غیرہ
۲۸	حجب النفس من المغفول فی اللہ	۲۴۷	خلا و بعضہم	۲۴۷	خلا و بعضہم	۲۴۷	خلا و بعضہم
۲۹	ایصال النمار فی عقب القطر	۲۴۹	الربا و ما یشملہ	۲۴۹	الربا و ما یشملہ	۲۴۹	الربا و ما یشملہ
۳۰	فی التسمیۃ و استغفار و غیرہ	۲۴۹	الاصغر من یقر بنحو الکتاب	۲۴۹	الاصغر من یقر بنحو الکتاب	۲۴۹	الاصغر من یقر بنحو الکتاب
۳۵	احکام المیاء	۲۴۹	و فی المیمن فی البصر و غیرہ	۲۴۹	و فی المیمن فی البصر و غیرہ	۲۴۹	و فی المیمن فی البصر و غیرہ
۹۲	احکام الحیاض	۲۴۹	فی بعض الامور الی اللہ ان یقول	۲۴۹	فی بعض الامور الی اللہ ان یقول	۲۴۹	فی بعض الامور الی اللہ ان یقول
۱۰۲	فی سحر علی الخفین	۲۴۹	الرجل و ما یشملہ	۲۴۹	الرجل و ما یشملہ	۲۴۹	الرجل و ما یشملہ
۱۱۹	المسح علی الجوبین و غیرہ	۲۴۹	بیان اخفاء و تسمیۃ جہر	۲۴۹	بیان اخفاء و تسمیۃ جہر	۲۴۹	بیان اخفاء و تسمیۃ جہر
۱۲۲	کان من الکریاس	۲۴۹	ایمانہ و کفرہ و ما یشملہ	۲۴۹	ایمانہ و کفرہ و ما یشملہ	۲۴۹	ایمانہ و کفرہ و ما یشملہ
۱۲۳	فی ذوقن الوضوء	۲۴۹	مسائل و ما یشملہ	۲۴۹	مسائل و ما یشملہ	۲۴۹	مسائل و ما یشملہ
۱۲۳	فی لا تجالس	۲۴۹	بیان حلالہ و حرامہ	۲۴۹	بیان حلالہ و حرامہ	۲۴۹	بیان حلالہ و حرامہ
۱۲۴	الصیغون العلم لا یطہر لکونہ	۲۴۹	اشارة بالبیاتہ و ما یشملہ	۲۴۹	اشارة بالبیاتہ و ما یشملہ	۲۴۹	اشارة بالبیاتہ و ما یشملہ
۱۲۴	جود و سباح و غیرہ	۲۴۹	بیان ایمنات فی المعراج	۲۴۹	بیان ایمنات فی المعراج	۲۴۹	بیان ایمنات فی المعراج
۱۲۴	عذرا و خلاف العذرا و غیرہ	۲۴۹	مکرمات الصلوٰۃ	۲۴۹	مکرمات الصلوٰۃ	۲۴۹	مکرمات الصلوٰۃ
۱۲۴	فی البیہ	۲۴۹	فی بعض الامور الی اللہ ان یقول	۲۴۹	فی بعض الامور الی اللہ ان یقول	۲۴۹	فی بعض الامور الی اللہ ان یقول
۱۲۴	فی الاستحرام	۲۴۹	لا یستحق ثواب المؤمن	۲۴۹	لا یستحق ثواب المؤمن	۲۴۹	لا یستحق ثواب المؤمن
۱۸۰	فصلیات البیہ طاهر	۲۴۹	سنة النہر و بعضہم	۲۴۹	سنة النہر و بعضہم	۲۴۹	سنة النہر و بعضہم
۱۹۷	و الشہید و ام و ما یشملہ	۲۴۹	بحث التزویج	۲۴۹	بحث التزویج	۲۴۹	بحث التزویج
۲۰۶	السکال علی کل حال	۲۴۹	الوزن و ما یشملہ	۲۴۹	الوزن و ما یشملہ	۲۴۹	الوزن و ما یشملہ
۲۳۶	بیوان البحر طاهر و ان لم	۲۴۹	فی ذکر الجہنم و ما یشملہ	۲۴۹	فی ذکر الجہنم و ما یشملہ	۲۴۹	فی ذکر الجہنم و ما یشملہ
۲۳۷	یوکل حتی یخترت	۲۴۹	لو یختم فی بعض الامور	۲۴۹	لو یختم فی بعض الامور	۲۴۹	لو یختم فی بعض الامور
۲۳۷	طریق معرفت فی الزوال	۲۴۹	ان العاصی و ما یشملہ	۲۴۹	ان العاصی و ما یشملہ	۲۴۹	ان العاصی و ما یشملہ
۲۳۷	بیان انہ علیہ السلام	۲۴۹	قراءة القرآن بالقرآن السیم	۲۴۹	قراءة القرآن بالقرآن السیم	۲۴۹	قراءة القرآن بالقرآن السیم
۲۳۷	و سلم علیہ و ما یشملہ	۲۴۹	ذکرات کلہا جائزہ	۲۴۹	ذکرات کلہا جائزہ	۲۴۹	ذکرات کلہا جائزہ

استعمال ہر کتاب کے بعد عطا کردہ نسخہ مطبوعہ مصریہ اور کہ شدہ ہذا اندسے بلا اجازت طبع نہ کرے

2256
SIA

To: www.al-mostafa.com